



معايير المحاسبة المصرية و التعامل بالنقد الأجنبي

تطور سعر صرف العملات الأجنبية والمتغيرات الاقتصادية • المحاسبة الضريبية للتعامل بالنقد الأجنبي • معايير المحاسبة والتشريع الضريبي للنقد الأجنبي • قوانين وقرارات وتعليمات التعامل بالنقد الأجنبي • أسعار صرف العملات أهم أحكام الدستورية العليا والنقد لعام ٢٠٠٨ •

تأليف

دكتور

محمد حامد محمد عطا

درجة دكتوراه الفلسفة في الشؤون المالية والاقتصادية

درجة الماجستير في الشؤون المالية والاقتصادية

عضو مشارك بالاتحاد العام للمحاسبين و المراجعين العرب

زميل جمعية المحاسبين الدولية بلندن

زميل جمعية الضرائب المصرية

زميل جمعية الضرائب العربية

مستشار الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب



معايير المحاسبة المصرية والتعامل بالنقد الأجنبي

* تطور سعر صرف العملات الأجنبية والمتغيرات الاقتصادية * المحاسبة
الضريبية للتعامل بالنقد الأجنبي * معايير المحاسبة
والتشريع الضريبي للنقد الأجنبي * قوانين وقرارات
وتعليمات التعامل بالنقد الأجنبي * أسعار صرف العملات
* أهم أحكام الدستورية العليا والنقض لعام ٢٠٠٨ .

تأليف

ماكنور

محمدا محمدا عطا

درجة دكتوراه الفلسفة في الشؤون المالية والاقتصادية

درجة الماجستير في الشؤون المالية والاقتصادية

عضو مشارك بالاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب -

زميل جمعية المحاسبين الدولية بلندن

زميل جمعية الضرائب المصرية

زميل جمعية الضرائب العربية

مستشار الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض"

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي هذا المجلد إلى :

* روح والى رحمة الله

** زوجتى المخلصة رعاها الله

*** إلى كريمتى العزيزتين أسعدهما الله

**** لكل باحث ومهتم بشئون الضرائب

***** لكل من قدم لى العون فى إصدار هذا المجلد

ليكون رمزا للمحبة ودليلا ولمسة وفاء وتقدير &

والله الموفق

المؤلف

د . محمد حميد علي

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعين به ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا ومن يهتد الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .
بكل فخر واعتزاز . قدمت لزملائي وأخواتي والمهتمين بالمجال الضريبي مجلدات
الموسوعة الضريبية بأجزائها الستة عشر ، وكان آخرها المجلد السادس عشر وموضوعه
"معايير المراجعة المصرية والفحص الضريبي" والذي لاقى بحمد الله وتوفيقه تشجيعا
واقبالا منقطع النظير على إقتنائه مما حفزنى على أن أتقدم بالمجلد السابع عشر
من هذه الموسوعة ، ألا وهو "معايير المحاسبة المصرية والتعامل بالنقد الأجنبي" .
وسيجد القارئ فى هذا المجلد الجوانب المختلفة من ضريبية ومحاسبية وقانونية
لهذا الموضوع الهام ألا وهو التعامل بالنقد الأجنبي بصفة عامة وتفصيلا فى أجزائه المختلفة
منه ، وحتى يتحقق هدف عرض هذا الموضوع فى شكل متصل وفى تسلسل منطقي ،
فقد قسمنا هذا المجلد إلى خمسة أجزاء رئيسية ، تناول الجزء الأول منها : تطور سعر
صرف العملات الأجنبية والمتغيرات الاقتصادية ويعتبر هذا الجزء بمثابة باب تمهيدى
يوضح التطور الذى حدث فى هذا المجال ، ذلك كله فى عرض مختصر واضح ومسلل
بقدر الإمكان حتى يستطيع القارئ أن يقف على آخر التطورات الحديثة فى هذا الشأن .
أما الجزء الثانى من هذا المجلد فقد خصص لأساليب المحاسبة
للتعامل بالنقد الأجنبي وجوانبها وأسسها المختلفة وعلاقتها
بالمعايير المحاسبية والتشريعات الضريبية .
أما الجزء الثالث من هذا المجلد فقد تناول معايير المحاسبة المصرية
والتشريع الضريبي وعلاقتها بالتعامل بالنقد الأجنبي وفقا للمراحل
والتطورات التى لحقت به وفقا لأحدث القرارات والتشريعات .

أما الجزء الرابع من هذا المجلد فقد تضمن كافة القوانين والقرارات الوزارية والتعليمات التي صدرت في مجال التعامل بالنقد الأجنبي على مر السنين تطويرا وإحكاما لمجال هام من مجالات الحياة الاقتصادية ألا وهو التعامل بالنقد الأجنبي . وأخيرا فقد إختتمت هذا المجلد بالجزء الخامس والذي تضمن بابين الأول منهما خاص بأسعار صرف العملات الأجنبية في نطاق السوق الحرة للنقد الأجنبي طبقا لقوائم الأسعار التي أصدرها البنك المركزي المصري أما الباب الثاني فقد تضمن أهم الأحكام التي أصدرتها المحكمة الدستورية العليا ومحكمة النقض في المجال الضريبي خلال عام ٢٠٠٨ .

وإننى رغم ما بذلت من جهد كبير فى تحقيق هذا المجلد وإظهاره على هذه الصورة لا أدعى الكمال ، فالكمال لله وحده ، ويكفينى أنتى ساهمت بقلمى المتواضع فى هذا الميدان الواسع .

والله أسأل أن يوفقنى فيما قصدت وأن يهدينى سواء السبيل وأن ينتفع به كل من يقتنيه ، والله حسبي فى هذا العمل وهو سبحانه وتعالى نعم المولى ونعم النصير .

وندعو الله أن يحقق لنا قوله الحكيم : " ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا"

"صدق الله العظيم"

وما توفيقى إلا بالله العظيم

المؤلف

(أ.د/ محمد حامد محمد عطا)

**الجزء الأول : تطور سعر صرف العملات الأجنبية
والمتغيرات الاقتصادية**

مقدمة

يتعلق سعر الصرف بعمليات التجارة الدولية ، حيث يتطلب التبادل التجارى بين الدول تحديد قيمة العملة المحلية لكل دولة بالنسبة للعمـلات المحلية للدول التى يتم تبادل السلع أو الخدمات معها ، حتى يمكن تحديد قيمة السلع أو الخدمات التى يتم تبادلها ، وبالتالي المراكز المالية الناشئة عن عمليات تبادل السلع والخدمات . وعلى ذلك فإن سعر الصرف لاي دولة هو عبارة عن قيمة العملة المحلية بها مقومة بالعملات الاجنبية للدول التى تدخل فى معاملات مع هذه الدولة . وفى ظل قاعدة الذهب التى كانت سائدة حتى الثلاثينات من هذا القرن ، كان سعر الصرف بين عملتين يحدد على أساس ما تحتويه كل عملة من الذهب ، الا أنه بالعدول عن هذا النظام فى بعض الدول فان سعر الصرف أصبح يحدد فى هذه الدول على أساس ما تساويه كل عملة من احدى العملات المقبولة دوليا (مثل الدولار الأمريكى أو الجنيه الاسترلى) أو مجموعة من هذه العملات . وقد أدى عدول بعض الدول عن التمسك بقاعدة الذهب وما حدث من كساد عالمى فى الثلاثينات ، إلى تذبذب أسعار الصرف وتعثر التجارة الدولية ، وكان أن تم الاتفاق فى عام ١٩٤٤ على انشاء صندوق النقد الدولى الذى كان من هدفه العمل على تحقيق الاستقرار فى أسعار الصرف والمحافظة على نظم الصرف السليمة المتفق عليها بين الدول الاعضاء ، وذلك بانشاء علاقات صرف ثابتة بين الدول الاعضاء فى الصندوق حيث تلتزم كل دولة عضو بتحديد سعر التعامل لعملتها على أساس الذهب كمقياس عام أو على أساس الدولار الأمريكى

بوزنه وعياره من الذهب فى أول يوليو عام ١٩٤٤ ، وقد أباحـت الاتفاقية للدولة العضو تعديل سعر عملتها فى حدود ١٠٪ من السعر الاصلى دون أن يكون للصندوق حق الاعتراض وفى حدود ٢٠٪ ويكون للصندوق حق الاعتراض خلال ٧٢ ساعة واذا زادت نسبة التعديل على ٢٠٪ فان للصندوق حق الاعتراض دون تحديد أجل لبدء الرأى .

وقد أدخلت عدة تعديلات على نظام تحديد أسعار الصرف المعمول به فى صندوق النقد الدولى وكان من أهمها اتفاقية بروكسل فى مارس عام ١٩٧٣ التى ألغت هيكل تحديد أسعار الصرف المعمول بها منذ عام ١٩٤٤ وتركت لكل دولة حرية تحديد أسعار صرف عملتها على أساس من العرض والطلب .

* * * * *

الباب الأول : تطور نظام الصرف الأجنبي

الفصل الأول : نظم الصرف المختلفة

نظم الصرف المختلفة

هناك نظامان أساسيان لتحديد سعر الصرف ، تستخدم وسائل واجراءات مختلفة ومتنوعة لدى اتباع أى منهما ، مما يؤدي إلى تعدد نظم الصرف التى تنتمى إلى أى نظام أساسى منهما وفى جميع الحالات وتحت أى نظام تمارس الحكومة رقابتها على سعر الصرف سواء بشكل مباشر أو غير مباشر كما أنه تحت أى نظام قد يوجد سعر الصرف أو تتعدد أسعار الصرف وهذين النظامين هما :-

١- نظام سعر الصرف الثابت :

وفق هذا النظام تعلن السلطات النقدية سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الاجنبية ولا يتغير فى الاجل القصير وقد يكون هذا السعر ثابتاً تماماً أو يمكن تغييره فى حدود نسبة ضئيلة تحددها السلطات النقدية وفقاً للعرض والطلب . وقد كان هذا النظام هو السائد فى ظل قاعدة الذهب وكان التذبذب فى سعر الصرف لا يتعدى مصاريف الشحن والتأمين على الذهب لدى استخدامه لتسوية المديونية الدولية وهو ما يطلق عليه " حدا الذهب " ولم تكن نسبة التذبذب تتعدى ١٪ هبوطاً أو صعوداً وبقيام صندوق النقد الدولى ظل العمل سارياً بنفس النظام الثابت مع وجود حد اقصى مسموح به لتذبذب سعر الصرف وهو ١٪ ارتفع إلى ٢٪ عام ١٩٥٩ بين أى عملتين غير عملة الاحتياطى التى تستخدم بواسطة السلطات النقدية والتى ظلت نسبة التذبذب بينهما وبين أى عملة لا تتعدى ١٪ رفعت بعد ذلك فى أوائل السبعينات إلى ٤,٥٪ فى ضوء أزمة النقد العالمية .

وتمارس الحكومة رقابتها للحفاظ على سعر الصرف الذى تم تحديده بوسائل عديدة قد تكون وسائل مباشرة أو غير مباشرة . فيمقتضى أسلوب الرقابة المباشرة تقوم السلطات النقدية بوضع اجراءات وقيود للسيطرة على موارد واستخدامات النقد الاجنبى بحيث لا يتم التعامل فى النقد الاجنبى الا على أساس السعر الذى حددته السلطات النقدية .

أما الأسلوب غير المباشر فإنه يعنى تدخل الحكومة فى الوقت الذى ترى فيه أن سعر الصرف يميل نحو التغيير بدرجة أكبر من الحدود المسموح بها للعمل على تثبيت سعر الصرف ومن أهم الوسائل التى تستخدم فى ذلك استخدام الاحتياطات من النقد الاجنبى لموازنة العرض والطلب عليها واتباع سياسات نقدية مرنة واستخدام التعريفات الجمركية أو نظام الحصص لتنظيم التجارة الخارجية فيها ، أو عقد اتفاقيات ثنائية لتسوية المدفوعات الخارجية ، وغير ذلك .

٢- نظام سعر الصرف المتغير :

طبقاً لهذا النظام فإنه يسمح لسعر الصرف — من نقطة بداية محددة تتمثل فى سعر صرف معين — بالتذبذب صعوداً أو هبوطاً دون وضع حدود معينة وذلك طبقاً لعوامل العرض والطلب على العملات الاجنبية ، وهو يعنى السماح بإنشاء سوق نقد حرة ، وقد اتجه صندوق النقد الدولى فى بداية انشائه إلى عدم تشجيع هذا النظام ، الا انه اتجه إلى قبوله فى الفترة من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٤٩ للقضاء على نظام أسعار الصرف المتعددة التى كانت تتبعها بعض الدول ، وعلى أثر تخفيض الجنيه الاسترلى فى عام ١٩٤٩ ظهر اتجاه بين بعض الدول لتطبيق نظام أسعار الصرف المتغيرة ، الا أن الصندوق حارب هذا الاتجاه ورفضه على أساس أن السماح بهذا النظام لدولة معينة قد لا يؤثر فى نظام أسعار الصرف الثابتة التى نصت عليها اتفاقية الصندوق ، أما السماح بهذا النظام بشكل عام فإنه يشكل خطراً على نظام السعر الثابت ، وقد قبل الصندوق بعد اتفاقية بروكسل فى مارس عام ١٩٧٣ والتى قبلت بمقتضاها الدول الغربية تعويم عملاتها والعمل بنظام السعر المتغير .

وتجدر الإشارة أن اتباع نظام سعر الصرف المتغير لا يعنى أن يترك سعر الصرف دون أى تدخل من الحكومة ، حيث تحتفظ السلطات النقدية بحقها فى الرقابة على سعر الصرف بالوسائل غير المباشرة المختلفة ، وعلى الاخص التدخل فى سوق النقد بائعة أو مشتريه كلما وجدت أن حالة الاقتصاد القومى — وعلى الاخص ميزان المدفوعات —

تحتّم المحافظة على سعر صرف معين تعتقد أنه يمثل سعر الصرف الواقعي الذي يحقق أكبر عائد للدولة وقد يؤدي تدخل الدولة إلى استقرار أو ثبات أسعار الصرف واقعياً مع التذبذب في حدود نسبة ضئيلة على الرغم من اتباع نظام سعر الصرف المتغير وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع نظام صرف متغير غير كامل حيث تتدخل السلطات النقدية باستمرار لمنع التقلبات الكبيرة في سعر صرف الدولار الأمريكي .

٣- نظام سعر الصرف المختلط :

لم يبلغ النجاح الذي حققه نظام أسعار الصرف المتغيرة منذ عام ١٩٧٣ التفكير في إصلاح النظام النقدي العالمي ، حيث ما زال الجدل قائماً حول أفضلية هذا النظام للتجارة الدولية ، ولم يعد الاختيار قائماً فقط بين نظام سعر الصرف الثابت أو سعر الصرف المتغير ، بل بدأ التفكير في نظام يجمع بين النظامين بشكل ما ، أي باتباع نظام سعر الصرف المختلط ، ومن أمثلة النظام المختلط أن يتم تحديد سعر صرف لفترة معينة بناء على توقعات مستقبلية لمعدل سعر الصرف المتوقع خلال هذه الفترة وتلتزم السلطات النقدية بالمحافظة على هذا السعر ، أو أن يحدد سعر صرف ويسمح بتذبذب الأسعار ولكن في حدود أوسع مما هو معمول بها في نظام سعر الصرف الثابت .

قد ينشأ تعدد أسعار الصرف تحت أي نظام يعمل به سواء كان ثابتاً أو متغيراً أو سعر الصرف المختلط ، وهو يعني تحديد أكثر من سعر صرف واحد سواء للبيع أو الشراء ، ويتخذ تعدد أسعار الصرف صورتين أساسيتين أولاهما تعدد أسعار الصرف بالنسبة للمعاملات بمعنى اختلاف الأسعار باختلاف طوائف المعاملات سواء عن طريق تحديد أسعار صرف لكل طائفة من المعاملات أو تقرير علاوات أو فرض ضرائب أو رسوم لمعاملات معينة وقد يتضمن هيكل أسعار الصرف المتعددة سعراً أو أسعاراً متغيرة يعترف لتغيرات العرض والطلب بدور في تحديدها بالنسبة لعمليات معينة ، أما الصورة الأخرى فهي تعدد أسعار الصرف بالنسبة للعمليات حيث يختلف سعر الصرف المشتق للعمليات الأجنبية في السوق النقدية المحلية عن العلاقات القائمة بين هذه العملات الأجنبية طبقاً لأسعار الصرف الرسمية أو الحرة لها وقد يكون ذلك بتحديد مباشر لأسعار الصرف لكل عملة أجنبية أو بتقرير علاوات أو رسوم بالنسبة لعمليات معينة .

العوامل المؤثرة فى سعر الصرف :

- يتأثر تحديد سعر الصرف فى أى دولة بعوامل عديدة - داخلية وخارجية - تتعلق بثلاثة محددات رئيسية هى :
- ★ قيمة العملة المحلية ومدى قوتها داخليا .
 - ★ العرض والطلب على العملات الاجنبية .
 - ★ النظام النقدى العالمى ومدى ارتباط الدولة بالاتفاقيات الدولية النقدية .
- ونظراً لتداخل تأثير العوامل المختلفة على هذه المحددات الرئيسية حيث قد يؤثر عامل واحد على أكثر من محدد من هذه المحددات الرئيسية بالإضافة إلى تعدد العوامل المؤثرة فى هذه المحددات الرئيسية . فانه سيتم عرض سريع لاهم هذه العوامل فيما يلى :

١- طموحات التنمية ونمطها :

تتطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية جرعات ملموسة ومتتالية من الاستثمار وبشكل مستمر مع تعاظم مقدار هذه الجرعات سنة بعد أخرى ، وكلما ارتفعت درجة الطموح فى تحقيق التنمية كلما تطلب ذلك زيادة حجم الاستثمار القومى والتركيز على التكنولوجيا المتقدمة . مما يؤثر فى الطلب على العملات الاجنبية لتمويل الواردات الاستثمارية من الدول الاجنبية ، كما أن نمط التنمية من حيث مدى شمول التخطيط وكيفية تحديد الاولويات يؤثر فى جانب الطلب على العملات الاجنبية من حيث مدى الاعتماد على الموارد المحلية ، كما يؤثر فى جانب العرض عن طريق تأثيره فى الاوضاع الهيكلية للاقتصاد . وبصفة عامة فان ناتج عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يؤثر تأثيراً مباشراً فى مقدرة الاقتصاد القومى وتوازنه وبالتالى على قيمة العملة المحلية داخلياً بالإضافة إلى تأثيره على جانبى الطلب والعرض بالنسبة للعملات الأجنبية ، وجدير بالذكر أن نمط المؤسسات القائمة على تنفيذ الاستثمارات وتوزيعها بين القطاع العام والخاص وكيفية تمويل استثمارات القطاع العام يؤثر أيضا فى سعر الصرف عن طريق تأثيره فى عجز الموازنة العامة للدولة .

٢- الأوضاع الهيكلية السائدة في الاقتصاد القومي :

تؤثر الأوضاع الهيكلية السائدة في الاقتصاد القومي في كل من قوة العملة المحلية داخلياً وعلى العرض والطلب على العملات الأجنبية ، ولعل من أهم الأوضاع الهيكلية المؤثرة كل من هياكل الانتاج القائمة وعلاقة الادخار القومي بالاستثمار القومي . فالاختلالات في هياكل الانتاج القائمة - مثل نمو القطاعات الخدمية على حساب القطاعات السلعية وخدمات الانتاج أو قصور الانتاج من السلع الضرورية عن الوفاء بالطلب عليها أو غير ذلك - تؤدي إلى اضعاف قيمة العملة المحلية داخلياً كما تؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية وخفض العروض منها . كما أن اختلال العلاقة بين الادخار القومي والاستثمار القومي يؤدي إلى نفس النتائج حيث يزداد التمويل الخارجي للاستثمار وتزداد المديونية الخارجية ومتطلبات سداد أقساط القروض وأعبائها

٣- الأوضاع النقدية والائتمانية المحلية :

تعتبر الأوضاع النقدية والائتمانية المحلية من أهم العوامل التي تؤثر في سعر الصرف سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، فالإصدار النقدي يجب أن يستند إلى غطاء من الذهب والعملات الأجنبية والصكوك الأجنبية والصكوك المحلية (المسندات على الحكومة وصكوك الخزانة العامة) وأوراق تجارية ، وبقدر ما تزيد نسبة الذهب والعملات والصكوك الأجنبية في هذا الغطاء بقدر ما يضيف ذلك مزيداً من القوة للعملة المحلية داخلياً وخارجياً حيث يعني ذلك وفرة عرض العملات الأجنبية وتؤثر كل من كمية النقد المصدر ومقدار الائتمان المحلي في السيولة المحلية ، حيث تؤدي زيادتها على الحد المناسب إلى موجات تضخمية تعنى انخفاض قيمة العملة داخلياً وخارجياً . كما تلعب السياسات النقدية والائتمانية دوراً هاماً في تنمية المدخرات المحلية وفي تمويل الاستثمار مما يؤثر في العلاقة بين الادخار القومي والاستثمار القومي بما لها من تأثير على سعر الصرف .

٤- التجارة الدولية :

ان الصرف الاجنبى يتم أساساً لتسهيل عمليات التجارة الدولية لذا فإن تحركات هذه العمليات تؤثر بشكل مباشر فى سعر الصرف ، ومع الاخذ فى الاعتبار أن عمليات التبادل التجارى مع الدول الاجنبية ونتاجها من عجز أو فائض فى ميزان المعاملات التجارية وميزان المعاملات التجارية ، تعتبر انعكاسا للعوامل الداخلية السابق الاشارة اليها ، الا أنه يلاحظ أن هناك عوامل خارجية قد تؤثر بالسلب على عمليات التبادل التجارى - وبالتالى على سعر الصرف - مثل ارتفاع الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات مما يؤدي إلى تدهور نسب التبادل التجارى ، أو العوائق التى تفرضها بعض الدول على حرية التجارة من حيث التعريفية الجمركية أو نظام الحصص أو العوامل الطبيعية التى تؤدي فى المدى الطويل إلى انخفاض حصيله الصادرات لنفاذ الثروة الطبيعية أو تغير نمط الاسواق الخارجية وغير ذلك .

٥- النظام النقدى العالمى :

أن سعر الصرف عبارة عن قيمة العملة المحلية بالنسبة لعملة (أو عملات) أجنبية أخرى ، لذا فانه من البديهي أن يتأثر السعر بأى تطورات تحدث فى قيمة العملات الاجنبية ، وكما يتأثر سعر الصرف بالنظام النقدى المحلى فانه يتأثر أيضا بالنظام العالمى ، فتدهور قيمة عملة أجنبية داخل الدولة المصدرة لها سيؤدى إلى تغير سعر الصرف لصالح العملة المحلية والعكس صحيح ، كما أن تغير قيمة عملة أسواق النقد العالمية الحرة سيؤدى إلى نفس النتيجة .

الفصل الثانى : مراحل تطور نظم الصرف الأجنبى

مراحل تطور نظم الصرف الاجنبى

نتناول فيما يلى عرضا لتطور الرقابة على الصرف الاجنبى فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٤٧ وحتى ٢٠٠٥ ، وقد تم اختيار عام ١٩٤٧ كنقطة بدء لهذا العرض على اعتبار أن هذا العام يمثل تاريخ بدء استقلال الجنيه المصرى عن الاسترلينى ، وقد تم تقسيم هذه الفترة إلى خمسة مراحل رئيسية ، تمثل كل منها مرحلة متميزة بما شهدته من أحداث وتطورات اقتصادية وسياسية اقتضت الاخذ بنمط معين من السياسات النقدية ، واشكال معينة من نظم الصرف الاجنبى ، ويتم التقديم لهذه المراحل الخمس بنبذة مختصرة عن الازواح النقدية فى مصر قبل عام ١٩٤٧ ، وترد هذه المراحل على النحو التالى :

المرحلة الأولى : من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٥٦ .

المرحلة الثانية : من عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٦١ .

المرحلة الثالثة : من عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٧٢ .

المرحلة الرابعة : من عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٩٣ .

المرحلة الخامسة : من عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٥ .

أوضاع النقد الاجنبى فى مصر قبل عام ١٩٤٧ :

اعتمد التداول النقدى فى مصر فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى (١٩١٤)

على العملات الاجنبية اساسا ، وكانت حصيلة الصادرات تستخدم مباشرة فى تمويل

الواردات ، وبعد ظهور النقود الورقية المصرية بإنشاء البنك الاهلى المصرى - فى منتصف

عام ١٨٩٨ - ظل دور هذه النقود محدودا فى سوق النقد حيث كان التعامل بها اختياريا

بالإضافة إلى أن الكميات المصدرة منها لسم تكن تكفى لسد احتياجات التعامل المتزايدة .

وفى عام ١٩١٤ ارتبطت مصر بقاعدة الاسترليني ، وارتبط الجنيه المصرى بالاسترليني بعلاقة ثابتة ، على اساس أن الجنيه الاسترليني يساوى ٩٧,٥ قرش ، وتمثل غطاء الاصدار للبنكنوت المصرى - حتى عام ١٩١٦ - فى كل من الذهب (بمقدار النصف على الاقل) ، والسندات التى تصدرها الحكومة ، ومنذ عام ١٩١٦ أباحَت الحكومة للبنك الاهلى أن يحل الجنيه الاسترليني محل الذهب والسندات فى غطاء الاصدار وقد ترتب على ذلك ارتفاع نسبة الاسترليني والاوراق المالية المملوكة للحكومة الانجليزية إلى اجمالى غطاء الاصدار ، حتى بلغت نحو ٧٠٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٨ وفى عام ١٩٣٩ بدأ العمل بنظام الرقابة على الصرف الاجنبى تمشياً مع اجراءات الرقابة التى فرضها بنك انجلترا على تحويل الجنيه الاسترليني وأصبحت بريطانيا متحكمة فى موارد واستخدامات النقد الاجنبى التى تخص مصر ، حيث تعهدت دول منطقة الاسترليني بتحويل ايراداتها من العملات الاجنبية إلى لندن ، ولم يكن لمصر حق التصرف فيها الا بالقدر الذى تحدده انجلترا فى داخل منطقة الاسترليني فقط عن طريق " مركز تموين الشرق الاوسط " الذى يحدد الحصة التى يمكن استخدامها من صندوق مجمع دولارات منطقة الاسترليني وحتى بعد الغاء مركز تموين الشرق الاوسط فان نظام تحديد حصة من موارد العملات الاجنبية غير الاسترلينية لمصر ظل معمولاً به خلال هذه الفترة . وكان من أهم النتائج التى ترتبت على فرض الرقابة على الصرف فى ظل قاعدة الاسترليني ، ازدياد تبعية الجنيه المصرى للجنيه الاسترليني ، فكانت قيمته ترتفع وتنخفض تبعاً لتطورات قيمة الجنيه الاسترليني ، وتراكم الارصدة الاسترلينية لحساب مصر * مما ترتب عليه زيادة اصدار البنكنوت المصرى وتداوله ، وبالتالى زيادة الطلب على السلع فى السوق المصرية مما ساعد على زيادة معدلات التضخم .

* د . صدقى مراد . . د . فؤاد مرسى . ميزانية النقد الاجنبى والتمويل الخارجى للتجارة الخارجية .

المرحلة الأولى : من عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٥٦ :

الخروج من منطقة الاسترليني واعادة النظر فى سياسة المدفوعات الدولية فى ٣٠ يونيه عام ١٩٤٧ عقدت مصر أول اتفاق مالى مع بريطانيا لتسوية أرصدها الاسترلينية التى تجمعت منذ العمل بقاعدة الاسترليني وازاء ضالة حجم المبالغ المفرج عنها بموجب هذا الاتفاق ، ظهرت مشكلة تدبير النقد الاجنبى اللازم لتمويل احتياجات مصر من الخارج ، بالاضافة إلى ظهور عجز فى ميزان المدفوعات مما اقتضى فرض الرقابة على جميع عمليات النقد الاجنبى ، بما فى ذلك المعاملات مع منطقة الاسترليني ، مع اتخاذ عدة اجراءات تستهدف توفير وسائل الدفع الخارجية وكان معنى هذه الاجراءات كلها هو خروج مصر من منطقة الاسترليني اعتباراً من ١٥/٧/١٩٤٧ الا انها ظلت مرتبطة بالاسترليني ارتباطاً فعلياً لان رصيدها النقدى كان مقوماً بالاسترليني ، كما أن نحو ٥٠٪ من تجارة مصر الخارجية كانت تتم مع بريطانيا ولذلك قامت الحكومة المصرية بتخفيض قيمة الجنيه المصرى تبعاً لتخفيض قيمة الجنيه الاسترليني فى ١٨/٩/١٩٤٩ ، وبنفس النسبة ، وذلك على الرغم من أنها لم تكن ملزمة بذلك رسمياً بعد انضمامها لاتفاقية صندوق النقد الدولى ، وبناء على هذا التخفيض أصبح سعر الجنيه المصرى ٢,٨٧١ دولار بدلاً من ٤,١٣٣ دولار ، وقد استهدفت الحكومة المصرية من هذا التخفيض الاحتفاظ بمقياس ثابت للقيمة بين مصر وبريطانيا لتسهيل المبادلات بينهما ومنع المضاربات ، وقد ترتب على تخفيض قيمة الجنيه المصرى بمقدار الثلث تقريباً فى عام ١٩٤٩ انخفاض قيمة الارصدة الاسترلينية لمصر بمقدار الثلث .

وقد استلزمت هذه التطورات ، وخاصة ندرة الاسترليني ، اعادة النظر فى سياسة المدفوعات الدولية لمصر بهدف توفير موارد النقد الاجنبى وتمثل ذلك فى اتخاذ عدة اجراءات أهمها ما يلى :

أ- فرض الرقابة على النقد بإصدار قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ :

وتمثلت أهم أهدافه فى الحفاظ على قيمة الجنيه المصرى من التدهور ، وترشيد استخدام الموارد المحسدة من النقد الاجنبى .

وفيما يلى المبادئ التى تضمنها هذا القانون :

١- حظر حيازة النقد الاجنبى أو تداوله أو التصرف فيه الا عن طريق البنوك المعتمدة .

٢- يتم التعامل بالنقد الاجنبى بسعر الصرف الرسمى الذى يتحدد بقرار من وزير المالية .

٣- تتحدد بقرار وزارى الشروط والاوزاع التى يتم بها تصدير أو استيراد أوراق النقد المصرى والأوراق المالية وغيرها من القيم المنقولة كما يحظر تعامل غير المقيمين فى مصر أو وكلائهم فى النقد المصرى الا بشروط خاصة تحدد بقرار وزارى .

ب- الأخذ بنظام تقريير العملات المتغيرة حسب المعاملات :

أعلنت السلطات النقدية فى عام ١٩٥٦ (وحتى فبراير ١٩٥٨) قيامها بشراء وبيع العملات الاجنبية القابلة للتحويل بعلاوة تتحدد نسبتها من وقت لآخر فى ضوء الظروف الاقتصادية السائدة ، وكانت نسبة العلاوة تختلف باختلاف الأغراض ، وباختلاف العملات ، الأمر الذى يعنى عمليا - تعدد أسعار الصرف فى هذه الفترة . كذلك تم خلال المرحلة المذكورة اتخاذ عدة اجراءات أخرى لترشيد استخدام موارد البلاد من النقد الاجنبى ، ومنها انشاء حسابات التصدير وحسابات الاستيراد بهدف تنشيط الصادرات المصرية وترشيد الواردات من الخارج .

ويمكن القول بأن المرحلة من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٥٧ اتسمت بتعدد أسعار الصرف للجنيه المصرى ، متضمنة تخفيضا ضمنيا لهذه الاسعار عن السعر الرسمى (بالإضافة للتخفيض الذى حدث فى عام ١٩٤٩ حيث كان تخفيضها رسميا صريحا) وقد ساد التعامل فى سوق النقد الاجنبى أربعة أنواع رئيسية من أسعار الصرف للجنيه المصرى هى :

١- نظام الجنية المصري :

طبق فى بعض المدفوعات كالسياحة والهجرة ، وكذلك فى أغلب اتفاقيات الدفع ، وهو السعر الذى تحدد بعد انضمام مصر لصندوق النقد الدولى ، وعلى أساس أن الجنيه يساوى ٤,١٣٣ دولار ، ثم خفض أثر تخفيض الاسترلينى فى عام ١٩٤٩ ، بحيث أصبح الجنيه المصرى يساوى ٢,٨٧١ دولار .

٢- الجنية المصري بسعر الفائدة :

طبق فى بعض اتفاقات التجارة والدفع الثنائية لتسوية العمليات الجارية .

٣- جنيه التصدير :

وهو جنيه قابل للتحويل ، يتحدد سعره طبقا لتغيرات العرض والطلب ويستخدم فى عمليات التجارة الخارجية .

٤- جنيه حقل الاستيراد :

وهو جنيه حر ، حتى فى داخل مصر ، وكان سعره يختلف من عملة لآخرى حسب اختلاف نسبة العالوة المقررة لكل عملة . وقد انطوى التعامل بكل من جنيه التصدير وجنيه الاستيراد على تخفيض لسعر صرف الجنيه المصرى .

المرحلة الثانية : من عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٦١ :

يعتبر عام ١٩٥٧ بداية مرحلة جديدة فى تطور الأوضاع النقدية فى مصر ، وفى الاجراءات المنظمة للتعامل بالنقد الاجنبى ، خاصة مع زيادة حدة مشكلة ندرة العملات الاجنبية التى بدأ ظهورها منذ منتصف الخمسينات عقب الحصار الاقتصادى ، وتجميد الدول الغربية لارصدة مصر من العملات الاجنبية ، عقب العدوان الثلاثى بعد تأميم قناة السويس بالإضافة إلى أن عام ١٩٥٨ يتوافق مع بدء التصدى لعملية التنمية الاقتصادية حيث تم فى هذا العام وضع برنامجين للتنمية أحدهما لقطاع الزراعة والاخر لقطاع الصناعة .

وقد طبق فى هذه الفترة عدد من السياسات النقدية المتلاحقة ،
مما انعكس فى تقلب أسعار الصرف بصفة مستمرة ، وفيما يلى أهم الاجراءات وأهم ملامح
تطور أسعار الصرف فى هذه المرحلة :

أ- التوسع فى التمويل عن طريق الاتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع والالتجاء إلى عمليات المبادلة الثلاثية :

يعتبر الاخذ بنظام اتفاقيات التجارة والدفع من أهم الوسائل التى لجأت اليها مصر
بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة صعوبات تسوية مدفوعاتها الدولية .
وكان أول اتفاق عقده مصر مع فرنسا فى عام ١٩٤٨ ثم بدأ التوسع
فى هذه الاتفاقات منذ منتصف الخمسينيات مما حدا بالدولة إلى الارتباط باتفاقات دفع
مع العديد من الدول ، وقد بلغ عدد الاتفاقات السارية فى ١٩٥٧/٦/٣٠ نحو ٢٩ اتفاقاً .
وكان من أهم مزايا هذه الاتفاقات أن الجنية المصرى أصبح يستخدم فى سداد جزء ملموس
من مدفوعاتنا الدولية ، كما ساعدت هذه الاتفاقات على تنظيم العلاقات المالية مع الدول
خارج منطقة الاسترليني ، بالإضافة إلى انها ساعدت على فتح أسواق جديدة للصادرات
المصرية - خاصة القطن - مما انعكس فى زيادة حجم التجارة لمصر ، وتزايد النصيب
النسبى لدول الاتفاقيات وخاصة دول الكتلة الشرقية منها .
ومن ناحية أخرى لجأت الدولة فى آخر عام ١٩٥٨ إلى التوسع فى عمليات المبادلة
الثلاثية ، لتوفير قطع الغيار والآلات والمعدات اللازمة لبناء القاعدة الصناعية فى البلاد
وتم ذلك عن طريق وسطاء فى الخارج يتولون تدبير المبالغ اللازمة لتوريد هذه السلع
إلى مصر ، مقابل تصريف الصادرات المصرية التى يسمح بدخولها فى نطاق هذه العمليات
وكذلك سمح بتصدير السلع المصرية عن طريق مبادلتها بسلع أخرى ،
مع التركيز - قدر الامكان - على استيراد السلع التموينية والمواد الخام اللازمة للصناعة .

ب- اضطرار نظام العلاوات :

اتبعت السلطات النقدية خلال عامي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ سياسة غير واضحة المعالم حيث لم توضع قواعد محددة يتم على اساسها منح العلاوة لغرض معين أو لتحديد نسبة هذه العلاوة ، وفي سبتمبر عام ١٩٥٩ أخذت السلطات النقدية بنظام للعلاوات يستهدف تشجيع الصادرات وترشيد الواردات وتمثل ذلك النظام في منح الصادرات السلعية علاوة بنسبة ١٧,٥ ٪ فيما عدا صادرات القطن والمنسوجات والبصل والبتروول والارز والاسمنت حيث منحت صادرات الثلاث سلع الاولى علاوة متغيرة يتم تحديدها دوريا وفقا لظروف السوق العالمية ، وتراوحت بين ٢٥ ٪ ، ٣٠ ٪ أما صادرات الثلاث سلع الاخرى فقد خضعت لرسم صادر يتغير معدله أيضا حسب ظروف السوق الخارجية .

أما الواردات المنظورة وغير المنظورة فيدفع عنها رسم بنسبة ٢٧,٥ ٪ باستثناء بعض الواردات من السلع الاستثمارية والمواد الخام .

وتجدر الإشارة إلى أنه في يناير ١٩٦٠ خفضت نسبة العلاوات على معظم الصادرات إلى حوالي ٢٠ ٪ ثم إلى ١٠ ٪ في يونيو من نفس العام .

ج- الاخذ بنظام العلاوة الموحدة في عام ١٩٦١ :

واعتباراً من أول يناير عام ١٩٦١ اتبعت السلطات النقدية سياسة جديدة بتوحيد كافة العلاوات والرسوم المقررة على المتحصلات والمدفوعات من مختلف العملات بنسبة واحدة بلغت ٢٠ ٪ ، وذلك بموجب القرار الوزاري رقم ١٤٩٢ لسنة ١٩٦١ ، وقد تقرر نصف العلاوة المحصلة على المبالغ المحولة للخارج لاستيراد السلع التموينية والمعدات اللازمة للصناعة كما تقرر فرض رسم صادر على بعض الصادرات التي تزيد أسعارها في الخارج على السوق المحلية بما لا يجاوز ٢٠ ٪ من قيمتها (وهي البصل ، والارز ، والفول السوداني ، والبتروول الخام ، والبصل المجفف) .

د- بدء الأخذ بموازنة النقد الاجنبى :

هو أسلوب شامل لتنظيم التعامل النقدى مع العالم الخارجى ، حيث أن هذه الموازنة عبارة عن بيان تقديرى يتم فيه حصر موارد الدولة المتاحة من النقد الاجنبى خلال فترة قادمة ، ومن جميع المصادر (أى الصادرات السلعية والخدمات والقروض الخارجية وكذا التسهيلات الائتمانية) ، ثم تنظيم استخدام هذه الموارد خلال فترة العمل بالموازنة النقدية على جميع أوجه الانفاق الخارجى ، وذلك فى ضوء الاولويات التى تحددها خطة التنمية ، وفى ضوء الوفاء بالتزامات الاجنبية اللازمة سدادها خلال نفس الفترة .

وقد تم وضع أول موازنة للنقد الاجنبى فى مصر عام ١٩٥٧ وعلى أساس فترات ربع سنوية ، ثم فترات نصف سنوية خلال العاميين (١٩٥٨ ، ١٩٥٩) واعتباراً من يولييه ١٩٩٠ بدأ اعداد هذه الموازنة على أساس سنوى لتتمشى مع الموازنة العامة للدولة ومع أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية الشاملة .

د - تنظيم عمليات الاستيراد بدون تحويل عملة :

كان هذا النظام قد بدأ العمل به أصلاً فى عام ١٩٤٧ فى نطاق محدود وبصورة غير منتظمة ، الا أنه منذ أواخر عام ١٩٥٦ ، وعلى أثر فرض الحصار الاقتصادى على مصر صدرت عدة قرارات بشأن السماح باستيراد " بعض السلع التى لا يترتب على استيرادها تحويل نقد أجنبى للخارج " .

وكان يتم اصدار قرارات وزارية لتحديد ماهية السلع التى يمكن استيرادها وفقاً لهذا النظام ثم فى يناير ١٩٥٧ سمح بالترخيص باستيراد كافة السلع التى يطلب استيرادها بدون تحويل عملة الا أنه ، فى ١٠/٤/١٩٥٧ صدر المنشور رقم ٤٨ من وزارة التجارة الذى أعاد تقييد السلع التى يرخص باستيرادها بدون تحويل عملة ، واشترط لذلك " ألا يكون هناك انتاج محلى مماثل يكفى لسد حاجة الاستهلاك المحلى ، على أن يدفع المستورد بالعملة الصعبة مبلغاً يوازى نصف القيمة الاسمية الصادر بها الترخيص " .

ويتضح مما سبق أن أسعار الصرف للجنيه المصرى خلال الفترة (١٩٥٧ - ١٩٦١) كانت عرضة للتقلب المستمر (وحتى الاخذ بنظام العلاوة الموحدة فى عام ١٩٦١) وجاء ذلك انعكاسا لتغير النظم والاجراءات التى تم تطبيقها خلال هذه الفترة ويمكن القول بأن جميع هذه النظم اشتركت فى انها انطوت على تخفيض غير مباشر فى قيمة الجنيه المصرى ، كما أدت جميعها إلى اختلاف أسعار الصادرات المصرية باختلاف الاسواق الخارجية وطرق الدفع .

المرحلة الثالثة : من عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٧٢ :

أزادت فى هذه المرحلة حدة مشكلة ندرة النقد الاجنبى فى مصر بتأثير عدة عوامل منها : تزايد عجز ميزان المدفوعات ، واستنزاف الاحتياطيات النقدية لمصر فى أداء تعويضات التأمين والتعويضات الممنوحة لحكومة السودان بسبب انشاء السد العالى بالإضافة إلى بدء تنفيذ الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتوسع فى الانفاق الحكومى كذلك شهدت هذه الفترة سيطرة القطاع العام على الهياكل الاساسية والقطاعات الرئيسية فى الاقتصاد ، إلى جانب سيطرته على معظم عمليات الاستيراد والتصدير . وقد لجأت مصر إلى صندوق النقد الدولى للحصول على قرض يتيح لها مواجهة قصور الموارد الذاتية من النقد الاجنبى ، بما ترتب على ذلك من ضرورة مراعاة المبادئ التى تنص عليها اتفاقية الصندوق ، فيما يتعلق بالاخذ بسعر صرف موحد والحفاظ على الاستقرار النقدى والمالى الداخلى بما يتضمن استقرار العملة الوطنية .

وعلى ذلك يمكن تحديد أهم ملامح التطور فى الرقابة على النقد الاجنبى

خلال هذه المرحلة فيما يلى :

أ- توحيد أسعار الصرف وبرنامج التثبيت الاول

فى عام ١٩٦٢ والثانى فى عام ١٩٦٤ :

تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى مايو ١٩٦٢ على برنامج للتثبيت لمدة سنة واحدة تم بمقتضاه حصول مصر على تمويل ائتماني قيمته نحو ٢٤,٥ مليون دولار ،

وتم بمقتضى هذا البرنامج تحديد سعر صرف واقعى للجنيه المصرى على أساس ٢,٣٠ دولار (وذلك بادمج العلاوة السائدة حينذاك) ويسرى هذا السعر على كل المعاملات اعتباراً من ١٩٦٢/٥/٧ ، باستثناء رسوم المرور فى قناة السويس ومرتببات المبعوثين بالخارج وبذلك تم تخفيض سعر الجنيه المصرى بالنسبة للدولار بنحو ٢٠٪ تقريباً .
وعام ١٩٦٤ ارتبطت مصر مع الصندوق ببرنامج جديد للتثبيت بمناسبة حصولها على تسهيل جديد قيمته نحو ٤٠ مليون دولار ، وتم بمقتضاه تخفيض قيمة الذهب الموجود فى غطاء البنوك المصرى على أساس أن الجنيه المصرى = ٢,٣٠ دولار .

ب- اعلان سعر صرف مميز لبعض المعاملات فى عام ١٩٦٨ :

عقب حرب عام ١٩٦٧ وتزايد الضغوط على ميزان المدفوعات المصرى ، أعلنت السلطات النقدية منح تيسرات نقدية تستهدف جميع مدخرات المصريين العاملين بالخارج على أساس علاوة نسبها ٣٥٪ على تحويلاتهم بالعملة الاجنبية إلى مصر ، وذلك بموجب القرار الوزارى رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٨ وأخذت هذه العلاوات فى الارتفاع التدريجى حتى بلغت ٥٠٪ اعتباراً من مايو ١٩٧٢ ، كما تقرر توسيع نطاق هذه العلاوة لتشمل حصيلة الخدمات الفندقية والسياحية فيما أطلق عليه نظام الاسعار التشجيعية كذلك أجازت هذه التيسيرات للمواطنين العاملين بالخارج فتح حسابات مقيمة بالعملة الاجنبية ، يمكن تغذيتها بفائض ما يتحقق لهم من نقد أجنبى خارج نطاق النسب والمبالغ واجبة الاسترداد مع اجازة استخدام هذه المبالغ فى تمويل استيراد سلع بالعملة الحرة مع تمكينهم من التنازل عن أى مبالغ تزيد على احتياجاتهم بالعملة الحرة وبأسعار الصرف التشجيعية .

كذلك تضمنت هذه التيسيرات معاملة المواطنين المهاجرين ، أو من يمضى على اقامتهم بالخارج خمس سنوات ، معاملة غير المقيم من الناحية النقدية بالنسبة لما يثول اليهم من ايرادات من الخارج ، واتيح لهم فتح حسابات غير مقيمة بكامل المبالغ المحولة منهم دون استقطاع أى نسب .

المرحلة الرابعة : من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٩٣ :

ظهرت فى هذه المرحلة الاثار السلبية لفترة الحروب والازمات التى عاشها الاقتصاد المصرى منذ منتصف الستينات ، وتمثلت أهم هذه الاثار فيما يلى :

- ★ زيادة العجز الجارى فى ميزان المدفوعات وبلوغه مستويات عالية بالقياس بالفترات السابقة .
- ★ زيادة حجم المديونية الخارجية مع تزايد الاعباء السنوية للالتزامات الخارجية .
- ★ زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة معدل التضخم .
- ★ زيادة الالتجاء إلى صندوق النقد الدولى للحصول على تسهيلات منه ، بما يرتبط بذلك من تنفيذ من اجراءات معينة ، تتضمن اصلاحات هيكلية إلى جانب اجراءات وسياسات تطبيقية يتعلق جانب منها باستقرار العملة الوطنية كما تم الاخذ خلال هذه الفترة بسياسة الانفتاح الاقتصادى .

ويمكن القول بأن المرحلة من عام ١٩٧٣ شهدت نظاماً للتيسيرات النقدية انطوى على انخفاض مستمر فى قيمة الجنيه المصرى تجاه العملات الاخرى ويمكن اعتبار السنوات الاولى من هذه المرحلة (٧٢ - ١٩٧٩) هى السنوات التى تركز فيها معظم الاجراءات التى تمثل تغيرات جذرية فى سعر صرف الجنيه المصرى (حيث توالى تخفيض سعر الجنيه المصرى تجاه الدولار من ٢,٥٥ إلى ١,٧ فى سبتمبر ١٩٧٣ ، إلى ١,٥ فى فبراير ١٩٧٦ ، إلى ١,٤٧ فى مايو ١٩٧٦ إلى ١,٤٢٨ فى نوفمبر ١٩٧٦ ، وذلك برفع نسبة العلاوة التى تضاف إلى السعر الرسمى الذى ظل ثابتاً عند مستوى ٢,٥٥ دولار للجنيه حتى ١/١/١٩٧٩ . أما السنوات بعد عام ١٩٧٩ فيمكن اعتبارها مجرد امتداد للسنوات السابقة ، حيث اقتصرت الاجراءات التى اتخذت فيها على تعميق آثار الاجراءات السابق اتخاذها ، وفى اتجاه زيادة نسبة التخفيض فى سعر صرف الجنيه المصرى ، مع اتساع نطاق السعر الجديد باستمرار ، وذلك بزيادة عدد البنود التى تطبق عليها الاسعار الجديدة تبعاً (حيث تم تخفيض سعر الصرف للجنيه المصرى تجاه الدولار على المعاملات فى نطاق مجمع

النقد الاجنبى لدى البنوك المعتمدة إلى ١,١٩ فى ١٩٨١/٨/١ ، ثم حدث تخفيض آخر لبعض المعاملات فى نطاق المجمع المذكور إلى مستوى أقل من جنيه واحد للدولار حيث بلغ السعر ٠,٨٩٢ جنيه مصرى للدولار ، فى ١٩٨٤/٣/٣١ ثم ٠,٨٠٦ فى ٥ يناير ثم اخذ السعر فى انقاص تدريجى بعد ذلك حتى بلغ ٠,٧٥ فى ديسمبر ١٩٨٥ .

وفيما يلي أهم التطورات فى سياسات ونظم صرف الجنيه

خلال السنين من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٥ :

- أ- فى عام ١٩٧٣ تم انشاء السوق الموازية للنقد الاجنبى التى يتم فى نطاقها التعامل طبقا لاسعار صرف تسمى بالاسعار التشجيعية ، ويحسب هذا السعر على أساس سعر الصرف المصرى مضافا اليه علاوة تسمى بالعلاوة التشجيعية ، وقد حددت هذه العلاوة بواقع ٥٠٪ من السعر الرسمى للشراء على أن يزيد السعر التشجيعى للبيع على السعر التشجيعى للشراء بنسبة ٥٪ وقد تم رفع هذه العلاوة عدة مرات حتى وصلت إلى ٧٩٪ من الاسعار الرسمية للشراء ويضاف ٢٪ للوصول إلى سعر البيع التشجيعى .
- ب- صدور القرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية للنقد ، وقد أجاز القرار للمصريين الحائزين على موارد بالنقد الاجنبى أن يقوموا بتحويلها للبلاد فى شكل عينى ، كما أجاز القرار لغير المقيمين (أجانب ومصريين) القيام بتوريد السلع وقد صدر القرار الوزارى رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن السلع المسموح بتوريدها للبلاد تطبيقا للقرار المذكور ، واتسع نطاق هذا النظام وتضاعفت أهميته بصدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الذى تقرر بموجبه أن يكون استيراد احتياجات البلاد السلعية عن طريق القطاعين العام والخاص ، وقد اضى هذا القانون على القطاع الخاص حرية ممارسة الاستيراد والتجارة بما فى ذلك انشاء وكالات تجارية للاستيراد .
- وقد صدرت فى شأن الاستيراد دون تحويل عملة عدة قرارات وقوانين منذ عام ١٩٧٥ لتنظيمه والتى كان من أهمها القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن القرار الموحد

للائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير والقرارات الوزارية المعدلة له أرقام ٦٠٠ لسنة ١٩٧٩ ، ١٥ لسنة ١٩٨٠ ، ٢٤٢ لسنة ١٩٨١ ، ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، ١٩٠ لسنة ١٩٨٢ .

ج- وفى ١٩٧٦/٨/٢٨ صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم عمليات النقد الاجنبى وقد انغيت بموجبه القيود التى فرضها قانون النقد القديم رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ للمواطنين فى حيازة النقد الاجنبى والتعامل به عن طريق البنوك والفروع المعتمدة للبنوك الاجنبية فى مصر . ونص هذا القانون على أن تقوم المصارف المعتمدة يومياً بتوريد حصة النقد الاجنبى المتعلقة بالسوق الرسمية إلى البنك المركزى باستثناء ما يرخص بتجنيبه من هذه الحصيلة .

د- وفى ١٩٧٨/١٢/٢٧ صدر القرار الوزارى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٧٨ والذى يتم بموجبه توحيد أسعار الصرف اعتباراً من ١٩٧٩/١/١ لجميع المعاملات فيما عدا حالات محددة وأن يتم التعامل فى النقد الاجنبى من خلال مجمعين ، أحدهما بالبنك المركزى والثانى بالبنوك المعتمدة .

ويلاحظ أن توحيد سعر الصرف عند هذا المستوى (٧٠ قرشاً للدولار) كان خطوة نحو تقييم واقعى لسعر الصرف ، حيث أن هذا السعر كان قريباً جداً من الاسعار السائدة فى السوق الحرة ، وكذلك كان هذا التوحيد تنفيذاً لتوصيات صندوق النقد الدولى لمصر والاتفاقيات المعقودة معه (فى مارس ١٩٧٧ ، وفى يونيو ١٩٧٨) بخصوص توحيد سعر الصرف فى السوقين الرسمية والموازية .

هـ- لم يستمر هذا السعر الموحد طويلاً ، فبعد أقل من ثلاث سنوات (فى ١٩٩٨/٨/١) أعلنت قائمة جديدة لاسعار صرف العملات الاجنبية ، بحيث أصبح الدولار يساوى نحو ٨٤ قرشاً للدولار (بدلا من ٧٠ قرشاً بالسعر الموحد) فى نطاق مجمع النقد الاجنبى لدى المصارف المعتمدة ، على حين استمرار سعر الصرف فى مجمع النقد الاجنبى لدى البنك المركزى ثابتاً عند مستوى سعر الصرف الموحد (٧٠ قرشاً للدولار) ويمثل السعر الجديد

فى نطاق مجمع المصارف تخفيضاً جديداً فى سعر صرف الجنيه المصرى بنسبة ٢٠٪ تقريباً وكان هذا السعر الجديد يعتبر قريباً من سعر الصرف فى السوق الحرة حينئذ والذى بلغ ٨٧ قرشاً للدولار فى يوليو ١٩٨١ .

ثم توالى بعد ذلك تعديل سعر الصرف فى نطاق مجمع النقد الاجنبى لدى المصارف المعتمدة فى اتجاه تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى تجاه الدولار ، فى الوقت الذى ثبت فيه سعر الصرف فى نطاق مجمع البنك المركزى ، مع استمرار تزايد اسعار العملات الاجنبية فى السوق الحرة .

و- فى ١٩٨٤/٣/٣١ أعلن سعر الصرف مميز لبعض المعاملات يتم تحديده على أساس أسعار الصرف المعلنة فى نطاق مجمع النقد لدى البنوك المعتمدة مضافاً اليها علاوة تشجيعية ليتم الشراء بواقع ١١٢ قرشاً للدولار (يضاف اليها ٥ قروش لتحديد سعر البيع) ، ثم اتبع ذلك تحديد المعاملات التى يتم على أساس سعر الصرف المعمول به فى نطاق مجمع النقد لدى البنوك المعتمدة (٨٤ قرشاً للدولار) وذلك على أساس أن المعاملات التى لم يرد تحديدها تعامل بسعر الصرف المميز (للدولار = ١١٢ قرشاً) .

ثم توالى بعد ذلك صدور المنشورات والتعديلات عليها فى اتجاه توسيع نطاق التعامل بسعر الصرف المميز والمتضمن العلاوة التشجيعية على سعر الصرف لدى البنوك المعتمدة بزيادة لبنود الموارد والاستخدامات التى يطبق عليها هذا السعر .

ز- صدر فى ١٩٨٥/١/٥ عدة قرارات وزارية تتعلق بالاجراءات النقدية الجديدة الخاصة بتمكين الجهاز المصرفى من تدبير النقد الاجنبى اللازم للاستيراد ووقف الاستيراد بدون تحويل عملة ، وبالتالى الحد من انخفاض سعر الصرف بالجنية المصرى فى السوق الحرة وقد تضمنت هذه القرارات عدم السماح باستخدام الحسابات الحرة فى تمويل الاستيراد وترتب على ذلك ظهور بعض الاختناقات فى السوق المحلية مما أثار تخوف جانب من رجال الاعمال والمستثمرين ، خاصة مع عدم قدرة البنوك على توفير التمويل اللازم لعمليات الاستيراد فى ظل تكديس طلبات الاستيراد أمام لجان الترشيد وكذا نسب التأمين

النقدى بالجنيه المصرى وبالسعر الذى تحدده اللجنة المختصة فى البنك المركزى ،
كذلك نصت القرارات على تعديل نسب التأمين النقدى لمختلف المجموعات السلعية ،
وذلك فى اتجاه التخفيض لهذه النسب بمعدلات تراوحت بين ١٠٪ ، ٥٠٪ من النسب
المعمول بها قبل صدور هذا .

ح- أمام الصعوبات التى واجهتها الحكومة ، وفى ضوء ما قيل للتأكيد على استمرار سياسة
الانفتاح واعطاء الفرصة الكاملة أمام القطاع الخاص للمساهمة الايجابية فى عملية
التنمية صدرت عدة قرارات يتمثل أهمها فيما يلى :

- ما تضمنه القرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٥ فى ١٩٨٥/٤/٦ بإنشاء غرفة بالبنك المركزى
المصرى تتولى تحديد العلاوة التى تضاف إلى سعر الصرف المعلن فى مجمع البنوك
المعتمدة على أساس مرن وذلك من واقع المؤشرات والاعتبارات المحيطة وبما يتفق
والسياسات الاقتصادية الجارية .

وتسرى هذه الاسعار بعلاوة - طبقا للقرار الوزارى رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨٥
فى ١٩٨٥/٤/٦ فى نطاق مجمع مستقل للنقد الاجنبى لدى البنوك المعتمدة
على معاملات محددات أهمها :

فى جانب الموارد : تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، حصيله الصادرات
التى تؤول لمجمع البنوك المعتمدة ، حصيله السياحة فيما عدا ما يستبدل غير المصريين
عند دخولهم ، أية موارد أخرى يتقرر اتمامها لهذا المجمع .
وفى جانب الاستخدامات : الواردات فى حدود الحصص المقررة بموازنة النقد الاجنبى
وفى نطاق نظام التجارة الخارجية المقرر ، سداد الالتزامات الناشئة عن استخدام قروض
وتسهيلات فى نطاق المجمع المستقل التحويلات إلى الخارج والمدفوعات غير المنظورة
باستثناء ما يتقرر باستمرار معاملته بالسعر المحدد بواقع ١,٢٠٢٤ دولار أمريكى
للجنيه ، البالغ المعاد تحويلها أو استبدالها عن مبالغ عوملت بسعر المجمع المستقل ،
أية استخدامات أخرى يتقرر اتمامها بهذا المجمع .

- ما تضمنه القرار الوزارى رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٥ فى ١٩٨٥/٤/٦ من السماح للقطاع الخاص بالاستيراد من الخارج بقصد التصنيع أو الاستخدام الخاص أو الاتجار عن طريق جميع البنوك العاملة فى مصر بحيث يقوم المستورد بسداد قيمة الاعتمادات الخاصة بالاستيراد ونسب التأمين وذلك بالنقد الاجنبى .

- ما تضمنه القرار الوزارى رقم ٥٥٢ لسنة ١٩٨٥ فى ١٩٨٥/١٢/١٨ من جواز تحويل الودائع والاوعية الادخارية - أيا كانت صورتها - بنقد أجنبى حتى وأن كان غير ثابت المصدر وفوائدها إلى حسابات حرة بالنقد الاجنبى مع اشتراط الا تقل مدة الايداع لدى البنك عن سنة .

ط- وقد صدرت فى عام ١٩٨٦ عدة قرارات وتعليمات تهدف إلى جذب المدخرات من النقد الاجنبى إلى الجهاز المصرفى ، ومتابعة استخدام حصيلة النقد الاجنبى ومن أهم هذه القرارات والتعليمات ما يلى :

- الغاء عمولة الايداع النقدى للعملات الاجنبية التى كانت تقوم بتحصيلها البنوك لدى ايداع عملات أجنبية نقدا لديها .

- الزام البنوك بضرورة تحديد استخدامات القروض التى تقدمها للعملاء ومتابعة استخدامها فى المشروعات التى صرفت لها .

- حظر الاقراض بالجنه المصرى بضمان الودائع بالعملات الاجنبية على اختلاف صورها ، باستثناء ما كان مخصصا منها لعمليات استيراد فعلية .

المرحلة الخامسة : من عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٥ :

أ- بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢ صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى ، وقد الغى هذا القانون المشار اليه القانون السابق رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى ويمكن تلخيص الأحكام المستفادة من نصوص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ فيما يلى :-

١- الاحتفاظ والتعامل بالنقد الأجنبي : لكل شخص طبيعى أو معنوى حق الاحتفاظ

بكل ما يؤول إلية أو يملكة أو يحوزه من نقد أجنبى ، كما أن له الحق فى القيام بأية عملية من عمليات النقد بما فى ذلك التحويل إلى الداخل وإلى الخارج والتعامل داخليا بشرط أن تتم هذه العمليات عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبى والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لأحكام هذا القانون فى جمهورية مصر العربية (م ١) .

٢- تنظيم سوق الصرف الأجنبي : فوض القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ اللائحة

التنفيذية فى أن تضع القواعد والأسس المتعلقة بتنظيم سوق الصرف الأجنبى وذلك بالتنسيق مع البنك المركزى المصرى وفى إطار السياسة العامة للدولة وبما لا يخل بأحكام هذا القانون ويكون للمصارف المعتمدة القيام بأية عملية من عمليات النقد الاجنبى بما فى ذلك قبول الودائع والتعامل والتحويل للداخل والخارج والتشغيل والتغطية فيما تحوزه من أرصدة بالنقد الأجنبى . وللوزير المختص أن يرخص بالتعامل فى النقد الأجنبى لجهات أخرى غير المصارف المعتمدة على أن يحدد القرار الصادر من الوزير فى هذا الشأن قواعد وإجراءات هذا التعامل وله فى حالة مخالفة هذه الجهات للقواعد والاجراءات المشار إليها إيقاف الترخيص لمدة لا تتجاوز سنة ، كما يكون له الغاؤه فى حالة تكرار المخالفة ، وفى هذه الحالة يتم شطب قيدها من السجل المقيدة فيه فى البنك المركزى (م . ٢) .

٣- التحويلات والمعاملات ذات الطابع الرأسمالى : أوكل القانون إلى الوزير المختص

تحديد الشروط والأوضاع المتعلقة باجراء التحويلات والمعاملات ذات الطابع الرأسمالى والمتعلقة بتصرف الأجانب المقيمين بالخارج فى الأصول الرأسمالية من العقارات على مختلف أنواعها المملوكة لهم بالبلاد ، على أن يتم هذا التحويل خلال خمسة سنوات من تاريخ التصرف فى هذه العقارات (م . ٣) .

٤- إدخال وإخراج النقد المصري وعقوبة وتسوية عمليات النقد الأجنبي :
فوض القانون الوزير المختص في إصدار قرار منه بالشروط والأوضاع المتعلقة بادخال وإخراج النقد المصري (م . ٤) .
كما تتم تسوية ناتج عمليات النقد الأجنبي التي يديرها البنك المركزي المصري ، نيابة عن الحكومة ، في حسابات بالبنك المركزي المصري ، على أن يحدد وزير المالية بالتنسيق مع محافظ البنك المركزي ما يتم قيده فيها إضافة وخصماً (م . ٥) .

٥- الرقابة على المصارف المعتمدة والجهات الأخرى : الزم القانون المصارف المعتمدة والجهات الأخرى المرخص لها في التعامل في النقد الأجنبي أن تقدم للوزير المختص والبنك المركزي المصري بياناً عما تباشرة من عمليات النقد الأجنبي وفقاً للنظم والقواعد التي يضعها البنك المركزي المصري (فقرة أولى) .
كما يقوم البنك المركزي المصري بمراقبة تنفيذ عمليات النقد الأجنبي وذلك وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات التي يصدرها الوزير المختص (فقرة ثانية) .
وقد فوض القانون العاملين بالوزارة المختصة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص صفة مأموري الضبط القضائي فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له . (فقرة ثالثة) .
كما يكون للعاملين بالبنك المركزي المصري الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع محافظ البنك صفة مأموري الضبط القضائي فيما يختص بتنفيذ الفقرتين الأولى والثانية المشار إليها (فقرة رابعة م ٦ ، م ٧) .
ب- بتاريخ ٢٨/١/٢٠٠٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٣ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تعديل اللائحة التنفيذية رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ فيما يتعلق بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي متضمناً ما يلي :

١- يكون للمصارف المعتمدة المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى حرية تحديد أسعار الشراء والبيع للنقد الأجنبى فى إطار السوق الحرة للنقد الأجنبى ، على أن يتم الاعلان عن هذه الأسعار بطريقة واضحة فى كل فرع من الفروع التى تتعامل بالنقد الأجنبى ويعلن البنك المركزى يومياً سعر تعامله بالنقد الأجنبى حسب المتوسط المرجح لسعر الاغلاق فى البنوك والمعلن من قبل غرفة إحصاءات النقد الأجنبى .

٢- يقتصر نشاط الجهات غير المصرفية التى يرخص لها بالتعامل فى النقد فى السوق الحرة للنقد الأجنبى فقط على ما يأتى :

- أ - شراء النقد الاجنبى (بنكنوت) وبيعه لحسابها وتحت مسئوليتها .
- ب - شراء وتحصيل وبيع الشيكات السياحية الصادرة عن البنوك العاملة فى مصر أو فى الخارج لحسابها وتحت مسئوليتها ، ويتم التحصيل فى حالة الشراء والتغطية فى حالة البيع عن طريق حساباتها لدى أحد المصارف المعتمدة فى مصر .

ويحظر على الجهات غير المصرفية أن تباشر إجراء التحويلات من وإلى الخارج ويقتصر تمويل نشاط الجهة على مواردها الذاتية من رأس المال وعائد النشاط ، كما يحظر على تلك الجهات القيام بأى عمل من أعمال البنوك الواردة فى قانون البنوك والانتماء المشار إليه ، وتطبق على عمليات شراء وبيع النقد الأجنبى التى تقوم بها الجهات المشار إليها أسعار الصرف بالسوق الحرة للنقد الأجنبى المعلنة لدى أحد المصارف المعتمدة وتلتزم كل من هذه الجهات بالإعلان عن اسم هذا المصرف وإخطار البنك المركزى المصرى به .

ج- وبتاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٦ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تنظيم التصرف فى بعض موارد النقد الأجنبى متضمناً النصوص التالية .

المادة الأولى

يسرى هذا القرار على الوزارات والأجهزة التابعة لها ، والهيئات العامة الاقتصادية والخدمية ، وشركات القطاع العام ، وشركات قطاع الأعمال العام ، وكذلك شركات وأفراد ومنشآت القطاع الخاص التى يستحق لها عن نشاطها مدفوعات بالنقد الأجنبى .

المادة الثانية

تأكيدا وضمانا لحريية العمل فى السوق المصرفية تلتزم الجهات المشار إليها فى المادة الأولى أن تمسك سجلات منتظمة لأعمالها التى يستحق لها عنها مدفوعات بالنقد الأجنبى ، ويحدد الوزراء المعنيون نماذج هذه السجلات وما يجب أن تتضمنه من بيانات .

المادة الثالثة

تتابع الجهات المختصة بوزارة التجارة الخارجية وغيرها من الجهات المختصة القيد فى السجلات المشار إليها ، والتأكد من تحصيل المدفوعات بالنقد الأجنبى وتحويلها إلى البنوك المعتمدة العاملة فى جمهورية مصر العربية خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ إتمام الأعمال ، وأن تبيع ما يتم تحصيله إلى البنوك المشار إليها خلال أسبوع من تاريخ ورودها وفقا للإجراءات المنصوص عليها فى هذا القرار ، وما يصدره وزير التجارة الخارجية من قواعد منفذة .

المادة الرابعة

يخضع للتسجيل فى السجلات المشار إليها الأعمال التى تتم بالنقد الأجنبى سواء تمت من خلال اعتمادات مصرفية أو عقود للتصدير أو عقود تقديم خدمات أو اتفاقات أيا كان شكلها القانونى .

المادة الخامسة

تلتزم الجهات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار ببيع (٧٥٪) مما يرد إليها من مدفوعات بالنقد الأجنبي إلى البنوك خلال أسبوع من تاريخ ورودها ، وتجنب الجهات المشار إليها (٢٥٪) مما يرد إليها من مدفوعات بالنقد الأجنبي في حسابات خاصة بالبنوك الوطنية لمواجهة التزاماتها قبل البنوك والوفاء بمتطلبات نشاطها بالنقد الأجنبي مقابل تقديم وإثبات المستندات المثبتة لذلك في السجلات المشار إليها في المادة الثانية ، ويحق للبنك أن يحتجز لنفسه من نسبة الـ (٧٥٪) المشار إليها ما يفرض بالتزامات العميل إذا ما زادت عن (٢٥٪) من قيمة تحويلاته من الخارج ويباع ما تبقى إلى البنك بسعر الصرف المعلن يوم البيع .

المادة السادسة

تعطى البنوك أولوية في استخدامات النقد الأجنبي المتاح لها من حصة البيع للوفاء باحتياجات المصدرين والجهات التي تتنازل عن حصة أعمالها بالنقد الأجنبي .

المادة السابعة

تعد الوزارات والجهات المعنية بالتصدير والأنشطة الأخرى التي تدر حصة من النقد الأجنبي نظاما لتسجيل الجهات المنصوص عليها في المادة الأولى للإشراف ومتابعة تحويل حصة النقد الأجنبي وفقا للضوابط المنصوص عليها في هذا القرار ، وكذلك لإتمام التصرف فيها وفقا للإجراءات والمواعيد المنصوص عليها ، وتقوم مصلحة الجمارك في جميع المنافذ الجمركية بإخطار فرع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بالمنفذ الجمركي بصورة من الإقرارات الجمركية عن البضائع المصدرة ، كما تخطر الفنادق وزارة السياحة ، بعدد النزلاء وجنسياتهم وفترات إقامتهم وحصة مدفوعات الأجانب منهم من النقد الأجنبي وتخطر

المنشآت السياحية وما فى حكمها الوزارة المشار إليها بحصيلة النقد الأجنبى والخاص بنشاطها وماتم بيعه للبنوك الوطنية تنفيذا للقواعد الواردة فى هذا القرار كما تبلغ الجهات التى تقوم بأعمال نقد أجنبى الوزارات المعنية بحصيلة هذه الأعمال ومواعيد تحويلها إلى الداخل وبالتنازلات التى تمت من هذه الحصيلة للبنوك .

المادة الثامنة

تنشأ وحدة خاصة بالبنك المركزى المصرى لجمع المعلومات والبيانات الخاصة بمدفوعات النقد الاجنبى التى تم تحويلها للبنوك الوطنية تنفيذا لهذا القرار تلتزم البنوك الوطنية التى يتم تحويل مدفوعات النقد الأجنبى لها وفقا لهذا القرار بإخطار الوحدة الخاصة بالبنك المركزى بالبيانات والمعلومات عن مدفوعات النقد الأجنبى التى ينظمها هذا القرار .

المادة التاسعة

تطبق الوحدة الخاصة بالبنك المركزى المصرى ، ما يتجمع لديها من بيانات ومعلومات تنفيذا لهذا القرار ، مع بيانات ومعلومات الأنظمة التى تعدها الجهات المنصوص عليها فى المادة السابعة .

المادة العاشرة

تتولى وزارة الاتصالات والمعلومات الإشراف على ميكنة نظام التعامل بالنقد الأجنبى فى الجهات المنصوص عليها فى المادة السابعة وغيرها من الجهات المعنية بتنفيذ هذا القرار ، وتضع وزارة الاتصالات والمعلومات النظام الإلكتروني لتبادل المعلومات والبيانات بين البنك المركزى المصرى والبنوك الوطنية والجهات المنصوص عليها فى المادة السابعة ، ويكون تبادل المعلومات والبيانات بنظام الفاكس ، بصفة مؤقتة ولدة أقصاها ستة أشهر حتى يتم ميكنة النظام .

المادة الحادية عشرة

يعسد مخالفة لهذا القرار ما يأتى :

- ١ - الامتناع عن إعداد سجل الممارسين لأنشطة يتم سداد المستحقات عنها بالنقد الأجنبى فى الخارج .
- ٢ - الإخطار ببيانات عن البالغ المستحقة عن الأنشطة أقل من المستحقات الفعلية .
- ٣ - عدم تحويل البالغ المستحقة من الخارج خلال ثلاثة شهور من تاريخ إتمام النشاط واستحقاق السداد .
- ٤ - عدم بيع النسب المنصوص عليها لأحد البنوك المعتمدة .
- د - بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٥ ، صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بشأن إصدار قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد ، وقد تضمن هذا القانون فيما يتعلق بالنقد الأجنبى المواد التالية :-
- مادة ١٠٦: وحدة النقد فى جمهورية مصر العربية هى الجنيه المصرى ، وينقسم إلى مائة قرش .
- مادة ١٠٧: مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٠ بشأن إصدار العملة الورقية يكون للبنك المركزى دون غيره حق إصدار أوراق النقد ، ويحدد مجلس إدارة البنك فئات ومواصفات أوراق النقد التى يجوز إصدارها ، ويجب أن تحمل أوراق النقد توقيع محافظ البنك المركزى .
- مادة ١٠٨: يكون لأوراق النقد التى يصدرها البنك المركزى قوة إبراء غير محدودة .
- مادة ١٠٩: يجب أن يقابل أوراق النقد الصادرة بصفة دائمة وبقدر قيمتها رصيد مكون من الذهب والنقد الأجنبى والصكوك الأجنبية وسندات الحكومة المصرية وأنونها وأى سندات مصرية أخرى تضمنها الحكومة .

مادة ١١٠: يودع الذهب والنقد الأجنبي والأصول المكونة لغطاء الإصدار في البنك المركزي بالقاهرة أو في أحد بنوك القطاع العام بجمهورية مصر العربية أو في أى من البنوك فى الخارج يوافق عليه مجلس إدارة البنك المركزى ويكون الإيداع باسم ولحساب البنك المركزى .

مادة ١١١: لكل شخص طبيعى أو اعتبارى أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبى ، وله الحق فى القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبى بما فى ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا على أن تتم هذه العمليات عن طريق البنوك المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبى ، وللشخص الطبيعى أو الاعتبارى أيضا التعامل فى النقد الأجنبى عن طريق الجهات المرخص لها بهذا التعامل طبقا لأحكام هذا القانون وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية له ، وينشأ فى البنك المركزى سجل لقيد هذه الجهات ، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وقواعد وإجراءات القيد فى السجل ، ويكون التعامل داخل جمهورية مصر العربية شراء وبيعا فى مجال السلع والخدمات بالجنيه المصرى وفقا للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية مالم ينص على خلاف ذلك فى اتفاقية دولية أو فى قانون آخر .

مادة ١١٢: يصدر بالقواعد والأسس المتعلقة بتنظيم سوق النقد الأجنبى ، عرضا وطلبا ، قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة البنك المركزى ، ويتحدد سعر الصرف للجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية بتفاعل قوى العرض والطلب فى سوق النقد الأجنبى ، فى ضوء القواعد والأسس المشار إليها .

مادة ١١٣: للبنوك المعتمدة القيام بكافة عمليات النقد الأجنبى ، بما فى ذلك قبول الودائع والتعامل والتحويل للداخل والخارج والتشغيل والتغطية

فيما تحوزة من أرصدة بالنقد الأجنبي ، ويقتصر تصدير واستيراد أوراق النقد الأجنبي وتصدير العملات الأجنبية على البنوك المعتمدة بعد موافقة البنك المركزي . ولمحافظ البنك المركزي في حالة مخالفة البنك لقواعد وإجراءات هذا التعامل أن يتخذ ما يراه مناسبا من إجراءات بما في ذلك إيقاف البنك عن التعامل في النقد الأجنبي لمدة لا تجاوز سنة .

مادة ١١٤: لمحافظ البنك المركزي أن يرخص بالتعامل في النقد الأجنبي لشركات الصرافة والجهات المرخص لها بهذا التعامل طبقا لأحكام هذا القانون ، ويحدد مجلس إدارة البنك قواعد وإجراءات هذا التعامل ، ولمحافظ البنك المركزي في حالة مخالفة أى من هذه الشركات أو الجهات للقواعد والجراءات المشار إليها إيقاف الترخيص لمدة لا تجاوز سنة ، وفي حالة تكرار المخالفة يكون له الحق في إلغاء الترخيص وشطب القيد من السجل ، ويجب الشطب والإلغاء الترخيص في حالة التوقف عن مزاولة نشاطها أو اندماجها في شركة أخرى أو إشهار إفلاسها أو تصفيتها ، أو في حالة اتباعها سياسة من شأنها الإضرار بالمصلحة الاقتصادية العامة ، ويحدد مجلس إدارة البنك المركزي بقرار منه شروط الترخيص ونظام العمل في هذه الشركات والجهات وكذلك نظام رقابة البنك المركزي عليها .

مادة ١١٥*: يلزم أن تتخذ شركة الصرافة شكل شركة مساهمة وأن تكون جميع أسهمها اسمية مملوكة لمصريين ، وأن يكون غرضها الوحيد مزاولة عمليات الصرافة ، وألا يقل رأس مالها المدفوع عن خمسة ملايين جنيه .

مادة ١١٥ مكررا:** لمجلس إدارة البنك المركزي أن يرخص للشركات بتقديم خدمات تحويل الأموال ، ويجب أن تتخذ شركة تحويل الأموال شكل شركة مساهمة مصرية وأن يكون غرضها الوحيد مزاولة خدمات تحويل الأموال وألا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسة ملايين جنيه ، ويعد في البنك المركزي

* المادة ١١٥ مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

** المادة ١١٥ مكررا مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

سجل لقيد هذه الشركات ، ويحدد مجلس إدارة البنك المركزى بقرار منه قواعد وشروط وإجراءات الترخيص ونظام العمل فى هذه الشركات ونظام رقابة البنك المركزى عليها ، وتسرى أحكام هذه المادة على الفروع التى تعمل فى مصر لشركات أجنبية ، فيما عدا شرط رأس المال .

مادة ١١٦: إدخال النقد الأجنبى إلى البلاد أو إخراجه منها مكفول لجميع المسافرين ، على أن يتم الإفصاح عن مقداره عند الدخول أو الخروج إذا جاوز عشرة آلاف دولار أمريكى أو ما يعادلها بالنقد الأجنبى ، ويجوز للقادمين إلى البلاد أو المسافرين منها حمل أوراق النقد المصرى فى حدود خمسة آلاف جنيه مصرى ويحظر إدخال النقد المصرى أو إخراجه من خلال الرسائل والطرود البريدية ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بالاتفاق مع محافظ البنك المركزى تعديل المبالغ المشار إليها فى الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة .

مادة ١١٧: على البنوك المعتمدة وشركات الصرافة والجهات المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى أن تقدم للبنك المركزى بيانات عما تبشره من عمليات النقد الأجنبى سواء تمت لحسابها أو لحساب الغير ، ويحدد مجلس إدارة البنك المركزى توقيت ومحتويات البيانات وأسلوب ومواعيد تقديمها ، ويقوم البنك المركزى بمراقبة عمليات النقد الأجنبى وفقا لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له .

وبتاريخ ٢٢/٣/٢٠٠٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ متضمنا النصوص التالية فيما يتعلق بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى :
مادة ٣٦: يتم التعامل فى النقد الأجنبى عن طريق البنوك المعتمدة بقرار من محافظ البنك المركزى وللمحافظ أن يرخص بالتعامل فى النقد الأجنبى لشركات الصرافة ولجهات أخرى وفقا للقواعد والإجراءات التى يحددها مجلس إدارة البنك المركزى .

مادة ٣٧: يجب أن يقتصر نشاط شركة الصرافة التي يرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى على نشاط أو أكثر مما يأتى :

- أ - شراء النقد الأجنبى وبيعه لحساب الشركة .
- ب - شراء وتحصيل وبيع الشيكات السياحية الصادرة عن البنوك العاملة فى مصر أو فى الخارج لحساب الشركة ، على أن يتم التحصيل فى حالة الشراء والتغطية فى حالة البيع عن طريق حسابات الشركة لدى أحد البنوك المعتمدة فى مصر .

كما يقتصر تمويل نشاط الشركة على مواردها الذاتية من حقوق المساهمين دون الاستعانة بأية موارد أخرى ، ويحظر على الشركة القيام بأى عمل آخر من أعمال البنوك بما فى ذلك إجراء التحويلات من وإلى الخارج .

مادة ٣٨: يكون تعامل شركة الصرافة نقدا داخل مقارها ومع عملاء موجودين فيها ، ويجوز نقل الأموال فيما بين الشركة وفروعها ، كما يجوز تعامل شركة الصرافة بالبيع والشراء فيما بينها ومع البنوك ، وفى جميع الأحوال يجب أن يكون التعامل بموجب إيصالات تصدرها الشركة ، وأن تقيّد كافة العمليات فى سجلات أو نظم آلية تعد لهذا الغرض وفقا للقواعد والضوابط التى يضعها البنك المركزى فى هذا الشأن .

مادة ٣٩: يجب أن يقتصر نشاط الجهة الأخرى التى يرخص لها محافظ البنك المركزى بالتعامل فى النقد الأجنبى لأغراض السياحة والسفر على نشاط أو أكثر مما يأتى :

- أ - شراء وبيع العملات الأجنبية فى صورة نقد أجنبى أو شيكات سياحية مقابل نقد مصرى .
- ب - صرف الشيكات السياحية بالعملات الأجنبية مقابل نقد أجنبى .
- ج - إصدار شيكات سياحية ، مقابل نقد أجنبى أو أدوات دفع بالنقد الأجنبى .

مادة ٤٠: يتعين الحصول على موافقة البنك المركزى قبل البدء فى إنشاء شركة الصرافة أو أحد فروعها ، ويقدم طلب الحصول على الموافقة المبدئية لإنشاء الشركة أو الفرع محددا الموقع واسم وبيانات المدير المسئول ، ويعرض الطلب على محافظ البنك المركزى لإصدار قرار فى شأنه ، ويتعين على الشركة التى حصلت على الموافقة المبدئية التقدم بطلب القيد فى سجل شركات الصرافة المعد بالبنك المركزى وذلك قبل مزاولة النشاط بثلاثين يوما على الأقل ، وفى جميع الأحوال لا يجوز مزاولة النشاط إلا بعد إخطار الشركة بالقيد فى السجل المشار إليه ، وذلك بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول .

مادة ٤١: يتم تسجيل شركات الصرافة وفروعها التى يرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى فى السجل المشار إليه فى المادة (٤٠) من هذه اللائحة ، وذلك بناء على طلب يقدم إلى البنك المركزى على النموذج المعد لهذا الغرض، ويتضمن السجل البيانات الآتية:

أ - رقم قرار الترخيص وتاريخه ، ورقم وتاريخ عدد الوقائع المصرية المنشور بها.

ب - رقم التسجيل وتاريخه . ج - اسم الشركة وعنوان مقرها الرئيسى .

د - الشكل القانونى للشركة . هـ - تاريخ التأسيس .

و - مدة الشركة . ز - تاريخ بداية ونهاية السنة المالية .

ح - رقم وتاريخ القيد فى السجل التجارى . ط - رقم البطاقة الضريبية .

ى - رأس المال المرخص به والمصدر والمدفوع . ك - أسماء أعضاء مجلس الإدارة .

ل - اسم المدير التنفيذى . م - فروع الشركة وعناوينها وتواريخ تسجيلها .

ن - أسماء مراقبى حسابات الشركة .

ص - أسماء البنوك التى لديها حسابات الشركة.

ع - رصيد التشغيل المصرح به بالنقد الأجنبى .

كما يتم تسجيل كل ما يطرأ من تعديل على البيانات السابقة .

مادة ٤٣: يكون التعامل داخل مصر شراءً وبيعاً في مجال السلع والخدمات بالجنيه المصرى ووفقاً للقواعد الآتية :

- أ - ألا يكون التعامل بالجنيه المصرى مخالفاً لنص فى عقد من عقود المقاولات أو التوريدات أو الخدمات مبرمة مع طرف أجنبى ، ويشترط أن يتم التعامل عن طريق البنوك المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبى .
- ب - ألا يكون التعامل بالجنيه المصرى مخالفاً لنص فى عقد من عقود المقاولات أو التوريدات مبرم مع طرف مصرى وفى حدود المكون الأجنبى اللازم لتنفيذ العقد ، أو مخالفاً لنص فى عقد من عقود التأمين التى تنص على سداد الأقساط واستحقاق التعويض بالنقد الأجنبى ، وبشرط أن يتم التعامل عن طريق البنوك المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبى .
- ج- ألا يتعارض التعامل بالجنيه المصرى مع طبيعة العمل بالمنشآت السياحية أو الأنشطة التى يقوم بها الأفراد والمنشآت والمحلات التجارية التى تقتضى طبيعتها التعامل بالنقد الأجنبى بشرط الحصول على ترخيص من محافظ البنك المركزى بعد موافقة وزير السياحة أو الجهة المختصة بحسب الأحوال .
- د - أن يكون تعامل المشروعات العاملة بنظام المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة بالعملة التى يتم الاتفاق عليها .
- هـ - لا تشمل السلع والخدمات التى يلزم التعامل فيها بالجنيه المصرى على الأوراق المالية والاستثمارات المالية الأخرى وعوائدها .
- ولمجلس إدارة البنك المركزى وضع الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه المادة .

الفصل الثالث : السياسات المؤثرة على سعر الصرف

السياسات المؤثرة على سعر الصرف

تمارس العديد من السياسات العامة والنوعية آثاراً متعددة على العلاقة التبادلية بين الجنيه المصرى وغيره من العملات ، وذلك من خلال تأثيرها على القوى التى تتحكم فى طلب وعرض العملات الاجنبية كمحدد أساسى لتقييم المعاملات الاقتصادية الخارجية التى تنشأ بين الاقتصاد المصرى والاقتصاد العالمى ويتباين الاثر الذى تحدثه كل من السياسات المشار اليها من حيث المدى والاتجاه على سعر الصرف طبقاً لآثار الاخذ بهذه السياسة على حجم وكمية السلع والخدمات المنتجة محلياً والمطلوبة فى الاسواق العالمية ، كذلك على حجم وكمية السلع والخدمات المطلوبة محلياً وتستوفى عن طريق الاستيراد من العالم الخارجى .

ومن أهم السياسات المؤثرة على سعر الصرف كل من : السياسة الانمائية بشقيها من حيث تحديد أهداف وأولويات الخطة القومية ، والسياسة الاستثمارية ، بالإضافة لسياسة الاستثمار المشترك وسياسة التعامل مع العالم الخارجى وتتضمن سياسات التصدير والاستيراد والمديونية الخارجية ، والسياسات النقدية ونظم سعر الصرف وتجدر الإشارة إلى وجود ارتباط بين هذه السياسات من حيث تأثيرها على سعر الصرف ، بما يفرض التنسيق فيما بينها اذا استهدف توجيه علاقات صرف الجنيه المصرى مع غيره من العملات إلى الوجهة التى يتأتى بها تحسين هذه العلاقات على أسس بنيانية سليمة .

كما يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التى يطبقها البنك المركزى لاجداث تأثيرات على المعروض النقدى (وسائل الدفع) تتلائم مع الاوضاع الاقتصادية بحيث لا تهبط معدلات التوسع النقدى إلى مستوى يعوق النشاط الاقتصادى ولا تزيد إلى مستوى تنشأ عنه ضغوط تضخمية .

وترجع أهمية السياسة النقدية بالنسبة لسعر صرف الجنيه إلى آثارها على الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد القومي حيث يعزى جانب مؤثر من القوى التضخمية إلى زيادة الطلب الكلى الناتج أو المصحوب بزيادة فى كمية وسائل الدفع ، مما يؤدي إلى فائض ملموس فى عناصر الطلب عن العرض الحقيقى للسلع والخدمات ولما كانت المحصلة النهائية للضغوط التضخمية هى زيادة مستويات الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للجنيه ، فان للتضخم تأثيرا واضحا على القيمة التبادلية بين الجنيه والعملات الاجنبية (سعر الصرف) .

* * * * *

الباب الثانى : شركات الصرافة والتعامل بالنقد الأجنبى

مقدمة

النشاط المصرفي هو القاسم المشترك لجميع العمليات الاقتصادية على تنوعها واختلاف توجهاتها وتأثيراتها المستهدفة حيث يتداخل النشاط المصرفي في منظومة الاقتصاديات المعاصرة حيث يستحيل فصله أو تجريده من ناحية وحيث يستحيل وجود نظام اقتصادي معاصر خلواً من النشاط المصرفي من ناحية إلى الدرجة التي يتعذر معها تحديد خط قاطع للنشاط المصرفي بين الوسيلة والغاية ، وهل هو وسيلة خالصة أم هدف في حد ذاته لتذوب الوسيلة في الهدف ويصبح النشاط المصرفي وسيلة وهدف في مصطلح واحد راعياً وحارساً لحركة واتجاه الاقتصاديات المعاصرة باعتباره البوابة الملكية لفض مغاليق هذه الاقتصاديات والتعامل معها بكفاءة واقتدار .

وتتمحور أسواق النشاط الاقتصادي في المجتمع حول النشاط المصرفي وتدور في فلكه وأنه مهما طوحت بعيدا فما زالت في قبضة النشاط المصرفي وفي نطاق جاذبيته ومجال سيطرته وقدرته المطلقة فـ في التأثير المباشر على هذه الأنشطة بشكل سافر ، أو بالتأثير على الخطوط الأساسية والخطوط الخلفية التي تتعامل معها هذه الأنشطة لتعكس رد الفعل المطلوب فوراً وبشكل مباشر أيضا وهو الأمر الذي خلغ على الصناعة المصرفية خصائص متفردة عما عداها من أنشطة وصناعة يقابلها مسئولية جسيمة في تدوير كل أسواق الأنشطة في منظومة حية يتحقق من خلالها أهداف هذه الأنشطة والأهداف القومية في الوقت نفسه الأمر الذي أكسب الصناعة المصرفية قوة ضغط هائلة للتأثير المباشر على مجريات الاقتصادية وأكسبها حساسية فائقة في التعامل مع المتغيرات التي تعمل عملها في السلوك الاقتصادي بالرصد والتوجيه للجانب الموجب منها وبالرصد والاحتواء أو القفز على الجانب السالبى لها .

الفصل الأول : مجالات الحركة للصناعات المصرفية

مجالات الحركة للصناعة المصرفية

تحدد مجالات الحركة للصناعة المصرفية بحركة المؤسسات المالية العاملة في نطاق أسواق المال والتي تنحصر مسئوليتها في ضخ وإعادة ضخ رؤوس الأموال في شرايين المجتمع الاقتصادي من خلال شبكة القنوات المختلفة والتي تستهدف أساساً تجميع المدخرات والفوائض وإعادة استثمارها في حركة دائرية لا تنتهي تمسك بالفوائض والمدخرات وتعيد توظيفها لتحقيق مزيداً من الوفرة والاضافة لتجد طريقها مرة أخرى إلى إعادة التوظيف للوصول بالمجتمع الاقتصادي إلى مستوى الوفرة والرفاهية .

وتعد أسواق المال بما لها من أدوات وآليات ذات تأثير متبادل في تحديد مجالات الحركة للصناعة المصرفية بتوسيعها أو تحجيمها أو ترشيدها تبعاً لطبيعة المسلك الاقتصادي المخطط والذي يقود بدوره إلى النتائج المطلوب الوصول إليها .
وتقع أسواق المال في ثلاثة مجموعات يجمع بينها تجانس الأدوات والأساليب وتتوحد كلها فـى اتجاه واحد وذلك كالآتي :

المجموعة الأولى : سوق النقد :

سوق النقد هو السوق المنوط به إدارة الأموال بتدويرها وتداولها في الأجل القصير والذي لا يجاوز سنة كاملة في العرف المصرفي ، وهو سوق الحركة السريعة ذات التأثير الفوري والمباشر وسوق الحركة الحساسة والحساسية المرفهة لما يطرأ من تغيرات على الخريطة الاقتصادية للمجتمع ، وهو سوق الاستشعار عن بعد والقراءة المستقبلية لهذه الخريطة .

وتحددت الاوعية المالية العاملة في هذا السوق بما يعرف بالبنوك التجارية وعلى رأسها البنك المركزي ، وتحددت الملامح الأساسية لهذه البنوك تبعاً لطبيعة الموقع الذي تخدم فيه داخل سوق النقد في الآتي :

- أنها بنوك كثيفة الانتشار .
 - أنها بنوك ذات رؤوس أموال محدودة .
 - أنها مجرد وسيط مالى تعتمد فى حركتها على جمع الفوائض وإعادة توظيفها .
 - أن المخاطر التى تتعرض لها تتميز بالمحدودية ويمكن تجميعها وتهميشها من خلال ترشيد سياسة توظيف رؤوس الأموال المتاحة واخضاعها لضوابط عملية وموضوعية .
 - أنها الأكثر التصاقا وقربا من الأنشطة والأكثر تواجداً فى أسواق الأنشطة الميدانية والأكثر تأثيرا فيها بالتالى .
 - أنها تقدم خدمة من الخدمات الضرورية للأنشطة الاقتصادية .
 - أنها تمتلك آليات التوجيه والسيطرة المؤثرة على حجم الائتمان وحجم الأنشطة الاقتصادية بالتالى وخصوصا فى مجال الائتمان قصير الاجل .
- وذلك بالاضافة الى المهام الموكولة بالبنك المركزى من حيث الاشراف المباشر على البنوك التجارية (بنك البنوك) ، ومن حيث هو (بنك الحكومة) ومن حيث هو (بنك الاصدار) والذى يمكن من خلال تحليل هذه المهام تحديد الملامح الاساسية للبنك المركزى كما فى الآتى :
- أنه المسئول عن تحديد حجم الائتمان على مستوى الاقتصاد .
 - أنه المسئول عن الاشراف والرقابة على الجهاز المصرفى .
 - أنه المسئول عن اصدار النقد .
 - أنه المسئول عن الوصول بالاهداف الاقتصادية للدولة إلى النتائج المطلوبة .
 - أنه بنك الحكومة تباشير من خلاله الحكومة جميع عملياتها المصرفية على المستويين الداخلى والخارجى .
 - أنه المسئول عن الحفاظ على استقرار النقد الوطنى وعلى قوته الشرائية فى الداخل وتجاه العملات الوطنية الأخرى .
 - أنه المسئول عن توفير السيولة للاقتصاد دون خلق ضغوطات تضخمية تؤذى مجمل النسيج الاقتصادى والاجتماعى .

المجموعة الثانية : سوق رأس المال :

سوق رأس المال هو سوق التيارات النقدية المؤثرة كثيفة الحركة سواء من حيث القيمة كما فى البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار أو من حيث الانتشار كما فى شركات الأوراق المالية ، شركات الاستثمار وشركات التأمين بشكل عام ، والكيانات المالية العاملة فى مجال سوق رأس المال منوط بها إدارة وتدوير رؤوس الأموال فى الآجال المتوسطة وطويلة الأجل والتي قد تمتد لتصل إلى خمسة وعشرون عاما ، وقد ارتبطت هذه الكيانات بالتالى بحركة الأنشطة الاقتصادية كثيفة رأس المال ذات الآجال الانتاجية طويلة المدى والتي تستغرق حضانتها فترات زمنية طويلة ليتدفق عطاؤها بعد ذلك آجالاً طويلة . والكيانات المالية العاملة فى مجال سوق رأس المال معنية أساساً بالتعامل مع الاستثمارات طويلة الأجل والتي بمقدورها التحكم فى اتجاهاتها وتوجهاتها وحجمها بفعل الآليات التى تمتلكها هذه الكيانات المالية والتي توفر مرونة كافية فى إدارة حركة الأموال داخل سوق رؤوس الأموال المتوسطة والكبيرة وهو الأمر الذى خلق دوراً طليعياً ورائداً لهذه الكيانات المالية على مستوى الأنشطة الاقتصادية المؤثرة داخل المجتمع . واللامح الأساسية للكيانات المالية العاملة فى مجال سوق رأس المال

يمكن تحديدها فى الآتى :

- أنها بنوك ذات رؤوس أموال كبيرة واحتياطيات نقدية أكبر بالمقارنة بالبنوك التجارية .
- أنها بنوك لا تعتمد فى تغذية استخداماتها على مجرد ودائع العملاء ولكن من خلال الاقتراض من البنك المركزى وطرح السندات ذات الآجال الطويلة وكذلك بالتسوية الحسابية والاقتراض من البنوك التجارية .
- أن نشاطها موجه لتمويل الاستثمارات المتخصصة والترويج لها والإكتتاب فى الأسهم التى تصدرها الوحدات الاقتصادية وإعادة طرحها فى الاسواق بعد ذلك .
- أنها تتحرك فى اتجاه الاستثمارات طويلة الأجل ذات العوائد المؤجلة .

- أنها بنوك لها حضور قوى على مستوى سوق الأوراق المالية وذات فعاليات مؤثرة فى حفظ توازن هذه السوق .

- أنها بنوك ذات قوة تأثير هائلة على حركة تدفق رؤوس الأموال واتجاهاتها وتوجيهها لمناطق الاستثمارات المؤثرة فى تحقيق وتدعيم برامج التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومى .

وتبعاً لعلاقة التأثير المباشر على سوق رأس المال ، فإنه يمكن تصنيف الكيانات المالية العاملة داخل هذه السوق إلى مجموعتين كالآتى :

المجموعة الفرعية الأولى : وهى المجموعة المصرفية التى تضم كافة البنوك المتخصصة فى مجالات الصناعة - الزراعة - العقارات وكذا بنوك الاستثمار المتخصصة فى مجالات انشاء المشروعات والترويج لها لحساب الغير وتقديم كافة الخدمات الفنية لهذه المشروعات والمساهمة فى الاكتتاب فى رأسمالها بالإضافة إلى مزاوله بعض الأنشطة المصرفية التقليدية الأخرى .

المجموعة الفرعية الثانية : وهذه المجموعة لا تمارس أعمالاً مصرفية بالمعنى الحرفى لذلك الأمر الذى يخرجها من نطاق الوحدات المصرفية ولكنها تشترك مع النشاط المصرفى فى خاصية هامة وهى تجميع المدخرات والفوائض داخل أوعية مالية مختلفة وإعادة استثمارها وتوظيفها بشكل اقتصادى يحفز مصلحة الأطراف المتعاملة معها ، وهذه المجموعة تتمثل أساساً فى شركات الأوراق المالية ، شركات الاستثمار ، نوادى الاستثمار ، شركات التأمين ، صناديق التأمين الاجتماعى ، صناديق التأمين الادخار .

المجموعة الثالثة : سوق الأوراق المالية :

سوق الأوراق المالية هو السوق المنوط به إدارة حركة الأوراق المالية من حيث الاصدار ومن حيث التداول للاسهام والسندات على مستوى سوق رأس المال ، وعلى ذلك فإن سوق الأوراق المالية لا يعمل بمعزل عن باقى الأسواق الأخرى ، بل تساهم هذه السوق بدعم وخدمة هذه الأسواق واستقطاب المدخرات والفوائض مقابل طرح

مجموعات عديدة من الاسهم والسندات ترضى طموحات كل أفراد المجتمع الاقتصادي ودفعها لتمويل باقى أسواق المال الأخرى .

وتبعاً لطبيعة الدور الذى تلعبه سوق الأوراق المالية فإنه يمكن تحديد أهم الملامح

الاساسية المكونة لهذه السوق فى الآتى :

- أنها مسئولة عن تنمية الوعي الادخارى والاستثمارى فى المجتمع .
- أنها تقوم بتجميع المدخلات فى أوعية مالية مختلفة .
- أنها مسئولة عن إصدار الأوراق المالية للوحدات الاقتصادية والترويج لها لصالح هذه الوحدات .
- أنها مسئولة عن تدوير وتداول الأوراق المالية وتحقيق طموحات ملاك هذه الأوراق وحفظ توازن الوحدات الاقتصادية المصدرة لها .
- أنها سوق العرض والطلب على الأوراق المالية تتحدد فيها مصلحة المشترين والبائعين .
- أنها سوق ذات حساسية مرتفعة لكل الأحداث التى تدور داخل المجتمع والتى تؤثر بالتالى على قيمة الأوراق المالية المصدرة والمتداولة .
- أنها تعد أحد المؤشرات الهامة لقياس نبض المجتمع الاقتصادي من خلال قياس حركة الإصدار والتداول للأوراق المالية بشكل عام .

ويتضح مما سبق أنه يمكن تصنيف حركة سوق الأوراق المالية إلى سوقين أساسيين وهما سوق الإصدار وسوق التداول حيث يقتصر نشاط الأول على إصدار الأوراق المالية الجديدة التى تصدر لأول مرة والتى تعرف بالتالى بالسوق الأولية لأغراض الاكتتاب فى رأسمال الاسهم وقرض السندات الممولة لاستثمارات شركات المساهمة وحيث يقتصر نشاط الثانى على تداول الأوراق المالية والتى سبق إصدارها وحيث يتقابل بائع الورقة المالية مع مشتريها من خلال الوسطاء العاملين فى السوق والمعرفين باسم سماسرة الأوراق المالية وحيث تنتقل الملكية من طرف إلى طرف بعيداً عن الوحدة الاقتصادية المصدرة لهذه الأوراق وهو الأمر الذى يسمح بتحقيق رغبة هذه الاطراف فى البيع والشراء وانتقال الملكية من ناحية وضمان استمرارية الوحدات الاقتصادية المصدرة لهذه الأوراق من ناحية أخرى .

آليات الصناعة المصرفية

يأخذ النشاط المصرفي بأقطار الأنشطة الاقتصادية المتواجدة في المجتمع وحتى تلك التي لم توجد بعد ، ولقد تعاظم الدور المصرفي ليكون أكبر من مجرد تجميع الفوائض والمدخرات وإعادة استثمارها وتعداها إلى أبعد من ذلك بكثير إلى حيث امتلاك مفاتيح التوجيه والسيطرة على الأنشطة الاقتصادية في المجتمع وهو الأمر الذي تأتي بفعل مجموعة الآليات والأدوات المصرفية المؤثرة والتي دخلت بالنشاط المصرفي من طور الوسيط المالي إلى طور آخر أكثر تقدما وأكثر فاعلية بما يمكن أن يصطلح عليه بطور التصنيع المصرفي والذي يكفل تواجداً أصيلاً ومؤصلاً للنشاط المصرفي على الخريطة الاقتصادية للمجتمع تتحدد خلاله مهمة هذه الصناعة في دفع ودعم برامج التنمية الاقتصادية وضمنان الوصول بها إلى النتائج المستهدفة .

ولقد ساهمت التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعيشها المجتمعات المعاصرة حالياً في تركيز أداء النشاط المصرفي والتسليم بدور القيادي في أعمال النانمرات وردود الأفعال المطلوب تحقيقها بما فيها صالح الاقتصاد الوطني وذلك من خلال مجموعة الآليات التي يتحرك بها النشاط المصرفي في كل الاتجاهات وعلى مستوى كل أسواق المال .

وآليات الصناعة المصرفية هي مجموعة الأدوات المصرفية المتحركة في أسواق النشاط المصرفي عموماً والتي من خلالها يمكن للبنوك على اختلاف تخصصاتها تحت إشراف البنك المركزي أعمال مجموعة التأثيرات الموجبة والسالبة المطلوب أحداثها على الهيكلية الاقتصادية للمجتمع بالمقدار المطلوب والتوقيت المطلوب .

وآليات الصناعة المصرفية بعضها مباشر له مردود قوى ومباشر وبعضها غير مباشر له مردود سلوكي اقتصادي زمني غير مباشر ، وهذه الآليات جميعاً تكمل بعضها بعضاً ويتم استخدامها كلها أو بعضها بطريقة موجهة تبعاً للتأثيرات المطلوب أحداثها من حيث القيمة والانجساع والزمن وذلك على النحو الآتي :

١ - آليات الصناعة المصرفية المباشرة :

- الآليات المباشرة للصناعة المصرفية يمسك بخيوطها البنك المركزى ليتم من خلالها إحداث تأثيرات على أداء الأنشطة المصرفية لمجموعة المصارف التى تقع تحت إشرافه وفى نطاق رقابته المباشرة حيث يلتزم المصرف فوراً بصورة ملزمة بالامتثال لردود الأفعال التى تعكسها هذه الآليات ويعيد بالتالى صياغة علاقاته داخل أسواق المال لإحداث النقائص المستهدفة التى تقود إليها حركة هذه الآليات ، على ذلك فإنه يمكن تحديد الاطراف المهتمة بهذه الآليات فى الآتى :
- البنك المركزى باعتباره مسئولاً عن الرقابة على البنوك وتنظيم السياسات النقدية والائتمانية على مستوى الدولة حيث تفقد له كافة الصلاحيات القانونية بقوة القانون لمباشرة هذه المهام والزام كافة البنوك الخاضعة لإشرافه للعمل على تنفيذ هذه المهام.
 - كافة البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزى وذلك باعتبارها الجهة التى من خلالها يتم اعمال السلوك المصرفى الذى يحقق النتائج المستهدفة لما تمثله الآليات المصرفية المباشرة .
 - كافة الأطراف العاملة والمتأثرة بما يدور داخل أسواق المال والمستهدفة بالتأثير المطلوب سواء من خلال التعامل مع البنك المركزى رأساً أو مع البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزى من خلال التوجيه المباشرة للسلوك الاقتصادى لهذه الأطراف تجاه التأثيرات المطلوب احداثها .
 - السلوك الاقتصادى المعنى بالتغيير والذى تخاطبه الآليات المصرفية مباشرة مروراً بالأدوار المرسومة للأطراف السابقة والذى ينعكس على الأنشطة الاقتصادية فى شكل توسعات أو تقلصات أو فى شكل مزيد من الاقبال أو الإدبار عن الأنشطة ... إلخ .
- وتنعكس المحصلة النهائية لآليات الصناعة المصرفية المباشرة فى احداث التغيير المطلوب بفرض ثبات العوامل الأخرى والتى قد يكون لها تأثير سلبى فى اجهاض قوة

الدفع الملازمة لهذه الآليات وهو الامر الذى يجذب الانتباه إلى ضرورة تحديد كل المتغيرات المؤثرة على سلوك الآليات المصرفية عموماً وأخضاعها للسيطرة حتى لا تفسد أداء هذه الآليات .

وأداء الآليات المصرفية المباشرة فى اقتصاد السوق يبدأ أساساً بعملية تشخيص العلة الاقتصادية أسبابها واعراضها ونتائجها التى وصلت إليها وتأثيرها على حركة الاقتصاد فى المجتمع ثم تبدأ تحديد السلوك الاقتصادى المطلوب احداثه والذى يؤدى بدوره إلى نتائج فورية للتخلص من العلة الاقتصادية التى يشكو منها المجتمع وذلك بفعل مجموعة هذه الآليات التى تم اختبارها ملايين المرات وحققت المستهدف منها بشرط عدم وجود المعوقات التى تعوق تدفق أدائها .

وعليه فإن التشخيص السليم للتصدعات الاقتصادية فى المجتمع هو الذى يقود بدوره إلى تحديد الآليات المصرفية اللازمة لإحداث سلوكيات اقتصادية لعلاج هذه التصدعات والتى تعطى نتائج مؤكدة والتى يمكن قراءتها سلفاً حيث أن أداء هذه الآليات شبيه بأداء العازف على الآلة الموسيقية والتى يحرك أوتارها لتعنى اللحن المطلوب والمعروف له مقدماً دون أن يضطر إلى عمليات التجريب والخطأ حيث ان كل فعل اقتصادى كالفعل الموسيقى تماماً له رد فعل تلقائى متوازن .

وآليات الصناعة المصرفية المباشرة تحتوى على مجموعة الأدوات الآتية :

- الحدود الدنيا لأرصدة الاحتياطيات القانونية للبنوك لدى البنك المركزى والتى لها علاقة مباشرة على القدرة الائتمانية لهذه البنوك داخل أسواق المال .
- الحدود القصوى لأرصدة السيولة النقدية التى تحتفظ بها البنوك تمهيدا لتوظيفها وتلبية لتصرفات عملائها حيث تؤثر معدلات السيولة المتاحة على القدرة الكسبية للبنك من ناحية وعلى قدرة البنك فى التفاعل الايجابى أو السلبى تجاه عمليات التوظيف المطلوبه سواء فى مجال التمويل الرأسمالى أو فى مجال تمويل رأس المال العامل .

- الحدود القصوى للسقوف الائتمانية لمجموعة البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزى حيث تم ربط السعة الائتمانية لكل بنك بحجم الودائع لديه لإيجاد علاقة مباشرة بين حجم الودائع وحجم الائتمان لتوازن الادخار والاستثمار دون الاضرار بالقطاعات الانتاجية الرئيسية (الصناعة ، الزراعة) حيث أن هذه السقوف الائتمانية التى تخضع لها البنوك التجارية فى مصر لا تمتد إلى نشاط المشاركات ، كما أن بنوك الاستثمار والأعمال معفاة من السقوف الائتمانية .
- أسعار الفوائد وأسعار الخصم حيث تحدد الثانية معدلات الأولى بعد أن ترك البنك المركزى حرية إدارة عمليات الادخار والاستثمار للبنوك تجاه عملائها على أسس اقتصادية دون تدخل مباشر فى تحديد قطعى لهذه المعدلات والاكتفاء بالتوجيه والرقابة والتأثير المؤثر عن بعد من خلال التحكم فى أسعار الخصم لدى البنك المركزى الذى يعد بمثابة خط الدفاع الأساسى فى توجيه معدلات الفوائد المدينة والدائنة .
- السوق المصرفية الحرة ومجموعة الآليات بها والتى تؤدى إلى تدفق أرصدة النقد الأجنبى واستخدامها تبعاً لأولويات خطط التنمية حيث التدخل المباشر للبنك المركزى فى الرقابة على نشاط هذه السوق داخل البنوك القائمة وكذا شركات الصرافة المتخصصة التى انشئت خصيصاً لهذا الغرض من خلال التحكم فى السعة التشغيلية لهذه الشركات والزامها بسلوكيات محددة بحيث تتدفق حصيلة النقد الأجنبى التى يتم تجميعها من خلال هذه الشركات فى شرايين الاقتصاد القومى بتقنين عمليات البيع والشراء والزام هذه الشركات ببيع فوائضها من العملات الأجنبية للبنوك العاملة والخاضعة لإشراف البنك المركزى .
- مجموعة الآليات الخاصة بإدارة حركة الحكومة بما يحفظ للدولة توازنها الاقتصادى دون التأثير السلبى على المصالح الاقتصادية العليا .
- مجموعة الآليات الخاصة بإدارة العلاقات المصرفية الخارجية مع الكيانات المالية العالمية بما يسمح بالتشغيل الاقتصادى الأمثل لتوظيف قروض المؤسسات العالمية مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، هيئة التنمية الدولية وهيئة المعونة الأمريكية وغيرها .

٢- آليات الصناعة المصرفية غير المباشرة :

تشتمل هذه الآليات على مجموعة الضغوطات الموجهة من قبل الصناعة المصرفية لإحداث تأثيرات سلوكية على مجموعة القرارات على مستوى كل أو بعض الأنشطة الاقتصادية لتحقيق نتائج محددة تساهم إما فى علاج تصدعات اقتصادية أو فى خلق واقع اقتصادى جديد ، وهذه المجموعة من الآليات يمكن تصنيفها كالآتى :

- آليات ذات تأثير وظيفى والمرتبطة بمجموعة الوظائف الأساسية للصناعة المصرفية مثل اعطاء أولوية فى تبني بعض المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية لتحجيم الاعتماد على الخارج أو زيادة التصدير أو لتوفير فرص عمالة لمحاربة البطالة فى المجتمع أو لامتصاص موجات التضخم والقيام بدور أساسى فى مسح القطاعات الاقتصادية فى المجتمع وتحديد مقومات استغلالها والترويج لها فى الداخل والخارج واستحداث أوعية ادخارية واستثمارية تحقق طموحات كافة الفئات فى المجتمع وتقديم المشورة الفنية والاقتصادية والادارية من خلال اعتبار البنك بيت تمويل وخبرة ومركز معلومات والمساهمة فى تطور سوق المال مع الهيئات المعنية مثل الهيئة العامة للاستثمار ، المناطق الحرة ، ومصلحة الشركات والاحاق بالتطوير المستمر والسريع فى اسواق المال الاقليمية والدولية التى تتسم بالشمول والانتشار والمخاطرة المحسوبة فى تطوير وتنويع وتحديث خدمة الخدمات المصرفية التى تؤديها.

- آليات ذات تأثير سلوكى من خلال توجيه سلوك الأفراد لاتخاذ قرارات بعينها يؤدى إتخاذها إلى احداث التغييرات المطلوبة من خلال التأثير النفسى على هؤلاء الأفراد ومحاكاة السلوك البشرى لهم للوصول إلى مجموعة أفعال تلقائية تؤدى ردود أفعالها على مستوى أسواق المال إلى النتائج المستهدفة .

ومن العرض السابق لنطاق ومجالات وآليات الصناعة المصرفية فإنه يمكن تحديد ماهية الصناعة المصرفية فى الآتى :

“ أنها صناعة غير تقليدية لنشاط غير تقليدى تمتلك مفاتيح التوجيه والسيطرة لكل مفردات النشاط الاقتصادى بدرجات متفاوتة حسب قربها أو بعدها عن دائرة الآليات المصرفية مما اكسب هذه الصناعة تميزا مطلقا على كافة الصناعات والأنشطة فى المجتمع وجعل منها فى حد ذاتها وسيلة وغاية فى ذات الوقت” .

الفصل الثانى : صناعة الصرافة

مقدمة

صناعة الصرافة هي المعنى الذى ينسحب اليه مفهوم النشاط المصرفى حيث بداياته الأولى والذى دخل منه النشاط المصرفى ودخلت معه التجارة والصناعة إلى آفاق العالمية من أوسع الأبواب بعد أن ظلت دهوراً طويلاً فى أشكالها البدائية حبيسة الحدود والمحلية .

وصناعة الصرافة هي صناعة غير تقليدية لنشاط غير تقليدى له تأثيره المباشر على كل ما يدور على المستوى الاقتصادى فى أى بلد من خلال حساسيته المرفهة لكل ما يقع من أحداث وماله من خاصية مميزة فى استشعار الأحداث المستقبلية وما سوف تخلفه من آثار سلبية / موجبة وضرورة تدخل النشاط المصرفى من خلال آلياته المؤثرة فى التأثير على هذه الأحداث وتوجيهها وهى مازالت بعد فى طور التكوين .

والتجربة المصرية فى مجال صناعة الصرافة تجربة قديمة جديدة خضعت لاجتهادات وتأويلات كثيرة وتعرضت لإحباطات أكثر إلى أن فرضت نفسها بنفسها لتشارك فى التنمية الاقتصادية بدورها القيادى الذى لا يمكن الاستغناء عنه أو تجاهله فى مجتمع مفتوح على العالم تتدفق إليه موارد غير محدودة من مصادر النقد الأجنبى ليعيد تدفق بعضها فى اتجاه عكسى لتمويل احتياجاته من العالم الخارجى من خلال نشاط الصرافة ويعيد توجيهه الباقى فى خدمة قضية الادخار والاستثمار والديون .

ماهية صناعة الصرافة

صناعة الصرافة هي الصناعة الأولى والشكل الأول للنشاط المصرفي والتي استمد النشاط المصرفي اسمه ورسمه منها وهي التي شكلت البدايات الأولى لهذا النشاط والذي يمثل في حقيقته جوهر الصناعة المصرفية ومضمونها والتي ارتبط تطورها بتطوره وليظل نشاط الصرافة علماً على الصناعة المصرفية منذ نشأتها وإلى الابد .

ويؤرخ للصناعة المصرفية بالنشاط المصرفي الذي يعد البداية الفعلية لها والذي ولد أساساً في الشارع الاقتصادي ليستقر بعد ذلك داخل الصالات المكيفة في البنوك والمؤسسات المالية ثم يتعاظم دوره وتمتد ساحته ليشمل ويؤثر على كل الخريطة الاقتصادية للمجتمع ، وتضيق البنوك ومؤسسات المال بحركة هذا النشاط فيخرج إلى الشارع مرة أخرى ليكون أكثر قرباً وأكثر احساساً بالنص الاقتصادي للمجتمع ، وبمقتضى القانون خرجت شركات الصرافة إلى الوجود لتمارس دورها في مجال إدارة وتدوير وتداول العملة الوطنية بما يقابلها من العملات غير الوطنية والعكس توفيراً للأرصدة النقدية المطلوبة لتمويل العمليات الاقتصادية على المستوى المحلي والمستوى العالمي . ويمكن التعرف على ماهية صناعة الصرافة من خلال

مناقشة الموضوعات الآتية :

١- الأهداف التي تقوم على خدمتها شركات الصرافة .

٢- المقومات الأساسية لصناعة الصرافة .

١- الأهداف التي تقوم على خدمتها شركات الصرافة :

صناعة الصرافة لا تستهدف فقط مجرد تبادل العملات وإنما تقوم صناعة

الصرافة على خدمة مجموعة من الأهداف نذكر منها :

- المحافظة على قيمة العملة الوطنية أمام العملات غير الوطنية لتظل محتفظة بقوتها الحقيقية التي تعبر عنها وذلك بشرط عدم المضاربة عليها أو احداث

تأثيرات وهمية توجه سلوك الافراد تجاه القرارات التى من شأنها التأثير المباشر على قيمة العملة المحلية وغير المحلية .

- القياس الحقيقى لقيمة العملة الوطنية وبالتالي القياس الحقيقى لقوة الاقتصاد الوطنى الذى تمثله هذه العملة والتعرف المباشر على الاسباب التى قد تقف وراء تراجع قيمة العملة المحلية أو تقدمها وعلاج الاسباب ذات النتائج السالبة وتنمية الأخرى الموجبة بالاضافة إلى معرفة الآثار الوهمية المصطنعة وتتبع مصدرها والقضاء عليها وتوجيه سلوك المتعاملين إلى الاتجاهات الصحيحة .

- المحافظة على الاستقرار الاقتصادى وبالتالي المحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية من خلال توفير المناخ العام المستقر الذى يخلق لدى رجال الأعمال والمتعاملين عموما الاحساس الحقيقى بإمكانية الحصول على النقد الاجنبى اللازم لتمويل الأنشطة التى يمارسونها فى اى وقت وبأى كمية دون امكانية التعرض لأدنى اختناقات فى النقد الاجنبى قد تؤثر بالسالب على تدفق النشاط أو على الوفاء بارتباطاتهم الاقتصادية ، حيث أن مجرد الاحساس بعدم وفرة النقد الأجنبى اللازم ، أو حتى مجرد الاحساس بحدوث نقص متوقع فيه يؤثر مباشرة فى الاندفاع نحو اكتناز النقد الأجنبى والتخلص من النقد المحلى والذى يؤدى بدوره إلى الاضرار بقيمة العملة المحلية ، وزيادة تكلفه السلع والخدمات التى تمول كلها أو بعضها بالنقد الاجنبى ، وهو الذى يؤدى إلى سلسلة مضاعفات أقلها زيادة أسعار السلع والخدمات الممولة بهذا النقد على مستوى الاسواق المحلية بالمقارنة بمثيلاتها فى الاسواق العالمية وأكثرها خطورة التأثير السلبى على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى فى سلسلة لا تنتهى من التراجعات تأخذ الاقتصاد القومى كله فى دوامات اقتصادية صعبة لا يمكن مقاومتها أو التصدى لها إلا بتكلفة اقتصادية عالية وعلى حساب الاقتصاد الوطنى نفسه والتى قد تكون سببا فى منغصات أخرى ، وهكذا دواليك .

- توفير النقد الاجنبى اللازم لتمويل السلع والخدمات التى لا غنى عنها للمجتمع والمكملة لأنشطته والتى يؤدى النقص فيها إلى أحداث خلل واضطرابات اقتصادية .
- قياس طاقة المجتمع من موارد النقد الأجنبى وتحديد سعته الحقيقية لتنميتها من جهة ومحاولة توجيه هذه المواد لتصب فى القنوات المصرفية الصحيحة من جهة ثانية .
- القضاء على الأشكال والكيانات التى تتعامل مع النقد الأجنبى بصورة غير قانونية والتى تعمل بمعزل عن آليات السوق والتى تنفرد بالمتعاملين بعيدا عن رقابة الدولة والتى تستهدف تحقيق مآرب شخصية حتى وإن ليست كل المسوح والتى تضر بالاقتصاد الوطنى ويتعاضم ضررها بمقدار نمو هذه الكيانات ومقدار عبثها بالسيطرة على علاقات نفعية أو روية للمتعاملين معها والذى يدفع ثمنها فى النهاية الاقتصاد القومى فى عمومه.
- التواجد عن كثب بجوار المصادر المغذية لـمـوارد النقد الاجنبى والجهات المستخدمة لهذه الموارد وتحقيق التوازن بين العرض والطلب على النقد الاجنبى من خلال الاقتراب من مصادر النقد الأجنبى والدخول اليهم فى مواقعهم حيث الرونة الكافية فى امكانية التواجد الميدانى لشركات الصرافة فى كل المواقع .
- امكانية تدخل الدولة فى أحداث ضغوطات اقتصادية فى اتجاهات محددة من خلال شركات الصرافة وكذا نشاط الصرافة بالبنوك وامكانية نجاح هذه الضغوطات فى تحقيق النتائج المطلوبة ، حيث يتعذر ذلك تماما فى حالات غياب شركات الصرافة وتفقد الدولة سيطرتها ليس فقط على ادارة حركة النقد الاجنبى داخل الدولة بل فى تحديد واستقرار قيمة النقد المحلى تجاه العملات الاخرى وتتراكم المشاكل وتتعدد التشخيصات والعلاجات التى تصطدم كلها بالنشاط غير المرئى ، والمقاومة الصامتة لتجارة النقد الأجنبى التى تدور تحت الارض فى غيبة نشاط شركات الصرافة .

- تنشيط الوعي القومى لدى حائزى النقد الأجنبى بأهمية المحافظة على قيمة العملة المحلية من خلال دعمها وعدم الاحتفاظ بالنقد الأجنبى كمخزون للقيمة على حساب النقد المحلى ، ولقد تحقق هذا الهدف مرحليا فى مصر من خلال تشجيع الدولة لحائزى النقد الأجنبى وخصوصا الدولار بتحويله إلى نقد محلى من خلال تخفيض الفائدة على الودائع الدولارية وزيادتها بمعدلات مجزية على الودائع بالجنيه المصرى حيث تتحمل الدولة الفرق بين سعر الفائدة الحقيقى وسعر الفائدة المدفوع على الودائع بالجنيه المصرى استقطابا للودائع والمدخرات الدولارية وتوجيه سلوك الأفراد فى اتجاه الارتباط بالعملة الوطنية لصالح الاقتصاد القومى من ناحية وحماية لمدخرات الافراد أنفسهم من آثار التقلبات العنيفة التى يتعرض لها الدولار على الساحة العالمية .
- ترك قوى العرض والطلب للتفاعل وتحديد القيمة الحقيقية للجنيه المصرى تجاه العملات الاخرى من خلال الاحتكاك اليومى المباشر بالعملات العالمية الأخرى والمساهمة فى وضع الجنيه المصرى على الخريطة الاقتصادية العالمية وترويجيه تمهيدا للوصول به من خلال اقتصاد قومى إلى آفاق العالمية .
- المساهمة فى تحرير التجارة الخارجية والتجارة الداخلية ورفع وصاية الدولة عنهما وترك مساحة كبيرة من حرية الحركة للأنشطة المكونة لهما حيث الاحتكام لقوانين السوق وآلياته .

٢- المقومات الأساسية لصناعة الصرافة :

صناعة الصرافة هى صناعة اقتصاد متوازن تتحرك داخله كل المتغيرات بحرية كاملة بشرط توافر المقومات الآتية :

- مجتمع اقتصادى على العالم مفتوح تدور بينهما علاقات اقتصادية متبادلة وحيث تختلف أداة التعامل تبعاً لعملية كل دولة وضرورة تسوية التعاملات المتبادلة من خلال عملة لها ثقلها العالمى وثباتها النسبى وثقتها المؤكدة .
- مجتمع اقتصادى ذو سعيات كبيرة من حيث مصادر واستخدامات النقد الاجنبى والذى يضمن استمرارية تيارات العرض وتيارات الطلب للنقد الاجنبى والذى يدعم بدوره استمرارية سوق الصرافة .

- الوعى بأهمية نشاط الصرافة على مستوى الاجهزة الادارية بالدولة والاعتراف بضرورة النشاط المصرفى كأحد مفردات النشاط الاقتصادى بالمجتمع وتشجيع هذا النشاط وتنميته وعدم وضع العوائق التشريعية التى تعوق تدفقه وتخرجه عن مساره الطبيعى إلى مسارات عشوائية .
 - وجود أجهزة رقابية على مستوى الدولة لتوجيه ورقابة الصرافة نشاط الصرافة لضمان عدم المضاربة على الجنيه المصرى لتحقيق منافع شخصية على حساب الاضرار بالصالح الاقتصادى العام وضرورة توفير امكانات رقابية لهذه الاجهزة تمكنها من اداء رسالتها على الوجه الافضل مثل مجموعة الاجزاء التى تفرض على شركات الصرافة والتى تتدرج فى الشدة تبعاً لطبيعة المخالفات الى أن تصل إلى حد إقفال الشركة والغاء النشاط بالكامل فى المخالفات المتكررة والمخالفات الجسيمة .
 - الوعى القومى لدى المتعاملين فى النقد الاجنبى بأهمية استقرار العملة المحلية وتدعيمها وعدم المضاربة عليها بما لا يضعفها والإقتصاد القومى الذى تمثله أمام باقى العملات الاخرى .
 - وفرة مجموعة من الصلاحيات الاجرائية والقانونية تسمح للبنك المركزى بالتدخل المباشر والفورى لحفظ توازن العلاقات على مستوى صناعة الصرافة واتخاذ مجموعة القرارات التى من شأنها اعادة الأمور إلى نصابها .
- ومن العرض السابق لأهداف ومقومات صناعة الصرافة فإنه يمكن تحديد ماهية نشاط الصرافة بأنه ذلك النشاط الذى يتم من خلاله توفير المناخ المناسب لاحتكاك العملة المحلية بمثيلاتها من العملات الأخرى لتحديد القيمة الحقيقية التى تمثلها هذه العملات من خلال التفاعل الحر لقوى العرض والطلب فى أسواق الصرافة الممثلة بدورها لأسواق المال والممثلة بدورها لآليات الاقتصاد القومى فى عموميه وذلك لأغراض تغذية الاستخدامات الخاصة بالنقد الاجنبى وقياس معدلات النمو الموجبة والسالبة فى قيمة العملة المحلية وتحديد الاسباب التى يقف وراء ذلك وخلق التأثيرات الموجبة التى تثرى قيمة العملية المحلية وتدفع بها إلى الانطلاق وما تمثله من علاقات اقتصادية إلى آفاق العالمية .

صناعة الصرافة فى مصر

نشاط الصرافة قديم قـدم إستخدام الانسان لوحدة النقد كوعاء للقيمة ، وبدون هذا النشاط يستحيل تبادل السلع والخدمات بين المجتمعات المختلفة ذات وحدات النقد المختلفة ، وعلى ذلك ، فإن نشاط الصرافة هو النشاط الذى يتم من خلاله عبور السلع والخدمات بين المجتمعات الاقتصادية والمكمل الوظيفى لأداء وحدة النقد . وتعتبر مصر من أوائل دول العالم المستخدمـة لوحدة النقد منذ أزمان سحيقة وعلى مدار فترات طويلة من الزمن كانت وحدة النقد فى مصر وإلى زمن قريب هى وحدة القياس النقدية المعيارية التى تقاس بها عملات البلدان الأخرى نتيجة قوة الاقتصاد المصرى وسيطرته على اقتصاديات الدول التى حولـه قبل أن تعرف طريقها إلى عالم النفط وقبل أن تنتمى هذه الدول إلى النادي البترولى وذلك بحكم موقع مصر وبحكم امكاناتها ومواردها وبحكم الدور المؤهلة له فى خدمة المنطقة من حولها الى الدرجة التى بلغ معها الجنيه المصرى شأنًا بعيداً نافس الاسترلينى والدولار فى قوته واحتوائه على قيمة أكثر وإلى الدرجة التى تعاظمت فيها قيمة الجنيه المصرى وأصبحت المصارى فى أسواق المنطقة من حولنا تعنى النقود فى حد ذاتها بالانتساب إلى الجنيه المصرى فى قوته ومدلوله ومعناه ولقد عرفت مصر نشاط الصرافة قبل أن تعرف النشاط المصرفى بمفهومه المتعارف عليه الآن من خلال مجموعة الصيارفة الذين مارسوا نشاطهم فى الشارع وعلى نواصى الطرقات فى إستبدال العملات للاجانب من العسكر أو السياح أو المقيمين وأن عمليات التطوير التى خضع لها نشاط الصرافة هى التى أدت إلى تطوير النشاط المصرفى بشكل عام . ولقد عرفت مصر البنوك منذ منتصف القرن التاسع عشر حيث تم انشاء أول بنك فى مصر عام ١٨٥٦ تحت اسم البنك المصرى وذلك فى اطار الملكية والادارة الاجنبية لخدمة اقتصاديات الاجانب فى مصر فى ذلك الوقت ثم توالى سلسلة البنوك بانشاء البنك الأهلى المصرى عام ١٨٩٨ ، البنك الزراعى فى عام ١٩٠٢ ، بنك الاراضى المصرى فى عام ١٩٠٥ .

ولقد تأسس أول بنك مصرى (بنك مصر) فى عامى ١٩٢٠ لغراض تنمية الاقتصاد القومى ، وتعددت المحاولات لإنشاء بنك مركزى ، وبمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ أسند إلى البنك الأهلى المصرى القيام بدور البنك المركزى .

وفى عام ١٩٥٧ تم تمصير البنوك الاجنبية فى مصر ومع بداية المنهج الاشتراكى تم تأمين كل من البنك الاهلى المصرى وبنك مصر عام ١٩٦٠ وأعقب ذلك تأمين كافة البنوك فى عام ١٩٦١ وتقسيم البنك الاهلى المصرى إلى بنكين الأول تحت نفس الاسم والثانى هو البنك المركزى المصرى ، ثم تلا ذلك مجموعة من التنظيمات المصرفية التى استلزمته طبيعة المرحلة الاقتصادية التى مرت بها مصر حيث تم دمج بعض البنوك والأخذ بنظام التخصص القطاعى للبنوك التجارية . وفى عام ١٩٧١ تم اصدار مجموعة من القرارات المصرفية تستهدف تطوير الاداء المصرفى من خلال التركيز والتخصص الوظيفى .

وبموجب قانون استثمار المال العربى والاجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ دخل النشاط المصرفى مرحلة جديدة بالسماح بقيام البنوك المشتركة وفروع البنوك الاجنبية وتم تحرير البنوك من التخصص الوظيفى والقطاعى وتوفير مجموعة من الصلاحيات تكفل حرية الحركة للنشاط المصرفى .

والجهاز المصرفى فى مصر والذى ينظم عمله قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى والتى تم تعديل بعض أحكامه بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ يتكون من ١٠٢ وحدة مصرفية على رأسها البنك المركزى المصرى موزعة بين البنوك التجارية (٤٤ بنكاً) منها اربعة بنوك قطاع عام ، مجموعة بنوك الاستثمار والاعمال (٣٣ بنكاً) منها ٢٢ بنكاً كفروع لبنوك أجنبية ، مجموعة البنوك المتخصصة (اربعة بنوك) ، مجموعة بنوك التنمية والائتمان الزراعى (١٧ بنكاً) ، مجموعة المصارف التى أقيمت بموجب اتفاقيات دولية (٢ بنك) ، وبنك واحد أنشئ بنظام المناطق الحرة ، وذلك بخلاف مكاتب التمثيل للعديد من المصارف ومؤسسات التمويل الاجنبية .

وكانت مصر سباقة في تنظيم حركة النقد الخارجى بحكم تصاعد الطلب على النقد الاجنبى اللازم لتمويل مفردات انتاج السلع والخدمات التى يتم استيرادها من الخارج وتساعد الطلب فى الوقت نفسه على الجنيه المصرى لتمويل الانفاق الداخلى للمقيمين من الاجانب فى مصر ، ولقد تم بسط رقابة الدولة فى هذا الاتجاه بموجب قانون الرقابة على النقد رقم ٨ لسنة ١٩٤٧ ، وقد تلا ذلك صدور مجموعة من القوانين تحاول الدولة من خلالها فرض سيطرتها على حركة النقد الاجنبى ودعم قيمة الجنيه المصرى ، وعدم تراجع هذه القيمة أمام العملات الاجنبية الاخرى ، ولقد تصورت الدولة فى مرحلة من المراحل أنه يمكن ادارة حركة النقد الاجنبى بالقانون والعصا وأنهما كفيلا بالحفاظ على قيمة الجنيه المصرى فشددت الدولة النفيـر على حرية حيازة النقد الاجنبى وحرية تداوله وهو الامر الذى أدى إلى ادارة حركة النقد الاجنبى من تحت الارض ومن وراء ظهر الدولة لعدم معقولية منطق القانون والعصا فى خلق تأثيرات اقتصادية موجبة حيث الاقتصاد لا يخضع لمنطق القهر وحيث التنمية الاقتصادية لا يمكن احداثها بمجرد اصدار قانون يضيق الخناق على أهم مفردة لها من خواص الحركة وسرعة الملاءمة والطفو فوق القانون ما يمكنها من التحرك فى الاتجاهات التى يحددها السلوك الاقتصادى للمجتمع بفعل جاذبية هذا السلوك ، وفى كل مرة حاولت الدولة التدخل المباشر وفرض اتجاهات حركية محددة وقيمة محددة لوحدات النقد الاجنبى داخل مصر فان الامر كان يخرج من يدها وكان ما يدور تحت السطح فيما عرف باسم السوق السوداء حيث قوى العرض والطلب تعمل عملها بعيداً عن السيطرة هو المحدد الحقيقى لقيمة الجنيه المصرى تجاه وحدات النقد الاجنبى التى عكست فى كل الاوقات القيمة الحقيقية للجنيه المصرى والقيمة الحقيقية للاقتصاد الذى تمثله بالتالى .

ولقد ترددت الدولة كثيراً فى اطلاق حركة النقد الاجنبى بمصر وظلت تقدم قراراً وتؤخر قراراً يحكمها عقد الخوف من إطلاق قوى العرض والطلب تجنباً للتأثيرات السلبية المحتملة ، وكان ذلك فى حد ذاته تبريراً غير منطقياً لغياب الدولة عن الحس الحقيقى لحركة النقد الاجنبى فى مصر وسعة الاقتصاد القومى من حيث تدبير الموارد اللازمة من النقد الاجنبى للاستخدامات المطلوبة.

وبموجب القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ تم تقديم بعض التيسيرات للمتعاملين في النقد الاجنبي بما يدعم سياسة الانفتاح الاقتصادى الذى انتهجتها الدولة فى ذلك الحين ولكن هذا القانون لم يقترب من التعامل مع أصل المشكلة المثلثة فى اطلاق قوى العرض والطلب وشهدت السوق المصرفية فى أواخر السبعينات حتى أواخر الثمانينات تصاعداً كبيراً فى الطلب على وحدات النقد الاجنبي وخصوصاً الدولار الأمريكى مما أدى إلى ارتفاعات متكررة فى سعر صرفه مقابل الجنيه المصرى ونتج عن ذلك خلق سوق سوداء متسعة تدور حركتها تحت سمع وبصر الدولة وبعيداً عن يديها وظهور عمالقة تجارة العملة والذين ادارو حركة النقد الاجنبي فى غيبة الدور المناسب للجهاز المصرفى ، وترتب على ذلك تعدد أسعار صرف الدولار الأمريكى حتى بلغت فى بعض الاحيان أربعة أسعار بجانب سعر السوق السوداء مما أثر بالسلب على الاقتصاد القومى بشكل عام وعلى سوق المال بوجه خاص .

وبموجب القرار الوزارى رقم (٢٢٢) لسنة ١٩٨٧ تم انشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الاجنبي والتي سمحت للبنوك المعتمدة بشراء وبيع النقد الاجنبي لحسابها فى المجالات التى يحددها وزير الاقتصاد والتي اتسعت تدريجياً بموجب صدور عدة قرارات لاحقة نظمت حركة التعامل فى هذا السوق بما يسمح بالتحول تدريجياً إلى سوق حركة للنقد الاجنبي فى مصر وهذا ما حدث بالفعل ، وهو درس بليغ يؤكد ديناميكية المفردات الاقتصادية ومرونة حركتها وعدم خضوعها إلا لقانون واحد هو قانون العرض والطلب ويؤكد فى نفس الوقت دور الدولة فى عالم الاقتصاد والمال فى مجرد الرقابة من بعيد وعدم التدخل المباشر الذى قد يعطى نتائج مباشرة لبعض الوقت ولكنـه لا يحل المشكلة ، وإنما يجمدها حتى تتراكم التفاعلات وتتفجر بقوتها الذاتية لا سلطان عليها لأحد حتى تنحسر من تلقاء نفسها لتحدث التوازن المطلوب ولو بعد حين .

و بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢ صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى ،
وقد الغى هذا القانون المشار اليه القانون السابق رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل
بالنقد الاجنبى ويمكن تلخيص الأحكام المستفادة من نص
القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ فيما يلى :-

١- **الاحتفاظ والتعامل بالنقد الأجنبي** : لكل شخص طبيعى أو معنوى حق الاحتفاظ
بكل ما يؤول إلية أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبى ، كما أن له الحق فى القيام
بأية عملية من عمليات النقد بما فى ذلك التمويل إلى الداخل وإلى الخارج والتعامل
داخليا بشرط أن تتم هذه العمليات عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل فى النقد
الأجنبى والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لأحكام
هذا القانون فى جمهورية مصر العربية (م ١) .

٢- **تنظيم سوق الصرف الأجنبي** : فوض القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ اللائحة
التنفيذية فى أن تضع القواعد والأسس المتعلقة بتنظيم سوق الصرف الأجنبى
وذلك بالتنسيق مع البنك المركزى المصرى وفى إطار السياسة العامة للدولة
وبما لا يخل بأحكام هذا القانون ويكون للمصارف المعتمدة القيام بأية عملية
من عمليات النقد الاجنبى بما فى ذلك قبول الودائع والتعامل والتحويل للداخل
والخارج والتشغيل والتغطية فيما تحوزه من أرصدة بالنقد الأجنبى . وللوزير
المختص أن يرخص بالتعامل فى النقد الأجنبى لجهات أخرى غير المصارف المعتمدة
على أن يحدد القرار الصادر من الوزير فى هذا الشأن قواعد واجراءات هذا التعامل
وله فى حالة مخالفة هذه الجهات للقواعد والاجراءات المشار إليها إيقاف
الترخيص لمدة لا تتجاوز سنة ، كما يكون له الغاؤه فى حالة تكرار المخالفة ،
وفى هذه الحالة يتم شطب قيدها من السجل المقيدة فيه فى البنك المركزى (م ٢) .

٣- **التحويلات والمعاملات ذات الطابع الرأسمالى :** أوكل القانون إلى الوزير المختص

تحديد الشروط والأوضاع المتعلقة بإجراء التحويلات والمعاملات ذات الطابع الرأسمالى والمتعلقة بتصرف الأجانب المقيمين بالخارج فى الأصول الرسمالية من العقارات على مختلف أنواعها المملوكة لهم بالبلاد ، على أن يتم هذا التحويل خلال خمسة سنوات من تاريخ التصرف فى هذه العقارات (م . ٣) .

٤- **إدخال وإخراج النقد المصرى وعقوبة وتسوية عمليات النقد الأجنبى :**

فوض القانون الوزير المختص فى إصدار قرار منه بالشروط والأوضاع المتعلقة بادخال وإخراج النقد المصرى (م . ٤) .

كما تتم تسوية ناتج عمليات النقد الأجنبى التى يديرها البنك المركزى المصرى ، نيابة عن الحكومة ، فى حسابات بالبنك المركزى المصرى ، على أن يحدد وزير المالية بالتنسيق مع محافظ البنك المركزى ما يتم قيده فيها إضافة وخصماً (م . ٥) .

٥- **الرقابة على المصارف المعتمدة والجهات الأخرى :** الزم القانون المصارف المعتمدة

والجهات الأخرى المرخص لها فى التعامل فى النقد الأجنبى أن تقدم للوزير المختص والبنك المركزى المصرى بياناً عما تباشرة من عمليات النقد الأجنبى وفقاً للنظم والقواعد التى يضعها البنك المركزى المصرى (فقرة أولى) .

كما يقوم البنك المركزى المصرى بمراقبة تنفيذ عمليات النقد الأجنبى وذلك وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات التى يصدرها الوزير المختص (فقرة ثانية) .

وقد فوض القانون العاملين بالوزارة المختصة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له . (فقرة ثالثة) .

كما يكون للعاملين بالبنك المركزى المصرى الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع محافظ البنك صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يختص بتنفيذ الفقرتين الأولى والثانية المشار إليها (فقرة رابعة م ٦ ، م ٧) .

و بتاريخ ٢٨/١/٢٠٠٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٣ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ فيما يتعلق بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي متضمناً ما يلي :

١- يكون للمصارف المعتمدة المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي حرية تحديد أسعار الشراء والبيع للنقد الأجنبي في إطار السوق الحرة للنقد الأجنبي ، على أن يتم الاعلان عن هذه الأسعار بطريقة واضحة في كل فرع من الفروع التي تتعامل بالنقد الأجنبي ويعلن البنك المركزي يومياً سعر تعامله بالنقد الأجنبي حسب المتوسط المرجح لسعر الاغلاق في البنوك والمعلن من قبل غرفة إحصاءات النقد الأجنبي .

٢- يقتصر نشاط الجهات غير المصرفية التي يرخص لها بالتعامل في النقد في السوق الحرة للنقد الأجنبي فقط على ما يأتي :

- أ - شراء النقد الاجنبي (بنكنوت) وبيعه لحسابها وتحت مسؤوليتها .
- ب - شراء وتحصيل وبيع الشيكات السياحية الصادرة عن البنوك العاملة في مصر أو في الخارج لحسابها وتحت مسؤوليتها ، ويتم التحصيل في حالة الشراء والتنظية في حالة البيع عن طريق حساباتها لدى أحد المصارف المعتمدة في مصر .

ويحظر على الجهات غير المصرفية أن تباشر إجراء التحويلات من وإلى الخارج ويقتصر تمويل نشاط الجهة على مواردها الذاتية من رأس المال وعائد النشاط ، كما يحظر على تلك الجهات القيام بأي عمل من أعمال البنوك الواردة في قانون البنوك والائتمان المشار إليه ، وتطبق على عمليات شراء وبيع النقد الأجنبي التي تقوم بها الجهات المشار إليها أسعار الصرف بالسوق الحرة للنقد الأجنبي المعلنة لدى أحد المصارف المعتمدة وتلتزم كل من هذه الجهات بالإعلان عن اسم هذا المصرف وإخطار البنك المركزي المصري به .

ج- وبتاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٦ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تنظيم التصرف فى بعض موارد النقد الأجنبى متضمناً النصوص التالية .

المادة الأولى

يسرى هذا القرار على الوزارات والأجهزة التابعة لها ، والهيئات العامة الاقتصادية والخدمية ، وشركات القطاع العام ، وشركات قطاع الأعمال العام ، وكذلك شركات وأفراد ومنشآت القطاع الخاص التى يستحق لها عن نشاطها مدفوعات بالنقد الأجنبى .

المادة الثانية

تأكيداً وضماناً لحريية العمل فى السوق المصرفية تلتزم الجهات المشار إليها فى المادة الأولى أن تمسك سجلات منقظمة لأعمالها التى يستحق لها عنها مدفوعات بالنقد الأجنبى ، ويحدد الوزراء المعنيون نماذج هذه السجلات وما يجب أن تتضمنه من بيانات .

المادة الثالثة

تتابع الجهات المختصة بوزارة التجارة الخارجية وغيرها من الجهات المختصة القيد فى السجلات المشار إليها ، والتأكد من تحصيل المدفوعات بالنقد الأجنبى وتحويلها إلى البنوك المعتمدة العاملة فى جمهورية مصر العربية خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ إتمام الأعمال ، وأن تبيع ما يتم تحصيله إلى البنوك المشار إليها خلال أسبوع من تاريخ ورودها وفقاً للإجراءات المنصوص عليها فى هذا القرار ، وما يصدره وزير التجارة الخارجية من قواعد منفذة .

المادة الرابعة

يخضع للتسجيل فى السجلات المشار إليها الأعمال التى تتم بالنقد الأجنبى سواء تمت من خلال اعتمادات مصرفية أو عقود للتصدير أو عقود تقديم خدمات أو اتفاقات أيا كان شكلها القانونى .

المادة الخامسة

تلتزم الجهات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار ببيع (٧٥٪) مما يرد إليها من مدفوعات بالنقد الأجنبي إلى البنوك خلال أسبوع من تاريخ ورودها ، وتجنب الجهات المشار إليها (٢٥٪) مما يرد إليها من مدفوعات بالنقد الأجنبي في حسابات خاصة بالبنوك الوطنية لمواجهة التزاماتها قبل البنوك والوفاء بمتطلبات نشاطها بالنقد الأجنبي مقابل تقديم وإثبات المستندات المثبتة لذلك في السجلات المشار إليها في المادة الثانية ، ويحق للبنك أن يحتجز لنفسه من نسبة الـ (٧٥٪) المشار إليها ما يفرض بالتزامات العميل إذا ما زادت عن (٢٥٪) من قيمة تحويلاته من الخارج وبيع ما تبقى إلى البنك بسعر الصرف المعلن يوم البيع .

المادة السادسة

تعطى البنوك أولوية في استخدامات النقد الأجنبي المتاح لها من حصة البيع للوفاء باحتياجات المصدرين والجهات التي تتنازل عن حصة أعمالها بالنقد الأجنبي .

المادة السابعة

تعد الوزارات والجهات المعنية بالتصدير والأنشطة الأخرى التي تدر حصة من النقد الأجنبي نظاما لتسجيل الجهات المنصوص عليها في المادة الأولى للإشراف ومتابعة تحويل حصة النقد الأجنبي وفقا للضوابط المنصوص عليها في هذا القرار ، وكذلك لإتمام التصرف فيها وفقا للإجراءات والمواعيد المنصوص عليها ، وتقوم مصلحة الجمارك في جميع المنافذ الجمركية بإخطار فرع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بالمنفذ الجمركي بصورة من الإقرارات الجمركية عن البضائع المصدرة ، كما تخطر الفنادق وزارة السياحة ، بعدد النزلاء وجنسياتهم وفترات إقامتهم وحصة مدفوعات الأجانب منهم من النقد الأجنبي وتخطر

المنشآت السياحية وما فى حكمها الوزارة المشار إليها بحصيلة النقد الأجنبى والخاص بنشاطها وماتم بيعه للبنوك الوطنية تنفيذا للقواعد الواردة فى هذا القرار كما تبلغ الجهات التى تقوم بأعمال نقد أجنبى الوزارات المعنية بحصيلة هذه الأعمال ومواعيد تحويلها إلى الداخل وبالتنازلات التى تمت من هذه الحصيلة للبنوك .

المادة الثامنة

تنشأ وحدة خاصة بالبنك المركزى المصرى لجمع المعلومات والبيانات الخاصة بمدفوعات النقد الاجنبى التى تم تحويلها للبنوك الوطنية تنفيذا لهذا القرار تلتزم البنوك الوطنية التى يتم تحويل مدفوعات النقد الأجنبى لها وفقا لهذا القرار بإخطار الوحدة الخاصة بالبنك المركزى بالبيانات والمعلومات عن مدفوعات النقد الأجنبى التى ينظمها هذا القرار .

المادة التاسعة

تطابق الوحدة الخاصة بالبنك المركزى المصرى ، ما يتجمع لديها من بيانات ومعلومات تنفيذا لهذا القرار ، مع بيانات ومعلومات الأنظمة التى تعدها الجهات المنصوص عليها فى المادة السابعة .

المادة العاشرة

تتولى وزارة الاتصالات والمعلومات الإشراف على ميكنة نظام التعامل بالنقد الأجنبى فى الجهات المنصوص عليها فى المادة السابعة وغيرها من الجهات المعنية بتنفيذ هذا القرار ، وتضع وزارة الاتصالات والمعلومات النظام الإلكتروني لتبادل المعلومات والبيانات بين البنك المركزى المصرى والبنوك الوطنية والجهات المنصوص عليها فى المادة السابعة ، ويكون تبادل المعلومات والبيانات بنظام الفاكس ، بصفة مؤقتة ولدة أقصاها ستة أشهر حتى يتم ميكنة النظام .

المادة الحادية عشرة

يعد مخالفة لهذا القرار ما يأتي :

- ١ - الامتناع عن إعداد سجل الممارسين لأنشطة يتم سداد المستحقات عنها بالنقد الأجنبي فى الخارج .
- ٢ - الإخطار ببيانات عن المبالغ المستحقة عن الأنشطة أقل من المستحقات الفعلية .
- ٣ - عدم تحويل المبالغ المستحقة من الخارج خلال ثلاثة شهور من تاريخ إتمام النشاط واستحقاق السداد .
- ٤ - عدم بيع النسب المخصوص عليها لأحد البنوك المعتمدة .
- د - بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٥ ، صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بشأن إصدار قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد ، وقد تضمن هذا القانون فيما يتعلق بالنقد الأجنبي السمواد التالية :-
مادة ١٠٦: وحدة النقد فى جمهورية مصر العربية هى الجنيه المصرى ، وينقسم إلى مائة قرش .
- مادة ١٠٧:** مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٠ بشأن إصدار العملة الورقية يكون للبنك المركزى دون غيره حق إصدار أوراق النقد ، ويحدد مجلس إدارة البنك فئات ومواصفات أوراق النقد التى يجوز إصدارها ، ويجب أن تحمل أوراق النقد توقيع محافظ البنك المركزى .
- مادة ١٠٨:** يكون لأوراق النقد التى يصدرها البنك المركزى قوة إبراء غير محدودة .
- مادة ١٠٩:** يجب أن يقابل أوراق النقد المصدرة بصفة دائمة ويقدر قيمتها رصيد مكون من الذهب والنقد الأجنبى والصكوك الأجنبية وسندات الحكومة المصرية وأذونها وأى سندات مصرية أخرى تضمنها الحكومة .

مادة ١١٠: يودع الذهب والنقد الأجنبي والأصول المكونة لغطاء الإصدار فى البنك المركزى بالقاهرة أو فى أحد بنوك القطاع العام بجمهورية مصر العربية أو فى أى من البنوك فى الخارج يوافق عليه مجلس إدارة البنك المركزى ويكون الإيداع باسم ولحساب البنك المركزى .

مادة ١١١: لكل شخص طبيعى أو اعتبارى أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبى ، وله الحق فى القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبى بما فى ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا على أن تتم هذه العمليات عن طريق البنوك المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبى ، وللشخص الطبيعى أو الاعتبارى أيضا التعامل فى النقد الأجنبى عن طريق الجهات المرخص لها بهذا التعامل طبقا لأحكام هذا القانون وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية له ، وينشأ فى البنك المركزى سجل لقيد هذه الجهات ، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وقواعد وإجراءات القيد فى السجل ، ويكون التعامل داخل جمهورية مصر العربية شراء وبيعا فى مجال السلع والخدمات بالجنيه المصرى وفقا للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية مالم ينص على خلاف ذلك فى اتفاقية دولية أو فى قانون آخر .

مادة ١١٢: يصدر بالقواعد والأسس المتعلقة بتنظيم سوق النقد الأجنبى ، عرضا وطلبا ، قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة البنك المركزى ، ويتحدد سعر الصرف للجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية بتفاعل قوى العرض والطلب فى سوق النقد الأجنبى ، فى ضوء القواعد والأسس المشار إليها .

مادة ١١٣: للبنوك المعتمدة القيام بكافة عمليات النقد الأجنبى ، بما فى ذلك قبول الودائع والتعامل والتحويل للداخل والخارج والتشغيل والتغطية فيما تحوزه من أرصدة بالنقد الأجنبى ، ويقتصر تحديد واستيراد أوراق

النقد الأجنبي وتصدير العملات الأجنبية على البنوك المعتمدة بعد موافقة البنك المركزي . ولمحافظ البنك المركزي في حالة مخالفة البنك لقواعد وإجراءات هذا التعامل أن يتخذ ما يراه مناسبا من إجراءات بما في ذلك إيقاف البنك عن التعامل في النقد الأجنبي لمدة لا تجاوز سنة .

مادة ١١٤: لمحافظ البنك المركزي أن يرخص بالتعامل في النقد الأجنبي لشركات الصرافة والجهات المرخص لها بهذا التعامل طبقا لأحكام هذا القانون ، ويحدد مجلس إدارة البنك قواعد وإجراءات هذا التعامل ، ولمحافظ البنك المركزي في حالة مخالفة أى من هذه الشركات أو الجهات للقواعد والإجراءات المشار إليها إيقاف الترخيص لمدة لا تجاوز سنة ، وفي حالة تكرار المخالفة يكون له الحق في إلغاء الترخيص وشطب القيد من السجل ، ويجب الشطب والإلغاء الترخيص في حالة التوقف عن مزاولة نشاطها أو اندماجها في شركة أخرى أو إشهار إفلاسها أو تصفيتها ، أو في حالة اتباعها سياسة من شأنها الإضرار بالمصلحة الاقتصادية العامة ، ويحدد مجلس إدارة البنك المركزي بقرار منه شروط الترخيص ونظام العمل في هذه الشركات والجهات وكذلك نظام رقابة البنك المركزي عليها .

مادة ١١٥*: يلزم أن تتخذ شركة الصرافة شكل شركة مساهمة وأن تكون جميع أسهمها اسمية مملوكة لمصريين ، وأن يكون غرضها الوحيد مزاولة عمليات الصرافة ، وألا يقل رأس مالها المدفوع عن خمسة ملايين جنيه .

مادة ١١٥ مكررا:** لمجلس إدارة البنك المركزي أن يرخص للشركات بتقديم خدمات تحويل الأموال ، ويجب أن تتخذ شركة تحويل الأموال شكل شركة مساهمة مصرية وأن يكون غرضها الوحيد مزاولة خدمات تحويل الأموال وألا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسة ملايين جنيه ، ويعد في البنك المركزي

* المادة ١١٥ مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

** المادة ١١٥ مكررا مخافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥

سجل لقيده هذه الشركات ، ويحدد مجلس إدارة البنك المركزي بقرار منه قواعد وشروط وإجراءات الترخيص ونظام العمل في هذه الشركات ونظام رقابة البنك المركزي عليها ، وتسرى أحكام هذه المادة على الفروع التي تعمل في مصر لشركات أجنبية ، فيما عدا شرط رأس المال .

مادة ١١٦: إدخال النقد الأجنبي إلى البلاد أو إخراجه منها مكفول لجميع المسافرين ، على أن يتم الإفصاح عن مقداره عند الدخول أو الخروج إذا جاوز عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالنقد الأجنبي ، ويجوز للقادمين إلى البلاد أو المسافرين منها حمل أوراق النقد المصري في حدود خمسة آلاف جنيه مصري ويحظر إدخال النقد المصري أو إخراجه من خلال الرسائل والطرود البريدية ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بالاتفاق مع محافظ البنك المركزي تعديل المبالغ المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة .

مادة ١١٧: على البنوك المعتمدة وشركات الصرافة والجهات المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي أن تقدم للبنك المركزي بيانات عما تبشره من عمليات النقد الأجنبي سواء تمت لحسابها أو لحساب الغير ، ويحدد مجلس إدارة البنك المركزي توقيت ومحتويات البيانات وأسلوب ومواعيد تقديمها ، ويقوم البنك المركزي بمراقبة عمليات النقد الأجنبي وفقا لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له .

وبتاريخ ٢٢/٣/٢٠٠٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ متضمنا النصوص التالية فيما يتعلق بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي :-

مادة ٣٦: يتم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق البنوك المعتمدة بقرار من محافظ البنك المركزي وللمحافظ أن يرخص بالتعامل في النقد الأجنبي لشركات الصرافة ولجهات أخرى وفقا للقواعد والإجراءات التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي .

مادة ٣٧: يجب أن يقتصر نشاط شركة الصرافة التي يرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي على نشاط أو أكثر مما يأتي :

- أ - شراء النقد الأجنبي وبيعه لحساب الشركة .
- ب - شراء وتحصيل وبيع الشيكات السياحية الصادرة عن البنوك العاملة في مصر أو في الخارج لحساب الشركة ، على أن يتم التحصيل في حالة الشراء والتغطية في حالة البيع عن طريق حسابات الشركة لدى أحد البنوك المعتمدة في مصر .

كما يقتصر تمويل نشاط الشركة على مواردها الذاتية من حقوق المساهمين دون الاستعانة بأية موارد أخرى ، ويحظر على الشركة القيام بأي عمل آخر من أعمال البنوك بما في ذلك إجراء التحويلات من وإلى الخارج .

مادة ٣٨: يكون تعامل شركة الصرافة نقدا داخل مقارها ومع عملاء موجودين فيها ، ويجوز نقل الأموال فيما بين الشركة وفروعها ، كما يجوز تعامل شركة الصرافة بالبيع والشراء فيما بينها ومع البنوك ، وفي جميع الأحوال يجب أن يكون التعامل بموجب إيصالات تصدرها الشركة ، وأن تقيد كافة العمليات في سجلات أو نظم آلية تعد لهذا الغرض وفقا للقواعد والضوابط التي يضعها البنك المركزي في هذا الشأن .

مادة ٣٩: يجب أن يقتصر نشاط الجهة الأخرى التي يرخص لها محافظ البنك المركزي بالتعامل في النقد الأجنبي لأغراض السياحة والسفر على نشاط أو أكثر مما يأتي :

- أ - شراء وبيع العملات الأجنبية في صورة نقد أجنبي أو شيكات سياحية مقابل نقد مصري .

- ب - صرف الشيكات السياحية بالعملات الأجنبية مقابل نقد أجنبي .
- ج - إصدار شيكات سياحية ، مقابل نقد أجنبي أو أدوات دفع بالنقد الأجنبي .

مادة ٤٠: يتعين الحصول على موافقة البنك المركزى قبل البدء فى إنشاء شركة الصرافة أو أحد فروعها ، ويقدم طلب الحصول على الموافقة المبدئية لإنشاء الشركة أو الفرع محددا الموقع واسم وبيانات المدير المسئول ، ويعرض الطلب على محافظ البنك المركزى لإصدار قرار فى شأنه ، ويتعين على الشركة التى حصلت على الموافقة المبدئية التقدم بطلب القيد فى سجل شركات الصرافة المعد بالبنك المركزى وذلك قبل مزاولة النشاط بثلاثين يوما على الأقل ، وفى جميع الأحوال لا يجوز مزاولة النشاط إلا بعد إخطار الشركة بالقيد فى السجل المشار إليه ، وذلك بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول .

مادة ٤١: يتم تسجيل شركات الصرافة وفروعها التى يرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى فى السجل المشار إليه فى المادة (٤٠) من هذه اللائحة ، وذلك بناء على طلب يقدم إلى البنك المركزى على النموذج المعد لهذا الغرض، ويتضمن السجل البيانات الآتية:

أ - رقم قرار الترخيص وتاريخه ، ورقم وتاريخ عدد الوقائع المصرية المنشور بها.

ب - رقم التسجيل وتاريخه . ج - اسم الشركة وعنوان مقرها الرئيسى .

د - الشكل القانونى للشركة . هـ - تاريخ التأسيس .

و - مدة الشركة . ز - تاريخ بداية ونهاية السنة المالية .

ح - رقم وتاريخ القيد فى السجل التجارى . ط - رقم البطاقة الضريبية .

ى - رأس المال المرخص به والمصدر والمدفوع . ك - أسماء أعضاء مجلس الإدارة .

ل - اسم المدير التنفيذى . م - فروع الشركة وعناوينها وتواريخ تسجيلها .

ن - أسماء مراقبى حسابات الشركة .

ص - أسماء البنوك التى لديها حسابات الشركة .

ع - رصيد التشغيل المصرح به بالنقد الأجنبى .

كما يتم تسجيل كل ما يطرأ من تعديل على البيانات السابقة .

مادة ٤٣: يكون التعامل داخل مصر شراءً وبيعاً في مجال السلع

والخدمات بالجنيه المصرى ووفقاً للقواعد الآتية :

أ - ألا يكون التعامل بالجنيه المصرى مخالفاً لنص فى عقد من عقود

المقاولات أو التوريدات أو الخدمات مبرمة مع طرف أجنبى ،

وبشرط أن يتم التعامل عن طريق البنوك المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبى .

ب - ألا يكون التعامل بالجنيه المصرى مخالفاً لنص فى عقد من عقود

المقاولات أو التوريدات مبرم مع طرف مصرى وفى حدود المكون الأجنبى

اللازم لتنفيذ العقد ، أو مخالفاً لنص فى عقد من عقود التأمين التى تنص

على سداد الأقساط واستحقاق التعويض بالنقد الأجنبى ،

وبشرط أن يتم التعامل عن طريق البنوك المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبى .

جـ - ألا يتعارض التعامل بالجنيه المصرى مع طبيعة العمل بالمنشآت السياحية

أو الأنشطة التى يقوم بها الأفراد والمنشآت والمحلات التجارية التى تقتضى

طبيعتها التعامل بالنقد الأجنبى بشرط الحصول على ترخيص من محافظ البنك

المركزى بعد موافقة وزير السياحة أو الجهة المختصة بحسب الأحوال .

د - أن يكون تعامل المشروعات العاملة بنظام المناطق الحرة والمناطق

الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة بالعملة التى يتم الاتفاق عليها .

هـ - لا تشتمل السلع والخدمات التى يلزم التعامل فيها بالجنيه المصرى

على الأوراق المالية والاستثمارات المالية الأخرى وعوائدها .

ولمجلس إدارة البنك المركزى وضع الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه المادة .

الفصل الثالث : الكيان القانونى والإدارى والمحاسبى لشركات الصرافة

مقدمة

شركة الصرافة هي كيان قانوني يباشر نشاطاً اقتصادياً تقوم على ادارته ادارة متخصصة يخدمها نظام محاسبي بما يحفظ الشركة ويحفظ العلاقات التي تشمل عليها إلى مستوى التوازن داخل بيئة اجتماعية تمتلك وحدها دون غيرها حيثيات وجودها واستمرارها .

والنشاط الاقتصادي في عمومه هو محصلة مجموعة المعطيات القانونية الاقتصادية ، الإدارية ، الاجتماعية ، والبيئية بشكل عام والذي قد تتراجع فيه بعض هذه المعطيات وتتقدم بعضها الآخر تبعاً لنوع النشاط ودائرة الاهتمامات التي يغطيها ، ونشاط الصرافة هو الشكل الأول للنشاط المصرفي تتسع دائرة اهتماماته إلى ما لا نهاية على مساحة الخريطة الاقتصادية للمجتمع بما له من قدرة على التأثير الموجه في شكل واتجاه وحركة المفردات التي يتكون منها الاقتصاد .

وتجربة نشاط الصرافة في مصر فرضت نفسها وأجبرت المشرع على حمايتها وتنظيمها كنشاط اقتصادي مشروع يمكن للدولة إخضاعه للرقابة والسيطرة وامساكه ليظل في خدمة الأهداف الاقتصادية للمجتمع بوضع هذا النشاط على خارطة الأنشطة في المجتمع حيث يتعذر على الدولة امساكه وتوجيهه والسيطرة على آلياته إذا نزل تحت الأرض ليزلزلها من تحت اقدام الاقتصاد ويضرب في كل الاتجاهات دون ما قدره على ترويضه وتوجيهه .

ولقد تم إخضاع نشاط شركات الصرافة لضوابط قانونية وإدارية ومحاسبية غير مسبوقة لحماية هذه التجربة من نفسها وضمان توظيفها بما يفيد الاقتصاد القومي في مصر .

الكيان القانونى لشركات الصرافة

حرص المشرع على اخراج شركات الصرافة فى شكل كيان قوامه وحدة اقتصادية تهدف إلى استمرارية نشاطها بما يوازن بين تحقيق مصالح الوحدة من ناحية ومصالح كل الأطراف المرتبطة بنشاطها وعلى رأسهم المجتمع الاقتصادى ممثلا فى استقرار إن لم يكن نمو قيمة العملة المحلية ————— تجاه العملات الاجنبية من ناحية أخرى .

والضوابط القانونية الخاصة بشركات الصرافة امتدت لتشمل كل مجالات الحركة على مستوى الشركة منذ فترة ما قبل مزاولة النشاط ، وإلى مرحلة انشاء الشركة إلى مرحلة تحديد مجالات الأنشطة الخاصة بالتعامل فى النقد الأجنبى فى السوق الحرة للنقد الأجنبى إلى تحديد سعة التعامل أو الطاقة التشغيلية للشركة إلى عملية الرقابة التى تخضع لها الشركة من قبل البنك المركزى وانتهاءً بتحديد الجزاءات التى توقع على الشركة من قبل الوزير الذى يتبعه قطاع النقد الأجنبى فى حالة مخالفة الشركة لما جاء باللائحة التنفيذية لقانون التعامل بالنقد الأجنبى الصادرة بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم ١١٧ لسنة ١٩٩١ وذلك على الوجه الآتى :

أ- الضوابط القانونية منذ فترة ما قبل مزاولة النشاط :

حرصا من الدولة على تنظيم حركة التعامل فى النقد الأجنبى من خلال شركات الصرافة فإن وزارة الاقتصاد التابعة لها هذه الشركات تبدأ مسئوليتها فى تحديد السعة القصوى أو الطاقة القصوى لكمية النقد الأجنبى المتوقع دورانها فى المجتمع من حيث سعة الموارد وسعة الاستخدامات خلال حيز زمنى محدد وذلك من خلال قراءة مصادر هذه الموارد ، طبيعتها ، تمركزها ، اتجاهاتها ، امكاناتها والاستخدامات المتوقعة من حيث طبيعتها ، إتجاهاتها وتوظيفاتها المختلفة وذلك لأغراض القراءة المستقبلية فى كيفية حفظ توازن علاقات العرض والطلب لحركة النقد الأجنبى التى تتحرك داخل نسيج الاقتصاد القومى وهو الأمر الذى يمكن معه بالتالى رسم خريطة جغرافية

مالية تحدد التجمعات المتوقعة لموارد النقد الأجنبي والاستخدامات المتوقعة على المستوى القومى لنشر سلسلة من شركات الصرافة على مستوى المواقع المختلفة لهذه الخريطة بما يكفل لها حـد التشغيل الاقتصادى وما يكفل لهذا السوق توازنه وما يكفل رقابة كاملة لوزارة الاقتصاد ولأغراض السيطرة والتوجيه والامساك الكامل بكل الخيوط منعاً للتجاوزات التى قد تؤدى إلى نتائج سلبية أقلها محاولة تفريغ السوق المحلى من حـصيلة موارده من النقد الأجنبى ودفعها للخارج بدلاً من الداخل .

وتتقدم الجهة التى تريد مزاولة نشاط الصرافة طبقاً للشكل الذى يحدده القانون فى هذا الشأن كما سيأتى ذكره لاحقاً بطلب إلى قطاع النقد الأجنبى بوزارة الاقتصاد للترخيص لها بمزاولة هذا النشاط بعد استيفاء كل المقـومات المطلوبة موضحاً به رأس المال بما لا يقل عن الحد الأدنى كما نص عليه القانون ومكان مزاولة هذا النشاط ، وتتم دراسة الطلب ويتم فى شأنه أحد أمرين ، أما برفض الطلب شكلاً وموضوعاً لأسباب تراها الوزارة مثل ازدحام المنطقة المطلوبة مزاولة النشاط فيها بشركات مماثلة أو عدم مناسبة المكان المطلوب على الخريطة المالية من حيث حجم موارد النقد الأجنبى المتوقع أو لمحدودية سعة السوق عمومًا من موارد النقد الأجنبى ، وازدحام السوق وكفايته بالشركات الموجودة حالياً وأما باعطاء موافقة مبدئية وليست نهائية بمجرد وعد من الوزارة باعطاء موافقة نهائية والسماح بمزاولة النشاط بعد استيفاء كل ما قرره القانون فى شكل وطبيعة وتمويل وامكانيات وتجهيزات الوحدة الاقتصادية التى تنصـد لنشاط الصرافة .

وهذه الموافقة المبدئية يتم بناء عليها الشروع فى تكوين الشركة وانشائها حسب ما نص عليه القانون بحيث لا يكون تكوين الشركة سابقاً على صدور الموافقة وإنما ربط القانون تكوين الشركة بصدور الموافقة المبدئية ، وبعد استيفاء كل الضوابط يتم اخطار قطاع النقد الأجنبى ليتأكد من الالتزام الكامل بهذه الضوابط وتتم زيارة ميدانية للمكان المعد لمزاولة النشاط للتأكد من مناسبته ومناسبة التجهيزات الآلية والمكتبية وشبكات الاتصال اللازمة ثم تعطى الموافقة النهائية بمزاولة النشاط ويتم تسجيلها فى سجل خاص لدى البنك المركزى المصرى قبل مزاولة النشاط .

وفى رأينا أن وزارة الاقتصاد من خلال قطاع النقد الاجنبى مازالت تمثل دور البطولة فى السيطرة على حركة انتشار شركات الصرافة وهو دور مطلوب فى حد ذاته ولكن من خلال أعمال الرقابة على نشاطها دون أن يمتد هذا الدور إلى الهيمنة الكاملة على تشكيل حركة النقد الأجنبى من خلال عدم الموافقة على مزاولة هذا النشاط بحجة محدودية سعة السوق من النقد الأجنبى أو غير ذلك من أسباب وطالما أن الوحدة الاقتصادية التى ترغب فى التصدى لهذا النشاط قد التزمت بما نص عليه القانون فى هذا الشأن ، فإنه يجب على الوزارة إعطاء موافقة فورية لمزاولة النشاط حتى ولو تكدست هذه الشركات فى مكان واحد أو انتشرت فى كل الأماكن باعتبارها وحدات اقتصادية تعرف طريقها إلى السوق وتعرف كذلك قوانين السوق والتى أهمها أن الحركة تخلق الحركة وأن التواجد المكثف لشركات الصرافة يخلق حركة فى مجال النقد الاجنبى على مستوى هذه الكثافة ، أى أن وجود هذه الشركات فى التجمعات الاقتصادية يخلق النشاط والحركة ويضفى مزيد من الحيوية على سوق النقد الأجنبى ، ثم فى النهاية فإن هذه الوحدات الاقتصادية هى التى تتحمل وحدها من خلال مساهماتها نتيجة نشاطها دون ادنى التزام على الدولة من قريب أو بعيد فى هذا الشأن ، ولعل السبب فى ذلك من جانب وزارة الاقتصاد يرجع إلى عدم قدرتها فى تحديد السعة الحقيقية لسوق النقد الاجنبى فى مصر ولحدثة تجربة شركات الصرافة التى تتواجد بشكل قانونى وهى أعذار واهية تؤدى إلى وجود اختناقات يدفع الاقتصاد القومى فى النهاية ثمنها فادحا .

ب - الضوابط القانونية بخصوص انشاء شركة الصرافة :

الضوابط القانونية فى شأن شكل شركة الصرافة تستهدف ايجاد الصيغة المناسبة لمزاولة نشاط اقتصادى حساس له تأثيراته المباشرة على كل الأنشطة الاقتصادية فى المجتمع وخصوصاً على نشاط المؤسسات المالية ومن أهمها مؤسسات المال بشكل عام والبنوك بشكل خاص .

- والشكل القانونى لشركة الصرافة التى يرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى يجب أن يلتزم بالآتى :
- أن يتم تكوين وإنشاء شركة الصرافة طبقا لما جاء به القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وهو قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة والتى صدرت لائحته التنفيذية فى ٢٣ يونيو ١٩٨٢ وتكاملت ملاحقتها فى ١٦/٩/١٩٨٢ .
 - أن تكون أسهم الشركة إسمية ومملوكة جميعا لمصريين فى كل الأوقات سواء كانوا من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ، والالزام القانونى بإسمية الأسهم يستهدف حماية الشركة من المضاربة على أسهمها فى سوق الأوراق المالية وهو الأمر الذى قد يؤثر بالسالب على نشاط شركة الصرافة والذى قد يدفعها إلى سلوكيات اقتصادية هدفها المحافظة على قيمة أسهمها والمحافظة على نمو هذه القيمة بما قد يخلق آثاراً عكسية على سوق النقد الأجنبى والاقتصاد القومى عموماً ، وفى نفس الوقت فقد قصّر الشارع ملكية الأسهم لمصريين للغرض ذاته .
 - أن يكون رأس المال المدفوع على الأقل مليون جنيه مصرى سواء كان هو نفس رأس المال المصرح به أو جزء منه وذلك لضمان حـدد أدنى من السيولة المالية تمكن الشركة من التشغيل الاقتصادى والسيولة الكبيرة التى تؤهل الشركة للتعامل فى أسواق النقد الاجنبى عند مستوى ضخم وخصوصاً أن مادة التعامل بل موضوع نشاط الشركة كلها هو وحـددات النقد السائلة .
 - اجاز القانون لشركة الصرافة أن يكون لها فرعان على الأكثر بعد موافقة وزارة الاقتصاد وموافقة البنك المركزى فى الأماكن التى تحددها الشركات وذلك دون شرط زيادة رأسمال الشركة ، وفى حالة طلب إنشاء فروع أخرى بخلاف ذلك اشترط القانون زيادة رأسمال الشركة بمليون جنيه مصرى أخرى إضافية عـن كل فرع جديد يواد اضافته ، وذلك لأغراض مقابلة التوسعات فى نشاط الشركة .
 - وبالنسبة لنشاط شركة الصرافة فقد نص عليه القانون بالتخصيص كما سيأتى ذكره لاحقاً وحظر عليها القانون مباشرة أى نشاط بخلاف نشاط الصرافة داخل السوق المحلية فقط

وحرم عليها مباشرة أيا من التحويلات من وإلى الخارج أو القيام بأى عمل من أعمال البنوك المنصوص عليها فى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والخاص بنشاط البنوك والائتمان

ج - الضوابط القانونية الخاصة بتحديد مجالات الأنشطة لشركات الصرافة:

قضى القانون بقصر نشاط شركات الصرافة داخل أسواق النقد الأجنبى المحلية دون التعامل بأى شكل من الأشكال مع الأسواق العالمية تحوطاً لما قد ينتج عن ذلك فى حالة عدم امكانية الرقابة على مثل هذا النشاط الذى قد يضر بالاقتصاد القومى ولقد صنف القانون بنود الأنشطة المصرح بمزاولةها على مستوى شركات الصرافة فى الآتى :

- شراء أوراق النقد الأجنبى (بنكنوت) وبيعها لحسابها وتحت مسئوليتها .
 - شراء وتحصيل وبيع الشيكات السياحية الصادرة عن البنوك العاملة فى مصر أو الخارج لحسابها وتحت مسئوليتها بشرط مراقبة المصارف المعتمدة فى مصر على هذه العمليات من خلال تحصيل قيمة هذه الشيكات فى حالة الشراء ، والتغطية فى حالة البيع عن طريق حساب شركة الصرافة لدى المصارف العاملة معها والمعتمدة فى مصر .
 - الوساطة بين الراغبين فى شراء أو بيع أرصدة حسابات النقد الأجنبى فى اطار السوق الحرة للنقد الأجنبى وذلك لحساب الاطراف الراغبة فى البيع والشراء مقابل عمولة عن ذلك .
 - شراء وبيع أرصدة حسابات النقد الاجنبى فى اطار السوق الحرة لحسابها وتحت مسئوليتها ، ويتم التحصيل فى حالة الشراء والتغطية فى حالة البيع عن طريق حسابها لدى المصارف المعتمدة فى مصر إعمالاً للرقابة على هذا النشاط .
- ومن الواضح أن مجال حركة شركات الصرافة تم تحجيمه على مستوى سوق النقد الأجنبى الحر داخل السوق المصرية دون أن يسمح لها بالامتداد إلى الأمام حيث الأسواق العالمية وهو النشاط الذى لا يستقيم معه أداء شركات الصرافة بدونه ، بل أن ترك شركات الصرافة لتتفاعل وتتصطم بأسواق المال العالمية من خلال الضمانات اللازمة للرقابة

عليها يؤدي إلى مستوى تشغيل أفضل لهذه الشركات بما يغطي مساحات الفراغ الكبيرة الموجودة في علاقات أسواق النقد المحلية ومثيلاتها العالمية والتي تغطيها وتتحكم فيها بيوت المال الأجنبية والتي توجهها بما يحقق مصالحها دون أي اعتبار آخر ، ولعل محصلة التجربة الوليدة لشركات الصرافة المصرية وما حققته من نتائج ايجابية بالرغم من محدودية مساحة الحركة المكفولة لها ، يشجع الدولة في تحرير حركة شركات الصرافة وبالتدريج لتشمل كل ما يتعلق بأسواق النقد الأجنبي داخلياً وخارجياً وبالتدريج لتشمل كل ما يتعلق بأسواق النقد الأجنبي داخلياً وخارجياً بكافة أشكاله وصوره لتؤدي دورها كاملاً غير منقوص والانتقال بالجنيـه المصري إلى آفاق العالمية .

د - الضوابط القانونية بخصوص النشاط التشغيلي لشركة الصرافة :

- النشاط التشغيلي لشركات الصرافة يخضع للرقابة المباشرة للبنك المركزي من خلال مجموعة الضوابط الآتية :
- قصر جميع العمليات المصرفية للشركة في التعامل مع بنك واحد فقط من بنوك القطر العام التجارية الأربعة .
 - أن يتم تمويل أنشطة الشركة من رأسمالها المدفوع فقط دون أن يكون مسموحاً للشركة بالاقتراض من أي جهة كانت ، أي أن رأس المال المدفوع للشركة هو مصدر التمويل الوحيد .
 - يحظر على الشركة مزاولة أي نشاط آخر بخلاف نشاط الصرافة بالشكل الذي حدده القانون دون أن يكون مسموحاً للشركة باستثمار أي أموال لديها في أي أنشطة أخرى .
 - يسمح لشركة الصرافة بايداع الفوائض المتراكمة لديها أو الجزء غير المستغل من رأسمالها المدفوع في استثمارها كوديعة في نفس البنك المصرح لها بالتعامل معه .
 - تحديد رصيد تشغيلي من السيولة بحد أقصى داخل خزانة الشركة من العملات الأجنبية بما يعادل ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لكل مليون جنيه مصري من رأس المال المدفوع للشركة في نهاية كل يوم عمل والتخلص فوراً من المبالغ الزائدة عن هذا الحد وبيعه إما إلى شركة صرافة مماثلة لم يصل رصيدها التشغيلي إلى الحد

الاقصى أو بالبيع إلى أحد البنوك المعتمدة وذلك خلال مدة زمنية محدودة بحد أقصى صباح اليوم التالى ، وقد استهدف هذا الاجراء تحجيم دور شركات الصرافة فى المضاربة على أسعار العملات الاجنبية التى يشتد الطلب عليها داخل مصر من خلال عمليات الحبس أو التخزين التى قد تمارسها هذه الشركات ، وفى واقع الأمر فإن هذا الاجراء يجب مراجعته حيث أنه يمكن لشركات الصرافة الالتفاف حوله من خلال اتفاقات متبادلة تسمح بتحريك فوائض الارصدة النقدية الاجنبية على الورق فيما بينها لاستخدامها عند اللزوم بدلاً من بيعها إلى أحد البنوك العاملة فى مصر بقوة القانون والذى قد لا يحقق اقتصادية مجدية أو قد لا يحقق أى اقتصاديات على الاطلاق .

- حظر القانون مباشرة أى نشاط مصرفى على شركات الصرافة باستثناء نشاطها الأسمى .

هـ - **الضوابط القانونية بخصوص الرقابة على نشاط شركات الصرافة والجزاءات فى حالة المخالفات:**

كفل القانون للبنك المركزى وقطاع النقد الأجنبى بوزارة الاقتصاد دوراً رقابياً على أداء شركة الصرافة بالإضافة إلى الدور الذى كفله قانون شركات المساهمة لمراقب الحسابات الخارجى فيما يتعلق بدوره الرقابى بمدى انتظام نشاط الشركة ومدى التزامه بما هو محدد له ، وذلك بخلاف الأجهزة الرقابية الأخرى بالدولة التى لديها حق المراقبة والتقصى .

وللبنك المركزى ووزارة الاقتصاد الحق فى التفتيش على نشاط الشركة فى أى وقت من الأوقات دون إخطار سابق لضمان التزام الشركة بالمدور المرسوم لها وعدم الخروج عنه ، وفى حالة مخالفة الشركة للشروط والأوضاع التى ينظمها قانون التعامل فى النقد الأجنبى ولائحته التنفيذية فإن هناك مجموعة من الجزاءات التى يتم فرضها على الشركة المخالفة تتدرج من مجرد إيقاف العمل بالترخيص الممنوح للشركة ومنعها عن العمل بموجب قرار من الوزير المختص لمدة لا تتجاوز سنة حسب جمامة الخطأ ، وفى حالة تكرار هذا الخطأ يتم شطب الشركة من السجل الخاص بشركات الصرافة لدى البنك المركزى ويتم اغلاقها نهائياً بموجب قرار الوزير المختص .

الكيان الإدارى لشركات الصرافة

الضبط الإدارى لشركات الصرافة تحدت أبعاده بموجب المحددات الأساسية الآتية :

- ١- المحددات الخاصة بالشكل القانونى للشركة .
- ٢- المحددات الخاصة بنشاط الشركة .
- ٣- المحددات الخاصة بالاجهزة الرقابية الخاضعة لها الشركة .
- ٤- المحددات الخاصة بالتعامل من خلال وسائط اتصال وشبكة معلومات .

تأخذ شركة الصرافة شكل شركة مساهمة مصرية حيث تنفصل بالتالى ملكية الشركة من خلال مساهمها عن إدارة الشركة من خلال مجلس إدارة معين لتتولى إدارة نشاط الشركة وهو الأمر الذى يحدد مسئولية المساهم فى حدود قيمة الأسهم المكتتب فيها ويطلق إدارة الشركة فى تدوير حركتها بالاسلوب الأفضل الذى يحقق افضل منفعة ممكنة بموجب عقد الوكالة بين مساهمة الشركة ومجلس ادارتها ، ويخضع هذه الادارة للمسائلة القانونية أمام المساهمين .

وتتمثل التوجهات الإدارية المحققة للإنضباط الإدارى لشركة الصرافة فى الآتى :

- العمل على تحقيق الاستراتيجية المستهدفة للشركة من خلال الصياغة المرحلية لمجموعة من الخطط تغطى الأمد القصير والأمد الطويل الأجل .
- إدارة علاقات الشركة على المستوى الداخلى بما يحقق الأهداف المخططة فى ضوء ما جاء بالنظام الاساسى للشركة وتبعاً لما تفرضه طبيعة نشاط الشركة وطبيعة علاقاتها من حيث حجم رأس المال وعدد الفروع من خلال هيكل تنظيمى تصاغ فيه خطوط السلطة والمسئولية من خلال خطوط الطول والعرض الدائرية ونصف الدائرية لتصل كل مستويات النشاط بعضها ببعض فى زمن قياسى بعيداً عن خطوط الاتصال التقليدية ، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تحويل النشاط داخل الشركة إلى مجموعة خلايا حية تترك لها حرية الحركة بشكل كامل لتحقيق أقصى نتائج ممكنة من خلال توفير

كل الصلاحيات اللازمة لذلك باستخدام فريق ادارى كفاء ومتخصص ولديه ادراك كامل بماهية نشاط الصرافة والعلاقات الحساسة التى يشتمل عليها هذا النشاط والتميز فى صناعة اتخاذ القرارات لإستقطاب كل مجالات الحركة التى تحقق طموحات النشاط وتضعه دائماً فى قلب الاحداث الاقتصادية تثريها وتثريه .

- إدارة علاقات الشركة على مستوى علاقتها مع الغير حسب ما تفرضه آلية الحركة بالاسواق وحسب ما تقضى به القرارات المنظمة لعلاقاتها مع أجهزة الرقابة والمتابعة وخصوصاً ما قضى به القرار الوزارى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٩١ بشأن توافر الاشتراطات وكفالة التجهيزات الفنية الواجب توافرها لدى شركة الصرافة حيث ألزمها القانون بالآتى :

أ - يجب أن تتوافر لدى الشركة المساهمة المصرية التى يرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى أجهزة اتصالات لربط الشركة بالغرفة المركزية للسوق الحرة للنقد الأجنبى الآتى بيانها :

- عدد واحد جهاز حاسب آلى بالمواصفات الآتية :

- 1 MB Memory .
- 40 MB Hard Disk .
- 1.4 MB Floppy disk 3.5 .
- 286 Processor .

- عدد واحد جهاز موائمة "MDDEM" يناسب احتياجات الشبكة القومية لنقل المعلومات .

- عدد واحد وحدة طباعة "MATRIX PRINTER" .

- بالنسبة لشركات الصرافة التى يكون مركزها الرئيسى خارج القاهرة على الشركة أن تربط خط التليفون المباشر المستقل على شبكة رمسيس لاستخدامه على الشبكة القومية لىستقبل المعلومات . EGYPTNET X, 25 .

- ويشترط فى كافة الاجهزة أن تحقق الربط بكفاءة بالغرفة المركزية للسوق الحرة للنقد الأجنبى.

- ب - تلتزم شركات الصرافة التي يرخّص لها بالتعامل في النقد الأجنبي بأخطار الإدارة العامة للرقابة على النقد الأجنبي بالبنك المركزي المصري باسم بنك واحد معتمد تختاره الشركة لفتح حساباتها لديه (سواء بالنقد الأجنبي أو بالجنيه المصري) ، وتسمى هذه الحسابات "حسابات صرافة" ويتم التعامل عليها في ضوء الأغراض المحددة بالمادة رقم (٥) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الصادرة بالقرار الوزاري رقم (١١٧) لسنة ١٩٩١ والترتيبات التي يصدرها البنك المركزي المصري إلى البنوك المعتمدة .
- ج- يتعين اشتراك شركة الصرافة في نظام "REUTER" حتى يتيسر لها اعلان أسعارها وتتعرف في نفس الوقت على أسعار تعامل البنوك والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي على مستوى السوق المحلية .
- إدارة حركة النشاط مع غرفة العمليات البنك المركزي حيث تلتزم شركة الصرافة بإبلاغ البنك المركزي ثلاثية مرات يوميا بحجم عمليات الشراء والبيع على مدار المواعيد الآتية :
- تمام الساعة العاشرة صباحا .
- تمام الساعة الثانية عشر ظهرا .
- تمام الساعة الثانية بعد الظهر .
- إدارة حركة النشاط مع البنك المركزي فيما يتعلق برصيد التشغيل اليومي وقيمة الزيادة عليه وإخطار البنك المركزي بالأسلوب المتبع في التصرف في هذه الزيادة .
- إدارة نشاط الشركة من خلال جهاز إداري مصرفي متخصص ومتمرس على الأعمال المصرفية وبشرط أن يكون المدير التنفيذي لنشاط شركة الصرافة مصرفي محترف مشهود له بالكفاءة والتميز .

الكيان المحاسبى لشركات الصرافة

الضبط المحاسبى لشركات الصرافة يستهدف النشاط الذى يدور على مستوى الشركة بلغة المحاسبة لأغراض قياس النشاط فى نهاية كل فترة محاسبية وقياس نتيجة المركز المالى كما يظهر فى نهاية كل فترة محاسبية وقياس نتيجة المركز المالى كما يظهر فى نهاية كل فترة لأغراض التقرير والاتصال .

والتقرير عن نتيجة النشاط ونتيجة المركز المالى وإعلام هذه النتائج لمن يهمه أمر الشركة من خلال أدوات الاعلام والاتصال المحاسبى لأغراض إتخاذ القرار تمثل نهاية الاطراف لأسلوب الضبط المحاسبى ليس فقط على مستوى شركات الصرافة وإنما على مستوى كل الأنشطة ، وهذه الأغراض فى التقرير والاتصال هى التى حددت خطوط الضبط المحاسبى التى تخدمها وتقود اليها على مستوى شركة الصرافة بمعلومية نوعية وكيفية المعلومات المطلوبة وتوقيتاتها المختلفة تعددية الاطراف المهتمة بنشاط الشركة وموقع كل طرف ومستوى اهتماماته بما يدور داخلها وكذا التكيف القانونى الذى يلزم الشركة بالتعامل مع بعض الجهات ذات الحثيات الخاصة لأغراض الاشراف والرقابة أو لأغراض التحاسب الضريبى أو لأى أغراض أخرى .

والضبط المحاسبى لشركات الصرافة يحكمه مجموعة الاعتبارات المميزة لنشاط الصرافة بشكل عام وكل شركة على حدة تبعاً لامكاناتها المتاحة بالرغم من عمومية الضوابط المحاسبية التى نص عليها القانون .

ولقد ألزم القانون التجارى شركة الصرافة بامساك الدفاتر الآتية :

- دفتر اليومية .

- دفتر الجرد .

وهذه الدفاتر تمثل الحد الأدنى من الضبط المحاسبى الدفترى لنشاط

الشركة ، وهذا لا يمنع الشركة من الاستعانة بمجموعات أخرى من الدورات الدفترية

والمستندية لمزيد من الضبط المحاسبى كما سيأتى ايضاحه فيما بعد .

ولقد ألزم القرار الوزاري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٩١ بشأن توافر الاشتراطات وكفالة التجهيزات الفنية الواجب توافرها لدى شركات الصرافة حيث ألزمها القانون بأن يكون لديها الدفاتر والسجلات والايصالات الآتية على أن تكون مختومة الصفحات من الادارة العامة للرقابة على النقد الأجنبي بالبنك المركزي المصري :

أ - دفاتر منتظمة يثبت فيها قيمة النقد الأجنبي الذي يتم شراؤه وبيعه في نهاية أعمال اليوم ورصيد التشغيل وفق ما يحدده البنك المركزي المصري لكل شركة صرافة .

ب - دفترين للايصالات أحدهما لشراء البنوك الأجنبية والشيكات السياحية والآخر للبيع

ج - سجل يثبت فيه عمليات والوساطة بين الراغبين في شراء وبيع أرصدة حسابات النقد الأجنبي يتضمن المبلغ بالنقد الأجنبي ونوع العملة والمقابل بالجنيه المصري ، وتعد هذه السجلات والايصالات وفقا للنماذج التي يصدرها البنك المركزي المصري .

وعليه فإن الضبط المحاسبي موجه لأغراض المحاسبة عن العلاقات الآتية :

- علاقات شراء وبيع النقد الأجنبي .
- علاقات الوساطة في شراء أو بيع أرصدة حسابات النقد الأجنبي في اطار السوق الحرة للنقد الأجنبي أو لحسابها الخاص وتحت مسؤوليتها .
- علاقات شراء وبيع الشيكات السياحية لحسابها وتحت مسؤوليتها .
- العلاقات الأخرى المكملة لنشاط الشركة .
- علاقة الشركة بالاطراف المهتمة بنشاطها .

والمحصلة النهائية للضبط المحاسبي تتلخص في التوجيه المحاسبي المسبق لكل العلاقات السابقة وتمثيلها محاسبياً ليسهل تشغيلها تبعاً لما تقضى به أصول المحاسبة للوصول إلى النتائج المستهدفة عند مستوى ثقة مؤكد لإكساب هذه العلاقات مزيد من الثقة والمصداقية عند القياس وعند التقرير .

أهمية نظام المعلومات المحاسبى فى شركات الصرافة :

نظام المعلومات المحاسبى فى شركات الصرافة هو النظام الذى يحيط بنشاط الشركة لتبدأ منه وتنتهى اليه جميع الاحداث الاقتصادية التى تكون الشركة طرفاً فيها مع الغير وداخل الشركة ذاتها كسلف وأين ومتى ولماذا وقعت هذه الاحداث والنتيجة التى انتهت إليها وما خلفته من تأثير على الشركة من ناحية ومجموعة الاطراف المرتبطة بنشاطها من ناحية أخرى .

ونظام المعلومات المحاسبى فى شركات الصرافة هو أحد أهم التوازنات الأساسية داخل الشركة الذى يكفل لها توازنها المستمر من خلال حفظ توازن العلاقات التى يشتمل عليها نشاط الشركة حيث يقف هذا النظام وراء وأمام ومع كل الأحداث التى تكون الشركة طرفاً فيها حسب التتابع المنطقى لكل أطوار الحركة للنشاط بدء من طور التخطيط إلى طور التشغيل إلى طور الرقابة إلى طور تقييم الأداء .

ونظام المعلومات المحاسبى فى شركة الصرافة هو ضابط الايقاع بها والمحدد لاتجاه الحركة وكثافتها للوصول إلى نتائج مقروءة سلفاً ، وأنه وراء كل شركة صرافة ناجحة نظام معلومات محاسبى ناجح ، وأن ذات النظام هو أول من يسأل وأول من يوجه إليه الاتهام فى حالة تعثر نشاط الشركة واضطرابها .

وفى شركات الصرافة ، فإن نظام المعلومات المحاسبى بها يعد نظاماً غير تقليدى وذلك على مستوى جنس نشاط الصرافة ذاته والذى يعد غير تقليدياً لخصوصية العلاقات التى يشتمل عليها والتى تتفرد فى مجموعة السمات الآتية :

- ارتفاع معدلات الخطر المصاحبة لهذا النشاط على مستوى كل التعاملات فى النقد الاجنبى بالشراء أو البيع أو الوساطة أو فى مجرد الحفظ مما يستدعى إتخاذ مجموعة من القرارات المباشرة والفورية بمستوى ثقة مؤكد والتى تحتاج بدورها إلى قاعدة متكاملة للبيانات من خلال نظام معلومات محاسبى متكامل لمعاملات الاخطار المصاحبة لهذا النشاط وتعظيماً للعائد المتوقع من نشاط الشركة .

- ارتباط نشاط اصرافه بمجموعه الانشطة المصرفية والمثله للانشطة الاقتصادية فى المجتمع بشكل متداخل ومتصل يستحيل عزله أو فصله مما يستلزم التعامل معه من منظور شمولى كفه بمقدوره تحديد مساحة نشاط الصرافة على مستوى المجتمع الاقتصادى فى كل الاوقات للتعامل معها بحرفية مهنية مناسبة .
- السريان اللحظى لمؤدى القرارات التى يتم اتخاذها واستحالة الرجوع عنها والتحمل الفورى لنتائجها السالبة ، وهو الأمر الذى يمكن تجنبه فى نظام المعلومات المحاسبى الديناميكى القادر على فهم وهضم وتحليل كل العلاقات بما يوفر قاعدة بيانات ذات ثقة مؤكدة تقود بدورها إلى قرارات مؤكدة .
- أن هناك متغير غير مرئى يحكم ويوجه أهم العلاقات على مستوى نشاط الصرافة وهو الاستشعار المسبق للأحداث واتخاذ القرارات التى من شأنها الاستفادة القصوى بمجرد دخول الأحداث دائرة الفعل والحركة وهو الأمر الذى يستدعى مهارات ادارية متميزة للتعامل مع مخرجات نظام المعلومات المحاسبى التى يوفرها فى هذا الشأن .
- أن السلوك غير المنضبط للمتغيرات العشوائية فى اقتصاديات الدول النامية ذات التأثير مباشر ومردود فورى ليس فقط على نشاط شركات الصرافة وإنما على وجودها ذاته مما يستدعى حنكة ادارية غير تقليدية لإدارة نشاط الشركة بما يحفظ توازنها وبما يصونها من المخاطر التى قد تؤدى بها إلى التهلكة ، وهذا لا يتأتى الا من خلال نظام أمثل للمعلومات المحاسبية .
- تعددية الاطراف المرتبطة بنشاط الشركة وتعددية اهتماماتها وخصوصاً فيما يتعلق بالجانب الرقابى الذى يستلزم توفير كم هائل من المعلومات فى كل الاوقات لكل ما يدور داخل الشركة وهو الأمر الذى لا يمكن تحقيقه إلا من خلال نظام المعلومات المحاسبى حساسية رأس المال المستثمر فى شركات الصرافة باعتباره مملوكا بالكامل للمساهمين دون أن يكون مسموحاً للشركة بتمويل انشطتها من خلال رأس

المال المقترض وهو الأمر الذى يضيف مزيداً من الحساسية على إدارة نشاط الصرافة ويضعها دائماً أمام بديل وحيد فى اتجاه المحافظة على أرس المال المستثمر والملوك للمساهمين والذى لا يتأتى الا من خلال صناعة القرارات ذات المردود الايجابى الوحيد وهو الأمر الذى لا يتأتى بدوره الا من خلال نظام أمثل للمعلومات المحاسبية .

ويتضح مما سبق أن نشاط شركات الصرافة يشتمل على مجموعة من العلاقات يحيطها ويكتنفها مخاطر غير تقليدية ترفع من درجة المخاطرة وتزيد من معامل عدم التأكد ، الأمر الذى يضيف أهمية متعاظمة على نظام المعلومات المحاسبى فى هذا الشأن باعتبارها مفاط الثقة واليقين حيث يعد هذا النظام جزء لا ينفصل من تكوين وبنية شركات الصرافة يتم صياغته وتنفيذه لخدمة كل الأهداف التى تسعى إليها .

وعليه ، فإن الوظائف الاساسية التى يستهدفها نظام المعلومات المحاسبى لا يمكن فصلها عن أهداف شركة الصرافة حيث تمتد دائرة الاداء لهذا النظام إلى مجالات التخطيط والرقابة وتقييم الاداء ، وانه يمكن إجمال الوظائف الاساسية لنظام المعلومات المحاسبى فى شركات الصرافة فى الآتى :

- توفير قاعدة بيانات محاسبية للإستخدامات الإدارية المختلفة فى اغراض التخطيط والرقابة وتقييم الاداء على مستوى الشركة ولاغراض رسم وتحديد العلاقات مع كل الاطراف المهتمة بنشاط الشركة ، والافصاح الكامل عن كل ما يهم هذه الاطراف من بيانات ومعلومات .
- تعيين مراكز المسئولية وحدود السلطة فى الهيكل الوظيفى لشركة الصرافة وذلك من خلال تجزئة النظام إلى نظم فرعية مساعدة تغطى فى مجموعها نشاطات الشركة بشكل كامل .
- تعيين خطوط الاتصال واتجاه العلاقات والمصالح داخل شركة الصرافة وقياس التأثير المتبادل لهذه المتغيرات مع الاطراف الخارجية المهتمة بنشاط الشركة بالإضافة إلى الاهتمامات الداخلية الأخرى .

- تعيين نقاط ومناطق اتخاذ القرارات المؤثرة الأمر الذى من شأنه مساعدة ادارة الشركة على سرعة التحرك والتعامل داخل هذه المناطق فى الوقت المناسب .
 - تعيين سبل وتوقيت عملية التقييم الدورى لنشاط الشركة وتقويم اداء الإدارة بالتالى فى الوقت المناسب بما يسمح بإجراء عمليات التصحيح والمراجعة لاعادة وضع النظام فى مساراته الصحيحة كلما خرج عنها .
 - تعيين الضوابط والخطوات والاجراءات التى تشكل الاطار العام والتى يعمل داخلها النظام بما يؤدى إلى تقنين الاجراءات المستخدمة لتنظيم الاداء داخل شركة الصرافة .
- ونظام المعلومات المحاسبى فى شركات الصرافة هو مجرد نظام يستوعب كل البيانات عن كل ما يدور من احداث على مستوى الشركة بالشكل والسياق والترتيب والايقاع الذى تتم به لاستخلاص المعلومات المحاسبية لأغراض استخدامها فى إتخاذ القرارات اللازمة ، وهذا يعنى أن نظام المعلومات يدور داخل دورة منطقية قوامها مجموعة المراحل الآتية :
- مرحلة المدخلات .
 - مرحلة تجهيز وتشغيل البيانات .
 - مرحلة المخرجات .



المراحل الأساسية لنظام المعلومات المحاسبى

ويمكن توصيف وتحليل أهم العلاقات التى تشتمل عليها كل مرحلة كالتى :

أ- **مرحلة المدخلات :**

تمثل المدخلات فى النظام المحاسبى الاحداث والعمليات المالية والتى يكون مركزها ونطاقها شركة الصرافة والتى تكون محصلة تفاعل العلاقات الآتية :

- علاقة شركة الصرافة مع الغير سواء كانوا من المتعاملين بالشراء أو البيع المباشر أو غير المباشر من خلال أعمال الوساطة ، شركات الصرافة الشقيقة ، أجهزة الاشراف والرقابة الاجهزة المعنية بوزارة الاقتصاد والبنك المركزى ، مصلحة الضرائب ، البنوك ، المؤسسات العاملة فى أسواق المال ، شركات الاتصال وشبكات المعلومات ، مناطق الاستقطاب لتداول النقد الاجنبى من حيث المصادر والاستخدام ، البيئة المتواجدة فيها الشركة بشكل عام إلى باقى المعنيين بأمر الشركة جميعاً .
- العلاقات التى تنشأ داخل شركة الصرافة ذاتها والمرتبة على دوران الحركة الداخلية فى الاقسام المالية والإدارية والتى من خلالها يتم الإداء الوظيفى لشركة الصرافة والقائمة على خدمة عمليات التخطيط ، التنفيذ ، الرقابة وتقييم الإداء .
- العلاقات التنظيمية الأخرى داخل شركة الصرافة والتى تستهدف التدفق السلس لنشاط الشركة من خلال أحكام السيطرة على دوران الحركة الداخلية لضمان حد التشغيل الاقتصادى الامثل على مستوى الشركة وتقديم خدمة متميزة بأقل تكلفة ممكنة على مستوى الافراد .

وتشتمل مرحلة المدخلات على مجموعة من الخطوات والاجراءات والتى يتم من خلالها رسم وصياغة وتحديد دائرة الأداء لمرحلة المدخلات وذلك كما يلى :

- تسجيل البيانات من واقع المستندات المؤيدة والمصاحبة والملازمة للعمليات المالية .
- مراجعة البيانات وذلك للتأكد من صحتها وقدرتها على التعبير السليم عن الموضوع الذى تمثله وتعبر عنه .

- تجميع البيانات المتشابهة واعادة صياغتها فى مجموعات متماثلة .

ب- مرحلة تجهيز وتنشغيل البيانات :

تمثل هذه المرحلة قلب نظام المعلومات المحاسبى والتى من خلالها تتم عملية تحويل البيانات من شكلها الخام حسب ورودها ووقوعها فى مرحلة المدخلات إلى معلومات محاسبية ذات قيمة ودلالات خاصة يتم دفعها وتحريكها إلى مرحلة المخرجات ،

وهذا يعنى أن مرحلة تجهيز البيانات هى الوساطة بين مرحلة المدخلات بما تمثله من بيانات خام ومرحلة المخرجات وما تمثله من معلومات تشكل الاساس المنطقى والقاعدة الاساسية لعملية اتخاذ القرارات .

وتتابع العمل على مستوى مرحلة تجهيز وتشغيل البيانات يحتوى على مجموعة من الخطوات والاجراءات والتى يتم من خلالها تحديد دائرة الاداء وذلك على النحو الآتى :

- تصنيف البيانات بعد أن تجرى عليها عملية مراجعة للتأكد من سلامتها ، ثم تجزأ وتصنف بعد ذلك فى مجموعات متماثلة طبقاً لخواص مشتركة يكون لها معنى محدد ودور أصيل على مستوى عملية التشغيل حسب أولويات برنامج العمل المقترح .
- فرز البيانات للتأكد النهائى من تماثلها داخل المجموعات المكونة لها وترتيبها حسب تسلسل محدد تم الاتفاق عليها سلفاً لأغراض التشغيل داخل برنامج العمل المقترح .
- تلخيص البيانات وإعادة عرضها بشكل موجز ومختصر وشمولى وحذف والغاء البيانات المعادة والمتشابهة وغير الضرورية .

- اجراء العمليات الحسابية الأولية على مجموعة البيانات فى شكلها النهائى للوصول إلى مجموعات أو كتل حسابية متجانسة ومتناظرة .
- ترميز مجموعات أو كتل البيانات بإعطاء رقم أو رمز لكل مجموعة من واقع الدليل الرقمى المتفق عليه ، وهو الأمر الذى يؤدى إلى خلق شخصية مستقلة وشكل متميز لكل مجموعة من البيانات على حدة تساعد فى التعرف عليها والرجوع إليها عند الضرورة بسرعة وسهولة .

- تخزين البيانات من خلال إحدى وسائل الحفظ المعروفة مثل الملفات أو الميكروفيلم أو الاشرطة المغنطة بأسلوب يتفق عليه لسهولة استرجاع هذه البيانات عند اللزوم .
- الاسترجاع ، والذى يعنى استدعاء البيانات المطلوب الرجوع إليها وسحبها من وسائط الحفظ والتخزين الموجودة داخلها ، وتعتبر عملية تنظيم وترتيب عملية استرجاع واستدعاء البيانات ذات أهمية قصوى ولا تقل عن الأهمية الخاصة بالأسلوب المتبع

فى تغذية النظام بالبيانات الاساسية نفسها ، حيث أنه غالباً ما تستدعى جميع البيانات الأولية والتي سبق تغذيتها للنظام ممرات عديدة لاجراء عمليات حذف أو اضافة عليها حسب طبيعة التطورات التى تستدعى ذلك .

- النسخ حيث يتم نسخ البيانات لاغراض الحصول على أكثر من نسخة لاغراض الحفظ أو لاغراض تبادلها مع الإدارات والاقسام داخل الشركة والمهتمة بمخرجات النظام المحاسبى ، وعادة ما يتم نسخ البيانات من خلال إعادة كتابتها أو تصويرها أو نقلها من شريط أو اسطوانة ممغنطة إلى نسخ شبيهة أخرى .

ج - مرحلة المخرجات :

يستهدف النظام المحاسبى فى شركات الصرافة تحويل البيانات الخام وتهيئتها واجراء عمليات التشغيل اللازمة عليها وأخراجها فى شكل معلومات محاسبية يستفاد بها فى عملية اتخاذ القرارات ، وعلى ذلك فإن مرحلة المخرجات فى نظام المعلومات المحاسبى تمثل نهاية الدورة فى تشغيل البيانات حيث يناط بها عملية انتاج المعلومات وصياغتها ، وإعادة صياغتها وتشكيلها فى حزم أو مجموعات حسب ما تستدعيه وتحده هوية وموقع واستخدام المتلقى أو المستفيد من هذه المعلومات .

وتعتبر مرحلة المخرجات هى المواجهة المثلى لنظام المعلومات المحاسبى فى شركات الصرافة والتي من خلالها يتم التواصل والاتصال مع / بين كل الاطراف المهتمة بنشاط الصرافة ، ويقدر مصداقية هذه المخرجات بقدر المصداقية والثقة فى نظام المعلومات المحاسبى على مستوى الشركة ، ويقدر الثقة فى نتائج النشاط الذى تمارسه الشركة مما يساعد فى إتخاذ قرارات ذات ثقة مؤكدة فى توجيه الاحداث الاقتصادية حسب اهتمامات متخذها إلى النتائج والنهايات المطلوبة وتقليل معالم الخطر وعدم التأكد إلى أدنى حد ممكن .

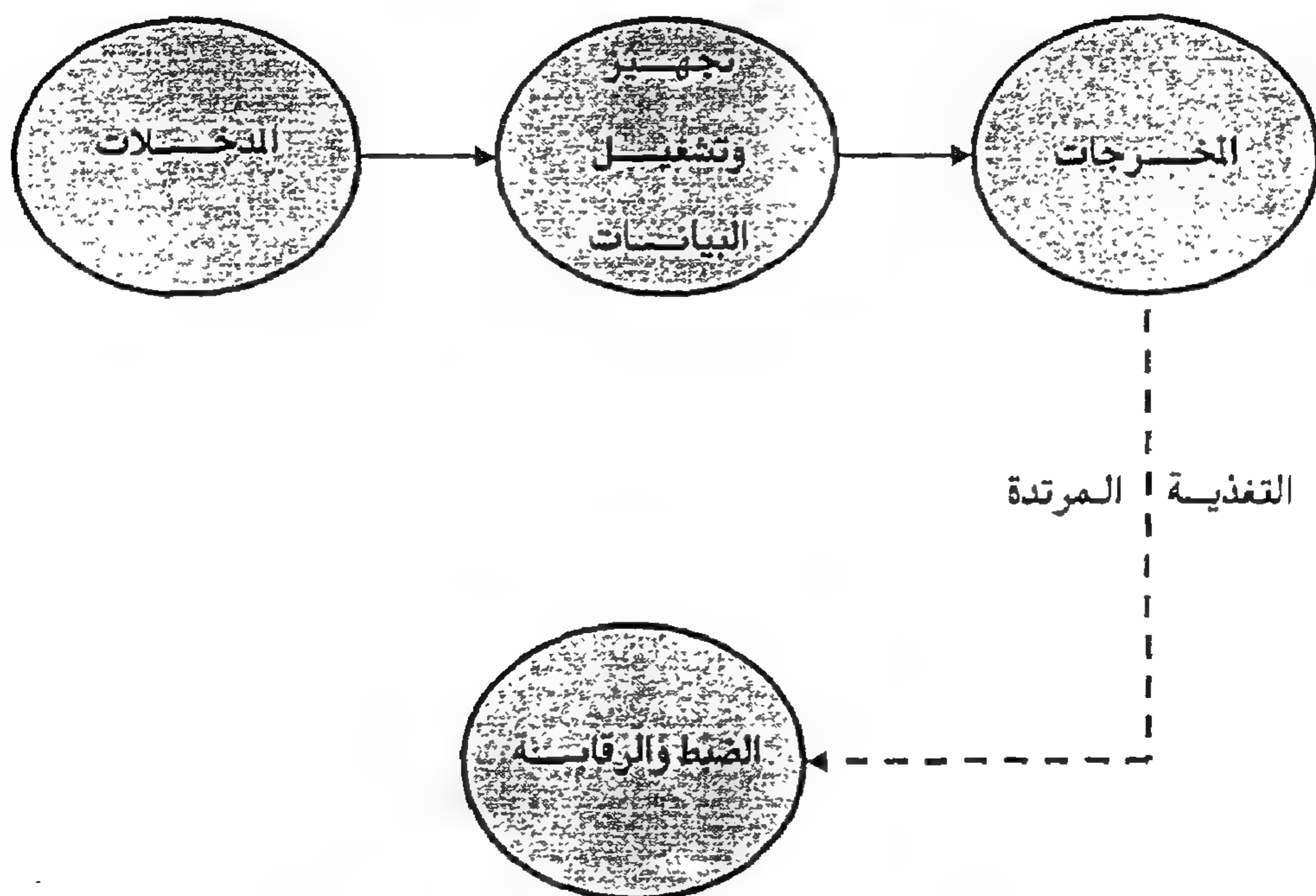
ويعبر عن المعلومات التي افروزها نظام المعلومات بالشركة من خلال عدة طرق مختلفة للعرض والافصاح ، حيث يمكن صياغة هذه المعلومات على شكل قوائم مالية أو شكل تقارير ، أو شكل أوراق عمل ، أو شكل جداول ، أو شكل إحصاءات ، ويجدر الإشارة إلى ضرورة التوجيه السليم للمعلومات المحاسبية من حيث الكم والكيف ففى التوقيت المناسب إلى الاطراف المهتمة بها مع مراعاة تجنب التكرار وتضارب المعلومات وأن تتم عمليات التحديث الدورى لهذه المعلومات فى ضوء ما يستجد من متغيرات واحداث اقتصادية حتى تكون مخرجات النظام على مستوى الاحداث وعلى مستوى المساحة الزمنية التى يستعان داخلها بهذه المعلومات لتحقيق الاستفادة القصوى من مخرجات النظام وتجنبه مساوىء البيانات المتقدمة التى تقود متخذى القرار إلى نتائج مضللة . ولا تنتهى مهمة مرحلة المخرجات بمجرد عرض وتقديم المعلومات فى الشكل الذى يلبي احتياجات الاطراف التى يخاطبها النظام ، بل أن هناك مهمة أخرى يجب أن تتم خلال هذه المرحلة ، وهى مهمة تفسير وتحليل المعلومات وشرحها والتعليق عليها والاهتمام بعرض المبررات والاسانيد والتوضيحات واللاحاقات التى تعزز من قدره المعلومات التى تم انتاجها حتى تحوز هذه المعلومات على ثقة وقناعة المتلقى لها .

الرقابة على أداء نظام المعلومات المحاسبى فى شركات الصرافة :

يتم تصميم نظام المعلومات المحاسبى ليكون فى خدمة الأهداف التى تسعى إليها شركة الصرافة باعتباره أحد أهم الادوات التى تقود إلى ذلك ، وحتى لا تترك عملية تحقيق النظام لاهدافه المخططة سلفاً عرضة للظروف التى قد يتعرض لها نشاط الشركة بما تحتوى عليه من مخاطر الشك وعدم التأكد ، فإن الأمر يستلزم وجود شكل من أشكال الرقابة على أداء النظام لإعصادة وضع النظام فى مساره الصحيح كلما خرج أو أخرج عنه .

وفى معظم الاحيان ، فإن الأمر يستلزم اجراء عمليات ضبط لمخرجات النظام ، واذا وضح أن هناك انحرافات فى مخرجات النظام عن المعدلات القياسية .

فإنه يتم الامساك بهذه الانحرافات لقتبع مصادرها وتقصى اسبابها ، ثم يعاد تغذية النظام من جديد بالتغيرات التى تم تحديثها حيث يعاد دوران مرحلة تشغيل البيانات من جديد ، وتسمى هذه العملية عادة بالتغذية المرتدة والتى يتم من خلالها إتخاذ قرارات تصحيحية للبيانات المطلوب تعديلها طبقاً للمستجدات من الأحداث . ويمكن تمثيل عملية التغذية المرتدة كما فى الشكل الآتى :



التغذية المرتدة والرقابة على اداء نظام المعلومات المحاسبى

ويمكن مباشرة عمليات الضبط والرقابة على اداء نظام المعلومات المحاسبى فى شركات الصرافة بأسلوب التغذية المرتدة من خلال الرقابة على عمليات اعداد البيانات فى مرحلة المدخلات ، والرقابة على عملية تجهيز البيانات فى مرحلة التشغيل .

مقومات نظام المعلومات المحاسبى فى شركات الصرافة :

يعتمد نظام المعلومات المحاسبى على مجموعة من المقومات التى يتشكل منها نسيج النظام والذى لا يتأتى له أن يعمل عمله أو يثبت ذاته أو يحقق النتائج المستهدفة منه بدون وجود هذه المقومات حيث أنها تمثل البدايات والروافد المغذية للنظام على مستوى مرحلتى المدخلات والتشغيل ، وادوات التعبير والحركة والاتصال على مستوى مرحلة مخرجات النظام .

ومقومات النظام يمكن تحديدها فى مجموعة المفردات الآتية :

- المستندات . - دليل الحسابات . - المجموعة الدفترية .
- التقارير . - خرائط التدفق .

١- المستندات :

المستندات هى الوثائق والمحركات التى يتم إستخدامها لتعبر عن الترجمة الفعلية لضمون القرارات التى يتم إتخاذها والتى تؤثر على العلاقات والمصالح والاهتمامات وحركة النشطاء داخل شركة الصرافة . والمستندات هى الأوعية التى تتداول خلالها الافعال وردود الافعال للاحداث الاقتصادية التى تؤثر على نشاط الشركة والتى تصاحب وتلازم وتعبر عن الحدث خلال اطواره المختلفة فى التخطيط والتنفيذ والرقابة والتقييم واستخلاص النتائج وعرضها وتصحيح الانحرافات واعادة التوازن لوضع الاحداث الاقتصادية فى مساراتها المحددة سلفاً . ويتم استخدام وتداول المستندات على مستوى شركة الصرافة فى المجالات الآتية :

- استخدام المستندات فى مجال اتخاذ القرارات حيث يتم صياغة وتوجيه القرارات التى تأخذها الادارة فى شكل كتابى موثق ليكون للقرار حجيته القانونية فى صورة مستند ، حيث أن المستند فى هذه الحالة ينقل القرار المعبر عن الحدث الخاص به من مجرد فكرة إلى منطقة ودائرة الفعل والذى بموجبه تتضافر جهود العاملين فى الادارات والاقسام المختلفة التى يخاطبها هذا المستند حتى يتم إنجاز ما جاء به .

- استخدام المستندات فى مجال تسجيل وحفظ القرارات التى يتم اتخاذها حيث يدخل الحدث الاقتصادى دائرة الفعل بموجب قرار لا بد وأن يتم إتخاذها ليعطى إشارة البدء والأمر مترجماً ومحرراً فى شكل مستند ، وتظل هذه المستندات فى خدمة عملية التنفيذ ذاتها لأغراض الرقابة باعتبارها أدلة اثبات موضوعية تكشف مدى قرب أو بعد عملية التنفيذ ومدى دقتها وتوافقها مع القرار المبدئى الذى يتم إتخاذها منذ البداية .

و تحقق عملية استخدام المستندات مجموعة الأهداف الآتية :

- ترجمة القرارات إلى الواقع العملى ينتقل معها القرار من دائرة السكون إلى دائرة الفعل والحركة .

- حفظ وتسجيل القرارات التى يتم إتخاذها بخصوص إدارة النشاط داخل الشركة للتعرف على التتابع المنطقى لتسلسل القرارات التى يتم اتخاذها .

- نقل البيانات والمعلومات على مستوى الأطراف المعنية سواء داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها حيث تعد المستندات بهذا الشكل وسيلة من وسائل الحركة والاتصال .

- الرقابة ومتابعة الإداء الوظيفى داخل الشركة ، وذلك من خلال تحديد المهام والأعمال الموكولة إلى الإدارات المعنية داخل الشركة بشكل محدد وملزم .

ويذكر أن تكلفة المستندات فى شركة الصرافة هى العامل المرجح لجداولها الاقتصادية ، والتى فى نفس الوقت جزء لا يتجزأ من تكلفة النظام المحاسبى فى الشركة مما يستوجب وضعها تحت المراقبة المستمرة بفرض الاستخدام الأمثل لهذه المستندات بأقل تكلفة ممكنة حيث يعهد بها إلى إدارة خاصة للرقابة على حركتها ووظيفتها وتكلفتها .

وأهم المستندات المتداولة على مستوى شركة الصرافة يمكن

تحديدتها تبعاً للتصنيف الآتى :

- المستندات الخاصة بإدارة علاقة الشركة مساهميهـا من حيث الصكوك الخاصة بإصدار الأسهم الكوبونات الخاصة بالتوزيع المتوقع للأرباح .

- المستندات الخاصة بإدارة الحركة بين الشركة وعملائها البائعين والمشتريين والمتعاملين فى سوق النقد الاجنبى .

- المستندات الخاصة بإدارة الحركة بين الشركة والبنوك المتعمدة التي تتعامل معها سواء فى ادارة الحساب الجارى أو ادارة عمليات البيع الخاصة بفائض الارصدة الزائدة عن حد التشغيل .
- المستندات الخاصة بإدارة الحركة من الاجهزة الرقابية وغرف العمليات بوزارة الاقتصاد والبنك المركزى .
- المستندات الخاصة بإدارة الحركة مع شبكات الاتصال وبنوك المعلومات التي تتعامل معها الشركة .
- المستندات الخاصة بإدارة الحركة الداخلية على مستوى شركة الصرافة . فى مجالات التخطيط ، التنفيذ ومباشرة النشاط ، الرقابة وتقييم الاداء .

٢- دلائل الحسابات :

- دليل الحسابات هو قائمة حسابات مبنية ومرتبطة ومنظمة فى مجموعات متجانسة ومتراصة يتم تحديدها تبعاً للأسلوب الذى يوافق طبيعة النشاط واتجاه وثقل الحركة على مستوى شركة الصرافة من خلال عملية الترميز والتي تستهدف الآتى :
- صياغة البيانات والمعلومات المحاسبية فى مجموعات وأنماط محددة يتم تعميمها على مستوى معدى ومستخدمى هذه البيانات والمعلومات حتى لا تحتمل التأويل وحتى ينصرف مفهومها إلى معنى محدد وواضح عند هؤلاء المستخدمين على اختلاف مواقعهم .
 - تقليل المساحات المخصصة لتخزين البيانات والمعلومات فى البطاقات والاشربة والملفات الخاصة بوحدات التخزين فى نظم التشغيل الآلية والالكترونية .
 - ترجمة وإعادة صياغة البيانات التي تشتمل عليها المستندات المتداولة فى الوحدة إلى ارقام ذات شفرة خاصة يتم على أساسها تثقيب الاشرربة والبطاقات المستخدمة فى نظم التشغيل الآلية والكترونية .
 - وضع حركة الاتصالات التي يشتمل عليها نشاط الشركة فى نماذج محددة يتم تداولها بسهولة ويسر وتتابع منطقى محدد .

ويرتكز نظام الترميز على مجموعة المقومات الآتية :

- استخدام مجموعة مبسطة من الرموز والاشكال يسهل فهمها والتعامل معها ويتاح سرعة استدعاؤها من ذهن القائم عليها في طور اعدادها واستخدامها وحفظها بسهولة ويسر .
 - استخدام رموز نمطية بحيث يمكن استخدامها وتعميمها على الأنشطة المكررة والمتشابهة داخل شركة الصرافة .
 - استخدام أقل عدد ممكن من الرموز بإيجاز شديد دون أن يؤثر ذلك على كفاءة النظام أو إختلاط المعاني .
 - مرونة نظام الترميز ليسع ما سوف يقع من تطورات وأحداث اقتصادية جديدة مستقبلاً وأن يكون النظام قابلاً للتعديل والتبديل بالإضافة أو الحذف طبقاً للمستجدات الاقتصادية على مستوى الشركة .
 - أن يحوز النظام ثقة العاملين على تشغيله وذلك بمراعاة قدراتهم وامكاناتهم عند التعامل مع هذا النظام .
- وتتعدد طرق الترميز وتختلف تبعاً لحجم النشاط في شركة الصرافة ومدى إتساع أو محدودية دائرة تعاملها ومدى بساطة أو تشابك علاقات وأنشطة واهتمامات الشركة مع الفئات أو الاطراف المهتمة بما يدور داخلها ، وطرق الترميز المختلفة يمكن تحديددها في الآتى :
- طريقة الحروف الابجدية .
 - طريقة الارقام والحروف الابجدية .

٣- المجموعة الدفترية :

تعد المجموعة الدفترية أحد أهم المقومات الاساسية في نظام المعلومات المحاسبى باعتبارها أحد روافد البيانات الاساسية التى يستقى منها نظام المعلومات المادة الاساسية لبعض أهم عناصر مدخلاته ، وبقدر دقة هذه المجموعة فى احتواء وتسجيل وتفسير ومعالجة البيانات الخاصة بها قدر ما تكون الدقة فى تغذية نظام المعلومات .

- وهناك بعض العوامل الأساسية والمتحكممة فى تحديد المجموعة الدفترية فى شركات الصرافة بإعتبارها المحددات الأساسية التى تقف وراء تحديد هذه المجموعة بحيث تأتى مناسبة للغرض الذى صممت من أجله وتتمثل هذه العوامل فى الآتى :
- حجم النشاط فى شركة الصرافة ، كلما كان حجم النشاط كبيراً ومتشعباً كلما اقتضى الأمر زيادة حجم المجموعة الدفترية لتستوعب مراحل تسجيل وتبويب وتفسير الحسابات والعلاقات التى تنشأ من ممارسة هذا النشاط .
 - طبيعة العلاقات والمصالح والاهتمامات للأطراف والفئات التى يهتمها أمر شركة الصرافة وضرورة أن تكون المجموعة الدفترية قادرة على عكس وتمثيل هذه العلاقات .
 - استيفاء مقتضيات القانونية التى تلزم شركة الصرافة بإمسك مجموعة دفترية بحد أدنى لا يمكن تجاوزه ، ثم يترك للشركة بعد ذلك حرية اختيار مجموعات مكملية من الدفاتر والسجلات لأغراض المتابعة والتحليل واتخاذ القرارات .
 - امكانيات وقدرات العاملين على الحسابات بشركة الصرافة المنوط بهم إمساك هذه المجموعة وضرورة تدريب هؤلاء الأفراد على كيفية وأسلوب التعامل مع هذه المجموعة .
 - ضرورة مناسبة المجموعة الدفترية فى شكلها ، وفى محتوياتها لإمكانيات التشغيل الآلى والالكترونى للبيانات المحاسبية .
 - يجب أن تتم عملية تصميم المجموعة الدفترية لتأتى متوافقة مع نظام التقارير والقوائم المستخدمة فى شركة الصرافة بإعتبارها واجهة النظام فى عرض وتقييم النتائج التى يفرزها النظام المحاسبى فى شركة الصرافة .
- وتحتوى المجموعة الدفترية بصورة أساسية على مجموعة الدفاتر الآتية :**
- دفاتر اليومية . - دفاتر الاستاذ .
- وتنقسم هذه المجموعة إلى مجموعة السجلات المساعدة التى تسجل وترصد العمليات التى تجرى داخل جميع إدارات الشركة يوماً بيوم ، ومجموعة السجلات المركزية التى تتمثل فى دفتر اليومية المركزى ودفتر الاستاذ العام والستى يتولى امساكها قسم الحسابات العامة حيث تنحصر دورة العمل فى قسم الحسابات العامة فى عمليات

التسجيل فى دفتر اليومية المركزى أولاً من واقع مجموعة القيود التى تشتمل عليها اليومية الفرعية لنشاط الشركة بعد أن تجرى عليها المراجعة أولاً ثم يعقب ذلك عملية الترحيل من دفتر اليومية المركزية إلى دفتر الاستاذ العام . وعادة ، فإنه يتم اعداد ميزان مراجعة يومية لأغراض الضبط والرقابة على دفاتر الاستاذ المساعد ودفتر الاستاذ العام والتى يجب أن تتطابق مجموع الارصدة النهائية فى كلاهما .

٤- التقارير :

نظام التقارير فى شركة الصرافة هو المحطة الأخيرة فى دائرة الاداء لنظام المعلومات المحاسبى بها حيث تنتهى اليه مخرجات النظام وحيث يتم مخاطبة المهتمين بنشاط الشركة على المستوى الداخلى والمستوى الخارجى من خلال هذا النظام والذى تتوقف عليه وحده مهمة الاتصال والاعلام والتوصيل لما يحتويه من معلومات . وحركة التقارير فى نظام المعلومات المحاسبى على مستوى شركة الصرافة هى التى تحدد حجم الدائرة التى يتحرك فيها هذا النظام ومجالات هذا التحرك واتجاهاته وذلك كالآتى :

- مجموعة التقارير الخاصة المعبرة عن مجموعات القرارات والتعليمات والأوامر والبرامج المطلوب تنفيذها والتى تتجه فى حركتها من أعلى إلى أسفل .
- مجموعة التقارير الخاصة برفع النتائج أو الموقوفات أو الاحتياجات المطلوبة والتى تتجه فى حركتها من أسفل إلى أعلى .
- مجموعة التقارير الخاصة بخطوط الاتصال العرضية بين الإدارات المختلفة والتى تتجه فى حركتها لتأخذ شكل خطوط عريضة .
- مجموعة التقارير التى تنقل الحركة من خارج الشركة إلى داخلها والتى تتجه فى حركتها من الخارج إلى الداخل .
- مجموعة التقارير الخاصة بنقل نتائج النشاط إلى خارج الشركة للأطراف المهتمة بها والتى تتجه فى حركتها من داخل الشركة إلى خارجها .

وفى كل الاحوال فإن مجموعة التقارير التى يشتمل عليها نظام المعلومات المحاسبى على مستوى شركة الصرافة تدور كلها حول خدمة الوظائف الاساسية التى تقوم على خدمتها عمليات التخطيط ، التنفيذ، الرقابة وتقييم الاداء لخدمة مهمة إتخاذ القرارات وفيما يلى توضيح لأهم التقارير الخاصة بنظام المعلومات المحاسبى على مستوى شركات الصرافة .

- التقارير الخاصة بصياغة برامج العمل اليومية والتى تحدد دائرة الاداء لعمليات البيع والشراء والوساطة والتداول المتوقعة لكل عملية فى شكل بنكنوت أو شيكات سياحية أو حسابات حرة .
- التقارير الخاصة برفع نتيجة الاداء اليومى لحركات الشراء والبيع على مستوى كل عملة والانحرافات السالبة والموجبة بالمقارنة بالاداء المخطط .
- التقارير الواردة من أجهزة الرقابة (البنك المركزى ، وزارة الاقتصاد) بنوك المعلومات والاتصال بخصوص الضوابط والتوجيهات المطلوب اتباعها .
- مجموعة التقارير الخاصة بالقوائم المالية للنشاط وكذا الميزانية العمومية لىتم اعلامها لكل من يهمة نشاط الشركة .

هـ- خرائط التدفق :

تعد خرائط التدفق أحد الادوات الاساسية فى تحليل واعداد وصياغة مجموعة النظم والبرامج المكونة لنظام المعلومات المحاسبى من خلال التمثيل البيانى والمحاكاة الفعلية باستخدام الاشكال والرسوم والايضاحات والاشارات والمصطلحات الفنية التى تحدد الخطوات والاجراءات التى يجب اتباعها عند التعامل مع معالجة معينة لموقف معين لغرض معين ، والتى يمكن من خلالها التوصل إلى مجموعة المعلومات كمخرجات للنظام تمثل حلاً نهائياً لهذا الموقف أى أن خرائط التدفق تم ابتكارها لتمثل وتصاحب الترجمة الحية عند التعامل مع خطوات المعالجة ليس فقط للمشاكل المطلوب التعامل معها وإنما على مستوى الاداء المحاسبى والادارى لكل ما يدور داخل شركة الصرافة من عمليات وقسرات .

وهناك مجموعات عديدة من الاشكال والرموز البيانية يتم استخدامها تبعاً لنظام التشغيل المستخدم سواء كان يدوياً أو آلياً أو من خلال الحاسب الآلى ، وتختلف هذه الأشكال والرموز حسب مصدر ونوع وجيل وطاقة الحاسبات الآلية المستخدمة كما أن الاشكال والرموز الموحدة والمتفق عليها تعتبر مميزة عن غيرها فى مجالات الانتشار وسرعة الاستخدام والتحليل والتفسير وتوفير الوقت والجهد اللازمين فى حالة الرغبة فى صياغة واقرار مجموعات أخرى من الاشكال والرموز البيانية .

وحيث أن التنظيم القانونى لشركات الصرافة الزمها باستخدام حاسب آلى معين وسعة معينة فإنه ليس هناك كثير حرية للمفاضلة بين أى من مجموعات الإشكال والرموز البيانية باعتبار أن ذلك يقع داخل نطاق التعامل مع الحاسب وأحد مفاتيح التفاهم معه ووضعه على بدايئة التشغيل الالكترونى للبيانات .

ومن العرض السابق لنظام المعلومات المحاسبى فى شركات الصرافة نخلص إلى مجموعة الحقائق الآتية :

- أن نظام المعلومات المحاسبى على مستوى شركة الصرافة هو جزء مهم من نظام المعلومات الشامل ، أن لم يكن أحد أهم اجزائه على الاطلاق .
- أن نظام المعلومات المحاسبى يعهد إليه بملازمة ومصاحبة النشاط داخل شركة الصرافة بدء من طور التخطيط إلى التنفيذ إلى المتابعة ، إلى التقييم إلى مهمة العرض والتقرير وتوصيل النتائج التى تم الخلوص اليها وإعلامها إلى كل من يهمله أمر شركة الصرافة .
- أن نظام المعلومات المحاسبى على مستوى شركة الصرافة هو المعادل الموضوعى للقياس الدقيق وإنتاج المعلومات عند مستوى ثقة مرتفع .
- أن مصداقية النتائج التى يعكسها نظام المعلومات المحاسبى فى شركات الصرافة تتوقف عليها وحدها مصداقية القرارات المؤسسية على هذه النتائج .
- فتش عن نظام المعلومات المحاسبى فى شركات الصرافة ، فهو الذى يقف وراء النجاح منها ، وهو الذى يسائل عن حالات التردى والفشل فيها ، والذى يعكس بدوره مدى نضج الوعى الادارى فى ادارة نشاط الصرافة على مستوى الشركة .

أهداف المحاسبة فى شركات المرافقة:

المحاسبة المالية فى أى نشاط هى الترجمة المالية وبلغه المحاسبة لمفردات هذا النشاط لتحقيق مجموعة من الأهداف ليس آخرها القياس الموضوعى للنتائج التى تنتهى إليها النشاط ، وليس آخرها ضمان انضباط النشاط داخل مساراته المحددة وتقاطره بفعل قوة الشد للنهايات الاساسية فى استراتيجيه النشاط وقوة الدفع لآليات الحركة التى يشتمل عليها النظام الاساسى للنشاط ومجموعة النظم والاساليب الأخرى ، وليس آخرها ايضا توحيد المحاسبة والنشاط معاً فى نسيج واحد يصعب فصلها إلى الحد الذى لا يمكن معه تخيل وجود أى نشاط كان خلواً من المحاسبة ، واستحالة وجود المحاسبة فى ذاتها دون أى نشاط .

والمحاسبة المالية فى نشاط المرافقة يتعاطم دورها بشكل غير مسبوق لخاصية الحساسية المرفقة لهذا النشاط لكل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية بشكل عام والتى تصدر نتائجها الموجبة والسالبة مباشرة إلى نشاط المرافقة وبصورة تلقائية يستحيل دفعها أو تجنبها أو حتى تحييدها بحكم الطبيعة البحتة لهذا النشاط والتى تتشكل حركته وتتحدد مساراته خارج حدود وقدرة وسلطة شركة المرافقة نفسها حيث الاسواق المالية المفتوحة وما يدور فيها من تفاعلات بين آليات العرض وآليات الطلب والتى يتكون على أثرهما سلوك المتعاملين والذى يؤثر بدوره على نشاط شركة المرافقة ذاتها وتكون المحاسبة فى شركة المرافقة أنجح ما تكون فى مدى قدرتها فى توجيه بوصلة نشاط المرافقة تجاه مناطق العمل الآمنة وتجنب العمل فى مناطق الخطر وعدم التأكد من خلال توفير المعلومات الموجهة لإتخاذ قرارات بعينها ذات فعالية مؤكدة فى التأثير على صنع الاحداث داخل أسواق المال أو تحييد الآثار السالبة لهذه الاحداث وعدم عبورها داخل الشركة .

والمحاسبة بعد ، مسئولة عن حفظ العلاقات داخل شركة المرافقة والوصول بها كوحدة اقتصادية إلى حد التعادلية ، حيث تتعادل مصالح كل الأطراف المهمة

بنشاط الشركة ، والتي هي الضمانة الوحيدة لتواجد الشركة واستمراريتها بالتدخل المحاسبى المباشر بالتشخيص والعلاج لكل مناطق وبؤر المشاكل والاختناقات لفض الاشتباك بين العلاقات المتصارعة والوصول بها إلى الحد الاقصى من تعادلية المصالح باعتبار أن ذلك هو البديل الوحيد ، وجهه الأول تعميق وتدعيم الوجود المادى للشركة ووجهه الآخر الخروج بالشركة من الأسواق بأقل خسائر ممكنة حيث التصفية والانقضاء عند الضرورة .

والمحاسبة المالية فى شركات الصرافة موضوعها الاساسى هو مجموعة المفردات المالية الخاصة بهذا النشاط ومحورها الذى تركز عليه هو شركة الصرافة ذاتها حيث مركز الدوران والحركة المحاسبية لخدمة البعدين الاساسين فى القياس والاتصال باعتبارهما نهاية الأهداف التى تقف على خدمتها المحاسبية واللذان شكلاً بدورهما كل الخطوط الخلفية فى المعالجة المحاسبية السابقة عليهما وصولاً بهذه المعالجة ومعها لذات النهايات المتفق عليها وذلك كالاتى :

أ- البعد الأول وهو القياس المحاسبى لنتيجة نشاط شركات الصرافة :

القياس المحاسبى لنتيجة نشاط شركات الصرافة معنى بتحديد النتائج الآتية :

- نتيجة النشاط فى نهاية كل فترة محاسبية .

- نتيجة المركز المالى كما تظهر فى تاريخ إعداد هذا المركز .

والنتائج المحاسبية السابقة فى حد ذاتها هى محصلة المعالجة

المحاسبية السابقة على هذه النتائج ، وهى خطوط الخدمة الخلفية المثلة فى حسابات

اليومية وحسابات الاستاذ وميزان المراجعة الذى يؤكد على ضبط توازن العلاقات

والتقوى على مستوى الشركة فى كل وقت ، وفى اعقاب أى عملية من خلال

توازن الارصدة المدينة والسدائنة المكونة لمفردات النشاط .

والنتائج التي تنتهي اليها المحاسبة تهتم مجموعة الاستخدامات الآتية :
الإستخدامات الداخلية : وذلك على المستوى الداخلى للشركة فى إتخاذ القرارات فيما يتعلق برسم السياسات وبناء الموازنات ، ومتابعة الاداء ، وتصحيح الانحرافات وغير ذلك من قرارات أخرى .

الإستخدامات الخارجية : وذلك على مستوى الاطراف المرتبطة بنشاط شركة الصرافة من خارجها والتي تتعدد اهتماماتها وتتحدد مواقفها باتخاذ مجموعة من القرارات كل فيما يخصه بالتأسيس على مجموعة النتائج المتاحة عن نشاط الشركة ، ويعتبر المساهمون ، المتعاملون بالبيع والشراء فى النقد الاجنبى ، البنوك ، أجهزة الرقابة والسيطرة بالدولة ، مصلحة الضرائب ، جهات الاتصال وبنوك المعلومات ، البيئة بشكل عام أهم الاطراف ذات المصلحة الوثيقة بنشاط الشركة على اختلاف مواقعهم وتصنيفاتهم .

ب- البعد الثانى وهو الاتصال المحاسبى والمتمثل فى توفير حق المعرفة والعلم لكل ما دار ويدور داخل الشركة لكل المعنيين بأمرها من خلال ادوات الاعلام والاتصال المحاسبى .

والاعلام والاتصال المحاسبى عموماً معنى بإداة الحوار بين شركة الصرافة (الوحدة الاقتصادية عموماً) ، من ناحية وباقى المهتمين من ناحية أخرى حيث نشاط الشركة هو موضوع الحوار ، وحيث الشركة وهؤلاء المهتمين هو أطراف الحوار ، والذى يلعب كلاهما دور المعد تارة ودور المتلقى تارة أخرى فى حوار متبادل والذى يصل بالعلاقة بينهما إلى مستوى التعادلية والتي تحدد بالتالى لغة الحوار وشكله ومضمونه ومحتوياته من خلال مجموعة التقارير المالية والوصفية التى يتم اعدادها داخل الشركة بنمط وتوجيه ، وتصنيف وترتيب معين لتحتوى كما هائلاً من المعلومات التى تفصح عن كل ما دار داخل الشركة حتى تاريخه ودفع هذه التقارير للمعنيين بأمر الشركة من داخلها وخارجها معاً لاتخاذ القرارات بالتأسيس عليها كل فيما يخصه .

وادموات الاعلام المحاسبى تتمثل فى مجموعة التقارير الآتية :

- التقارير الخاصة بحسابات النتيجة وحسابات الميزانية .
- التقارير الخاصة بالمعلومات التوضيحية المرفقة بحسابات النتيجة وحسابات الميزانية والمكملة لها .
- تقرير المراجع الخارجى المرفق بالقوائم المالية السابقة .
- التقارير الخاصة بالتحليل المالى والكمى لنتائج النشاط .
- التقارير الخاصة بدراسة اقتصاديات علاقات معينة .
- التقارير الخاصة بخدمات قضايا البيئة .
- التقارير المالية والوصفية الأخرى .

المحددات الأساسية لمحاسبة الصرافة :

المعالجة المحاسبية لأى نشاط تستمد مقوماتها الأساسية من مقومات النشاط ذاته إذ أن المحاسبة من جنس النشاط تستمد وجودها من وجوده وقوتها من قوته . ونشاط الصرافة بما يقتصر عليه من أشكال التعامل فى النقد الأجنبى حسب ما حدده وقننه قرار وزير الاقتصاد رقم ١١٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى يشتمل على مجموعة من المقومات الاقتصادية والقانونية والسلوكية والمحددة للهيكلة العامة للنشاط والتي بدورها تطبع المعالجة المحاسبية بطابعها المميز لها .

والتجريد الموضوعى لنشاط الصرافة ينحصر عن مجموعة المقومات الآتية :

- أن الشكل القانونى للكيان الاقتصادى الذى يباشر نشاط الصرافة لابد وأن يأخذ شكل شركة مساهمة مصرية تدار من خلال مجلس إدارة متخصص له صلاحيات محددة ويراقب أعماله مراقب حسابات خارجى معين من قبل حملة الاسهم والذى يسئل أمامهم . واشترط القانون مزاولة نشاط الصرافة من خلال شركة مساهمة يعنى الانضباط التلقائى لنشاط الشركة فى مجال الصرافة وعدم الخروج عما جاء به القانون

فى هذا الشأن من خلال الضمانات القانونية التى يوفرها الشكل القانونى لشركات المساهمة فى الرقابة الذاتية والرقابة الخارجية قبل أجهزة الرقابة المختلفة بالدولة ، بالإضافة إلى دور مراجع الحسابات الخارجى بما يكفل السيطرة الكاملة للدولة ممثلة فى أجهزتها على نشاط شركة الصرافة وبما لا يسمح لإدارة الشركة فى أى وقت من الأوقات فى الخروج من حزام الرقابة .

- أنه يتم إصدار رأسمال الأسهم فى شكل أسهم اسمية غير قابلة للتداول فى سوق الأوراق المالية ، وإصدار الأسهم بهذه الكيفية فى وجهة نظر المشرع يمثل خط الدفاع الأول لحماية نشاط الصرافة والبعد به عن التأثيرات الخارجية التى تدور داخل أسواق المال بالمضاربة على الأسهم والسندات واللى تؤثر بدورها على قيمة الشركة فى الأسواق واللى لابد لإدارة الشركة من المحافظة عليها وتنميتها للأفضل وجذب مزيد من القبول على أسهم الشركة فى الأسواق من خلال توزيع كوبونات مجزية وهو الأمر الذى لا يتأتى إلا عن طريق زيادة الأرباح المحققة على مستوى الشركة من خلال المضاربة على أسعار العملات والذى قد يؤدى بدوره إلى حدوث إختناقات فى علاقة الجنيه المصرى بهذه العملات والذى غالباً ما ينعكس فى شكل تأثيرات سلبية يدفع ثمنها فى النهاية الاقتصاد القومى فى عمومة .

- أن رأس المال المستثمر فى الشركة يتمثل فقط فى قيمة رأس المال المدفوع بمعرفة المساهمون ، وأنه يحظر حظراً شاملاً على الشركة الاقتراض أو تلقى أموال تحت أى مسمى لأغراض توفير مزيد من السيولة إلا عن غير طريق واحد وهو رأس المال المدفوع بمعرفة المساهمين ، وهذا القيد على نشاط الشركة فى مجال التمويل استهدف به المشرع حفظ العلاقات داخل الشركة وعدم إنزلاقها فى البحث عن الفرص المتاحة لتوظيف الأموال المقترضة لتحقيق أفضل عائد مجزى يغطى الالتزامات المترتبة عليها من ناحية ، ويحقق فائض معقول للشركة من ناحية أخرى والذى قد لا يقيسر إلا من خلال اجراء عمليات المضاربة على أسعار العملات والذى يقود فى النهاية إلى تحقيق أرباح مجزية على مستوى الشركة والحق خسائر بنفس القدر على المستوى الاقتصادى للدولة .

- انه يحظر على شركة الصرافة استثمار رأسمالها المدفوع فى غير أعمال الصرافة منعا لاغراق رأس المال المدفوع فى أصول ثابتة أو أصول متداولة يصعب تحويلها إلى سيولة نقدية فى الوقت المناسب ، وقصر نشاط الشركة على مجال الصرافة فقط حتى لا تخرج الشركة على الأهداف المطلوب تحقيقها والتي نص عليها القانون والنظام الاساسى للشركة فى نفس الوقت .
- قصر تعاملات شركة الصرافة على مستوى السوق الداخلى للنقد الاجنبى دون أن يمتد هذا النشاط خارج الحدود منعا - حسب رأى المشرع - للدخول بهذا النشاط فى لعبة الصرافة الدولية والتي قد تجذبها إلى ممارسات لم تتدرب عليها بعد تنعكس بالخسارة وقد تنعكس ايضا فى شكل تفريغ السوق المحلية من النقد الاجنبى لحساب جهات اجنبية ليدفع ثمنها فى النهاية الاقتصاد القومى فى عمومه .
- قصر تعامل شركة الصرافة مع بنك واحد معتمد داخل مصر لاغراض الحساب الجارى وإدارة حركة تدفق الأموال الداخلية والخارجية استكمالا لأعمال الرقابة المصرفية من قبل البنك المركزى ووزارة الاقتصاد فى هذا الشأن .
- اشتراك شركة الصرافة فى عضوية احدى الوكالات الخاصة بالاتصال والمعلومات والزامها بإبلاغ هذه الوكالة بأسعار الشراء والبيع الذى تتعامل بهما والزامها ايضا بإبلاغها بأى تغييرات تطرأ على هذه الاسعار ، وللشركة الشبيهة المشتركة مع هذه الوكالة ، وهذا الالزام لشركة الصرافة يضمن لها تواجدا مؤثرا فى الاسواق ويطلعها أولا بأول على تحركات واتجاهات الاسعار حتى لا تعمل بمعزل عن السوق من ناحية وحتى تكون كل تعاملاتها مكشوف على الهواء من ناحية أخرى لاغراض الرقابة والمتابعة وعدم الخروج عن النظام الذى حدده القانون فى هذا الشأن .
- تحجيم الرصيد التشغيلى للشركة من النقد الاجنبى بما لا يزيد عن ما يعادل كرأسمال مدفوع للشركة والتخلص من الزيادة بالبيع إلى الغير ، وهذا القيد يستهدف وضع ضوابط على نشاط الشركة وعدم اندفاعها فى استثمار كل رأسمالها بالكامل واغراقا فى عملات

- أجنبية والتي قد تتعرض لإضطرابات حادة في قيمتها مما يلحق بخسائر فادحة لحملة الأسهم ، ولكن هذا القيد في حد ذاته قد تمتد اثاره السلبية إلى تقييد حركة الادارة في الشركة وتمنعها من مباشرة مهاراتها في قراءة التوقعات بالبيع والشراء تبعاً لأليات الحركة والاستعداد لهذه التوقعات ومحاولة تحقيق أقصى ربح ممكن لحملة الأسهم دون التردى إلى عمليات المضاربة المقصودة .
- إلزام شركة الصرافة بالاتصال ثلاثة مرات يومياً بغرفة العمليات بالبنك المركزي وإبلاغها بحجم تعاملاتها بيعاً وشراء والرصيد من العملات الأجنبية بالتفصيل في كل مرة لأغراض الرقابة والمتابعة الميدانية وضمان عدم خروج الشركة عن المسارات القانونية المحددة .
- إلزام الشراء باستخدام الحاسبات الالكترونية لسهولة ربطها بشبكة الاتصالات والمعلومات بوزارة الاقتصاد والبنك المركزي ووكالات الاتصالات وبنوك المعلومات وسرعة الحصول على النتائج النهائية على مستوى النشاط في كل وقت وأي وقت بسرعة وموضوعية أكثر لأغراض إتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب .
- والمقومات السابقة التي يشتمل عليها نشاط الصرافة تستمد حيثياتها من قوة القانون الذي يقف خلفها ، والذي يخضع شركة الصرافة لجزاءات رادعة في حالة الخروج على هذا القانون والمقومات السابقة وقد سمحت لنشاط الصرافة أن يدار من خلالها عمليات التعامل في النقد الأجنبي وفرضت عليها استخدام الحاسبات الالكترونية وأدوات الاتصال الحديثة باعتبارها نقلة حضارية هائلة نحو استخدام أدوات العصر في المحاسبة والاتصال إلا أن هذه المقومات قد جانب بعضها الصواب في الآتي :
- أن المشرع قد ألزم شركة الصرافة باتخاذ شكل شركة المساهمة بما يوفره ذلك الكيان من حقوق قانونية للشركة المساهمة في مجال توفير مصادر للتمويل بخلاف رأس المال المدفوع وإصدار قرض السندات لأغراض التمويل المؤقت لأنشطة أو عمليات غير دورية ، التعامل الآجل بالبيع والشراء ، توظيف رأس المال المستثمر

فى الاصول الثابتة والمتداولة وغيرها من حقوق أخرى اعتبرها قانون الصرافة من قبيل المحرمات والتجريم ، بينما ألزم قانون الصرافة شركات الصرافة بالضوابط الرقابية التى يجسمها قانون شركات المساهمة رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ، بل وازاد عليها بمزيد من الرقابة من خلال البنك المركزى ووزارة الاقتصاد ، وهذا يعنى أن المشرع قد سحب من شركات الصرافة حرية الحركة التى يكلفها قانون شركات المساهمة وترك لها الالتزام بالجانب الرقابة بعد يكلفها قانون شركات المساهمة وترك لها الالتزام بالجانب الرقابى بعد زيادتها بمزيد من الاجراءات الرقابية ، وبالإضافة لما سبق فإن البنوك التجارية وهى المنافس الأقوى لشركات الصرافة فى مجال التعامل فى النقد الاجنبى تأخذ أيضاً الشكل القانون لشركات المساهمة ولديها حرية حركة واسعة وغير محدودة فى ادارة علاقاتها حسب ما يقضى به قانون شركات المساهمة بالكامل ، وهو الأمر الذى يضع شركات الصرافة وهذه البنوك فى موقف تنافسى غير متكافئ تكون فيه شركات الصرافة فى الموقف الأضعف محتوفة الحركة وبالقانون .

- وضع شركات الصرافة تحت الرقابة المكشوفة وعلى الهواء مباشرة مع الاجهزة الرقابية فى البنك المركزى ووزارة الاقتصاد والبنوك التى تتعامل معها وشركات الصرافة التى تنافسها فى اسواق المال بحكم الالتزام القانونى بإبلاغ البنك المركزى بكافة ما يدور على مستوى الشركة ثلاثة مرات يومياً من خلال قناة اتصال وبث مباشر ، وإبلاغ وكالة الاتصال والمعلومات بأسعار التعامل على النقد الاجنبى لديها ، وقد يكون هذا الالتزام مطلوباً لأغراض الرقابة ولكنه يفقد شركة الصرافة شخصيتها وخصوصيتها وسيطرتها على آليات الحركة لديها ويجعل نشاطها مكشوفاً لدى منافسيها الأمر الذى يستدعى البحث عن أسلوب رقابى فعال يراقب اعمال الشركة ، ويحفظ لشركة الصرافة فى المحافظة على خصوصياتها والتى لا تتعارض مع القانون والنظام العام .

- تحجيم سوق النشاط أمام الشركة بالتعامل فقط داخل السوق المحلية يعطل قدرات الشركة الوظيفية في خدمة عملائها وخدمة الاقتصاد القومى من خلال توفير مصادر غزيرة من النقد الاجنبى من المصادر الخارجية وتوسيع دائرة التعامل فى النقد الاجنبى وعدم ترك الساحنة خالية امام مؤسسات المال العالمية تقتصر فيها بمفردها .

- تحجيم حد التشغيل بما لا يجاوز مائة الف دولار امريكى أو ما يعادلها فى نقد أجنبى آخر لكل مليون جنيه كـرأسمال مدفوع يعد من قبيل المصادرة على حركة الشركة .

ومن العرض السابق للمقومات الاساسية التى يشتمل عليها نشاط الصرافة طبقاً لما جاء به منطق قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (١١٧) لسنة ١٩٩١ فى شأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل فى النقد الاجنبى ، فإنه يمكن تحديد المحددات الأساسية لمحاسبة الصرافة فى الآتى :

المحدد الأول : أن النشاط موضوع الصرافة ، وأن الصرافة خدمة مالية لها تكلفة ولها عائد وأنه بالتالى يلزم القياس المحاسبى لتكلفة هذه الخدمة والقياس المحاسبى لعائدها .

المحدد الثانى : أن هناك مجموعة مخاطر مرتبطة بنشاط الشركة مثل خطر هبوط أسعار صرف أرصدة النقد الاجنبى لدى الشركة ، خطر تسرب أوراق بنكنوت أجنبى مزورة إلى داخل الشركة وضرورة التحديد المحاسبى لآثارها السلبية عند قياس نتيجة النشاط على مستوى كل فترة .

المحدد الثالث : أن الشكل القانونى الذى يباشر من خلاله نشاط الصرافة يأخذ شكل وحدة اقتصادية (شركة) والوحدة الاقتصادية تأخذ شكل شركة مساهمة وأنه يلزم بالتالى بالإضافة إلى القياسات المحاسبية السابقة كما فى المحدد الأول فإنه يلزم أيضاً القياس المحاسبى للمركز المالى للشركة فى نهاية كل فترة محاسبية .

المحدد الرابع : أن هناك مجموعة اطراف مهتمة بنشاط الشركة من داخلها وخارجها معاً وأنه يلزم توصيل نتائج النشاط إلى الاطراف المهتمة من خلال التقارير المحاسبية المناسبة لذلك .

المحدد الخامس : أن الترجمة المالية لمفردات نشاط الصرافة بلغة المحاسبة تلزم استخدام نظام محاسبى متكامل للمعلومات بالتركيز على المجموعة الدفترية والمجموعة المسندية باعتبارها الاوعية الحقيقية لمحتويات النشاط والمصدر الاساسى لمجموعة البيانات التى تمثل المدخلات التى يتم تشغيلها والخلوص إلى مخرجات النظام .

المحدد السادس : أن المعالجة المحاسبية لمفردات النشاط لابد وأن تتوافق مع طبيعة النشاط باعتباره خدمة ذات طابع خاص وتدار من خلال شكل قانونى خاص وبضوابط قانونية خاصة لغراض التقرير عن نتائج النشاط وتوصيل هذه النتائج لمن يهمه أمر هذا النشاط .

الإطار العام لمحاسبة الصرافة :

المحاسبة المالية معنية فى مجال نشاط الصرافة وكما فى الانشطة الاقتصادية الأخرى بالخلوص إلى نتيجة النشاط ونتيجة المركز المال فى نهاية الفترات الزمنية التى قد تصغر وحدة الزمن فيها إلى مستوى كل عملية والتى قد تمثل وحدة الزمن فيها سنة مالية كاملة .

والقياسات المحاسبية السابقة يتم اجراؤها بفرض دورية النشاط واستمرارية الوحدة الاقتصادية التى يمارس من خلالها نشاط الصرافة المساهمة ، أى أنه تتم المحاسبة الدورية عن نشاط الشركة بفرض استقلالية الفترات المحاسبية والتى تفرض ايضا الفصل الوهمى بين كل فترة وما يسبقها وما يلحقها من فترات وهو الأمر الذى يعنى استمرارية الوحدة الاقتصادية والمحافظة على كيانها القانونى وتواجدها المادى إلى مالا نهائية .

والقياس الدورى لنتيجة نشاط شركة الصرافة يستدعى مقابلة تيار المصروفات الجارية بتيار الايرادات الجارية فى نهاية كل فترة محاسبية وذلك بفرض ثبات قيمة العملة .

والقياس اللحظى لنتيجة المركز المالى لشركة الصرافة يستدعى توازن حسابات الاصول وحسابات الخصوم ، وضرورة الافصاح الموضوعى عن كل العلاقات والمتغيرات المؤثرة على كل من حسابات النتيجة وحسابات الميزانية وذلك بفرض إمساك حسابات الاصول الثابتة وغيرها من الحسابات ذات الصلة التراكمية على أساس تكلفتها التاريخية .

ووصولاً للنتائج السابقة وبالشكل السابق فإن المحاسب قد صاغ مجموعة العلاقات الآتية :

- تخصيص مجموعة من الحسابات لخدمة القياس الدورى لنتيجة النشاط وتسمى هذه المجموعة حسابات النتيجة .

- تخصيص مجموعة من الحسابات لخدمة القياس اللحظى للمركز المالى للشركة بفرض استمراريتها إلى مالا نهاية وتسمى هذه المجموعة بمجموعة حسابات الميزانية . وفى خطوة متقدمة ادار المحاسب حركة هذه المجموعات بلفة المحاسب لتقود إلى النتائج المعقودة عليها كالتى :

أولاً : الادارة المحاسبية لحسابات النتيجة :

حسابات النتيجة فى شركة الصرافة تنسحب على مجموعتين مخدلتين تبعاً لطبيعية نشاط الصرافة كالتى :

المجموعة الأولى : وهى المجموعة المعنية بحسابات النتيجة الخاصة بحركة كل العملات الأجنبية لكل عملة على حدة والتى تحدد النتيجة الايجابية أو السلبية لكل عملة فى نهاية كل وحدة زمنية يتفق عليها ، وتتمدد هذه المجموعة حسب مفردات العملات المختلفة موضوع نشاط الصرافة .

المجموعة الثانية : وهى المجموعة المعنية بحسابات النتيجة الخاصة بحركة

النشاط ككل حيث مفردات هذا الحساب هى المحصلة

النهائية (الايجابية / السلبية) لحركة كل عملة بالإضافة

إلى مفردات النشاط التى تتصف بالعمومية والخاصة بنشاط الصرافة

كوحدة واحدة ، وتعكس النتيجة النهائية لهذه المجموعة

نتيجة النشاط ككل فى نهاية الوحدة الزمنية المتفق عليها .

ولقد ادار المحاسب حركة حسابات النتيجة وبلغه المحاسبة كالتالى :

- تم تصنيف مجموعة حسابات النتيجة إلى تيار سالب والذى من شأنه أن يؤثر

بالسالب على نتيجة الحركة سواء كانت نفقة أو مصروف أو خسائر وخلع عليها

المحاسب اصطلاح حسابات النتيجة المدينة ، وتيار موجب والذى من شأنه أن يؤثر

بالايجاب على نتيجة الحركة ممثلة فى الإيرادات وخلع

عليها المحاسب اصطلاح حسابات النتيجة الدائنة .

- انه بطبيعة الامور فإن التيار السالب الممثل لحسابات النتيجة المدينة يتجه فى حركته

دائماً إلى الامام بفعل التراكم وصولاً لخطه النهائية

وهى نهاية وحدة الزمن المتفق عليها .

- أنه بطبيعة الامور أيضاً فإن التيار الموجب الممثل لحسابات النتيجة الدائنة يتجه

فى حركته دائماً إلى الامام وبفعل التراكم وصولاً لخطه

النهائية وهى نهاية وحدة الزمن المتفق عليها .

- فى نهاية وحدة الزمن المتفق عليها يتم مقابلة التيار السالب الممثل لحسابات النتيجة

المدينة بالتيار الموجب الممثل لحسابات النتيجة الدائنة داخل وعاء محاسبى يطلق

عليه حساب النتيجة أو حساب الإيرادات والمصروفات .

- **أن عملية المقابلة تنتهى إلى أحد المواقف الآتية :**

★ تعادل التيار السالب الممثل لحسابات النتيجة المدينة مع التيار

الموجب الممثل لحسابات النتيجة الدائنة .

★ زيادة التيار السالب الممثل لحسابات النتيجة المدينة عن التيار الموجب الممثل لحسابات النتيجة الدائنة وتتمثل هذه الزيادة فى قيمة صافى الخسائر التى لحقت بنشاط الشركة كمحصلة نهائية لما دار داخل وحدة الزمن المتفق عليها .

★ زيادة التيار الموجب الممثل لحسابات النتيجة الدائنة عن التيار السالب الممثل لحسابات النتيجة المدينة حيث تتمثل هذه الزيادة فى قيمة صافى الارباح التى حققتها أنشطة الشركة كمحصلة نهائية لما دار داخل وحدة الزمن المتفق عليها .

★ يمثل الرصيد النهائى لصافى الخسائر أحد مفردات حسابات الاصول المتداولة فى الميزانية العمومية ويمثل الرصيد النهائى لصافى الارباح أحد مفردات حسابات الخصوم بالميزانية لحين اعداد مشروع توزيع الارباح بمعرفة مجلس ادارة شركة المساهمة وموافقة مساهمى الشركة فى الجمعية العمومية العادية على هذا التوزيع .

ولقد ادار المحاسب حسابات الميزانية وبلغت المحاسبة كالاتى :

- تم تصنيف مجموعة حسابات الميزانية إلى مجموعتين فرعيتين أحدهما خاصة بحسابات الاصول والمثلة لاستخدام الاموال المتاحة فى شكل اصول ثابتة ومتداولة وأصول مدينة أخرى وخلع عليها المحاسب اصطلاح حسابات مدينة ، والأخرى خاصة بحسابات الخصوم والمثلة لمصادر التمويل المتاحة للشركة فى شكل مصادر تمويل طويلة الاجل ومتوسطة وقصيرة الأجل وخلع عليها المحاسب اصطلاح حسابات دائنة .
- أنه نزولاً على المنصف البديهي فى المحاسبة والذى يقضى بتوازن الاصول ، الخصوم (الموارد والاستخدامات) فى أى وقت وكل الاوقات ، فإن أى عملية تجريها الشركة لابد وأن تؤثر على حسابات الميزانية ، وأن إدخال هذا التأثير على حسابات الميزانية المتوازنة قبل إجراء هذه العملية يؤدي بديهيّاً إلى توازن جديد لهذه الحسابات لتظل محتفظة ببديهيّة التوازن إلى الابد ، وقد رتب المحاسب حركة حسابات الاصول والخصوم بفعل هذه البديهيّة والتى حكمت كل العلاقات اللاحقة عليها كالاتى :

- ان المحاسب سمح لحسابات الاصول المدينة بالتحرك إلى الأمام إلى مالا نهاية وسمح لها بالتحرك للخلف إلى نقطة الصفر لا تتجاوزها بأي حال من الأحوال .
- ان المحاسب سمح لحسابات الخصوم الدائنة بالتحرك إلى الامام إلى مالا نهاية وسمح لها بالتحرك للخلف إلى نقطة الصفر لا تتجاوزها بأي حال من الأحوال .
- أى أن حساب من حسابات الاصول المدينة أو حسابات الأصول الدائنة يعبر نقطة البداية فى حركته للخلف لا يعتبر حساباً شاذاً بل يمكن اعتباره حساباً قفز من منطقة حسابات الاصول إلى حسابات الخصوم (حـ / بنك سحب على المكشوف) وخلع الصفة المدينة لحسابات الأصول ليكتسب الصفة الدائنة لحسابات الخصوم ، والعكس صحيح بالنسبة لحسابات الخصوم الدائنة التى تعبر إلى منطقة حسابات الأصول المدينة .
- انه فى أى لحظة من اللحظات يمكن التأكد من توازن حسابات الأصول المدينة وحسابات الخصوم الدائنة من خلال إعداد قائمة المركز المالى والتى تعرف بإسم الميزانية العمومية والتى يعكس توازنها توازن كل العلاقات على مستوى الشركة .
- وفى ضوء المبادئ ، المفاهيم والأسس المحاسبية المتفق عليها ، وفى ضوء الملامح الأساسية والسمات الشخصية المميزة لنشاط شركة الصرافة فى التعامل بالنقد الاجنبى حسب الضوابط القانونية الملزمة فإنه يمكن صياغة الاطار العام لمحاسبة شركات الصرافة لىحتوى المفاهيم الآتية :
- أن الشكل القانونى الذى يحتوى النشاط يأخذ شكل شركة مساهمة مصرية ذات مسئولية محدودة ، تنفصل فيها ملكية الشركة عن إدارتها ، وتحدد علاقة مجلس ادارة الشركة بملاكها من خلال عقد الوكالة والذى يحدد صلاحيات ومسئوليات أعضاء مجلس الادارة ، وتحدد علاقة مساهمى الشركة تجاه التزامات الشركة على أساس المسئولية المحدودة لقيمة الأسهم المكتتب فيها .
- ان الشكل القانونى للشركة خلع عليها صفة إعتبارية (شخصية معنوية) باعتبارها كائن إقتصادى حى لها كل الصلاحيات المتاحة فى توظيف مواردها بالشكل الإقتصادى

الأمثل ، وأن تباشر من العمليات والانشطة والاجراءات والعلاقات بما يمكنها من تحقيق أهدافها المخططة وأن التشغيل المحاسبي للعمليات والانشطة التى مكانها الشركة وزمانها فترة محاسبية محددة تستهدف القياس الموضوعى لإداء الادارة على موارد وامكانيات الشركة المتاحة .

- ان المسئولية المحدودة لمساهمي الشركة كما جاءت فى القانون لا تغطي حقوق الغير قبل الشركة من الناحية النظرية والتى قد تشير علامات الاستفهام وتزيد من مساحة الشك وعدم التأكد فيمن يضمن هذه الحقوق ولكن هذه المحدودية نفسها هى التى تصون هذه الحقوق من الناحية العملية من خلال عدم الوصول بالعلاقات داخل الشركة إلى نقطة اللا عودة وضمن الحفظ على توازن هذه العلاقات فى كل الاوقات من خلال آليات الرقابة الذاتية والخارجية التى تضع نشاط الشركة فى دائرة الضوء وتمنعها من الانزلاق إلى مناطق الخطر والتهلكة .
- ان رأس المال المملوك هو مصدر التمويل الوحيد فى كل الاوقات وذلك لايجاد علاقة ارتباط مباشرة وعضوية بين نتيجة النشاط والتأثير سلباً وإيجاباً على حقوق الملكية وتجسيد المخاطرة على مستوى مساهمي الشركة والصاقها بهم - دون مبالغة - باعتبار ذلك هو الضمانة الوحيد التى لا تصل بالاحداث داخل الشركة إلى مجرد الاقتراب من دائرة الخطر بدفع الخطر ودرئه عن حقوق الملكية والتى هى مصدر التمويل الوحيد .
- ان توظيف الموارد المتاحة يقتصر على موضوع النشاط ذاته (اصول متدواله) ، دون مجرد التفكير فى توظيف جزء من هذه الموارد فى الأصول الثابتة وهو الأمر الذى يجعل ادارة النشاط بالشركة فى تحدى دائم لتتفوق على نفسها فى إتجاه بديل وحيد وهو تكثيف استثمارات الشركة فى مجال الصرافة وتوسيع دائرة تخصصها فى سوق الصرافة باعتباره البوابة الوحيدة لتحقيق الذات ، وعدم القفز من سوق النشاط وراء أى عارض من العوارض حتى يمكن تقييم نشاط الشركة فى مجال تخصصها الوحيد بعيداً عن أى نتائج أخرى تم تحقيقها خارج سوق الصرافة .

- أن تأثير نشاط شركة الصرافة بحكم طبيعته يخرج من إطار الشركة ويتعداها ليؤثر في النشاط الاقتصادي للمجتمع بما لها من قوة إختراق غير محدودة مما استوجب تدخل المشرع من خلال حزمة من الاجراءات الاشرافية والرقابية لضمان إنضباط نشاط الصرافة داخل مساراته الموجبة والبعد به عن المسارات الخطرة التي قد تخرج النشاط عن أهدافه والتي قد تفرقة من مضمونه .
- ان نشاط شركة الصرافة هو التعامل في مفردات النقد الاجنبى الحية من خلال المعروض والمطلوب منهـــــــــــــــــا على مستوى السوق المحلى .
- ان الهدف النهائى لنشاط الصرافة يتمثل فى توفير النقد الاجنبى المطلوب لتمويل العمليات والانشطة الخارجية وإحداث توازن بين المعروض والمطلوب من النقد الاجنبى والذي يهدف إلى حفظ توازن العملة المحلية بالجنية المصرى أمام عملات النقد الاجنبى الأخرى .
- ان تحركات الاسعار فى قيم العملات الاجنبية تجاه قيمة الجنيه المصرى يمثل مؤشراً ترمومترياً اقتصادياً لموقف الاقتصاد القومى ممثلاً فى عملته تجاه اقتصاديات الدول الأخرى ممثلاً فى عملاتها .
- ان موضوع النشاط فى شركة الصرافة يتمثل فى عمليات البيع والشراء والتبادل لعملات النقد الاجنبى بمثيلاتها من نقد أجنبى أو نقد محلى فى شكل بنكنوت أو حسابات حرة أو شيكات مصرفية .
- أن حجم التعامل فى شركات الصرافة يختلف من عمله إلى أخرى وهو الأمر الذى يؤثر بالقالى على حجم الحركة على مستوى الشركة ونتيجة هذه الحركة والمخاطر المرتبطة بها على مستوى كل عملة على حدة .
- ان الرقابة الموضوعية على حركة العملات الاجنبية سبيله السوحيد إمساك حركة كل عملة أجنبية بجنس الوحدات النقدية لذات العملة الأجنبية نفسها .

- أن القياس الموضوعى لنتيجة الحركة على مستوى كل عملة أجنبية وسيلته الوحيدة إمساك هذه الحركة بالوحدات النقدية للجنيه المصرى على مستوى حركة الدخول (المشتريات) ، وعلى مستوى حركة الخروج (المبيعات) وإمساك أو عية محاسبية منفصلة لكل من حركة الدخول (المشتريات)، وحركة الخروج (المبيعات)، كل على حدة
- أنه لاغراض الرقابة الموضوعية لنشاط الصرافة فإنه تختزل وحدة الزمن الخاصة بالرقابة كل ما يمكنه على مستوى كل عملة صرافة على حدة وأكثر ما يمكن ثلاث مرات كل يوم عمل كامل داخل المساحة الزمنية للفترة المحاسبية على مستوى النشاط .
- ان القياس الموضوعى لنشاط الشركة يتم إدارته والخلوص اليه فى نهاية وحدة الزمن للفترة المحاسبية على مستوى كل عملة أجنبية على حدة مرة وعلى مستوى نشاط الشركة كله كوحدة اقتصادية مرة ثانية .
- ان هناك علاقة مباشرة عند قياس مدى كثافة نشاط الشركة بحركة دوران أرصدة العملات الاجنبية من ناحية وأرصدة وحدات النقد بالجنية المصرى من ناحية أخرى .
- ان مخصص هبوط الاسعار يجب تكوينه على مستوى كل عملة على حدة كنتيجة منطقية لتعدد العملات الاجنبية موضوع النشاط وخصوصية المخاطر المتصلة بكل منها .
- أنه طبقاً لمفهوم الحیطة والحذر فى المحاسبة ، فإنه يتم تقويم أرصدة العملات الاجنبية النقدية فى نهاية وحدة الزمن الخاصة بعملية القياس بأقل سعر شراء أو بأخر سعر شراء ، أو بمتوسط سعر الشراء للعملات الاجنبية خلال المساحة الزمنية للفترة المحاسبية بغرض إنخفاض سعر الشراء فى كل الاوقات عن سعر البيع بفعل إمساك الدولة بخيوط تحديد أسعار صرف العملات الاجنبية وعدم تركها بعد لآليات العرض والطلب وهو الوضع الذى يختلف جذرياً بخلاف ذلك .

-- ان تحجيم رصيد التشغيل من العملات الاجنبية بما لا تزيد عن المعدل الدولارى ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى فى أى وقت من الاوقات لكل مليون جنيه من رأس المال المدفوع للشركة يفرض سلوكيات ملزمة لشركات الصرافة باعادة التعامل على هذه الزيادة فوراً وقد تضطر الشركة لإتخاذ سلوكيات دفاعية وقائية لإحتواء هذا الموقف وعدم الوصول بهذه العلاقة إلى هذا الموقف من خلال التوجيه الدائم والرقابة المستمرة على عمليات شراء النقد الاجنبى والمفاضلة بينها عند إجراء عمليات الشراء وقصر التعامل على بعضها فقط والتي توعدها باقتصايات مجزية وهو الأمر الذى قد ينحرف بالنشاط إلى منطقة المضاربة والممنوعة أصلاً على النشاط ولا يبقى الا بديل واحد وهو إجراء عمليات شراء النقد الاجنبى التى قد تدخل برصيد التشغيل إلى موقف المساءلة خارج الدفاتر وخارج حدود الشركة فى أرض محايدة لتجنب المساءلة من جهة وخدمة بائعى هذه العملات من عملاء الشركة من جهة ثانية وتحقيق ارباح شخصية خارج الدفاتر من جهة ثالثة والاحتفاظ بسيولة ضخمة من العملات الاجنبية خارج الدفاتر فى وضع استعداد دائم للدخول بها داخل الدفاتر من خلال عمليات شراء لمقابلة عمليات بيع فورية تلبية لرغبة المشترين من عملاء الشركة من ناحية أخرى .

والمفاهيم السابقة والتي تفرز مجموعة من العلاقات والمتغيرات السلوكية لاداء شركة الصرافة تجسد بدورها مجموعة مماثلة من المفاهيم والمعالجات المحاسبية تشكل الاطار العام للمحاسبة فى شركات الصرافة من خلال إعمال المبادئ والاسس والمفاهيم المحاسبية على نشاط شركة الصرافة بدء من ترجمة مفردات النشاط إلى لغة المحاسبة ليكون هناك تمثيل محاسبى موازى للتمثيل الاقتصادى للنشاط تمهيداً لإجراء عمليات التشغيل المحاسبية بواسطة الادوات والآليات المحاسبية التى تناسب طبيعة النشاط بما يشتمل عليه من معاملات وما يحيط به من اهتمامات وما يكتنفه من مخاطر للوصول إلى مجموعة النتائج المستهدفة المثلة لنهائيات النشاط من حيث نتيجة الحركة ونتيجة المركز المالى عند درجة ثقة مؤكدة وإعلامها لكل من يهمه أمر نشاط الصرافة لاستخدامها فى عملية إتخاذ القرارات اللازمة بمصادقية مؤكدة .

والإطار العام لمحاسبة نشاط الصرافة قوامه الآتى :

- طبيعة النشاط وطبيعة الشكل القانونى الذى يدار من خلاله النشاط .
 - طبيعة الأهداف المعقودة على النشاط على مستوى الشركة وعلى المستوى القومى .
 - طبيعة أشكال الرقابة المتبادلة بين النشاط وجهات الرقابة فى الدولة .
 - طبيعة القيود المفروضة على الشركة والتي تستهدف تحجيم تجربة الصرافة والنزول بها بالتدريج إلى أن تصل إلى شكلها الأمثل مع وصول المجتمع الاقتصادى فى مصر إلى المستوى الأمثل الذى يمكنه من استيعاب كل مردودات نشاط الصرافة وتوظيفها لصالح المجتمع .
 - طبيعة الاطراف المهتمة بنشاط الصرافة ، وطبيعة المعلومات المطلوبة على مستوى كل طرف ومدى وعى هذه الاطراف بحقوقها فى معرفة كل ما يدور على مستوى نشاط الصرافة لما لذلك من تأثير مباشر / غير مباشر عليهم وعلى أنشطتهم بطريقة أو بأخرى .
 - طبيعة الحوار المتداول بين معد القوائم المالية والمستفيد منها ومدى نضج الوعى على مستوى كلاهما والذى يؤثر بدوره على الكم والكيف للمعلومات المتداولة .
 - طبيعة التداول المعلوماتى للبيانات والمعلومات التى يفرزها نشاط الصرافة .
- والجدير بالذكر أن الإطار العام لمحاسبة الصرافة ليس هدفاً فى حد ذاته إلا بقدر مساهمته فى توفير المعلومات لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الاداء وذلك على النحو الآتى:

أ- التخطيط :

عملية التخطيط ضرورية وأساسية على مستوى كل نشاط ، وهى أدعى ما تكون على مستوى نشاط الصرافة لذات الاسباب المرتبطة بهذا النشاط ، وتقاس موضوعية عملية التخطيط بمدى التطابق بين ما جاء فى الخطة وما صادفه الواقع العملى لنشاط الشركة والذى يركز أساساً على قدرة عملية التخطيط فى إختراق المستقبل والنفاذ والاطلال على نشاط الصرافة داخل هذا المستقبل فى الامد القصير والامد الطويل وإمكانية الامساك بهذا المستقبل وقراءته وتحييد كل المتغيرات العشوائية التى قد تفاجئ النشاط فى مرحلة التنفيذ .

وتصادف عملية التخطيط في الأنشطة الاقتصادية التقليدية صعوبات جمة بالرغم من مرئية كل العلاقات ومحاولة الطفو فوق الأحداث والتأثير في توجهات هذه الأحداث بما يخدم هذه الأنشطة ، وهو الأمر الذى يفرض نفسه على مستوى نشاط شركات الصرافة بالشكل الذى جاء به القانون المنظم لحركتها وبالشكل الذى جاء به القرارات الوزارية المحددة لعلاقات الشركة بنشاطها من ناحية وعلاقات الشركة بالغير من ناحية أخرى ومدى ما سببه هذا التحديد فى تحجيم الأحداث الاقتصادية داخليا وخارجيا والتى اسلمت شركات الصرافة إلى مجرد كيانات هشة يدار من خلالها حجم ضخم من رؤس الاموال بمنطق الوقاية وردود الافعال والدفاع عن النفس لإفتقار حرية المناورة التى تخلق المبادرة والحركة .

والتخطيط على مستوى شركات الصرافة بوضعها الحال لا يخرج عن محاولات إقتناص الفرص فى غياب حرية الحركة وحرية المناورة وحرية إتخاذ القرار وحرية تدوير رؤس الأموال وحرية الاحتفاظ بمخزون مناسب من العملات الاجنبية وحرية استثمار الفوائض وهو الأمر الذى يفقد عملية التخطيط مقوماتها الاساسية وينتقل بها من ضمان وضع نشاط الشركة داخل مسارات محددة وحراسية هذا النشاط وعدم السماح له بالخروج من هذه المسارات إلى مجرد شاهد عيان للعمليات التى يكون مكانها شركة الصرافة .

٢- الرقابة :

الرقابة فى مجال شركات الصرافة تأخذ شكل رقابة مزدوجة حيث الرقابة التقليدية من داخل الشركة ومجموعة مساهميتها بمعرفة المراجع الخارجى وكذا مجموعة الاطراف الأخرى المرتبطة بنشاط الشركة ، ورقابة غير تقليدية ومن نوع خاص لها صفة الإلزام والاجبار من قبل البنك المركزى ووزارة الاقتصاد لضمان إنضباط شركة الصرافة وعدم الخروج عن دورها المحدد .

ولقد ترك القانون لشركات الصرافة حرية أعمال مفهوم الرقابة الذاتية على نشاطها بالشكل الذى يحقق الاهداف المطلوبة من عملية الرقابة والزام هذه الشركات فى نفس الوقت

باحتامية التشغيل الالكترونى للبيانات تحقيقا لموضوعية النتائج المحققة عند مستوى مرتفع من الثقة ، أما فيما يتعلق بالرقابة غير الذاتية ، فقد الزم القانون شركات الصرافة بسلوكيات إقتصادية محددة واداء إقتصادى محدد ومجموعة دفترية ومستندية معينة وقنوات إتصال وتشغيل الكترونى محدد ، وتدقق معلوماتى لكل ما دار داخل الشركة من عمليات لغرف المتابعة فى البنك المركزى ووزارة الاقتصاد فى مواقيت محددة . والرقابة الذاتية لنشاط الصرافة هى أقوى أشكال الرقابة فى مثل هذا النوع من النشاط والمحاط بمحاذير جمة والذى يستدعى إعمال مفاهيم الرقابة الوقائية لضبط اداء الشركة وحراسة الأهداف التى تقوم عليها من ناحية وحراسة النشاط بضمنان عدم خروجه على القانون من ناحية أخرى .

٣- التقييم :

الإطار العام لمحاسبة الصرافة تتحدد جدواه من جدوى النتائج التى توفرها على مستوى النشاط والتى يستفاد بها لإغراض التقييم الدورى لأداء الادارة وقياس قدرتها فى توظيف الموارد المتاحة ومدى ماجرى عليها من استغلال والتعرف على حجم الانجازات وتحديد مناطق الاختناقات والمعوقات للتعامل معها بما يمكن النشاط مستقبلاً من الوصول إلى حد التشغيل الإقتصادى الأمثل والذى يؤدى بدوره إلى تحقيق أهداف النشاط عندها الأمثل .

وتزداد مساحة الاهتمام بمخرجات نشاط الصرافة بما له من حضور وفاعلية على مستوى الخريطة الاقتصادية للمجتمع وبما يمثله من ثقل على مستوى اسواق المال والتى بمقدوره ضبط وتوجيه سلوكيات هذه الاسواق فى إتجاهات محددة وهو الأمر الذى يضاعف من أهمية عملية التقييم لإعادة التأكد مجدداً على كفاءة وفعالية نشاط الصرافة وضمنان تحقيقه للأهداف المعقودة عليه عند درجة ثقة مرتفع على مستوى كل الاطراف المهمة بهذا النشاط .

* * * * *

الجزء الثانى : الأساليب المحاسبية
للتعامل بالنقد الأجنبى

مقدمة

يهدف هذا الجزء إلى إستعراض الأساليب المحاسبية المختلفة وعلاقتها بالتعامل بالنقد الأجنبي والمعالجات المحاسبية لها وذلك فى المجالات التالية :-

الباب الأول : النظام المحاسبية المختلفة :-

- أ- القوائم المالية للفروع الخارجية .
- ب- محاسبة عمليات الأستيراد والتصدير .
- ج- محاسبة شركات الاستثمار .

الباب الثانى : معايير المحاسبة المصرية وآثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية .

الباب الثالث : التشريع الضريبى والالتزام بالمعايير المحاسبية المصرية .

الباب الأول : النظم الحاسوبية المختلفة

الفصل الأول : القوائم المالية للفروع الخارجية

القوائم المالية للفروع الخارجية

قد يوجد للمنشأة الوطنية فرع أو فروع عديدة فى دول أجنبية ، ويتم تسجيل عمليات هذه الفروع فى دفاترها بعملات الدول التى تقع بها ، وفى نهاية العام تقوم إدارة الحسابات بالفرع بإعداد القوائم المالية الختامية ، وترسل هذه القوائم إلى المركز الرئيسى . والمشكلة التى تواجه إدارة الحسابات بالمركز الرئيسى فى هذه الحالة هى ترجمة أرصدة الحسابات المعبر عنها بعمـلات أجنبية إلى ما يعادلها بالعملة المصرية ، وذلك حتى يمكن إعداد القوائم المالية المجمعة للمركز الرئيسى ولجميع فروع المنشأة المحلية والخارجية . وعملية ترجمة القوائم المالية المعدة بعملة أجنبية ، يجب أن ينتج عنها قيم بالعملة المحلية وفقاً للمبادئ المحاسبية التى تطبقها المنشأة محلياً والتى تحكم قياس قيمة كل رصيد من أرصدة الحسابات التى تخضع للترجمة ، فمثلاً ، بالنسبة للأصول الملموسة ، تتطلب المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة أن يمثل حساب كل أصل منها التكلفة التاريخية غير المستنفذة للأصل ، وعلى هذا فإن عملية ترجمة رصيد تكلفة أصل ملموس معبراً عنه بعملة أجنبية ، إلى العملة المحلية يجب أن ينتج عنها الرصيد غير المستنفذ من التكلفة التاريخية للأصل بالعملة المحلية .

وإذا كانت القوائم المالية الأجنبية معدة وفقاً لمبادئ محاسبية مختلفة عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فى مصر ، فإن عملية الترجمة فى حد ذاتها لا تعالج هذا الاختلاف ، وفى هذه الحالة يجب أولاً وقبل إجراء الترجمة تعديل هذه القيم وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها فى مصر ، ثم بعد ذلك يتم ترجمة هذه القيم المعدلة .

أولاً : ترجمة الأصول والالتزامات :

توجد ثلاث طرق لترجمة عناصر الميزانية من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية وهى :

أ- طريقة الترجمة على أساس تقسيم الميزانية إلى عناصر متداولة وعناصر غير متداولة **The Current – noncurrent Method** وفقا لهذه الطريقة يتم ترجمة جميع الأصول والخصوم المتداولة باستخدام سعر العملة الجارى فى تاريخ الميزانية ، بينما يتم ترجمة الأصول والخصوم الأخرى باستخدام أسعار العملة التاريخية (أى أسعار العملة التى كانت سائدة وقت تسجيل الحصول على الأصل أو نشأة الالتزام) .

ولكن هذه الطريقة تعرضت للانتقادات من حيث أن تقسيم عناصر الميزانية إلى عناصر متداولة وغير متداولة قد يكون حكما ، واختلاف معالجة المخزون السلعى – بالرغم من أنه أصل ملموس – عن معالجة بقية الأصول الثابتة الملموسة الأخرى ، وكذلك اختلاف معالجة القروض قصيرة الاجل عن القروض طويلة الاجل رغم كونهما يمثلان التزامات مالية على المنشأة .

ب- طريقة الترجمة على أساس تقسيم الميزانية إلى عناصر نقدية وعناصر غير نقدية . وفقا لهذه الطريقة يتم ترجمة جميع الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية باستخدام سعر العملة الجارى فى تاريخ الميزانية ، بينما يتم ترجمة الالتزامات غير النقدية باستخدام سعر العملة الجارى فى تاريخ الميزانية ، بينما يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية باستخدام أسعار العملة التاريخية التى كانت سائدة وقت الحصول على هذه الأصول أو نشأة هذه الالتزامات .

ج- الطريقة الزمنية للترجمة **The Temporal Method** .

وفقا لهذه الطريقة يتم ترجمة كل عنصر من عناصر الميزانية بطريقة تتماشى مع المبادئ المحاسبية المستخدمة بالنسبة للعنصر المعين ، فعلى سبيل المثال ، إذا تم قياس قيمة أصل ثابت على أساس التكلفة الأصلية التاريخية ، فيجب

استخدام سعر العملة التاريخي لترجمة قيمة هذا الأصل إلى ما يعادلها بالعملية المحلية ، أما إذا تم قياس هذا الأصل على أساس تكلفة الإحلال فيجب استخدام سعر العملة الجارى ، وسوف تعطى هذه الطريقة نفس النتائج التى تعطىها الطريقة السابقة إذا كانت عناصر الأصول والخصوم غير النقدية مقومة بالتكلفة التاريخية .

وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة المالية فى الولايات المتحدة توصياتها بخصوص ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية متأثرة بالطريقة الزمنية للترجمة ، فعناصر الأصول النقدية التى تمثل النقدية بالخزينة والبنوك ، ورصيد العملاء ، وكذلك عناصر الخصوم النقدية التى تمثل رصيد الموردين والالتزامات الأخرى ، يجب أن تترجم باستخدام السعر الجارى للعملة .

أما بالنسبة لعناصر الأصول والخصوم غير النقدية فإن أساس تقييم كل عنصر منها هو الذى يحدد سعر العملة الذى يستخدم للترجمة :

- فبالنسبة إلى العناصر المقومة بأسعار تاريخية (أسعار الماضى) تستخدم لترجمتها أسعار العملة التاريخية .
- وبالنسبة إلى العناصر المقومة بأسعار جارية أو بأسعار مستقبلية يستخدم لترجمتها سعر العملة الجارى .

ثانياً : ترجمة الإيرادات والمصروفات :

أوصت لجنة معايير المحاسبة المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية بأن يتم ترجمة الإيرادات والمصروفات فى قوائم الدخل المعدة بعملة أجنبية بحيث يمكن الوصول إلى القيمة المعادلة بالعملية المحلية كما أن عمليات الإيرادات قد ترجمت إلى العملية المحلية فى حين حدوثها .

ولما كانت ترجمة كل عملية على حدة هو إجراء غير عملى ، فإن النتائج المرجوة يمكن تحقيقها وذلك باستخدام متوسط لسعر العملة خلال الفترة ، إلا أنه بالنسبة لبفود الإيرادات أو المصروفات المرتبطة بأصول أو التزامات تترجم بأسعار تاريخية للعملة ، ويستخدم لترجمتها نفس هذه الأسعار التاريخية للعملة .

ثالثاً : خطوات ترجمة أرصدة حسابات الفروع الخارجية :

يتم إعداد ميزان المراجعة للأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة لحسابات الفرع ، ويتم ترجمة رصيد كل حساب باستخدام سعر العملة المناسب ، وفي حالة وجود فرق بين مجموع الارصدة المدينة ، وبين مجموع الارصدة الدائنة في ميزان المراجعة بعد إجراء الترجمة ، هذا الفرق سوف يمثل " خسارة تسوية عملة " إذا كان الجانب المدين أقل من الجانب الدائن في ميزان المراجعة ، وسوف يمثل " أرباح عملة " إذا كان الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن .

ويجب ملاحظة أن حسابات الفرع التي لها حسابات عكسية في دفاتر المركز الرئيسي يتم ترجمتها باستخدام أرصدة الحسابات العكسية فمثلاً " رصيد حساب المدفوعات النقدية إلى المركز الرئيسي " (وهو مسجل في الفرع بالعملة الأجنبية) ، يترجم إلى العملة المصرية على أساس أنه مساو لرصيد الحساب العكسي لدى المركز الرئيسي وهو حساب متحصلات نقدية من الفرع " .

* * * * *

الفصل الثانى : محاسبة عمليات الاستيراد والتصدير

محاسبة عمليات الاستيراد والتصدير

قد تقوم المنشأة بعمليات استيراد من الخارج ، وتلتزم بدفع قيمة الواردات بعملة أجنبية فى تاريخ معين فى المستقبل ، وسوف يقوم محاسب المنشأة بتحويل قيمة الواردات المشتراه إلى ما يعادلها بالعملة الوطنية حتى يتسنى له تسجيلها فى المجموعة الدفترية المحاسبية التى تستخدم وحدة النقد الوطنية كأساس للتسجيل ، وبطبيعة الحال سوف يستخدم سعر التبادل الجارى للعملة فى تاريخ تحرير الفاتورة لغرض تسجيل عملة الشراء .

ولغرض سداد قيمة هذه الواردات سوف تقوم المنشأة بشراء العملة الأجنبية ، وفى حالة اختلاف سعر التبادل للعملة فى تاريخ الفاتورة عن سعر التبادل للعملة فى تاريخ الشراء ، فإن المنشأة المستوردة قد تحقق ربحاً أو خسارة نتيجة لهذا الاختلاف فى أسعار العملة .

وإذا التزمت المنشأة (كمستوردة) بأن تسدد مبلغاً معيناً بالعملة الوطنية فإن أرباح وخسائر تحويل العملة لن تتحقق بالنسبة إليها إنما سوف تتحقق بالنسبة إلى المصدر الأجنبى .

أما إذا كانت المنشأة الوطنية تقوم بالتصدير ، فإنها قد تحصل على قيمة هذه الصادرات بعملة أجنبية - وبالتالى قد يتحقق ربح أو خسارة نتيجة عملية تحويل العملة الأجنبية إلى ما يعادلها بالعملة الوطنية ، وإذا حصلت على قيمة هذه الصادرات بالعملية الوطنية فإن أرباح وخسائر تحويل العملة سوف تتحقق فقط بالنسبة إلى المستورد الأجنبى .

ولغرض الاحتياط ضد الخسائر الناتجة من تقلبات فى أسعار تبادل العملة ، فإن المنشأة الوطنية كمستورد تستطيع القيام بشراء العملة الأجنبية مقدماً لغرض السداد فى المستقبل ، كذلك قد تقوم المنشأة الوطنية كمصدر ببيع العملة الأجنبية مقدماً عندما يكون العملاء ملتزمين بالسداد بهذه العملة الأجنبية .

معالجة أرباح وخسائر العملات الأجنبية :

يوجد إجراءان بديلان لمعالجة الأرباح أو الخسائر المتحققة نتيجة اختلاف أسعار العملة هما :

- ١- تسوية قيمة المبيعات (فى حالة القصدير) أو المشتريات (فى حالة الاستيراد) بهذه الأرباح أو الخسائر ، ويترتب على هذه الطريقة فى حالة الاستيراد أن تكلفة المشتريات سوف ترتفع إذا حققت المنشأة خسائر فى العملة وبالعكس إذا حققت أرباحاً .
- ٢- إعتبار أرباح أو خسائر العملات كأنها عنصر مالى يجب الإفصاح عنه فى حساب أرباح وخسائر المنشأة .

ويمكن تبرير هذا الاجراء بأن أرباح أو خسائر العملات إنما تتحقق نتيجة قرارات مالية متعلقة بالمضاربة فى سوق النقد الأجنبى ، وأنه طالما أن قيمة المبيعات أو قيمة المشتريات قد تحددت فى تاريخ تحرير الفاتورة وفقاً لأسعار العملات السائدة فى تاريخ العملية ، فإن هذه القيم تعبر حقيقة عن الايراد أو التكلفة ، وبالتالي فلا يوجد مبرر لتعديل هذه القيم بالتغيرات الحادثة فى أسعار العملة ، وهذا الإجراء الأخير هو الذى أوصت بتطبيقه لجنة معايير المحاسبة المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية (Financial Accounting Standard Board : FAS) وذلك فى أكتوبر ١٩٧٥ .

وقد يظهر فى تاريخ إعداد الميزانية العمومية للمنشأة أن هناك أرصدة مدينة لعملاء مستوردين ، ملتزمين بالسداد بعملة أجنبية أو أن هناك أرصدة دائنة لموردين مصدريين ، تلتزم المنشأة بالسداد لهم بعملة أجنبية . (أى أن الفواتير فى الحالتين محررة بعملات أجنبية) ، وهذه الأرصدة تمثل المقابل بالعملة الوطنية للقيمة بالعملة الأجنبية ، وذلك باستخدام سعر العملة الجارى فى تاريخ تحرير الفاتورة .

والسؤال هنا : هل يتم إظهار هذه القيم التاريخية (أى الولة بسعر العملة الجارى فى تاريخ تحرير الفاتورة) فى الميزانية ، أم يتم إظهار قيم هذه الأرصدة معدلة باستخدام سعر العملة الحالى فى تاريخ إعداد الميزانية العمومية .

لقد أوصت اللجنة المشار إليها أعلاه ، إلى أنه من الضروري تعديل هذه القيمة التاريخية ، باستخدام سعر العملة الحال في تاريخ الميزانية العمومية ، والإفصاح عن أرباح أو خسائر التغيرات في سعر العملة فيما يختص بهذه الارصدة كعنصر مستقـل في قائمة الدخل عن الفترة .

حالات التعاقد مقدما على بيع أو شراء عملات أجنبية :

قد تلجأ المنشأة التي تقوم بالاستيراد أو التصدير بالتعاقد مع وسطاء للنقد الأجنبي (بنوك أو جهات تتعامل في النقد الأجنبي) إما بغرض شراء مقدم للعملة من هؤلاء الوسطاء وإما بغرض بيع مقدم للعملة إلى هؤلاء الوسطاء وذلك للاحتياط ضد أو تخفيض مخاطـر تحقيق خسائر في العملات .

ويقصد بالشراء المقدم أن يقوم المستورد بالتعاقد مع أحد وسطاء النقد الأجنبي على أن يتسلم من هذا الوسيط مبلغاً معيناً من النقد الأجنبي في المستقبل مقابل مبلغ بالعملة المحلية ، مستخدماً في ذلك سعر تحويل للعملة يسمى سعر تحويل مقدم .
ويقصد بالبيع المقدم أن يقوم المصدر بالتعاقد مع أحد وسطاء النقد الأجنبي على أن لا يسلم هذا الوسيط مبلغاً من النقد الأجنبي في المستقبل مقابل أن يحصل المصدر على قيمة هذا النقد الأجنبي بالعملة المحلية مستخدماً في ذلك تحويل للعملة يسمى سعر تحويل مقدم .

والسعر المقدم للعملة يختلف عن سعر العملة الجارى وقت تحرير الفاتورة ، فإذا كان السعر المقدم لوحدـة النقد الأجنبي يزيد عن السعر الجارى ، فإن الفرق يسمى " علاوة " وإذا كان أقل فإن الفرق يسمى " خصم " .

وسوف نعرض فيما يلى عدة حالات للتعاقد على العملة مقدماً :

أولاً : حالة بيع عملة مقدماً بافتراض أن السعر المقدم = السعر الجارى :

فى هذه الحالة لا يوجد اختلاف بين السعريـن ، وبالتالى لا يظهر حساب

للعلاوة أو للخصم فى النقد الأجنبي .

ثانياً :حالة بيع عملة مقدما بافتراض أن السعر المقدم أقل من السعر الجارى للعملة :

سوف يظهر فى هذه الحالة خصم على عقد بيع النقد الاجنبى ، ويتم استهلاك مقدار هذا الخصم خلال الفترة المتبقية من العقد .

ثالثاً : حالة شراء عملة أجنبية مقدماً :

قد تقوم المنشأة بالتعاقد مع أحد الوسطاء للحصول منسبه على عملة أجنبية فى المستقبل لسداد التزامات مستحقة عليها ، وقد يكون سعر الشراء المقدم للعملة أعلى من السعر الجارى فى تاريخ التعاقد ، وفى هذه الحالة يمثل الفرق بين السعرين (علاوة على عقد الشراء المقدم للعملة) .

ويتضح من ذلك أن عملية التعاقد على شراء الدولارات مقدماً قد أدت إلى تحقيق أرباح عملة ، وهذه الأرباح أدت إلى تخفيض تكلفة المبيعات عما يمكن أن تكون عليه فى حالة عدم شراء عملة مقدماً .

رابعاً : المضاربة فى النقد الأجنبى :

قد تقوم المنشأة بشراء عملة مقدماً لغرض إعادة بيعها فى المستقبل بهدف تحقيق أرباح ولا ترتبط عمليات شراء العملة فى هذه الحالة بعمليات استيراد ، كما لا ترتبط عمليات بيع العملة فى هذه الحالة بعمليات تصدير ، وبمعنى آخر ، تقوم المنشأة بعمليات مضاربة ، فتشتري العملة فى أوقات انخفاض السعر ، وتحتفظ بها لحين ارتفاع السع فتقوم ببيعها ، وفى هذه الحالة سوف يستخدم سعر الشراء المقدم لإثبات الالتزامات المدينة عن شراء العملة مقدماً ، وسوف يعدل رصيد حساب الالتزامات المدينة عن شراء العملة فى تاريخ الميزانية العمومية بالانخفاض أو بالزيادة فى هذا السعر المقدم ، وعند تحصيل العملة الأجنبية ، تسجل فى دفاتر المنشأة بالقيمة المعادلة بالعملية المصرية وذلك حسب السعر الجارى للعملية فى تاريخ التحصيل .

* * * * *

الفصل الثالث : محاسبة شركات الاستثمار

محاسبة شركات الاستثمار

- ١- شركات الاستثمار هي الشركات المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ أو القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون الاستثمار . وتعتبر الشركات (أو المشروعات) أياً كان شكلها القانونى - من مشروعات القطاع الخاص وذلك أياً كانت الطبيعة القانونية للأموال المصرية المساهمة فيها ، وذلك طبقاً لأحكام المادة (٩) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . والمادة (٧) من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ .
- ٢- إستقر رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بفتواها رقم ٣٧٧/٧/٣٧ بجلسة ١٩٨٨/١١/٣٠ - وقد أخذت بهذا الرأى مصلحة الضرائب وأصدرت تعليماتها التفسيرية رقم ٣ لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٨/٩ ورقم ٩ لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٨ على وجوب سداد الضرائب المستحقة على المولين بالعملة المصرية وأن أى سداد للضرائب بغير العملة المصرية لا يتعتبر وفاء بالدين ، وقد تأسس هذا الرأى الذى انتهت إليه الجمعية العمومية على الأسانيد الآتية :
- يقضى القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بإنشاء بنك مركزى للدولة على أن يكون لأوراق النقد التى يصدرها البنك المركزى المصرى قوة إبراء الدين بدون قيد وتقبلها الحكومة كأداة للوفاء فى خزانتها .
- وتنص المادة ١٠٨ من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ أن يكون لأوراق النقد التى يصدرها البنك المركزى قوة إبراء غير محددة .
- كما تنص المواد ١١١/١١٧ من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى :
مادة ١١١: لكل شخص طبيعى أو اعتبارى أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبى ، وله الحق فى القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبى

بما فى ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا على أن تتم هذه العمليات عن طريق البنوك المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبى ، وللشخص الطبيعى أو الاعتبارى أيضا التعامل فى النقد الأجنبى عن طريق الجهات المرخص لها بهذا التعامل طبقا لأحكام هذا القانون وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية له ، وينشأ فى البنك المركزى سجل لقيد هذه الجهات ، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وقواعد وإجراءات القيد فى السجل ، ويكون التعامل داخل جمهورية مصر العربية شراء وبيعاً فى مجال السلع والخدمات بالجنيه المصرى وفقا للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية مالم ينص على خلاف ذلك فى اتفاقية دولية أو فى قانون آخر .

مادة ١١٣: يصدر بالقواعد والأسس المتعلقة بتنظيم سوق النقد الأجنبى ، عرضا وطلبا قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة البنك المركزى ، ويتحدد سعر الصرف للجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية بتفاعل قوى العرض والطلب فى سوق النقد الأجنبى ، فى ضوء القواعد والأسس المشار إليها.

مادة ١١٣: للبنوك المعتمدة القيام بكافة عمليات النقد الأجنبى ، بما فى ذلك قبول الودائع والتعامل والتحويل للداخل والخارج والتشغيل والتغطية فيما تحوزة من أرصدة بالنقد الأجنبى ، ويقتصر تصدير واستيراد أوراق النقد الأجنبى وتصدير العملات الأجنبية على البنوك المعتمدة بعد موافقة البنك المركزى . ولمحافظ البنك المركزى فى حالة مخالفة البنك لقواعد وإجراءات هذا التعامل أن يتخذ ما يراه مناسبا من إجراءات بما فى ذلك إيقاف البنك عن التعامل فى النقد الأجنبى لمدة لا تتجاوز سنة .

مادة ١١٤: لمحافظ البنك المركزى أن يرخص بالتعامل فى النقد الأجنبى لشركات الصرافة والجهات المرخص لها بهذا التعامل طبقا لأحكام هذا القانون ، ويحدد مجلس إدارة البنك قواعد وإجراءات هذا التعامل ، ولمحافظ البنك المركزى فى حالة

مخالفة أى من هذه الشركات أو الجهات للقواعد والجراءات المشار إليها بإيقاف الترخيص لمدة لا تجاوز سنة ، وفى حالة تكرار المخالفة يكون له الحق فى إلغاء الترخيص وشطب القيد من السجل ، ويجب الشطب والإلغاء الترخيص فى حالة التوقف عن مزاولة نشاطها أو اندماجها فى شركة أخرى أو إشهار إفلاسها أو تصفيتها ، أو فى حالة اتباعها سياسة من شأنها الإضرار بالمصلحة الاقتصادية العامة ، ويحدد مجلس إدارة البنك المركزى بقرار منه شروط الترخيص ونظام العمل فى هذه الشركات والجهات وكذلك نظام رقابة البنك المركزى عليها .

مادة ١١٥*: يلزم أن تتخذ شركة الصرافة شكل شركة مساهمة وأن تكون جميع أسهمها اسمية مملوكة لمصريين ، وأن يكون غرضها الوحيد مزاولة عمليات الصرافة ، وألا يقل رأس مالها المدفوع عن خمسة ملايين جنيه .

مادة ١١٥ مكررا:** لمجلس إدارة البنك المركزى أن يرخص للشركات بتقديم خدمات تحويل الأموال ، ويجب أن تتخذ شركة تحويل الأموال شكل شركة مساهمة مصرية وأن يكون غرضها الوحيد مزاولة خدمات تحويل الأموال وألا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسة ملايين جنيه ، ويعد فى البنك المركزى سجل لقيد هذه الشركات ، ويحدد مجلس إدارة البنك المركزى بقرار منه قواعد وشروط وإجراءات الترخيص ونظام العمل فى هذه الشركات ونظام رقابة البنك المركزى عليها ، وتسرى أحكام هذه المادة على الفروع التى تعمل فى مصر لشركات أجنبية ، فيما عدا شرط رأس المال .

مادة ١١٦: إدخال النقد الأجنبى إلى البلاد أو إخرجه منها مكفول لجميع المسافرين ، على أن يتم الإفصاح عن مقداره عند الدخول أو الخروج إذا جاوز عشرة آلاف دولار أمريكى أو ما يعادلها بالنقد الأجنبى ، ويجوز للقادمين إلى البلاد أو المسافرين منها حمل أوراق النقد المصرى فى حدود خمسة آلاف جنيه مصرى ، ويحظر إدخال النقد

* المادة ١١٥ مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

** المادة ١١٥ مكررا مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

المصرى أو إخراجها من خلال الرسائل والطرود البريدية ، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بالاتفاق مع محافظ البنك المركزى تعديل المبالغ المشار إليها فى الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة .

مادة ١١٧: على البنوك المعتمدة وشركات الصرافة والجهات المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى أن تقدم للبنك المركزى بيانات عما تبشره من عمليات النقد الأجنبى سواء تمت لحسابها أو لحساب الغير ، ويحدد مجلس إدارة البنك المركزى توقيت ومحتويات البيانات وأسلوب ومواعيد تقديمها ، ويقوم البنك المركزى بمراقبة عمليات النقد الأجنبى وفقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

- أن الثابت من أحكام قانون الضرائب على الدخل أن وعاء الضريبة وسعرها يتحدد على أساس الجنيه المصرى باعتباره عملة البلاد الرسمية ، ومن ثم فإن العملة المصرية هى الأساس فى كل ما يتعلق بالضرائب .
- لو أن المشرع الضريبى أراد سداد الضرائب بغير العملة المصرية لما أعوزه النص عليه صراحة كما فعل بالنسبة لاشتراكات التأمينات الاجتماعية فى قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حيث نص فى المادة (١٢٦) منه بالتزام المؤمن عليه فى حالة الإعارة الخارجية بقيمة حصته وحصة رب العمل وتدفع بعملة أجنبية .
- ٣- بالنسبة إلى المنشآت التى تتعامل بالنقد الأجنبى سواء بالنسبة للإيرادات أو المصروفات أو تلك التى تعد من ميزانيتها بالعملة الأجنبية نظراً لأن حساباتها ودفاتها منظمة وفقاً لهذه العملة ، فإن أساس تقويم العملات الحرة الداخلة فى إيرادات المنشأة أو مصروفاتها يكون على أساس سعر الصرف المعلن من البنك المركزى وفقاً لتاريخ تحقق الإيراد أو صرف التكاليف ، وبالنسبة للمنشآت التى اعتمدت ميزانيتها بالعملة الأجنبية فيراعى تقييم صافى الربح النهائى عن سنة معينة على أساس سعر الصرف المعلن من البنك المركزى فى تاريخ إقفال ميزانية هذه السنة .

وذلك كله باعتبار أن الدخل المتحقق يتعين تقييمه وفقاً لأعلى سعر رسمي معلن عند استحقاق الضريبة (فتوى إدارة الفتوى لوزارة المالية والاقتصاد والتموين والتأمينات بمجلس الدولة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٩ ملف رقم ٦٣٦/١/١٥) .

ومن هذه العموميات نخرج بالنتائج التالية :

- ١- أن سداد الضرائب المستحقة على المنشأة يجب أن يكون بالعملة المصرية (الجنيه المصرى)
- ٢- فى حلة المنشأة التى قد تتعامل بالنقد الاجنبى أحياناً سواء بالنسبة للإيرادات أو المصروفات - فيتم تقييم تلك الإيرادات أو المصروفات وفقاً لسعر الصرف المعلن من البنك المركزى وفقاً لتاريخ تحقق الإيراد أو صرف المصروف .
- ٣- بالنسبة للمنشأة التى تعد ميزانيتها أساساً بالعملة الأجنبية فيتم تقييم صافى الربح النهائى على أساس سعر الصرف المعلن من البنك المركزى فى تاريخ انتهاء السنة المالية التى على أساسها تتم اعداد هذه الميزانية .

كيفية حساب الضريبة بالنسبة لمنشآت الاستثمار :

١- أثناء نشاط المنشأة :

سواء كانت المنشأة منشأة فردية أو شركة أشخاص أو شركة أموال فإنه يتبع الآتى عند حساب الضريبة المستحقة على هذه المنشأة حال كونها تتعامل بالنقد الاجنبى أحياناً بالنسبة لبعض الإيرادات أو المصروفات أو حال كونها تعد ميزانيتها أساساً فى آخر السنة الضريبية بالعملة الأجنبية :

- أ- إذا كانت المنشأة تتعامل بالنقد المصرى سواء بالنسبة للإيرادات أو المصروفات - فيتم تقييم العملات الحرة الداخلة فى إيرادات المنشأة أو مصروفاتها على أساس سعر الصرف المعلن من البنك المركزى وفقاً لتاريخ تحقق الإيراد أو صرف التكاليف على أن يراعى - تطبيقاً لمبدأ الاستحقاق المتخذ أساساً فى تحديد الإيرادات والمصروفات بالنسبة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الأموال - ضرورة مراعاة فروق العملة الناتجة عن اختلاف بين سعر الصرف السائد وقت تحقق العملية وسعر الصرف السائد وقت تحصيل

الإيراد أو سداد التكاليف خلال السنة التي تحققت فيها هذه الفروق ، ويتم ذلك عن طريق فتح حساب فروق عملات أجنبية تقيد فيه فروق العملة الناتجة عن واقعة سداد المستحقات الدائنة أو المدينة وسواء كانت هذه الفروق بالزيادة أو النقصان على أن تدرج نتيجة هذا الحساب في نهاية السنة المالية بحساب الأرباح والخسائر (تعليمات مصلحة الضرائب التفسيرية العامة رقم ٩ لسنة ١٩٨٩ الصادرة بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٨) .

ب- بالنسبة للفروق الناتجة عن إعادة تقييم الأصول والخصوم المتداولة بالعملات الحرة والتي تتم وفقا لكتاب الهيئة العامة للاستثمار الدورى رقم ١ لسنة ١٩٨٩ - فهذه الفروق طالما أنها لا تخرج عن كونها قيوداً دفترية تم إجراؤها تنفيذاً لتعليمات صادرة من الهيئة العامة للاستثمار - فإن هذه الفروق لا تخضع للضريبة بشرط عدم التصرف فيها ضمن حساب الأرباح والخسائر أو حساب التوزيع (تعليمات مصلحة الضرائب العامة رقم ٢ لسنة ١٩٩٠ فى ١٩٩٠/٥/٢٠) . أما إذا أدرجت هذه الفروق فى حساب الأرباح والخسائر أو فى حساب التوزيع - فيتم تقويمها بالجنيه المصرى على أساس سعر الصرف المعلن من البنك المركزى وقت إجراء هذه العملية .

ج- أما بالنسبة للفروق الناتجة من إعادة تقييم رأس المال (حقوق الملكية) فقد كانت هذه الفروق لا تخضع للضريبة وفقاً لحكم المادة الخامسة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والتي كانت تقضى بأنه فى حالة إعادة تقييم حصص المشروع بالنقود الأجنبية فإنه يكون للمشرع أن يزيد قيمة هذه الحصص أو يحدد أسهما مجانية بما يعادل فروق إعادة التقييم مع عدم خضوع هذه الفروق للضريبة . وفى غياب مثل هذا النص القانونى الصريح فى القانون الحالى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون الاستثمار ، أصبحت هذه الفروق تخضع للضرائب حيث لا إعفاء منها إلا بنص صريح وفقاً للمادة (١١٩) من الدستور القائم .

بالنسبة للفروق الناتجة عن إعادة تقييم الأصول والخصوم الثابتة بخلاف رأس المال الذى سبق لنا التعرض له بالبند السابق – فهذه الفروق طالما أنها لا تخرج عن كونها قيوداً دفترية بحتة اقتضتها ظروف المنشأة أو بناء على تعليمات جهات خارجية رئاسية فإنها لا تخضع للضريبة بشرط عدم التصرف فى هذه الفروق أو استفادة المساهمين بها بأية صورة من الصور ، وبمعنى آخر عدم إدراج هذه الفروق فى جانب الإيرادات فى حساب الأرباح والخسائر وإلا خضعت للضريبة فى هذه الحالة .

هـ- إذا كانت المنشأة تملك حساباتها بالعملة الأجنبية وتقدم ميزانياتها على هذا الأساس – فيتم تقييم صافى الربح النهائى على أساس سعر الصرف المعلن من البنك المركزى فى تاريخ انتهاء السنة المالية التى على أساسها تم اعداد هذه الميزانية وذلك وفقاً للتعليمات التفسيرية لمصلحة الضرائب رقم ٩ لسنة ١٩٨٩ سالف الذكر والتي نرى أنها تمثل التطبيق السليم للقانون ، ومع مراعاة المبادئ السابق ذكرها من قبل .

٢- عند تصفية المنشأة :

أ- إذا كانت المنشأة فردية أو شركة أشخاص وتملك حساباتها بالعملة المصرية ولكن يتم تحصيل بعض الإيرادات أو صرف بعض المصروفات بالعملة الأجنبية ، فيتم تحويل هذه الإيرادات أو المصروفات إلى العملة المصرية على أساس سعر الصرف المعلن من البنك المركزى وقت تحقق العملية (أى تحقق عملية تحصيل الإيرادات أو صرف المصروفات) .

ويخضع ناتج التصفية إن كان ربحاً للضريبة – ويتم اضافته أو خصم ناتج التصفية إلى أو من رأس المال ويوزع بعد ذلك على الشركاء .

- ب- إذا كانت المنشأة فردية أو شركة أشخاص وتمسك حساباتها بالعملية الاجنبية -
فيتم تحويل ناتج حساب التصفية إلى العملة المحلية على اساس سعر الصرف المعلن
من البنك المركزى فى تاريخ إعداد هذا الحساب ويخضع ناتج التصفية إن كان ربحاً
للضريبة ثم يتم بعد ذلك معالجة ناتج التصفية ربحاً أو خسارة مع رأس المال دون
تقييم لرأس المال الاصلى بالعملية المصرية ، وبالتالى لا تخضع الفروق الناتجة
عن إعادة تقييم رأس المال الاصلى إلى العملة المصرية للضريبة للأسباب الآتية :
- ضريبة الارباح التجارية والصناعية وضريبة أرباح شركات الاموال
إنما تفرضان على صافى الأرباح وليس على رأس المال .
 - بالنسبة للأرباح الرأسمالية التى تخضع للضريبة - فهى الارباح الناتجة
من بيع أى أصل من الأصول الرأسمالية للمنشأة .
- ج- إذا كانت المنشأة شركة أموال - وتمسك حساباتها بالعملية
المصرية ولكن يتم تحصيل بعض الإيرادات أو صرف بعض المصروفات
بالعملية الاجنبية - فيتم تحويل هذه الإيرادات أو المصروفات إلى العملة المصرية
على أساس سعر الصرف المعلن من البنك المركزى وقت تحقق العملية ، وسوف
يخضع ناتج حساب التصفية إن كان ربحاً للضريبة على أرباح شركات الاموال .
أما إذا كان ناتج التصفية خسارة - فبالإتالى لا تفرض ضريبة .
أما إذا كانت المنشأة تمسك حساباتها بالعملية الأجنبية - فإن ناتج حساب التصفية
بالعملية الاجنبية يعاد تقويمه بالعملية المصرية حسب سعر الصرف المعلن من البنك
المركزى فى تاريخ اعداد هذا الحساب ويخضع للضريبة تبعاً لنتيجته .

عدم سداد أرباح شركات الاستثمار بالعملية الأجنبية

**لا يجوز لشركات الاستثمار توزيع أرباحها التي تحققها
بالعملية الأجنبية للأسباب الآتية :-**

١- أن قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ لم يستثنى من قواعد التعامل فى النقد الاجنبى .

٢- أن وحدة النقد فى جمهورية مصر العربية هى الجنية المصرى ، وينقسم إلى مائة قرش كما تقضى بذلك صراحة المادة (١٠٦) من الفصل الأول (تنظيم أوراق النقد) من الباب السادس (تنظيم اصدار أوراق النقد وعمليات النقد الاجنبى) من القانون رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد .

٣- تنص المادة (١١١) من الفصل الثانى (تنظيم عمليات النقد الاجنبى) من الباب السادس (تنظيم اصدار أوراق النقد وعمليات النقد الاجنبى) من القانون رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣ المشار إليه على ما يأتى :

~ لكل شخص طبيعى أو اعتبارى أن يحتفظ بكل ما يؤول اليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبى ، وله الحق فى القيام بأية عملية من عمليات النقد الاجنبى بما فى ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا على أن تتم هذه العمليات عن طريق البنوك المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبى . (فقرة أولى)

وللشخص الطبيعى أو الاعتبارى ايضا التعامل فى النقد الأجنبى عن طريق الجهات المرخص لها بهذا التعامل طبقا لأحكام هذا القانون وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية له . (فقرة ثانية)

وينشأ فى البنك المركزى سجل لقيد هذه الجهات ، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وقواعد واجراءات القيد فى السجل . (فقرة ثالثة)

ويكون التعامل داخل جمهورية مصر العربية شراء وبيعاً في محال السلع والخدمات بالجنيه المصرى وفقاً للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية ما لم ينص على خلاف ذلك فى اتفاقية دولية أو فى قانون آخر " (فقرة رابعة) .

٤- ويعاقب على مخالفة أحكام المادة (١١١) من القانون رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣ سالف الذكر بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه كل من خالف اياً من أحكام هذه المادة ، وفى جميع الأحوال تضبط المبالغ والأشياء محل الدعوى ويحكم بمصادرتها ، فإن لم تضبط حكم بغرامة إضافية تعادل قيمتها كما تقضى بذلك المادة (١٢٦) من الباب السابع (العقوبات) من القانون المذكور .

٥- كما تقضى المادة (١٢٨) من القانون المشار إليه بالآتى :

" فى الأحوال التى ترتكب فيها الجريمة بواسطة شخص اعتبارى يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتبارى المخالف بذات العقوبات المقررة على الأفعال التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، متى ثبت علمه بها وكانت الجريمة قد وقعت بسبب إخلاله بواجب الوظيفة . (فقرة أولى)

ويكون الشخص الاعتبارى مسئولاً بالتضامن معه عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية وتمويضات ، إذا كسنت الجريمة قد ارتكبت من أحد العاملين به باسمه نيابة عنه " . (فقرة ثانية)

* * * * *

الباب الثانى : معاير المحاسبة المصرية وآثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية

مقدمة

يتعلق هذا الباب بالمحاسبة عن المعاملات التي تمت بعملات أجنبية في القوائم المالية للمنشأة ، كما يتعلق بترجمة القوائم المالية الخاصة بالنشاط الأجنبي ، ويقصد بالنشاط الأجنبي ذلك النشاط الذي يقع خارج الدولة التي بها موطن الشركة الأم وقد يكون في حوزة شركة تابعة أو شركة مرتبطة ، أو مشروع مشترك ، أو فروع الشركة في بلد أجنبي ويكون للمنشأة نشاط بعملات أجنبية في حالة ما إذا كان للمنشأة معاملات بالعملات الأجنبية كشراء البضاعة أو بيعها والإقراض والإقتراض بعملة أجنبية حيث يجب اثبات هذه المعاملات بعملة التسجيل التي تستخدمها المنشأة حتى يمكن إعداد قوائمها المالية ، وكذلك في حالة ما إذا كان للمنشأة وحدة أو كيان في دولة أجنبية فيجب ترجمة القوائم المالية التي تعد بالعملة الأجنبية لهذه الوحدة أو الكيان الأجنبي إلى عملة التسجيل ، حتى يتسنى للمنشأة أن تعد قوائمها المالية .

* * * * *

الفصل الأول : معايير المحاسبة المصرية والمعاملات بالنقد الأجنبي

المحاسبة عن المعاملات بعملات أجنبية

تقوم المنشأة بتنفيذ أنشطة أجنبية عن طريقين ، فمن الممكن أن يكون لها معاملات بعملات أجنبية أو يكون لديها عمليات أجنبية ، وحتى يمكن أن تتضمن القوائم المالية للمنشأة معاملاتها التي تمت بعملة أجنبية وعملياتها الأجنبية فيجب أن تثبت المعاملات بالعملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية للمنشأة ، كما يجب أن تترجم القوائم المالية الأجنبية إلى عملة القيد للمنشأة .

تتمثل القضايا الرئيسية في المحاسبة عن المعاملات بعملة أجنبية وفي المحاسبة عن العمليات الأجنبية في اختيار سعر الصرف الذي يجب استخدامه ، وفي كيفية الاعتراف في القوائم المالية بالأثر المالي للتغيرات في أسعار الصرف .
ويلاحظ أن عبارة العمليات الأجنبية يقصد بها المنشأة التابعة أو الشقيقة أو مشروع مشترك أو فرع أجنبي للمنشأة التي تعرض قوائمها المالية والتي تقع أو تبشر أنشطتها في بلد آخر بخلاف بلد المنشأة التي تعرض قوائمها المالية ، وهناك بعض التعريفات الأخرى التي تستخدم في مجال المحاسبة عن المعاملات بالنقد الأجنبي أهمها ما يلي :
أ- **الكيان الأجنبي** : هو عملة لا تعتبر أنشطتها جزءاً رئيسياً للنشاط الذي تقوم به المنشأة التي تعرض قوائمها المالية .

- ب- **عملة القيد** : هي العملة التي تستخدم في عرض القوائم المالية للمنشأة .
- ج- **العملة الأجنبية** : هي أى عملة أخرى بخلاف عملة القيد .
- د - **سعر الصرف** : هو معدل التبادل بين عملتين مختلفتين .
- هـ- **فروق سعر الصرف** : هو الفرق الناشئ عن ترجمة نفس عدد الوحدات بعملة أجنبية إلى عملة القيد بأسعار صرف مختلفة .
- و - **سعر الاقفال** : هو سعر الصرف المحدد في تاريخ الميزانية .

ز- **صافي الاستثمار في كيان أجنبي** : هو نصيب (مساهمة) المنشأة التي تعرض

قوائمها المالية في صافي أصول الكيان الأجنبي .

المعاملات بعملة أجنبية :

١- **العملة الأجنبية** هي معاملة تكون قد أبرمت بعملة أجنبية أو تتطلب السداد بعملة أجنبية وهي تتضمن المعاملات الناشئة من قيام المنشأة :

- أ - **بشراء أو بيع بضائع أو خدمات** بثمن محدد بعملة أجنبية .
- أو ب- **باقتراض أو إقراض أموال** بحيث تكون المبالغ المدفوعة أو المحصلة محددة بعملة أجنبية .
- أو ج- **بأن تصبح طرفا في تعاقد بعملة أجنبية** لم ينفذ بعد .
- أو د - **بأن تقوم باقتناء أو استبعاد أصول أو بإنشاء أو سداد التزامات محددة بعملة أجنبية** .

٢- **يجب أن تثبت المعاملات التي تحدث بعملة أجنبية عند الاعتراف الأولى بها على أساس عملة القيد وذلك باستخدام سعر الصرف بين عملتي القيد والعمل الأجنبي في تاريخ المعاملة** .

٣- **يشار غالبا إلى سعر الصرف في تاريخ المعاملة بسعر الصرف الفوري ، ومن المعتاد لاعتبارات عملية استخدام سعر تقريبي للسعر الفعلي في تاريخ المعاملة ، فعلى سبيل المثال فإنه يمكن استخدام متوسط سعر الصرف لعملة معينة خلال أسبوع أو شهر لجميع المعاملات التي تحدث بتلك العملة خلال تلك الفترة ، ومع هذا ، إذا كانت التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية كبيرة ، فإنه لا يمكن الاعتماد على متوسط سعر الصرف للفترة** .

الكيانات الأجنبية :

١- **عند ترجمة القوائم المالية لكيان أجنبي لغرض إدراجها ضمن القوائم المالية للمنشأة فيجب أن تستخدم المنشأة الإجراءات التالية :**

أ - يجب ترجمة الأصول والالتزامات سواء ذات الطبيعة النقدية أو غير النقدية للكيان الأجنبي بسعر الإقفال .

ب- يجب ترجمة بنود الإيرادات والمصروفات للكيان الأجنبي بأسعار الصرف فى تواريخ المعاملات ، وذلك باستثناء إذا كان الكيان الأجنبي يقوم بالتسجيل بعملة اقتصاد مرتفع التضخم ، وفى هذه الحالة فإن الإيرادات والمصروفات يجب أن تترجم بسعر الإقفال .

ج - يجب تبويب جميع فروق التغير فى أسعار الصرف ضمن حقوق الملكية وذلك حتى تاريخ التصرف فى صافى الاستثمار .

٢- لاعتبارات عملية غالباً ما يستخدم سعر صرف لتقريب أسعار الصرف الفعلية مثل متوسط سعر الصرف للفترة وذلك لترجمة بنود الإيرادات والمصروفات للعملية الأجنبية.

٣- يؤدى ترجمة القوائم المالية لكيان أجنبى إلى تحقيق فروق فى أسعار الصرف التى تنشأ عن :

أ - ترجمة بنود الإيرادات والمصروفات بأسعار الصرف فى تواريخ المعاملات والأصول والالتزامات بسعر الإقفال .

ب- ترجمة صافى الاستثمار فى أول المدة فى الكيان الأجنبى بسعر صرف مختلف عن ذلك الذى سبق استخدامه فى إعداد التقارير .

ج - أية تغيرات أخرى فى حقوق ملكية الكيان الأجنبى .

ولا يتم تحقيق هذه الفروق فى تغير أسعار الصرف كإيراد أو مصروفات عن الفترة وذلك لان التغيرات فى أسعار الصرف يكون لها تأثير ضئيل أو ليس لها تأثير مباشر على التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل الحالية والمستقبلية لأى من الكيان الأجنبى أو المنشأة . وعندما يتم إعداد القوائم المالية المجمعة لكيان أجنبى غير مملوك بالكامل ، فإن فروق تغير أسعار الصرف المتراكمة والناشئة من الترجمة وترتبط بمصالح الأقلية تثبت وتظهر كجزء من حقوق الأقلية فى الميزانية المجمعة .

٤- تعامل أية شهرة محل ناشئة من تملك كيان أجنبي وكذا أية تسويات للقيم الدفترية

للأصول والالتزامات الناشئة من تملك الكيان الأجنبي بأى من هاتين الطريقتين :

أ - كأصول والتزامات الكيان الأجنبي ويتم ترجمتها بسعر الإقفال .

أو ب - كأصول والتزامات المنشأة والتي إما أن يكون قد تم بالفعل التعبير عنها بعملة

القيّد أو تكون بنود ذات طبيعة غير نقدية تمت بعملة أجنبية وتم تسجيلها باستخدام

سعر الصرف فى تاريخ المعاملة .

٥ - يتم اتباع إجراءات التجميع العادية عند إدماج القوائم المالية لكيان أجنبي

فى تلك القوائم المالية للمنشأة مثل استبعاد أرصدة شركات المجموعة ومعاملات

شركات المجموعة. ومع هذا فإن فروق تغير أسعار الصرف الناشئة من بنود ذات

طبيعة نقدية بين شركات المجموعة ، سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل ،

لا يمكن استبعادها فى مقابل المبالغ الماثلة الناشئة من أرصدة أخرى داخل شركات

المجموعة وذلك لأن البنود ذات الطبيعة النقدية تمثل التزام لتحويل عملة واحدة

إلى عملة أخرى وتعرض المنشأة إلى مكسب أو خسارة من خلال تقلبات العملة .

وبناء على ذلك ، فإنه يتم الاستمرار فى إثبات فروق أسعار الصرف كإيراد

أو مصروف فى القوائم المالية المجمعة أما إذا كانت تنشأ من الاعتبارات فإنها تبوب ضمن

حقوق الملكية وذلك حتى يتم التصرف فى صافى الاستثمار .

وعندما تعد القوائم المالية لكيان أجنبي فى تاريخ مختلف عن ذات التاريخ

الذى تعد فيه القوائم المالية للمنشأة فإن الكيان الأجنبي غالباً ما يعد لغرض

الاندماج فى القوائم المالية للمنشأة قوائم مالية بنفس تاريخ القوائم المالية لهذه المنشأة .

وعندما لا يكون ذلك عملياً ، فإن معيار المحاسبة المصرى الخاص بالقوائم المالية المجمعة

والمحاسبة عن الاستثمارات فى شركات تابعة يسمح باستخدام القوائم المالية المعدة

فى تاريخ مختلف بشرط أن لا يتعدى هذا الاختلاف ثلاثة أشهر . وفى هذه الحالة ،

فإن الأصول والالتزامات للكيان الأجنبي تترجم بسعر الصرف فى تاريخ ميزانية الكيان الأجنبي ويتم إجراء تسويات حينما تكون مناسبة بقيمة التغيرات الهامة فى أسعار الصرف وذلك حتى تاريخ ميزانية المنشأة وذلك طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى الخاص بالقوائم المالية المجمعة والمحاسبة عن الاستثمارات فى شركات تابعة ومعيار المحاسبة المصرى الخاص بالمحاسبة عن الاستثمارات فى الشركات الشقيقة .

التصرف فى كيان أجنبى :

عند التصرف فى كيان أجنبى فإن مبلغ فروق تغير أسعار الصرف المتراكم والذى تم تأجيله والمتعلق بهذا الكيان الأجنبى ، يجب أن يثبت كإيراد أو كمصروف فى نفس الفترة التى تحقق فيها ربح أو خسارة التصرف .

كما تتصرف المنشأة فى مصالحها فى كيان أجنبى من خلال البيع أو التصفية أو استرداد رأس المال أو التنازل عن جميع أو جزء من ذلك الكيان الأجنبى ، ويعتبر تحصيل توزيعات الأرباح جزءاً من التصرف عندما يعتبر هذا التوزيع إسترداداً للاستثمار ، وفى حالة التصرف الجزئى ، يدرج جزء نسبى فقط من فروق أسعار الصرف المتراكمة فى الربح أو الخسارة . ولا يشكل تخفيض القيمة الدفترية المثبت بها كيان أجنبى تصرفاً جزئياً وعلى ذلك فلا يتم الاعتراف بتحقيق ربح أو خسارة فروق تغير أسعار الصرف المؤجلة فى وقت التخفيض .

تغير تصنيف العمليات الأجنبية :

عندما يحدث تغير فى تصنيف العملية الأجنبية ، فيجب تطبيق إجراءات الترجمة المناسبة للتصنيف الجديد اعتباراً من تاريخ التغير .

كما قد يودى التغير فى الوسيلة التى تمسول أو تدار بها العملية الأجنبية بمعرفة المنشأة إلى تغير فى تصنيف هذه العملية . فعندما تكون العملية الأجنبية جزءاً رئيسياً من أعمال تشغيل المنشأة ويعاد تصنيفها ككيان أجنبى ، فإن فروق تغير أسعار

الصرف الناشئة من ترجمة الأصول ذات الطبيعة غير النقدية فى تاريخ إعادة التصنيف تبوب ضمن حقوق الملكية ، وعندما يتم إعادة تصنيف كيان أجنبى كعملية أجنبية تمثل جزءاً رئيسياً من أعمال تشغيل المنشأة فإن المبالغ المترجمة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية فى تاريخ التغير تعامل كتكلفة تاريخية لهذه البنود فى فترة التغير والفترات اللاحقة . ولا تثبت فروق أسعار الصرف والتي تم تأجيلها كإيراد أو مصروفات وذلك حتى تاريخ التصرف فى العملية الأجنبية .

بعض الأنظمة المحاسبية الأخرى :

أخذت بعض الأنظمة المحاسبية المعمول بها بما يلي :

أ- يتم تعديل المكون الأجنبى الذى تتضمنه الالتزامات طويلة الأجل مع ما يقابلها من المخزون من المستلزمات السلعية التى استخدمت هذه الالتزامات فى تمويلها على أساس سعر الصرف المعلن للعمله عند صدور قرارات معدلة لسعر الصرف مع تسوية نصيب الجزء المستخدم من المخزون من تكلفة " تعديل تكلفة المكون الأجنبى " المشار اليه على حساب مستلزمات سلعية أو حساب مصروفات سنوات سابقة حسب الأحوال .

وتعالج البضائع بغرض البيع على نفس أسس معالجة المستلزمات السلعية . أما فى حالة الوحدات التى تعتمد أساساً فى تمويل احتياجاتها من المستلزمات السلعية أو البضائع بغرض البيع على القروض طويلة الأجل فيجوز تسوية نصيب الجزء المستخدم من مخزون المستلزمات السلعية أو المباع من البضائع بغرض البيع على حساب الأرصدة المدينة الأخرى ، ويجرى توزيع رصيد هذا الحساب بقسط متساو على المدة الباقية من سداد القرض خصماً على حساب الاستخدامات المختص والذى يقل فى الحسابات الختامية (حساب العمليات الجارية / حساب الأرباح والخسائر) .

ب- يتم تعديل المكون الأجنبي الذى تتضمنه الالتزامات طويلة الأجل مع ما يقابلها من الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ التى أستخدمت هذه الالتزامات فى تمويلها على أساس سعر الصرف المعلن للعملة عند صدور قرارات معدلة لسعر الصرف ، وعلى أن يفرد لمقابلة التعديل فى قيمة المكون الأجنبي المذكور حساب يلحق بكل أصل ثابت تحت أسم (تعديل تكلفة المكون الأجنبي) ويتم إهلاك المبلغ المحمل على هذا الحساب على مدى باقى العمر الانتاجى لهذا الأصل الثابت . وفيما يتعلق بالقروض التى تزيد فترة سدادها عن العمر الانتاجى للأصول التى تم تمويلها بهذه القروض فإن شروط هذه القروض تتضمن بالإضافة إلى أنها مخصصة لتمويل توريد أصول إلا أنها تتحول بعد انقضاء العمر الانتاجى للأصل إلى تمويل عام كتسهيلات وعليه يتم معالجة هذه القروض على أساس تقييم فروق العملة الناتجة عن تعديل تكلفة المكون الأجنبي وذلك على النحو التالى :

فروق العملة التى يتم تحميلها على حساب تعديل تكلفة المكون الأجنبي للأصل الثابت =

القروض المترتبة على تعديل تكلفة المكون الأجنبي لرصيد القروض x

العمر الإنتاجى للأصول أو المتبقى منه

مدة سداد القرض أو المدة الباقية لسداد القرض

أما باقى فروق العملة فتعالج باعتبارها أعباء تمويلية تحمل على حساب الأرصدة المدينة الأخرى ويجرى توزيع هذه الأعباء التمويلية بعد انقضاء العمر الانتاجى للأصل بقسط متساو على المدة الباقية من سداد القرض وذلك بالتحميل على حساب الاستخدامات المختص والذى يقفل فى الحسابات الختامية (حساب العمليات الجارية / حساب الأرباح والخسائر) .

* * * * *

الفصل الثانى : القوائم المالية للعمليات الأجنبية

قائمة الدخل

أرباح وخسائر الفترة :

- ١- يتم تسجيل جميع بنود الإيرادات والمصروفات فى قائمة الدخل إلا فى حالة وجود معيار أو تفسير يتطلب غير ذلك .
- ٢- يتم تسجيل جميع بنود الإيرادات والمصروفات فى قائمة الدخل متضمنة تأثير التغيرات فى التقديرات المحاسبية وقد تحدث بعض الأحداث التى قد تؤدى إلى عدم إدراج بعض البنود ضمن الأرباح والخسائر مثل تصحيح الأخطاء وأثر التغير فى السياسات المحاسبية .
- ٣- هناك معايير أخرى تتعامل مع تعريف الإيراد والمصروفات التى لا يتم إدراجها ضمن الأرباح والخسائر مثل فائض التقييم .
- الأرباح والخسائر الناتجة من ترجمة القوائم المالية لعملية تشغيل أجنبية وأيضاً الأرباح والخسائر الناتجة من إعادة تقييم الأصول المتاحة للبيع .
- البيانات الواجب عرضها فى صلب قائمة الدخل :**

- ٤- يجب أن تعرض مبالغ البنود التالية فى صلب قائمة الدخل كحد أدنى :
 - أ- الإيرادات .
 - ب- تكلفة التمويل .
 - ج- نصيب المنشأة فى أرباح وخسائر الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة التى يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية .
 - د- الضرائب الداخلية .
 - هـ- أى قيمة تمثل إجمالى :
- ١- الربح أو الخسارة بعد الضرائب الناتج عن عدم استمرار نشاط معين .
- ٢- الربح أو الخسارة بعد الضرائب الناتج عن قياس القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع لأصول أو عن استبعادها والتى تمثل عمليات غير مستمرة .
- و- الربح أو الخسارة .

قوائم التدفقات النقدية

تعتبر المعلومات عن التدفقات النقدية لأية منشأة مفيدة في إمداد مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد نقدية وما في حكمها واحتياجات المنشأة لاستخدام هذه التدفقات النقدية . فالقرارات الاقتصادية التي يتخذها هؤلاء المستخدمون تحتاج إلى تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها وتوقيت ومدى تأكد توليدها . والهدف من ذلك هو طلب تقديم معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية وما في حكمها للمنشأة وذلك عن طريق قائمة التدفق النقدي والتي تبوب التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل .

ومن ثم يجب :

- ١- على المنشأة إعداد قائمة التدفق النقدي وفقاً لمتطلبات هذا المعيار وينبغي عرض هذه القائمة كجزء متمم لقوائمها المالية لكل فترة يتم عرض القوائم المالية عنها .
- ٢- أن يهتم مستخدمي القوائم المالية لمنشأة ما بالتعرف على الكيفية التي تعتمد عليها المنشأة في توليد واستخدام النقدية وما في حكمها . وذلك بغض النظر عن طبيعة أنشطة المنشأة وبصرف النظر عما إذا كانت النقدية يمكن أن ينظر إليها كمنتج للمنشأة أم لا ، كما هو الحال في المؤسسات المالية . وتحتاج المنشآت للنقدية أساساً لنفس الأسباب مهما كان التباين في أنشطتها الرئيسية الخاصة بإنتاج الإيراد . وتحتاج المنشآت للنقدية للقيام بعملياتها ولسداد التزاماتها ولتوفير عائد للمستثمرين في تلك المنشآت . ومن ثم فإن ذلك يتطلب من جميع المنشآت عرض قائمة التدفق النقدي .

عرض قائمة التدفق النقدي :

- ١- ينبغي أن تعرض قائمة التدفق النقدي التدفقات النقدية خلال الفترة مبوبة على كل من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل .
- ٢- تقوم المنشأة بعرض تدفقاتها النقدية من كل أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون أكثر ملاءمة لأعمالها . ويوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمنشأة وأرصدها النقدية وما في حكمها . ويمكن استخدام هذه المعلومات أيضاً لتقييم العلاقات بين تلك الأنشطة .
- ٣- قد تتضمن المعاملة الواحدة تدفقات نقدية يمكن تبويبها بشكل مختلف . مثال ذلك ، عند إعادة السداد النقدي لقرض ما فإن السداد يتضمن كل من فائدة القرض ومبلغ القرض الأصلي وقد يبويب عنصر الفائدة كنشاط تشغيلي ويبويب عنصر القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي .

أنشطة التشغيل :

- أ- يعتبر مبلغ التدفقات النقدية الناتج من أنشطة التشغيل مؤشراً رئيسياً عن مدى قدرة عمليات المنشأة على توليد تدفقات نقدية كافية لإعادة سداد القروض والاحتفاظ بالقدرة التشغيلية للمنشأة وسداد التوزيعات على الأسهم واقتناء استثمارات جديدة بدون الحاجة إلى الإلتجاء إلى مصادر خارجية للتمويل . وتعتبر المعلومات المستقاة من المكونات المحددة للتدفقات النقدية التاريخية للتشغيل مع المعلومات الأخرى مفيدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية للتشغيل في المستقبل .
- ب- تنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل أساساً عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمنشأة ، ولذلك فإنها تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة .

التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية :

- أ- ينبغي تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات بالعملة الأجنبية بعملة التعامل وذلك باستخدام سعر الصرف السارى فى تاريخ التدفق النقدى .
- ب- ينبغي ترجمة التدفقات النقدية الخاصة بالشركة التابعة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السارية بين عملة التعامل والعملة الأجنبية فى تواريخ التدفقات النقدية .
- ج- يتم إعداد تقرير بالتدفقات النقدية المبينة بالعملة الأجنبية بالطريقة التى تتمشى مع معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) الخاص بآثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية ، ويسمح له باستخدام سعر صرف يقارب السعر الفعلى حيث يمكن استخدام متوسط سعر الصرف المرحج للفترة وذلك لتسجيل المعاملات التى تتم بالعملة الأجنبية أو ترجمة التدفقات النقدية لشركة تابعة أجنبية ولكن لا يسمح هذا المعيار باستخدام سعر الصرف فى تاريخ الميزانية عند ترجمة التدفقات النقدية لشركة تابعة أجنبية .

- د- لا تعتبر الأرباح والخسائر غير المحققة والناتجة عن التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية تدفقات نقدية . ولكن يجب عرض أثر تغيرات سعر الصرف على النقدية وما فى حكمها المحتفظ بها أو المستحقة بعملة أجنبية فى قائمة التدفق النقدى وذلك من أجل تسوية النقدية وما فى حكمها فى بداية ونهاية الفترة ويتم عرض هذا المبلغ منفصلاً عن التدفقات الناتجة عن أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل ويتضمن هذا أيضاً الفروق (إن وجدت) بين أسعار الصرف التى حدثت بها هذه التدفقات النقدية وأسعار الصرف السائدة فى نهاية الفترة .

المنهج الواجب تطبيقه عند إعداد القوائم المالية :

عملية التعامل :

- ١- البيئة الاقتصادية التى تعمل بها المنشأة هى البيئة التى تقوم المنشأة فيها بتوليد وإنفاق النقدية ، وتأخذ المنشأة العوامل التالية فى الاعتبار عند تحديد عملة التعامل :
- هى العملة :**

- أ- التى تؤثر بشكل رئيسى فى أسعار مبيعات البضائع والخدمات (وهى غالباً ما تكون العملة التى تستخدمها الشركة فى تحديد وسداد أسعار بيع بضائعها وخدماتها) .
- ب- الرسمية للدولة التى بها تحدد أسعار المبيعات للبضائع والخدمات بناء على قوى المنافسة واللوائح والقوانين . العملة التى تؤثر بشكل رئيسى على العمالة والمواد الخام والتكاليف الأخرى المتعلقة بتوفير البضائع والخدمات (هى غالباً العملة التى تستخدم فى تحديد وسداد التكاليف المتعلقة بهذه البضائع والخدمات) .
- ٢- يمكن للعوامل التالية أن تقدم أدلة على عملة التعامل للمنشأة :
- أ- العملة التى من خلالها تتولد النقدية من أنشطة التمويل (أى إصدار أدوات التزامات مالية وأدوات حقوق) .
- ب- العملة التى عادة ما يتم من خلالها الاحتفاظ بالمتحصلات من أنشطة التشغيل .
- ٣- تؤخذ العوامل الإضافية التالية فى الاعتبار عند تحديد عملة التعامل لعملية أجنبية (كيان أجنبى) وما إذا كانت عملة التعامل هى نفس عملة المنشأة التى تعرض قوائمها المالية [المنشأة التى تعرض بها قوائمها فى هذا الإطار هى المنشأة التى يكون لديها عملية أجنبية (كيان أجنبى) مثل شركة تابعة أو فرع أو شركة شقيقة أو مشروع مشترك]
- أ- ما إذا كانت أنشطة العملية الأجنبية (كيان أجنبى) تتم كامتداد للمنشأة التى تعرض قوائمها المالية وليست مستقلة بدرجة كبيرة . ومثال على كون العملية الأجنبية (كيان أجنبى) كامتداد لنشاط المنشأة التى تعرض قوائمها المالية هو أن تقوم العملية الأجنبية ببيع البضائع التى تستوردها من المنشأة التى تعرض قوائمها المالية فقط ثم تقوم بتوريد حصيلة هذه المبيعات لها . ومثال على وجود استقلالية بدرجة كبيرة هو قيام العملية الأجنبية بتجميع النقدية والبنود الأخرى ذات الطبيعة النقدية مع تكبدها مصروفات وتولد دخل مع إجراء الترتيبات الخاصة بالاقراض بعملتها المحلية بشكل أساسى .

ب- ما إذا كانت المعاملات مع المنشأة التي تعرض قوائمها المالية تمثل نسبة كبيرة أو صغيرة من أنشطة العملية الأجنبية (الكيان الأجنبي) .

ج- ما إذا كانت التدفقات النقدية من أنشطة العملية الأجنبية (الكيان الأجنبي) تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية للمنشأة التي تعرض قوائمها المالية وأنها متاحة للتحويل للمنشأة التي تعرض قوائمها المالية بسهولة .

د- ما إذا كانت التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة العملية الأجنبية (الكيان الأجنبي) كافية لخدمة الديون الحالية أو المتوقعة بشكل طبيعي دون الحاجة إلى الحصول على أموال من المنشأة التي تعرض قوائمها المالية .

٤- عندما تختلط المؤشرات السابقة وتكون عملة التعامل غير واضحة فإن الإدارة تستخدم حكمها في تحديد عملة التعامل التي تعبر بوضوح عن الآثار الاقتصادية للمعاملات والأحداث والظروف الأساسية . وكجزء من هذا المنهج فإن الإدارة تعطي الأولوية للمؤشرات الأولية الواردة في الفقرة ٩ - قبل أن تأخذ في الاعتبار المؤشرات الواردة في الفقرات ١٠ ، ١١ - وهي التي وضعت لتقديم أدلة إضافية مؤيدة لتحديد عملة التعامل للمنشأة .

٥- تعكس عملة التعامل للمنشأة المعاملات والأحداث والظروف الأساسية ذات الصلة بها وبناء على ذلك فبمجرد أن يتم تحديد عملة التعامل فإنه لا يتم تغييرها إلا إذا حدث تغيير في المعاملات والأحداث والظروف الأساسية .

صافي الاستثمار في عملية أجنبية (كيان أجنبي) :

٦- من الممكن أن يكون لدى المنشأة بنود ذات طبيعة نقدية مستحقة من أو على عملية أجنبية ويعتبر البند الذي لم يخطط لتسويته أو أن يكون من المستبعد تسويته في المستقبل المنظور بمثابة جزء من صافي استثمار المنشأة في العملية الأجنبية ويتم المحاسبة عن صافي الاستثمار وفقاً للفقرات ٣١ - ، ٣٣ - ومن الممكن أن تشمل

تلك البنود ذات الطبيعة النقدية الحسابات المدينة طويلة الأجل أو القسروض ولكنها لا تشمل أرصدة العملاء أو الموردين التي نشأت من المعاملات التجارية .

المنهج الواجب تطبيقه:

٧- عند إعداد القوائم المالية سواء لمنشأة مستقلة أو منشأة لها عمليات أجنبية (مثل المنشأة الأم) أو عملية أجنبية (مثل منشأة تابعة أو فرع) فإنه يتم تحديد عملة التعامل لكل منشأة طبقاً للفقرات من " ٩ " إلى " ١٣ " وتقوم المنشأة بترجمة بنود العملة الأجنبية إلى عملة التعامل ثم تقوم بإثبات آثار هذه الترجمة طبقاً لما ورد بالفقرات من " ٢٠ " إلى " ٣٧ " والفقرة " ٥٠ " .

٨- تشتمل العديد من المنشآت التي تعرض قوائمها المالية على عدد من المنشآت المنفردة (مثال ذلك فإن المجموعة تتكون من منشأة أم و منشأة أو أكثر تابعة) كما أن هناك العديد من أنواع المنشآت سواء كانت عضواً أم لا فى مجموعة يمكن أن تكون لها استثمارات فى منشآت تابعة أو مشروعات مشتركة كما أن هذه المنشآت يمكن أيضاً أن تكون لها فروع ومن الضروري أن تتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالى لكل منشأة منفردة إلى العملة التى تستخدمها المنشأة الأم فى عرض قوائمها المالية . يسمح هذا المعيار أن تكون عملة العرض - التى تستخدمها المنشأة التى تعرض قوائمها المالية - أية عملة (أو عملات) وتتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالى لأى منشأة منفردة يتم تضمينها فى قوائم المنشأة التى تعرض قوائمها المالية إذا كانت عملة التعامل لها مختلفة عن عملة العرض وذلك طبقاً للفقرات من " ٣٨ " إلى " ٥٠ " .

٩- يسمح هذا المعيار أيضاً للمنشأة المستقلة التى تقوم بإعداد قوائمها المالية أو المنشأة التى تعد قوائم مالية مستقلة طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٧) بعرض قوائمها المالية بأية عملة (أو عملات) إذا كانت العملة التى تعرض بها المنشأة قوائمها تختلف عن عملتها التى تستخدمها فى عملية التعامل وتتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالى أيضاً إلى عملة العرض وذلك وفقاً لما ورد بالفقرات من " ٣٨ " إلى " ٥٠ " .

إثبات المعاملات بعملة أجنبية بعملة التعامل

الاعتراف الأولي :

١٠- تعبر المعاملة بعملة أجنبية عن المعاملة التي تكون قد أبرمت أو تتطلب السداد بعملة أجنبية وتتضمن المعاملات الناشئة عن قيام المنشأة .
أ- شراء أو بيع بضائع أو خدمات بثمن محدد بعملة أجنبية .
أو ب- باقتراض أو إقراض أموال عندما تكون المبالغ الواجبة السداد أو التحصيل محددة بعملة أجنبية .

أو ج- باقتناء أو استبعاد أصول أو بإنشاء أو سداد التزامات محددة بعملة أجنبية .
١١- تثبت المعاملة التي تتم بعملة أجنبية عقد الاعتراف الأولي بها على أساس عملة التعامل وذلك باستخدام سعر الصرف الفوري بين عملة التعامل والعملية الأجنبية في تاريخ المعاملة .

١٢- يعتبر تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تكون فيه المعاملة مؤهلة للاعتراف وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، ولأسباب عملية فإنه يتم استخدام سعر تقريبي للسعر الفعلي في تاريخ المعاملة ، مثال ذلك : يمكن استخدام متوسط سعر صرف أسبوعي أو شهري لجميع المعاملات التي تحدث التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية كبيرة فإنه يكون من غير الملائم استخدام متوسط سعر صرف خلال الفترة .

إعداد الفوائض المالية اللاحقة :

١٣- في تاريخ كل ميزانية :

أ- تترجم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية باستخدام سعر الإقفال .
ب- تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي سجلت قيمتها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة .
ج- تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي سجلت قيمتها بالقيمة العادلة بالعملية الأجنبية باستخدام أسعار الصرف التي كانت سائدة وقت تحديد القيم العادلة .

١٤- تتحدد القيمة الدفترية للبند فى ضوء معايير المحاسبة المصرية المناسبة لهذا البند فعلى

سبيل المثال يمكن قياس الأصول الثابتة بالقيمة العادلة أو التكلفة التاريخية وفقاً لمعيار

المحاسبة المصرى رقم (١٠) الخاص " بالأصول الثابتة وإهلاكاتها " وسواء تم تحديد

القيم الدفترية على أساس التكلفة التاريخية أو على أساس القيمة العادلة فإن هذه المبالغ

المحددة لبنود بعملات أجنبية يتم حينئذ ترجمتها لعملة التعامل طبقاً لهذا المعيار .

١٥- يتم تحديد القيمة الدفترية لبعض البنود بمقارنة مبلغين أو أكثر فعلى سبيل المثال

فإن القيمة الدفترية للمخزون تحدد بالتكلفة أو صافى القيمة الاستردادية أيهما أقل وفقاً

لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢) المخزون وبالمثل ووفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣١)

الخاص بإضمحلال قيمة الأصول فإن القيمة الدفترية للأصل الذى توجد بشأنه مؤشرات

على انخفاض قيمته فإن قيمته تقاس بالقيمة الدفترية وذلك قبل الأخذ فى الاعتبار

الخصائـر المحتمـلة للانخفاض فى القيمة وقيـمته القابلة للاسترداد

أيهما أقل وعندما يكون هذا الأصل غير نقدى ويتم قياسه

بعملة أجنبية فإن قيمته الدفترية يتم تحديدها بمقارنة :

أ- التكلفة أو القيمة الدفترية كلما كان ذلك مناسباً ، مترجمة بسعر التحويل

فى التاريخ الذى حددت فيه القيمة (أى بالسعر فى تاريخ المعاملة وذلك بالنسبة

للبند الذى تم قياسه بالتكلفة التاريخية) .

ب- صافى القيمة الاستردادية أو القيمة القابلة للاسترداد كلما كان ذلك مناسباً مترجماً

بسعر التحويل فى التاريخ الذى حددت فيه القيمة (أى باستخدام سعر الإقفال

فى تاريخ الميزانية) . وقد يترتب على هذه المقارنة خسائر نتيجة اضمحلال القيمة

ويتم الاعتراف بها بعملية التعامل ولكن لا يتم الاعتراف

بها بعملية أجنبية والعكس بالعكس .

١٦- عند توافر عدة أسعار صرف فإنه يجب استخدام سعر الصرف الذى كان من الممكن أن تتم تسوية التدفقات النقدية المستقبلية المتمثلة في المعاملة أو الرصيد إذا كانت هذه التدفقات قد تم تسويتها في تاريخ القياس وإذا كان من الصعب تبادل عمليتين لفترة مؤقتة فإن السعر المستخدم هو أول سعر صرف لاحق عندما يكون التبادل ممكنًا .

الاعتراف بفروق أسعار الصرف :

١٧- يسرى معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) على محاسبة التغطية للبنود بالعملة الأجنبية ويتطلب تطبيق محاسبة التغطية من المنشأة أن تعالج بعض فروق العملة بطريقة مختلفة عن تلك التى يتطلبها هذا المعيار . فعلى سبيل المثال فإن معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) يتطلب إثبات فروق العملة على البنود ذات الطبيعة النقدية والمؤهلة كأدوات تغطية في تغطية تدفق نقدي ضمن حقوق الملكية إلى المدى الذى تصل إليه فاعلية التغطية.

١٨- يتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف الناتجة من تسوية البنود ذات الطبيعة النقدية أو من ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية للمنشأة بأسعار تحويل مختلفة عن تلك التى سجلت بها بداية خلال الفترة أو في قوائم مالية سابقة على أنها أرباح أو خسائر في الفترة التى نشأت فيها وذلك باستثناء ما هو وارد في الفقرة " ٣١ " .

١٩- عندما تنشأ بنود ذات طبيعة نقدية عن معاملة بالعملة الأجنبية مع وجود تغير في سعر الصرف بين تاريخ المعاملة وتاريخ التسوية فإنه ينتج عن ذلك فرق في سعر الصرف وعندما يتم تسوية تلك المعاملة في نفس الفترة المحاسبية التى حدثت بها فإن جميع فروق أسعار الصرف يتم الاعتراف بها في ذات الفترة أما إذا تم تسوية المعاملة في فترة محاسبية لاحقة فإن فروق أسعار الصرف التى يعترف بها في كل فترة زمنية وحتى تاريخ التسوية يتم تحديدها على أساس التغير في أسعار الصرف خلال كل فترة .

٢٠- عندما يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة من البنود ذات الطبيعة غير النقدية مباشرة في حقوق الملكية فإنه ينبغي الاعتراف بأى تغير فى مكونات الربح أو الخسارة مباشرة فى حقوق الملكية وعلى العكس عندما يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة من البنود ذات الطبيعة غير النقدية مباشرة فى الأرباح والخسائر فإنه ينبغي الاعتراف بأى تغير فى مكونات الربح أو الخسارة مباشرة فى الأرباح والخسائر .

٢١- تتطلب بعض المعايير الأخرى أن يتم الاعتراف ببعض الأرباح والخسائر مباشرة فى حقوق الملكية . على سبيل المثال يتطلب معيار المحاسبة المصرى " رقم (١٠) وإهلاكاتها " أن يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول الثابتة مباشرة فى حقوق الملكية وعندما يتم تحديد قيمة هذا الأصل بعملة أجنبية فإن الفقرة ٣٣ (ج) " من هذا المعيار تتطلب أن يتم ترجمة القيمة التى أعيد تقييمها وذلك باستخدام سعر الصرف فى التاريخ الذى حددت فيه القيمة مما يؤدى إلى فرق فى سعر الصرف يتم الاعتراف به أيضا فى حقوق الملكية .

٢٢- يتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف الناشئة من البنود ذات الطبيعة والتى تشكل جزءاً من صافى استثمار المنشأة فى عملية أجنبية راجع فقرة " ١٥ " كأحدى بنود الإرباح والخسائر فى القوائم المالية المنفصلة للمنشأة التى تعرض قوائمها المالية أو فى القوائم المالية المنفصلة للعملية الأجنبية (كيان أجنبى) كلما كان ذلك مناسباً وفى القوائم المالية التى تضم العملية الأجنبية (كيان أجنبى) والمنشأة التى تعرض قوائمها المالية (مثال ذلك القوائم المالية المجمعة عندما تكون العملية الأجنبية شركة تابعة) فإنه الاعتراف بفروق أسعار الصرف مبدئياً كبند منفصل ضمن حقوق الملكية وذلك حتى تاريخ التصرف فى صافى الاستثمار حينئذ يجب أن يعترف بها ضمن الأرباح أو الخسائر طبقاً للفقرة رقم " ٤٨ " .

٢٣- عندما تشكل البنود ذات الطبيعة النقدية جزءاً من صافى استثمار المنشأة التى تعرض قوائمها المالية فى عملية أجنبية ويتم تحديد هذا البند بعملية التعامل للمنشأة

التي تعرض قوائمها المالية فإنه ينشأ عن ذلك فرق في سعر الصرف في القوائم المالية للعملية الأجنبية وفقاً للفقرة " ٢٨ " كذلك إذا تم تحديد هذا البند بعملة التعامل للعملية الأجنبية فإنه ينشأ عن ذلك فرق في سعر الصرف في القوائم المالية للمنشأة التي تعرض قوائمها المالية وفقاً للفقرة " ٢٧ " ويتم إعادة تبويب مثل هذه الفروق في أسعار الصرف كبند مستقل في حقوق الملكية في القوائم المالية التي تتضمن العملة الأجنبية والمنشأة التي تعرض قوائمها المالية (بمعنى القوائم المالية التي يتم تجميع العملة الأجنبية بها أو يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية). ومع ذلك فإن البنود ذات الطبيعة النقدية التي تشكل جزءاً من صافي استثمار المنشأة التي تعرض قوائمها المالية في عملية أجنبية بعملة أخرى بخلاف عملة التعامل للمنشأة التي تعرض قوائمها المالية وعملة العملية الأجنبية (كيان أجنبي) . لا يتم إعادة تبويب فروق أسعار الصرف الناتجة من ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية إلى عملة التعامل للمنشأة التي تعرض قوائمها المالية وعملة التعامل للعملة الأجنبية كعنصر مستقل في حقوق الملكية في القوائم المالية التي تتضمن العملية الأجنبية والمنشأة التي تعرض قوائمها المالية (أي أنها تظل تثبت كأرباح ———— أو خسائر) .

٢٤- عندما تمسك المنشأة حساباتها بعملة مختلفة عن عملة التعامل الخاصة بها ، ففي التاريخ الذي تقوم المنشأة فيه بإعداد قوائمها المالية يتم ترجمة جميع المبالغ إلى عملة التعامل طبقاً لل فقرات من " ٢٠ " إلى " ٢٦ " وسيترتب على ذلك مبالغ من عملة التعامل مماثلة للمبالغ التي كانت ستثبت إذا ما تم تسجيل هذه البنود بعملة التعامل منذ البداية ، مثال على ذلك : يتم ترجمة البنود ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة التي أدت إلى إثباتها .

تغيير عملة التعامل :

٢٥- عندما يكون هناك تغيير فى عملة التعامل للمنشأة فإنه يجب على المنشأة أن تطبق إجراءات الترجمة التى تنطبق على عملة التعامل الجديدة مستقبلياً وذلك من تاريخ التغيير .

٢٦- كما هو موضح بالفقرة " ١٣ " فإن عملة التعامل للمنشأة تعكس المعاملات والأحداث والظروف الأساسية لهذه المنشأة وبالتالى فبمجرد تحديد عملة التعامل فإنه يمكن تغييرها فقط عندما يحدث تغيير فى هذه المعاملات والأحداث والظروف الأساسية . على سبيل المثال فإن تغيير العملة التى تؤثر بشكل رئيسى فى أسعار مبيعات البضائع والخدمات يمكن أن يؤدي إلى تغيير فى عملة التعامل للمنشأة .

٢٧- يتم المحاسبة عن أثر التغيير فى عملة التعامل بشكل مستقبلى ، بعبارة أخرى فإن المنشأة تقوم بترجمة جميع البنود إلى عملة التعامل الجديدة باستخدام سعر الصرف فى تاريخ التغيير . ويتم معالجة المبالغ الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة غير النقدية باستخدام التكلفة التاريخية . والفروق التى تنشأ من ترجمة عملية أجنبية (كيان أجنبى) والتى تم تبويبها فى السابق فى حقوق الملكية طبقاً لل فقرات " ٣٢ " ، " ٣٩ (ج) " لا يتم الاعتراف بها كأرباح أو خسائر حتى يتم التخلص من هذه العملية .

استخدام عملة عرض بخلاف عملة التعامل

الترجمة لعملة العرض :

٢٨- يمكن للمنشأة أن تقوم بعرض قوائمها المالية بأية عملة (أو عملات) وإذا كانت عملة العرض تختلف عن عملة التعامل للمنشأة فإن المنشأة تقوم بترجمة نتائج أعمالها ومركزها المالى لعملة العرض ، على سبيل المثال : عندما تحتوى المجموعة على منشآت منفردة لها عملات تعامل مختلفة فإن نتيجة الأعمال والمركز المالى لكل منشأة يتم التعبير عنهما بعملة موحدة حتى يمكن عرض القوائم المالىة المجمعة .

٢٩- يتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالى للمنشأة التى تكون عملة التعامل بها ليست عملة

اقتصاد يتسم بالتضخم إلى عملة عرض أخرى وذلك باستخدام الإجراءات التالية :

أ- يتم ترجمة الأصول والالتزامات لكل ميزانية يتم عرضها

(بما فى ذلك أرقام المقارنة) بسعر الإقفال فى تاريخ الميزانية .

ب- يتم ترجمة بنود الإيرادات والمصروفات لكل قائمة دخل يتم عرضها

(بما فى ذلك أرقام المقارنة) بأسعار الصرف فى تواريخ حدوث المعاملات .

ج- يتم إثبات جميع فروق التغير فى أسعار الصرف كبند مستقل ضمن حقوق الملكية .

٣٠- لاعتبارات عملية يستخدم سعر صرف لتقريب أسعار الصرف الفعلية فى تواريخ

المعاملات ، مثال ذلك : غالباً ما يستخدم متوسط سعر الصرف للفترة وذلك لترجمة بنود

قائمة الدخل من إيرادات ومصروفات ومع هذا إذا كانت هناك تقلبات هامة فى أسعار

الصرف فإن استخدام متوسط سعر الصرف بالفترة لا يكون مناسباً .

٣١- تنشأ الفروق فى أسعار الصرف المنوه عنها فى الفقرة " ٣٩ (ج) " من :

أ- ترجمة بنود قائمة الدخل من إيرادات ومصروفات بأسعار الصرف فى تواريخ

المعاملات والأصول والالتزامات بسعر الإقفال وهذه الفروق فى أسعار الصرف تنشأ

فى بنود الإيرادات والمصروفات التى يتم إثباتها فى قائمة الدخل

وكذلك التى يتم إثباتها مباشرة فى حقوق الملكية .

ب- ترجمة صافى الأصول فى أول المدة بسعر إقفال مختلف عن سعر الإقفال الذى سبق

استخدامه . ولا يتم إثبات هذه الفروق والتى تنشأ من التغير فى أسعار الصرف

كأرباح أو خسائر وذلك لأن التغيرات فى أسعار الصرف يكون لها تأثير ضئيل

أو ليس لها تأثير مباشر على التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل الحالية

والمستقبلية وعندما يتم إعداد القوائم المالية المجمعة لعملية أجنبية (كيان أجنبى)

غير مملوكة بالكامل فإن فروق تغير أسعار الصرف المتراكمة والناشئة من الترجمة والتسي ترتبط بحقوق الأقلية تثبت وتظهر كجزء من حقوق الأقلية في الميزانية المجمعة .

٣٢- يتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالي للمنشأة التي تكون عملة التعامل بها هي عملة

اقتصاد يتسم بالتضخم إلى عملته عرض مختلفة باستخدام الإجراءات التالية :

أ- يتم ترجمة جميع المبالغ (أى الأصول ، الالتزامات ، عناصر حقوق الملكية والإيرادات والمصروفات بما فى ذلك أرقام المقارنة) باستخدام سعر الإقفال فى تاريخ أحدث ميزانية .

ب- عندما يتم ترجمة المبالغ لعملة اقتصاد لا يتسم بتضخم كبير فإن أرقام المقارنة يجب أن تكون هى التى تم عرضها كمبالغ السنة الحالية فى القوائم المالية ذات الصلة للسنة السابقة (أى لا يتم تعديلها بالتغير اللاحق فى مستوى السعر أو التفسير اللاحق فى سعر الصرف) .

الفصل الثالث : آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية

أشعار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية

تضمن القرار الوزارى رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ بشأن معايير المحاسبة المصرية فى الفقرات التالية منه :

١- إذا نشأت فروق أسعار صرف نتيجة هبوط حاد فى عملة والتى لا يقابلها وسائل عملية لتغطية المخاطر والتى تؤثر على الالتزامات التى لا يمكن تسويتها والتى تنشأ مباشرة نتيجة اقتناء حديث لأصل بعملة أجنبية ، تدرج فروق أسعار الصرف هذه ضمن القيمة الدفترية للأصل ، وذلك بشرط أن لا تزيد القيمة الدفترية المعدلة عن قيمة التكلفة الإحالية أو المبلغ الذى يمكن استرداده من بيع أو استئصال الأصل أيهما أقل .

٢- لا تدرج فروق أسعار الصرف ضمن القيمة الدفترية للأصل عندما تكون المنشأة قادرة على تسوية أو تغطية مخاطر الالتزام بالعملة الأجنبية الناشئة عن استئصال ذلك الأصل . ومع هذا فإن خسائر فروق أسعار الصرف تعتبر جزءاً من التكاليف المباشرة المتعلقة بالأصل وذلك حينما لا يمكن تسوية الالتزام وعندما لا يوجد وسائل عملية لتغطية المخاطر ، كحالة وجود قيود على العملة الأجنبية تؤدي إلى التأخير فى الحصول على هذه العملات مثلاً لذلك وطبقاً للمعالجة البديلة المسموح بها ، فإن تكلفة الأصل الذى تم الحصول عليه بعملة أجنبية يتم إثباتها بعملية القيد على أساس المبلغ الذى ستتحمله المنشأة فى النهاية لتسوية التزاماتها الناشئة مباشرة عن الاقتناء الحديث للأصل .

ثم صدر القرار الوزارى رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٣ متضمناً ما يلى :

يراعى بشأن تطبيق المعالجة البديلة المشار إليها فى الفقرة (٢٠) بشأن رسملة خسائر فروق أسعار الصرف الناتجة عن تقييم الالتزامات بالعملات الأجنبية وذلك بإضافتها إلى القيمة الدفترية للأصل ما يأتى :

- ١- أن يعتبر الاصل قد تم اقتنائه حديثا اذا كان العمر الانتاجى المتبقى للاصل الثابت يزيد على خمسين بالمائة (٥٠ ٪) من العمر الانتاجى المقدر له .
- ٢- أن يعتبر انخفاضا حادا فى عملة القيد اذا حدث انخفاض فى سعر صرف عملة القيد قدره عشرة بالمائة (١٠ ٪) على الاقل خلال السنة المالية .
- ثم صدر القرار الوزارى رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن معايير المحاسبة المصرية على أن يعمل إعتباراً من أول يناير سنة ٢٠٠٧ متضمناً :
- ١- يجب أن تفصح المنشأة عن :
 - أ- مبلغ فروق أسعار الصرف والمعرف بها كربح أو الخسارة عن الفترة .
 - ب- صافى فروق أسعار الصرف والتي تم تبويبها كعنصر مستقل من حقوق الملكية ، والتسوية التى تمت على مبلغ فروق أسعار الصرف فى بداية ونهاية الفترة .
- ٢- عندما تختلف عملة العرض عن عملة التعامل يجب الإفصاح عن ذلك كما يجب الإفصاح عن عملة التعامل وسبب استخدام عملة عرض مختلفة .
- ٣- عندما يكون هناك تغيير فى عملة التعامل سواء فى المنشأة التى تعرض قوائمها المالية أو فى عملية أجنبية هامة ، فإنه يجب الإفصاح عن ذلك كما يجب الإفصاح عن سبب التغيير فى عملة التعامل .
- ٤- عندما تقوم المنشأة بعرض قوائمها المالية بعملة تختلف عن عملة التعامل الخاصة بها فإنه يجب عليها أن توضح أن القوائم المالية قد تم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة المصرية فقط إذا ما كانت تلتزم بجميع شروط هذه المعايير وتفسيراتها بما فى ذلك طريقة الترجمة كما هى موضحة فى الفقرات من "٣٩" إلى "٤٢" .
- ٥- تقوم المنشأة فى بعض الأحيان بعرض قوائمها المالية أو المعلومات المالية الأخرى بعملة مختلفة عن عملة التعامل الخاصة بها دون الأخذ فى الاعتبار الشروط الموضحة فى الفقرة "٥٥" على سبيل المثال عندما تقوم المنشأة بتحويل بعض العناصر المختارة من القوائم المالية إلى عملة أخرى أو فى الحالة التى تكون فيها عملة التعامل للمنشأة مختلفة

عن عملة الاقتصاد المتضخم بشكل كبير فتقوم المنشأة بترجمة القوائم المالية لعملة أخرى عن طريق ترجمة جميع العناصر باستخدام أحدث سعر إقفال وتعتبر هذه التحويلات مختلفة لمعايير المحاسبة المصرية ويجب الالتزام بالإفصاحات الموضحة في الفقرة " ٥٧".

٦- عندما تقوم المنشأة بعرض قوائمها المالية أو معلومات مالية أخرى بعملة تختلف عن العملة التشغيل لها أو عملة العرض ولم يتم الالتزام بالشروط الموضحة في الفقرة " ٥٥" فإنه يجب عليها أن :

أ- تحدد بوضوح أن هذه المعلومات هي معلومات إضافية لتمييزها عن المعلومات التي تتفق مع معايير المحاسبة المصرية .

ب- تفصح عن العملة التي تم بها عرض المعلومات الإضافية .

ج- تفصح عن عملة التعامل بالمنشأة وطريقة الترجمة التي تم استخدامها لتحديد المعلومات الإضافية .

* * * * *

الباب الثالث : التشريع الضريبي
والالتزام بالمعايير المحاسبية المصرية

الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية

بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١١ ، صدر القرار الوزاري رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن معايير المحاسبة المصرية متضمناً إلغاء العمل بالمعايير المحاسبية السابقة الصادرة بالقراريين الوزاريين رقمي ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ ، ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢ على أن يحل محلهم المعايير المحاسبية المرفقة بالقرار الوزاري رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ ، وعلى أن يعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ٢٠٠٧ .

١- والملاحظ أنه قد أعدت معايير المحاسبة المصرية طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين .

كماتخضع الموضوعات التي لم يتم تناولها في المعايير المصرية في معالجتها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لحين صدور المعايير المصرية التي تتناول هذه الموضوعات .

٢- تعتبر إدارة المنشأة مسئولة عن إعداد قوائمها المالية المعتمدة والمنشورة وفي هذه الحالة يجب أن تلتزم عند إعداد هذه القوائم بما جاء بمعايير المحاسبة المصرية من معالجات وإفصاح وعرض . وقد تحتاج المنشأة إلى استخراج قوائم أو بيانات مالية من أجل التحليل والتقييم واتخاذ القرار ، وفي هذه الحالة تعد هذه القوائم أو البيانات بمثابة قوائم وبيانات داخلية ليس من الضروري الالتزام في إعدادها بالمعالجات والإفصاح والعرض الواردة في معايير المحاسبة المصرية . ويجب على الإدارة عند تقديمها لهذه القوائم أو البيانات إبعاد أي لبس لدى مستخدميها قد يؤدي إلى اعتقاده بأنها تمثل القوائم أو البيانات المالية المعتمدة والمنشورة.

٣- يجب تطبيق المعايير المرفقة على البنود الهامة نسبياً أما البنود قليلة الأهمية فيمكن الاسترشاد بالمعايير في معالجتها وتقاس أهمية البند بمدى تأثيره على المستخدم العادي للقوائم المالية وذلك في ضوء حجم البند وعلاقته بحجم المنشأة والظروف المحيطة .

الضرائب على الدخل :

ينبغي الإفصاح عن التدفقات النقدية المرتبطة بالضرائب على الدخل بشكل منفصل كما ينبغي تبويبها على أنها تدفقات نقدية ناتجة من أنشطة التشغيل ما لم يكن من الممكن ربطها مباشرة بأنشطة التمويل أو الاستثمار على وجه الخصوص .

تنشأ الضرائب على الدخل من المعاملات التي ينتج عنها تدفقات نقدية والتي يتم تبويبها على أنها أنشطة تشغيل أو استثمار أو تمويل في قائمة التدفق النقدي ، وعلى الرغم من سهولة تحديد علاقة الضريبة المستحقة بأنشطة الاستثمار أو التمويل فإنه من غير العملي تحديد التدفقات النقدية المتعلقة بالضرائب حيث أنها تنشأ في فترة مختلفة عن التدفقات النقدية من المعاملة الرئيسية ، ولذلك فإن الضرائب المسددة تبويب عادة كتدفقات نقدية من أنشطة التشغيل ، ولكن عندما يتم تحديد التدفق النقدي الضريبي بشكل عملي عن كل معاملة على حدة والتي ينشأ عنها تدفقات نقدية والتي تبويب على أنها أنشطة استثمارية أو تمويلية فإن التدفق النقدي الضريبي يبويب على أنه نشاط استثماري أو تمويلي كلما كان ذلك ملائماً ، وعندما يتم توزيع التدفقات النقدية الضريبية بين أكثر من نوعية واحدة من النشاط فإنه يتم الإفصاح عن إجمالي مبلغ الضرائب المسددة .

الآثار الضريبية لفروق أسعار الصرف

إن أرباح وخسائر المعاملات بعملة أجنبية وفروق أسعار الصرف الناشئة من ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالى للمنشأة (بما فيها العملية الأجنبية) لعملية أخرى من الممكن أن يكون لها آثار ضريبية تتم المحاسبة عنها طبقاً لقوانين الضرائب على الدخل فى مصر .

مدى التوافق والاختلاف بين التشريع الضريبى المصرى والمعايير المحاسبية المصرية :

تضمن التشريع الضريبى نصوصاً تحتل السبب أو التأويل فرغم أن المعايير المحاسبية وخاصة المعيار المحاسبى الدولى رقم ١٢ المتعلق بالمحاسبة عن ضرائب الدخل تعترف بالاختلافات الدائمة والمؤقتة بين الدخل المحاسبى والضريبى بل ونقوم بقياسها والافصاح عنها إلا أنها تتطلب توافر الموضوعية فى صياغة النص الضريبى حتى يمكن قياس هذه الاختلافات بدقة . والمقصود بالموضوعية : أن يكون النص محدداً غير قابل للتأويل أو للتقدير الشخصى قابلاً للتطبيق العملى ومتوافقاً مع الأصول المحاسبية المتعارف عليها وبحيث لا ينشأ عنه اختلاف معنوى عن تطبيق بواسطة الشركة أو مواجهة واعتماده من قبل الإدارة الضريبية .

ولعل أشهر النصوص الضريبية التى تناولها التشريع الضريبى الخاص بالضرائب على الدخل الصادر بها القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

مادة ١٧: تحدد أرباح النشاط التجارى والصناعى على أساس الإيراد الناتج عن جميع العمليات التجارية والصناعية بما فى ذلك الأرباح الناتجة عن بيع أصول المنشأة المنصوص عليها فى البنود (١ ، ٢ ، ٤) من المادة (٢٥) من هذا القانون ، والأرباح المحققة من التعويضات التى يحصل عليها الممول نتيجة الهلاك أو الاستيلاء على أى أصل من هذه الأصول وكذلك أرباح التصفية التى تحققت

خلال الفترة الضريبية وذلك كله بعد خصم جميع التكاليف واجبة الخصم ،
ويحدد صافى الربح على أساس قائمة الدخل المعدة وفقاً
لمعايير المحاسبة المصرية ، كما يتحدد وعاء الضريبة
بتطبيق أحكام هذا القانون على صافى الربح المشار إليه .
مادة ١٣٩: يقع على المصلحة عبء الإثبات فى الحالات الآتية :
١ - تصحيح الإقرار أو تعديله أو عدم الاعتداد به إذا كان مقدماً طبقاً
للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى المادتين (٨٣ ، ٨٤) من هذا القانون
ومستنداً إلى دفاتر منتظمة من حيث الشكل وفقاً لمعايير المحاسبة
المصرية أو مبني على مناسبات مبسطة منبثقة منها .
كما تناولت اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الدخل الصادر بها القرار
الوزارى رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥ النصوص التالية وعلاقتها بمعايير المحاسبة المصرية وهى :-
مادة ٧٠: تحدد أرباح النشاط التجارى والصناعى ، بصافى الربح أو الخسارة الواردة
بقائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ،
ويراعى فى ذلك على الأخص :

١ - التوزيعات :

بالنسبة ليراد الاستثمارات من شركة مقيمة لشركة مقيمة أخرى يعتمد
حساب الإيرادات وفقاً لطريقة حقوق الملكية أو طريقة التكلفة .

٢ - فروق تقييم العملة :

يتم اعتماد الفروق المدينية والدائنة الواردة بقائمة
الدخل طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

٣ - تصحيح الأخطاء التى تدرج ضمن حقوق الملكية ولا تحمل على قائمة الدخل ،
ويؤخذ الاثر الضريبى لهذا التصحيح فى الاعتبار عند إعداد الإقرار
الضريبى وذلك فيما عدا الاهلاكات حيث تتم معالجتها وفقاً للقانون .

٤ - تغيير السياسات :

يؤخذ الاثر الضريبي للتغيير وتعتمد السياسة ذات الاثر الأقل على الوعاء الضريبي وذلك بفرض حساب الضريبة بالإقرار الضريبي .

٥ - بالنسبة للاستثمارات :

تلتزم الشركة في تقييمها للاستثمارات المتداولة باتباع سياسة ثابتة (بطريقة القيمة السوقية أو بطريقة التكلفة أو القيمة السوقية أيهما أقل) وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

وبتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ صدر القرار الوزاري رقم ٧٧٩ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية وذلك على النحو التالي :

يستبدل بنص البند رقم (٥) من المادة (١١) ، والمادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل المشار إليهما ، النصوص الآتية :

المادة ١١/ بند ٥ : " أسهم الشركة التي تمنح بقيمة تقل عن القيمة العادلة للسهم :

تحدد قيمة الميزة على أساس الفرق بين القيمة العادلة للسهم في تاريخ الحصول عليه ، وبين القيمة التي حوسب عليها العامل " .

المادة (٧٠) : " تحدد أرباح النشاط التجاري والصناعي بصافي الربح أو الخسارة الواردة بقائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، ويراعى عند تحديد الوعاء الخاضع للضريبة ما يلي :

- ١- المخزون : يتم اعتماد التكلفة كأساس لتقييم رصيد المخزون في آخر المدة .
- ٢- تصحيح الأخطاء التي تدرج ضمن حقوق الملكية ولا تحمل على قائمة الدخل : يؤخذ الاثر الضريبي لهذا التصحيح في الاعتبار عند إعداد الإقرار الضريبي ، وذلك فيما عدا الإهلاكات حيث يتم معالجتها وفقاً للقانون .

٣- تغيير السياسات :

في حالة تغيير السياسات تعتمد المعاملة الضريبية على أساس السياسة ذات الاثر الأقل على الوعاء الضريبي أي يتم اعتماد السياسة التي يكون فيها الوعاء الضريبي أكبر .

ويستثنى من ذلك الفروق المدينة أو الدائنة الناتجة عن تغير سياسة تسعير المخزون وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بحيث تدرج تلك الفروق بالوعاء الخاص بالضريبة .

٤- الأصول الثابتة :

عند حساب إهلاكات أصول المنشأة لأغراض الضريبة تعتمد تكلفة شراء أو إنشاء أو تطوير أو تجديد أو تحسين أو إعادة بناء الأصل حسب الأحوال ، ولا تدخل ضمن القيمة القابلة للإهلاك أية تكاليف تقديرية وعلى الأخص التكاليف المقدرة لإزالة أو فك الأصل .

٥- فروق تقييم العملية :

يتم اعتماد الفروق المدينة والدائنة الواردة بقائمة الدخل طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

٦- الاستثمارات في الأوراق المالية :

أ - في حالة قيام شركة مقيمة بالاستثمار في شركة مقيمة أخرى يتم مراعاة ما يلي:

- إذا كانت الشركة المستثمر فيها شركة شقيقة أو تابعة لا يدخل ضمن وعاء الضريبة إيرادات الاستثمار الناتجة عن تطبيق حقوق الملكية ، ويرعى عند التصرف في تلك الاستثمارات تحديد الأرباح الناتجة عن التصرف على أساس الفرق بين تكلفة اقتناء الاستثمار وقيمة بيعه .

- استثناء من الشركات المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، تعتمد طريقة القيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة حسب الأحوال ، ويراعى أن يدخل في وعاء الضريبة الفروق الناتجة عن تقييم الاستثمارات في الأصول المالية المتاحة للبيع والمحملة على حقوق الملكية .

ب- في حالة قيام شركة مقيمة بالاستثمار في شركة غير مقيمة تعتمد طرق تقييم الاستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، كما تطبق طريقة حقوق الملكية في حالة توافر الشروط الآتية :

- أن تكون الإيرادات غير خاضعة للضريبة في الدولة الأخرى المسجل فيها الشركة غير المقيمة أو معفاة منها ، أو لا يجاوز سعر الضريبة فيها ٧٥٪ من سعر الضريبة المطبق في مصر .

- أن تزيد نسبة الملكية في الشركة غير المقيمة على ١٠٪ .

- أن يكون أكثر من ٧٠٪ من إيرادات الشركة غير المقيمة ناتج عن توزيعات أو فوائد أو إتاوات أو أتعاب مقابل إدارة أو إيجارات .

ويراعى في حالة تطبيق حقوق الملكية أن يتم تحديد الأرباح الناتجة عن التصرف في تلك الاستثمارات على أساس الفرق بين تكلفة اقتناء الاستثمار وقيمة بيعه .

٧- ومع عدم الإخلال بأحكام البنود السابقة ، يراعى ما يأتي :

أ - لا يدخل في الوعاء الخاضع للضريبة خسائر الاضمحلال وما يتم إدراجه كإيرادات عند رد هذه الخسائر .

ب- يدخل ضمن الوعاء الخاضع للضريبة ما يتم ترحيله مباشرة إلى حقوق الملكية من إيرادات خاضعة للضريبة أو تكاليف واجبة الخصم ولم تدرج بقائمة الدخل .

قد يتساءل البعض بالقول هل المطلوب من تبني المشرع الضريبي نصا

بالعمل بالمعايير المحاسبية أن يكون جهة الزام بها ؟

بطبيعة الحال مهنيا فقد تكفل بذلك كل من قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢

والقرارات الوزارية بشأن المعايير المحاسبية ولكن ورود النص في التشريع الضريبي سيكمل

الجانب المهني للمحاسبين بالجانب الضريبي للمصلحة بمراعاة الأخذ بالمعايير الزاميا

عند إجراء الفحص الضريبي وهو مجرد تحديث لنص إلزامي موجود بالفعل بالتشريع

الضريبي باعتبار أن المعايير هي امتداد للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

هل الأخذ بالمعايير المحاسبية ضريبيا يؤثر على الأداء المهني لمراقبي الحسابات ؟

لا شك أنه سيؤثر بالإيجاب مثال هذا أم مراقبي الحسابات في أداء المهني يقع

بين شقي رحى أولاهما أن قانون سوق المال قد فرض عليه عقوبات في حالة مخالفته لمتطلبات

المعايير المحاسبية وتوقيعه التقرير المحايـد بمطابقة القوائم المالية لها فى الوقت الذى يتطلب الأمر لاكتساب الشركة ميزة تعجيل الإهلاك هذه المعايير واثبات الاهلاك المعجل دفترىا والخلط بين الربح المحاسبى والضريبي وعادة ما ينتهى الأمر بالتضحية بهذه الميزة الضريبية هذا بخلاف أن تطبيق المعايير المحاسبية ضريبيا هو دور مراقب الحسابات ومسئوليتها فى المرحلة المقبلة .

هل تطبيق المعايير المحاسبية ضريبيا يؤدي إلى حزمة من الآثار السلبية على الحصيلة الضريبية ؟

لا شك أنه سيؤثر مبدئيا على هذه الحصيلة إلا أن هناك عديد من الآثار الإيجابية المتوسطة وطويلة الأجل سيعرض هذا الخفض من أهمها :

١- الأثر النفسى أو السلوكى الإيجابى على المولين ومراقب الحسابات . نتيجة الشعور بحدوث توافق مع المنظومة الضريبية ككل مما يؤدي لتضاؤل بالشعور باتساع الفجوة بين أطراف التعامل .

٢- خفض حجم التهرب الضريبى الحالى ليس فقط للتوافق النفسى للمولين مع المنظومة الضريبية ولكن لما يعينه تطبيق المعايير ضريبيا من التشجيع والتحفيز للشركات على العمل بها وفرض الرقابة بالتالى على عملية القياس والافصاح المحاسبى من قبل مراقب الحسابات والجهاز المركزى للمحاسبات وهو ولا شك سبب فى النهاية فى زيادة الحصيلة الضريبية .

٣- تنمية القدرات البشرية للعاملين بمصلحة الضرائب ، حيث يستلزم الأمر عندئذ إعطاء دورات تدريبية على الجوانب المختلفة المتعلقة بالعمل بالمعايير المحاسبية وهو جزء من الاصلاح الضريبى الكامل المنشود .

وكذا اعتماد خصم بعض التكاليف وفقا لمتطلبات المعايير مثل تكاليف البحوث والتطوير سيؤدي لقدرة الشركات المصرية على حسن أدائها وتطويره والمنافسة فى الأسواق المحلية والخارجية مما ينعكس فى زيادة أرباحها ومن ثم وعاء الضريبة وحصيلتها .

* * * * *

**الجزء الثالث :التعامل بالنقد الأجنبي في ضوء
معايير المحاسبة المصرية
وقانون الضرائب على الدخل**

مقدمة

يتناول هذا الجزء من هذا المجلد ما يتعلق

بالتعامل بالنقد الأجنبي من النواحي التالية :-

الباب الأول : القرارات الوزارية المتعلقة بمعايير المحاسبة المصرية

وآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بصفة

خاصة ومعايير الصرف الأجنبي بصفة عامة .

الباب الثاني : أهم المواد التي تناولها قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون

رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وكذا القرارات الوزارية أرقام ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥ ،

٧٧٩ لسنة ٢٠٠٧ بشأن التعامل بالنقد الأجنبي وكيفية معالجته.

* * * * *

الباب الأول : المعايير المحاسبية

وأسعار صرف العملات الأجنبية

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة من هذا القرن اتجاهها عالمياً نحو إعداد ونشر معايير محاسبية دولية ، ففي عام ١٩٧٣ اتفق ممثلو عشر من دول العالم على تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية وانضم إلى هذه اللجنة بعد ذلك أعضاء من مجامع المحاسبين القانونيين في أكثر من ٥٠ دولة ، ثم اكتسب هذه اللجنة اعترافاً دولياً واسعاً في عام ١٩٨١ بعد أن تم الاتفاق بينها وبين اتحاد المحاسبين الدولي - الذي يشترك في عضويته أكثر من مائه منظمة مهنية من مختلف دول العالم - على قصر إصدار معايير دولية للمحاسبة على هذه اللجنة ، وتوالى منذ هذه التاريخ إصدار تلك المعايير حتى بلغ ما تم إصداره منها ثلاثين معياراً ، وفي الوقت ذاته فقد اتجه العديد من الدول المتقدمة نحو الأخذ بفكرة وضع معايير محاسبية محلية تنبع من ظروف التطبيق العملي بها وتلائم متطلباته ، ومع الأخذ في الاعتبار أن تأتي هذه المعايير في إطار المعايير الدولية ولا تخرج عنها إلا في الحالات التي تقتضى ذلك .

والمقتبوع لتاريخ مهنة المحاسبة في مصر وتطورها يجد أن فكرة المعايير المحاسبية لم تكن بمنأى عن فكر المشرع المصري والمهتمين بمهنة المحاسبة حيث تم تضمين دستور مهنة المحاسبة والمراجعة وكذا العديد من التشريعات الصادرة بعض القواعد المحاسبية العامة ، بالإضافة إلى نماذج استرشادية لإعداد القوائم والحسابات الختامية بهدف توحيد أسلوب عرض البيانات المحاسبية التي تتضمنها تلك القوائم والحسابات . وكان صدور النظام المحاسبي الموحد بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٧٢٣ لسنة ١٩٦٦ هو إحدى الخطوات الرائدة في هذا الاتجاه حيث استهدف توحيد الأسس والقواعد والمفاهيم المحاسبية الواجب تطبيقها بالنسبة للوحدات الاقتصادية العامة ، والدارس المتعلق لتلك الأسس والقواعد والمفاهيم يجد أنها لا تخرج في مجموعها عما تضمنته معايير المحاسبة الدولية ، فضلاً عن أنها تقسم بالرونة والتطوير المستمر لتساير أحداث

ما طرأ على تلك المعايير من مستجدات ، ومن ثم فإنه يمكن القول أم هذه الأسس والقواعد تعتبر ركيزة أساسية يمكن الاعتماد عليها في إصدار معايير محاسبية بعد أن حققت انتشاراً واسعاً وقبولاً سواء على مستوى التنفيذ أو المستوى الأكاديمي .

وعلى ضوء المتغيرات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد المصري والتي تتطلب الاتجاه نحو تطبيق معايير محاسبية تتفق مع معايير المحاسبة الدولية يكون من شأنها توفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية موحدة في الشركات بكافة أشكالها القانونية من خلال تطبيق النظام المحاسبي الموحد وذلك تعميماً للفائدة المنشورة من هذا التوحيد من حيث توفير قاعدة مشتركة من البيانات الأساسية والأدوات التحليلية التي تمكن من إجراء المقارنات وتقويم الأداء والحكم على كفاءة تلك الشركات وفقاً لأسس سليمة ، وهو الأمر الذي أصبح مطلباً لتحقيق مساعي الدولة في تشجيع الاستثمار وتنشيط سوق الأوراق المالية وتدعيمها .

وقد بدت مظاهر هذا الاتجاه واضحة عندما صدر قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ متضمناً ما يفيد أن على كل شركة تطرح أوراقاً مالية في اكتتاب عام أن تقدم إلى هيئة سوق المال تقارير سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها وأن تتضمن هذه التقارير القوائم المالية التي تفصح عن المركز المالي ونتيجة النشاط مصدقاً على ما ورد بهما من مراقب الحسابات وأن يتم إعداد الميزانية وغيرها من القوائم المالية للشركة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية .

وانطلاقاً من الدور الريادي للجهاز في مجال توحيد النظم والمفاهيم المحاسبية وتطورها وما يتوافر له من سابق خبرة في هذا المجال وباعتباره ممثلاً لأكبر تجمع مهني لخبراء المحاسبة والمراجعة في مصر مما يؤهله لأن يكون الجهة المسؤولة عن مراجعة وتوثيق المعايير المحاسبية وتحديثها فقد بدر الجهاز إلى الاصطلاح بهمة إصدار المعايير المحاسبية (كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد) حرصاً منه على إثراء الفكر والعمل المحاسبي .

لذلك فقد صدر قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٩٦ بتشكيل لجنة سميت لجنة المعايير المحاسبية ضمت مجموعة من السادة وكلاء الجهاز ومديري إدارات مراقبة الحسابات .

وقد قامت هذه اللجنة مراجعة المتداولة من معايير المحاسبة الدولية طبعة سنة ١٩٩٢ ~ باللغة العربية ~ الصادرة عن المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين والتي تحتوى على عشرين معياراً وقد اشتملت هذه المراجعة على إعادة عرض المضمون وصياغة المحتوى العملى لتلك المعايير بشكل أكثر سهولة مع تضمينها ما يقابل هذا المحتوى من مفاهيم النظام المحاسبى الموحد ، وامتدت لتحديثها على ضوء ما طرأ على هذه المعايير من مستجدات وفقاً لما تضمنته نسخته معايير المحاسبة الدولية طبعة سنة ١٩٩٦ ~ باللغة الانجليزية ~ بحيث أضحت هذه المعايير المعروضة أكثر شمولاً للوفاء بمتطلبات العمل المحاسبى بشركات الأموال بكافة أشكالها فى ظل الأوضاع والظروف والمتغيرات الحالية . وحرصاً من الجهاز على اكتمال تلك المعايير المحاسبية وأن تتسم بالمرنونة والقابلية للتعديل والتطوير وتساير دائماً متطلبات التطبيق العملى ، فقد عهد إلى لجنة المعايير التى تم تشكيلها بالاستمرار فى أداء المهام المكلفة لها لاستكمال إصدار باقى المعايير المحاسبية والعمل على تحديث تلك المعايير على ضوء ما يطرأ من مستجدات على معايير المحاسبة الدولية .

وبناء عليه

صدر قرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٢٦٤٤ لسنة ١٩٩٦ بشأن معايير المحاسبة كإطار مكمل للنظام المحاسبى الموحد . تلاه صدور قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ بشأن معايير المحاسبة المصرية . ثم أعقبه قرار وزير التجارة الخارجية رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تعديل بعض معايير المحاسبة المصرية . تلاه صدور القرار رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تفسير أثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية ، منتهياً بصدور قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن معايير المحاسبة الواجبة التطبيق إعتباراً من أول عام ٢٠٠٧ وهو ما سنتناوله بالتفصيل فى هذا الجزء .

* * * * *

١- * قرار رئيس الجهاز المركزي رقم (٢٦٤٤) لسنة ١٩٩٦

صفحة ۱۲ من ۱۹۹۷/۹/۱۲

بشأن معايير الحاسبة كإطار مكمل للنظام الحاسبي الموحد

رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨

بشأن إصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٧٢٣) لسنة ١٩٦٦

باعتتماد النظام المحاسبي الموحد .

وعلى قرار رئيس الجهاز رقم (١٢٠٢) لسنة ١٩٩٦ بتشكيل لجنة المعايير المحاسبية .

وعلى محاضر اجتماع لجنة المعايير المحاسبية بجلستها المنعقدة

خلال الفترة من ١٩٩٦/٤/٢٤ حتى ١٩٩٦/٩/٧ .

قرار :

المادة الأولى

تعتمد المعايير المحاسبية المرفقة بإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد .

المادة الثانية

تسرى هذه المعايير على الوحدات الاقتصادية العامة فيما لم يرد به نص في النظام

المحاسبى الموحد وبمما لا يتعارض مع أحكامه أو مع أحكام القوانين التى تلتزم

بتطبيقه الآن تلك الوحدات .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٦/٧/١ .

بداية السنة المالية ١٩٩٧/٩٦ .

رئيس الجهاز

* الوقائع المصرية - العدد ٢١٥ (تابع) في ١٩٩٦/٩/٢٣

المعايير الحاسوبية كإطار مكمل للنظام الحاسوبي الموحد

اسم المعيار	مسلسل المعيار	المعيار الدولي المقابل
تقديـــــــــــــــم	—	—
قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٢٦٤٤ لسنة ١٩٩٦	—	—
الإفصاح عن السياسات المحاسبية	١	١
المخـــــــــــــــــزون	٢	٢
الإهـــــــــــــــــلاك	٣	٤
المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية	٤	٥
قوائم التدفــــــــــــــــقات النقدية	٥	٧
صافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الجوهرية والتغيرات	٦	٨
في السياســــــــــــــــات المحاسبية		
تكاليف البحوث والتطوير	٧	٩
الظروف الطارئة والأحداث اللاحقة لـــــــــــــــــــــة لتاريخ الميزانية	٨	١٠
عقــــــــــــــــود الإنشاءات	٩	١١
عرض الأصول والإلتزامات المتداولة	١٠	١٣
المعلومات التي تعكس آثار تغير الأسعار	١١	١٥
الممتلكات والتجهــــــــــــــــيزات والمعدات	١٢	١٦
الإيــــــــــــــــــراد	١٣	١٨
المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	١٤	٢٠
آثار التغيرات في أسعار صــــــــــــــــرف العملات الأجنبية	١٥	٢١
إندمــــــــــــــــاج المشروعات	١٦	٢٢
تكاليف الأقســــــــــــــــط راض	١٧	٢٣
الإفصاح عن الأطراف المرتبطة	١٨	٢٤
المحاسبة عن الاستثمارات	١٩	٢٥
القوائم المالية المجمعة والمحاسبة عــــــــــــــــن الاستثمارات	٢٠	٢٧
في الشرــــــــــــــــكات التابعة		

معيـار

رقـم (١٥)

آثار التغيرات فى أسعار صرف

العمـلات الأجنبيـة

**The Effects of Changes in Foreign
Exchange Rates**

يقابل معيار المحاسبة الدولى

رقـم (٢١)

معيـار

آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية

أولاً : مقدمة :

٢- يتعلق هذا المعيار بالمحاسبة عن المعاملات التى تمت بعملات أجنبية فى القوائم المالية للمنشأة ، كما يتعلق بترجمة القوائم المالية الخاصة بالنشاط الأجنبى ، ويقصد بالنشاط الأجنبى ذلك النشاط الذى يقع خارج الدولة التى بها موطن الشركة الأم وقد يكون فى حوزة شركة تابعة أو شركة مرتبطة ، أو مشروع مشترك ، أو فروع الشركة فى بلد أجنبى ويكون للمنشأة نشاط بعملات أجنبية فى حالة ما إذا كان للمنشأة معاملات بالعملات الأجنبية كشراء البضاعة أو بيعها والإقراض والإقتراض بعملة أجنبية حيث يجب اثبات هذه المعاملات بعملة التسجيل التى تستخدمها المنشأة حتى يمكن إعداد قوائمها المالية ، وكذلك فى حالة ما إذا كان للمنشأة وحدة أو كيان فى دولة أجنبية فيجب ترجمة القوائم المالية التى تعد بالعملة الأجنبية لهذه الوحدة أو الكيان الأجنبى إلى عملة التسجيل ، حتى يتسنى للمنشأة أن تعد قوائمها المالية .

٣- لا يتناول هذا المعيار إعادة عرض القوائم المالية للمنشأة بعملة أخرى خلاف العملة التى يتم إعداد القوائم المالية على أساسها ، كما لا يتناول هذا المعيار عرض قائمة التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة تلك التدفقات .

ثانياً : المحاسبة عن المعاملات بعملة أجنبية :

٤- تسجل المنشأة المعاملات التى تجريها بعملة أجنبية فى سجلات المالية على أساس سعر الصرف السائد فى تاريخ إجراء كل معاملة - وإن كان من المعتاد لاعتبارات عملية استخدام سعر تقريبي للسعر الفعلى - ولذلك تنشأ فروق للعملة نتيجة الاختلاف بين سعر الصرف فى تاريخ إجراء المعاملة وسعر الصرف فى تاريخ تسوية البنود (التحصيل أو الشراء) ذات الطبيعة النقدية ، وإذا تم تسوية معاملة معينة خلال نفس

المدة المحاسبية التي أجريت فيها ، فإن فروق العملة التي تترتب على اختلاف القيمة التي تم تسجيلها أصلاً في تاريخ إجراء المعاملة عن قيمتها في تاريخ التسوية تعتبر ربحاً أو خسارة باستثناء فروق العملة التي ترتبط بصافي استثمارات الشركة الأم في وحدة أو كيان أجنبي ينعكس على حقوق المساهمين ، ومع ذلك فإذا كانت الشركة الأم قد عقدت قروضا أو أجرت معاملات بعملة أجنبية - بقصد توفير غطاء فعال لحماية صافي استثماراتها في وحدة أو كيان أجنبي - فمن الملائم إجراء مقاصة بين فروق العملة التي تترتب على كل هذه المعاملات .

أما إذا لم تتم تسوية المعاملات في نفس المدة المحاسبية التي حدثت خلالها فإن بند النقد الأجنبي الذي يترتب على هذه المعاملة قد يظهر أحيانا بالقوائم المالية في نهاية تلك المدة على أساس سعر الصرف في تاريخ حدوثها وذلك استناداً إلى أنه طالما كانت هناك تقلبات في أسعار الصرف فإن السعر السائد في تاريخ حدوث المعاملة لا يقل أهمية عن السعر في تاريخ الميزانية فيما يتعلق بالتعرف على السعر الذي ينتظر أن تتم تسوية المعاملة بموجبه ، غير أن غالبية الآراء تتفق على أن إظهار بند النقد الأجنبي بما يعادل قيمته بعملة التسجيل وفقاً للسعر في تاريخ الميزانية يعتبر أكثر فائدة في عرض المركز المالي للمنشأة .

وبالتالي فإن فروق العملة بين قيمة المعاملة في تاريخ إجرائها وقيمتها بالقوائم المالية تعتبر من قبيل الأرباح أو الخسائر المترتبة على تغير أسعار الصرف .
هـ- في الممارسة العملية تتبع الطرق الثلاث الآتية للمحاسبة عن الأرباح والخسائر التي تتعلق بالمعاملات التي تجرى بالعملة الأجنبية وتظل دون تسوية حتى تاريخ الميزانية :

أ- من المقاد أن يؤخذ في الاعتبار في قائمة الدخل الأرباح والخسائر التي تترتب على البنود النقدية قصيرة الأجل بمجرد التعرف عليها وتحديد قيمتها ، وكثيراً ما تتبع نفس الطريقة فيما يتعلق بالأرباح والخسائر التي تترتب على البنود النقدية طويلة الأجل .

- ب- عدم ادراج الأرباح فى قائمة الدخل - وذلك على أساس من الحيطة والحذر - مع أخذ الخسائر فى الاعتبار فى قائمة الدخل وذلك بعد استنفاد رصيد الأرباح التى سبق تأجيلها .
- ج- تأجيل الأرباح والخسائر التى تترتب على البنود النقدية الطويلة الأجل وتضمينها للقوائم المالية للمدد الجارية أو المقبلة على مدى السنوات الباقية لتلك البنود وفقاً لآساس منتظم .
- ٦- قد تقتضى الظروف إبرام عقود طويلة الأجل تستهدف توفير المبالغ اللازمة بعملية التسجيل فى التواريخ المحددة لتسوية معاملات معينة بعملات أجنبية ، وفى مثل هذه الحالة فإن الفرق بين سعر الصرف المؤجل وسعر الصرف السائد عند إبرام العقد يعكس - ضمن عوامل أخرى - مقدار الاختلاف بين معدلات الفائدة السائدة فى أسواق العملتين ويجب أن يؤخذ هذا الفرق فى الاعتبار لدى إعداد قوائم الدخل وذلك بتوزيعه على مدة سنوات العقد .
- وبالنسبة للمعاملات قصيرة الاجل المتعلقة بالشراء والبيع فإنه من الممارسات المعتادة استخدام سعر الصرف المنصوص عليه فى العقد المؤجل المرتبط بهذه المعاملات كأساس لتحديد قيمة المعاملة وإظهارها فى القوائم المالية ومن الجائز أيضاً تحقيقاً لأغراض التغطية بعقد مؤجل أن تتم التغطية بمعاملات أخرى مثل قروض بعملات أجنبية .
- ٧- إذا نشأ فروق العملة نتيجة انخفاض حاد أو تدهور فى قيمة عملة ما دون وجود وسيلة عملية تكوين غطاء لمواجهة ذلك الانخفاض أو التدهور فإن هذه الفروق تعتبر أحياناً بمثابة تعديل للقيمة الدفترية للأصول المعنية وذلك إذا توافرت شروط ثلاثة وهى :
- أ- إذا كانت هذه الأصول قد تم اقتناؤها حديثاً بعملة أجنبية .
- ب- إذا أثر ذلك الفرق على التزامات مرتبطة بشكل مباشر باقتناء تلك الأصول .
- ج- ألا تتعدى القيمة الدفترية المعدلة - فى كل حالة - التكلفة الاستبدالية للأصول أو القيمة التى يمكن استردادها من استخدام الأصول أو بيعها أيهما أقل .

٨ - أخذت بعض الأنظمة المحاسبية المعمول بها بما يلي :

أ- يتم تعديل المكون الأجنبي الذي تتضمنه الالتزامات طويلة الأجل مع ما يقابلها من المخزون من المستلزمات السلعية التي أستخدمت هذه الالتزامات في تمويلها على أساس سعر الصرف المعلن للعملة عند صدور قرارات معدلة لسعر الصرف مع تسوية نصيب الجزء المستخدم من المخزون من تكلفة تعديل تكلفة المكون الأجنبي المشار إليه على حساب مستلزمات سلعية أو حساب مصروفات سنوات سابقة حسب الأحوال .

وتعالج البضائع بفرض البيع على نفس أسس معالجة المستلزمات السلعية . أما في حالة الوحدات التي تعتمد أساساً في تمويل احتياجاتها من المستلزمات السلعية أو البضائع بفرض البيع على القروض طويلة الأجل فيجوز تسوية نصيب الجزء المستخدم من مخزون المستلزمات السلعية أو المباع من البضائع بفرض البيع على حساب الأرصدة المدينة الأخرى ، ويجرى توزيع رصيد هذا الحساب بقسط متساو على المدة الباقية من سداد القرض خصماً على حساب الاستخدامات المختص والذي يتقل في الحسابات الختامية (حساب العمليات الجارية / حساب الأرباح والخسائر) .

ب- يتم تعديل المكون الأجنبي الذي تتضمنه الالتزامات طويلة الأجل مع ما يقابلها من الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ التي أستخدمت هذه الالتزامات في تمويلها على أساس سعر الصرف المعلن للعملة عند صدور قرارات معدلة لسعر الصرف ، وعلى أن يفرد لمقابلة التعديل في قيمة المكون الأجنبي المذكور حساب يلحق بكل أصل ثابت تحت أسم (تعديل تكلفة المكون الأجنبي) ويتم إهلاك المبلغ المحمل على هذا الحساب على مدى باقى العمر الانتسابى له هذا الأصل الثابت .

وفيما يتعلق بالقروض التي تزيد فترة سدادها عن العمر الانتاجي للأصول التي تم تمويلها بهذه القروض فإن شروط هذه القروض تتضمن بالإضافة إلى أنها مخصصة لتمويل توريد أصول الأ أنها تتحول بعد انقضاء العمر الانتاجي للأصل إلى تمويل عام كتسهيلات وعليه يتم معالجة هذه القروض على أساس تقييم فروق العملة الناتجة عن تعديل تكلفة المكون الأجنبي وذلك على النحو التالي:

فروق العملة التي يتم تحميلها على حساب تعديل تكلفة المكون الأجنبي للأصل الثابت =

القروض المترتبة على تعديل تكلفة المكون الأجنبي لرصيد القروض x

العمر الانتاجي للأصول أو المتبقى منه

مدة سداد القرض أو المدة الباقية لسداد القرض

أما باقى فروق العملة فتعالج باعتبارها أعباء تمويلية تحمل على حساب الأرصدة المدينة الأخرى ويجرى توزيع هذه الأعباء التمويلية بعد انقضاء العمر الانتاجي للأصل بقسط متساو على المدة الباقية من سداد القرض وذلك بالتحميل على حساب الاستخدامات المختص والذي يقفل فى الحسابات الختامية (حساب العمليات الجارية / حساب الأرباح والخسائر) .

ثالثاً : ترجمة القوائم المالية للأنشطة الأجنبية :

٩- تستخدم حالياً عدة طرق لترجمة القوائم المالية للأنشطة الأجنبية كما يتضح مما يلي :

أ- ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية على أساس أسعار الصرف فى تاريخ الميزانية مع ترجمة البنود الأخرى على أساس أسعار الصرف التى كانت سائدة عند تحديد كل من تلك البنود ، وعند استخدام هذه الطريقة فإن فروق العملة المترتبة تعتبر عادة أرباح أو خسائر تؤخذ فى الاعتبار عند إعداد قائمة الدخل / حساب الأرباح والخسائر .

ب- ترجمة كافة الأصول والخصوم فى القوائم المالية الأجنبية على أساس أسعار الصرف فى تاريخ الميزانية ، وعند إستخدام هذه الطريقة فإن فروق العملة المترتبة قد تعالج فى بعض الأحيان فى قائمة الدخل وقد تعالج ضمن حقوق الملكية فى أحيان أخرى .

١٠- تتحدد طريقة ترجمة القوائم المالية للأنشطة الأجنبية على أساس تقييم خصائص التشغيل والخصائص التمويلية لهذه الأنشطة فإذا كان النشاط لا يتمثل جزءاً مكملًا للعمليات التى تجريها المنشأة الأم فإن تغير سعر الصرف قد لا يكون له تأثير يذكر على العمليات التى يقوم بها النشاط الأجنبى أو نشاط المنشأة الأم ، أو على الصفقات النقدية التى تترتب على تلك العمليات وفى هذه الحالة فعادة ما تنحصر أهمية التغير فى سعر الصرف للمنشأة الأم على ما قد يطرأ من تغيير على صافى استثماراتها فى النشاط الأجنبى .

أما إذا كانت الأنشطة الأجنبية تمثل جزءاً أساسياً من أعمال المنشأة فى هذه الحالة تكون ذات أهمية نسبية أكبر بالمقارنة بالآثار التى سبقت الإشارة إليها فى الحالة الأولى

١١- مما هو جدير بالذكر انه عند ترجمة القوائم المالية للأنشطة الأجنبية التى تمثل جزءاً أساسياً من أعمال المنشأة الأم ، فإن البنود ذات الطبيعة غير النقدية التى تم تسجيلها نتيجة لأحداث سابقة كالتكلفة التاريخية على سبيل المثال تترجم باستخدام أسعار الصرف التى كانت سائدة وقت حدوث هذه المعاملات ، وإذا كانت هذه البنود قد سبق إعادة تقييمها فى القوائم المالية للنشاط الأجنبى فتترجم أسعار الصرف التى كانت سارية فى تواريخ إعادة تقييمها ، أما بنود قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر) فتترجم باستخدام أسعار الصرف المناظرة لتواريخ المعاملات التى أسفرت عنها هذه البنود ، وإذا كانت هذه المعاملات عديدة وموزعة على فترة زمنية ممتدة فإنه يمكن استخدام متوسط يمثل على نحو تقريبي الأسعار الفعلية التى كانت سارية خلال تلك الفترة ، ويتم ادراج فروق العملة التى تنشأ عن تطبيق الاجراءات المبينة فيما تقدم بقائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر) .

١٢- فروق العملة المرتبطة بالبنود طويلة الأجل ذات الطبيعة النقدية يجوز تسويتها في حساب الأرباح والخسائر للفترة الجارية والفترات المقبلة وفقاً لأساس منتظم على مدار المدد المتبقية من أعمال البنود ذات الطبيعة النقدية والتي تتعلق بها هذه الفروق ، غير أنه لا يجوز تأجيل تسوية خسائر العملة عن أى بند إلى فترات مقبلة إذا كان من المتوقع تكرار حدوث هذه الخسائر عن ذلك البند مستقبلاً.

١٣- هناك تباين جوهري فى العلاقات التى تربط بين المنشأة الأم والأنشطة الأجنبية وبذلك يتوقف اعتبار النشاط الأجنبى جزءاً أساسياً من نشاط المنشأة الأم أو كياناً أجنبياً قائماً بذاته على الظروف الخاصة بكل حالة على حدة ، ومن الظروف مصدر عناصر الأرباح وتكلفتها ، الأهمية النسبية لمعاملات النشاط الأجنبى مع المنشأة الأم ، مصدر تمويل المعاملات اليومية للنشاط الأجنبى ، تسويق منتجات النشاط الأجنبى ، أثر التدفقات النقدية للنشاط الأجنبى .

رابعاً : ترجمة القوائم المالية للوحدة أو الكيان الأجنبى :

١٤- عند ترجمة القوائم المالية لوحدة أو كيان أجنبى يجب استخدام سعر الصرف فى تاريخ الميزانية ل ترجمة كافة أصول الكيان الأجنبى والتزاماته مع مراعاة عدم إدراج الفروق المترتبة على ترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبى فى قائمة الدخل ، وإدراجها مباشرة ضمن حقوق المساهمين .

١٥- يجب تطبيق الاجراءات التالية عند ترجمة القوائم المالية للوحدة أو للكيان الأجنبى بقصد إدماجها فى القوائم المالية للمنشأة .

أ- تترجم الأصول والخصوم النقدية وغير النقدية باستخدام سعر الصرف فى تاريخ الميزانية .

ب- يظهر مع حقوق المساهمين فروق العملة الناتجة عن ترجمة صافى الاستثمار فى الكيان الأجنبى - فى أول المدة - بسعر مختلف عن السعر الذى سبق استخدامه لتحديد صافى الاستثمار فى القوائم المالية السابقة .

ج - تترجم بنود قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر) أما على أساس سعر الصرف في تاريخ الميزانية أو أسعار الصرف في تواريخ إجراء المعاملات المتعلقة بهذه البنود .
وتعالج الفروق التي تنشأ عن ترجمة بنود هذا الحساب بأسعار صرف تختلف عن سعر الصرف في تاريخ الميزانية مع حقوق المساهمين أو إدراجها بقائمة الدخل (مع مراعاة أن البنود المتعلقة بالميزانية والتي تظهر بحساب الأرباح والخسائر يجب أن تترجم بسعر الصرف في تاريخ الميزانية) .
د- إذا تأثرت الوحدة أو الكيان الأجنبي بمعدلات تضخم مرتفعة فإنه من الأفضل تعديل القوائم المالية لهذه الوحدة قبل ترجمتها وذلك على ضوء تغيرات مستوى الأسعار .

خامساً : معالجة المعاملات المتبادلة بين شركات المجموعة

١٦- عند ترجمة القوائم المالية لنشاط أجنبي يعتبر جزءاً أساسياً من العمليات التي تجريها المنشأة الأم فإنه من الملائم إدماج كل من البنود التي تشملها هذه القوائم في البنود المناظرة لها بالقوائم المالية للمنشأة الأم كما لو كانت معاملات النشاط الأجنبي قد أجرتها المنشأة الأم نفسها .
١٧- عند إدماج القوائم المالية لوحدة أو كيان أجنبي في القوائم المالية للمنشأة الأم تتبع إجراءات عامة من أمثلتها إستبعاد الأرباح غير المحققة التي تترتب على المعاملات المتبادلة فيما بين شركات المجموعة غير أنه لا يجوز إستبعاد فروق العملة التي تنشأ عن معاملة تتعلق ببند ذي طبيعة نقدية سواء كان بنداً قصير الأجل أو طويل الأجل ، لأنه إذا كان مثل هذا البند يعكس مديونية متبادلة أو كان يمثل إرتباطاً بتحويل عملة معينة إلى عملة أخرى فإنه يكون معرضاً للربح أو الخسارة التي تترتب على تقلبات أسعار العملة ، وبالتالي فإن فروض سعر الصرف الناتجة عن ذلك يجب أن تظهر في القوائم المالية المجمعة على نفس الأساس الذي ظهرت بموجبه في لقوائم المالية لكل وحدة على حدة .

ولكن اذا كان هناك بند ذو طبيعة نقدية نتج عن معاملة متبادلة وكان فى الواقع يمثل زيادة أو نقصاً فى صافى استثمارات الشركة الأم فى الوحدة الأجنبية فإن أرباح أو خسائر فروق العملة التى أرتبط به يجب أن تنعكس على حقوق المساهمين فى القوائم المالية المجمعة .

١٨- يجب مراعاة الآثار الضريبية والخسائر الناتجة عن المعاملات التى تجرى بعملات أجنبية ، وعن فروق أسعار الصرف الناتجة عن ترجمة القوائم المالية ، وذلك وفقاً لما يتطلبه قانون ضرائب الدخل .

١٩- عند ترجمة القوائم المالية للأنشطة الأجنبية بقصد إدماجها فى القوائم المالية للمنشأة الأم يجب الإفصاح عن الطرق التى إتبعتها المنشأة لترجمة القوائم المالية وصافى فروق العملة التى ظهرت مع حقوق المساهمين فى الفترة المحاسبية ، وكذا صافى فروق العملة التى تأثرت بها قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر) خلال الفترة المحاسبية ، والاجراء الذى تم اختياره للوحدة أو للكيانات الأجنبية (سواء كان على أساس سعر الصرف فى تاريخ الميزانية أو متوسط أسعار الصرف) .

* * * * *

٢- *قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧

صدر فـسـى ١١/١٠/١٩٩٧

بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية
لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم

وزير الاقتصاد :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة
وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ؛
وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال ؛
وعلى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاستثمار
والتعاون الدولي رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛
وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة والخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ بإصدار
اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ؛
وعلى التوصيات التى انتهت إليها اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة
وقواعد السلوك المهني المرتبطة بهما المشكلة بالقرار الوزاري رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٩٧ ؛

قـرـر :

المادة الأولى

يستبدل بنص المادة (٥٨) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢
الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣
المشار إليها ، النص الآتى :

" على كل شركة طرحت أوراقاً مالية لها فى اكتتاب عام أن تقدم على مسئوليتها
إلى الهيئة بياناً بالتعديلات التى تطرأ على نظامها الأساسى ونسب المساهمات فى رأس مالها
فور حدوثها وتقارير نصف سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها خلال الشهر القالى لانتهااء

* الوقائع المصرية - العدد ٢٣٠ (تابع) فى ١٢/١٠/١٩٩٧ .

تلك المدة ، على أن تتضمن هذه التقارير قائمتى المركز المالى ونتيجة النشاط مصدقاً على ما ورد بهما من مراقب الحسابات ، وذلك طبقاً للنماذج المرافقة لهذه اللائحة .
ويتم إعداد التقارير عن نشاط شركات المساهمة والتوصية بالأسهم ونتائج أعمالها والقوائم المالية لها وقفاً لمعايير المحاسبة المصرية
ونماذج القوائم المالية الواردة بالملحق رقم (٣)

كما يتم مراجعة حسابات الشركات المشار إليها وفقاً لقواعد المراجعة الدولية .
وتسرى هذه الأحكام على الشركات التى تباشر نشاطاً أو أكثر من الأنشطة
المبينة فى المادة رقم (٢٧) من القانون ولو لم تطرح أوراقاً مالية لها فى اكتتاب عام ” .

المادة الثانية

يستبدل بالملحق رقم (٣) المرافق لللائحة التنفيذية
للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الملحق المرافق .

المادة الثالثة

يلغى الملحق رقم (٤) المرافق لللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
ويعمل بالملحق رقم (٣) المشار إليه فى المادة السابقة .

المادة الرابعة

تلتزم جميع الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم بتطبيق الملحق
المرافق للقرار اعتباراً من العام المالى الحالى .

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزير الاقتصاد

التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية

- ١- ينبغي تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات بالعملة الأجنبية بنفس العملة التي تستخدمها المنشأة في عرض قوائمها المالية باستخدام سعر الصرف السارى في تاريخ التدفق النقدى .
- ٢- ينبغي ترجمة التدفقات النقدية الخاصة بالشركة التابعة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السارية بين العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية والعملة الأجنبية في تواريخ التدفقات النقدية .
- ٣- يتم إعداد تقرير بالتدفقات النقدية المبينة بالعملة الأجنبية بالطريقة التي تتماشى مع معيار المحاسبة المصرى الخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ويسمح ذلك باستخدام سعر صرف يقارب السعر الفعلى حيث يمكن استخدام متوسط سعر الصرف المرحج للفترة وذلك لتسجيل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية أو ترجمة التدفقات النقدية لشركة تابعة أجنبية ولكن لا يسمح هذا المعيار باستخدام سعر الصرف في تاريخ الميزانية عند ترجمة التدفقات النقدية لشركة تابعة أجنبية .
- ٤- لا تعتبر الأرباح والخسائر غير المحققة والناتجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية تدفقات نقدية . ولكن يجب عرض أثر تغيرات سعر الصرف على النقدية وما في حكمها المحتفظ بها أو المستحقة بعملة أجنبية في قائمة التدفق النقدى وذلك من أجل تسوية النقدية وما في حكمها في بداية ونهاية الفترة ويتم عرض هذا المبلغ منفصلاً عن التدفقات الناتجة عن أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل ويتضمن هذا أيضا الفروق (إن وجدت) بين أسعار الصرف التي حدثت بها هذه التدفقات النقدية وأسعار الصرف السائدة في نهاية الفترة .

معيـار المحاسبة المـصرى رقم (١٢)

آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية

نطاق المعيار :

٣٣- يجب أن يطبق هذا المعيار فى :

أ - المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية .

ب - ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية والتي يتم تضمينها فى القوائم المالية للمنشأة عن طريق القوائم المالية المجمعة أو عن طريق تطبيق طريقة حقوق الملكية .

٣٤- تقوم المنشأة بتنفيذ أنشطة أجنبية عن طريقين ، فمن الممكن أن يكون لها معاملات

بعملة أجنبية أو يكون لديها عمليات أجنبية ، وحتى يمكن أن تتضمن القوائم المالية

للمنشأة معاملاتها التى تمت بعملة أجنبية وعملياتها الأجنبية فيجب أن تثبت

المعاملات بالعملة المستخدمة فى إعداد القوائم المالية للمنشأة ،

كما يجب أن تترجم القوائم المالية الأجنبية إلى عملة القيد للمنشأة .

تتمثل القضايا الرئيسية فى المحاسبة عن المعاملات بعملة أجنبية وفى المحاسبة

عن العمليات الأجنبية فى اختيار سعر الصرف الذى يجب استخدامه ، وفى كيفية

الاعتراف فى القوائم المالية بالآثار المالية للتغيرات فى أسعار الصرف .

٣٥- لا يتناول هذا المعيار المحاسبة عن تغطية مخاطر مفردات العملات

الأجنبية بخلاف تلك المتعلقة بتصنيف فروق أسعار الصرف الناشئة عن التزام

بعملة أجنبية تم المحاسبة عنه كتغطية لمخاطر صافى الاستثمار فى كيان أجنبى .

٣٦- لا يحدد هذا المعيار العملة التى يجب أن تعرض بها المنشأة قوائمها المالية ،

ومع هذا فعادة ما تستخدم المنشأة عملة البلد التى تعمل بها ، أما إذا كانت تستخدم

عملة مختلفة فإن هذا المعيار يتطلب الإفصاح عن السبب فى استخدام تلك العملة

المختلفة ، كذلك فإن هذا المعيار يتطلب الإفصاح عن السبب فى أى تغيير يترتب

عليه استخدام عملة أخرى فى إعداد التقارير المالية .

٣٧- لا يتناول هذا المعيار عملية إعداد عرض القوائم المالية للمنشأة

من العملة التي تستخدمها في عرض القوائم المالية إلى عملة أخرى تكون أكثر ملاءمة لخدمى هذه القوائم المالية الذين اعتادوا على هذه العملة أو لأغراض مماثلة .

٣٨- لا يتناول هذا المعيار طريقة عرض التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات بعملة أجنبية

وكذلك ترجمة التدفقات النقدية لعمليات تشغيل أجنبية التي تظهر في قائمة التدفقات

النقدية (أنظر معيار المحاسبة المصري الخاص بقوائم التدفقات النقدية) .

تعريفات :

٣٩- تستخدم المصطلحات التالية فى هذا المعيار بالمعنى المذكورة قرين كل منها :

العمليات الأجنبية : هى منشأة تابعة أو شقيقة أو مشروع مشترك أو فرع أجنبى للمنشأة التي تعرض قوائمها المالية ، والتي تقع أو تباشر أنشطتها فى بلد آخر بخلاف بلد المنشأة التي تعرض قوائمها المالية .

الكيان الأجنبى : هو عملية لا تعتبر أنشطتها جزءاً رئيسياً للنشاط الذى تقوم به المنشأة التي تعرض قوائمها المالية .

عملة القيد : هى العملة التي تستخدم فى عرض القوائم المالية للمنشأة .

العملة الأجنبية : هى أى عملة أخرى بخلاف عملة القيد .

سعر الصرف : هو معدل التبادل بين عملتين مختلفتين .

فرق سعر الصرف : هو الفرق الناشئ عن ترجمة نفس عدد الوحدات بعملة أجنبية إلى عملة القيد بأسعار صرف مختلفة .

سعر الاقفال : هو سعر الصرف المحدد فى تاريخ الميزانية .

صافي الاستثمار فى كيان أجنبى : هو نصيب (مساهمة) المنشأة التي تعرض قوائمها المالية فى صافي أصول الكيان الأجنبى .

البنود ذات الطبيعة النقدية : تشمل النقدية المحتفظ بها وأصول والتزامات المنشأة التي سوف تحصل أو تدفع بمبالغ نقدية ثابتة أو محددة .

القيمة العادلة : هي القيمة التبادلية لأصل معين بين بائع ومشتري كل منهما لديه

الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة .

المعاملات بعملة أجنبية :

الاعتراف الأولي :

٨ - المعاملة الأجنبية هي معاملة تكون قد أبرمت بعملة أجنبية أو تتطلب السداد بعملة

أجنبية وهي تتضمن المعاملات الناشئة من قيام المنشأة :

أ - بشراء أو بيع بضائع أو خدمات بثمن محدد بعملة أجنبية .

أو ب- باقتراض أو إقراض أموال بحيث تكون المبالغ المدفوعة

أو المحصلة محددة بعملة أجنبية .

أو ج- بأن تصبح طرفاً في تعاقد بعملة أجنبية لم ينفذ بعد .

أو د - بأن تقوم باقتناء أو استبعاد أصول أو بإنشاء

أو سداد التزامات محددة بمعاملات أجنبية .

٩ - يجب أن تثبت المعاملات التي تحدث بعملة أجنبية عند الاعتراف الأولي بها على أساس

عملية القيد وذلك باستخدام سعر الصرف بين عملة

القيد والعملية الأجنبية في تاريخ المعاملة .

١٠ - يشار غالباً إلى سعر الصرف في تاريخ المعاملة بسعر الصرف الفوري ، ومن المعتاد

لاعتبارات عملية استخدام سعر تقريبي للسعر الفعلي في تاريخ المعاملة ، فعلى

سبيل المثال فإنه يمكن استخدام متوسط سعر الصرف لعملة معينة خلال أسبوع أو شهر

لجميع المعاملات التي تحدث بتلك العملة خلال تلك الفترة ، ومع هذا ، إذا كانت

التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية كبيرة ،

فإنه لا يمكن الاعتماد على متوسط سعر الصرف للفترة .

التقييم عند اعداد القوائم المالية اللاحقة :

١١ - عند إعداد أية قوائم مالية :

أ - تقيم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملات أجنبية باستخدام سعر الاقفال .

ب - تثبت البنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي سجلت قيمتها بالتكلفة التاريخية وذلك باستخدام سعر الصرف فى تاريخ المعاملة .

ج - تثبت البنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي سجلت قيمتها بالقيمة العادلة وذلك باستخدام أسعار الصرف التى كانت سائدة وقت تحديد القيم العادلة .

١٢- تتحدد القيمة الدفترية لكل بند من البنود فى ضوء معايير المحاسبة المصرية المناسبة لكل بند . فعلى سبيل المثال يمكن قياس بعض الأدوات المالية أو الأصول الثابتة بالقيمة العادلة أو بالتكلفة التاريخية ، وسواء تم تحديد القيم الدفترية على أساس التكلفة التاريخية أو على أساس القيمة العادلة فإن هذه المبالغ المحددة لبنود بعملة أجنبية يتم حينئذ التقرير عنها بالعملة المستخدمة فى إعداد التقارير المالية طبقا لهذا المعيار .

تحقق فروق أسعار الصرف :

١٣- توضح الفقرات من "١٤ إلى ١٧" المعالجة المحاسبية المطلوبة وفقا لهذا المعيار فيما يتعلق بفروق أسعار صرف العملات الأجنبية عن معاملات بعملة أجنبية ، تتضمن هذه الفقرات المعالجة الأساسية لفروق صرف العملات الأجنبية التى تنتج من الهبوط (الانخفاض) الحاد لعملة والتى لا يقابلها وسائل عملية لتغطية المخاطر والتى تؤثر على الإلتزامات التى لا يمكن تسويتها والتى تنشأ مباشرة نتيجة الاستحواذ حديثا على أصل بعملة أجنبية ، وتوضح فقرة رقم "٢٠" المعالجة البديلة المسموح بها لفروق أسعار صرف العملات الأجنبية .

١٤ - يجب معالجة فروق أسعار الصرف الناتجة من تسوية البنود ذات الطبيعة النقدية أو من عرض البنود ذات الطبيعة النقدية للمنشأة بأسعار تحويل مختلفة عن تلك التى سجلت بها بداية خلال الفترة أو عرضت بها فى القوائم المالية السابقة على أنها إيراد أو مصروف فى الفترة التى نشأت فيها . وذلك باستثناء فروق أسعار صرف العملات الاجنبية التى يتم معالجتها طبقا للفقرات "١٦" ، "١٨" .

١٥- ينتج فرق سعر الصرف عندما يوجد تغير في أسعار الصرف بين تاريخ المعاملة وتاريخ التسوية لأية بنود ذات طبيعة نقدية تنشأ عن معاملة بعملة أجنبية ، وعندما يتم تسوية المعاملة في نفس الفترة المحاسبية التي حدثت بها فإن جميع فروق أسعار صرف العملات الأجنبية يتم تحقيقها في ذات الفترة ، أما إذا تم تسوية المعاملة في فترة محاسبية لاحقة ، فإن فروق أسعار الصرف التي تحدث في كل فترة زمنية متداخلة وحتى فترة التسوية يتم تحديدها على أساس التغير في أسعار الصرف خلال كل فترة .

صافي الاستثمار في كيان أجنبي :

١٦- يجب أن تبوب فروق أسعار الصرف الناشئة من البنود ذات الطبيعة النقدية والتي تشكل في جوهرها جزءاً من صافي استثمار المنشأة في كيان أجنبي ضمن حقوق الملكية في القوائم المالية للمنشأة ، وذلك حتى تاريخ التصرف في صافي الاستثمار ، حينئذ يجب أن يعتبر صرف بها كإيراد أو مصروفات طبقاً للفقرة رقم " ٣٥ " .

١٧- من الممكن أن يكون لدى المنشأة بنود ذات طبيعة نقدية مستحقة على أو مستحقة لكيان أجنبي . ويعتبر البند الذي لم يخطط لتسوية أو يكون من المستقبلي تسويته في المستقبل المنظور بمثابة زيادة أو نقص في صافي استثمار المنشأة في ذلك الكيان الأجنبي . ومن الممكن أن تشمل تلك البنود ذات الطبيعة النقدية الحسابات المدينة طويلة الأجل أو القروض ولكنها لا تشمل العملاء أو الموردين .

١٨- يجب أن تبوب فروق أسعار الصرف الناشئة عند المحاسبة عن التزام بعملة أجنبية كتغطية لمخاطر صافي استثمار المنشأة في كيان أجنبي ضمن حقوق الملكية في القوائم المالية للمنشأة وحتى تاريخ التصرف في صافي الاستثمار ، حينئذ يجب أن يتم معالجتها كإيراد أو مصروفات طبقاً للفقرة " ٣٥ " .

المعالجة البديلة المسموح بها :

١٩- تعتبر المعالجة الواردة بالفقرة " ٢٠ " بديلاً للمعالجة القياسية الواردة بالفقرة " ١٤ " من هذا المعيار .

٢٠- إذا نشأت فروق أسعار صرف نتيجة هبوط حاد في عملة والتي لا يقابلها وسائل عملية لتغطية المخاطر والتي تؤثر على الالتزامات التي لا يمكن تسويتها والتي تنشأ مباشرة نتيجة اقتناء حديث لأصل بعملة أجنبية ، تدرج فروق أسعار الصرف هذه ضمن القيمة الدفترية للأصل ، وذلك بشرط أن لا تزيد القيمة الدفترية المعدلة عن قيمة التكلفة الإحلالية أو المبلغ الذي يمكن استرداده من بيع أو استخدام الأصل أيهما أقل .

٢١- لا تدرج فروق أسعار الصرف ضمن القيمة الدفترية للأصل عندما تكون المنشأة قادرة على تسوية أو تغطية مخاطر الالتزام بالعملة الأجنبية الناشئة عن استحواذ ذلك الأصل . ومع هذا فإن خسائر فروق أسعار الصرف تعتبر جزءاً من التكاليف المباشرة المتعلقة بالأصل وذلك حينما لا يمكن تسوية الالتزام وعندما لا يوجد وسائل عملية لتغطية المخاطر ، كحالة وجود قيود على العملة الأجنبية تؤدي إلى التأخير في الحصول على هذه العملات مثلاً لذلك وطبقاً للمعالجة البديلة المسموح بها ، فإن تكلفة الأصل الذي تم الحصول عليه بعملة أجنبية يتم إثباتها بعملية القيد على أساس المبلغ الذي ستتحمله المنشأة في النهاية لتسوية التزاماتها الناشئة مباشرة عن الاقتناء الحديث للأصل .

القوائم المالية للعمليات الأجنبية :

تصنيف العمليات الأجنبية :

٢٢- تتحدد الطريقة المستخدمة لترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية اعتماداً على الوسيلة التي تمت بها عملية التمويل أو التشغيل لهذه الأنشطة من جانب المنشأة . ولهذا الغرض تم تصنيف العمليات الأجنبية إما " كعمليات أجنبية تمثل جزءاً رئيسياً للعمليات التي تقوم بها المنشأة " أو كيانات أجنبية " .

٢٣- تمارس العمليات الأجنبية والتي تمثل جزءاً رئيسياً من عمليات التشغيل التي تقوم بها المنشأة كما لو كانت امتداداً لعمليات تشغيل هذه المنشأة فمثلاً قد تزاوّل العملية الأجنبية بيع بضائع مستوردة من المنشأة فقط وتقوم بتحويل متحصلات البيع

إلى هذه المنشأة . وفى مثل هذه الحالات فإن تغير أسعار الصرف بين عملة القيد والعملية فى البلد الأجنبى يكون له غالباً أثر مباشر على التدفق النقدى من عمليات المنشأة ، لذلك فإن التغير فى أسعار الصرف يؤثر على البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة بذاتها والمحتفظ بها لدى العملية الأجنبية بخلاف صافى استثمار المنشأة فى ذلك النشاط .

٢٤- وعلى العكس فقد يقوم الكيان الأجنبى بتجميع النقود وغيرها من البنود ذات الطبيعة النقدية ، وتتكدس المصروفات ، وتولد الإيرادات وقد تستلزم تدبير القروض وتجرى هذه العمليات - أساساً - بالعملة المحلية للدولة التى يقع فيها النشاط الأجنبى ، كما أنها أيضاً قد تدخل فى معاملات بعملات أجنبية متضمنة معاملات بعملة القيد . وفى هذه الحالة إذا حدث فى سعر الصرف بين عملة القيد والعملية المحلية فسيكون له أثر ضئيل أولاً يؤثر مباشرة على تدفقات التشغيل النقدية الحالية والمستقبلية لأى من الكيان الأجنبى أو المنشأة حيث يؤثر التغير فى سعر الصرف على صافى استثمار المنشأة فى الكيان الأجنبى أكثر مما تتأثر به مجموعة البنود ذات الطبيعة النقدية وغير النقدية التى يحتفظ بها الكيان الأجنبى .

٢٥- وفيما يلى المؤشرات التى توضح ما إذا كانت العملية الأجنبية تعتبر كياناً أجنبياً أو تعتبر جزءاً أساسياً من عمليات تشغيل المنشأة :

- أ- فى حين أنه من الممكن أن تسيطر المنشأة على العملية الأجنبية إلا أن أنشطة العملية الأجنبية تنفذ بدرجة كبيرة من الاستقلالية عن تلك الأنشطة للمنشأة .
- ب- لا تمثل المعاملات مع المنشأة نسبة عالية من أنشطة العملية الأجنبية .
- ج- يتم تمويل أنشطة العملية الأجنبية أساساً من عمليات تشغيلها الذاتية أو من القروض المحلية أكثر من التمويل من المنشأة .
- د- يتم دفع أو تسوية تكاليف العمالة والمواد وغيرها من مكونات منتجات أو خدمات النشاط الأجنبى بصورة أساسية بالعملة المحلية أكثر من الاعتماد على عملة القيد .
- هـ- تتم مبيعات عمليات التشغيل أساساً بعملات خلاف عملة القيد .
- و- تكون التدفقات النقدية للمنشأة مفصولة عن الأنشطة اليومية للعملة الأجنبية ولا تتأثر مباشرة بأنشطتها .

من الممكن استخدام البيانات المتعلقة بالمؤشرات المذكورة عاليه فى تحديد التبويب السليم لكل عملية تشغيل ، إلا أنه فى بعض الحالات قد لا يسهل تبويب العملية الأجنبية — فى شكل كيان أجنبى مستقل أو فى شكل جزء أساسى من عمليات تشغيل المنشأة وعليه يكون من الضرورى اللجوء إلى الحكم الشخصى لتحديد التبويب السليم .

العمليات الأجنبية التى تمثل جزءاً رئيسياً من عمليات المنشأة :
٢٦- يجب أن تترجم القوائم المالية للعملية الأجنبية التى تمثل جزءاً رئيسياً من عمليات تشغيل المنشأة وفقاً للمعايير والإجراءات المذكورة فى الفقرات من " ٨ " إلى " ٢١ " كما لو كانت المعاملات الأجنبية هى نفسها معاملات المنشأة ذاتها .

٢٧- يتم ترجمة كل بند من البنود فى القوائم المالية للعملية الأجنبية كما لو كانت جميع المعاملات قد تتم القيام بها عن طريق المنشأة ذاتها .

ويتم ترجمة تكلفة وإهلاك الأصول الثابتة باستخدام سعر الصرف فى تاريخ شراء الأصل أو باستخدام سعر الصرف الموجود فى تاريخ التقييم إذا ما تم إثبات الأصل بالقيمة العادلة ويتم ترجمة تكلفة المخزون بأسعار الصرف الموجودة وقت إنفاق هذه التكاليف .
ويتم ترجمة المبلغ المسترد أو القيمة المحققة لأصل باستخدام سعر الصرف الموجود عندما يتم تحديد المبلغ المسترد أو صافى القيمة المحققة ، فمثلاً إذا تم تحديد صافى القيمة المحققة لبند من بنود المخزون بعملة أجنبية فيتم ترجمة تلك القيمة باستخدام سعر الصرف فى ذات التاريخ الذى تم فيه تحديد صافى القيمة المحققة لذلك عادة ما يكون سعر الصرف المستخدم هو سعر الاقفال ، وقد يكون هناك حاجة إلى إجراء تسوية لتخفيض القيمة الدفترية المثبت بها أصل من أصول القوائم المالية للمنشأة إلى مبلغها المسترد أو صافى القيمة المحققة حتى ولو لم يكن هناك ضرورة لإجراء مثل هذه التسوية فى القوائم المالية للعملية الأجنبية وكبديل لذلك قد يتم إجراء تسوية فى القوائم المالية للمنشأة عكسية لتلك التسوية التى تتم فى القوائم المالية للعملية الأجنبية .

٢٨- لاعتبارات عملية ، غالباً ما يستخدم سعر صرف يقارب سعر الصرف الفعلى فى تاريخ المعاملة ، فمثلاً يمكن استخدام سعر صرف عملة أجنبية معينة خلال أسبوع أو شهر لجميع المعاملات التى تمت بتلك العملة خلال تلك الفترة ، ومع هذا إذا كان هناك تقلبات مؤثرة فى أسعار الصرف فإنه لا يمكن الاعتماد على متوسط سعر الصرف للفترة .

الكىانات الأجنبية :

٢٩- عند ترجمة القوائم المالية لكيان أجنبى لغرض إدراجها ضمن القوائم المالية للمنشأة فىجب أن تستخدم المنشأة الإجراءات التالية :

أ - يجب ترجمة الأصول والالتزامات سواء ذات الطبيعة النقدية أو غير النقدية للكيان الأجنبى بسعر الإقفال .

ب- يجب ترجمة بنود الإيرادات والمصروفات للكيان الأجنبى بأسعار الصرف فى تواريخ المعاملات ، وذلك باستثناء إذا كان الكيان الأجنبى يقوم بالتسجيل بعملة اقتصاد مرتفع التضخم ، وفى هذه الحالة فإن الإيرادات والمصروفات يجب أن تترجم بسعر الإقفال .

ج - يجب تبويب جميع فروق التغير فى أسعار الصرف ضمن حقوق الملكية وذلك حتى تاريخ التصرف فى صافى الاستثمار .

٣٠- لاعتبارات عملية غالباً ما يستخدم سعر صرف لتقريب أسعار الصرف الفعلية مثل متوسط سعر الصرف للفترة وذلك لترجمة بنود الإيرادات والمصروفات للعملية الأجنبية .

٣١- يـؤدى ترجمة القوائم المالية لـكيان أجنبى إلى تحقيق فروق فى أسعار الصرف التى تنشأ عن :

أ - ترجمة بنود الإيرادات والمصروفات بأسعار الصرف فى تواريخ المعاملات والأصول والالتزامات بسعر الإقفال .

ب- ترجمة صافى الاستثمار فى أول المدة فى الكيان الأجنبى بسعر صرف مختلف عن ذلك الذى سبق استخدامه فى إعداد التقارير .

ج - أية تغييرات أخرى فى حقوق ملكية الكيان الأجنبى .

ولا يتم تحقيق هذه الفروق في تغيير أسعار الصرف كإيراد أو مصروفات عن الفترة وذلك لأن التغيرات في أسعار الصرف يكون لها تأثير ضئيل أو ليس لها تأثير مباشر على التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل الحالية والمستقبلية لأي من الكيان الأجنبي أو المنشأة . وعندما يتم إعداد القوائم المالية المجمعة لكيان أجنبي غير مملوك بالكامل ، فإن فروق تغيير أسعار الصرف المتراكمة والناشئة من الترجمة وترتبط بمصالح الأقلية تثبت وتظهر كجزء من حقوق الأقلية في الميزانية المجمعة .

٣٢- تعامل أية شهرة محل ناشئة من تملك كيان أجنبي وكذا أية تسويات للقيم الدفترية للأصول والالتزامات الناشئة من تملك الكيان الأجنبي بأى من هاتين الطريقتين :

أ - كأصول والتزامات الكيان الأجنبي ويتم ترجمتها بسعر الإقفال طبقاً للفقرة " ٢٩ " .

أو ب - كأصول والتزامات المنشأة والتي إما أن يكون قد تم بالفعل التعبير عنها بعملة القيد أو تكون بنود ذات طبيعة غير نقدية تمت بعملة أجنبية وتم تسجيلها باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة طبقاً للفقرة رقم " ١١ ب " .

٣٣ - يتم اتباع إجراءات التجميع العادية عند إدماج القوائم المالية لكيان أجنبي في تلك القوائم المالية للمنشأة مثل استبعاد أرصدة شركات المجموعة ومعاملات شركات المجموعة (راجع معيار المحاسبة المصرى الخاص بالقوائم المالية المجمعة والمحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة) . ومع هذا فإن فروق تغيير أسعار الصرف الناشئة من بنود ذات طبيعة نقدية بين شركات المجموعة ، سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل ، لا يمكن استبعادها في مقابل المبلغ المائل الناشئ من أرصدة أخرى داخل شركات المجموعة وذلك لأن البنود ذات الطبيعة النقدية تمثل التزام لتحويل عملة واحدة إلى عملة أخرى وتعرض المنشأة إلى مكسب أو خسارة من خلال تقلبات العملة .

وبناء على ذلك ، فإنه يتم الاستمرار في إثبات فروق أسعار الصرف كإيراد أو مصروف في القوائم المالية المجمعة أما إذا كانت تنشأ من الاعتبارات الموضحة في الفقرة رقم " ١٥ " فإنها تبوب ضمن حقوق الملكية وذلك حتى يتم التصرف في صافي الاستثمار .

٣٤ - عندما تعد القوائم المالية لكيان أجنبي في تاريخ مختلف عن ذات التاريخ الذي تعد فيه القوائم المالية للمنشأة فإن الكيان الأجنبي غالباً ما يعد لغرض الاندماج في القوائم المالية للمنشأة قوائم مالية بنفس تاريخ القوائم المالية لهذه المنشأة . وعندما لا يكون ذلك عملياً ، فإن معيار المحاسبة المصرى الخاص بالقوائم المالية المجمعة والمحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة يسمح باستخدام القوائم المالية المعدة في تاريخ مختلف بشرط أن لا يتعدى هذا الاختلاف ثلاثة أشهر . وفي هذه الحالة ، فإن الأصول والالتزامات للكيان الأجنبي تترجم بسعر الصرف في تاريخ ميزانية الكيان الأجنبي ويتم إجراء تسويات حينما تكون مناسبة بقيمة التغيرات الهامة في أسعار الصرف وذلك حتى تاريخ ميزانية المنشأة وذلك طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى الخاص بالقوائم المالية المجمعة والمحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة ومعيار المحاسبة المصرى الخاص بالمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الشقيقة .

التصرف في كيان أجنبي :

٣٥ - عند التصرف في كيان أجنبي فإن مبلغ فروق تغير أسعار الصرف المتراكم والذي تم تأجيله والمتعلق بهذا الكيان الأجنبي ، يجب أن يثبت كإيراد أو كمصروف في نفس الفترة التي تحقق فيها ربح أو خسارة التصرف .

٣٦ - تتصرف المنشأة في مصالحها في كيان أجنبي من خلال البيع أو التصفية أو استرداد رأس المال أو التنازل عن جميع أو جزء من ذلك الكيان الأجنبي ، ويعتبر تحصيل توزيعات الأرباح جزءاً من التصرف عندما يعتبر هذا التوزيع استرداداً للاستثمار ، وفي حالة التصرف الجزئي ، يدرج جزء نسبي فقط من فروق أسعار الصرف المتراكمة في الربح أو الخسارة . ولا يشكل تخفيض القيمة الدفترية المثبت بها كيان أجنبي تصرفاً جزئياً وعلى ذلك فلا يتم الاعتراف بتحقيق ربح أو خسارة فروق تغير أسعار الصرف المؤجلة في وقت التخفيض .

تغيير تصنيف العمليات الأجنبية :

٣٧- عندما يحدث تغيير فى تصنيف العملية الأجنبية ، فيجب تطبيق إجراءات الترجمة

المناسبة للتصنيف الجديد اعتباراً من تاريخ التغيير .

٣٨- قد يؤدى التغيير فى الوسيلة التى تمسول أو تدار بها العملية الأجنبية بمعرفة

المنشأة إلى تغيير فى تصنيف هذه العملية . فعندما تكون العملية الأجنبية جزءاً رئيسياً

من أعمال تشغيل المنشأة ويعاد تصنيفها ككيان أجنبى ، فإن فروق تغيير أسعار

الصرف الناشئة من ترجمة الأصول ذات الطبيعة غير النقدية فى تاريخ إعادة

التصنيف تبوب ضمن حقوق الملكية ، وعندما يتم إعادة تصنيف كيان أجنبى

كعملية أجنبية تمثل جزءاً رئيسياً من أعمال تشغيل المنشأة فإن المبالغ المترجمة للبنود

ذات الطبيعة غير النقدية فى تاريخ التغيير تعامل كتكلفة تاريخية لهذه البنود

فى فترة التغيير والفترات اللاحقة . ولا تثبت فروق أسعار الصرف والتى تم تأجيلها

كإيراد أو مصروفات وذلك حتى تاريخ التصرف فى العملية الأجنبية .

جميع التغييرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية :

الآثار الضريبية لفروق أسعار الصرف :

٣٩- أرباح وخسائر المعاملات بعملة أجنبية وفروق أسعار الصرف الناشئة من ترجمة القوائم

المالية للعمليات الأجنبية من الممكن أن يكون لها آثار ضريبية تتم المحاسبة عنها طبقاً

لقوانين الضرائب على الدخل فى مصر.

الإفصاح :

٤٠- يجب أن تفصح المنشأة عن :

أ - مبلغ فروق أسعار الصرف والمتضمن فى صافى الربح أو الخسارة عن الفترة .

وب- صافى فروق أسعار الصرف والتى صنت كعنصر مستقل من حقوق

الملكية ، وتسوية لمبلغ فروق أسعار الصرف هذه فى بداية ونهاية الفترة .

وج- مبلغ فروق أسعار الصرف الناشء خلال الفترة والذى تم إضافته إلى القيمة

الدفترية المثبت بها أصل وذلك طبقاً للمعالجة

البديلة المسموح بها فى فقرة رقم " ٢٠ " .

٤١- عندما لا تكون عملة القيد هي الجنيه المصرى يجب الإفصاح عن سبب استخدام

عملة مختلفة ، كذلك يجب الإفصاح عن سبب أى تغيير فى عملة القيد .

٤٢- عندما يكون هناك تغيير فى تصنيف عملية أجنبية هامة

ومؤثـرة يجب أن تفصح المنشأة عن :

أ - طبيعة التغيير فى التصنيف .

ب- سبب التغيير .

ج - أثر التغيير فى التصنيف على حقوق المساهمين .

د- الأثر على صافى ربح أو خسارة كل فترة سابقة تم عرضها كما لو أن التغيير

فى التصنيف قد حدث فى بداية أول فترة معروضة .

٤٣- يجب أن تفصح المنشأة عن الطريقة التى تم اختيارها لترجمة شهرة المحل الناشئة

من تملك كيان أجنبى وذلك طبقاً للفقرة رقم " ٣٢ " .

٤٤- تفصح المنشأة عن الأثر على البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية أو على القوائم

المالية لعملية أجنبية نتيجة للتغيرات فى أسعار الصرف التى تحدث بعد تاريخ

الميزانية إذا كان هذا التغير من الأهمية بحيث يكون لعدم الإفصاح تأثيره على مقدرة

مستخدمى القوائم المالية فى عمل تقييمات واتخاذ قرارات بصورة سليمة (راجع معيار

المحاسبة المصرى الخاص بالظروف الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية) .

٤٥- يشجع الإفصاح أيضاً عن سياسة المنشأة فى إدارة مخاطر العملة الأجنبية .

شروط انتقالية لتطبيق المعيار :

٤٦- عند قيام المنشأة بتطبيق هذا المعيار للمرة الأولى ، فيجب على المنشأة أن تصنف بصورة

منفصلة وتفصح عن الرصيد التراكمى فى بداية الفترة لفروق تغير أسعار الصرف

المؤجلة إلا إذا تعذر تحديد البـلـغ بصورة دقيقة .

٣- * قرار وزير التجارة الخارجية

رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠٠٢

صدر في ٢٠٠٢/٦/٨

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧

بشأن معايير المحاسبة المصرية

وزير التجارة الخارجية:

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقرارات المنفذة له ؛
وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون سوق رأس المال والقرارات المنفذة له ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ؛
وبناء على توصيات اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد وآداب السلوك المهني المرتبطة بهما المشكلتين بالقرارين الوزاريين رقمي ٤٩٨ لسنة ١٩٩٧ ، ٥٥ لسنة ٢٠٠٠ ؛
وبعد أخذ رأي الهيئة العامة لسوق المال ؛

قرر :

المادة الأولى

يحل معيار المحاسبة المصرية رقم (١) " المرفق لهذا القرار " محل معايير المحاسبة المصرية أرقام (١) ، (٣) (٩) المرافقة للقرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ المشار إليه .

المادة الثانية

يحل معيار المحاسبة المصرية رقم (١٠) " المرفق لهذا القرار " محل معيار المحاسبة المصرية رقم (١٠) المرافق الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ .

* الوقائع المصرية - العدد ١٢٩ (تابع) في ٢٠٠٢/٦/٩

المادة الثالثة

يضاف إلى القرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧
معيار المحاسبة المصرية رقم (٢٣) المرافق .

المادة الرابعة

تُلغى معايير المحاسبة المصرية أرقام (١٠ ، ٩ ، ٣ ، ١)
المرافقة للقرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ .

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التجارة الخارجية

٤- *قرار وزير التجارة الخارجية رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢

۲۰۰۳/۴/۹ در فیف

بشأن تفسير آثار التهذيبات في أسعار صرف العملات الأجنبية

وفقاً للمعيار الأساسي المصري رقم (١٢) الفقرة رقم (٢٠)

وزير التجارة الخارجية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون سوق

رأس المال والقرارات المنفذة له ؛

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته

بشأن معايير المحاسبة المصرية ؛

وعلى كتاب رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم ٨٢٢ بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢ ؛

وعلى كتاب رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية رقم ١٥١٦ بتاريخ

٢٠٠٣/٤/١ بشأن تفسير لجنة معايير المحاسبة بالجمعية للمعالجة البديلة لفروق تقييم

الالتزامات بالعملات الاجنبية وفقا للمعيار المحاسبي المصري رقم (١٣) :

المادة الأولى

يضاف إلى المعيار المحاسبي المصري رقم (١٣) التالي :

فقرة ٤٧ - يراعى بشأن تطبيق المعالجة البديلة المشار إليها في الفقرة (٢٠)

بشأن رسملة خسائر فروق أسعار الصرف الناتجة عن تقييم الالتزامات بالعملة

الاجنبية وذلك بإضافتها إلى القيمة الدفترية للأصل ما يأتي :

١- أن يعتبر الأصل قد تم اقتنائه حديثا اذا كان العمر الانتاجي المتبقى للأصل الثابت

يزيد على خمسين بالمائة (50%) من العمر الانتاجي المقدّر له .

* الوقائع المصرية - العدد (٩٠) الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٢

- ٢- أن يعتبر انخفاضا حادا في عملة القيد اذا حدث انخفاض في سعر صرف عملة القيد قدره عشرة بالمائة (١٠٪) على الاقل خلال السنة المالية .
- ٣- يسرى هذا التفسير على القوائم المالية التي تعد عن فترات انتهت بعد تاريخ تحرير أسعار الصرف الموافق ٢٨/١/٢٠٠٣ وحتى ٣١/١٢/٢٠٠٣ ما لم تكن المنشأة قد تحملت خسائر عن فسروق صرف عملات أجنبية اعترف بها ضمن التزامات بقوائمها المالية عن الفترة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٠٣ .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التجارة الخارجية

٥- * قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٢ لسنة ٢٠٠٦
صدر في ١١/٧/٢٠٠٦
بشأن معايير المحاسبة المصرية

وزير الاستثمار :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم وزارة الاستثمار ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ ؛
وعلى قرار وزير الاستثمار رقم ١٠٥ لسنة ٢٠٠٦ بتشكيل لجنة لمراجعة مشروع المعايير المحاسبية المصرية الجديدة ؛
وعلى توصيات اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد وآداب السلوك المهني المرتبطة بها المشكلة بالقرارين الوزاريين رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٩٧ ، ٥٥ لسنة ٢٠٠٠ ؛
وعلى كتاب السيد الدكتور رئيس الهيئة العامة لسوق المال المؤرخ ٢٩/٦/٢٠٠٦ ؛

قرر :

المادة الأولى

تحل المعايير المحاسبية المرافقة لهذا القرار وعددها ٣٥ معياراً محسّل معايير المحاسبة المصرية السابقة .

المادة الثانية

يلغى العمل بالمعايير المحاسبية الصادرة بالقرارين الوزاريين رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ ، ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢ وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٧ .

وزير الاستثمار

* الوقائع المصرية - العدد ١٧٢ في أول أغسطس سنة ٢٠٠٦

تمهيد :

أعدت معايير المحاسبة المصرية طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين وذلك باستثناء المعالجات المشار إليها بالملحق المرفق .

٤- يجب اعتبار هذا التمهيد جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المصرية سواء المرفقة أو ما يصدر منها مستقبلاً ويجب عدم استخدام المعايير مستقلة عن هذا التمهيد .

٥- تخضع الموضوعات التي لم يتم تناولها في المعايير المصرية في معالجتها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لحين صدور المعايير المصرية التي تتناول هذه الموضوعات .

٦- تعتبر إدارة المنشأة مسئولة عن إعداد قوائمها المالية المعتمدة والمنشورة وفي هذه الحالة يجب أن تلتزم عند إعداد هذه القوائم بما جاء بمعايير المحاسبة المصرية من معالجات وإفصاح وعرض .

٤- قد تحتاج المنشأة إلى استخراج قوائم أو بيانات مالية من أجل التحليل والتقييم واتخاذ القرار ، وفي هذه الحالة تعد هذه القوائم أو البيانات بمثابة قوائم وبيانات داخلية ليس من الضروري الالتزام في إعدادها بالمعالجات والإفصاح والعرض الواردة في معايير المحاسبة المصرية . ويجب على الإدارة عند تقديمها لهذه القوائم أو البيانات إبعاد أى لبس لدى مستخدميها قد يؤدي إلى اعتقاده بأنها تمثل القوائم أو البيانات المالية المعتمدة والمنشورة .

٥- يحتوى كل معيار على عدد من الفقرات تتناول موضوع المعيار بعض هذه الفقرات مطبوع بخط سميك مائل وتمثل نص المعيار فى حين أن الفقرات الأخرى تمثل شرح للمعيار ويجب فى كل الأحوال قراءة المعايير مع شرحها كوحدة واحدة .

٦- تحتوى بعض المعايير على فقرات أشير أمامها بأنها ملغاة بدلاً من حذفها وتعديل أرقام فقرات المعيار التالية . وقد استخدم هذا الأسلوب للمحافظة على تسلسل أرقام فقرات المعايير وعدم اللجوء إلى تغيير أرقام الفقرات عند الإشارة إليها فى معايير أخرى .

٧- يجب تطبيق المعايير المرفقة على البنود الهامة نسبياً أما البنود قليلة الأهمية فيمكن الاسترشاد بالمعايير فى معالجتها وتقاس أهمية البند بمدى تأثيره على المستخدم العادى للقوائم المالية وذلك فى ضوء حجم البند وعلاقته بحجم المنشأة والظروف المحيطة .

معايير المحاسبة المصرية

قائمة تعريف المصطلحات

تم ترتيب هذه القائمة ترتيباً أبجدياً مع أرقام معايير المحاسبة المصرية التي ورد فيها المصطلح .

اتفاقية الأسهم المشروطة [٣٣] Contingent share agreement	هي اتفاقية لإصدار أسهم معتمدة على تحقق شروط معينة .
اتفاقية تصفية رأسيّة [٣٥] Master netting arrangement	هي اتفاقية تدخل بموجبها المنشأة في عدد من معاملات الأدوات المالية مع طرف واحد وتقوم بإجراء تسوية واحدة صافية لجميع الأدوات المالية التي يغطيها الاتفاق وذلك في حالة الإخفاق في تنفيذ أي عقد أو إلغاؤه .
إجمالي القيمة التعاقدية [٣٠]	هي أجمالي القيمة الإيجارية مضافاً إليها ثمن الشراء .
احتمالية عالية [٣٣] Highly Probable	أي أن حدوثه يعد أكبر من " محتمل " .
الأحداث التالية لتاريخ الميزانية [٧] Events after the balance sheet date	هي تلك الأحداث التي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية سواء كانت تلك الأحداث في صالح المنشأة أو في غير صالحها ويمكن تحديد نوعين من الأحداث : أ- أحداث توفر أدلة إضافية عن حالات كانت قائمة في تاريخ الميزانية وتتطلب تعديل في القوائم المالية . ب- أحداث تشير إلى حالات نشأت بعد تاريخ الميزانية ولا تتطلب تعديل في القوائم المالية وقد تتطلب الإفصاح عنها في القوائم المالية .

<p>تقدير يحدد بموجبه ما إذا كانت القيمة الدفترية للالتزامات التأمينية في حاجة إلى الزيادة (أو ما إذا كانت القيمة الدفترية لتكاليف الاقتناء المؤجلة المتصلة بها أو ما يتصل بها من أصول معنوية في حاجة إلى التخفيض) وذلك في ضوء نتائج التدفقات النقدية المستقبلية .</p>	<p>اختبار مدى كفاية الالتزامات</p> <p>[٣٧]</p> <p>Liability adequacy test</p>
<p>هي حذف أو تحريف في القوائم المالية للمنشأة عن فترة أو فترات سابقة والتي تنشأ نتيجة عدم القدرة على استخدام المعلومات الموثوق بها أو نتيجة سوء استخدام هذه المعلومات والتي : أ- كانت متاحة عند الموافقة على إصدار القوائم المالية عن هذه الفترات. ب- كان من المتوقع على نحو معقول الحصول عليها وأخذها في الاعتبار عند إعداد وتصوير هذه القوائم المالية . وتتضمن هذه الأخطاء تأثيرات الأخطاء الحسابية والأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية أو إغفال أو سوء تفسير الحقائق وكذلك الغش والتدليس .</p>	<p>أخطاء الفترات السابقة</p> <p>[٥]</p> <p>Prior Period errors</p>
<p>هي العلاقة بين الإيرادات والمصروفات لمنشأة كما هي مدرجة في قائمة الدخل .</p>	<p>الأداء [الإطار]</p> <p>Performance</p>
<p>هي تجميع لنظم أصحاب العمل الفرديين معاً للسماح لأصحاب العمل المشاركين في تجميع أصولهم لأغراض الاستثمار وبالتالي تخفيض تكاليف إدارة الاستثمارات والمصاريف الإدارية ولكن يتم فصل مطالبات مختلف أصحاب الأعمال لمصلحة العاملين لديهم فقط .</p>	<p>إدارة المجموعة (نظم مزايا العاملين)</p> <p>[٣٨]</p> <p>Administration (employee benefit Plans)</p>

الأداة المالية [٣٥] Financial instrument	هى أى عقد يؤدي إلى نشأة أصل مالى للنشأة والتزام مالى أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى .
أداة تغطية المخاطر [٣٦] Hedging Instrument	هى مشتقات مالية محددة (لأغراض تغطية مخاطر التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية فقط) أو أصل مالى أو التزام مالى بخلاف المشتقات التى من المتوقع أن تعرض قيمتها العادلة أو تدفقاتها النقدية أثر التغير فى القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند محدد إيراد تغطية مخاطره (وتعطى الفقرات من ٧٢ ~ إلى ٧٧ ~ وملحق أ الفقرات من ٩٤ ~ إلى ٩٧ ~ تفصيلاً لتعريف أداة تغطية المخاطر) .
أداة حقوق الملكية [٣٥] ، [٣٩] Equity instrument	هى أى عقد يثبت الحق فى باقى أصول منشأة بعد خصم جميع التزاماتها .
أداة مالية مركبة [٣٥] Compound financial instrument	هى أداة مالية تتضمن - من وجهة نظر المصدر لها - مكون الالتزام وحقوق ملكية معاً .
الأدوات المالية الأساسية [٣٥] Primary financial instrument	أدوات مالية مثل أوراق القبض والدفع وأدوات حقوق الملكية والتي ليست أدوات مالية مشتقة .
أدوات حقوق الملكية الممنوحة [٣٩] Equity instrument granted	الحق (سواء كان مشروطاً أو غير مشروط) فى الحصول على أدوات حقوق ملكية فى المنشأة تحولها المنشأة إلى طرف آخر بموجب معاملة قائمة على مدفوعات مبنية على أسهم .

<p>هي الأدوات المالية مثل الخيارات المالية futures and forwards وعقود مبادلة سعر الفائدة وعقود مبادلة العملة والتي تؤدي إلى نشوء حقوق والتزامات لها تأثير تحويل خطر مالي أو أكثر كامن في الأداة المالية الأصلية بين أطراف الأداة فعند نشوئها تعطى الأدوات المالية المشتقة أحد الأطراف حقاً تعاقدياً لمبادلة الأصول أو الالتزامات مع طرف آخر بموجب شروط تكون غالباً في صالح هذا الطرف أو تفرض عليه التزاماً تعاقدياً لمبادلة الأصول أو الالتزامات المالية مع طرف آخر بموجب شروط تكون غالباً في غير صالحه بالرغم من ذلك فإنها عامة لا تؤدي إلى تحويل الأداة المالية الأصلية عند نشوء العقد وليس من الضروري أن يحدث هذا التحويل عند استحقاق العقد وتتضمن بعض الأدوات في أن واحد حقاً والتزاماً لإجراء المبادلة ونظراً لأنه يتم تحديد شروط المبادلة عند نشوء الأداة المشتقة فقد تصبح تلك الظروف في صالح المنشأة مع تغير الأسعار في الأسواق المالية .</p>	<p>الأدوات المالية المشتقة</p> <p>[٣٥]</p> <p>Derivative financial instruments</p>
<p>متضمنة ما يلي :</p> <p>أ- تعديلات الخبرة (أثر الفروق بين الافتراضات الاكتوارية السابقة وما حدث بالفعل) .</p> <p>ب- لأثار التغيرات في الافتراضات الاكتوارية .</p>	<p>الأرباح أو الخسائر الاكتوارية</p> <p>[٣٨]</p> <p>Actuarial gains or losses</p>
<p>اتفاقية مع طرف غير ذي صلة ، ملزمة بالنسبة لكلا الطرفين وعادة ما تكون واجبة النفاذ بقوة القانون .</p> <p>وأ- تحدد هذه الاتفاقية جميع الشروط الجوهرية بما في ذلك سعر الصفقات وتوقيتاتها .</p> <p>وب- تتضمن عامل غير تحفيزي مقابل عد الأداء يكون ضخمًا بما يكفي لجعل الأداء أمراً ذا احتمالية عالية .</p>	<p>ارتباط الشراء المؤكد</p> <p>[٣٢]</p> <p>Firm Purchase commitment</p>

<p>هو اتفاق ملزم لتبادل كمية محددة من الموارد بسعر محدد في تاريخ أو تواريخ مستقبلية محددة .</p>	<p>الارتباط المؤكد [٣٦] Firm commitment</p>
<p>هي القيمة المتعلقة بهذا الأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية .</p>	<p>الأساس الضريبي لأصل أو الالتزام [٣٤] Tax base of an asset or liability</p>
<p>هو استبعاد أصل مالي أو التزام مالي من الدفاتر كان قد سبق الاعتراف به في ميزانية المنشأة .</p>	<p>الاستبعاد من الدفاتر [٣٦] Derecognition</p>
<p>هي عقارات (أراضي أو مباني - أو جزء من مبنى - أو كليهما) محتفظ بها من المالك لتحقيق إيجار أو ارتفاع في قيمتها أو كليهما وليس : أ - للاستخدام في الإنتاج أو توفير البضائع أو الخدمات أو للأغراض الإدارية . أو ب - للبيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة .</p>	<p>الاستثمارات العقارية [٣٤] Investment Property</p>
<p>هي أصول مالية غير مشقة لها مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى المنشأة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها (راجع ملحق أفقرات من " أ١٦ ط " إلى " أ٢٥ ") فيما عدا : أ - ما تم الاعتراف به أولاً على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر . وب - ما قدمت المنشأة بتحديدده على أنه متاح للبيع . ج - ما ينطبق عليه تعريف الإقراض والمديونيات . ولا يمكن للمنشأة تبويب أي أصل مالي كأصل محتفظ به حتى تاريخ</p>	<p>الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق [٣٦] Held-to-maturity investments</p>

<p>الاستحقاق إذا كانت خلال السنة المالية الحالية أو خلال السنتين الماليتين السابقتين قد باعت أو أعادت تبويب أية استثمارات ذات قيمة هامة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق قبل تاريخ استحقاقها (وتكون القيمة هامة قياسياً لإجمالي الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) مالم يتوفر في البيع أو إعادة التبويب أحد الشروط التالية :</p> <p>١- أن يكون تاريخ الاستحقاق أو تاريخ استدعاء الأصل المالى قريباً (على سبيل المثال ثلاثة شهور قبل تاريخ الاستحقاق) بحيث لا يؤثر التغير في أسعار الفائدة تأثيراً جوهرياً على القيمة العادلة للأصل المالى.</p> <p>أو ٢- تم البيع أو إعادة التبويب بعد القيام المنشأة بتحصيل جزء جوهري من القيمة الأصلية للأصل المالى من خلال جدول الآجال المرتبط به أو من خلال السداد المعجل.</p> <p>أو ٣- مرتبطاً بحدث استثنائي يفوق قدرة المنشأة على التحكم وغير متكرر ولم يكن ممكناً للمنشأة توقعه بدرجته معقولة .</p>	
<p>يجرى إعادة القوائم المالية عادة بافتراض إن المنشأة مستمرة وعليه يفترض أن ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص كبير في حجم عملياتها .</p>	<p>الاستمرارية [الإطار] [١] Going concern</p>
<p>هو التحميل المنتظم للقيمة القابلة للاستهلاك من الأصل غير اللموس على مدار الاستفادة المتوقعة منه .</p>	<p>الاستهلاك [٣٣] ، [٣٦] Amortisation</p>
<p>هى حقوق ملكية المنشأة نفسها والمحتفظ بها بمعرفة المنشأة أو أى منشأة أخرى ضمن المجموعة .</p>	<p>أسهم الخزينة [٣٥] Treasury shares</p>

<p>الأسهم العادية [٢٣] Ordinary shares</p>	<p>هى أداة ملكية تاليفة فى الحقوق لكل أنواع أدوات الملكية الأخرى .</p>
<p>الأسهم العادية المحتلفة [٢٣] Potential ordinary shares</p>	<p>هى أداة مالية أو عقد قد يمنح حاملها الحق فى امتلاك أسهم عادية .</p>
<p>الأسهم المحتملة المشروطة [٢٣] Contingently issuable ordinary shares</p>	<p>هى أسهم عادية تصدر بدون مقابل نقدى أو بمقابل نقدى صغير أو أى مقابل آخر عند تحقق شروط منصوص عليها فى اتفاقية الأسهم المشروطة .</p>
<p>الأصل [٢٣] Asset</p>	<p>هو مورد : أ- تتحكم فيه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة . ب- يتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية للمنشأة .</p>
<p>الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الافتراض [١٤] Qualifying Asset</p>	<p>هو ذلك الأصل الذى يتطلب بالضرورة فترة زمنية طويلة لتجهيزه للاستخدام فى الأغراض المحددة له أو لبيعه .</p>
<p>الأصل المالى [٢٥] Financial asset</p>	<p>هو أى أصل يكون أما : أ- نقدية . أو ب- أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى . أو ج- حـق تعاقبى : ١- لاستلام نقدية أو أصل مالى آخر من منشأة أخرى . أو ٢- لمبادلة الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط تكون على الأرجح لمصلحة المنشأة .</p>

<p>أو د- عقد سيتم أو قد تتم تسويته في أدوات حقوق الملكية للمنشأة ذاتها ويكون :</p> <p>١- من غير المشتقات وتكون أو قد تكون المنشأة ملتزمة بموجبها باستلام عدد متغير من أدوات حقوق الملكية للمنشأة ذاتها.</p> <p>أو ٢- مشتقة سيتم أو قد يتم تسويتها بطرق أخرى غير مبادلة مبلغ ثابت من النقد أو أصل مالي آخر مقابل عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة ذاتها ولهذا الغرض لا تتضمن أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة الأدوات التي تكون هي نفسها عقود للاستلام أو التسليم المستقبلي لأدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة ذاتها .</p>	
<p>هو الأصل المالي أو الالتزام المالي الذي تتوافر فيه أي من الشروط التالية :</p> <p>أ- تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض التجارة ويتم هذا التويب إذا كان :</p> <p>١- تم اقتناؤه أو نشأ بصفة أساسية لغرض البيع أو إعادة الشراء في مدى زمني قصير .</p> <p>أو ٢- جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً ويوجد دليل على وجود معاملات فعلية حديثه تؤيد الحصول على أرباح قصيرة الأجل .</p> <p>أو ٣- مشتقات مالية (فيما عدا المشتقات المالية التي تمثل أداة تغطية مخصصة وفعالة) .</p>	<p>الأصل أو الالتزام المالي المقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر</p> <p>[٢٦]</p> <p>Financial asset or financial liability at fair value through profit or loss</p>

<p>ب- تم تبويبه عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ويمكن تبويب أى أصل أو التزام مالى يقع ضمن نطاق هذا المعيار عندما يتم الاعتراف به أولاً على أنه أصل أو التزام مالى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيما عدا الاستثمارات فى أدوات حقوق ملكية ليس لها أسعار سوقية من خلال سوق أدوات مالية نشطة والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بدقة يعتمد عليها (راجع الفقرات ٤٦ (ج) " وملحق فقرات " أت ٨٠ ، " أت ٨١ ") .</p>	
<p>هو أصل ممكن أن ينشأ عن أحداث ماضية وسوف يتم تأكيده عن طريق حدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلى غير مؤكد والذي لا يكون بأكمله تحت سيطرة المنشأة .</p>	<p>الأصل المحتمل [٣٨] Contingent asset</p>
<p>الأصل الذى يستوفى أياً من المعايير التالية :</p> <p>أ - أن يكون من المتوقع أن يتم استرداده أو من المزمع بيعه أو استهلاكه فى دورة التشغيل المعتادة للمنشأة .</p> <p>أو ب- أن يكون قد تم اقتناؤه منذ البداية بغرض الاتجار فيه .</p> <p>أو ج- أن يكون من المتوقع استرداده خلال اثنى عشر شهراً بعد تاريخ الميزانية .</p> <p>أو د- أن يكون نقدية أو فى حكم النقدية ما لم يكن خاضعاً لقيود لاستبداله أو استخدامه لتسوية أحد الالتزامات لمدة لا تقل عن اثنى عشر شهراً بعد تاريخ الميزانية .</p>	<p>الأصل المتداول [٣٣] Current asset</p>
<p>هو حيوان أو نباتات حي .</p>	<p>الأصل الحيوى [٣٥] Biological asset</p>

أصل التأمين [٣٧] Insurance asset	صافي الحقوق التعاقدية لشركة التأمين بموجب عقد التأمين .
الأصل غير الملموس [٣٣] ، [٣٩] Intangible asset	هو أصل ذا طبيعة غير نقدية يكن تحديده وليس له وجود مادي .
أصل غير متداول [٣٢] Non-current asset	الأصل الذي لا يستوفي تعريف الأصل المتداول .
أصل إعادة التأمين [٣٧] Reinsurance assets	صافي الحقوق التعاقدية لمعيد التأمين الصادر بموجب عقد إعادة التأمين .
أصول التنقيب والتقييم [٣٦] Exploration and evaluation assets	يعترف بنققات التنقيب أو التقييم كأصول طبقاً للسياسة المحاسبية للمنشأة .
الأصول التي يحوزة صندوق مزايا العاملين طويلة الأجل [٣٨] Assets held by a long term employee benefit fund	هي أصول (بخلاف الأدوات المالية غير القابلة للتحويل التي تصدرها المنشأة المدة للقوائم المالية) وتسم بما يلي : أ- تحتفظ بها المنشأة منفصلة قانونياً عن المنشأة المدة للتقارير أو قائمة فقط لسداد مزايا العاملين أو تمويلها . وب- متاحة لتستخدم فقط لتسوية مزايا العاملين وليست متاحة لدائني المنشأة المدة للتقارير (حتى في حالات الإفلاس) ولا يمكن إعادتها للمنشأة المدة للتقرير إلا إذا : ١ - كانت الأصول المتبقية للصندوق كافية لتلبية التزامات النظام الخاص بمزايا العاملين أو التزامات المنشأة المدة للتقرير . أو ٢- تم إعادة الأصول للمنشأة المدة للتقرير لتعويض هذه المنشأة عن مزايا العاملين المسددة بالفعل .

<p>تتضمن :</p> <p>أ- الأصول التي يحتفظ بها صندوق المزايا طويلة الأجل للعاملين .</p> <p>ب- بالصالح التأمين المؤهلة .</p>	<p>أصول النظام</p> <p>[٣٨]</p> <p>Plan assets</p>
<p>وهي الأصول بخلاف الشهرة والتي تسهم في التدفقات النقدية المستقبلية لكل من الوحدة المولدة لنقد محل الاختبار والوحدات الأخرى المولدة للنقد .</p>	<p>الأصول العامة المنشأة</p> <p>[٣٩]</p> <p>Corporate assets</p>
<p>هي أصول غير مشتقة تم تحديدها كأصول متاحة للبيع عند الاقتضاء وغير المبوبة :</p> <p>أ- كقروض ومديونيات .</p> <p>ب- كأستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .</p> <p>ج- كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر</p>	<p>الأصول المالية المتاحة للبيع</p> <p>[٣٦]</p> <p>Available for sale financial assets</p>
<p>هي قيمة الضرائب التي يستحق استردادها في الفترات المستقبلية فيما يتعلق ب :</p> <p>أ- الفروق المؤقتة المخصومة (أى القابلة للخصم من الربح الضريبي في الفترات المستقبلية) .</p> <p>وب- الخسائر الضريبية غير المستخدمة والمرحلة للفترات التالية .</p> <p>وج- الخصم الضريبي غير المستخدم والمرحل للفترات التالية .</p>	<p>الأصول الضريبية المؤجلة</p> <p>[٣٤]</p> <p>Deferred tax assets</p>
<p>هي الأموال المحتفظ بها والأصول التي سوف تحصل بمبالغ نقدية ثابتة أو محددة .</p>	<p>الأصول ذات الطبيعة النقدية</p> <p>[٣٣]</p> <p>Monetary assets</p>

<p>الأصول الثابتة</p> <p>[١٠]</p> <p>Property, plant and equipment</p>	<p>هي الأصول المملوكة التي :</p> <p>أ- تحتفظ بها المنشأة لاستخدامها في إنتاج أو توفير السلع أو الخدمات أو التاجيرها للغير أو لأغراضها الإدارية .</p> <p>وب- ومن المتوقع استخدامها لمدة تزيد عن فترة محاسبية واحدة.</p>
<p>اضمحلال القيمة</p> <p>[١٠]</p> <p>Impairment</p>	<p>هي مقدار النقص في القيمة الاستردادية للأصل الثابت عن قيمته الدفترية .</p>
<p>أطراف العائلة المقربون لشخص</p> <p>[١٥]</p> <p>Close member of the family of an individual</p>	<p>هم الأطراف المتوقع لهم التأثير أو التأثير بواسطة ذلك الشخص عند تعاملهم مع المنشأة وقد يتضمن هذا :</p> <p>أ- الزوجة والأطفال . و ب- أطفال الزوجة . و ج- من في كفالة الشخص أو كفالة الزوجة .</p>
<p>إعادة الإثبات بأثر رجعي</p> <p>[٥]</p> <p>Retrospective restatement</p>	<p>هو تصحيح أثبات وقياس والإفصاح عن قيم عناصر القوائم المالية كما لو أن خطأ الفترة السابقة لم يحدث أبداً .</p>
<p>إعادة الهيكلة</p> <p>[٢٨]</p> <p>Restructuring</p>	<p>هو برنامج أو خطة يتم تنفيذها والسيطرة عليها بواسطة إدارة المنشأة والتي تؤدي إلى تغير جوهري في :</p> <p>أ - نطاق النشاط الذي يقوم به المنشأة . أو ب- الأسلوب الذي يتم به أداء نشاط المنشأة .</p>
<p>إعادة تقييم</p> <p>[الإطار]</p> <p>Revaluation</p>	<p>هي إعادة إثبات الأصول والالتزامات بقيم جديدة .</p>

<p>هي عملية إدراج البند في الميزانية أو قائمة الدخل إذ حقق البند تعريف العنصر وكان يفي بمعايير الاعتراف التالية :</p> <p>أ- إذا كان من المتوقع تدفق منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة به إلى أو من المنشأة .</p> <p>ب- إذا كان له تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بدرجة من الثقة .</p>	<p>الإعتراف [الإطار]</p> <p>Recognition</p>
<p>هي أفضل تقديرات للمنشأة غير المتحيزة والمتسقة مع بعضها للمتغيرات الديموغرافية والمالية والتي ستحدد التكلفة النهائية لتقديم مزايا بعد انتهاء الخدمة .</p>	<p>الافتراضات الاكتوارية</p> <p>[٣٨]</p> <p>Actuarial assumptions</p>
<p>وهم الأشخاص الذين يملكون السلطة والمسئولية للتخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة المنشأة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة شاملاً ذلك أى مدير (سواء كان تنفيذياً أو لا) للمنشأة .</p>	<p>أفراد الإدارة العليا</p> <p>[١٥]</p> <p>Key management Personnel</p>
<p>هي عملية اقتناء تكون في المنشأة المقتنية هي المنشأة التي يتم اقتناء حصص حقوق ملكيتها وتكون المنشأة المصدرة لهذه الحصص هي المنشأة المقتناة وقد يكون الأمر كذلك - على سبيل المثال - عندما تقوم منشأة خاصة بعمل ترتيبات بموجبها تقوم منشأة أصغر منها مسجلة بالبورصة باقتنائها وذلك كوسيلة من خلالها يتم التسجيل بالبورصة.</p>	<p>الاقتناء العكسي</p> <p>[٢٩]</p> <p>Reverse Acquisition</p>
<p>هو التزام حال على المنشأة ناتج من أحداث حدثت في الماضي والذي يتطلب تسويته حدوث تدفقات خارجة لموارد متضمنة منافع اقتصادية.</p>	<p>الالتزام</p> <p>[٢٨]</p> <p>Liability</p>
<p>هو واجب أو مسئولية للعمل والوفاء بطريقة محددة . ويمكن للالتزامات أن تطبق قانوناً كنتيجة لعقد ملزم أو متطلب تشريعي كما تنشأ الالتزامات كذلك عن ممارسة الأعمال العادية والعرف والرغبة في الحفاظ على علاقات أعمال جيدة أو التصرف بطريقة عادلة .</p>	<p>الالتزام [الإطار]</p> <p>Obligation</p>

<p>صافي الالتزامات التعاقدية الملزمة لشركة التأمين بموجب عقد التأمين .</p>	<p>الالتزام التأميني [٣٧] Insurance liability</p>
<p>هو التزام ينشأ من تصرفات المنشأة التي : أ- من واقع قواعد ثابتة وفقاً للممارسات السابقة أو من واقع السياسات المعلنة للمنشأة قد أقرت فيه للغير أنها تقبل مسئولية معينة . وب- نتيجة لذلك قامت المنشأة بتكوين توقع للجزء الذي لن يتحمله الغير لإخلاء هذه المسئوليات .</p>	<p>الالتزام الحكمي [٣٨] Constructive Obligation</p>
<p>هو الالتزام الذي ينشأ من : أ- عقد (من خلال شروطه الصريحة أو الضمنية) . أو ب- حكم قضائي . أو ج- تطبيق آخر للقانون .</p>	<p>الالتزام القانوني [٣٨] Legal obligation</p>
<p>هو أي التزام يكون أما : أ- التزاماً تعاقدياً : ١- لتسليم النقدية أو أصل مالي آخر إلى منشأة أخرى . أو ٢- لمبادلة الأصول أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط تكون على الأرجح في غير مصلحة المنشأة . أو ب- عقد سيتم أو قد تتم تسويته في أدوات حقوق الملكية للمنشأة ذاتها ويكون : ١- من غير المشتقات وتكون - أو قد يكون - المنشأة ملتزمة بموجبه باستلام عدد متغير من أدوات حقوق الملكية للمنشأة ذاتها .</p>	<p>الالتزام المالي [٣٥] Financial liability</p>

<p>أو ٢- مشتقة سيتم - أو قد تم - تسويتها بطرق أخرى غير مبادلة مبلغ ثابت من النقد أو أصل مالى آخر مقابل أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة ذاتها ولهذا الغرض لا تتضمن أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة الأدوات التى تكون هى نفسها عقود للاستلام أو التسليم المستقبلى لأدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة ذاتها .</p>	
<p>أ- هو الالتزام ممكن أن ينشأ عن أحداث ماضية وسوف يتم تأكيده عن طريق حدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلى غير مؤكد والذى لا يكون بأكمله تحت سيطرة المنشأة .</p> <p>أو ب- التزام حال نشأ عن أحداث فى الماضى ولم يتم الاعتراف به لأنه .</p> <p>١- ليس من المتوقع أن يكون هناك تدفقا خارجيا للمنافع الاقتصادية للمنشأة لتسوية هذا الالتزام .</p> <p>أو ٢- لا يمكن قياس قيمته بطريقة يمكن الاعتماد عليها بصورة كافية .</p>	<p>الالتزام المحتمل</p> <p>[٣٨]</p> <p>Coningent liability</p>
<p>هو صافى مجموع المبالغ التالية :</p> <p>أ- القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة فى تاريخ الميزانية</p> <p>ب- يضاف إلى ذلك أية أرباح أكتوارية (مخصوصاً منها أية خسائر أكتوارية) غير معترف بها .</p> <p>ج- يخصم من ذلك أية تكلفة خدمة السابقة لم يعترف بها بعد .</p> <p>د- يخصم من ذلك أيضاً القيمة العادلة فى تاريخ الميزانية لأصول النظام (أن وجدت) التى سيتم منها تسوية الالتزامات مباشرة .</p>	<p>الالتزام مزايا محددة</p> <p>[٣٨]</p> <p>Defined benefit liability</p>

الالتزامات الضريبية المؤجلة [٣٤] Deferred tax liabilities	هي قيمة ضرائب الدخل التي يستحق سدادها في الفترات المستقبلية والمرتبطة بفروق ضريبية مؤقتة .
الإنتاج الزراعي [٣٥] Agricultural Produce	هو منتج محصود من الأصول الحيوية للمنشأة.
أنشطة الاستثمار [٤] Investing activities	هي أنشطة اقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية .
أنشطة التشغيل [٤] ، [٣٣] Operating activities	هي الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد للمنشأة والأنشطة الأخرى التي لا تمثل أنشطة استثمار أو تمويل .
أنشطة التمويل [٤] Financing activities	هي الأنشطة التي يفتج عنها تغييرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والاقتراض بالمنشأة .
الإهلاك [١٠] ، [٣٦] Depreciation	هو التحميل المنتظم للقيمة القابلة للإهلاك من الأصل الثابت على العمر الإنتاجي المقدر له .
الأهمية النسبية [الإطار] Materiality	تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية .
الإيراد [١١] ، [٣٣] Revenue	هو أجمالي تدفق المنافع الاقتصادية الداخلة للمنشأة خلال الفترة المالية والتي تنشأ من ممارسة المنشأة لأنشطتها العادية وينتج عن تلك التدفقات زيادة في حقوق الملكية بخلاف الزيادات الناتجة عن مساهمات المشاركين في رأس المال .

<p>تحتوى على معلومات بالإضافة إلى ما تم عرضه بالقوائم المالية (الميزانية - قائمة الدخل - التدفقات النقدية - التغير في حقوق الملكية) وتقدم الإيضاحات شرحاً وتوضيحاً للبنود المعروضة في تلك القوائم .</p>	<p>الإيضاحات</p> <p>[١]</p> <p>Notes</p>
<p>منشأة تباع أصولاً مالية قد اقترضها ولم تمتلكها بعد .</p>	<p>بائع على المكشوف</p> <p>[٢٦]</p> <p>Short seller</p>
<p>هي فحص ودراسة أصلية مخططة من أجل اكتساب وتفهم معرفة عملية أو فنية جديدة .</p>	<p>البحوث</p> <p>[٢٣]</p> <p>Research</p>
<p>هو أصل أو التزام أو ارتباط مؤكد أو معاملات متوقعة بدرجة عالية من الاحتمال أو صافي الاستثمار في عمليات أجنبية والتي:</p> <p>أ- تعرض المنشأة لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية .</p> <p>وب- تم تحديدها على أنها بند تمت تغطية مخاطره (وتعطى الفقرات من " ٧٨ " إلى " ٨٤ " وملحق أ الفقرات من " أ٩٨ " إلى " أ١٠١ " تفصيلاً لتعريف البنود التي تمت تغطية مخاطرها) .</p>	<p>البند الذي يتم تغطيته</p> <p>[٢٦]</p> <p>Hedged item</p>
<p>تشمل النقدية المحتفظ بها وأصول والتزامات المنشأة التي سوف تحصل أو تدفع بوحدات ثابتة من العملة أو قابلية للتحديد .</p>	<p>البنود ذات الطبيعة النقدية</p> <p>[١٣]</p> <p>Monetary items</p>

<p>هى بوليصة تأمين تصدرها شركة تأمين لا تمثل طرفاً ذا علاقة بالمنشأة المعدة للقوائم المالية كما هو معرف فى معيار المحاسبة المصرى رقم (١٥) " الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة " إذا كانت عوائد البوليصة تنقسم بما يلى :</p> <p>أ- يمكن استخدامها فقط لسداد أو تمويل مزايا العاملين طبقاً لنظام مزايا محددة .</p> <p>ب- ليست متاحة لدائنى المنشأة المعدة للتقارير المالية (حتى فى حالة الإفلاس) ولا يمكن سدادها لهذه المنشأة إلا إذا :</p> <p>١- كانت هذه العوائد تمثل أصولاً زائدة لا تتطلبها البوليصة للوفاء بجميع التزامات مزايا العاملين المشار إليها .</p> <p>أو ٢- كان من الممكن رد هذه العوائد لهذه المنشأة لتعويضها عن مزايا العاملين المسددة بالفعل .</p>	<p>بوليصة التأمين المؤهلة</p> <p>[٣٨]</p> <p>Qualifying insurance policy</p>
<p>هو قيام مؤجر بتأجير مال إلى مستأجر ويكون هذا المال قد آلت ملكيته إلى المؤجر من المستأجر بموجب عقد يتوقف نفاذه على إبرام عقد تأجير تمويلي .</p>	<p>البيع مع إعادة الاستئجار</p> <p>[٣٠]</p> <p>Sale and leaseback transaction</p>
<p>هو تاريخ التوصل إلى اتفاق جوهري بين الأطراف المتجمعة فى حالة المنشآت التى تطرح أسهمها للاكتتاب العام والمسجلة بالبورصة وفى حالة الاستحواذ الجبرى Hostile Take Over فإن أقرب تاريخ يتم فيه التوصل إلى اتفاق جوهري بين الأطراف المتجمعة يكون التاريخ الذى قبل فيه عدد كاف من أصحاب الملكية فى المنشأة المقترنة عرض المنشأة المقترنة للحصول على السيطرة على المنشأة المقترنة .</p>	<p>تاريخ الاتفاق</p> <p>[٣٩] ، [٣١]</p> <p>Agreement date</p>

<p>هو التاريخ الذى قامت فيه المنشأة المقتنية بالحصول على السيطرة على المنشأة المقتناة .</p>	<p>تاريخ الاقتناء [٣٩] Acquisition date</p>
<p>هو التاريخ الذى يتم التوصل فيه إلى اتفاق جوهري بين أطراف التجميع وهو التاريخ المعلن للجمهور فى حالة المنشآت المعلن عنها والمسجلة وفى حالة الاقتناء بعد خلافات ومقاضاة فإن التاريخ الأول الذى يتم فيه التوصل إلى اتفاق بين أطراف التجميع هو التاريخ الذى قبل فيه عدد كافى من أصحاب المنشأة المتنازل عنها عرض المنشأة المقتنية للسيطرة على المنشأة المتنازل عنها .</p>	<p>تاريخ التعاقد لتجميع الأعمال [٣٣] Agreement date for a business combination</p>
<p>عند تحقيق عملية تجميع الأعمال بمعاملة تبادل منفردة واحدة فإن تاريخ التبادل يكون هو تاريخ الاقتناء أما إذا كان تجميع الأعمال يتم من خلال أكثر من معاملة تبادل . على سبيل المثال على مراحل يتم خلالها شراء متتابع للأسهم فإن تاريخ التبادل يكون التاريخ الذى يتم فيه الاعتراف بكل استثمار منفرد فى القوائم المالية للمنشأة المقتنية .</p>	<p>تاريخ التبادل [٣٩] Date of exchange</p>
<p>التاريخ الذى يتم فيه قياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة لأغراض هذا المعيار وبالنسبة للمعاملات التى تجرى مع العاملين وغيرهم ممن يقدمون خدمات مماثلة يعتبر تاريخ القياس هو تاريخ المنح بالنسبة للمعاملات التى تجرى مع أطراف بخلاف العاملين (وأولئك الذين يقدمون خدمات مماثلة) يكون تاريخ القياس هو ذاته تاريخ حصول المنشأة على السلع أو تقديم الطرف الآخر للخدمة .</p>	<p>تاريخ القياس [٣٩] Measurement date</p>

<p>هو التاريخ الذي تلزم فيه المنشأة نفسها بشراء أو بيع أصل .</p>	<p>تاريخ المعاملة [٣٦] Trade date</p>
<p>التاريخ الذي تتفق فيه المنشأة مع طرف آخر (بما في ذلك العاملين) على إجراء معاملة قائمة على مدفوعات مبنية على أسهم وذلك عند توصل المنشأة والطرف الآخر إلى فهم مشترك لأحكام وشروط المعاملة وتخول المنشأة في تاريخ المنح إلى الطرف الآخر الحق في الحصول على السداد نقداً أو في شكل أصول أخرى أوفى شكل أدوات حقوق ملكية بالمنشأة شريطة أن يتم استيفاء شروط الاستحقاق المنصوص عليها إن وجد وإذا كان هذا الاتفاق خاضعاً لعملية موافقة أو اعتماد (على سبيل المثال من قبل المساهمين) يعتبر تاريخ المنح هو تاريخ الحصول على الموافقة أو الاعتماد .</p>	<p>تاريخ المنح [٣٩] Grant date</p>
<p>هو تجميع منشآت أنشطة أعمال منفصلة ضمن منشأة واحدة واحدة معدة للتقارير المالية .</p>	<p>تجميع الأعمال [٣٩] Business combination</p>
<p>هو مجموع الأعمال وتوحيد لأنشطة الأعمال يتم فيه خضوع جميع المنشآت محل التجميع لسيطرة مطلقة من جانب نفس الطرف أو الأطراف قبل وبعد عملية التجميع وتكون هذه السيطرة غير انتقالية .</p>	<p>التجميع الذي يتضمن منشآت أو أنشطة أعمال تخضع لسيطرة مشتركة [٣٩] Business combination involving entities or business under common control</p>

<p>هو أسلوب للمحاسبة والذي من خلاله يتم تجميع نصيب صاحب الحصة من أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات الوحدة الخاضعة للسيطرة المشتركة مع البنود المتماثلة بالقوائم المالية للمشاركة أو يتم تسجيلها في بنود منفصلة بالقوائم المالية لصاحب الحصة .</p>	<p>التجميع النسبي</p> <p>[٣٧]</p> <p>Proportionate consolidation</p>
<p>يعتبر هاماً في حالة ما إذا كان هذا التحريف أو الإسقاط - منفرداً أو مجتمعاً - يؤثر على اتخاذ القرار الذي يعتمد على القوائم المالية وتعتمد الأهمية النسبية على طبيعة وحجم ومدى الحكم الشخصي في الحالات المثلية ويعتبر طبيعة أو حجم البند أو كلاهما معاً من العوامل التي تحدد الأهمية النسبية .</p>	<p>التحريف أو الإسقاط الهام نسبياً</p> <p>[١]</p> <p>Material omissions or misstatements</p>
<p>يتكون من عمليات النمو ووقف النمو والإنتاج والتكاثر والتي ينتج عنها تغيرات كمية أو نوعية في الأصل الحيوى .</p>	<p>التحويل الحيوى</p> <p>[٣٥]</p> <p>Biological transformation</p>
<p>يحدث التخفيض إما : أ- عندما تكون المنشأة ملتزمة بشكل ظاهر بإجراء تخفيض جوهري في عدد العاملين الذين يغطيهم النظام . أو ب- عندما تقوم المنشأة بتعديل أحكام نظام المزايا المحددة بحيث لا يعد أحد العناصر الأساسية للخدمة المستقبلية للعاملين الحاليين مؤهلاً للحصول على مزايا أو أنه يؤهل فقط لمزايا مخفضة .</p>	<p>التخفيض (في نظام المزايا المحددة)</p> <p>[٣٨]</p> <p>Curtailmen (of a defined benefit plan)</p>
<p>هي التدفقات النقدية وما في حكمها الداخلة والخارجة .</p>	<p>التدفقات النقدية</p> <p>[٤]</p> <p>Cash flows</p>

<p>للتغيير فى السياسة المحاسبية والاعتراف بتأثير التغيير فى التقديرات المحاسبية يتمثل على الترتيب فيما يلى :</p> <p>أ- تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التى تنشأ بعد تاريخ تغيير السياسة .</p> <p>وب - الاعتراف بتأثير التغيير فى التقدير المحاسبى فى الفترات الحالية والمستقبلية المتأثرة بالتغيير .</p>	<p>التطبيق اللاحق</p> <p>[٥]</p> <p>Prospective application</p>
<p>هو تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على المعاملات والأحداث والظروف الأخرى كما لو كانت هذه السياسة مطبقة بصفة مستمرة.</p>	<p>التطبيق بأثر رجعى</p> <p>[٥]</p> <p>Retrospective application</p>
<p>هو تطبيق نتائج البحوث وغيرها من المعارف على خطة أو تصميم ما بغرض تقديم إنتاج جديد أو محسن بشكل جوهري لمواد وأدوات أو منتجات أو عمليات أو أنشطة أو خدمات وذلك قبل البدء فى الإنتاج على نطاق تجارى .</p>	<p>التطوير</p> <p>[٣٣]</p> <p>Development</p>
<p>أثير الفروق بين الافتراضات الإكتوارية السابقة وما حدث بالفعل .</p>	<p>تعديلات الخبرة</p> <p>[٣٨]</p> <p>Experience adjustments</p>
<p>تتضمن كل مزايا العاملين (كما تم تعريفها فى معيار المحاسبة المصرى الخاص بمزايا العاملين) وهى كافة أنواع المقابل المدفوع أو المقدم بواسطة الشركة أو نيابة عن الشركة رقم (٣٨) فى مقابل خدمات أدت للشركة ويتضمن كذلك المقابل المدفوع نيابة عن الشركة القابضة والمتعلق بالانشاءة وهذا يتضمن :</p>	<p>التعويضات</p> <p>[١٥]</p> <p>Compensation</p>

<p>أ- مزايا العاملين قصيرة الأجل مثل الأجور والمرتبات ومساهمة المنشأة في التأمينات الاجتماعية والأجازات السنوية المدفوعة والأجازات المرضية المدفوعة وتوزيعات الأرباح والمكافآت (إذا كانت ستدفع خلال ١٢ شهر من نهاية الفترة) والمزايا غير النقدية (مثل الرعاية الصحية ، السكن ، وسيلة انتقال ، والسلع والخدمات المجانية أو المدعمة) .</p> <p>ب- نظام معاش وتقاعد العاملين كالمعاشات ومزايا التقاعد الأخرى والتأمين على الحياة والرعاية الصحية بعد التقاعد .</p> <p>ج- مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل متضمنة الأجازات طويلة الأجل أو المزايا طويلة الأجل الأخرى أو مزايا العجز طويلة الأجل وكذلك توزيعات الأرباح والمكافآت المؤجلة (في حالة عدم سدادها بالكامل خلال ١٢ شهر من نهاية الفترة) .</p> <p>د- مقابل إنهاء الخدمه .</p> <p>هـ- مزايا تعويضات في شكل حصص أو حقوق ملكية .</p>	
<p>هي مزايا العاملين المستحقة نتيجة إما :</p> <p>أ- لقرار المنشأة بإنهاء خدمة عامل قبل تاريخ التقاعد العادي .</p> <p>أو ب- لقرار العامل بقبول ترك العمل الاختياري مقابل هذا التعويض .</p>	<p>تعويضات نهاية الخدمة</p> <p>[٣٨]</p> <p>Termination benefits</p>

<p>هو تعديل القيمة الدفترية لأى أصل أو التزام أو تعديل قيمة الإهلاك الدورى لأى أصل وينشأ هذا التعديل عن تقدير الموقف الحال والمنافع المستقبلية المتوقعة والالتزامات المرتبطة بالأصول والالتزامات وينشأ التغيير فى التقديرات المحاسبية من المعلومات والتطورات الجديدة وبالتالى فلا تعد هذه التغييرات تصحيحاً لأخطاء .</p>	<p>التغيير فى التقدير المحاسبى</p> <p>[٥]</p> <p>Change in accounting estimate</p>
<p>وهى التكاليف الإضافية التى تتعلق مباشرة بالتخلص من أصل أو وحدة مولدة للنقد مع استبعاد تكاليف التمويل ومصروفات الضرائب الداخلية .</p>	<p>تكالىف التخلص</p> <p>[٣١]</p> <p>Cost to disposal</p>
<p>التكاليف الإضافية التى تعزى بشكل مباشر إلى التصرف فى أصل من الأصول (أو المجموعة الجارى التخلص منها) مع استبعاد تكاليف التمويل ومصروفات الضريبة على الدخل .</p>	<p>تكالىف البيع</p> <p>[٣٢]</p> <p>Cost to sell</p>
<p>هى تكاليف الإنتاج غير المباشر التى تبقى ثابتة نسبياً بغض النظر عن حجم الإنتاج مثل الإهلاك وصيانة مبانى ومعدات المصنع وكذلك تكاليف إدارة المصنع .</p>	<p>التكاليف غير المباشرة الثابتة</p> <p>[٣]</p> <p>Fixed production overheads</p>
<p>هى تكاليف الإنتاج غير المباشرة التى تتغير تغيراً مباشراً أو شبه مباشر مع حجم الإنتاج مثل المواد والعمالة غير المباشرة .</p>	<p>التكاليف غير المباشرة المتغيرة</p> <p>[٣]</p> <p>Variable production overheads</p>

<p>هى مبلغ النقدية أو ما فى حكمها المدفوعة أو القيمة العادلة لدفعات أخرى قدمت من أجل الحصول على الأصل من أجل إقتناؤه أو إنشائه أو القيمة التى تنسب لهذا الأصل عند الاعتراف الأولى طبقاً للشروط المحددة لمعيار آخر من معايير المحاسبة المصرية ، على سبيل المثال معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٩) المدفوعات المبينة على أسهم .</p>	<p>التكلفة</p> <p>[١٠] ، [٣٣] ، [٣٤]</p> <p>Cost</p>
<p>هى الفوائد والتكاليف الأخرى التى تتكبدها المنشأة نتيجة لاقتراض الأموال .</p>	<p>تكلفة الاقتراض</p> <p>[١٤]</p> <p>Borrowing costs</p>
<p>هى أساس قياس يتم بناءً عليه تسجيل لأصول بالمبلغ النقدى أو ما فى حكمه الذى دفع أو بالقيمة العادلة لما أعطى بالمقابل فى تاريخ الحصول عليها وتسجل الالتزامات بقيمة ما تم استلامه مقابل الالتزام أو فى بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقدية أو ما حكمها الذى من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن النشاط العادى للمنشأة .</p>	<p>التكلفة التاريخية</p> <p>[الإطار]</p> <p>Historical cost</p>
<p>هى التكاليف التى ترتبط مباشرة بالوحدات المنتجة مثل العمالة المباشرة وتتضمن كذلك الجزء المحمل من التكاليف غير المباشرة الثابتة والمتغيرة التى تتحملها المنشأة فى سبيل تشكيل المواد الخام وتصنيع المنتج التامة .</p>	<p>تكلفة التشكيل</p> <p>[٣]</p> <p>Costs of conversion</p>
<p>هى مبلغ النقدية أو ما فى حكم النقدية والذى يجب دفعه لحصول على نفس الأصل أو ما يماثله فى الوقت الحاضر أو هى المبلغ غير المخصم من النقدية أو ما فى حكمها والمطلوب لسداد تعهد فى الوقت الحاضر .</p>	<p>التكلفة الجارية</p> <p>[الإطار]</p> <p>Current cost</p>
<p>هى الزيادة فى القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة الناجمة عن خدمة العامل فى الفترة الحالية .</p>	<p>تكلفة الخدمة الحالية</p> <p>[٣٨]</p> <p>Current service cost</p>

<p>هي الزيادة في القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة لخدمة العاملين في الفترات السابقة الناتجة في الفترة الحالية عن إدخال أو إجراء تعديلات في مزايا ما بعد نهاية الخدمة أو مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل وقد تكون تكلفة الخدمة السابقة إما إيجابية (حيث يتم إدخال المزايا أو تحسينها) أو سلبية (حيث يتم تخفيض المزايا القائمة) .</p>	<p>تكلفة الخدمة السابقة</p> <p>[٣٨]</p> <p>Past service cost</p>
<p>تتضمن ثمن الشراء والرسوم الجمركية على البضود المستوردة منها والضرائب والرسوم الأخرى (غير تلك التي تستردها المنشأة فيما بعد من الجهة الإدارية) وتكاليف النقل والمناولة والتكاليف الأخرى المتعلقة مباشرة باقتناء المنتجات القامة أو المواد الخاك أو الخدمات ويستنزل الخصم التجاري والتخفيضات المشابهة عند تحديد تكلفة الشراء .</p>	<p>تكلفة الشراء</p> <p>[٣]</p> <p>Costs of purchase</p>
<p>هي الزيادة خلال فترة في القيمة الحالية للالتزام مزايا محددة تنجم بسبب أن المزايا أقرب إلى التسوية بمقدار فترة واحدة .</p>	<p>تكلفة الفائدة</p> <p>[٣٨]</p> <p>Interest cost</p>
<p>تتضمن تكلفة المخزون كافة تكاليف الشراء وتكاليف التشكيل والتكاليف الأخرى التي تتحملها المنشأة للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة .</p>	<p>تكلفة المخزون</p> <p>[٣]</p> <p>Costs of inventories</p>
<p>هي القيمة التي يقاس بها الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتراف الأولى به ناقصاً أقساط سداد أصل المبلغ مضافاً إليه أو مخصوماً منه الاستهلاك المجمع (باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي) لأية فروق بين القيمة الأصلية والقيمة في تاريخ الاستحقاق ناقصاً خسائر الاضمحلال في قيمة الأصل أو لمواجهة عدم قابلية البند للحصول (سواء مباشرة أو من خلال مخصص) .</p>	<p>التكلفة المستملكة للأصل المالي أو الالتزام المالي</p> <p>[٣٦]</p> <p>Amortised cost of a financial asset or financial liability</p>

<p>تكاليف المعاملة [٣٦] Transaction costs</p>	<p>هي التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار أو استبعاد أصل مالى أو التزام مالى أو هي المصروفات التى لم تكن المنشأة لتتحملها لو لم تقتن أو تصدر أو تستبعد الأداة المالية .</p>
<p>التمويل [٣١] Funding</p>	<p>هو تحويل الأصول إلى صندوق مستقل عن مؤسسة صاحب العمل وذلك لمقابلة الالتزامات المستقبلية لسداد مزايا التقاعد .</p>
<p>التنقيب عن تقييم الموارد المعدنية [٣٦] Exploration for and evaluation of mineral resources</p>	<p>البحث عن الموارد المعدنية بما فى ذلك المعادن والبتروول والغاز الطبيعى والموارد المثالة غير المتجددة بعد حصول المنشأة على الحقوق القانونية للتنقيب فى منطقة محددة وكذلك تحديد الجدوى الفنية والفائدة التجارية من استخراج المورد المعدنى .</p>
<p>توزيعات الأرباح [١١] Dividends</p>	<p>هي توزيعات للأرباح عن المساهمة فى منشأة أخرى .</p>
<p>ثمن الشراء [٣٠]</p>	<p>هو الثمن المحدد فى العقد لانتقال ملكية الأصل إلى المستأجر فى نهاية مدة التأجير .</p>
<p>حالات الغياب مدفوعة الأجر التراكمية [٣٨] Accumulating compensated absences</p>	<p>هي حالات الغياب مدفوعة الأجر المرحلة والتي يمكن استخدامها فى الفترات المستقبلية إذا كان استحقاق الفترة الحالية غير مستخدم بكاملة .</p>
<p>حامل الوثيقة [٣٧] Policyholder</p>	<p>الطرف الذى له حق فى التعويض بموجب عقد التأمين فى حالة وقوع حدث مؤمن ضده .</p>
<p>الحدث الملزم [٣٨] Obligation event</p>	<p>هو الحدث الذى يؤدى إلى خلق التزام قانونى أو حكمى والذى يترتب عليه عدم وجود بديل واقعى للمنشأة إلا تسوية هذا الالتزام .</p>

الحدث المؤمن ضده [٣٧] Insured event	حدث مستقبلي غير مؤكد يتم تغطيته بموجب عقد التأمين وينتج عنه مخاطر تأمين .
الحصاد [٣٥] Harvest	هو فصل الإنتاج عن الأصل الحيوى أو إيقاف حياة الأصل الحيوى .
حق الملكية [الإطار] Equity	هو حق أصحاب المنشأة المتبقي في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات .
حقوق الأقلية [١٧] ، [٣٩] Minority interest	هي ذلك الجزء من الأرباح أو الخسائر ومن صافي أصول المنشأة التابعة التي تعزى لحصص حقوق الملكية التي لا تمتلكها الشركة القابضة بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة .
الحكومة [١٣] Government	يقصد بها الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية والجهات المماثلة المحلية أو الدولية .
الحياد [الإطار] Neutrality	خلو المعلومات في القوائم المالية من التحيز .
خسارة اضمحلال القيمة [٣٣] Impairment loss	هي الزيادة في القيمة الدفترية للأصل عن المبلغ المتوقع استرداده منه .
الخسائر [الإطار] Losses	هي نقصان في المنافع الاقتصادية ولا تختلف في طبيعتها عن المصروفات الأخرى .
الذخ [٣٣] Dilution	هو الانخفاض في نصيب السهم في الأرباح أو الزيادة في نصيب السهم من الخسارة والنتيجة عن افتراض أن الأدوات القابلة للتحويل قد تم تحويلها وأن خيارات (البيع / الشراء) قد تم استخدامها وأن الأسهم المحتملة قد تم إصدارها مع تحقق الشروط الخاصة بها .

خيار إعادة الإصدار [٣٩] Reload option	خيار جديد للاكتتاب في الأسهم يتم منحه عندما يتم استخدام الأسهم لاستيفاء سعر الممارسة في خيار سابق للاكتتاب في الأسهم .
خيار الاكتتاب في الأسهم [٣٩] Share option	هو عقد يمنح حامل السهم الحق مع عدم إلزامه في الاكتتاب في أسهم المنشأة بسعر ثابت أو قابل للتحديد لمدة زمنية معينة .
خيارات البيع للأسهم العادية [٢٢] Put options on ordinary shares	هي عقود لحامليها الحق في بيع الأسهم العادية بسعر محدد خلال فترة محددة .
الخيارات والتعهدات وما في حكمها [٢٢] Option,warrants and their equivalents	هي أدوات مالية تعطى لحاملها الحق في شراء أسهم عادية .
رأس المال [الإطار] Capital	بموجب المفهوم المالي لرأس المال - مثل الأموال المستثمرة - أو القوة الشرائية المستثمرة هو صافي الأصول أو حقوق الملكية في المنشأة وتتنبئ أغلب المنشآت المفهوم المالي لرأس المال . وبموجب المفهوم المادي لرأس المال - مثل القدرة التشغيلية هو الطاقة الإنتاجية للمنشأة المتمثلة - على سبيل المثال - في وحدات الإنتاج اليومية .
الربح [الإطار] Profit	هو المبلغ المتبقى بعد طرح المصروفات (شاملاً تسويات الحفاظ على رأس المال عندما يكون ذلك مناسباً) من الدخل وأي مبلغ فوق ذلك المطلوب للحفاظ على رأس المال في بداية الفترة .

ربح أو خسارة الفترة [١] Profit or loss for the period	هو بند مستقل فى صلب قائمة الدخل يتضمن جميع بنود الإيراد والمصروفات المعترف بها خلال الفترة ما لم يكن هناك معيار يتطلب عكس ذلك .
الدخل [الإطار] Income	هو الزيادة فى المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية فى شكل تدفقات داخلية أو زيادات فى الأصول أو نقصان فى الالتزامات مما ينشأ عنها زيادة فى حق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات أصحاب المنشأة .
دورة التشغيل [١] Operation cycle	هى الفترة بين اقتناء المواد التى دخلت فى حيز التشغيل وبين تحققها نقداً أو فى شكل أداة يمكن تحويلها إلى نقدية .
الربح أو الخسارة المحاسبية [٢٤] Accounting profit or loss	هو ربح أو خسارة الفترة قبل خصم عبء الضرائب .
الربح الضريبى (الخسارة الضريبية) [٢٤] Taxable profit (tax loss)	هو ربح (خسارة) الفترة المحدد طبقاً للتشريع الضريبى والقواعد التى تضعها الإدارة الضريبية والذى تسدد (تسترد) على أساسه ضرائب الدخل .
رسملة [١٤] Capitalization	الاعتراف بتكلفة كجزء من تكلفة أصل .
سعر الإقفال [١٣] Closing rate	هو سعر الصرف المحدد فى تاريخ الميزانية .
سعر الصرف [١٣] Exchange rate	هو معدل التبادل بين عملتين مختلفتين .

سعر الصرف الفوري	هو سعر الصرف للتسليم الفوري .
[١٣] Spot exchange rate	
سمة إعادة الإصدار	السمة التي تنص على تقديم منحة من الخيارات الجديدة للاكتتاب في الأسهم عند استخدام أسهم في استيفاء سعر ممارسة الحق في خيار اكتتاب في أسهم سابقة .
[٣٩] Reload feature	
السوق النشطة	هي السوق التي تتوفر فيها الشروط التالية : أ- أن تتماثل البنود التي يتم التعامل فيها في السوق . ب- أن يتواجد عادة مشتريين وبائعين لديهم الرغبة في التعامل في أي وقت وبشكل طبيعي . ج- الأسعار متاحة للعمامة .
[٣٥] ، [٣١] ، [٣٣] Active market	
السياسات المحاسبية	هي المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التي تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية .
[٣٣] ، [٥] Accounting policies	
السيطرة	هي القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لمنشأة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها .
[١٥] ، [١٧] ، [١٨] ، [٣٧] ، [٣٩] Control	
السيطرة المشتركة	هي مشاركة بموجب اتفاق تعاقدى للسيطرة على نشاط اقتصادي وتوجد السيطرة المشتركة فقط عندما تتطلب القرارات التشغيلية والقرارات المالية الاستراتيجية المرتبطة بالنشاط موافقة بالإجماع من الشركاء (الأطراف الذين يشاركون في السيطرة) .
[٣٧] ، [١٨] ، [١٥] Joint control	
السيولة [الإطار]	هي توفر النقدية في المستقبل القريب بعد الأخذ في الاعتبار الالتزامات المالية خلال هذه الفترة .
Liquidity	

<p>شراء أو بيع بالطريقة المعتادة [٣٦] Regular way purchase or sale</p>	<p>هو شراء أو بيع أصل مالى طبقاً لعقد تتطلب شروطه تسليم الأصل خلال إطار زمنى يتم تحديده من خلال أسواق المال المعنية بصورة رسمية أو عرفية .</p>
<p>شروط السوق [٣٩] Market condition</p>	<p>الشرط الذى يعتمد عليه سعر الممارسة أو استحقاق أو إمكانية ممارسة أدوات حقوق الملكية والذى يتصل بسعر السوق لأدوات حقوق ملكية المنشأة مثل الحصول على سعر سهم معين أو مبلغ معين لفرق القيمة بالزيادة لخيار الاكتتاب فى أسهم أو تحقيق هدف معين لفرق القيمة بالزيادة لخيار الاكتتاب فى أسهم أو تحقيق هدف معين قائم على سعر السوق لأدوات حقوق ملكية المنشأة المتصلة بمؤشر لأسعار السوق لأدوات حقوق ملكية المنشآت الأخرى .</p>
<p>شركة إعادة التأمين [٣٧] Reinsurer</p>	<p>الطرف الذى يلتزم بموجب عقد إعادة التأمين بتعويض المؤمن عليه (معيد التأمين الصادر) فى عقد إعادة التأمين فى حالة وقوع حدث مؤمن ضده .</p>
<p>الشركة التابعة [١٧] ، [١٨] Subsidiary</p>	<p>هى المنشأة التى تسيطر عليها شركة أخرى (الشركة القابضة) وهى تشمل شركات الأفراد أيضاً .</p>
<p>الشركة الشقية [١٨] Associate</p>	<p>هى شركة يكون للمستثمر فيها نفوذ مؤثر ولكنها ليست شركة تابعة كما أنها ليست حصة فى مشروع مشترك لمستثمر وتتضمن أيضاً شركات الأفراد .</p>
<p>الشركة القابضة [١٧] Parent</p>	<p>هى المنشأة التى يكون لديها شركة تابعة أو أكثر .</p>

<p>الشروط التي يجب استيفاؤها حتى يصبح الطرف الآخر مستحقاً لاستلام الأموال النقدية - وغيرها من الأصول - أو أدوات حقوق الملكية في المنشأة بموجب عقد قائم على مدفوعات معينة على أسهم وتضم شروط الاستحقاق شروط الخدمة التي تقتضي أن يقوم الطرف الآخر بإتمام مدة خدمة معينة كما تضم شروط الأداء التي تتطلب استيفاء أهداف أداء محددة (على سبيل المثال زيادة محددة في أرباح المنشأة عبر مدة زمنية معينة) .</p>	<p>شروط الاستحقاق</p> <p>[٣٩]</p> <p>Vesting conditions</p>
<p>حق تعاقدى فسي الحصول على مزايا إضافية كعنصر مهم للمزايا المضمونة والتي :</p> <p>ب- يحتمل أن تشكل جزءاً كبيراً من إجمالي المزايا التعاقدية</p> <p>ت- يحدد قيمتها وتوقيت صرفها بموجب العقد بناء على تقدير المصدر .</p> <p>ج- تبني من الناحية التعاقدية على :</p> <p>١- أداء مجموعة بعينها من العقود أو نوع محدد من العقود .</p> <p>أو ٢- عوائد الاستثمار المحققة و/ أو غير المحققة على مجموعة معينة من الأصول التي يحتفظ بها المصدر .</p> <p>أو ٣- الأرباح أو الخسائر الخاصة بالشركة أو الصندوق أو أية منشأة أخرى تقوم بإصدار العقد .</p>	<p>شكل المشاركة الاختيارية</p> <p>[٣٧]</p> <p>Discretionary participation feature</p>
<p>هي المنافع الاقتصادية المستقبلية الناشئة عن الأصول التي لا يمكن تحديدها والاعتراف بها بشكل منفرد كل على حدة .</p>	<p>الشمة</p> <p>[٣٩]</p> <p>Godwill</p>

صاحب الحصصة [٣٧] Venturer	هو طرف في المشروع المشترك ولديه سيطرة مشتركة على المشروع المشترك .
صافي الاستثمارات في كيان أجنبي [١٣] Net investment in a foreign operation	هو قيمة نصيب المنشأة التي تعرض قوائمها المالية في صافي أصول الكيان الأجنبي .
صافي الأصول المتاحة لمزايا التعاقد [٣١] Net assets available for benefit	هي القيمة الحالية الاكتوارية للمزايا المتعهد بها بالإضافة إلى الفرق بين أصول والتزامات نظام المزايا هذا .
صافي القيمة البيعية [٣] Net relisable value	هو السعر التقديرى للبيع من خلال النشاط العادى ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام وكذلك أية تكلفة أخرى يستلزمها إتمام عملية البيع .
صعوبة التطبيق [٥] ، [١] Impracticable	يعتبر المطلوب صعب التطبيق عندما تعجز المنشأة عن تطبيقه بعد القيام بكل الجهودات المعقولة لتطبيقه .
صناديق الاستثمار [٣٩] Mutual Entity	هي منشأة لا يملكها مستثمرون على سبيل المثال ، شركة تأمين مشتركة أو صندوق استثمار يقدم تكاليف أقل أو مزايا اقتصادية أخرى مباشرة وبالتناسب لحملة وثائق التأمين أو المشاركين فيها .
الضريبة الجارية [٣٤] Current tax	هي قيمة الضرائب المستحقة السداد (الاسترداد) المرتبطة بصافي الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) للفترة .

<p>هى الإنتاج المتوقع تحقيقه فى المتوسط على مدار فترات أو مواسم عديدة فى ظل الظروف العادية مع الأخذ فى الاعتبار مقدار الطاقة المفقودة الناتجة عن الصيانة المخطط لها مسبقاً .</p>	<p>الطاقة العادية للإنتاج</p> <p>[٣]</p> <p>Normal capacity or production facilities</p>
<p>يعتبر الطرف ذو علاقة بالمنشأة إذا :</p> <p>أ- كان الطرف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال وسيط أو أكثر:</p> <p>١- يسيطر أو تحت سيطرة أو تحت سيطرة مشتركة للمنشأة (ويتضمن هذه الشركة القابضة الشركة التابعة ، الشركات الشقيقة والزميلة) .</p> <p>أو ٢- له نصيب فى المنشأة مما يعطيه حق التأثير الهام على المنشأة .</p> <p>أو ٣- له سيطرة مشتركة على المنشأة .</p> <p>أو ب- كان شركة شقيقة للمنشأة كما تم تعريفه فى معيار المحاسبة المصرى رقم (١٨) " الاستثمار فى الشركات الشقيقة " .</p> <p>أوج- كان مشروعاً مشتركاً والمنشأة شريك فى هذا المشروع (أنظر معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٧) الخاص بحصص الملكية فى المشروعات المشتركة) .</p> <p>أو د- كان عضواً أساسياً فى الإدارة العليا سواء للمنشأة أو شركتها القابضة .</p>	<p>الطرف ذو العلاقة</p> <p>[١٥]</p> <p>Related party</p>

<p>هي طريقة محاسبية يتم بناء عليها الاعتراف بالاستثمار - عند اقتنائه - بتكلفة الاقتناء ثم يتم تعديل تلك التكلفة بكل تغيير يطرأ على نصيب المستثمر في صافي أصول الشركة المستثمر فيها وتظهر قائمة الدخل نصيب المستثمر في نتائج أعمال الشركة المستثمر فيها .</p>	<p>طريقة حقوق الملكية</p> <p>[١٨] Equity Method</p>
<p>هي طريقة يتم بموجبها تعديل صافي الربح أو الخسارة بالأثر الممار المتعلق بالآتي :</p> <p>أ - التغييرات التي حدثت أثناء الفترة في المخزون وحسابات مدينو ودائنو التشغيل .</p> <p>ب - البنود غير النقدية مثل الإهلاك والمخصصات والضرائب المؤجلة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية غير المحققة وأرباح الشركات غير الموزعة وحقوق الأقلية .</p> <p>ج - جميع البنود الأخرى التي يكون أثارها التقدي متعلقاً بالتدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار أو التمويل .</p>	<p>الطريقة غير المباشرة لعرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</p> <p>[٤]</p> <p>Indirect method of reporting cash flows from operating activities</p>
<p>هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل مالي أو التزام مالي (أو مجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية) وتوزيع مصروف الفوائد أو إيرادات الفوائد على مدار عمر الأصل أو الالتزام المالي .</p>	<p>طريقة الفائدة الفعلية</p> <p>[٣٦] Effective interest method</p>
<p>هي الاعتراف بتحقيق الإيراد والمصروف بالإشارة إلى مستوى إتمام العقد . وفي ظل هذه الطريقة فإن إيرادات العقد يتم مقابلتها بالتكاليف التي تم إنفاقها في سبيل الوصول إلى مستوى الإتمام الحالي والتي ينتج عنها إظهار الإيرادات والمصروفات والأرباح التي تحققت من هذا الجزء المستكمل من العمل .</p>	<p>طريقة نسبة الإتمام</p> <p>[٨] Percentage of completion method</p>

<p>طريقة وحدة الائتمان المتوقعة</p> <p>[٣٨] Projected unit credit method</p>	<p>هي طريقة تقييم اكتواري ترى أن كل فترة خدمة تسبب فى نشوء وحدة إضافية من الميزة المستحقة وتقيس كل وحدة بشكل منفصل لتكوين الالتزام النهائى .</p>
<p>العاملون وغيرهم من يقدمون خدمات مماثلة</p> <p>[٣٩] Employees and others providing similar services</p>	<p>الأفراد الذين يقدمون خدمات شخصية للمنشأة وإما : أ- يعتبر هؤلاء الأفراد عاملين لأغراض قانونية أو ضريبية ب- أو يعملون لدى المنشأة بناءً على توجيهاتها بذات الطريقة كما لو كانوا عاملين لديها لأغراض قانونية أو ضريبية . أو ج- الخدمات المقدمة تكون مماثلة لتلك التى يقدمها العاملون أى أن يكون لأولئك الأشخاص السلطة والسؤولية للتخطيط والتوجيه والتحكم فى وإدارة أنشطة المنشأة بما فى ذلك المديرين غير التنفيذيين .</p>
<p>العائد على أصول النظام</p> <p>[٣٨] The return on plan assets</p>	<p>هو الفائدة أو أرباح الأسهم والإيرادات الأخرى المتولدة من أصول النظام بالإضافة إلى الأرباح أو الخسائر المحققة أو غير المحققة من أصول النظام مخصوماً منها أية تكاليف لإدارة النظام ومخصوماً منها كذلك أية ضريبة مستحقة الدفع من قبل النظام نفسه .</p>
<p>العبء الضريبى (الضرائب المستردة)</p> <p>[٢٤] Tax expense (tax income)</p>	<p>هو القيمة الإجمالية التى تدخل فى تحديد صافى ربح أو خسارة الفترة والمتعلقة بالضريبة الجارية الجارية والضريبة المؤجلة .</p>
<p>العقارات المشغولة بمعرفة المالك</p> <p>[٣٤] Owner occupied property</p>	<p>هى عقارات محتفظ من المالك للاستخدام فى الإنتاج أو توريد البضائع والخدمات أو للأغراض الإدارية .</p>

<p>هو اتفاق بين طرفين أو أكثر يكون له آثار اقتصادية واضحة ويكون للأطراف اختيار ضئيل - أو لا يكون لهم اختيار بالمرّة - لتجنب تلك الآثار حيث يكون ذلك الاتفاق نافذاً بحكم القانون وعليه فإن العقود والأدوات المالية يمكن أن تؤخذ صوراً متعددة ولا يتحتم أن تكون مكتوبة .</p>	<p>عقد</p> <p>[٣٥]</p> <p>Contract</p>
<p>هو عقد تم إبرامه خصيصاً لإنشاء أصل أو مجموعة من الأصول التي تربط ببعضها أو تعتمد على بعضها البعض من ناحية التصميم أو التقنية أو الوظائف أو الغرض أو الاستخدام النهائي لها .</p>	<p>عقد الإنشاءات</p> <p>[٨]</p> <p>Construction contract</p>
<p>عقد يقبل بموجبه أحد الأطراف (شركة التأمين) خطر تأميني كبير من طرف آخر (حامل وثيقة) بالاتفاق على تعويض حامل الوثيقة في حالة وقوع حدث مستقبلي معين غير مؤكد (الحدث المؤمن ضده) يؤثر سلباً على حامل الوثيقة .</p>	<p>عقد التأمين</p> <p>[٣٧]</p> <p>Insurance contract</p>
<p>عقد التأمين الذي لا يكون عقد إعادة التأمين .</p>	<p>عقد التأمين المباشر</p> <p>[٣٧]</p> <p>Direct insurance contract</p>
<p>عقد تأمين تصدره إحدى شركات التأمين (شركة إعادة التأمين) لتعويض شركة تأمين أخرى (معيد التأمين الصادر) عن الخسائر الناجمة عن عقد واحد أو أكثر من العقود التي أصدرتها شركة التأمين المؤمن عليها (معيد التأمين الصادر) .</p>	<p>عقد إعادة التأمين</p> <p>[٣٧]</p> <p>Reinsurance contract</p>
<p>هو عقد الإنشاءات الذي يقوم بموجبه المقاول باسترداد التكاليف المسموح بها أو المعروفة بالعقد بالإضافة إلى نسبة مئوية من التكاليف أو مبلغ أتعاب محدد .</p>	<p>عقد بالتكلفة زائد نسبة</p> <p>[٨]</p> <p>Cost plus contract</p>

<p>اتفاق يتم إبرامه بين المنشأة وطرف آخر (بما فى ذلك العامل) للدخول فى معاملة قائمة على مدفوعات مبنية على أسهم تمنح الطرف الآخر الحق فى تلقى أموال نقدية أو أصول أخرى من أصول المنشأة نظير مبالغ تقوم على أساس سعر أسهم المنشأة أو غيرها من أدوات حقوق الملكية فى المنشأة أو تمنح الطرف الآخر الحق فى استلام أدوات حقوق ملكية فى المنشأة شريطة استيفاء شروط الاستحقاق إن وجدت .</p>	<p>عقد قائم على مدفوعات مبنية على أسهم</p> <p>[٣٩] Share based payment arrangement</p>
<p>هو عقد الإنشاءات الذى يوافق فيه المفاوض على سعر محدد للعقد ككل على سعر محدد لكل عنصر أو لكل مخرج من مخرجات تنفيذ العملة والذى قد يتضمن فى بعض مواد الحق فى زيادة الأسعار بنسبة معينة .</p>	<p>العقد محدد السعر</p> <p>[٨] Fixed price contract</p>
<p>هو العقد الذى تكون فيه التكاليف التى لا يمكن تجنبها للوفاء بالتزامات العقد أكبر من المنافع الاقتصادية المتوقعة الحصول عليها من هذا العقد .</p>	<p>العقد المحمل بخسارة</p> <p>[٣٨] Onerous contract</p>
<p>هو إما أن يكون : أ- الفترة التى تتوقع المنشأة أن تنفع خلالها بالأصل . أوب- عدد وحدات الإنتاج أو عدد وحدات مناسبة أخرى تتوقع المنشأة الحصول عليها من ذلك الأصل .</p>	<p>العمر الإنتاجى المقدر</p> <p>[١٠] ، [٣١] Useful life</p>
<p>هى أى عملة أخرى بخلاف عملة التعامل للمنشأة .</p>	<p>العملة الأجنبية</p> <p>[١٣] Foreign currency</p>
<p>هى العملة التى يتم استخدامها داخل البيئة الاقتصادية الأساسية التى تمارس فيها المنشأة أنشطتها .</p>	<p>عملة التعامل</p> <p>[١٣] Functional currency</p>

عملية العرض [١٣] Presentation currency	هي العملة التي تعرض بها القوائم المالية للمنشأة .
العمليات الأجنبية (كيان أجنبي) Foreign operation	هي منشأة تابعة أو شقيقة أو مشروع مشترك أو فرع للمنشأة التي تعرض قوائمها المالية والتي تقع أو تباشر أنشطتها في بلد آخر أو بعملية أخرى بخلاف البلد التي تقع فيها أو العملة التي تستخدمها المنشأة التي تعرض قوائمها المالية .
العمليات غير المستمرة [٣٢] Discontinued operation	أحد عناصر المنشأة يكون إما قد تم التصرف فيه أو تصنيفه كمحتفظ به لغرض البيع : أ- يمثل خطأً تجارياً كبيراً مستقلاً أو منطقة جغرافية للعمليات . أوب- يشكل جزءاً من خطة واحدة منسقة للتصرف في خط تجاري كبير مستقل أو منطقة جغرافية للعمليات . أوج- شركة تابعة تم شراؤها فقط بغية إعادة بيعها .
عنصر المنشأة [٣٣] Component of an entity	العمليات والتدفقات النقدية التي يمكن تمييزها بوضوح من الناحية التشغيلية ولأغراض إعداد التقارير المالية عن بقية المنشأة .
العنصر المضمون [٣٧] Guaranteed element	التزام بسداد المزايا المضمونة يتم النص عليه في العقد الذي يحتوي على شكل المشاركة الاختياري .
فترة الاستحقاق [٣٩] Vesting period	الفترة التي يتم خلالها استيفاء كافة شروط الاستحقاق الخاصة بعقد قائم على مدفوعات مبنية على أسهم .

<p>هي الفترة التي تصدر فيها قوائم مالية دورية عن فترة أقل من سنة مالية كاملة .</p>	<p>الفترة الدورية [٣٠] Interim period</p>
<p>هو الفرق الناشئ عن ترجمة عدد معين من الوحدات من عملة ما إلى عملة أخرى بأسعار صرف مختلفة .</p>	<p>فرق سعر الصرف [١٣] Exchange difference</p>
<p>الفرق بين القيمة العادلة للأسهم التي يحق للطرف الآخر (سواء بشروط أو بدون شروط) أن يكتسب فيها أو يستلمها والسعر (إن وجد) الذي سوف يلتزم الطرف الآخر بسداده نظير تلك الأسهم على سبيل المثال عند وجود خيار الاكتتاب في سهم بسعر ممارسة ١٥ وقيمة العادلة ٢٠ يبلغ فرق القيمة بزيادة ٥ .</p>	<p>فرق القيمة بالزيادة [٣٩] Intrinsic value</p>
<p>هي الفروق بين القيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات في الميزانية والأساس الضريبي لهذه الأصول أو الالتزامات وتتمثل الفروق المؤقتة إما في :</p> <p>أ- فروق مؤقتة خاضعة للضريبة : وهي الفروق المؤقتة التي سوف يترتب عليها أرباح خاضعة للضريبة عند تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) في الفترات المستقبلية وذلك عندما يتم استرداد أو تسوية القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام .</p> <p>أو ب- فروق مؤقتة قابلة للخصم : وهي الفروق المؤقتة التي سوف يترتب عليها خصومات تخفيض مقدار الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) في الفترات المستقبلية وذلك عندما يتم استرداد أو تسوية القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام .</p>	<p>الفروق المؤقتة [٢٤] Temporary differences</p>

المعالجة المحاسبية للمحتويات عقد ما كما لو كانت هي ذاتها تشكل عقوداً مستقلة .	الفصل [٣٧] Unbundled
هي درجة الغاء أو تعويض أثر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند تمت تغطيته مخاطرة من خلال التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة تغطية المخاطر .	فعالية تغطية المخاطر [٣٦] Hedge effectiveness
هي مجموعة من الأصول ذات طبيعة واستخدام متشابه في عمليات المنشأة .	فئة أصول [٣١] ، [٢٣] ، [٣٦] Class of assets
إن المعلومات المتاحة في القوائم المالية له صفة قابليتها للفهم بمعرفة المستخدمين الذين لديهم مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية .	القابلية للفهم [الإطار] Understand ability
هي توفر النقدية في المدى الطويل لمواجهة الالتزامات المالية عندما تحل .	القدرة على السداد [الإطار] Solvency
هي القروض التي يتعهد فيها المقترض بالتنازل عن استردادها تحت ظروف معينة .	القروض القابلة للتنازل عنها [١٣] Forgivable loans
هي أصول مالية غير مشتقة ذات تاريخ سداد محدد أو قابل للتحديد وغير متداولة في سوق نشط فيما عدا : أ- الأصول التي تنوى المنشأة بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير والتي تم تبويبها في هذه الحالة كأصول محتفظ بها لأغراض التجارة والتي تم الاعتراف بها أولاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .	القروض والمديونيات [٣٦] Loans and receivables

<p>ب- الأصول التي بوبتها المنشأة على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها .</p> <p>ج- الأصول التي لن يستطيع حاملها بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية والتي سيتم تبويبها كأصول متاحة للبيع . ولا تبويب كـ عروض أو مديونيات تلك الاستثمارات التي تم اقتناؤها في مجموعة أصول ليست إقراضاً أو مديونيات (مثل الاستثمارات في إصدارات صندوق استثمار أو ما شابهه) .</p>	
<p>هو عنصر قابل للتمييز في المنشأة ويشارك في تقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية محددة ويخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك الخاصة بالعناصر التي تعمل في بيئات اقتصادية أخرى وتتضمن العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عن تحديد القطاع الجغرافي ما يلي :</p> <p>أ- تشابه الظروف السياسية والاقتصادية .</p> <p>ب- العلاقة بين العمليات في المناطق الجغرافية المختلفة .</p> <p>ج- تقارب العمليات .</p> <p>د - المخاطر الخاصة المرتبطة بالعمليات في منطقة محددة .</p> <p>هـ- قوائم الرقابة على النقص .</p> <p>و - مخاطر العملية الأساسية .</p>	<p>قطاع جغرافي</p> <p>[٣٣]</p> <p>Geographical segment</p>
<p>هو قطاع نشاط أو قطاع جغرافي محدد طبقاً للتعريفات السابقة ويلزم الإفصاح عن المعلومات القطاعية الخاصة به طبقاً لهذا المعيار .</p>	<p>القطاع المطلوب التفرير عنه</p> <p>[٣٣]</p> <p>Reportable segment</p>

<p>هو عنصر قابل للتمييز في المنشأة ويشارك في تقديم منتج أو خدمة منفردة أو مجموعة من الخدمات أو المنتجات المرتبطة ببعضها البعض والتي تخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك التي تخضع لها قطاعات الأنشطة الأخرى وتتضمن العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت المنتجات والخدمات ترتبط ببعضها البعض ما يلي:</p> <p>أ- طبيعة المنتجات أو الخدمات .</p> <p>ب- طبيعة عمليات الإنتاج .</p> <p>ج- نوعية أو فئة مستهلك المنتجات والخدمات .</p> <p>د- الأساليب المستخدمة لتوزيع المنتجات أو تقديم الخدمات .</p> <p>هـ- إن أمكن طبيعة البيئة التنظيمية والرقابية على سبيل المثال بنوك أم تأمين أم مرافق عامة .</p>	<p>قطاع نشاط</p> <p>[٣٣]</p> <p>Business segment</p>
<p>تتضمن القوائم المالية المتكاملة المكونات التالية :</p> <p>أ- الميزانية .</p> <p>ب- قائمة الدخل .</p> <p>ج- قائمة التغيرات في حقوق الملكية .</p> <p>د- قائمة التدفقات النقدية .</p> <p>هـ- الإيضاحات المتممة متضمنة ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية وأيئة مذكرات إيضاحية أخرى .</p>	<p>القوائم المالية</p> <p>[الإطار]</p> <p>[١]</p> <p>Financial statements</p>
<p>هي تلك القوائم المالية لمجموعة والتي يتم عرضها وكأنها لمنشأة اقتصادية واحدة .</p>	<p>القوائم المالية</p> <p>المجمعة</p> <p>[١٧] ، [١٨]</p> <p>Consolidated financial statements</p>

<p>هى تلك القوائم المالية التى تقوم بعرضها الشركة القابضة المستثمرة فى شركة شقيقة أو المشاركة فى منشأة تخضع لسيطرة مشتركة تتم فيها المحاسبة عن الأستثمارات على أساس الحصة المباشرة فى الملكية وليس على أساس نتائج الأعمال وصافى أصول الشركات المستثمر فيها .</p>	<p>القوائم المالية المستقلة [١٧] ، [١٨] ، [٣٧] Separete financial Statements</p>
<p>تعنى القوائم المالية التى تحتوى إما على مجموعة كاملة من القوائم المالية (كما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١) عرض القوائم المالية) أو مجموعة مختصرة من القوائم المالية (كما ورد بهذا المعيار) للفترة الدورية .</p>	<p>القوائم المالية الدورية [٣٠] Interim financial report</p>
<p>هى عملية تحديد القيمة النقدية للعناصر التى سيعترف بها فى القوائم المالية وتظهر بها فى الميزانية وقائمة الدخل .</p>	<p>القياس [الإطار] Measurement</p>
<p>هى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها من أى أصل أو وحدة مولدة للنقش .</p>	<p>القيمة الاستخدامية [٣١] Value in use</p>
<p>مبلغ النقدية أو ما فى حكمها الذى يمكن الحصول عليه فى الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بالطريقة العادية .</p>	<p>القيمة الاستردادية [الإطار] Realizable value</p>
<p>هى صافى القيمة البيعية للأصل أو قيمته فى الاستخدام أيهما أكبر .</p>	<p>القيمة الاستردادية [١٠] [٣٣] Recoverable amount</p>
<p>هى قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر .</p>	<p>القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد [٣١] Recoverable amount of an asset or cash generating unit</p>

<p>هي القيمة المتفق عليها في العقد والتي يلتزم المستأجر بإدائها إلى المؤجر مقابل الحق في استخدام الأصل المؤجر تأجيراً تموالياً .</p>	<p>القيمة الإيجارية [٣٠] Lease pay ment</p>
<p>هي القيمة العادلة للأصل في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها أي مجمع إهلاك لاحق وأية خسارة مجمعة لاحقة ناتجة عن الاضحلال في القيمة .</p>	<p>قيمة أعادة تقييم أصل [١٠] Revalued amount of an asset</p>
<p>هي صافي القيمة المتوقع الحصول عليها حالياً نتيجة التخلص من الأصل لو كان بحالته المتوقع أن يكون عليها في نهاية عمره الإنتاجي المقدّر بعد خصم تكاليف التخلص منه .</p>	<p>القيمة التخريدية [١٠] Residual value</p>
<p>هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الاستخدام المستمر للأصل ومن تخريده في نهاية عمره الإنتاجي المقدّر أو من المتوقع أن تتكبده عند تسوية التزام .</p>	<p>القيمة التي تحددها المنشأة للأصل [١٠] ، [٣٣] Entity specific value</p>
<p>هي القيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ضمن النشاط العادي للمنشأة .</p>	<p>القيمة الحالية [الإطار] Present value</p>
<p>هي القيم الحالية للمبالغ المتوقعة سدادها بواسطة نظام مزايا التقاعد للعاملين الحاليين والسابقين عن خدمات أدت بالفعل .</p>	<p>القيمة الحالية الاكتوارية للمزايا المتعهد بها [٣١] Actuarial present value of promised retirement benefits</p>
<p>هي القيمة الحالية للدفعات المستقبلية المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام الفاجم عن خدمة العامل في الفترات الحالية والسابقة بدون خصم أية أصول للنظام .</p>	<p>القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة [٣٨] The present value of a defined benefit obligation</p>

<p>هي القيمة التي يظهر بها الأصل الثابت في الميزانية بعد خصم مجمع الإهلاك الخاص به ومجمع خسائر الاضمحلال في قيمته .</p>	<p>القيمة الدفترية [١٠] ، [٣١] ، [٣٤] ، [٣٥] Carrying amount</p>
<p>هي القيمة التي يظهر فيها الأصل في الميزانية بعد خصم مجمع الاستهلاك الخاص به ومجمع الخسائر الناتجة عن الاضمحلال قيمته .</p>	<p>القيمة الدفترية [٢٣] Carrying amount</p>
<p>هي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة .</p>	<p>القيمة العادلة [٣] ، [١١] ، [١٣] ، [٣٥] [٣٢] ، [٣٩] ، [٣٦] [٣٤] ، [٣٥] ، [٣٧] [٣٨] ، [٣٩] Fair value</p>
<p>هي القيمة التبادلية لأصل معين بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة .</p>	<p>القيمة العادلة للأصل [١٣] ، [٢٣] Fair value of an asset</p>
<p>وهي المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل ما أو وحدات مولدة للنقد مخصصاً منه تكاليف البيع في عملية بين أطراف لديهم الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة .</p>	<p>القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع [٣١] Fair value less cost to sell</p>
<p>هي تكلفة الأصل ثابت أو أي قيمة أخرى بديلة للتكلفة في القوائم المالية ناقصاً القيمة التخريدية له أو القيمة المتبقية له في نهاية عمره الإنتاجي المقدر .</p>	<p>القيمة القابلة للإهلاك [١٠] ، [٣١] Depreciable amount</p>
<p>هي تكلفة الأصل أو أي قيمة أخرى بديلة للتكلفة مدرجة في القوائم المالية ناقصاً القيمة المتبقية له .</p>	<p>القيمة القابلة للاستهلاك [٢٣] Depreciable amount</p>

القيمة المتبقية [٣٣] Residual value	هى صافى القيمة المتوقع الحصول عليها فى نهاية العمر الإنتاجى للأصل بعد خصم تكاليف التخلص منه إذا كان الأصل فى العمر والحالة المتوقعة له فى نهاية العمر الإنتاجى له.
قيمة المنفعة [٣٢] Value in use	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتوقع أن تنشأ عن الاستمرار فى استخدام الأصل أو عن التصرف فيه فى نهاية عمره الإنتاجى .
ما فى حكم النقدية [٤] Cash equivalents	هى الاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة والتي يكون تعرضها لمخاطر التغير فى قيمتها ضئيلاً .
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة [٣٢] Weighted average number of ordinary shares outstanding during the period	هو عدد الاسهم القائمة أول الفترة بعد تعديلها بالأسهم العادية التى تم اقتناؤها من أسهم الشركة كأسهم خزينة أو التى تم إعادة بيعها أو إصدارها خلال الفترة مرجحاً بعامل الوقت خلال تلك الفترة .
متوقع [٣٩] ، [٣٣] Probable	يعنى هذا المصطلح أن إمكانية وقوع الحدث أكبر من نسبة عدم وقوعه.
المجموعة [١٧] Group	هى الشركة القابضة وكل الشركات التابعة لها .
مجموعة الأصول الحيوية [٣٥] Group of biological assets	هى مجموعة من الحيوانات أو النباتات المتماثلة الحية .

<p>مجموعة الأصول المزمع التصرف فيها بطريقة البيع أو غير ذلك مجتمعة كمجموعة في صفقة واحدة والالتزامات المتصلة مباشرة بتلك الأصول التي من المزمع نقل ملكيتها في الصفقة وقد تتضمن المجموعة شهرة تم الحصول عليها من تجميع الأعمال وذلك إذا كانت المجموعة المعنية عبارة عن وحدة مولدة للنقد وتم تخصيص الشهرة لها طبقاً للشروط المنصوص عليها في معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" أو إذا كانت عملية داخل الوحدة المولدة للنقد .</p>	<p>المجموعة الجارية التخلص منها</p> <p>[٣٢]</p> <p>Disposal group</p>
<p>هي خطر تذبذب القيمة العادلة للأداة المالية أو تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية منها بسبب تغيرات سعر السوق (بخلاف تلك الناتجة عن الخطر من سعر الفائدة أو الخطر من العملة) .</p>	<p>مخاطر الأسعار الأخرى</p> <p>[١٩] ، [٣٥]</p> <p>Other price risk</p>
<p>هي خطر تسبب أحد أطراف أداة مالية في خسارة مالية لطرف آخر نتيجة فشله في تنفيذ تعهداته .</p>	<p>مخاطر الائتمان</p> <p>[٣٥]</p> <p>Credit risk</p>
<p>هي المخاطر - بخلاف المخاطر المالية - التي تنتقل من حامل الوثيقة إلى مصدرها .</p>	<p>مخاطر التأمين</p> <p>[٣٧]</p> <p>Insurance risk</p>
<p>هي خطر تذبذب القيمة العادية للأداة المالية أو تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية منها بسبب تغيرات سعر السوق وتتكون مخاطر السوق من ثلاثة مخاطر هي مخاطر العملة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الأسعار الأخرى .</p>	<p>مخاطر السوق</p> <p>[٣٥]</p> <p>Market risk</p>

مخاطر السيولة [٣٥] Liquidity risk	هي خطر تعرض المنشأة لصعوبات في مواجهة تعهداتها المرتبطة بالتزاماتها المالية .
مخاطر العملة [١٩] ، [٣٥] Currency risk	هي خطر تذبذب القيمة العادلة للأداة المالية أو تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية منها بسبب التغيرات في أسعار العملات الأجنبية المستقبلية .
المخاطر المالية [٣٧] Financial risk	الخطر الناشئ عن تغير مستقبلي محتمل على واحد أو أكثر من : معدل فائدة محدد أو سعر أداة مالية أو سعر سلعة أو سعر الصرف الأجنبي أو جداول ومؤشرات الأسعار أو المعدلات أو التصنيف الائتماني أو مؤشر الائتمان أو غير ذلك من المتغيرات شريطة أنه في حالة ما إذا كان المتغير غير مالي ألا يكون المتغير خاصاً بأى من طرفي العقد .
مخاطر سعر الفائدة [١٩] ، [٣٥] Interest rate risk	هي خطر تذبذب القيمة العادلة للأداة المالية أو تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية منها بسبب التغيرات في أسعار الفائدة بالسوق .
المخزون [٣] Inventories	هو أصل : أ- محتفظ به بغرض البيع ضمن النشاط العادي للمنشأة . ب- في مرحلة الإنتاج ليصبح قابلاً للبيع . ج- في شكل مواد خام أو مهمات تستخدم في مراحل الإنتاج أو في تقديم الخدمات .
المخصص [٣٨] Provision	هو التزام غير محدد التوقيت ولا المقدار .

المركز المالي [الإطار] Financial position	هو العلاقة ما بين الأصول والالتزامات وحقوق الملكية للمنشأة كما هي مدرجة بالميزانية .
المزايا بعد انتهاء الخدمة [٣٨] Post employment benefits	هي مزايا العاملين (عدا مزايا إنهاء الخدمة) المستحقة بعد إكمال فترة الخدمة .
مزايا التقاعد المكتسبة [٣١] Vested benefits	هي المزايا التي يكون حق اكتسابها طبقاً لنظم التقاعد غير مشروط باستمرار خدمة العامل .
مزايا العاملين [٣٨] Employee benefits	هي كافة أشكال المقابل الذي تمنحه المنشأة مقابل الخدمة التي يقدمها العاملون .
مزايا العاملين قصيرة الأجل [٣٨] Short term employee benefits	هي مزايا العاملين (عدا مزايا إنهاء الخدمة) التي تصبح مستحقة بكاملها خلال ١٢ شهراً بعد نهاية الفترة التي يقوم خلالها العاملون بتقديم الخدمة .
مزايا العاملين طويلة الأجل [٣٨] Other long term employee benefits	هو مزايا العاملين (عدا مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ومزايا إنهاء الخدمة) التي لا تصبح مستحقة بكاملها خلال ١٢ شهراً بعد نهاية الفترة التي يقوم فيها العاملون بخدماتهم .
مزايا العاملين المكتسبة [٣٨] Vested employee benefits	هو مزايا العاملين غير المشروطة بأي عملية توظيف في المستقبل .

مزايا المضمونة [٣٧] Guaranteed benefits	المدفوعات أو المزايا الأخرى التي يكون لحامل الوثيقة أو مستثمر بعينة حق غير مشروط فيها مع عدم الخضوع لأي نسبة تحفظ تعاقدى لمصدر العقد .
المساعدات الحكومية [١٣] Government assistance	هى كل إجراء حكومى يهدف إلى منح مزايا اقتصادية معينة إلى منشأة أو مجموعة من المنشآت طبقاً لمعايير معينة .
المستثمر فى المشروع المشترك [٣٧] Investor in a joint venture	هو طرف فى المشروع المشترك ولكن لا يشارك فى السيطرة على المشروع المشترك .
المشاركون [٣١] Participante	هو الأعضاء فى نظام التقاعد وغيرهم ممن لهم حق الاستفادة من هذا النظام .
المشتقات المالية [٣٦] Derivatives	<p>هى أدوات مالية أو أية عقود أخرى تقع ضمن نطاق هذا المعيار (راجع الفقرات من " ٢ " إلى " ٧ ") وتتضمن كل الخصائص الثلاث التالية :</p> <p>أ- تتغير قيمتها وفقاً للتغير فى سعر فائدة معين أو سعر أداة مالية معينة أو سعر سلعة أولية أو سعر صرف عملة أو مؤشر أسعار أو معدلات تصنيف ائتماني أو مؤشر ائتماني أو أية متغيرات أخرى بشرط أنه فى حالة التغير غير المالى يجب ألا يكون هذا التغير خاصة بأحد أطراف العقد (يطلق عليه فى بعض الأحيان مضمون العقد) .</p> <p>ب- لا تتطلب صافي استثمار أولي أو تتطلب صافي استثمار أولي أقل من المطلوب لأنواع أخرى من العقود التى يتوقع أن تتأثر تأثيراً مماثلاً بالتغيرات فى عوامل السوق .</p> <p>ج- يتم تسويتها فى تاريخ مستقبلي .</p>

المشروع المشترك [٣٧] ، [٣٩] Joint venture	هو اتفاق تعاقدى يقوم بموجبه طرفان أو أكثر بممارسة نشاط اقتصادى خاضع لسيطرة مشتركة .
المصداقية [الإطار] Reliability	تتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.
المصروفات [الإطار] Expenses	هى نقصان فى المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية فى شكل تدفقات خارجة أو نقص فى الأصول أو تكبد التزامات مما ينشأ عنه نقصان فى حق الملكية عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات إلى أصحاب المنشأة .
مضاد التخفيض [٣٣] Antidilution	هو الزيادة فى نصيب السهم فى الأرباح أو النقص فى نصيب السهم من الخسارة والناشئة عن اقتراض أن الأدوات القابلة للتحويل قد تم تحويلها وأن خيارات (البيع / الشراء) قد تم استخدامها وأن الأسهم المحتملة قد تم إصدارها مع تحقق الشروط الخاصة بها .
معاملات الأطراف ذوى العلاقة [١٥] Related party transactions	هى تبادل الموارد أو الخدمات أو الالتزامات فيما بين الأطراف بغض النظر عن وجود مقابل تم تحميله لهذا التبادل .
المعاملات القائمة على مدفوعات مبنية على أسهم التى تشتري بموجبها المنشأة سلعاً أو خدمات عن طريق تحملها لالتزام تحويل أموال نقدية أو أية أصول أخرى إلى مورد تلك السلع أو الخدمات نظير مبالغ تحسب على أساس سعر (قيمة) أسهم المنشأة أو غيرها من أدوات حقوق الملكية فيها .	[٣٩] Cash-settled share-based payment transactions

<p>المعاملة القائمة على مدفوعات مبنية على أسهم والتي تتلقى المنشأة بمقتضاها سلعاً أو خدمات في مقابل أدوات حقوق ملكية في المنشأة (بما فى ذلك الأسهم أو خيارات الاكتتاب فى أسهم) .</p>	<p>المعاملات القائمة على مدفوعات مبنية على أسهم والمسجلة فى شكل أسهم [٣٩] Equity-settled share-based payment transactions</p>
<p>هى معاملات غير مؤيدة بارتباط ولكن متوقع حدوثها مستقبلاً.</p>	<p>المعاملات المتوقعة [٣٦] Forecast Transactions</p>
<p>معاملة تكون قد أبرمت أو تتطلب السداد بعملة أجنبية .</p>	<p>معاملة بعملة أجنبية [١٣] Foreign currency Transaction</p>
<p>يحدد من خلال أحد الطرقتين : أ- معدل العائد السائد من نفس النوع أو من أداة الوفاء المنوطة من عملاء بنفس التقييم الائتماني . ب- معدل العائد المستخدم لخصم القيمة الاسمية لأداة الوفاء للوصول لسعر البيع النقدي الحال للسلع أو الخدمات .</p>	<p>معدل العائد المستهدف [١١] Imputed rate of interest</p>
<p>هو معدل الفائدة الذى يستخدمه المؤجر لحساب القيمة الإيجارية و ثمن الشراء وهو الذى يجعل القيمة الحالية لإجمالي القيمة التعاقدية تساوى قيمة المال المؤجر عند بدء سريان العقد .</p>	<p>معدل العائد الناتج من العقد الإيجارى [٢٠] The interest rate implicit in the lease</p>

<p>هو المعدل الدقيق الذى يستخدم لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع لأداة المالية (أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً) لتحديد القيمة الحالية لأصل مالى أو التزام مالى وعند حساب معجل الفائدة الفعلى على المنشأة تقدير التدفقات النقدية بالإخذ فى الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (على سبيل المثال الدفعات المقدمة وحق الاستدعاء وأى حق خيار مشابه) ولا تأخذ فى الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب والمدفوعات أو المقبوضات من أطراف العقد والتي تعتبر جزءاً من معدل الفائدة الفعلى (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (١١)) كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أو خصومات وهناك افتراض ضمنى بإمكانية تقدير التدفقات النقدية والعمر المتوقع لمجموعة من الأدوات المالية المتشابهة بصورة يعتمد عليها ومع ذلك ففى الحالات النادرة عندما لا يمكن تقديرهما بصورة يعتمد عليه فعلى المنشأة استخدام التدفقات النقدية التعاقدية على مدار العمر الكامل لمقد الأداة المالى (أو مجموعة من الأدوات المالية) .</p>	<p>معدل الفائدة الفعلى</p> <p>[٣٦]</p> <p>Effective interest rate</p>
<p>حامل وثيقة التأمين فى عقد إعادة التأمين .</p>	<p>معيد التأمين الصادر</p> <p>[٣٧]</p> <p>Cedant</p>
<p>تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم فى تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهما الماضية.</p>	<p>الملاءمة [الإطار]</p> <p>Relevance</p>

<p>وفيها يتم الاعتراف بالمصروفات فى قائمة الدخل على أساس أن هناك ارتباط مباشر بين التكاليف المتكبدة واكتساب بنود محددة من الدخل وهذا الإجراء الذى يشار إليه عامة بمقابلة التكاليف بالإيرادات يتضمن الاعتراف المتزامن أو المجتمع بالإيرادات والمصروفات التى تنشأ مباشرة وبشكل مشترك من نفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى فيعترف مثلاً بمختلف عناصر المصروفات التى تشكل تكلفة البضاعة المباعة فى نفس الوقت الذى يعترف فيه بالدخل الناتج عن بيع البضاعة ولكن تطبيق مفهوم المقابلة تحت هذا الإطار لا يسمح بالاعتراف ببندود فى الميزانية لا تحقق تعريف الأصول أو الالتزامات .</p>	<p>مقابلة التكاليف بالإيرادات [الإطار]</p> <p>Matching of costs with revenues</p>
<p>هى الزيادات فى المنافع الاقتصادية وعلى هذا فإنها ليست مختلفة عن الإيرادات فى طبيعتها .</p>	<p>المكاسب [الإطار]</p> <p>Gains</p>
<p>مكون تعاقدى لا تتم كمشتقات طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) ولكنه يقع فى نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) إذا كان عبارة عن أداة مستقلة .</p>	<p>المكون الإيداعى [٣٧]</p> <p>Deposit component</p>
<p>تكون المنشأة ملتزمة بشكل ظاهر بدفع مزايا إنهاء الخدمة فقط عندما يكون للمنشأة نظام رسمى مفصل لإنهاء الخدمة ولا يوجد احتمال فعلى لسحب هذا النظام ويشمل النظام الفصل ما يلى كحد أدنى :</p> <p>أ- موقع وعمل العاملين الذين سيتم إنهاء خدماتهم وعددهم التقريبى .</p> <p>ب- مزايا نهاية الخدمة لكل فئة أو عمل وظيفى .</p>	<p>ملتزمة بشكل ظاهر [٣٨]</p> <p>Demonstrably committed</p>

<p>ج- التاريخ الذى سيتم فيه تطبيق النظام ويجب أن يبدأ التطبيق فى أسرع وقت ممكن كما يجب أن تكون الفترة الزمنية لاستكمال التنفيذ بالقدر الذى يجعل إجراء تغييرات جوهرية فى النظام مستبعداً .</p>	
<p>هى مساعدات حكومية فى صورة تحويل موارد اقتصادية لمنشأة معينة فى مقابل التزام تلك المنشأة بتنفيذ شروط معينة تتعلق بالأنشطة التى تمارسها سواء كانت ذلك الالتزام يرتبط بفترة مستقبلية أو يكون قد تم الالتزام به فى فترة سابقة ويستثنى من ذلك المساعدات الحكومية التى لا يمكن تحديد قيمة لها وكذلك المعاملات مع الحكومة التى لا يمكن تمييزها عن المعاملات التجارية العادية للمنشأة وقد تكون المنح الحكومية مرتبطة بأصول وقد تكون مرتبطة بالدخل .</p>	<p>المنح الحكومية</p> <p>[١٣] ، [٣٥]</p> <p>Government grants</p>
<p>تشمل المنح الحكومية التى يكون شرطها الأساسى قيام المنشأة بشراء أو إنشاء أو اقتناء أصول طويلة الأجل بهذه المنحة وقد تتضمن الشروط الإضافية الملحقه بالمنحة تحديد موقع هذه الأصول أو الفترة الزمنية التى تحصل خلالها على الأصل أو التى تحتفظ خلالها بذلك الأصل .</p>	<p>المنح المرتبطة بأصول</p> <p>[١٣]</p> <p>Grants related to assets</p>
<p>وتشمل ما تقدمه الدولة من منح خلاف المرتبطة بأصول .</p>	<p>المنح المرتبطة بالدخل</p> <p>[١٣]</p> <p>Grants related to income</p>
<p>هى منشأة لها شركة تابعة أو أكثر .</p>	<p>المنشأة الأم</p> <p>[٣٩]</p> <p>Parent</p>

<p>هى أية منشأة ويشمل ذلك أية منشأة فردية مثل شركة التضامن والتي تخضع لسيطرة منشأة أخرى تعرف بالمنشأة الأم</p>	<p>المنشأة التابعة [٣٩] Subsidiary</p>
<p>هى تلك المنشأة المشتركة التى تستلزم تأسيس شركة أموال أو شركة تضامن أو أى كيان آخر يكون لكل مشارك فيه حصة وتعمل المنشأة بنفس الأسلوب فى المشروعات الأخرى فيما عدا الاتفاقات التعاقدية بين حاملى الحصص المنشئين لسيطرة مشتركة على الأنشطة الاقتصادية للمنشأة .</p>	<p>المنشأة الخاضعة لسيطرة مشتركة [٣٧] Jointly controlled entity</p>
<p>هى منشأة يوجد مستخدمون لقوائمها المالية ويعتمدون على هذه القوائم المعدة لأغراض عامة وذلك من أجل معلومات قد تمثل فائدة لهم عند اتخاذ قرارات بشأن توزيع الموارد وقد تكون منشأة منفردة أو مجموعة تتضمن شركة أم وجميع شركاتها التابعة .</p>	<p>المنشأة المعدة للقوائم المالية [٣٩] Reporting entity</p>
<p>هى إمكانية المساهمة - بشكل مباشر أو غير مباشر - فى تحقيق تدفقات نقدية وما فى حكمها إلى المنشأة ويمكن أن تكون كذلك لمشاركتها فى العملية الإنتاجية كجزء من النشاطات التشغيلية للمنشأة كما يمكن أن تأخذ شكل القابلية للتحويل إلى نقدية أو ما فى حكمها أو القدرة على تخفيض التدفقات الخارجة مثلما تؤدي طريقة تصنيع بديلة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج .</p>	<p>المنفعة الاقتصادية المستقبلية [الإطار] Future economic benefit</p>
<p>هو مجموعة متكاملة من الأنشطة التى تؤدي والأصول التى تدار بغرض تقديم : أ- عائدا للمستثمرين .</p>	<p>نشاط الأعمال [٣٩] Business</p>

<p>ب- تكلفة أقل أو منافع اقتصادية مباشرة وبالتناسب لصالح حملة وثائق التأمين أو المشاركين فيها وتتكون أنشطة الأعمال عامة من مستلزمات ومدخلات ومعالجات تطبق على المدخلات ومخرجات تنشأ عن ذلك تستخدم لتحقيق إيرادات وإذا ما تواجدت الشهرة في مجموعة من الأنشطة والأصول المحولة عندئذ يفترض أن تكون هذه المجموعة نشاط أعمال .</p>	
<p>هو الذى يدار بواسطة منشأة للتحويل الحيوى للأصول الحيوية إلى منتجات لغرض البيع أو إلى إنتاج زراعى أو إلى أصول حيوية إضافية .</p>	<p>النشاط الزراعى [٣٥] Agricultural activity</p>
<p>يتم حسابه بقسمة صافى أرباح أو خسائر الفترة الخاصة بحملة الأسهم العادية للشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة .</p>	<p>النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح [٣٣] Basic earnings per share</p>
<p>لأغراض حساب النصيب المخفض للسهم فى الأرباح يعدل كلاً من صافى الربح الخاص بحاملى الأسهم العادية والمتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بالآثار الناتجة عن كل الأسهم العادية المحتملة المسببة لهذا الانخفاض (الخافضة) .</p>	<p>النصيب المخفض للسهم فى الأرباح [٣٣] Diluted earnings per share</p>
<p>هو نطاق يحدد دور أصول أفضل تقدير لالتزام المنشأة بمزايا ما بعد انتهاء الخدمة .</p>	<p>نطاق [٣٨] Corridor</p>
<p>هو نظم الدول التى توضع بموجب التشريع لتغطية كافة المنشآت وتقوم بتشغيلها الحكومة أو جهة أخرى ليست خاضعة لسيطرة أو تأثير المنشأة المعدة للتقرير .</p>	<p>نظام الدولة لمزايا العاملين [٣٨] State (employee benefit) plan</p>

<p>هي نظم تدفع بموجبها مبالغ مزايا تقاعد تحدد بمقدار الاشتراك في " صندوق التقاعد " بالإضافة على عائد استثمار أمواله .</p>	<p>نظم الاشتراك المحدد [٣١] Defined contribution plans</p>
<p>هي نظم المزايا لما بعد انتهاء الخدمة والتي تقوم المنشأة بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة في منشأة منفصلة (صندوق) ولا يكون عليها التزام قانوني أو ضمني لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم يكن الصندوق محتفظاً بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترة الحالية والسابقة .</p>	<p>نظم الاشتراك المحدد [٣٨] Defined Contribution plans</p>
<p>هي ترتيبات تقوم بموجبها المنشأة بتقديم المزايا لموظفيها عند أو بعد انتهاء خدماتهم (سواء أكانت في شكل دخل سنوي أو مبلغ مقطوع) إذا كانت تلك المزايا أو الاشتراكات عنها قابلة للتحديد أو التقدير قبل حلول التقاعد سواء عن طريق أنظمة موثقة أو عن طريق الأصول والأعراف العملية بالمنشأة .</p>	<p>نظم مزايا التقاعد [٣١] Retirement benefit plans</p>
<p>هي نظم تدفع بموجبها مزايا تقاعد تحدد بمعادلة تقوم على أساس دخل العاملين و / أو عدد سنوات خدمتهم .</p>	<p>نظم المزايا المحددة [٣١] Defined benefit plans</p>
<p>هي نظم المزايا لما بعد انتهاء الخدمة بخلاف نظم الاشتراك المحدد .</p>	<p>نظم المزايا المحددة [٣٨] Defined benefit plans</p>

<p>نظم المزايا بعد انتهاء الخدمة [٣٨] Post employment benefit plans</p>	<p>هي ترتيبات رسمية أو غير رسمية تقوم المنشأة بموجبها بتقديم مزايا بعد انتهاء فترة الخدمة لعامل واحد أو أكثر .</p>
<p>نظم أصحاب العمل المتعددين [٣٨] Multi employer plans</p>	<p>هي نظم اشتراك محدد (عدا نظم الدولة) أو نظم مزايا محددة (عدا نظم الدولة) السّتي : أ- تجمع الأصول التي تساهم فيها مختلف المنشآت والتي ليست تحت سيطرة مشتركة . ب- تستخدم تلك الأصول لتقديم المزايا للعاملين في أكثر من منشأة على أساس أنه يتم تحديد مستويات الاشتراك والمزايا بدون اعتبار لهوية المنشأة التي تستخدم العاملون المعنيين .</p>
<p>نفقات التنقيب والتقييم [٣٦] Exploration and evaluation expenditures</p>	<p>هي النفقات التي تكبدتها المنشأة والمتعلقة بالتنقيب عن تقييم الموارد التعدينية قبل أن تقض الجدوى الفنية والفائدة التجارية لاستخراج الموارد التعدينية.</p>
<p>التأثير المؤثر [١٨] ، [٣٧] Signiflcant influence</p>	<p>هو القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيانات المالية وسياسات التشغيل للنشاط الاقتصادي ولكن لا تصل تلك القدرة إلى درجة السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات .</p>
<p>النقدية [٤] Cash</p>	<p>تتضمن النقدية بالصندوق والودائع تحت الطلب .</p>

<p>يعتبر حذف أو تحريف البنود هاماً إذا كان لهذا الحذف أو التحريف منفرداً أو مجمعاً تأثير على القرارات الاقتصادية التي تتخذ بناء على استخدام القوائم المالية وتعتمد الأهمية النسبية على حجم وطبيعة الخطأ أو التحريف الذي تم تحديده في الظروف المحيطة وقد يكون حجم أو طبيعة البند أو كليهما العامل المحدد في هذا الشأن .</p>	<p>المعام نسبياً</p> <p>[٥]</p> <p>Material</p>
<p>هي افتراض أن بنود المخزون التي تم شراؤها أولاً يتم بيعها أولاً وبالتالي فإن البنود التي تبقى في المخازن في نهاية الفترة هي تلك التي تم شراؤها أو إنتاجها حديثاً .</p>	<p>الوارد أولاً يصرف أولاً</p> <p>[٣]</p> <p>FIFO (First in ,first out)</p>
<p>أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول .</p>	<p>الوحدة المولدة للنقد</p> <p>[٣١] ، [٣٢]</p> <p>Cash generating unit</p>
<p>أن يصبح مستحقاً وبموجب العقد القائم على مدفوعات مبنية على الأسهم ليصبح الطرف الآخر مستحقاً لاستلام أموال نقدية أو أصول أخرى أو أدوات حقوق ملكية للمنشأة عند استيفاء أي من شروط الاستحقاق المحددة .</p>	<p>يستحق</p> <p>[٣٩]</p> <p>Vest</p>

قائمة الدخل

أرباح وخسائر الفترة :

- ١- يتم تسجيل جميع بنود الإيرادات والمصروفات فى قائمة الدخل إلا فى حالة وجود معيار أو تفسير يتطلب غير ذلك .
- ٢- يتم تسجيل جميع بنود الإيرادات والمصروفات فى قائمة الدخل متضمنة تأثير التغيرات فى التقديرات المحاسبية وقد تحدث بعض الأحداث التى قد تؤدى إلى عدم إدراج بعض البنود ضمن الأرباح والخسائر مثل تصحيح الأخطاء وأثر التغير فى السياسات المحاسبية كما هو وارد فى معيار المحاسبة المصرى رقم (٥) .
- ٣- هناك معايير أخرى تتعامل مع تعريف الإيراد والمصروفات التى لا يتم إدراجها ضمن الأرباح والخسائر مثل فائض التقييم (معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠)) .
- الأرباح والخسائر الناتجة من ترجمة القوائم المالية لعملية تشغيل أجنبية (معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣)) وأيضاً الأرباح والخسائر الناتجة من إعادة تقييم الأصول المتاحة للبيع (معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦)) .

البيانات الواجب عرضها فى صلب قائمة الدخل :

- ٤- يجب أن تعرض مبالغ البنود التالية فى صلب قائمة الدخل كحد أدنى :
 - أ- الإيرادات .
 - ب- تكلفة التحويل .
 - ج- نصيب المنشأة فى أرباح وخسائر الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة والتى يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية .
 - د- لضرائب الداخلية .
 - هـ- أى قيمة تمثل إجمالى :
 - ١- الربح أو الخسارة بعد الضرائب الناتج عن عدم استمرار نشاط معين .
 - ٢- الربح أو الخسارة بعد الضرائب الناتج عن قياس القيمة العادلة مخصصاً منها تكاليف البيع لأصول أو عن استبعادها والتى تمثل عمليات غير مستمرة .
 - و- الربح أو الخسارة .

- ٥- يتم الإفصاح عن البنود التالية فى صلب قائمة الدخل كتبويب لأرباح أو خسائر الفترة .
 أ- نصيب الأقلية .
 ب- نصيب مساهمى الشركة الأم .
- ٦- ويتم عرض بنود أخرى إضافية أو عناوين أو مجاميع أخرى فى صلب قائمة الدخل إذا كان ذلك من الضرورى لسلامة عرض الأداء المالى للمنشأة .
- ٧- يختلف تأثير الأنشطة المختلفة للمنشأة والمعاملات والأحداث من حيث مستوى استقرارها ومخاطر التوقع ولذلك فإن الإفصاح عن عوامل الأداء تساعد فى تفهم النتائج المحققة وتقدير النتائج المستقبلية ويتم إضافة بنود أخرى فى صلب قائمة الدخل كما يمكن أيضاً استخدام الشرح وإعادة ترتيب البنود عندما يكون ذلك ضرورياً لتفسير عوامل الأداء وتتضمن العوامل التى تؤخذ فى الاعتبار الأهمية النسبية وطبيعة ووظيفة مكونات الإيرادات والمصروفات ومثال ذلك عندما يقوم بنك ما بتعديل البيانات السابق ذكرها تطبيقاً للشروط والمتطلبات الواردة فى الفقرات من " ٩ " إلى " ١٧ " من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٩) الخاص بالإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة ولا يجب عمل مقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات إلا فى حالة توفر الشروط الواردة فى الفقرة " ٣٤ " من هذا المعيار .
- ٨- لا يتم عرض أى بند من بنود الإيرادات والمصروفات كبنود غير عادية سواء فى صلب قائمة الدخل أو ضمن الإيضاحات .
المعلومات التى قد يتم عرضها إما فى صلب قائمة الدخل أو فى الإيضاحات :
- ٩- يجب أن تعرض المنشأة سواء فى قائمة الدخل أو فى الإيضاحات بنود الإيرادات والمصروفات ذات الأهمية النسبية كل على حده بناء على طبيعة وقيمة البند .
- ١٠- هناك بعض الحالات تستوجب عرض بنود الإيرادات والمصروفات بصفة مستقلة :
 أ- تخفيض المخزون إلى صافى القيمة الاستردادية أو تخفيض الأصول الثابتة إلى قيمتها القابلة للاسترداد وكذلك فى حالة رد ذلك التخفيض .
 ب- إعادة هيكلة الأنشطة أو رد أى من المخصصات التى تتعلق بها .

جـ- استبعاد أصول ثابتة . د- استبعاد استثمار . هـ - توقف نشاط .

و- تسوية نزاعات . ز- رد مخصصات أخرى .

١١- على المنشأة أن تعرض تحليلاً لمصروفاتها باستخدام تبويباً يعتمد إما على طبيعة المصروفات أو على وظيفتها داخل المنشأة بالطريقة التي توفر معلومات موثوقة بها وأكثر ملاءمة .

١٢- بفضل أن تعرض المنشأة التحليل السابق ذكره في الفقرة " ٨٨ " في صلب قائمة الدخل .

١٣- يتم تبويب بنود المصروفات تفصيلاً وذلك بإلقاء الضوء على الأداء المالى الذى قد يختلف من حيث الدورية وإمكانية تحقيق أرباح أو خسائر ومدى توقع ذلك ويمكن توفير هذه البيانات باستخدام أى من النموذجين التاليين :

١٤- النموذج الأول للتحليل هو طريقة وظيفة المصروفات (طريقة تكلفة المبيعات) ويتم تبويب المصروفات حسب وظيفتها إما كجزء من تكلفة المبيعات أو تكلفة أنشطة البيع والتوزيع أو الأنشطة الإدارية على سبيل المثال لابد أن تفصح الشركة على الأقل عن تكلفة المبيعات فى هذه الطريقة منفصلة عن باقى المصروفات .

ومثال على طريقة تبويب المصروفات طبقاً لوظيفتها ما يلى :

×	المبيعات (الإيرادات)
(×)	تكلفة المبيعات (الحصول على الإيراد)
—————	
×	مجموع الربح
×	إيرادات أخرى
(×)	مصروفات توزيع
(×)	مصروفات إدارية
(×)	مصروفات أخرى
—————	
×	الربح

هذه الطريقة تستطيع أمدام مستخدمى القوائم المالية بمعلومات أكثر إفادة عن طريق تصنيف المصروفات وفقاً لطبيعتها ولكن تخصيص المصروفات طبقاً لوظيفتها ربما يحتاج إلى استخدام الحكم الشخصى بدرجة كبيرة .

١٥- النموذج الثانى للتحليل هو طريقة طبيعة المصروفات .

يتم عرض المصروفات فى قائمة الدخل وفقاً لطبيعتها (مثال ذلك إهلاكات مشترىات مواد خام ، مصروفات نقل ، مزايا عاملين ومصروفات إعلان) ولا يتم إعادة توزيعها على الوظائف المختلفة داخل المنشأة . هذه الطريقة ربما تكون سهلة فى تطبيقها لأنها لا تحتاج إلى إعادة تبويب المصروفات طبقاً لوظيفتها ومثال لهذا التصنيف باستخدام طريق تحليل طبيعة المصروف كما يلى :

×		إيرادات
×		إيرادات ومكاسب أخرى
×	×	التغير فى مخزون إنتاج تام ومخزون تحت التشغيل
	×	مواد خام ومستهلكات مستخدمة
	×	تكلفة مزايا عاملين
	×	مصروفات إهلاكات واستهلاكات
	×	مصروفات أخرى
(×)		إجمالي المصروفات
×		الرصيد

١٦- يجب على المنشآت التى تبويب مصروفاتها طبقاً لوظيفة المصروف أن تعرض إفصاحاً إضافياً عن المعلومات التى تبين طبيعة المصروف بما فى ذلك مصروف الإهلاك والاستهلاك ومصروفات العاملين .

١٧- إن الاختيار بين طريقة تحليل المصروفات حسب وظيفتها أو تحليل المصروفات وفقاً لطبيعتها يعتمد على أسس تاريخية أو طبيعة صناعة الشركة كالتا الطريقتين تعطى دلائل أن التكاليف تختلف مباشرة أو غير مباشرة وفقاً لمستوى مبيعات وإنتاج الشركة وهذا المعيار يتطلب من الإدارة أن تختار طريقة العرض الأكثر ملاءمة والتي يمكن الاعتماد عليها وعلى الرغم من أن المعلومات عن طبيعة المصروفات تكون مفيدة في تنبؤات التدفقات النقدية المستقبلية إلا أن الأمر يتطلب تقديم إفساحات إضافية عندما يتم استخدام طريقة تصنيف المصروفات طبقاً لوظيفتها .

١٨- يجب على المنشأة أن تفصح سواء في صلب قائمة الدخل أو في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الإيضاحات عن التوزيعات التي تمت خلال الفترة المالية إلى أصحاب حقوق الملكية ونصيب السهم منها .

قائمة التغيرات في حقوق الملكية .

١٩- يجب على المنشأة أن تعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية وتوضح في صلبها ما يلي :

أ- صافي الربح أو الخسارة عن الفترة .

ب- كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر والتي تم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية وفقاً لما تطلبه معايير أخرى ومجموع هذه البنود .

ج- إجمالي البنود الناتجة من (أ) و (ب) إعلاه موضحاً به بصورة مفصلة نصيب مساهمي الشركة الأم ونصيب الأقلية (د) لكل بند من بنود حقوق الملكية يتم إثبات أثر التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء .

٢٠- يجب أن يتم أيضاً عرض ما يلي سواء ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو ضمن الإيضاحات :

أ- المعاملات مع أصحاب حقوق الملكية بصفاتهم مع الإفصاح عن التوزيعات لهم بصورة منفصلة .

ب- رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلية في بدايات الفترة وفي تاريخ الميزانية والحركة خلال الفترة .

ج- تحليلي الحركة ما بين رصيد كل نوع من أسهم رأس المال وكل بند من بنود الاحتياطات في أول وآخر الفترة مع الإفصاح المستقل عن حركة كل منها .

٢١- أن التغير في حقوق الملكية في المنشأة فيما بين تاريخين لميزانيتين متتاليتين يعكس الزيادة أو الانخفاض في صافى أصولها أو قيمتها خلال الفترة طبقاً لأساس التقييم المتبع والمفصّل عنه في القوائم المالية . وباستثناء التغير الناتج عن المعاملات مع أصحاب حقوق الملكية مثل زيادة رأس المال وإعادة شراء أسهم الشركة (أسهم الخزينة) والتوزيعات والتكلفة المباشرة المتعلقة بهذه المعاملات فإن التغير في حقوق الملكية يتمثل في الأرباح أو الخسائر الناتجة من أنشطة المنشأة سواء من خلال قائمة الدخل أو التي يتم إدراجها مباشرة بحقوق الملكية تطبيقاً للمعايير .

٢٢- يتطلب هذا المعيار ضرورة تضمين أرباح وخسائر الفترة بكافة بنود الإيرادات والمصروفات المعترف بها خلال هذه الفترة ما لم يتطلب معيار آخر خلاف ذلك فهناك معايير أخرى تتطلب الاعتراف ببعض الأرباح أو الخسائر مباشرة كتغير في حقوق الملكية (مثل الارتفاع أو الانخفاض الناتج عن إعادة التقييم وبعض فروق العملة والمكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الأصول المالية المتاحة للبيع والمبالغ المتعلقة بالضريبة الحالية أو المؤجلة) وحيث أنه من المهم أخذ كافة بنود الإيرادات والمصروفات لتقييم التغير في مركز المنشأة المالي بين تاريخين للميزانية لذا فقد تطلب هذا المعيار ضرورة عرض قائمة التغير في حقوق الملكية والسّتي تلقى الضوء على إجمالي إيرادات ومصروفات المنشأة بما في ذلك تلك الإيرادات والمصروفات التي اعترف بها مباشرة في حقوق الملكية .

٢٣- يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (٥) أن يتم إثبات التغيرات في السياسات المحاسبية بأثر رجعي إلا إذا سمح معيار مصري آخر بخلاف ذلك وتطلب ذات المعيار أيضاً أن يتم إثبات تصحيح الأخطاء بأثر رجعي إلا إذا كان ذلك غير عملي ويتم إجراء

هذه التسويات بحساب الأرباح (الخسائر) المرحلة إلا إذا تتطلب بعض المعايير المحاسبية المصرية الأخرى إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن فائض أو عجز إعادة لتقييم وبعض فروق تقييم العملات الأجنبية مباشرة كتغير فى حقوق الملكية مثلها مثل التعاملات الرأسمالية والتوزيعات لأصحاب حقوق الملكية بالمنشأة وحيث أنه من المهم أخذ كل الأرباح والخسائر فى الاعتبار عند تقييم التغير فى المركز المالى للمنشأة بين تاريخي الميزانيتين المتتاليتين فإن هذا المعيار يتطلب إعداد قائمة ضمن القوائم المالية تظهر إجمالى الأرباح والخسائر للمنشأة متضمنة أيضاً البنود التى تم إدراجها مباشرة فى حقوق الملكية وتتطلب الفقرة ٩٦ (د) أن يتم الإفصاح بقائمة التغيرات فى حقوق الملكية عن إجمالى التسويات التى تمت لكل من مكونات حقوق الملكية لإثبات أثر التغيرات فى السياسات المحاسبية وتصحيح الاخطاء كل على حدة ويتم الإفصاح عن هذه التسويات لكل سنة من السنوات السابقة التى تم عرضها وكذلك لإرصدة أو المدة .

٢٤- تتحقق متطلبات الفقرة ٩٦ ، ٩٧ " عن طريق عرض قائمة التغير فى حقوق الملكية فى شكل جداول توضح تسوية أرصدة أول المدة وصولاً لأرصدة آخر المدة لكل بند من بنود حقوق الملكية المتضمنة فى هاتين الفقرتين .

قائمة التدفقات النقدية :

٢٥- أرسى معيار المحاسبة المصرى رقم (٤) متطلبات عرض قائمة التدفقات النقدية والإفصاحات المرتبطة بها وهى تشير إلى أهمية قائمة التدفقات فى إعطاء القارئ أساساً لتقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما فى حكمها واحتياج المنشأة إلى استخدام هذه التدفقات النقدية .

معيـار الحاسبة المصرى رقم (٤)

قوائم التدفقات النقدية

هــدـف المعيار :

تعتبر المعلومات عن التدفقات النقدية لأية منشأة مفيدة فى إمداد مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد نقدية وما فى حكمها واحتياجات المنشأة لاستخدام هذه التدفقات النقدية . فالقرارات الاقتصادية التى يتخذها هؤلاء المستخدمون تحتاج إلى تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما فى حكمها وتوقيت ومدى تأكد توليدها . والهدف من هذا المعيار هو طلب تقديم معلومات عن التغيرات التاريخية فى النقدية وما فى حكمها للمنشأة وذلك عن طريق قائمة التدفق النقدى والتى تبوب التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل .

نطاق المعيار :

- ٣- على المنشأة إعداد قائمة التدفق النقدى وفقاً لمتطلبات هذا المعيار وينبغى عرض هذه القائمة كجزء مقيم لقوائمها المالية لكل فترة يتم عرض القوائم المالية عنها .
- ٤- يهتم مستخدمو القوائم المالية لمنشأة ما بالتعرف على الكيفية التى تعتمد عليها المنشأة فى توليد واستخدام النقدية وما فى حكمها . وذلك بغض النظر عن طبيعة أنشطة المنشأة وبصرف النظر عما إذا كانت النقدية يمكن أن ينظر إليها كمنتج للمنشأة أم لا ، كما هو الحال فى المؤسسات المالية . وتحتاج المنشآت للنقدية أساساً لنفس الأسباب مهما كان التباين فى أنشطتها الرئيسية الخاصة بإنتاج الإيراد . وتحتاج المنشآت للنقدية للقيام بعملياتها ولسداد التزاماتها ولتوفير عائد للمستثمرين فى تلك المنشآت . ومن ثم فإن هذا المعيار يتطلب من جميع المنشآت عرض قائمة التدفق النقدى .

أهمية عرض معلومات التدفق النقدي :

٥- توفر قائمة التدفق النقدي - عند استخدامها بالاشتراك مع باقى القوائم المالية - المعلومات التى تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات التى تحدث فى صافى أصول المنشأة وفى هيكلها المالى (بما فى ذلك درجة السيولة ومقدرتها على سداد ديونها) ومقدرتها على التأثير على مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية - من أجل أن تتوافق مع الظروف والفرص المتغيرة . وتعتبر معلومات التدفق النقدي مفيدة فى تقييم مقدرة المنشأة على توليد النقدية وما فى حكمها ، كما تمكن المستخدمين من عمل نماذج بغرض تقييم ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمنشآت مختلفة كما أنها تحسن من القدرة على المقارنة عند إعداد التقارير عن أداء تشغيل المنشآت المختلفة لأن هذه القائمة تستبعد الآثار الناتجة من استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس المعاملات والأحداث .

٦- تستخدم المعلومات التاريخية للتدفق النقدي كمؤشر لقيمة وتوقيت ومدى تأكد تحقق التدفقات النقدية المستقبلية . كما أنها أيضاً تفيد فى فحص مدى دقة التقديرات المستقبلية السابق إعدادها للتدفقات النقدية المستقبلية ، واختبار العلاقة بين الربحية وصافى التدفق النقدي وأثر تغير الأسعار .

تعريفات :

٧- تستخدم المصطلحات التالية فى هذا المعيار بالمعنى المذكورة قرين كل منها .

النقدية : تتضمن النقدية بالصندوق والودائع تحت الطلب .

ما فى حكم النقدية : هى الاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتى يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة ، والتى يكون تعرضها لمخاطر التغير فى قيمتها ضئيلاً .

التدفقات النقدية : هى التدفقات النقدية وما فى حكمها الداخلة والخارجة.

أنشطة التشغيل : هى الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد للمنشأة ، والأنشطة الأخرى التى لا تمثل أنشطة استثمار أو تمويل .

أنشطة الاستثمار : هي أنشطة اقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية .

أنشطة التمويل : هي الأنشطة التي ينتج عنها تغييرات في حجم مكونات حقوق الملكية والاقتراض بالمنشأة .

النقدية وما في حكمها :

٨- يحتفظ بالبنود التي في حكم النقدية بغرض مواجهة الالتزامات النقدية قصيرة الأجل وليس لغرض الاستثمار أو لأغراض أخرى . ولكي يعتبر الاستثمار أحد البنود التي في حكم النقدية يجب أن يكون قابلاً للتحويل بسهولة إلى مبلغ نقدي محدد وأن يكون تعرضه لمخاطر التغير في قيمته ضئيلاً ولذلك عادة ما يمكن وصف استثمار ما بأنه في حكم النقدية عندما يكون تاريخ استحقاق الاستثمار قصير الأجل ، ويمكن القول بأنها ثلاثة أشهر أو أقل وذلك من تاريخ الاقتناء وتستبعد الاستثمارات في الأسهم من البنود التي في حكم النقدية ما لم تكن في جوهرها في حكم النقدية مثل حالة الأسهم الممتازة التي يتم اقتناؤها قبل فترة قصيرة من تاريخ استحقاقها ، ويكون لها تاريخ استرداد محدد .

٩- تعتبر القرض البنكية بصفة عامة مثابة أنشطة تمويلية . ولا يعتبر السحب على المكشوف من البنوك نشاطاً تمويلياً وإنما يتم تضمينه كأحد مكونات النقدية وما في حكمها ومن سمات الترتيبات المصرفية هذه أنها تظهر رصيد البنك في كثير من الأحيان على أنه يتذبذب ما بين رصيد موجب إلى رصيد سحب على المكشوف .

١٠- لا تتضمن التدفقات النقدية الحركة التي تتم بين البنود التي تمثل النقدية أو ما في حكمها لأن هذه المكونات تمثل جزء من إدارة النقدية للمنشأة بدلاً من كونها جزء من أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وتتضمن إدارة النقدية عملية استثمار للنقدية الزائدة للبنود التي في حكم النقدية .

عرض قائمة التدفق النقدي :

١١- ينبغي أن تعرض قائمة التدفق النقدي التدفقات النقدية خلال الفترة مبنية على كل من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل .

١٢- تقوم المنشأة بعرض تدفقاتها النقدية من كل أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون أكثر ملاءمة لأعمالها . ويوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمنشأة وأرصدها النقدية وما في حكمها . ويمكن استخدام هذه المعلومات أيضاً لتقييم العلاقات بين تلك الأنشطة .

١٣- قد تتضمن المعاملة الواحدة تدفقات نقدية يمكن تبويبها بشكل مختلف . مثال ذلك ، عند إعادة السداد النقدي لقرض ما فإن السداد يتضمن كل من فائدة القرض ومبلغ القرض الأصلي وقد يبويب عنصر الفائدة كنشاط تشغيلي ويبويب عنصر القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي .

أنشطة التشغيل :

١٤- يعتبر مبلغ التدفقات النقدية الناتج من أنشطة التشغيل مؤشراً رئيسياً عن مدى قدرة عمليات المنشأة على توليد تدفقات نقدية كافية لإعادة سداد القروض والاحتفاظ بالقدرة التشغيلية للمنشأة وسداد التوزيعات على الأسهم واقتناء استثمارات جديدة بدون الحاجة إلى الإلتجاء إلى مصادر خارجية للتمويل . وتعتبر المعلومات المستقاة من المكونات المحددة للتدفقات النقدية التاريخية للتشغيل مع المعلومات الأخرى مفيدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية للتشغيل في المستقبل .

١٥- تنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل أساساً عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمنشأة ، ولذلك فإنها تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة ، والأمثلة على التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل هي :

أ - المقبوضات النقدية من بيع البضائع وتقديم الخدمات .
ب- المقبوضات النقدية من الإتاوات والأتعاب والعمولات والإيرادات الأخرى .
ج- المدفوعات النقدية للموردين سداداً لقيمة بضائع وخدمات .
د - المدفوعات النقدية إلى العاملين ونيابة عنهم .
هـ- المقبوضات والمدفوعات النقدية من / إلى منشأة التأمين عن الأقسام والمطالبات والاشتراكات السنوية والمزايا الأخرى .
و- المدفوعات النقدية أو استردادات ضرائب الدخل إلا إذا أمكن تحديد أنهما مرتبطتان بأنشطة التمويل والاستثمار على وجه الخصوص .

ز- المقبوضات والمدفوعات النقدية من العقود المحتفظ بها لأغراض المضاربة أو المتاجرة .
قد ينشأ عن بعض المعاملات ربحاً أو خسارة مثل ما ينتج من بيع أصل من الأصول الثابتة والذي يتم أخذهما في الاعتبار عند تحديد صافي الربح أو الخسارة ومع ذلك فإن التدفقات النقدية المتعلقة بمثل هذه المعاملات تمثل تدفقات نقدية من أنشطة الاستثمار .

١٦- قد تحتفظ المنشأة بأسهم وسندات وقروض لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها ، وفي هذه الحالة فإنها تكون مماثلة للمخزون الذي يتم اقتناؤه لإعادة بيعه .
لذلك فإن التدفقات النقدية التي تنشأ من شراء أو بيع الأوراق المالية التي يتم التعامل أو المتاجرة فيها يتم تبويبها على أنها أنشطة تشغيل .
وبالمثل فإن الدفعات النقدية والقروض التي تمنحها المؤسسات المالية يتم تبويبها عادة كأنشطة تشغيل حيث أنها تتعلق بنشاط توليد الإيراد الرئيسي لهذه المنشأة.

أنشطة الاستثمار :

١٧- يعتبر الإفصاح المستقل للتدفقات النقدية الناشئة من أنشطة الاستثمار مهماً حيث أن هذه التدفقات النقدية تمثل مدى الإنفاق الذي تم للحصول على أصول من أجل توليد دخل مستقبلي وتدفقات نقدية ،
والأمثلة على التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة الاستثمار هي :

- أ- المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة وأصول غير ملموسة وأصول أخرى طويلة الأجل . وتتضمن هذه المدفوعات ما يتعلق منها بتكاليف التطوير المرسلة وتكاليف الأصول الثابتة التي تم انشاؤها بالموارد الذاتية .
- ب- المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل .
- ج- المدفوعات النقدية لاقتناء أسهم أو سندات في منشآت أخرى والحصص في الشركات المشتركة (بخلاف المدفوعات لتلك الأوراق المالية والتي تعتبر في حكم بنود نقدية أو تلك التي يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها) .
- د- المقبوضات النقدية من بيع أسهم أو سندات بمنشآت أخرى والحصص في الشركات المشتركة (بخلاف المقبوضات عن تلك السندات والتي تعتبر في حكم بنود النقدية وتلك التي يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها) .
- هـ- المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى (بخلاف الدفعات النقدية والقروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية) .
- و- المقبوضات النقدية من تحصيل الدفعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى (بخلاف الدفعات النقدية والقروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية) .
- ز- المدفوعات النقدية لشراء عقود آجلة وعقود مستقبلية وعقود اختيارية وعقود مقايضة ما لم تكن هذه العقود يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها ، أو المدفوعات التي تبوب على أنها أنشطة تمويلية .
- ح- المقبوضات النقدية من عقود آجلة وعقود مستقبلية وعقود اختيارية وعقود مقايضة ما لم تكن هذه العقود يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها ، أو المدفوعات التي تبوب على أنها أنشطة تمويلية عندما يتم المحاسبة عن العقود على أساس أنها تغطي مخاطر مركز محدد فإن التدفقات النقدية لهذه العقود تبوب بنفس أسلوب تبويب التدفقات النقدية للمركز الذي يتم تغطية مخاطره .

أنشطة التمويل :

١٨- يعتبر الإفصاح المستقل للتدفقات النقدية الناشئة من أنشطة التمويل مهماً لأنه يساعد

على التنبؤ باحتياجات مقدمى رأس المال للمنشأة من التدفقات النقدية المستقبلية ،

والأمثلة على التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة التمويل هي :

أ- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو أدوات الملكية الأخرى .

ب- المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المنشأة .

ج- المقبوضات النقدية من إصدار أدوات الديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات

والرهونات والسلفيات الأخرى قصيرة الأجل .

د - السداد النقدي للمبالغ المقرضة .

هـ- المدفوعات النقدية التي يدفعها المستأجر لتخفيض

الالتزام القائم المتعلق بالتأجير التمويلي .

عرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :

١٩- ينبغي على المنشأة عرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام إما :

أ- الطريقة المباشرة والتي يتم بمقتضاها الإفصاح عن الأنواع الرئيسية لإجمالي

المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية .

ب- الطريقة غير المباشرة والتي يتم بمقتضاها تسوية صافى الربح أو الخسارة لمراعاة أثر

المعاملات ذات الطبيعة غير النقدية وأي تأجيل أو استحقاق لمقبوضات أو مدفوعات

التشغيل الماضية أو المستقبلية ، بنود الإيرادات أو المصروفات

المتعلقة بالتدفقات النقدية للاستثمار أو التمويل .

٢٠- توفر الطريقة المباشرة معلومات قد تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية

المستقبلية ، الأمر الذي لا يكون متاحاً باستخدام الطريقة غير المباشرة ،

ووفقاً للطريقة المباشرة يمكن الحصول على معلومات عن النوعيات الرئيسية لإجمالي

المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية إما :

- أ- من السجلات المحاسبية الخاصة بالمنشأة .
- أو ب- عن طريق تعديل المبيعات وتكلفة المبيعات (الفوائد وما يمثلها من الفوائد المدينة والدائنة والأعباء بالنسبة لمؤسسات المالية) والبنود الأخرى فى قائمة الدخل ل :
- ١- التغييرات التى حدثت أثناء الفترة فى المخزون وحسابات مدينو ودائنو التشغيل .
- ٢- البنود غير النقدية الأخرى .
- ٣- البنود الأخرى التى يكون أثرها النقدى متعلق بالتدفقات لأنشطة الاستثمار أو التمويل .
- ٢١- يتم تحديد صافى التدفق النقدى من أنشطة التشغيل وفقاً للطريقة غير المباشرة عن طريق تعديل صافى الربح أو الخسارة بالآثار المتعلقة بالآتى :
- أ- التغييرات التى حدثت أثناء الفترة فى المخزون وحسابات مدينو ودائنو التشغيل .
- ب- البنود غير النقدية مثل الإهلاك والمخصصات والضرائب المؤجلة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية غير المحققة وأرباح الشركات غير الموزعة وحقوق الأقلية .
- ج- جميع البنود الأخرى التى يكون أثرها النقدى متعلقاً بالتدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار أو التمويل .
- وبدلاً من ذلك يمكن عرض صافى التدفق النقدى من أنشطة التشغيل بالطريقة غير المباشرة وذلك بإظهار الإيرادات والمصروفات المصح عنها فى قائمة الدخل والتغييرات التى حدثت أثناء الفترة فى المخزون وحسابات مدينو ودائنو التشغيل .
- عرض التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل :**
- ٢٢- ينبغى على المنشأة إعداد تقرير منفصل يوضح النوعيات الرئيسية لكل من إجمالى المقبوضات النقدية وإجمالى المدفوعات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار والتمويل ، فيما عدا التدفقات النقدية الموضحة فى الفقرات " ٢١ " و " ٢٣ " والتى يتم عرضها على الأساس الصافى .

عرض التدفقات النقدية على الأساس الصافي :

٢٣- يمكن إعداد تقارير التدفقات النقدية لأنشطة التشغيل

والاستثمار والتمويل التالية على الأساس الصافي :

أ- المقبوضات والمدفوعات النقدية نيابة عن العملاء عندما تعكس تلك التدفقات النقدية أنشطة العميل بدلاً من أن تعكس أنشطة المنشأة .

ب- المقبوضات والمدفوعات النقدية للبنود التي يكون فيها معدل الدوران سريع وتكون مبالغها كبيرة وتواريخ استحقاقها قصيرة .

٢٤- من أمثلة المدفوعات والمقبوضات النقدية المشار إليها في الفقرة ٢١ أ ~ ما يلي :

أ- قبول وإعادة سداد الودائع البنكية تحت الطلب .

ب- الأموال التي يتم الاحتفاظ بها لحساب العملاء بواسطة منشأة استثمار .

ج- الإيجارات التي يتم تحصيلها نيابة عن ملاك العقارات وسدادها لهم .

ومن أمثلة المدفوعات والمقبوضات النقدية المشار إليها في الفقرة ٢١ ب ~ المبالغ

المدفوعة مقدماً والمتحصلات المتعلقة بالآتي :

أ- المبالغ الرئيسية المتعلقة بعملاء بطاقات الائتمان .

ب- شراء وبيع الاستثمارات .

ج- السلفيات الأخرى قصيرة الأجل مثل تلك التي تكون فترة

استحقاقها ثلاثة أشهر أو أقل.

٢٥- يمكن إعداد التدفقات النقدية الناشئة عن كل من الأنشطة الآتية

لؤسسة مالية على الأساس الصافي :

أ- المقبوضات والمدفوعات النقدية لقبول وسداد الودائع

التي يكون لها تاريخ استحقاق محدد.

ب- ربط الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى وسحبها منها .

ج- السلف والقروض النقدية المقدمة للعملاء وتسديدات هذه القروض والسلف .

التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية :

٢٦- ينبغي تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات بالعملة الأجنبية

بعملة التعامل وذلك باستخدام سعر الصرف الساري في تاريخ التدفق النقدي .

٢٧- ينبغي ترجمة التدفقات النقدية الخاصة بالشركة التابعة الأجنبية باستخدام أسعار

الصرف السارية بين عملة التعامل والعملة الأجنبية في تواريخ التدفقات النقدية .

٢٨- يتم إعداد تقرير بالتدفقات النقدية المبينة بالعملة الأجنبية بالطريقة التي تمشي

مع معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) الخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف

العملات الأجنبية . ويسمح لم باستخدام سعر صرف يقارب السعر الفعلي حيث يمكن

استخدام متوسط سعر الصرف المرحج للفترة وذلك لتسجيل المعاملات التي تتم

بالعملة الأجنبية أو ترجمة التدفقات النقدية لشركة تابعة أجنبية ولكن لا يسمح

هذا المعيار باستخدام سعر الصرف في تاريخ الميزانية

عند ترجمة التدفقات النقدية لشركة تابعة أجنبية .

٢٩- لا تعتبر الأرباح والخسائر غير المحققة والناجمة عن التغيرات في أسعار صرف

العملات الأجنبية تدفقات نقدية . ولكن يجب عرض أثر تغيرات سعر

الصرف على النقدية وما في حكمها المحتفظ بها أو المستحقة بعملة أجنبية في قائمة

التدفق النقدي وذلك من أجل تسوية النقدية وما في حكمها في بداية ونهاية الفترة

ويتم عرض هذا المبلغ منفصلاً عن التدفقات الناتجة عن أنشطة التشغيل والاستثمار

والتحويل ويتضمن هذا أيضا الفروق (إن وجدت) بين أسعار الصرف التي حدثت

بها هذه التدفقات النقدية وأسعار الصرف السائدة في نهاية الفترة .

٣٠- ملحق ملحق

٣١- ملف _____ اة .

الفوائد وتوزيعات الأرباح:

٣٢- ينبغي الإفصاح عن كل من التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعات من الفوائد

ومن توزيعات الأرباح بشكل منفصل . كما ينبغي تبويب كل منها بطريقة تتصف

بالبثبات من فترة لأخرى إما على أنها أنشطة تشغيل أو استثمار أو تمويل .

٣٣- يتم الإفصاح عن اجمالي مبلغ الفوائد المدفوعة خلال الفترة في قائمة التدفق النقدي سواء تم الاعتراف بها كمصروف في قائمة الدخل أو تم رسملتها طبقاً للمعالجة البديلة المسموح بها في المعيار المحاسبي المصري رقم (١٤) الخاص بتكاليف الاقتراض .

٣٤- تبويب الفوائد المدفوعة والفوائد والتوزيعات المقبوضة عادة على أنها تدفقات نقدية لنشاط التشغيل بالنسبة لمؤسسة مالية . ولكن لا يوجد إجماع في الرأي بالنسبة لتبويب هذه التدفقات النقدية بالنسبة للمنشآت الأخرى . وقد تبويب الفوائد المدفوعة والفوائد والتوزيعات المقبوضة على أنها تدفقات نقدية لنشاط التشغيل حيث أنها تؤثر في تحديد صافي الربح أو الخسارة .

وقد يتم تبويب الفوائد المدفوعة والفوائد والتوزيعات المقبوضة على أنها تدفقات نقدية لأنشطة تمويلية وتدفقات نقدية لأنشطة استثمارية على التوالي لأنها تمثل تكاليف الحصول على الموارد المالية أو عوائد على الاستثمارات .

٣٥- يمكن تبويب توزيعات الأسهم المدفوعة على أنها تدفق نقدي تمويلي لأنها تمثل تكلفة الحصول على الموارد المالية وقد يتم تبويب توزيعات الأسهم المدفوعة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل من أجل مواءمة مستخدمي القوائم المالية في التعرف على مقدرة المنشأة على سداد توزيعات الأسهم من التدفقات النقدية الناشئة من التشغيل

الضرائب على الدخل :

٣٦- ينبغي الإفصاح عن التدفقات النقدية المرتبطة بالضرائب على الدخل بشكل منفصل كما ينبغي تبويبها على أنها تدفقات نقدية ناتجة من أنشطة التشغيل ما لم يكن من الممكن ربطها مباشرة بأنشطة التمويل أو الاستثمار على وجه الخصوص.

٣٧- تنشأ الضرائب على الدخل من المعاملات التي ينتج عنها تدفقات نقدية والتي يتم تبويبها على أنها أنشطة تشغيل أو استثمار أو تمويل في قائمة التدفق النقدي ، وعلى الرغم من سهولة تحديد علاقة الضريبة المستحقة بأنشطة الاستثمار أو التمويل

فإنه من غير العملى تحديد التدفقات النقدية المتعلقة بالضرائب حيث أنها تنشأ فى فترة مختلفة عن التدفقات النقدية من المعاملة الرئيسية ، ولذلك فإن الضرائب المسددة تبويب عادة كتدفقات نقدية من أنشطة التشغيل ، ولكن عندما يتم تحديد التدفق النقدى الضريبى بشكل عملى عن كل معاملة على حدة والتي ينشأ عنها تدفقات نقدية والتي تبويب على أنها أنشطة استثمارية أو تمويلية فإن التدفق النقدى الضريبى يبويب على أنه نشاط استثمارى أو تمويلى كلما كان ذلك ملائماً ، وعندما يتم توزيع التدفقات النقدية الضريبية بين أكثر من نوعية واحدة من النشاط فإنه يتم الإفصاح عن إجمالى مبلغ الضرائب المسددة .

الاستثمار فى الشركات التابعة والشفقة والمشروعات المشتركة :
٣٨- عند المحاسبة عن الاستثمار فى شركات شقيقة أو تابعة باستخدام طريقة حقوق الملكية أو طريقة التكلفة ، فإن المستثمر يقتصر عند إعداده لقائمة التدفق النقدى على إثبات التدفقات النقدية بينه وبين الجهات المستثمر فيها مثال ذلك : توزيعات الأسهم والمقدمات .

٣٩- على المنشأة التى تظهر حصتها فى منشأة أخرى تسيطر عليها بالمشاركة (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٧) الخاص بحصص الملكية فى المشروعات المشتركة) باستخدام طريقة النسبة والتناسب فى إعداد قوائمها المجمعة أن تدرج فى قائمة التدفق النقدى المجمعة نصيبها النسبى فى التدفقات النقدية للمنشأة الأخرى التى تسيطر عليها بالمشاركة أما المنشأة التى تظهر حصتها هذه باستخدام طريقة حقوق الملكية فتدرج فى قائمة التدفق النقدى الخاص بها التدفقات النقدية المتعلقة باستثماراتها فى المنشأة الأخرى التى تسيطر عليها بالمشاركة وكذلك التوزيعات والمدفوعات والمقبوضات الأخرى بينهما وبين المنشأة الأخرى .

شراء وبيع الحصص في الشركات التابعة ووحدات الأعمال الأخرى :

٤٠- ينبغي عرض إجمالي التدفقات النقدية الناتجة عن شراء أو بيع الحصص في الشركات التابعة أو وحدات الأعمال الأخرى بشكل منفصل وتويبها كأنشطة استثمار .

٤١- ينبغي على المنشأة عند قيامها بشراء أو بيع الحصص في الشركات التابعة أو وحدات الأعمال الأخرى خلال الفترة أن تفصح بشكل إجمالي عن كل من البنود التالية :

أ- المقابل الإجمالي للشراء أو البيع .

ب- الجزء في مقابل الشراء أو البيع الذي تم دفعة عن طريق النقدية وما في حكمها .

ج- مبلغ النقدية أو ما في حكمها في الشركة التابعة أو وحدة الأعمال المشتراة أو التي تم بيعها .

د- مبلغ الأصول والالتزامات بخلاف النقدية أو ما في حكمها في الشركة التابعة أو وحدة الأعمال المشتراة أو التي تم بيعها مبوبة حسب البنود الرئيسية .

٤٢- يساعد العرض المنفصل لآثار التدفق النقدي لشراء وبيع الشركات التابعة ووحدات

الأعمال الأخرى كبنود مستقلة ، مع الإفصاح المستقل لمبالغ الأصول والالتزامات

المشتراة أو التي تم بيعها ، على فصل تلك التدفقات النقدية عن التدفقات النقدية

الناشئة من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل الأخرى ، ولا يتم خصم آثار

التدفق النقدي من عملية البيع من التدفقات النقدية المتعلقة بالشراء .

٤٣- يتم عرض إجمالي مبلغ النقدية المدفوعة أو المقبوضة كمقابل للشراء أو البيع في قائمة

التدفق النقدي وذلك بعد خصم النقدية وما في حكمها

المتاحة لدى الوحدات المقتناة أو المباعة .

المعاملات غير النقدية :

٤٤- ينبغي استبعاد معاملات الاستثمار والتمويل التي لا تتطلب استخدام النقدية

أو ما في حكمها من قائمة التدفق النقدي ، وينبغي الإفصاح عن مثل هذه المعاملات

في مكان آخر في القوائم المالية بالطريقة التي توفر جميع المعلومات المتعلقة

بأنشطة الاستثمار والتمويل هذه .

٤٥- على الرغم من أن كثيراً من أنشطة الاستثمار والتمويل تؤثر على هيكل رأس المال والأصول للمنشأة فإنه لا يكون لها تأثيراً مباشراً على التدفقات النقدية الجارية وتتسق عملية استبعاد المعاملات غير النقدية من قائمة التدفق النقدي مع هدف قائمة التدفق النقدي حيث إن هذه البنود لا تتطلب تدفقات نقدية في الفترة الجارية ، ومن أمثلة المعاملات غير النقدية ما يلي :

- أ- شراء الأصول إما بتحمل الالتزامات المتعلقة بها مباشرة أو عن طريق التاجير التمويلي .
- ب- شراء منشأة عن طريق إصدار حقوق ملكية .
- ج - تحويل الدين إلى حقوق ملكية .
- مكونات النقدية وما في حكمها :**

٤٦- ينبغي على المنشأة الإفصاح عن مكونات النقدية وما في حكمها كما ينبغي عرض التسوية للمبالغ المبينة في قائمة التدفق النقدي مع البنود المقابلة لها والتي تظهر في الميزانية .

٤٧- نظراً للتنوع في ممارسات إدارة النقدية والترتيبات المصرفية في أنحاء العالم ولغرض الالتزام بالمعيار المحاسبي المصري رقم (١) الخاص بعرض القوائم المالية تفصح المنشأة عن السياسة التي تطبقها في تحديد مكونات النقدية وما في حكمها .

٤٨- يتم الإفصاح عن أثر التغيير في السياسة المتبعة لتحديد مكونات النقدية وما في حكمها مثل : التغيير في تبويب السندات المالية والتي تعتبر جزءاً من محفظة استثمارات المنشأة وذلك طبقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم (٥) الخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء .

الإفصاحات الأخرى :

٤٩- ينبغي أن تفصح المنشأة ، عن الأرصدة الهامة لمبلغ النقدية وما في حكمها والتي تحتفظ بها المنشأة وغير المتاحة للاستخدام بواسطة المجموعة مع تعليق الإدارة على ذلك .

٥٠- توجد ظروف مختلفة تكون فيها أرصدة النقدية وما في حكمها والتي تحتفظ بها المنشأة غير متاحة للاستخدام بواسطة المجموعة ، والمثال على ذلك أرصدة النقدية وما في حكمها التي تحتفظ بها شركة تابعة تعمل في دولة يكون بها مراقبة على التحويلات أو قيود قانونية أخرى تطبق عندما تكون الأرصدة غير متاحة للاستخدام العام من الشركة الأم أو الشركات التابعة الأخرى .

٥١- قد تكون المعلومات الإضافية ضرورية لمستخدمي القوائم المالية من أجل تفهمهم للمركز المالي وسيولة المنشأة، ويشجع الإفصاح عن هذه المعلومات ، مع تعليق لإدارة على ذلك ويتضمن هذا:

أ- مبلغ تسهيلات الاقتراض غير المسحوبة والتي قد تكون متاحة لأنشطة على استخدامات تلك التسهيلات .

ب- إجمالي مبالغ التدفقات النقدية من كل من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل والمتعلقة بالحقوق في المشروعات المشتركة المعروضة باستخدام التجميع النسبي للقوائم المالية .

ج- إجمالي مبلغ التدفقات النقدية التي تمثل زيادات في طاقة التشغيل منفصلة عن التدفقات النقدية التي تكون مطلوبة للاحتفاظ بطاقة التشغيل .

د- قيمة التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل لكل قطاع صناعي أو جغرافي .

٥٢- يعتبر الإفصاح المستقل للتدفقات النقدية التي تمثل زيادات في طاقة التشغيل والتدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة على طاقة التشغيل مفيداً لأنه يمكن المستخدم من تحديد ما إذا كانت المنشأة تستثمر بشكل كاف في مجال صيانة طاقتها التشغيلية ، والمنشأة التي لا تقوم بالاستثمار بشكل كاف في صيانة طاقتها التشغيلية قد تعرض ربحيتها في المستقبل للخطر من توفير السيولة الحالية والتوزيعات لأصحاب المنشأة.

٥٣- يستفيد مستخدمو القوائم المالية من الإفصاح عن التدفقات النقدية حسب القطاع حيث يمكنهم تفهم العلاقة بين التدفقات النقدية للمنشأة ككل وتلك المتعلقة بالأجزاء المكونة لها ، وتوفير وتبين التدفقات النقدية للقطاعات المختلفة .

معيـار المحاسبة المـصرى رقم (١٢)

آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية

هدف المعيار :

١- يمكن للمنشأة أن تقوم بتنفيذ أنشطة أجنبية بإحدى طريقتين فمن الممكن أن يكون لها معاملات بعملات أجنبية أو يكون لديها عمليات أجنبية بالإضافة إلى ذلك يمكن للمنشأة أن تعرض قوائمها المالية بعملة أجنبية ويتمثل الغرض من هذا المعيار فى شرح كيفية تضمين القوائم المالية للمنشأة لمعاملتها التى تمت بعملة أجنبية وعملياتها الأجنبية وكيفية ترجمة القوائم المالية للمنشأة لمعاملتها التى تمت بعملة أجنبية وعملياتها الأجنبية وكيفية ترجمة القوائم المالية إلى العملة التى يتم عرض القوائم المالية بها .

٢- تتمثل الأمور الرئيسية التى يتناولها المعيار فى اختيار سعر الصرف الذى يجب استخدامه وفى كيفية إثبات أثر التغيرات فى أسعار الصرف فى القوائم المالية .

نطاق المعيار:

٣- يطبق هذا المعيار فى :

أ - المحاسبة عن المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية .
ب - ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالى للعمليات الأجنبية والتى يتم تضمينها فى القوائم المالية للمنشأة عن طريق القوائم المالية المجمعة أو عند تطبيق طريقة حقوق الملكية .

ج- ترجمة نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالى للعملة التى يتم عرض القوائم المالية بها .

٤- يسرى معيار المحاسبة المـصرى رقم (٢٦) على العديد من المشتقات بالعملات الأجنبية وبالتالى فهذه المشتقات استبعدت من نطاق هذا المعيار ومع هذا فإن تلك المشتقات بالعمله الأجنبية والتى لا تدخل فى نطاق معيار المحاسبة المـصرى رقم (٢٦) فإنها تدخل ضمن نطاق هذا المعيار كما يسرى هذا المعيار أيضا عندما تترجم مؤسسة مبالغ متعلقة بمشتقات من عملة التعامل إلى عملة العرض .

٥- لا يتناول هذا المعيار المحاسبة عن تغطية مفردات العملات الأجنبية بما فى ذلك المتعلقة بتغطية صافى الاستثمار فى كيان أجنبى .

٦- يتناول هذا المعيار عرض القوائم المالية للمنشأة بعملة أجنبية كما يحدد المعيار مجموعة من المتطلبات يجب مراعاتها حتى تكون القوائم المالية معدة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى حالة ترجمة المعلومات المالية لعملة أجنبية دون الوفاء بهذه المتطلبات فإن هذا المعيار يحدد المعلومات التى يجب الإفصاح عنها .

٧- لا يتناول هذا المعيار طريقة عرض التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات بعملة أجنبية أو ترجمة التدفقات النقدية لعمليات التشغيل الأجنبية التى تظهر فى قائمة التدفقات النقدية (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (٤) الخاص بقوائم التدفقات النقدية) .

تعريفات :

٤٠- تستخدم المصطلحات التالية فى هذا المعيار بالمعنى المذكورة قرين كل منها :

سعر الاقفال : هو سعر الصرف المحدد فى تاريخ الميزانية .

فرق سعر الصرف : هو الفرق الناشئ عن ترجمة نفس عدد الوحدات من عملة ما إلى عملة أخرى بأسعار صرف مختلفة .

سعر الصرف : هو معدل التبادل بين عملتين مختلفتين .

القيمة العادلة : هى القيمة التى يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهما لديه الرغبة فى التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملون بإرادة حرة .

العملة الأجنبية : هى أى عملة أخرى بخلاف عملة التعامل للمنشأة .

العمليات الأجنبية (كيان أجنبى) : هى منشأة تابعة أو شقيقة أو مشروع مشترك أو فرع للمنشأة التى تعرض قوائمها المالية ، والتى تقع أو تباشر أنشطتها فى بلد آخر أو بعملة أخرى بخلاف البلد التى تقع فيها العملة التى تستخدمها المنشأة التى تعرض قوائمها المالية .

عملة التعامل : هي العملة التي يتم استخدامها داخل البيئة الاقتصادية الأساسية التي تمارس فيها المنشأة أنشطتها .

المجموعة : هي الشركة الأم وكل المنشآت التابعة لها .

البنوك ذات الطبيعة النقدية : تشمل النقدية المحتفظ بها وأصول والتزامات المنشأة التي سوف تحصل أو تدفع بوحدة ثابتة من العملة أو قابلة للتحديد .

صافي الاستثمار في كيان أجنبي : هو قيمة نصيب المنشأة التي تعرض قوائمها المالية في صافي أصول الكيان الأجنبي .

عملية العرض : هي العملية التي تعرض بها القوائم المالية للمنشأة .

سعر الصرف الفوري : هو سعر الصرف للتسليم الفوري .

شرح تفصيلي لبعض التعريفات

عملة التعامل :

٤١- البيئة الاقتصادية التي تعمل بها المنشأة هي البيئة التي تقوم المنشأة فيها بقوليد وإنفاق النقدية ، وتأخذ المنشأة العوامل التالية في الاعتبار عند تحديد عملة التعامل :
هي العملة :

ت- التي تؤثر بشكل رئيسي في أسعار مبيعات البضائع والخدمات (وهي غالباً ما تكون العملة التي تستخدمها الشركة في تحديد وعداد أسعار بيع بضائعها وخدماتها) .

ث- الرسمية للدولة التي بها تحدد أسعار المبيعات للبضائع والخدمات بناء على قوى المنافسة واللوائح والقوانين . العمل التي تؤثر بشكل رئيسي على العمالة والمواد الخام والتكاليف الأخرى المتعلقة بتوفير البضائع والخدمات (هي غالباً العملة التي تستخدم في تحديد وعداد التكاليف المتعلقة بهذه البضائع والخدمات) .

٤٢- يمكن للعوامل التالية أن تقدم أدلة على عملة التعامل للمنشأة :

أ- العملة التي من خلالها تتولد النقدية من أنشطة التمويل (أي إصدار أدوات التزامات مالية وأدوات حقوق) .

ب- العملة التي عادة ما يتم من خلالها الاحتفاظ بالمتحصلات من أنشطة التشغيل .

٤٣- تؤخذ العوامل الإضافية التالية فى الاعتبار عند تحديد عملة التعامل لعملية أجنبية

(كيان أجنبى) وما إذل كانت التعامل هى نفس عملة المنشأة التى تعرض قوائمها المالية

[المنشأة التى تعرض بها قوائمها فى هذا الإطار هى المنشأة التى يكون لديها عملية

أجنبية (كيان أجنبى) مثل شركة تابعة أو فرع أو شركة شقيقة أو مشروع مشترك] .

أ- ما إذا كانت أنشطة العملية الأجنبية (كيان أجنبى) تتم كامتداد للمنشأة

التي تعرض قوائمها المالية وليست مستقلة بدرجة كبيرة . ومثال على كون العملية

الأجنبية (كيان أجنبى) كامتداد لنشاط المنشأة التى تعرض قوائمها المالية

هو أن تقوم العملية الأجنبية ببيع البضائع التى تستوردها من المنشأة التى تعرض

قوائمها المالية فقط ثم تقوم بتوريد حصيلة هذه المبيعات لها . ومثال على وجود

استقلالية بدرجة كبيرة هو قيام العملية الأجنبية بتجميع النقدية والبنود الأخرى

ذات الطبيعة النقدية مع تكبدها مصروفات وتولد دخل مع إجراء الترتيبات الخاصة

بالاقتراض بعملتها المحلية بشكل أساسى .

ب- ما إذا كانت المعاملات مع المنشأة التى تعرض قوائمها المالية تمثل نسبة كبيرة

أو صغيرة من أنشطة العملية الأجنبية (الكيان الأجنبى) .

ج- ما إذا كانت التدفقات النقدية من أنشطة العملية الأجنبية (الكيان الأجنبى) تؤثر

بشكل مباشر على التدفقات النقدية للمنشأة التى تعرض قوائمها المالية وأنها متاحة

للتحويل للمنشأة التى تعرض قوائمها المالية بسهولة .

د- ما إذا كانت التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة العملية الأجنبية (الكيان الأجنبى)

كافية لخدمة الديون الحالية أو التوقعة بشكل طبيعى دون الحاجة إلى الحصول

على أموال من المنشأة التى تعرض قوائمها المالية .

٤٤- عندما تختلط المؤشرات السابقة وتكون عملة التعامل غير واضحة فإن الإدارة تستخدم

حكمها فى تحديد عملة التعامل التى تعبر بوضوح عن الآثار الاقتصادية للمعاملات

والأحداث والظروف الأساسية . وكجزء من هذا المنهج فإن الإدارة تعطى الأولوية

للمؤشرات الأولية الواردة في الفقرة " ٩ " قبل أن تأخذ في الاعتبار المؤشرات الواردة في الفقرات " ١٠ " ، " ١١ " وهي التي وضعت لتقديم أدلة إضافية مؤيدة لتحديد عملة التعامل للمنشأة .

٤٥- تعكس عملة التعامل للمنشأة المعاملات والأحداث والظروف الأساسية ذات الصلة بها وبناء على ذلك فبمجرد أن يتم تحديد عملة التعامل فإنه لا يتم تغييرها إلا إذا حدث تغيير في المعاملات والأحداث والظروف الأساسية .

٤٦- ملغاة .

صافي الاستثمار في عملية أجنبية (كيان أجنبي) :

٤٧- من الممكن أن يكون لدى المنشأة بنوداً ذات طبيعة نقدية مستحقة من أو على عملية أجنبية ويعتبر البند الذي لم يخطط لتسويته أو أن يكون من المستبعد تسويته في المستقبل المنظور بمثابة جزء من صافي استثمار المنشأة في العملية الأجنبية ويتم المحاسبة عن صافي الاستثمار وفقاً للفقرات " ٣١ " ، " ٣٣ " ومن الممكن أن تشمل تلك البنود ذات الطبيعة النقدية الحسابات المدينة طويلة الأجل أو القروض ولكنها لا تشمل أرصدة العملاء أو الموردين التي نشأت من المعاملات التجارية .

البنود ذات الطبيعة النقدية :

٤٨- إن الطابع الأساسي للبند ذو الطبيعة النقدية هو الحق في استلام (أو التعهد بتسليم) عدد ثابت أو محدد من وحدات العملة ، وتشتمل الأمثلة على ذلك المعاشات والمزايا الأخرى للعاملين التي يتم دفعها نقداً والمخصصات التي يجب تسويتها نقداً والتوزيعات النقدية التي يتم إثباتها كالقزام وعلى نفس النمط فإن العقد الذي ينص على استلام (أو تسليم) عدد متغير من أدوات حقوق الملكية بالمنشأة أو عدد متغير من الأصول التي تكون قيمتها العادلة التي سيتم استلامها (أو تسليمها) تساوى عدداً ثابتاً أو محدداً من وحدات النقدية يمكن اعتباره من البنود ذات الطبيعة النقدية . على العكس من ذلك فإن الطابع الأساسي للبند ذو الطبيعة غير النقدية هو غياب الحق في استلام (أو التعهد بتسليم) عدد ثابت أو محدد من وحدات العملة ، وتشتمل الأمثلة

على ذلك المبالغ المدفوعة مقدماً عن بضائع أو خدمات (الإيجار المدفوع مقدماً) ، شهرة المحل ، الأصول غير الملموسة ، المخزون القارات ، المباني والآلات والمخصصات التى يجب تسويتها عن طريق تسليم أصل ذى طبيعة غير نقدية .

ملخص للمنهج الواجب تطبيقه وفقاً لهذا المعيار :

٤٩- عند إعداد القوائم المالية سواء لمنشأة مستقلة أو منشأة لها عمليات أجنبية (مثل المنشأة الأم) أو عملية أجنبية (مثل منشأة تابعة أو فرع) فإنه يتم تحديد عملة التعامل لكل منشأة طبقاً للفقرات من " ٩ " إلى " ١٣ " وتقوم المنشأة بترجمة بنود العملة الأجنبية إلى عملة التعامل ثم تقوم بإثبات آثار هذه الترجمة طبقاً لما ورد بالفقرات من " ٢٠ " إلى " ٣٧ " والفقرة " ٥٠ " .

٥٠- تشمل العديد من المنشآت التى تعرض قوائمها المالية على عدد من المنشآت المنفردة (مثال ذلك فإن المجموعة تتكون من منشأة أم و منشأة أو أكثر تابعة) كما أن هناك العديد من أنواع المنشآت سواء كانت عضواً أم لا فى مجموعة يمكن أن تكون لها استثمارات فى منشآت تابعة أو مشروعات مشتركة كما أن هذه المنشآت يمكن أيضاً أن تكون لها فروع ومن الضروري أن تتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالى لكل منشأة منفردة إلى العملة التى تستخدمها المنشأة الأم فى عرض قوائمها المالية . يسمح هذا المعيار أن تكون عملة العرض - التى تستخدمها المنشأة التى تعرض قوائمها المالية - أية عملة (أو عملات) وتتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالى لأى منشأة منفردة يتم تضمينها فى قوائم المنشأة التى تعرض قوائمها المالية إذا كانت عملة التعامل لها مختلفة عن عملة العرض وذلك طبقاً للفقرات من " ٣٨ " إلى " ٥٠ " .

٥١- يسمح هذا المعيار أيضاً للمنشأة المستقلة التى تقوم بإعداد قوائمها المالية أو المنشأة التى تعد قوائم مالية مستقلة طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٧) بعرض قوائمها المالية بأية عملة (أو عملات) إذا كانت العملة التى تعرض بها المنشأة قوائمها تختلف عن عملتها التى تستخدمها فى عملية التعامل وتتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالى أيضاً إلى عملة العرض وذلك وفقاً لما ورد بالفقرات من " ٣٨ " إلى " ٥٠ " .

إثبات المعاملات بعملة أجنبية بعملة التعامل

الاعتراف الأولي :

٥٢- تعبر المعاملة بعملة أجنبية عن المعاملة التي تكون قد أبرمت أو تتطلب السداد بعملة

أجنبية وتتضمن المعاملات الناشئة عن قيام المنشأة .

أ- بشراء أو بيع بضائع أو خدمات بثمن محدد بعملة أجنبية .

أو ب- باقتراض أو إقراض أموال عندما تكون المبالغ الواجبة السداد أو التحصيل محسوبة بعملة أجنبية .

أو ج- باقتناء أو استبعاد أصول أو بإنشاء أو سداد التزامات محددة بعملة أجنبية .

٥٣- تثبت المعاملة التي تتم بعملة أجنبية عقد الاعتراف الأولي بها على أساس عملة التعامل

وذلك باستخدام سعر الصرف الفوري بين عملة التعامل

والعملة الأجنبية في تاريخ المعاملة .

٥٤- يعتبر تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تكون فيه المعاملة مؤهلة للاعتراف وفقاً لمعايير

المحاسبة المصرية ، ولأسباب عملية فإنه يتم استخدام سعر تقريبي للسعر الفعلي

في تاريخ المعاملة ، مثال ذلك : يمكن استخدام متوسط سعر صرف أسبوعي أو شهري

لجميع المعاملات التي تحدث التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية كبيرة

فإنه يكون من غير الملائم استخدام متوسط سعر صرف خلال الفترة .

إعداد القوائم المالية اللاحقة :

٥٥- في تاريخ كل ميزانية :

أ- تترجم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية باستخدام سعر الإقفال .

ب- تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي سجلت قيمتها بالتكلفة التاريخية

بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة .

ج- تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي سجلت قيمتها بالقيمة العادلة

بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف التي كانت سائدة

وقد تحددت القيم العادلة .

٥٦- تتحدد القيمة الدفترية للبند فى ضوء معايير المحاسبة المصرية المناسبة لهذا البند فعلى

سبيل المثال يمكن قياس الأصول الثابتة بالقيمة العادلة أو التكلفة التاريخية وفقاً لمعيار

المحاسبة المصرى رقم (١٠) الخاص " بالأصول الثابتة وإهلاكاتها " وسواء تم تحديد

القيم الدفترية على أساس التكلفة التاريخية أو على أساس القيمة العادلة فإن هذه المبالغ

المحددة لبنود بعملات أجنبية يتم حينئذ ترجمتها لعملة التعامل طبقاً لهذا المعيار .

٥٧- يتم تحديد القيمة الدفترية لبعض البنود بمقارنة مبلغين أو أكثر فعلى سبيل المثال

فإن القيمة الدفترية للمخزون تحدد بالتكلفة أو صافى القيمة الاستردادية أيهما أقل وفقاً

لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢) المخزون وبالمثل ووفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣١)

الخاص بإضمحلال قيمة الأصول فإن القيمة الدفترية للأصل الذى توجد بشأنه مؤشرات

على انخفاض قيمته فإن قيمته تقاس بالقيمة الدفترية وذلك قبل الأخذ فى الاعتبار

الخصائر المحتملة للانخفاض فى القيمة وقيمته القابلة للاسترداد

أيهما أقل وعندما يكون هذا الأصل غير نقدى ويتم قياسه

بعملة أجنبية فإن قيمته الدفترية يتم تحديدها بمقارنة :

أ- التكلفة أو القيمة الدفترية كلما كان ذلك مناسباً ، مترجمة بسعر التحويل

فى التاريخ الذى حددت فيه القيمة (أى بالسعر فى تاريخ المعاملة وذلك بالنسبة

للبند الذى تم قياسه بالتكلفة التاريخية) .

ب- صافى القيمة الاستردادية أو القيمة القابلة للاسترداد كلما كان ذلك مناسباً مترجماً

بسعر التحويل فى التاريخ الذى حددت فيه القيمة (أى باستخدام سعر الإقفال

فى تاريخ الميزانية) . وقد يترتب على هذه المقارنة خسائر نتيجة اضمحلال القيمة

ويتم الاعتراف بها بعملية التعامل ولكن لا يتم الاعتراف

بها بعملية أجنبية والعكس بالعكس .

٥٨- عند توافر عدة أسعار صرف فإنه يجب استخدام سعر الصرف الذى كان من الممكن أن تتم تسوية التدفقات النقدية المستقبلية المتمثلة في المعاملة أو الرصيد إذا كانت هذه التدفقات قد تم تسويتها في تاريخ القياس وإذا كان من الصعب تبادل عملتين لفترة مؤقتة فإن السعر المستخدم هو أول سعر صرف لاحق عندما يكون التبادل ممكنًا .

الاعتراف بفروق أسعار الصرف :

٥٩- يسرى معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) على محاسبة التغطية للبنود بالعملة الأجنبية ويتطلب تطبيق محاسبة التغطية من المنشأة أن تعالج بعض فروق العملة بطريقة مختلفة عن تلك التى يتطلبها هذا المعيار . فعلى سبيل المثال فإن معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) يتطلب إثبات فروق العملة على البنود ذات الطبيعة النقدية والمؤهلة كأدوات تغطية في تغطية تدفق نقدي ضمن حقوق الملكية إلى المدى الذى تصل إليه فاعلية التغطية.

٦٠- يتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف الناتجة من تسوية البنود ذات الطبيعة النقدية أو من ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية للمنشأة بأسعار تحويل مختلفة عن تلك التى سجلت بها بداية خلال الفترة أو في قوائم مالية سابقة على أنها أرباح أو خسائر في الفترة التى نشأت فيها وذلك باستثناء ما هو وارد في الفقرة ٣٩ .

٦١- عندما تنشأ بنود ذات طبيعة نقدية عن معاملة بالعملة الأجنبية مع وجود تغير في سعر الصرف بين تاريخ المعاملة وتاريخ التسوية فإنه ينتج عن ذلك فرق في سعر الصرف وعندما يتم تسوية تلك المعاملة في نفس الفترة المحاسبية التى حدثت بها فإن جميع فروق أسعار الصرف يتم الاعتراف بها في ذات الفترة أما إذا تم تسوية المعاملة في فترة محاسبية لاحقة فإن فروق أسعار الصرف التى يعترف بها في كل فترة زمنية وحتمى تسوية التاريخ التسوية يتم تحديدها على أساس التغير في أسعار الصرف خلال كل فترة .

- ٦٢- عندما يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة من البنود ذات الطبيعة غير النقدية مباشرة في حقوق الملكية فإنه ينبغي الاعتراف بأى تغير فى مكونات الربح أو الخسارة مباشرة فى حقوق الملكية وعلى العكس عندما يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة من البنود ذات الطبيعة غير النقدية مباشرة فى الأرباح والخسائر فإنه ينبغي الاعتراف بأى تغير فى مكونات الربح أو الخسارة مباشرة فى الأرباح والخسائر .
- ٦٣- تتطلب بعض المعايير الأخرى أن يتم الاعتراف ببعض الأرباح والخسائر مباشرة فى حقوق الملكية . على سبيل المثال يتطلب معيار المحاسبة المصرى " رقم (١٠) وإهلاكاتها " أن يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول الثابتة مباشرة فى حقوق الملكية وعندما يتم تحديد قيمة هذا الأصل بعملة أجنبية فإن الفقرة ٣٣(ج) " من هذا المعيار تتطلب أن يتم ترجمة القيمة التى أعيد تقييمها وذلك باستخدام سعر الصرف فى التاريخ الذى حددت فيه القيمة التى أعيد تقييمها وذلك باستخدام سعر الصرف فى التاريخ الذى حددت فيه القيمة مما يؤدى إلى فرق فى سعر الصرف يتم الاعتراف به أيضا فى حقوق الملكية .
- ٦٤- يتم الاعتراف بفروض أسعار الصرف الناشئة من البنود ذات الطبيعة التى تشكل جزءاً من صافى استثمار المنشأة فى عملية أجنبية راجع فقرة " ١٥ " كأحدى بنود الإرباح والخسائر فى القوائم المالية المنفصلة للمنشأة التى تعرض قوائمها المالية أو فى القوائم المالية المنفصلة للعملية الأجنبية (كيان أجنبى) كلما كان ذلك مناسباً وفى القوائم المالية التى تضم العملية الأجنبية (كيان أجنبى) والمنشأة التى تعرض قوائمها المالية (مثال ذلك القوائم المالية المجمعة عندما تكون العملية الأجنبية شركة تابعة) فإنه الاعتراف بفروق أسعار الصرف مبدئياً كبند منفصل ضمن حقوق الملكية وذلك حتى تاريخ التصرف فى صافى الاستثمار حينئذ يجب أن يعترف بها ضمن الأرباح أو الخسائر طبقاً للفقرة رقم " ٤٨ " .

٦٥- عندما تشكل البنود ذات الطبيعة النقدية جزءاً من صافي استثمار المنشأة التي تعرض قوائمها المالية في عملية أجنبية ويتم تحديد هذا البند بعملية التعامل للمنشأة التي تعرض قوائمها المالية فإنه ينشأ عن ذلك فرق في سعر الصرف في القوائم المالية للعملية الأجنبية وفقاً للفقرة " ٢٨ " كذلك إذا تم تحديد هذا البند بعملة التعامل للعملية الأجنبية فإنه ينشأ عن ذلك فرق في سعر الصرف في القوائم المالية للمنشأة التي تعرض قوائمها المالية وفقاً للفقرة " ٢٧ " ويتم إعادة تبويب مثل هذه الفروق في أسعار الصرف كبند مستقل في حقوق الملكية في القوائم المالية التي تتضمن العملة الأجنبية والمنشأة التي تعرض قوائمها المالية (بمعنى القوائم المالية التي يتم تجميع العملة الأجنبية بها أو يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية). ومع ذلك فإن البنود ذات الطبيعة النقدية التي تشكل جزءاً من صافي استثمار المنشأة التي تعرض قوائمها المالية في عملية أجنبية بعملة أخرى بخلاف عملة التعامل للمنشأة التي تعرض قوائمها المالية وعملة العملية الأجنبية (كيان أجنبي) . لا يتم إعادة تبويب فروق أسعار الصرف الناتجة من ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية إلى عملة التعامل للمنشأة التي تعرض قوائمها المالية وعملة التعامل للعملة الأجنبية كعنصر مستقل في حقوق الملكية في القوائم المالية التي تتضمن العملية الأجنبية والمنشأة التي تعرض قوائمها المالية (أى أنها تظل تثبت كأرباح أو خسائر) .

٦٦- عندما تمسك المنشأة حساباتها بعملية مختلفة عن عملة التعامل الخاصة بها ، ففي التاريخ الذي تقوم المنشأة فيه بإعداد قوائمها المالية يتم ترجمة جميع المبالغ إلى عملة التعامل طبقاً لل فقرات من " ٢٠ " إلى " ٢٦ " وسيترتب على ذلك مبالغ من عملة التعامل مماثلة للمبالغ التي كانت ستثبت إذا ما تم تسجيل هذه البنود بعملة التعامل منذ البداية ، مثال على ذلك : يتم ترجمة البنود ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة التي أدت إلى إثباتها .

تغيير عملة التعامل :

٦٧- عندما يكون هناك تغيير في عملة التعامل للمنشأة فإنه يجب على المنشأة أن تطبق إجراءات الترجمة البتّى تنطبق على عملة التعامل الجديدة مستقبلياً وذلك من تاريخ التغيير .

٦٨- كما هو موضح بالفقرة " ١٣ " فإن عملة التعامل للمنشأة تعكس المعاملات والأحداث والظروف الأساسية لهذه المنشأة وبالتالي فبمجرد تحديد عملة التعامل فإنه يمكن تغييرها فقط عندما يحدث تغيير في هذه المعاملات والأحداث والظروف الأساسية . على سبيل المثال فإن تغيير العملة والتي تؤثر بشكل رئيسي في أسعار مبيعات البضائع والخدمات يمكن أن يؤدي إلى تغيير في عملة التعامل للمنشأة .

٦٩- يتم المحاسبة عن أثر التغيير في عملة التعامل بشكل مستقبلي ، بعبارة أخرى فإن المنشأة تقوم بترجمة جميع البنود إلى عملة التعامل الجديدة باستخدام سعر الصرف في تاريخ التغيير . ويتم معالجة المبالغ الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة غير النقدية باستخدام التكلفة التاريخية . والفروق التي تنشأ من ترجمة عملية أجنبية (كيان أجنبي) والتي تم تبويبها في السابق في حقوق الملكية طبقاً للفقرات " ٣٢ " ، " ٣٩ (ج) " لا يتم الاعتراف بها كأرباح أو خسائر حتى يتم التخلص من هذه العملية .

استخدام عملة عرض بخلاف عملة التعامل

الترجمة لعملة العرض :

٧٠- يمكن للمنشأة أن تقوم بعرض قوائمها المالية بأية عملة (أو عملات) وإذا كانت عملة العرض تختلف عن عملة التعامل للمنشأة فإن المنشأة تقوم بترجمة نتائج أعمالها ومركزها المالي لعملة العرض ، على سبيل المثال : عندما تحتوى المجموعة على منشآت منفردة لها عملات تعامل مختلفة فإن نتيجة الأعمال والمركز المالي لكل منشأة يتم التعبير عنهما بعملة موحدة حتى يمكن عرض القوائم المالية المجمعة .

٧١- يتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالي للمنشأة التي تكون عملة التعامل بها ليست عملة

اقتصاد يتسم بالتضخم إلى عملة عرض أخرى وذلك باستخدام الإجراءات التالية :

أ- يتم ترجمة الأصول والالتزامات لكل ميزانية يتم عرضها

(بما في ذلك أرقام المقارنة) بسعر الإقفال في تاريخ لميزانية .

ب- يتم ترجمة بنود الإيرادات والمصروفات لكل قائمة دخل يتم عرضها

(بما في ذلك أرقام المقارنة) بأسعار الصرف في تواريخ حدوث المعاملات .

ج- يتم إثبات جميع فروق التغير في أسعار الصرف كبند مستقل ضمن حقوق الملكية .

٧٢- لاعتبارات عملية يستخدم سعر صرف لتقريب أسعار الصرف الفعلية في تواريخ

المعاملات ، مثال ذلك : غالباً ما يستخدم متوسط سعر الصرف للفترة وذلك لترجمة بنود

قائمة الدخل من إيرادات ومصروفات ومع هذا إذا كانت هناك تقلبات هامة في أسعار

الصرف فإن استخدام متوسط سعر الصرف بالفترة لا يكون مناسباً .

٧٣- تنشأ الفروق في أسعار الصرف المنوه عنها في الفقرة " ٣٩ (ج) " من :

أ- ترجمة بنود قائمة الدخل من إيرادات ومصروفات بأسعار الصرف ، في تواريخ

المعاملات والأصول والالتزامات بسعر الإقفال وهذه الفروق في أسعار الصرف تنشأ

في بنود الإيرادات والمصروفات التي يتم إثباتها في قائمة الدخل

وكذلك التي يتم إثباتها مباشرة في حقوق الملكية .

ب- ترجمة صافي الأصول في أول المدة بسعر إقفال مختلف عن سعر الإقفال الذي سبق

استخدامه . ولا يتم إثبات هذه الفروق والتي تنشأ من التغير في أسعار الصرف

كأرباح أو خسائر وذلك لأن التغيرات في أسعار الصرف يكون لها تأثير ضئيل

أو ليس لها تأثير مباشر على التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل الحالية

والمستقبلية وعندما يتم إعداد القوائم المالية المجمعة لعملية أجنبية (كيان أجنبي)

غير مملوكة بالكامل فإن فروق تغير أسعار الصرف المتراكمة والناشئة من الترجمة

والتي ترتبط بحقوق الأقلية تثبت وتظهر كجزء

من حقوق الأقلية في الميزانية المجمعة .

٧٤- يتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالى للمنشأة التى تكون عملة التعامل بها هى عملة

اقتصاد يتسم بالتضخم إلى عملته عرض مختلفة باستخدام الإجراءات التالية :

أ- يتم ترجمة جميع المبالغ (أى الأصول ، الالتزامات ، عناصر حقوق الملكية والإيرادات والمصروفات بما فى ذلك أرقام المقارنة) باستخدام سعر الإقفال فى تاريخ أحداث ميزانية فيما عدا .

ب- عندما يتم ترجمة المبالغ لعملة اقتصاد لا يتسم بتضخم كبير فإن أرقام المقارنة يجب أن تكون هى التى تم عرضها كمبالغ السنة الحالية فى القوائم المالية ذات الصلة للسنة السابقة (أى لا يتم تعديلها بالتغير اللاحق فى مستوى السعر أو التغير اللاحق فى سعر الصرف) .

٧٥- _____ لف_____ة .

ترجمة العملية الأجنبية (كيان أجنبى) :

٧٦- يتم تطبيق الفقرات من ٤٥~ إلى ٤٧~ بالإضافة إلى الفقرات من ٣٨~ إلى ٤٢~

عندما يتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالى للعملية الأجنبية (كيان أجنبى) إلى عملة العرض حتى يمكن تضمين العملية الأجنبية فى القوائم المالية للمنشأة التى تعرض قوائمها المالية عن طريق القوائم المالية المجمعة أو عن طريق حقوق الملكية .

٧٧- يتم اتباع إجراءات التجميع العادية عند إدماج نتائج الأعمال والمركز المالى لعملية أجنبية (كيان أجنبى) فى القوائم المالية للمنشأة التى تعرض قوائمها المالية والمتمثلة فى استبعاد أرصدة شركات المجموعة ومعاملات شركات المجموعة (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (١٧) ومعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٧)) ومع هذا فإنه لا يمكن استبعاد الأصول (أو الالتزامات) ذات الطبيعة النقدية لشركات المجموعة سواء كانت قصيرة أو طويلة فى مقابل الالتزامات (أو الأصول) الماثلة داخل شركات المجموعة بدون لإظهار نتائج تقلبات العملة فى القوائم المالية المجمعة ويرجع ذلك إلى أن البنود ذات الطبيعة النقدية تمثل تعهداً بتحويل عملة ما إلى عملة أخرى وتعرض المنشأة التى تعد قوائمها المالية لربح أو خسارة من خلال تقلبات العملة .

وبناء على ذلك فإنه يتم الاستمرار فى إثبات فروق أسعار الصرف كربح أو خسارة فى القوائم المالية المجمعة للمنشأة التى تعرض قوائمها المالية ، أما إذا كانت تنشأ من الاعتبارات الموضحة فى الفقرة " ٣١ " فإنها تبسبب ضمن حقوق الملكية وذلك حتى يتم التصرف فى العملية الأجنبية (كيان أجنبى) .

٧٨- عندما تعد القوائم المالية لعملية أجنبية (كيان أجنبى) فى تاريخ مختلف عن ذلك التاريخ الذى تعد فيه القوائم المالية للمنشأة التى تعرض قوائمها المالية فإن العملية الأجنبية غالباً ما تعد قوائم مالية بنفس تاريخ القوائم المالية لهذه المنشأة وعندما لا يتم ذلك فإن معيار المحاسبة المصرى رقم (١٧) يسمح باستخدام القوائم المالية المعدة فى تاريخ مختلف بشرط أن لا يتعدى هذا الاختلاف ثلاثة أشهر ويتم إجراء تسويات بقيمة المعاملات الهامة أو الأحداث الأخرى التى تقع بين التواريخ المختلفة .

فى هذه الحالة فإن الأصول والالتزامات للعملية الأجنبية (كيان أجنبى) تترجم بسعر الصرف وذلك حتى تاريخ ميزانية المنشأة التى تعد قوائمها المالية وذلك طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى الخاص رقم (١٧) كما يتم استخدام نفس الأسلوب عند تطبيق طريقة حقوق الملكية على الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى الخاص بالمحاسبة عن الاستثمارات فى الشركات الشقيقة .

٧٩- تعامل أى شهرة محل ناشئة من تملك عملية أجنبية (كيان أجنبى) وكذا أية تسويات للقيم الدفترية بناء على القيمة العادلة للأصول والالتزامات الناشئة من تملك عملية أجنبية كأصول أو التزامات تخص العملية الأجنبية وبالتالى يجب التعبير عنها بعملة التشغيل للعملية الأجنبية ويتم ترجمتها بسعر الإقفال طبقاً لل فقرات " ٣٨ " ، " ٤١ " .

التصرف فى العملية الأجنبية (كيان أجنبى) :

٨٠- عند التصرف فى عملية أجنبية فإن المبلغ المتراكم لفروق التغيير فى أسعار الصرف والذى تم تأجيله كعنصر منفصل فى حقوق الملكية والمتعلق بهذه العملية الأجنبية يجب أن يعترف به كربح أو خسارة بالتزامن مع الاعتراف بالربح أو الخسارة من جراء عملية التصرف فى العملية الأجنبية .

٨١- يمكن للمنشأة أن تتصرف في مساهمتها في عملية أجنبية من خلال البيع أو التصفية أو استرداد رأس المال أو التنازل عن جميع أو جزء من هذه العملية الأجنبية وتعتبر عملية دفع توزيعات الأرباح جزءاً من هذا التصرف عندما يعتبر هذا التوزيع استرداداً للاستثمار ، مثال ذلك : عندما تتم عملية توزيع للأرباح قبل عملية الاقتناء ففي حالة التصرف الجزئي يدرج فقط جزء يتناسب مع حصة الاستثمار من فروق أسعار الصرف المتراكمة في الربح أو الخسارة ولا يشكل تخفيض القيمة الدفترية المثبت بها حصة الاستثمار في عملية أجنبية تصرفاً جزئياً وعلى ذلك فلا يتم الاعتراف بربح أو خسارة فروق تغير أسعار الصرف المؤجلة في وقت التخفيض .

الآثار الضريبية لفروق أسعار الصرف :

٨٢- أرباح وخسائر المعاملات بعملة أجنبية وفروق أسعار الصرف الناشئة من ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالي للمنشأة (بما فيها العملية الأجنبية) لعملة أخرى من الممكن أن يكون لها آثار ضريبية تتم المحاسبة عنها طبقاً لقوانين الضرائب على الدخل في مصر .

الإفصاح :

٨٣- يتم الإشارة في الفقرات " ٥٣ " والفقرات من " ٥٥ " إلى " ٥٧ " إلى عملة التعامل وفي مرحلة المجموعة فإن عملة التعامل هي عملة تعامل الشركة الأم .

٨٤- يجب أن تفصّل المنشأة عن :

- أ- مبلغ فروق أسعار الصرف والمعرّف بها كربح أو الخسارة عن الفترة .
- ب- صافي فروق أسعار الصرف والتي تم تويبها كمعصر مستقل من حقوق الملكية ، والتسوية التي تمت على مبلغ فروق أسعار الصرف في بداية ونهاية الفترة .

٨٥- عندما تختلف عملة العرض عن عملة التعامل يجب الإفصاح عن ذلك كما يجب الإفصاح عن عملة التعامل وسبب استخدام عملة عرض مختلفة .

٨٦- عندما يكون هناك تغيير في عملة التعامل سواء في المنشأة التي تعرض قوائمها المالية أو في عملية أجنبية هامة ، فإنه يجب الإفصاح عن ذلك كما يجب الإفصاح عن سبب التغيير في عملة التعامل .

٨٧- عندما تقوم المنشأة بعرض قوائمها المالية بعملية تختلف عن عملة التعامل الخاصة بها فإنه يجب عليها أن توضح أن القوائم المالية قد تم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة المصرية فقط إذا ما كانت تلتزم بجميع شروط هذه المعايير وتفسيراتها بما فى ذلك طريقة الترجمة كما هى موضحة فى الفقرات من "٣٩" إلى "٤٢" .

٨٨- تقوم المنشأة فى بعض الأحيان بعرض قوائمها المالية أو المعلومات المالية الأخرى بعملية مختلفة عن عملة التعامل الخاصة بها دون الأخذ فى الاعتبار الشروط الموضحة فى الفقرة "٥٥" على سبيل المثال عندما تقوم المنشأة بتحويل بعض العناصر المختارة من القوائم المالية إلى عملة أخرى أو فى الحالة التى تكون فيها عملة التعامل للمنشأة مختلفة عن عملة الاقتصاد المتضخم بشكل كبير فتقوم المنشأة بترجمة القوائم المالية لعملة أخرى عن طريق ترجمة جميع العناصر باستخدام أحدث سعر إقفال وتعتبر هذه التحويلات مختلفة لمعايير المحاسبة المصرية ويجب الالتزام بالإفصاحات الموضحة فى الفقرة "٥٧" .

٨٩- عندما تقوم المنشأة بعرض قوائمها المالية أو معلومات مالية أخرى بعملية تختلف عن عملة التشغيل لها أو عملة العرض ولم يتم الالتزام بالشروط الموضحة فى الفقرة "٥٥" فإنه يجب عليها أن :

أ- تحدد بوضوح أن هذه المعلومات هى معلومات إضافية لتمييزها عن المعلومات التى تتفق مع معايير المحاسبة المصرية .

ب- تفصح عن العملية التى تم بها عرض المعلومات الإضافية .

ج- تفصح عن عملة التعامل بالمنشأة وطريقة الترجمة التى تم استخدامها لتحديد المعلومات الإضافية .

* * * * *

**الباب الثانى: قانون الضرائب على الدخل
والقـــرارات الوزارية**

١ - * قانون الضرائب على الدخل

رقنم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

مادة ١٧: تحدد أرباح النشاط التجارى والصناعى على أساس الإيراد الناتج عن جميع العمليات التجارية والصناعية بما فى ذلك الأرباح الناتجة عن بيع أصول المنشأة المنصوص عليها فى البنود (١ ، ٢ ، ٤) من المادة (٢٥) من هذا القانون ، والأرباح المحققة من التعويضات التى يحل عليها الممول نتيجة الهلاك أو الاستيلاء على أى أصل من هذه الأصول وكذلك أرباح التصفية التى تحققت خلال الفترة الضريبية وذلك كله بعد خصم جميع التكاليف واجبة الخصم ، ويتحدد صافى الربح على أساس قائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، كما يتحدد وعاء الضريبة بتطبيق أحكام هذا القانون على صافى الربح المشار إليه .

مادة ٥٣: فى حالة تغيير الشكل القانونى لشخص اعتبارى أو أكثر لا يدخل فى حساب الأرباح والخسائر الرأسمالية الناتجة عن إعادة التقييم ، بشرط إثبات الأصول والالتزامات بقيمتها الدفترية وقت تغيير الشكل القانونى وذلك لأغراض حساب الضريبة ، وأن يتم حساب الإهلاك على الأصول وتحويل المخصصات والاحتياطيات وفقاً للقواعد المقررة قبل إجراء هذا التغيير .

ويعد تغييرا للشكل القانونى على الأخص ما يأتى :

- ١ - اندماج شركتين مقيمتين أو أكثر .
- ٢ - تقسيم شركة مقيمة إلى شركتين مقيمتين أو أكثر .
- ٣ - تحويل شركة أشخاص إلى شركة أموال أو تحويل شركة أموال إلى شركة أشخاص أخرى .

* الجريدة الرسمية - العدد رقم ٢٣ (تابع) فى ٢٠٠٥/٦/٩

٤ - شراء أو الاستحواذ على ٥٠٪ أو أكثر من الاسهم أو حقوق التصويت ،
سواء من حيث العدد أو القيمة في شركة مقيمة
مقابل أسهم في الشركة المشتري أو المستحوذة .

٥ - شراء أو الاستحواذ على ٥٠٪ أو أكثر من أصول والتزامات شركة مقيمة
من قبل شركة مقيمة أخرى في مقابل أسهم في الشركة المشتري أو المستحوذة .

٦ - تحول شخص اعتباري إلى شركة أموال .

مادة ١٣٩: يقع على المصلحة عبء الإثبات في الحالات الآتية :

- ١ - تصحيح الإقرار أو تعديله أو عدم الاعتداد به إذا كان مقدماً طبقاً
للشروط والأوضاع المفصوص عليها في المادتين (٨٣ ، ٨٤) من هذا القانون
ومستنداً إلى دفاتر منتظمة من حيث الشكل وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية
أو مبادئ محاسبية مبسطة منبثقة منها ، وبمراعاة
القوانين والقواعد المقررة في هذا الشأن .
- ٢ - تعديل الربط وفقاً للمادة (٩١) من هذا القانون .
- ٣ - عدم الاعتداد بالإقرار إذا كان معتمداً من أحد المحاسبين ومستنداً
إلى دفاتر وفقاً لأحكام المادة (٧٨) من هذا القانون .

رئيس الجمهورية

* * * * *

٢ - * اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الدخل

الصادر بها القرار الوزاري رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥

مادة ٧٠: تحدد أرباح النشاط التجاري والصناعي ، بطاقي الربح أو الفسارة الواردة بقائمة الدخل المعدة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية ، ويراعى فى ذلك على الأخص :

١ - التوزيعات :

بالنسبة ليراد الاستثمارات من شركة مقيمة لشركة مقيمة أخرى يعتمد حساب الإيرادات وفقا لطريقة حقوق الملكية أو طريقة التكلفة .

٢ - فروق تقييم العملة :

يتم اعتماد الفروق المدينية والدائنة الواردة بقائمة الدخل طبقا لمعايير المحاسبة المصرية .

٣ - تصحيح الأخطاء التى تدرج ضمن حقوق الملكية ولا تحمل على قائمة الدخل ، ويؤخذ الأثر الضريبي لهذا التصحيح فى الاعتبار عند إعداد الأقرار الضريبي وذلك فيما عدا الأهلاكات حيث تتم معالجتها وفقا للقانون .

٤ - تغيير السياسات :

يؤخذ الأثر الضريبي للتغيير وتعتمد السياسة ذات الأثر الأقل على الوعاء الضريبي وذلك بفرض حساب الضريبة بالإقرار الضريبي .

٥ - بالنسبة للاستثمارات :

تلتزم الشركة فى تقييمها للاستثمارات المتداولة باتباع سياسة ثابتة (بطريقة القيمة السوقية أو بطريقة التكلفة أو القيمة السوقية أيهما أقل) وفقا لمعايير المحاسبة المصرية ، أما بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل يتم اعتماد طريقة التكلفة ، وبالنسبة لإيرادات الاستثمارات من شركات غير مقيمة يعتمد حساب الإيرادات وفقا لطريقة التكلفة وتطبق على هذه الإيرادات طريقة حقوق الملكية فى حالة توافر الشروط الآتية :

* الوقائع المصرية - العدد رقم ٢٩٥ (تابع) فى ٢٧/١١/٢٠٠٥ .

- ١ - أن تكون الإيرادات غير خاضعة للضريبة في الدولة الأخرى المسجل فيها الشركة غير القيمة أو معفاة منها أو لا يجاوز سعر الضريبة فيها (٧٥٪) من سعر الضريبة المطبق في مصر .
- ٢ - أن تزيد نسبة الملكية في الشركة غير المقيمة على (١٠٪) .
- ٣ - أن يكون أكثر من (٧٠٪) من إيرادات الشركة غير المقيمة ناتجا عن توزيعات أو فوائد أو إتاوات أو أتعاب مقابل إدارة أو إيجارات .
- ٦ - يستبدل بنص البند (٦ / أ) من المادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل المشار إليها ، النص الآتي :
- أ - في حالة قيام شركة مقيمة بالاستثمار في شركة مقيمة أخرى يتم مراعاة ما يأتي :
- إذا كانت الشركة المستثمر فيها شركة شقيقة أو تابعة لا يدخل ضمن وعاء الضريبة إيرادات الاستثمارات الناتجة عن تطبيق طريقة حقوق الملكية ، ويراعى عند التصرف في تلك الاستثمارات تحديد الأرباح الناتجة عن التصرف على أساس الفرق بين تكلفة اقتناء الاستثمار وقيمة بيعه ، استثناء من الشركات المنصوص عليها في الفقرة ، تعتمد طريقة القيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة حسب الأحوال .

وزير المالية

* * * * *

٣- * قرار وزارى رقم ٧٧٩ لسنة ٢٠٠٧

صدر فى ٢١/١٢/٢٠٠٧

بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

لقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥ ؛ وعلى قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل .

قرر:

المادة الأولى

يستبدل بنصر البند رقم (٥) من المادة (١١) ، والمادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل المشار إليهما ، النصوص الآتية :

المادة ١١/ بند ٥ : " أسهم الشركة التى تمنح بقيمة تقل عن القيمة العادلة للسهم :

تحدد قيمة الميزة على أساس الفرق بين القيمة العادلة للسهم فى تاريخ

الحصول عليه ، وبين القيمة التى حوسب عليها العامل " .

المادة (٧٠) : " تحدد أرباح النشاط التجارى والصناعى بصافى الربح أو الخسارة

الواردة بقائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة

المصرية ، ويراعى عند تحديد الوعاء الخاضع للضريبة ما يلى :

١- المخون : يتم اعتماد التكلفة كأساس لتقييم رصيد المخزون فى آخر المدة .

* الوقائع المصرية - العدد ٦ (تابع) فى ٨/١/٢٠٠٨ .

٢- تصحيح الأخطاء التي تدرج ضمن حقوق الملكية ولا تحمل على قائمة الدخل: يؤخذ الأثر الضريبي لهذا التصحيح في الاعتبار عند إعداد الإقرار الضريبي ، وذلك فيما عدا الإهلاكات حيث يتم معالجتها وفقاً للقانون .

٣- تغيير السياسات :

في حالة تغيير السياسات تعتمد المعاملة الضريبية على أساس السياسة ذات الأثر الأقل على الوعاء الضريبي أى يتم اعتماد السياسة التي يكون فيها الوعاء الضريبي أكبر . ويستثنى من ذلك الفروق المدينة أو الدائنة الناتجة عن تغيير سياسة تسعير المخزون وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثناء رقم ٣٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بحيث تدرج تلك الفروق بالوعاء الفاضل للضريبة .

٤- الأصول الثابتة :

عند حساب إهلاكات أصول المنشأة لأغراض الضريبة تعتمد تكلفة شراء أو إنشاء أو تطوير أو تجديد أو تحسين أو إعادة بناء الأصل حسب الأحوال ، ولا تدخل ضمن القيمة القابلة للإهلاك أية تكاليف تقديرية وعلى الأخص التكاليف المقدرة لإزالة أو فك الأصل .

٥- فروق تقييم العملة :

يتم اعتماد الفروق المدينة والدائنة الواردة بقائمة الدخل طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

٦- الاستثمارات في الأوراق المالية :

- أ - في حالة قيام شركة مقيمة بالاستثمار في شركة مقيمة أخرى يتم مراعاة ما يلي:
- إذا كانت الشركة المستثمر فيها شركة شقيقة أو تابعة لا يدخل ضمن وعاء الضريبة إيرادات الاستثمار الناتجة عن تطبيق حقوق الملكية ، ويرعى عند التصرف في تلك الاستثمارات تحديد الأرباح الناتجة عن التصرف على أساس الفرق بين تكلفة اقتناء الاستثمار وقيمة بيعه .
- استثناء من الشركات المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، تعتمد طريقة القيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة حسب الأحوال . ويراعى أن يدخل في وعاء الضريبة

الفروق الناتجة عن تقييم الاستثمارات فى الأصول المالية المتاحة للبيع والمحملة على حقوق الملكية .
ب- فى حالة قيام شركة بقيمة بالاستثمار فى شركة غير مقيمة تعتمد طرق تقييم الاستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، كما تطبق طريقة حقوق الملكية فى حالة توافر الشروط الآتية :

- أن تكون الإيرادات غير خاضعة للضريبة فى الدولة الأخرى المسجل فيها الشركة غير المقيمة أو معفاة منها ، أو لا يجاوز سعر الضريبة فيها ٧٥٪ من سعر الضريبة المطبق فى مصر .

- أن تزيد نسبة الملكية فى الشركة غير المقيمة على ١٠٪ .

- أن يكون أكثر من ٧٠٪ من إيرادات الشركة غير المقيمة ناتج عن توزيعات أو فوائد أو إتاوات أو أتعاب مقابل إدارة أو إيجارات .

ويراعى فى حالة تطبيق حقوق الملكية أن يتم تحديد الأرباح

الناتجة عن التصرف فى تلك الاستثمارات على أساس الفرق

بين تكلفة اقتناء الاستثمار وقيمه بيعه .

٧- ومع عدا الإخلال بأحكام البند السابقة ، يراعى ما يأتى :

أ - لا يدخل فى الوعاء الخاضع للضريبة خسائر

الاضمحلال وما يتم إدراجه كإيرادات عند رد هذه الخسائر .

ب- يدخل ضمن الوعاء الخاضع للضريبة ما يتم ترحيله مباشرة إلى حقوق الملكية

من إيرادات خاضعة للضريبة أو تكاليف واجبة الخصم ولم تدرج بقائمة الدخل .

المادة الثانية

يضاف إلى المادة رقم ٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل

المشار إليها البندين رقم ٨ ، ٩ نصهما الآتى :

٨ - مراكز متوسطى المولين إذا كان المول ممن تقرر أو يتقرر تعامله مع هذه المراكز

٩ - مراكز صغار المولين إذا كان المول ممن تقرر أو يتقرر تعامله مع هذه المراكز

وزير المالية

* * * * *

**الجزء الرابع : القوانين والقرارات والتعليمات
للتعامل بالنقد الأجنبي**

المقدمة

خصص هذا الجزء من هذا المجلد للموضوعات التالية : -

الباب الأول : قوانين التعامل بالنقد الأجنبي .

الباب الثاني : القرارات الصادرة بشأن التعامل بالنقد الأجنبي .

الباب الثالث : التعليمات التنفيذية والتفسيرية للتعامل بالنقد الاجنبي .

*** * * * ***

الباب الأول : قوانين التعامل بالنقد الأجنبي

**الفصل الأول : القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤
بشأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي**

*** قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤**

الصادر بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٩٤ م

بشأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه ؛

مادة ١ : لكل شخص طبيعى أو معنوى أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبى ، وله الحق فى القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبى بما فى ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا ، على أن تتم هذه العمليات عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبى والجهات الاخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لأحكام هذا القانون فى جمهورية مصر العربية .

مادة ٢ : تضع اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد والأسس المتعلقة بتنظيم سوق الصرف الأجنبى وذلك بالتنسيق مع البنك المركزى المصرى وفى إطار السياسة العامة للدولة وبما لا يخل بأحكام هذا القانون ، وللمصارف المعتمدة القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبى بما فى ذلك قبول الودائع والتعامل والتحويل للداخل والخارج والتشغيل والتغطية فيما تحوزه من أرصدة بالنقد الأجنبى ، ويجوز للوزير المختص أن يرخص بالتعامل فى النقد الاجنبى لجهات أخرى غير المصارف المعتمدة ، ويحدد قرار الوزير الصادر فى هذا الشأن قواعد وإجراءات هذا التعامل ، وله فى حالة مخالفة هذه الجهات للقواعد والاجراءات المشار إليها إيقاف الترخيص لمدة لا تجاوز سنة ، كما يكون له إلغاؤه فى حالة تكرار المخالفة ، وفى هذه الحالة يتم شطب قيدها من السجل المقيدة فيه فى البنك المركزى .

* الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ فى ٢ يونية سنة ١٩٩٤ .

مادة ٣ : ملغاة *.

مادة ٤ : يكون إدخال أو إخراج النقد المصري وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

مادة ٥ : تتم تسوية ناتج عمليات النقد الأجنبي التي يديرها البنك المركزي المصري -- نيابة عن الحكومة -- في حسابات بالبنك المركزي المصري ويحدد وزير المالية بالتنسيق مع محافظ البنك المركزي المصري ما يتم قيده فيها إضافة وخصما .

مادة ٦ : على المصارف المعتمدة والجهات الأخرى المرخص لها في التعامل في النقد الأجنبي أن تقدم للوزير المختص والبنك المركزي المصري بيانا عما تباشره من عمليات النقد الأجنبي وفقا للنظم والقواعد التي يضعها البنك المركزي المصري ، ويقوم البنك المركزي المصري بمراقبة تنفيذ عمليات النقد الأجنبي وذلك وفقا لأحكام هذا القانون والقرارات التي يصدرها الوزير المختص .

مادة ٧ : يكون للعاملين بالوزارة المختصة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص صفة مأموري الضبط القضائي فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، ويكون للعاملين بالبنك المركزي المصري الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع محافظ البنك صفة مأموري الضبط القضائي فيما يختص بتنفيذ أحكام المادة (٦) من هذا القانون .

مادة ٨ : كل من خالف أو شرع في مخالفة الشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص طبقا لحكم المادة (٤) من هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وكل من خالف أحكام باقى مواد هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه ، وفى حالة العود تضاعف العقوبة ، وفى جميع الأحوال تضبط المبالغ والأشياء محل الدعوى ويحكم بمصادرتها ، فإن لم تضبط حكم بغرامة إضافية تعادل قيمتها .

* المادة ٣ ملغاة بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٦ (١٤ يوليو ١٩٩٦) وكان نصها الملقى كالتالى :

يكون إجراء التحويلات والمعاملات ذات الطابع الرأسمالى والمتعلقة بتصرف الأجانب المقيمين بالخارج فى الأصول الرأسمالية من العقارات على مختلف أنواعها المملوكة لهم بالبلاد وفقا للشروط والأوضاع التى يحددها الوزير المختص على أن يتم هذا التحويل خلال خمس سنوات من تاريخ التصرف فى هذه العقارات .

مادة ٩ : لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام

هذا القانون أو القرارات المنفذة له أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على طلب الوزير

المختص أو من ينوبه ، وللوزير المختص أو من ينوبه في حالة عدم طلب رفع الدعوى

أو نزوله عنها إلى ما قبل صدور حكم بات فيها أن يتخذ أحد الإجراءات الآتية :

أ - أن يصدر قرارا بالتصالح مقابل نزول*المخالف عن المبالغ

والأشياء موضوع الجريمة إلى خزانة الدولة .

ب - أن يصدر قرارا بعرض التصالح على المخالف مقابل أيلولة المبالغ أو الأشياء

المضبوطة إلى خزانة الدولة وآداء تعويض يعادل قيمتها بحسب الأحوال ،

فإذا لم يعارض المخالف في هذا القرار بطلب يقدمه إلى الوزير المختص

أو من ينوبه خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه به أو نشره اعتبر ذلك بمثابة

موافقة منه على التصالح الذي تضمنه ذلك القرار ويكون القرار الصادر

في هذا الشأن بمثابة سند تنفيذي ، ويترتب على المعارضة إلغاء هذا القرار ،

ويتم تقدير قيمة الأشياء موضوع الجريمة وتنظيم طريقة الاعلان أو النشر طبقا

للقواعد والاجراءات التي يصدر بها قرار من الوزير المختص ،

ويجوز للوزير المختص أو من ينوبه طلب رفع الدعوى الجنائية أو استمرار

السير فيها بحسب الأحوال وذلك في حالة رفض التصالح طبقا للبند (أ)

أو في حالة المعارضة في قرار عرض التصالح طبقا للبند (ب) .

ج - أن يصدر قرارا بالتصرف في المبالغ أو الأشياء موضوع

الجريمة سواء بردها إلى أصحابها أو بيعها لحسابهم وفقا للشروط

والاجراءات التي تصدر بقرار من الوزير المختص .

* بموجب استدراك نشر بعدد الجريدة الرسمية رقم ٢٥ بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٩٤ -

تم التصحيح بعبارة (مقابل نزول) بدل كلمة (على) المخالف .

مادة ١٠: مع عدم الإخلال بحكم المادة (٣٦) من قانون العقوبات* يحكم بعقوبة عن كل جريمة إذا ارتكب شخص واحد جرائم متعددة قبل الحكم عليه في جريمة منها.

مادة ١١: يكون المسئول عن الجريمة في حالة وقوعها من شخص اعتباري أو إحدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام أو وحدات قطاع الأعمال العام هو مرتكب الجريمة من العاملين لدى الشخص أو الجهة أو الوحدة مع مسؤوليته التضامنية معه في العقوبات المالية التي يحكم بها .

مادة ١٢: للوزير المختص حق توزيع بعض المبالغ المصادرة والغرامات الإضافية على كل من أرشد أو عاون في ضبط الجريمة أو اكتشافها أو في استيفاء الاجراءات المتصلة بها ، وذلك طبقا للتواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٣: لا تخل أحكام هذا القانون بالأحكام المنصوص عليها في قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ .

مادة ١٤: يلغى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٥: يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره **

مادة ١٦: يقصد بالوزير المختص في تطبيق أحكام هذا القانون الوزير الذي يتبعه قطاع النقد الأجنبي .

مادة ١٧: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

رئيس الجمهورية

* المادة ٣٦ من قانون العقوبات :

إذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها وجب ألا تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة على عشرين سنة ولو في حالة تعدد العقوبات وأن لا تزيد مدة السجن أو مدة السجن والحبس على عشرين سنة وأن لا تزيد مدة الحبس وحده على ست سنين .

** صدرت اللائحة التنفيذية بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٣١ لسنة ١٩٩٤ .

**الفصل الثانى : القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣
بشأن إصدار قانون البنك المركزى
والجهاز المصرفى والنقد**

*** قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣**

الصادر بتاريخ ١٥ / ٦ / ٢٠٠٣

بشأن إصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد *

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

تسرى على البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد أحكام القانون المرافق .
يلغى قانون البنوك والائتمان الصادر بالقرار بالقانون رقم ١٦٣ لسنة لسنة ١٩٥٧
والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصرفي والجهاز المصرفي ،
والقرار بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شأن سرية الحسابات بالبنوك ،
والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي ،
والقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٨ بتنظيم مساهمة القطاع الخاص
في رؤوس أموال بنوك القطاع العام .

ومع مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية بإنشاء بعض البنوك في جمهورية مصر
العربية ، يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام القانون المرافق .

المادة الثانية

تسرى على البنوك الخاضعة لأحكام القانون المرافق - فيما لم يرد بشأنه نص فيه
- أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية
المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .
وتسرى أحكام قانون التجارة على معاملات البنوك مع عملائها
تجارا كانوا أو غير تجار أيضا كانت طبيعة هذه المعاملات .

* الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ (مكرر) في ١٥/٦/٢٠٠٣ .

المادة الثالثة

تلتزم البنوك وفروع البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركزي في تاريخ العمل بهذا القانون بتوفيق أوضاعها طبقاً لأحكام القانون المرافق وذلك من خلال مدة لا تجاوز سنة من تاريخ العمل به ، ولمجلس إدارة البنك المركزي مدد هذه المدة لمدة أو لمدد أخرى لا تجاوز ثلاث سنوات . وتلتزم جميع شركات الصرافة القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون بتوفيق أوضاعها طبقاً لأحكام القانون المرافق وذلك من خلال مدة لا تجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل به ، ولمجلس إدارة البنك المركزي مد هذه المدة لمدة أو لمدد أخرى لا تجاوز سنة .

المادة الرابعة

تصدر اللائحة التنفيذية للقانون المرافق بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس الوزراء وفقاً لاقتراح مجلس إدارة البنك المركزي ، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به ، وإلى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللوائح والقرارات القائمة بما لا يتعارض مع أحكامه .

المادة الخامسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لانقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ نشره . يبصر هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

رئيس الجمهورية

قانون البنك المركزى

والجهاز المصرفى والنقد

الباب الأول - البنك المركزى

الفصل الأول - أحكام عامة

- مادة ١:** البنك المركزى شخص اعتبارى عام ، يتبع رئيس الجمهورية ، ويصدر بنظامه الأساسى قرار من رئيس الجمهورية .
- مادة ٢:** المركز الرئيسى للبنك المركزى وموطنه القانونى مدينة القاهرة ، وللبنك بقرار من مجلس إدارته أن ينشئ له فروعاً ومكاتب ، وأن يتخذ وكلاء ومراسلين فى داخل البلاد وخارجها .
- مادة ٣:** رأس مال البنك المركزى المدفوع مليار جنيه مصرى ، ولمجلس إدارته بالاتفاق مع وزير المالية تجنيب نسبة من الأرباح السنوية الصافية لزيادة رأس مال البنك
- مادة ٤:** تعتبر أموال البنك المركزى أموالاً خاصة .

الفصل الثانى

أهداف البنك المركزى وإختصاصاته

- مادة ٥:** يعمل البنك المركزى على تحقيق الاستقرار فى الأسعار وسلامة النظام المصرفى فى إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة . ويضع البنك المركزى أهداف السياسة النقدية بالاتفاق مع الحكومة ، وذلك من خلال مجلس تنسيقى يشكل بقرار من رئيس الجمهورية ، وتحدد اللائحة التنفيذية نظام عمل هذا المجلس ، ويختص البنك المركزى بوضع وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية .

ويخطر محافظ البنك المركزى مجلسى الشعب والشورى بهذه الأهداف عند عرض مشروعى قانونى الموازنة العامة للدولة والخططة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما يخطر المجلسين بأى تعديل يطرأ على هذه الأهداف خلال السنة المالية .

مادة ٦: يتخذ البنك المركزى الوسائل التى تكفل تحقيق أهدافه والنهوض باختصاصاته ، وله على الأخص ما يأتى :

- أ- إصدار أوراق النقد وتحديد فئاتها ومواصفاتها .
- ب- إدارة السيولة النقدية فى الاقتصاد القومى ، وله أن يصدر الأوراق المالية بما يتناسب مع طبيعة أمواله ونشاطه والدخول فى عمليات السوق المفتوح .
- ج- التأثير فى الائتمان المصرفى بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادى .
- د - الرقابة على وحدات الجهاز المصرفى .
- هـ- إدارة احتياطات الدولة من الذهب والنقد الأجنبى .
- و- تنظيم وإدارة سوق الصرف الأجنبى .
- ز- الاشراف على نظام المدفوعات القومى .

ح- حصر ومتابعة المديونية الخارجية على الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص ، وذلك طبقا للخطط التى يحددها مجلس إدارة البنك المركزى . وللبنك أن يقوم بأية مهمة أو يتخذ أية إجراءات يقتضيها تطبيق السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية واحكام الرقابة على الائتمان المصرفى .

مادة ٧: للبنك المركزى فى حالة حدوث اضطراب مالى أو ظرف طارئ آخر يدعو إلى مواجهة احتياجات ضرورية فى الأسواق المالية ، أن يتخذ ما يراه من إجراءات بما فى ذلك تقديم تمويل استثنائى للبنوك، طبقا للشروط والقواعد التى يحددها مجلس إدارة البنك المركزى

مادة ٨: للبنك المركزي أن يقدم ائتمانا للبنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون وللمنشآت وللهيئات الأجنبية والدولية ، وذلك طبقا للشروط والقواعد والأوضاع التي يقرها مجلس إدارة البنك المركزي .

مادة ٩: للبنك المركزي أن يضمن التمويل والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون من البنوك والمؤسسات المالية والهيئات الأجنبية والدولية ، وذلك طبقا للشروط والقواعد التي تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

الفصل الثالث

إدارة البنك المركزي

مادة ١٠: يكون للبنك المركزي محافظ يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ويتضمن القرار معاملته المالية .

ويعامل المحافظ من حيث المعاش معاملة الوزير ، ويمكن قبول استقالة المحافظ بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١١: يكون لمحافظ البنك المركزي نائبان ، يعين كل منهما بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح محافظ البنك المركزي لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، وتحدد معاملتها المالية في القرار الصادر بتعيينهما .

كما يكون للمحافظ وكلاء يعينون بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي بناء على ترشيح من المحافظ .

مادة ١٢: يكون للبنك المركزي مجلس إدارة برئاسة المحافظ وعضوية كل من نائبى المحافظ رئيس الهيئة العامة لسوق المال ، ثلاثة أعضاء يمثلون وزارات المالية والتخطيط والتجارة الخارجية يختارهم رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح الوزراء المختصين ، ثمانية من ذوى الخبرة المتخصصين فى المسائل النقدية والمالية والمصرفية والقانونية والاقتصادية يختارهم رئيس الجمهورية

لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد . وفى حالة غياب المحافظ أو وجود مانع لديه يحل محله أقدم النائبين فإذا غاب حل محله النائب الآخر ، ويصدر بتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ، وبديل حضور جلساته قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح المحافظ .

مادة ١٣: يشترط فى كل من المحافظ ونائبيه وعضو مجلس إدارة البنك المركزى ما يأتى :

- ١- أن يكون مصرياً من أبوين مصريين .
- ٢- أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية .
- ٣- أن يكون حسن السمعة ولم يصدر ضده حكم نهائى فى جناية أو فى جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة .
- ٤- ألا تكون له مصالح تتعارض مع واجباته ، أو يكون من شأنها أن تؤثر فى حيده فى المداولات واتخاذ القرار .
- ٥- أن يتمتع بخبرة واسعة فى الشؤون الاقتصادية والمصرفية .

مادة ١٤: مجلس إدارة البنك المركزى هو السلطة المختصة بتحقيق أهداف البنك ووضع السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية وتنفيذها وله فى سبيل ذلك جميع الصلاحيات ، وعلى الأخص ما يأتى :

- أ- تحديد أدوات ووسائل السياسة النقدية التى يمكن اتباعها واجراءات تنفيذها ، وتحديد أسعار الائتمان والخصم ومعدلات العائد عن العمليات المصرفية التى يجريها البنك المركزى ، حسب طبيعة هذه العمليات وأجالها ، وذلك دون التقيد بالحدود المنصوص عليها فى أى قانون آخر ، وتحديد القواعد التى تتبع فى تقييم الأصول التى تقابل أوراق النقد المصرى .
- ب- وضع المعايير والضوابط الرقابية التى تكفل سلامة المراكز المالية للبنوك وحسن أدائها لأعمالها وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذها ، وتقييم الجهود التى تبذل بشأن الرقابة على الائتمان الذى تقدمه البنوك ، والتأكد من تطبيق معايير الجودة الائتمانية والسلامة المالية .

ج- اعتماد الموازنة التقديرية والقوائم المالية والتقارير التى يعدها البنك عن مركزه المالى ونتائج أعماله .

د - اعتماد الهيكل التنظيمى للبنك ، ويجوز أن يشمل هذا الهيكل وحدات ذات طابع خاص لها استقلال فنى ومالى وإدارى يصدر بإنشائها قرار من المحافظ بناء على ما يقرره مجلس الإدارة ، ويحدد النظام الأساسى هذه الوحدات وطبيعتها ونطاق أغراضها .

هـ- إصدار اللوائح والنظم الداخلية المتعلقة بشئون البنك المالية والإدارية والفنية ، ولائحة المزايدات والمناقصات ، ولائحة العاملين بالبنك دون التقيد بالقواعد المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المعمول بها بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام .

مادة ١٥ : يجتمع مجلس إدارة البنك المركزى بمقر مركزه الرئيسى بالقاهرة مرتين على الأقل كل شهر ، وذلك بدعوة من المحافظ أو بناء على دعوة من ثلثى أعضاء المجلس ، ويجوز أن يدعى المجلس للانعقاد خارج مقر البنك بشرط أن يكون داخل الجمهورية ، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا بحضور المحافظ أو أحد نائبيه بالإضافة إلى أغلبية الأعضاء ، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس .

مادة ١٦ : يمثل المحافظ البنك المركزى أمام القضاء وفى صلاته مع الغير ويتولى تصريف جميع شئون البنك يعاونه فى ذلك نائباه ووكلاؤه كل فى حدود اختصاصه . ويجوز للمحافظ أن يفرض بعضا من اختصاصاته إلى نائبيه أو وكلائه أو أحدهم أو أن يكلفهم بمهام محددة بشرط إخطار مجلس إدارة البنك المركزى .

الفصل الرابع

النظام المالى للبنك المركزى

مادة ١٧: تبدأ السنة المالية للبنك المركزى ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها .

مادة ١٨: يعد البنك المركزى بياناً فى نهاية كل أسبوع عن مركزه المالى مقارنة بمركزه فى نهاية الأسبوع السابق ويعرض على مجلس إدارته ، وينشر هذا البيان فى الوقائع المصرية .

مادة ١٩: يتولى مراجعة حسابات البنك اثنان من مراقبى الحسابات يعينه ويحدد أتعابهما سنوياً الجهاز المركزى للمحاسبات ، وذلك وفقاً لطبيعة نشاط البنوك المركزية وللمعايير المراجعة المصرية ، وتقوم هذه المراجعة مقام مراجعة الجهاز . وعلى البنك أن يضع تحت تصرف مراقبى الحسابات جميع الدفاتر والأوراق والبيانات التى يراها المراقبان ضرورية للقيام بالمراجعة .

مادة ٣٠: يعتمد مجلس إدارة البنك المركزى الموازنة التقديرية للبنك قبل نهاية السنة المالية بثلاثة أشهر ، ولا تشتمل الموازنة العامة للدولة الموارد والاستخدامات الجارية والرأسمالية للبنك .

مادة ٣١: يعد البنك المركزى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ، ما يأتى :
أ- القوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية ، والمعدة وفقاً لطبيعة نشاط البنوك المركزية وللمعايير المحاسبية المصرية ، ويوقع عليها المحافظ ومراقبى الحسابات .
ب- تقريراً عن المركز المالى للبنك ، ونتائج أعماله خلال السنة المالية المنتهية يتناول بوجه خاص عرض الأحوال الاقتصادية والأوضاع المالية والنقدية والمصرفية والائتمانية فى مصر .

وترفع القوائم المالية وتقرير مراقبى الحسابات وتقرير المركز المالى إلى رئيس الجمهورية خلال عشرة أيام من تاريخ اعتمادها من مجلس إدارة البنك ، وترسل نسخ منها إلى رئيس مجلس الوزراء ، ورئيس مجلس الشعب والشورى خلال ذات المدة .

مادة ٣٢: يؤول صافى أرباح البنك المركزى إلى الخزنة العامة للدولة بعد اقتطاع ما يقرره مجلس إدارة البنك من نصيب العاملين من الأرباح وما يقرر تكوينه من احتياطات .
مادة ٣٣: تعتبر أموال البنك المركزى أموالاً عامة فى تطبيق أحكام قانون العقوبات .

الفصل الخامس

علاقة البنك المركزي بالحكومة وقواعد الانفصاح

مادة ٣٤: يعمل البنك المركزي مستشارا ووكيلا ماليا عن الحكومة .

ومع عدم الاخلال بأحكام المادة (٢٧) من هذا القانون ، يقوم البنك بمزاولة العمليات المصرفية العائدة للحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والتمويل الداخلي والخارجي مع البنوك ، وذلك وفقا للشروط التي يضعها مجلس إدارته ، ويمتنع عليه مزاولة هذه العمليات لغير تلك الجهات .

مادة ٣٥: يقوم البنك المركزي بأعمال مصرف الحكومة ، ويتقاضى مقابلها عن الخدمات التي يؤديها لها للأشخاص الاعتبارية العامة طبقا للائحة أسرار الخدمات المصرفية الخاصة به والتي يصدر بها قرار من مجلس إدارة البنك.

مادة ٣٦: للحكومة أن تعهد إلى البنك المركزي بأن ينوب عنها في إصدار الأذون والسندات الحكومية بجميع أنواعها وآجالها ويقدم البنك للحكومة المشورة بشأنها .

مادة ٣٧: يقدم البنك المركزي تمويلا للحكومة بناء على طلبها لتغطية العجز الموسمي في الموازنة العامة ، على ألا تتجاوز قيمة هذا التمويل (١٠٪) من متوسط إيرادات الموازنة العامة في السنوات الثلاث السابقة ، وتكون مدة هذا التمويل ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لمدد أخرى مماثلة ، ويجب أن يسدد بالكامل خلال إثني عشر شهرا على الأكثر من تاريخ تقديمه ، وتحدد الشروط الخاصة بهذا التمويل بالاتفاق بين وزارة المالية والبنك وفقا لحالة النقد والائتمان السائدة.

مادة ٣٨: يقدم محافظ البنك المركزي إلى رئيس الجمهورية تقريرا دوريا كل ثلاثة أشهر يتضمن تحليلا للتطورات النقدية والائتمانية والمصرفية وأرصدة المديونية الخارجية خلال فترة التقرير ، وذلك بعد اعتماده من مجلس إدارة البنك.

كما يقدم محافظ البنك المركزي تقريرا سنويا معتمدا من مجلس إدارته إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلسي الشعب والشورى

عن الأوضاع النقدية والائتمانية فى جمهورية مصر العربية ،
وذلك خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية.

مادة ٣٩: يفصح البنك المركزى عن الاجراءات المتخذة لتطبيق السياسة النقدية
وقراراته ذات الطبيعة الرقابية التنظيمية من خلال نشراته
الرسمية ، وذلك طبقا للقواعد والمواعيد التى يحددها نظامه
الأساسى ، وتنشر هذه الاجراءات والقرارات فى الوقائع المصرية.

الباب الثانى

تنظيم الجهاز المصرفى

الفصل الأول - إنشاء وتسجيل البنوك

مادة ٣٠: مع عدم الإخلال بالاتفاقيات والقوانين الخاصة بإنشاء بعض البنوك
تخضع جميع البنوك ، التى تمارس عملياتها داخل جمهورية مصر العربية
وفروعها فى الخارج لأحكام هذا القانون .

مادة ٣١: يحظر على أى فرد أو هيئة أو منشأة غير مسجلة طبقا لأحكام هذا القانون
، أن تباشر أى عمل من أعمال البنوك ، ويستثنى من ذلك الأشخاص الاعتبارية
العامة التى تباشر عملا من هذه الأعمال فى حدود سند إنشائها .

ويقصد بأعمال البنوك فى تطبيق أحكام هذه المادة كل نشاط يتناول بشكل أساسى
واعتيادى قبول الودائع والحصول على التمويل واستثمار تلك الأموال فى تقديم
التمويل والتسهيلات الائتمانية والمساهمة فى رؤوس أموال الشركات ،
وكل مايجرى العرف المصرفى على اعتباره من أعمال البنوك .

ويحظر على أية منشأة غير مسجلة طبقا لأحكام هذا القانون ، أن تستعمل
كلمة بنك أو أى تعبير يماثلها فى أية لغة سواء فى تسميتها
الخاصة ، أو فى عنوانها التجارى أو فى دعايتها .

مادة ٣٢: يتم تسجيل أية منشأة ترغب فى مزاولة أعمال البنوك فى سجل خاص يعد

لهذا الغرض لدى البنك المركزى بعد موافقة مجلس إدارته، وطبقا للشروط الآتية :

١- أن يتخذ البنك أحد الأشكال الآتية :

أ- شركة مساهمة مصرية ، جميع أسهمها إسمية .

ب- شخصا اعتباريا عاما يكون من بين أغراضه القيام بأعمال البنوك .

ج- فرعا لبنك أجنبى يتمتع مركزه الرئيسى بجنسية محددة ويخضع

لرقابة سلطة نقدية فى الدولة التى يقع فيها مركزه الرئيسى.

٢- لا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل عن خمسمائة مليون جنيه

مصرى وألا يقل رأس المال المخصص لنشاط فروع البنوك الأجنبية

فى جمهورية مصر العربية عن خمسين مليون دولار أمريكى

أو ما يعادلها بالعملات الحرة .

٣- أن يعتمد محافظ البنك المركزى بعد موافقة مجلس إدارته النظام الأساسى للبنك

وعقود الإدارة التى يتم إبرامها مع أى طرف يعهد إليه بالإدارة ،

ويسرى هذا الحكم على كل تجديد أو تعديل للأنظمة الأساسية أو لعقود

الإدارة ، ويتم تسجيل فروع ووكالات البنك المرخص له فى السجل المشار

إليه ، ويتعين الحصول على موافقة مجلس إدارة البنك المركزى

قبل بدء إنشاء الفرع أو الوكالة وقبل إفتتاحه للتعامل .

مادة ٣٣: يقدم طلب التسجيل إلى البنك المركزى ، طبقا للشروط والأوضاع التى تبينها

اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وذلك بعد أداء رسم مقداره عشرة آلاف جنيه

عن المركز الرئيسى وسبعة آلاف عن كل فرع أو وكالة ، وتودع حصيلة هذه الرسوم

فى الحساب الخاص برسم الرقابة والإشراف بالبنك المركزى ، ويصدر بتنظيم

هذا الحساب وقواعد الصرف منه قرار من مجلس إدارة البنك المركزى ،

ويخطر الطالب بقرار القبول أو بما يلزم عليه استيفاؤه من مستندات أو بيانات

بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول خلال ثلاثين يوما من تقديم

الطلب ، وإذا لم يتم الطلب باستيفاء المطلوب خلال تسعين يوما

من تاريخ الإخطار المشار إليه سقط حقه فى هذا الطلب ، وتنشر القرارات الصادرة من مجلس إدارة البنك المركزى بقبول طلبات التسجيل فى الوقائع المصرية على نفقة الجهة المرخص لها .

مادة ٣٤: يرفض طلب التسجيل بقرار مسبب من مجلس إدارة البنك المركزى فى إحدى الحالات الآتية :

أ- مخالفة أى حكم من الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون أو فى لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له .

ب- إذا كان الترخيص للبنك أو للفرع أو الوكالة لا يتفق والمصلحة الاقتصادية العامة أو الظروف الخاصة بالمنطقة المطلوب تأسيس البنك أو الفرع أو الوكالة فيها .

ج- إذا كان الإسم التجارى الذى يتخذه البنك مماثلاً أو مشابهاً على نحو يثير اللبس مع إسم بنك آخر أو منشأة أخرى ، ويخطر الطالس بقرار الرفض مسبباً بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره . وفى جميع الأحوال المنصوص عليها فى المادة ، والمادة (٣٣) من هذا القانون لا يرد للطالب الرسم المدفوع .

مادة ٣٥: لمحافظة البنك المركزى ، بعد موافقة مجلس الإدارة ، التصريح للبنوك الأجنبية بفتح مكاتب تمثيل لها فى جمهورية مصر العربية بالشروط الآتية :

أ - ألا يكون لها فروع فى جمهورية مصر العربية .

ب- أن تكون مراكزها الرئيسية خاضعة لرقابة السلطة المختصة فى الدول التى تقع فيها هذه المراكز .

ج- أن يقتصر نشاط مكاتب التمثيل على دراسة الأسواق وإمكانيات الاستثمار ، وتكون حلقة اتصال مع المراكز الرئيسية فى الخارج ، وتساهم فى تذليل المشاكل والصعوبات التى قد تواجه البنوك المراسلة لها فى جمهورية مصر العربية .

ولا يجوز لهذه المكاتب أن تمارس أى نشاط مصرفى أو تجارى بما فى ذلك نشاط الوكلاء التجاريين وأعمال الوساطة المالية ، وتسجل هذه المكاتب بعد قيدها طبقا لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى سجل خاص لدى البنك المركزى وذلك طبقا للإجراءات التى تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، بعد أداء رسم تسجيل مقداره خمسة آلاف جنيهه تودع فى الحساب الخاص برسم الرقابة والإشراف بالبنك المركزى .

وتخضع مكاتب التمثيل المشار إليها لرقابة البنك المركزى ، ويكون له حق الاطلاع فى أى وقت على الدفاتر والسجلات الخاصة بها وطلب البيانات التى تحقق أغراض الرقابة والإشراف عليها . وفى حالة مخالفة مكتب التمثيل لأى شرط من الشروط المنصوص عليها فى هذه المادة ، يعلن المكتب بالمخالفة بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول ليقدم أوجه دفاعه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه ، فإذا ثبتت المخالفة يتم شطبه من السجل بقرار مسبب من محافظ البنك المركزى .

الفصل الثانى

الإشراف على إدارة البنوك

مادة ٣٦: لمجلس إدارة البنك المركزى ، طبقا للشروط والقواعد التى يقررها ، أن يصرح للبنوك ولقروع البنوك الأجنبية التى يقتصر تعاملها على العملات الحرة أن تتعامل بالعملية المحلية .

مادة ٣٧: يحصل البنك المركزى من البنوك الأجنبية التى لها فروع فى جمهورية مصر العربية على ضمان لجميع الودائع لدى الفرع ولكافة التزاماته الأخرى ، وذلك على النحو الذى يحدده محل إدارة البنك المركزى .

مادة ٣٨: يجب إخطار البنك المركزى بكل تعديل يراد إجراؤه فى عقد تأسيس أى بنك أو فى نظامه الأساسى ، كما يجب الاخطار بكل تعديل فى البيانات التى قدمت عند طلب التسجيل .

ويتقدم الاخطار طبقا للنموذج الذى يعده البنك المركزى لهذا الغرض ، ولايجوز أن يعمل بهذا التعديل إلا بعد اقراره من البنك المركزى والتأشير به على هامش السجل .

مادة ٣٩: يجب أن تكون للبنك أموال فى جمهورية مصر العربية تعادل مقدار التزاماته مستحقة الأداء فيها ، علاوة على مبلغ لا يقل عن الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع المنصوص عليه فى المادة (٣٢) من هذا القانون ، وفى تطبيق أحكام هذه المادة يدخل فى حساب أموال البنك فى جمهورية مصر العربية ما يسمح له بالاحتفاظ به من أموال فى الخارج بموافقة مجلس إدارة البنك المركزى .

مادة ٤٠: لكل بنك سلطة تحديد معدلات العائد عن العمليات المصرفية التى يقوم بها حسب طبيعة هذه العمليات ، كما يكون له أن يحدد أسعار الخدمات المصرفية التى يتعامل بها ، وذلك دون التقيد بالحدود والأحكام المنصوص عليها فى أى قانون آخر . وفى جميع الأحوال على البنك الإفصاح للعميل عن معدلات العائد وأسعار الخدمات المصرفية ، وفقا لقواعد الإفصاح التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٤١: يجوز لأى بنك الاندماج فى بنك آخر بترخيص سابق من مجلس إدارة البنك المركزى ، بعد استيفاء الشروط والاجراءات التى يصدر بها قرار من هذا المجلس ، مع مراعاة ضمان حقوق العاملين بالبنك المدمج .

ويترتب على الاندماج شطب تسجيل البنك المدمج ونشر قرار الشطب فى الوقائع المصرية خلال عشرة أيام من تاريخ صدور قرار الاندماج .

مادة ٤٢: لا يجوز لأى بنك وقف عملياته إلا بموافقة سابقة من مجلس إدارة البنك المركزى ، وتصدر الموافقة بعد التثبت من أن البنك قد قدم ضمانات كافية أو أبرأ ذمته نهائيا من التزاماته قبل أصحاب الودائع وغيرهم من الدائنين وحقوق العاملين ، وذلك طبقا للشروط والاجراءات التى يصدر بها قرار من مجلس إدارة البنك المركزى .

مادة ٤٣: دون اخلال بسلطة الجمعية العامة للبنك ، يتم أخذ رأى محافظ البنك المركزى عند تعيين رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك وكذلك المديرين التنفيذيين المسؤولين عن الائتمان والاستثمار وإدارة المحافظ والمعاملات الخارجية بما فيها المبادلات والتفتيش الداخلى ، ويكون أخذ الرأى على قائمة بالمرشحين تقدمها الجهات صاحبة الشأن للعرض على مجلس إدارة البنك المركزى. ولمحافظ البنك المركزى بعد العرض على مجلس الإدارة أن يطلب تنحية واحد أو أكثر من المنصوص عليهم فى الفقرة السابقة إذا ثبت من خلال التفتيش على البنوك مخالفتهم لقواعد السلامة لأموال المودعين وأصول البنك ، فإذا لم تتم التنحية ، كان للمحافظ أن يصدر قرارا مسببا باستبعاد أى منهم من عمله ، ولصاحب الشأن التظلم إلى مجلس إدارة البنك المركزى من قرار استبعاده خلال ستين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار ، وتسرى أحكام هذه المادة على فروع البنوك الأجنبية فى جمهورية مصر العربية .

"مادة ٤٣ مكرراً * : لا يجوز لعضو مجلس إدارة بنك من البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزى سواء بصفته الشخصية أو بصفته ممثلاً لغيره أن يجمع إلى عضويته عضوية مجلس إدارة بنك آخر خاضع لإشراف البنك المركزى أو القيام بأى عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة فيه " .

مادة ٤٤: ينشأ اتحاد بين البنوك الخاضعة لهذا القانون ويصدر بنظامه الأساسى قرار من مجلس إدارة البنك المركزى ، ويتمتع الاتحاد بشخصية اعتبارية مستقلة ويسجل فى سجل خاص بالبنك المركزى ، وينشر قرار الإنشاء والنظام الأساسى فى الوقائع المصرية على نفقة الاتحاد . ويستمر الاتحاد الحالى المنشأ بين البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون متمتعاً بشخصيته الاعتبارية وعليه أن يوفق أوضاعه وفقاً لحكم الفقرة الأولى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

* المادة ٤٣ مكرراً مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ - الجريدة الرسمية - العدد رقم ٢٤ (مكرر) فى ٢١/٦/٢٠٠٥ .

وعلى كل بنك أو فرع بنك أجنبى خاضع لأحكام هذا القانون الانضمام إلى الاتحاد ويلتزم بمراعاة نظامه وبالمعايير التى يحددها ، ولا تسرى المعايير والقواعد المهنية التى يضعها الاتحاد إلا بعد اعتمادها من مجلس إدارة البنك المركزى ، ويعين محافظ البنك المركزى مندوبا لدى الاتحاد يكون له الحق فى حضور جلساته والاشتراك فى مناقشاته ، دون أن يكون له صوت معدود فى المداولات . وللاتحاد أن يتخذ ضد أعضائه التدابير الادارية التى ينص عليها نظامه الأساسى عند مخالفة أحكام نظامه أو القواعد المهنية السليمة .

مادة ٤٥: ينشأ المعهد المصرفى ويتبع البنك المركزى وتكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ويكون مقره مدينة القاهرة ، ويختص بالعمل على تنمية المهارات فى الأعمال المصرفية والمالية والنقدية ومكافحة غسل الأموال للعاملين بالبنك المركزى والبنوك والجهات العاملة فى هذه المجالات بهدف مساهمة التطور العالمى وترسيخ قواعد العمل المهني السليم . ويجوز للمعهد الاستعانة بالخبرات العالمية فى دعم قدراته ، كما يجوز له إيفاد بعثات للخارج للتعرف على المستجدات فى مجال نشاطه ، وعلى مركز إعداد وتدريب العاملين بالجهاز المصرفى توفيق أوضاعه وفقا للفقرة الأولى من هذه المادة.

مادة ٤٦: يكون للمعهد مجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من مجلس إدارة البنك المركزى ، ويمثل المعهد أمام القضاء وفى صلاته بالغير رئيس مجلس إدارته . ويكون له مدير وأعضاء هيئة تدريب يتم اختيارهم من نوى الخبرة فى الشئون المصرفية والمالية والاقتصادية والقانونية ، ويصدر بتعيينهم أو التعاقد معهم قرار من مجلس إدارة المعهد .

مادة ٤٧: يختص مجلس إدارة المعهد بوضع سياسته العامة ومتابعة

تنفيذها وله على الأخص ما يأتي :

١- اعتماد اللوائح المالية والإدارية للمعهد ، بما فيها نظام العمل به وكيفية

إدارته وقواعد المعاملة المالية للمدربين والفنيين والباحثين

والعاملين به ، وذلك دون التقييد بالقوانين والنظم المعمول بها

فى الحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام.

٢- الموافقة على إنشاء فروع للمعهد خارج مدينة القاهرة .

٣- توثيق العلاقات والروابط بين المعهد وغيره من المعاهد

والمراكز النظيرة له فى الداخل والخارج .

٤- اعتماد برامج التدريب السنوية للمعهد وتقارير متابعة تنفيذها ،

ويخطر مجلس إدارة البنك المركزى بهذه التقارير .

مادة ٤٨: تتكفل موارد المعهد من :

أ - الاعتمادات التى يخصصها له البنك المركزى .

ب- الاعانات التى ترد إلى المعهد من الجهات المختلفة ،

ويقرر مجلس إدارة البنك المركزى قبولها .

ج- المبالغ التى تؤديها البنوك والجهات المختلفة مقابل تدريب العاملين بها .

د - أية موارد أخرى مقابل خدمات يؤديها المعهد للغير .

ويصدر بتحديد المقابل المنصوص عليه فى البندين (ج ، د) قرار من مجلس

إدارة البنك المركزى بناء على اقتراح مجلس إدارة المعهد .

الفصل الثالث

قواعد التملك لحصص في رؤوس أموال البنوك

مادة ٤٩: للمصريين ولغيرهم تملك رؤوس أموال البنوك دون التقيد بحد أقصى ينص عليه في أى قانون آخر وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المواد التالية .

مادة ٥٠: على كل شخص طبيعى أو اعتبارى يملك ما يزيد على (٥٪) من رأس المال المصدر لى بنك وبما لا يجاوز (١٠٪) منه أن يخطر البنك المركزى بذلك خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ اتمام التملك ، طبقا للنموذج الذى يعده البنك المركزى لهذا الغرض ، فإذا كان هذا التملك قد تم قبل العمل بهذا القانون تحسب المدة اعتبارا من تاريخ العمل به .

مادة ٥١: لا يجوز لأى شخص طبيعى أو اعتبارى أن يملك ما يزيد على (١٠٪) من رأس المال المصدر لى بنك أو أية نسبة تؤدي إلى السيطرة الفعلية عليه ، إلا بعد الحصول على موافقة مجلس إدارة البنك المركزى ، طبقا للضوابط التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ويقع باطلا كل تصرف يخالف ذلك . وفى تطبيق أحكام هذه المادة يقصد بالسيطرة الفعلية للشخص الطبيعى أو الاعتبارى أن يكون مالكا لأية نسبة من شأنها تمكينه من تعيين غالبية أعضاء مجلس إدارة البنك أو التحكم على أى نحو فى القرارات التى يصدرها مجلس إدارته أو التحكم فى القرارات التى تصدر عن جمعيته العامة .

ويدخل فى حساب ملكية الشخص الطبيعى ما يملكه بالإضافة إلى أى من أقاربه حتى الدرجة الرابعة ، وفى حساب ملكية الشخص الاعتبارى ما يملكه بالإضافة إلى أى من أعضاء مجلس إدارته أو أى من المساهمين فيه ، سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم أشخاصا اعتبارية ، أو مع أى شخص اعتبارى آخر إذا كان تحت السيطرة الفعلية لذات الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية ، كما يدخل فى الحساب مجموع ما يملكه أكثر من شخص طبيعى أو اعتبارى يكون بينهم اتفاق على ممارسة حقوقهم فى الجمعية العامة أو مجلس إدارة البنك بما يؤدي إلى السيطرة الفعلية على أى منهما .

مادة ٥٣: إذا تملك شخص بالميراث أو الوصية أكثر من (١٠٪) من رأس مال البنك المصدر لأى بنك أو ما يؤدي إلى سيطرته الفعلية على البنك ، ولم يطلب استمرار تملكه طبقا لحكم المادة (٥٣) من هذا القانون تعين عليه أن يوفق أوضاعه ، طبقا للقواعد التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ أيلولة هذه الزيادة إليه ، ويترتب على عدم توفيق أوضاعه خلال هذه المدة ألا تكون له حقوق فى التصويت فى الجمعية العامة أو فى مجلس الإدارة ، بالنسبة لما يزيد على الحد المشار إليه .

مادة ٥٣: يجب أن يقدم طلب الموافقة على تملك ما يزيد على (١٠٪) من رأس المال المصدر للبنك أو على تملك أى نسبة تؤدي إلى السيطرة الفعلية عليه إلى البنك المركزي ، قبل موعد التملك بستين يوما على الأقل ، وذلك على النموذج الذى يعتمده مجلس إدارة البنك المركزي وطبقا للشروط والاجراءات التى تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ويرفق بالطلب تقرير يبين سبب تملك الأسهم والأهداف التى يرمى مقدم الطلب إلى تحقيقها منه وخطته فى إدارة البنك والسياسة التى ينوى اتباعها فى تصريف شؤنه . "فإذا كان التهاك بطريق الميراث أو الوصية أو نتيجة للاكتتاب فى أسهم مطروحة فى اكتتاب عام ، تعين تقديم طلب استمرار التملك خلال ثلاثين يوما من تاريخ علم الطالب بما آل إليه بطريق الميراث أو الوصية أو الاكتتاب العام" . ويتم النشر عن الطلب المنصوص عليه فى الفقرتين السابقتين خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه وفقا للإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ولكل ذى مصلحة أن يتقدم إلى البنك المركزي باعتراض مسبب على الطلب خلال عشرة أيام من تاريخ النشر .

مادة ٥٤: لا تجوز الموافقة على الطلب المنصوص عليه فى المادة (٥٣) من هذا القانون إذا تبين للبنك المركزي أيضا مما يأتى :
أ - وجود نقص جوهري فى البيانات التى تضمنها الطلب أو عدم صحة أى من البيانات الواردة به .

* الفقرة الثانية من المادة ٥٣ مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

ب-أن قبول الطلب يمكن أن يؤدي إلى الحد من المنافسة في السوق المصرفية أو اضطراب العمل بها .

ج-أن الطالب بنك أجنبي أو مؤسسة مالية أجنبية لا يخضع لرقابة السلطة المختصة في الدولة التي يقع بها مقره الرئيسي .

د - أن الطالب ليس له خبرة بالعمل المصرفي أو يكون قد صدر ضده حكم نهائي في جريمة ماسة بالشرف أو الامانة ، أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو في قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ .

مادة ٥٥ *: يخطر صاحب الشأن بقرار قبول أو رفض الطلب المشار إليه في المادة (٥٣) من هذا القانون خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه ، بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول ويجب أن يكون قرار الرفض مسببا . وفي حالة صدور قرار برفض استمرار تملك الطالب للنسبة التي آلت إليه بطريق الميراث أو الوصية أو نتيجة لتخصيص أسهم مطروحة في اكتتاب عام ، يصدر البنك المركزي قرارا يطالبه بالتصرف فيها خلال سنة من تاريخ إخطاره بقرار الرفض إذا كان التملك بالميراث أو الوصية وخلال ثلاثة أشهر إذا كان التملك نتيجة اكتتاب عام ويجوز للبنك المركزي مد هذه المدة بما لا يجاوز مدة مماثلة ، ويترتب على عدم التصرف خلال هذه المدة ألا تكون للمالك حقوق التصويت في الجمعية العامة أو في مجلس الإدارة ، بالنسبة لما يزيد على الحد المنصوص عليه في المادة (٥٢) من هذا القانون .

* المادة ٥٥ مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

الفصل الرابع

الرقابة على البنوك وتأمين الودائع

- مادة ٥٦:** يضع مجلس إدارة البنك المركزى قواعد للرقابة والإشراف على البنوك والضوابط المرتبطة بأنشطتها ، طبقا لأحكام هذا القانون مع مراعاة الأعراف المصرفية الدولية ، على أن تتضمن بوجه خاص :
- أ - تحديد الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال .
 - ب- الحدود القصوى لتركز توظيفات البنوك فى الخارج .
 - ج- الحدود القصوى للمديونية للخارج والضمانات المقدمة عن تمويل يؤدي فى الخارج .
 - د - الحدود القصوى للقيمة التسليفية للضمانات المقدمة مقابل التمويل والتسهيلات الائتمانية ، وتحديد آجال الاستحقاق .
 - هـ- تحديد نسبة السيولة ونسبة الاحتياطي .
 - و - الحدود القصوى لاستثمارات البنك فى الأوراق المالية وفى التمويل العقارى والائتمان لأغراض استهلاكية ، وذلك مع مراعاة حكم البند (٣) من المادة (٦٠) من هذا القانون .
 - ز - ضوابط فتح الحسابات ومزاولة العمليات المصرفية .
 - ح - المعايير التى تتبع فى تحديد قيمة كل نوع من أصول البنك .
 - ط - قواعد الإفصاح والبيانات الواجب نشرها وكيفية النشر .
 - ى - القواعد الخاصة بالحد الأقصى للسندات التى يجوز لكل بنك إصدارها أو ضمانها وشروط الإصدار أو الضمان .
 - ك - الحدود القصوى للتوظيف لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به والأطراف المرتبطة بالبنك ، وذلك مع مراعاة حكم المادة (٧١) من هذا القانون ، ويقصد بالأطراف المرتبطة بالعميل والأطراف المرتبطة بالبنك ، الأطراف التى يسيطر عليها العميل أو الأطراف التى يسيطر عليها البنك- بحسب الأحوال- سيطرة فعلية وذلك وفقا للمقصود بالسيطرة الفعلية (٥١) من هذا القانون .

مادة ٥٧: يشترط لتقديم الائتمان للعميل أن يكون حسن السمعة ولديه موارد ذاتية كافية وأن تثبت الدراسات كفاية التدفقات النقدية المتوقعة لأنشطته للوفاء بالتزاماته ، وللبنك فى الأحوال التى يقدرها أن يطلب من العميل تقديم ضمانات إضافية سواء عينية أو من أى طبيعة أخرى يقبلها البنك .
وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون معايير تقييم الضمانات التى تقدم للبنك عما يعطيه العميل من التمويل والتسهيلات الائتمانية ، كما تبين الضوابط اللازمة لتطبيق أحكام هذه المادة ، ولا يجوز تجديد أو تعديل ائتمان قبل مصادقة العميل على أرصدة التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة له من البنك .

مادة ٥٨: يضع مجلس إدارة البنك المركزى المعايير الواجب التزامها فى تصنيف ما تقدمه البنوك من تمويل وتسهيلات ائتمانية ، وفى تصنيف غير المنتظم منها والأرصدة الناتجة عن هذا التصنيف ، كما يحدد كل بنك الاجراءات التى يجب اتخاذها لمواجهة التمويل والتسهيلات الائتمانية غير المنتظمة ، وعلى إدارة كل بنك الالتزام بتلك المعايير وتنفيذ تلك الاجراءات ، كما يلتزم مراقبو الحسابات بالتأكد من اتباع إدارة البنك لتلك المعايير ، وعليهم تسجيل ذلك فى تقريرهم السنوى الذى يعرض مع القوائم المالية للبنك على جمعيته العامة ، فإذا ثبت من تقارير التفقيش التى يعدها البنك المركزى مخالفة إدارة البنك لأى من تلك المعايير ، وجب إنذارها لإزالة المخالفة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الإنذار ، وإلا كان للبنك المركزى أن يتخذ ما يراه قبل البنك من الاجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ويجب أن يعرض على مجلس إدارة البنك المركزى تقرير كل ستة أشهر عما يرد إليه من البنوك عن التمويل والتسهيلات الائتمانية غير المنتظمة ، ليقرر ما يراه لازما ومناسبا بشأنها .

مادة ٥٩: يضع مجلس إدارة البنك المركزى القواعد التى تنظم معدلات السيولة فى البنوك ومجالات الاستثمار ، وله على الأخص ما يلى :

- أ - تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التى يجب أن تحتفظ بها البنوك .
- ب- تحديد المجالات التى يمتنع على البنوك الاستثمار فيها .
- ج- تحديد المخصصات الواجب توافرها لمقابلة الأصول المعرضة لتقلبات شديدة فى قيمتها .

وإذا خالف البنك قرارات مجلس إدارة البنك المركزى بشأن قواعد حساب نسبة السيولة ، جاز لمجلس إدارة البنك المركزى أن يقرر خصم مبلغ من رصيد البنك لديه لا يجاوز مثلى قيمة العائد من العجز فى نسبة السيولة وذلك بسعر الخصم عن الفترة التى حدث خلالها العجز ، وإذا استمر العجز مدة تجاوز شهرا ، جاز لمجلس إدارة البنك المركزى أن يتخذ أيا من الاجراءات المنصوص عليها فى المادة (١٣٥) من هذا القانون بالإضافة إلى خصم المبلغ المشار إليه فى الفقرة السابقة

مادة ٦٠: يحظر على البنك ما يأتى :

- ١- إصدار أذون قابلية للدفع لحاملها وقت الطلب .
- ٢- قبول الأسهم التى يتكون منها رأسمال البنك بصفة ضمان للتمويل أو التعامل فى أسهمه ، مع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى هذا الشأن مالم تكن قد آلت إلى البنك وفاء لدين له قبل الغير ، على أن يقوم البنك ببيعها خلال ستة أشهر من تاريخ أيلولة الملكية .
- ٣- تجاوز القيمة الاسمية للحصص أو للأسهم التى يملكها البنك - لغير أغراض المتاجرة - مقدار القاعدة الرأسمالية للبنك التى تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون أساس حسابها .
- ٤- الدخول كشريك متضامن فى شركات الأشخاص والتوصية بالأسهم .

هـ- التعامل فى المنقول أو العقار بالشراء أو البيع أو المياضة عدا :
أ- العقار المخصص لإدارة أعمال البنك أو الترفيه عن العاملين فيه .
ب- المنقول أو العقار الذى تؤول ملكيته إلى البنك وفاء لدين له قبل الغير
على أن يقوم البنك بالتصرف فيه خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة
للمنقول وخمس سنوات بالنسبة للعقار ، ولمجلس إدارة البنك المركزى
مد المدة إذا اقتضت الظروف ذلك ، وله استثناء بعض البنوك
من هذا الحظر وفقا لطبيعة نشاطها .

مادة ٦١: يحظر على البنك تقديم تمويل أو مبالغ تحت الحساب أو تسهيلات ائتمانية
أو ضمان من أى نوع لرئيس وأعضاء مجلس إدارته ومراقبى حساباته أو أزواجهم
أو أولادهم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية أو لأية جهة يكون هؤلاء
أو أزواجهم أو أولادهم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية شركاء أو مساهمين فيها
ولهم سيطرة فعلية عليها أو أعضاء فى مجالس إدارتها بصفتهم الشخصية .
مادة ٦٢: على من يطلب الحصول على تمويل أو تسهيلات ائتمانية من البنوك
من بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية ، أن يفصح فى الطلب
عن أصحاب المنشأة أو أصحاب الحصص أو نسبة المساهمة فى شركات المساهمة
المغلقة ودرجة القرابة بينهم إن وجدت وأرصدة المديونية لدى البنوك الأخرى
عند تقديم الطلب ، ولا يجوز النظر فى الطلب إلا بعد تقديم
هذه البيانات والإقرار بصحتها .

مادة ٦٣: يضع مجلس إدارة كل بنك قواعد تقديم الائتمان للعملاء والإجراءات التى تتبع
للتأكد من الجدارة الائتمانية وصحة المعلومات المقدمة وإجراءات إتاحة هذا الائتمان
ونظام الرقابة على استخدامه ، وتحدد اللائحة الداخلية للبنك صلاحيات
المديرين فى المركز الرئيسى والفروع فى تقديم الائتمان والموافقة عليه ،
كما تحدد الحدود الدنيا لطلبات الائتمان التى تعرض على مجلس إدارة البنك ،
ويعرض على مجلس إدارة البنك فى اجتماعاته الدورية التصنيف الذى أعدته
الإدارة المعنية عن الائتمان المقدم للعملاء .

مادة ٦٤: على كل بنك التأكد من أن التمويل والتسهيلات الائتمانية تستخدم في الأغراض والمجالات التي حددت في الموافقة الائتمانية وأن يتابع ذلك ، ويحظر على العميل استخدام التمويل والتسهيلات الائتمانية في غير الأغراض أو المجالات التي حددت في الموافقة الائتمانية .

مادة ٦٥: على كل بنك أن ينشئ نظاما لتسجيل المستمر والفقوري لمراكز العملاء الذين يحصلون على تمويل أو تسهيلات ائتمانية ، ويجب ربط هذا النظام بقاعدة المعلومات المجمعة بالبنك المركزي ، وللبنك المركزي أن يطلب من أي بنك إجراء أية تعديلات تكون لازمة لتحديث ذلك النظام ، وضمان شمول بياناته على مراكز المدينين من عملائه ، وعلى كل بنك إبلاغ البنك المركزي ببيان عن مركز كل عميل يحصل على تمويل أو تسهيلات ائتمانية .

مادة ٦٦: ينشئ البنك المركزي نظاما مركزيا لتسجيل أرصدة التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة لعملاء البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية ، وكذلك نظاما لتسجيل أرصدة مديونية هذه البنوك للخارج والضمانات الصادرة منها لجهات في الخارج ، ويحفظ في هذين النظامين المعلومات الضرورية للرقابة على الائتمان المقدم لعملاء البنوك والأطراف المرتبطة بهم والمديونية الخارجية ، كما ينشئ البنك المركزي نظاما لتسجيل أرصدة التمويل المقدمة من شركات التأجير التمويلي وشركات التمويل العقاري لعملائها ، وتلتزم هذه الشركات بأن تقدم البيانات اللازمة في هذا الشأن للبنك المركزي كل ثلاثة أشهر على الأكثر ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون محتويات هذه الأنظمة وأساليب عملها .

مادة ٦٧: يعد البنك المركزي فور استقباله المعلومات عن أرصدة التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك بيانا مجمعا عما تم تقديمه لكل عميل وكذلك أطرافه المرتبطة ، وعلى كل بنك أن يطلع على البيان المجمع الخاص بأي عميل وأطرافه المرتبطة قبل تقديمه تمويلا أو تسهيلا ائتمانيا ، وله أن يطلب مستخرجاً من هذا البيان ، وذلك طبقاً للأوضاع والشروط التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة البنك المركزي .

مادة ٦٧ مكررا - * : لمجلس إدارة البنك المركزى أن يرخص للشركات بتقديم خدمات الاستعلام والتصنيف الائتماني المتعلقة بمديونية عملاء البنوك وشركات التمويل العقاري وشركات التأجير التمويلي ومديونية المتقدمين للحصول على تسهيلات ائتمانية من موردي السلع والخدمات ، ويجب أن تتخذ شركة الاستعلام والتصنيف الائتماني شكل شركة مساهمة مصرية ، وأن يكون غرضها الوحيد مزاوله خدمات الاستعلام والتصنيف الائتماني ، وألا يقل رأس مالها المدفوع عن خمسة ملايين جنيه ، ويحدد مجلس إدارة البنك المركزى بقرار منه قواعد وشروط وإجراءات الترخيص ونظام العمل فى الشركات ونظام رقابة البنك المركزى عليها .

مادة ٦٨ : يعد البنك المركزى سجلا لبيوت الخبرة القادرة على المشاركة فى تقييم الضمانات التى تقدم للبنوك ، وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وشروط وإجراءات القيد فى هذا السجل وتحدد التزامات القائمين به وتكون هذه البيوت مسئولة عما يرد فى تقارير التقييم .

مادة ٦٩ : يحتفظ كل بنك بسجل للضمانات العينية المقدمة من العملاء عن التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة لهم ، وعليه أن يتأكد من جدية هذه الضمانات وسند ملكيتها وقيمتها عند تقديم الائتمان . وعلى لجنة المراجعة المنصوص عليها فى المادة (٨٢) من هذا القانون أن تتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالبنك بمراجعة قيم تلك الضمانات دوريا ، وتحدد الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة أى انخفاض فى هذه القيم ، وتخضع هذه السجلات للتفتيش من البنك المركزى ، وله أن يطلب تعزيز هذه الضمانات عند الاقتضاء .

مادة ٧٠ : على كل بنك القيام بتقييم نصف سنوى على الأقل لمخاطر استثماراته ومحفظة الائتمان لديه وماتم من اجراءات فى شأنها ، وعليه اتخاذ ما يلزم من الاجراءات لمواجهة ما يستجد من مخاطر ، ويعرض التقييم على مجلس إدارته فى أول اجتماع تال لهذا التقييم.

* المادة ٦٧ مكررا مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

مادة ٧١: لمجلس إدارة البنك المركزي ، فى الحالات التى يرى فيها ضرورة لذلك ، تحديد نسبة الائتمان التى يقدمها البنك للعميل الواحد والأطراف المرتبطة به ، وفى جميع الأحوال يتعين ألا تجاوز هذه النسبة (٣٠٪) من القاعدة الرأسمالية للبنك.

مادة ٧٢: يحظر على العاملين فى الجهات الإشرافية والرقابية على البنوك العمل أو المشاركة فى عضوية مجالس إدارتها ، ويجوز الاستثناء من حكم الفقرة السابقة بالنسبة للبنوك التى يساهم فيها البنك المركزى ، وذلك بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس إدارة البنك المركزى .

مادة ٧٣: يتم الإعداد والنشر فى صحيفتين يوميتين للقوائم المالية للبنك كل ثلاثة أشهر ، ويرفق بهذه القوائم موجز لتقرير مراقب الحسابات وفقا لمعايير المراجعة والمحاسبة المصرية.

مادة ٧٤: على كل بنك أن يحتفظ لدى البنك المركزى برصيد دائن كاحتياطى ، وذلك بنسبة مما لديه من الودائع يحددها مجلس إدارة البنك المركزى ، ولمجلس إدارة البنك المركزى أن يقرر تقديم عائد على هذا الرصيد فى الأحوال التى يراها وبالضوابط التى يضعها ، وإذا خالف البنك قرارات مجلس إدارة البنك المركزى بشأن قواعد حساب نسبة الاحتياطى ، جاز لهذا المجلس أن يخصم مبلغا من رصيد البنك الدائن لدى البنك المركزى يعادل قيمة العائد بسعر الخصم على قيمة العجز فى الرصيد الدائن عن الفترة التى حدث خلالها هذا العجز ، وإذا تجاوز العجز (٥٪) مما يجب أن يكون عليه الرصيد جاز لمجلس إدارة البنك المركزى أن يتخذ أيا من الاجراءات المنصوص عليها فى المادة (١٣٥) من هذا القانون بالإضافة إلى خصم المبلغ المشار إليه فى الفقرة السابقة.

مادة ٧٥: يقدم كل بنك للبنك المركزى بيانات شهرية عن مركزه المالى وغيرها بيانات مالية ورقابية ، وذلك فى المواعيد وطبقا للنماذج التى يصدر بتحديداتها قرار من مجلس إدارة البنك المركزى .

مادة ٧٦: يقدم كل بنك للبنك المركزى نسخة من كل تقرير يقدم عن أعماله إلى المساهمين ، وذلك قبل واحد وعشرين يوما على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية العامة وعليه أن يقدم إلى البنك المركزى صورة من محضر اجتماع كل جمعية عامة

خلال ثلاثين يوما من تاريخ انعقادها ، وللبنك المركزي أن يؤجل انعقاد الجمعية العامة في الاحوال التي يراها لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوما .

مادة ٧٧: يقدم كل بنك للبنك المركزي ما يطلبه من بيانات وإيضاحات عن العمليات التي يباشرها ، وللبنك المركزي الحق في الاطلاع على دفاتر وسجلات البنك بما يكفل الحصول على البيانات والإيضاحات التي يرى أنها تحقق أغراضه ، ويتم الاطلاع في مقر البنك ويقوم به مفتشو البنك المركزي ومعاونوهم الذين يندبهم محافظ البنك لهذا الغرض ، كما يكون لمفتشى البنك المركزي الحصول على صورة أية مستندات لازمة لتحقيق أغراض التفتيش .

مادة ٧٨: يبلغ البنك كل عميل من عملائه بكشف برصيد حسابه كل ثلاثة شهور على الأكثر ، وعلى العميل أن يرد بالموافقة أو الاعتراض على ما جاء بكشف الحساب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه بالرصيد ، وذلك بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول ، فإذا لم يرد العميل خلال هذه المدة بما يفيد اعتراضه ، اعتبر موافقا على صحة ماورد بكشف الحساب مالم يثبت العكس ، ولا يترتب على رفع الدعوى التي يقيمها العميل ضد البنك لتحديد مقدار المبالغ المدين بها ، وقف أية إجراءات قضائية أو غير قضائية يتخذها البنك لاقتضاء مستحقاته لدى العميل ، تطبيقا للاتفاقات المبرمة بينهما وفي حدود المبالغ التي سبقت موافقة العميل عليها ، وذلك مالم تأمر المحكمة المختصة بوقف هذه الاجراءات .

مادة ٧٩: لمجلس إدارة البنك المركزي في حالة تعرض أحد البنوك لمشاكل مالية تؤثر على مركزه المالي ، أن يطلب من إدارة البنك المتعثر توفير الموارد المالية الاضافية اللازمة في صورة زيادة رأس المال المدفوع أو إيداع أموال مساندة لدى البنك ، وذلك بالشروط والقواعد التي يضعها مجلس إدارة البنك المركزي وخلال المدة التي يحددها ، وإلا جاز لمجلس إدارة البنك المركزي ، إما تقرير الزيادة التي يراها في رأس المال وطرحها للاكتتاب بالإجراءات والشروط التي يقررها ،

أو إصدار قرار بإدماج البنك في بنك آخر ، بشرط موافقة البنك المدمج فيه ،
أو شطب تسجيل البنك المتعثر ، وذلك كله وفقا للقواعد المقررة فى هذا الشأن ،
ويعتبر البنك متعرضا لمشاكل مالية متى توافرت فى شأنه
إحدى الحالات الآتية:

- أ - عجز أصول البنك عن تغطية التزاماته بما يضر بأموال المودعين .
- ب- الانخفاض الملموس فى أصول البنك أو إيراداته بسبب مخالفة القوانين أو القواعد
المنفذة لها أو نتيجة القيام بأية ممارسات خطيرة لا تتفق وأسس العمل المصرفي.
- ج- اتباع أساليب غير سليمة فى إدارة نشاط البنك يترتب عليها انخفاض حقوق
المساهمين بشكل ملموس ، أو المساس بحقوق المودعين وغيرهم من الدائنين .
- د - توفر دلائل قوية على أن البنك لن يتمكن من مواجهة طلبات
المودعين أو الوفاء بالتزاماته فى الظروف العادية .
- هـ- نقص قيمة حقوق المساهمين فى البنك عن المخصصات الواجب تكوينها .

مادة ٨٠: يتم شطب تسجيل البنك بقرار من مجلس إدارة البنك المركزى فى الأحوال الآتية :

- أ - إذا ثبت أنه خالف أحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية
أو القرارات الصادرة تنفيذا له ، ولم يتم بإزاله المخالفة
خلال المدة وبالشروط التى يحددها مجلس إدارة البنك المركزى .
 - ب- إذا اتبع سياسة من شأنها الإضرار بالمصلحة الاقتصادية
العامة أو بمصالح المودعين أو المساهمين .
 - ج- إذا توقف عن مزاولة نشاطه .
 - د - إذا أشهر إفلاسه أو تقرر تصفيته .
 - هـ- إذا تبين أن الترخيص له تم بناء على بيانات خاطئة قدمها إلى البنك المركزى .
- ولا يصدر قرار الشطب إلا بعد إعلان البنك بكتاب موسى عليه مصحوبا بعلم
الوصول ليقدم أوجه دفاعه كتابة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان ،
ويكون الشطب بقرار من مجلس إدارة البنك المركزى بأغلبية ثلثى أعضاء
المجلس وينشر قرار الشطب فى الوقائع المصرية
خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره .

مادة ٨١: مع عدم الإخلال بمصالح المتعاملين مع البنك ، يترتب على شطب التسجيل وقف البنك عن مباشرة العمل وتصفيته ، وفي هذه الحالة لمجلس إدارة البنك المركزي إما أن يقرر تصفية أعمال البنك فوراً أو أن يرخص له مؤقتاً بمباشرة العمليات القائمة وقت الشطب بالشروط التي يحددها لذلك .

مادة ٨٢: تشكل في كل بنك لجنة داخلية للمراجعة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يختارهم المجلس ، كما تنشأ لجنة تنفيذية يشكلها مجلس إدارة البنك من بين أعضائه التنفيذيين والعاملين بالبنك ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون اختصاصات ونظام العمل في اللجنتين المشار إليهما ، ويجب أن تعقد لجنة المراجعة اجتماعاً كل ثلاثة أشهر على الأكثر يحضره مراقبا حسابات البنك ، وللجنة أن تستعين في القيام بعملها بمن تراه ، وتعرض توصياتها على مجلس إدارة البنك ، ولأى من مراقبي الحسابات طلب عقد اجتماع اللجنة إذا ما وجد ذلك ضرورياً .

مادة ٨٣: مع عدم الإخلال بأحكام قانون الجهاز المركزي للمحاسبات ، يتولى مراجعة حسابات البنك مراقبان للحسابات ، يختارهما البنك من بين المقيدتين في سجل يعد لهذا الغرض بالتشاور بين البنك المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات ، ولا يجوز للمراقب الواحد أن يراجع حسابات أكثر من بنكين في وقت واحد ، وللبنك المركزي بعد التشاور مع الجهاز المركزي للمحاسبات رفع اسم مراقب الحسابات من السجل ، وعلى البنك أن يخطر البنك المركزي بتعيين مراقبي الحسابات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تعيينهما ، ولمحافظ البنك المركزي ، للأسباب التي يراها ، أن يعهد إلى مراقب حسابات ثالث للقيام بمهمة محددة يتحمل البنك المركزي أتعابه .

مادة ٨٤: على مراقبي الحسابات أن يعدا تقريرهما عن مراجعة القوائم المالية للبنك طبقاً للقانون وللمعايير المراجعة المصرية على أن يتضمن تقريرهما توضيح

ما إذا كانت العمليات التي قاما بمراجعتها تخالف أى حكم من أحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو القرارات الصادرة تنفيذا له ، وعليهما أن يرسلوا إلى البنك المركزى قبل انعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوما على الأقل صورة من تقريرهما مصحوبة بنسخة من القوائم المالية ، وبتقرير تفصيلى مضمنا ما يأتى :
أ - أسلوب تقييم أصول البنك وكيفية تقدير تعهداته والتزاماته .

ب - مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية فى البنك .

ج - مدى كفاية المخصصات لمقابلة أى نقص فى قيم الأصول وكذلك أية التزامات قد تقع على عاتق البنك ، مع تحديد مقدار العجز فى المخصصات إن وجد .

د - أى معايير أو ضوابط رقابية يجرى مجلس إدارة البنك المركزى أن يتحقق مراقب الحسابات منها .

ولا يجوز عقد الجمعية العامة للبنك قبل تلقى ملاحظات البنك المركزى على التقرير المقدم اليها عن القوائم المالية ، ولمحافظ البنك المركزى أن يصدر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسلم التقرير والرفقات المشار إليها قرارا بعدم اعتماد الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين وغيرهم من أصحاب النصيب فى الأرباح ، وذلك إذا تبين وجود نقص فى المخصصات أو انخفاض فى معيار كفاية رأس المال عن الحد الأدنى المقرر أو أى تحفظ يكون قد ورد فى تقرير مراقب الحسابات له تأثير هام على الأرباح القابلة للتوزيع .

مادة ٨٥: يكون مراقب الحسابات مسئولين عما يرد فى تقريرهما عن محفظة الائتمان والمخاطر الناتجة عن الائتمان والاستثمارات ، وللجمعية العامة للبنك أن تطلب من الجهاز المركزى للمحاسبات التحقيق فى أى قصور فى التقارير المقدمة من مراقبى الحسابات ، وإذا ثبت تقصير مراقبى الحسابات فى القيام بالمهام الموكلة لهما والمحددة فى قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ، جاز للجهاز أن يطلب من الجمعية العامة للبنك بعد أخذ رأى البنك المركزى تنحيتهما واتخاذ مايلزم لمحاسبتهما عن تقصيرهما .

الباب الثالث

إدارة بنوك القطاع العام

مادة ٨٩*: مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٤٣) من هذا القانون تخضع بنوك القطاع العام لذات الأحكام التي تخضع لها البنوك الأخرى ، فيما عدا ما يرد به نص خاص في هذا الباب في جميع الأحوال لا تخضع تلك البنوك والعاملون فيها لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها في شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام .

مادة ٩٠: يكون لكل بنك من بنوك القطاع العام مجلس إدارة يشكل على الوجه الآتى :

أ - رئيس مجلس الإدارة .

ب- نائبان لرئيس مجلس الإدارة .

ج- ستة من المتخصصين فى المسائل المصرفية والنقدية والمالية والاقتصادية والقانونية ، الذين لديهم خبرة سابقة فى الأعمال المصرفية . ويكون تعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد أخذ رأى محافظ البنك المركزى ، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وفقا لما تنصده اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ويعين النائبان بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد أخذ رأى رئيس مجلس إدارة البنك ، وتحدد مرتبات وبدلات ومكافآت رئيس مجلس الإدارة ونائبيه ومكافآت الأعضاء المتخصصين من غير العاملين بالبنك ، وكذلك بدلات حضور مجلس الإدارة بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

مادة ٩١:** يعتمد مجلس إدارة البنك جميع لوائح العمل الداخلية ويقر جدول الأجور والحوافز والبدلات وفقا لما ورد فى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ فى هذا الشأن ، ولمجلس إدارة البنك وضع نظام أو أكثر لإثابة العاملين به فى ضوء معدلات أدائهم وحجم ومستوى إنجازهم فى العمل وذلك دون التقييد بأحكام القوانين واللوائح المعمول بها فى شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام .

* المادة ٨٩ مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

** المادة ٩١ مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

مادة ٩٢: يكون تعيين ممثلى بنوك القطاع العام فى البنوك والشركات التى تساهم فيها بقرار من مجلس إدارة البنك ، ويكون قرار التعيين لدورة واحدة قابلة للتجديد لمرة واحدة ، ويجوز لمجلس إدارة البنك تغيير ممثليه قبل انتهاء دورة المجلس وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة (٤٣) من هذا القانون .

مادة ٩٣: يكون لكل بنك من بنوك القطاع العام جمعية عامة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس الوزراء من بين ذوى الخبرة المصرفية والنقدية والمالية والاقتصادية والقانونية ويرأس هذه الجمعية ممثل مالك غالبية رأس المال ويصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية ، وتقضى الجمعية العامة لبنك القطاع العام بصفة خاصة مايلى:

- أ - إقرار القوائم المالية وتوزيع الأرباح .
 - ب- تعديل النظام الأساسى بما فى ذلك إطالة مدة البنك أو تقصيرها وزيادة رأسماله المرخص به والمدفوع أو تخفيضه .
 - ج- تقرير اندماج البنك أو تقسيمه ، ولا يكون القرار الصادر فى هذا الشأن نافذا إلا بعد موافقة مجلس الوزراء.
 - د - اعتماد الموازنة التقديرية .
- ويحضر الجمعية العامة رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك ومراقبو الحسابات دون أن يكون لهم صوت محدود .

مادة ٩٤: يجوز للقطاع الخاص أن يملك أسهما فى رؤوس أموال البنوك المملوكة بالكامل للدولة وفى هذه الحالة تسرى على البنك أحكام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، كما تسرى على البنك أحكام مواد الفصل الثالث من الباب الثانى من هذا القانون ، ويعين بقرار من رئيس مجلس الوزراء ممثلوا المال العام فى اجتماعات الجمعية العامة للبنك وذلك بالنسبة إلى ما تملكه الدولة فى رأس ماله.

مادة ٩٥: لا تشمل الموازنة العامة للدولة الموارد والاستخدامات الجارية والرأسمالية لبنوك القطاع العام ، ويؤول صافي أرباح هذه البنوك للخزانة العامة للدولة بنسبة حصتها وذلك بعد اقتطاع ما يتقرر تكوينه من احتياطات أو احتجازه من أرباح.

مادة ٩٦: ينشأ صندوق لتحديث أنظمة العمل فى بنوك القطاع العام ، وتنمية مهارات وقدرات العاملين فيها وتغطية نفقات إلحاقهم بالبرامج التدريبية المحلية والعالمية، وتتكون موارد هذا الصندوق من :

أ - نسبة لا تزيد على (٥٪) من صافي الأرباح السنوية القابلة للتوزيع لبنوك القطاع العام .

ب- مساهمات البنوك التى تستفيد من خدمات الصندوق .

ج- الهبات والتبرعات والمعونات التى يوافق رئيس مجلس الوزراء على قبولها لهذا الغرض .

ويصدر بنظام الصندوق والعمل به والجهة التابع لها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

الباب الرابع

الحفاظ على سرية الحسابات

مادة ٩٧: تكون حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وخزائنها فى البنوك وكذلك المعاملات المتعلقة بها سرية ، ولا يجوز الاطلاع عليها أو إعطاء بيانات عنها بطريق مباشر أو غير مباشر إلا بإذن كتابى من صاحب الحساب أو الوديعة أو الأمانة أو الخزينة أو من أحد ورثته أو من أحد الموصى لهم بكل أو بعض هذه الأموال ، أو من النائب القانونى أو الوكيل المفوض فى ذلك أو بناء على حكم قضائى أو حكم محكمين ، ويسرى الحظر المنصوص عليه فى الفقرة السابقة على جميع الأشخاص والجهات بما فى ذلك الجهات التى يخولها القانون سلطة الاطلاع أو الحصول على الأوراق أو البيانات المحظور إفشاء سريتها طبقاً لأحكام هذا القانون ، ويظل هذا الحظر قائماً حتى ولو انتهت العلاقة بين العميل والبنك لأى سبب من الأسباب .

مادة ٩٨: للنائب العام أو لمن يفوضه من المحامين العامين الأول على الأقل من تلقاء نفسه أو بناء على طلب جهة رسمية أو أحد من ذوى الشأن ، أن يطلب من محكمة استئناف القاهرة الأمر بالاطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الأمانات أو الخزائن المنصوص عليها فى المادة السابقة أو المعاملات المتعلقة بها إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة فى جنابة أو جنحة قامت الدلائل الجدية على وقوعها ، ولأى من ذوى الشأن فى حالة التقرير بما فى الذمة بمناسبة حجز موقع لدى أحد البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون أن يتقدم بالطلب المشار إليه فى الفقرة السابقة إلى محكمة الاستئناف المختصة ، وتفصل المحكمة منعقدة فى غرفة المشورة فى الطلب خلال الأيام الثلاثة التالية لتقديمه بعد سماع أقوال النيابة العامة أو ذى الشأن ، وعلى النائب العام أو من يفوضه فى ذلك من المحامين العامين الأول على الأقل وعلى ذى الشأن بحسب الأحوال إخطار البنك وذوى الشأن بالأمر الذى تصدره المحكمة خلال الأيام الثلاثة التالية لصدوره ، ويبدأ سريان الميعاد المحدد للتقرير بما فى الذمة من تاريخ إخطار البنك بالأمر المذكور ، ويكون للنائب العام أو من يفوضه من المحامين العامين الأول على الأقل أن يأمر مباشرة بالاطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الأمانات أو الخزائن المنصوص عليها فى المادة (٩٧) من هذا القانون أو المعاملات المتعلقة بها إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى القسم الأول من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، وفى الجرائم المنصوص عليها فى قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ .

مادة ٩٩*: يتبادل البنك المركزى مع البنوك المعلومات والبيانات المتعلقة بمديونية العملاء والتسهيلات الائتمانية المقررة لهم ، كما يتم تبادل هذه المعلومات والبيانات مع شركات التمويل العقارى وشركات التأجير التمويلي وشركات الاستعلام

* المواد ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

والتصنيف الائتماني ، ويضع مجلس إدارة البنك المركزي القواعد المنظمة لهذا التبادل ، مع كفالة سرية المعلومات والبيانات وضمنان توافق مايلزم منها لسلامة تقديم الائتمان ، كما يضع المجلس القواعد التي يلزم اتباعها لإعداد تقارير الفحص الشامل عن البنوك تمهيدا لبيع أسهمها كلها أو بعضها أو لاندماجها

مادة ١٠٠*: يحظر على رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك وشركات التمويل العقاري وشركات التأجير التمويلي وشركات الاستعلام والتصنيف الائتماني ومديريها والعاملين بها إعطاء أو إفشاء أية معلومات أو بيانات عن العملاء أو حساباتهم أو ودائعهم أو الأمانات أو الخزائن الخاصة بهم أو معاملاتهم في شأنها أو تمكين الغير من الاطلاع عليها في غير الحالات المرخص بها بمقتضى أحكام هذا القانون ، ويسرى هذا الحظر على كل من يتلقى أو يطلع بحكم مهنته أو وظيفته أو عمله بطريق مباشر على المعلومات والبيانات المشار إليها .

مادة ١٠١:** لا تخل أحكام المادتين (٩٧ ، ١٠٠) من هذا القانون بما يلي :

- أ - الواجبات المنوط أداؤها قانونا بمراقبي حسابات البنوك وبالاختصاصات المخولة قانونا للبنك المركزي .
- ب- التزام البنك بإصدار شهادة بأسباب رفض الشيك بناء على طلب صاحب الحق .
- ج- حق البنك أو شركة التمويل العقاري أو شركة التأجير التمويلي في الكشف عن كل أو بعض البيانات الخاصة بمعاملات العميل اللازمة لإثبات حق البنك أو الشركة في نزاع قضائي نشأ مع العميل بشأن هذه المعاملات .
- د - ما تنص عليه القوانين والأحكام الخاصة بتنظيم مكافحة غسل الأموال .
- هـ- ما تقدمه شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني من معلومات وبيانات وفقا للقواعد التي يقررها مجلس البنك المركزي .

* و ** المواد ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

الباب الخامس

رهن الممتلكات والأصول للبنوك

مادة ١٠٣*: مع عدم الإخلال بأحكام قيد الرهن الرسمى للعقارات والطائرات والسفن والرهن التجارى للمحال التجارية المنصوص عليها فى القوانين النظمة لها وبأحكام قانون التمويل العقارى الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ، يقدم البنك أو الراهن طلب قيد رهن الأصول العقارية التى تقدم للبنوك ومؤسسات التمويل الدولية ضمانا للتمويل والتسهيلات الائتمانية إلى مكتب الشهر العقارى الكائن فى دائرته العقار، مرفقا به سند الملكية وشهادة تصرفات عقارية ، ومتضمنا أسماء وبيانات أطراف عقد الرهن ، وبيان التسهيل الائتمانى أو قيمة التمويل و شروطه ويقيد الطلب فى سجل خاص يعد لذلك بمكتب الشهر العقارى المختص ، وعلى مكتب الشهر العقارى المختص أن يتحقق من صحة حدود العقار ومواصفاته بعد استيفاء مايلزم من مستندات من واقع الطلب وسند الملكية ، ويجب البت فى الطلب خلال سبعة أيام من تاريخ تقديمه مستوفيا المستندات اللازمة ، ولا يجوز رفض طلب القيد إلا بسبب استيفاء المستندات اللازمة لإجرائه ، وفى جميع الأحوال يجب إخطار الطالب بقبول الطلب أو بقرار رفضه مسبقا خلال سبعة أيام من تاريخ البت فيه ، وذلك بخطاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول ** وتسرى فى شأن التنفيذ على العقار المرهون للبنوك أحكام المواد من (١٢) إلى (٢٧) من قانون التمويل العقارى الصادر بالقانون ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ .

مادة ١٠٣*:** مع عدم الإخلال بأحكام الخفض والإعفاء المقررة قانونا بالنسبة إلى الرسوم على الرهن الرسمى تخفض إلى النصف جميع الرسوم المستحقة على الرهون الرسمية والرهون التجارية لما يقدم للبنوك ومؤسسات التمويل الدولية ضمانا للتمويل والتسهيلات الائتمانية وعلى تجديد وتعديل قيمة هذه الرهون ، أو أى شرط من شروطها

* و *** الفقرة الأولى من المادتين ١٠٢ و ١٠٣ مستبدلتان بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

** الفقرة الأخيرة من المادة ١٠٢ مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

وبحيث يكون الحد الأقصى لهذه الرسوم على النحو التالي :

خمسة وعشرون ألف جنيه فيما لا يجاوز قيمته عشرة ملايين جنيه .

خمسون ألف جنيه فيما لا يجاوز قيمته عشرين مليون جنيه .

خمسة وسبعون ألف جنيه فيما لا يجاوز قيمته ثلاثين مليون جنيه .

مائة ألف جنيه فيما يجاوز قيمته ثلاثين مليون جنيه .

ويعفى شطب تلك الرهون من جميع الرسوم المستحقة .

مادة ١٠٤: يعد عقد الرهن التجارى للمحال التجارية التى تقدم ضمانا للتمويل والتسهيلات

الائتمانية المقدمة من أحد البنوك بعد توثيقه سنداً تنفيذياً فى تطبيق

أحكام المادة (٢٨٠) من قانون الرافعات المدنية والتجارية ، * ويجوز رهن المحل

التجارى لدى البنوك الأجنبية ومؤسسات التمويل الدولية ضمانا للتمويل

والتسهيلات الائتمانية التى يجرى استخدامها فى جمهورية مصر العربية .

مادة ١٠٥: فى حالة وجود اتفاق يعطى البنك بصفته دائناً مرتبها الحق فى بيع الأوراق المالية

المرهونة إذا لم يتم المدين بالوفاء بمستحقات البنك المضمونة بالرهن عند حلول

أجلها ، يجوز للبنك بيع تلك الأوراق وفق الأحكام المنظمة لتداول الأوراق المالية

فى البورصة ، وذلك بعد مضى عشرة أيام عمل من تكليف المدين بالوفاء بموجب

ورقة من أوراق المحضرين ودون التقيد بالأحكام المنصوص عليها

فى المادتين (١٢٩، ١٢٦) من قانون التجارة والمادة (٨) من قانون سوق رأس المال

الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والمواد ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦١ مكررا(١)

ومكررا(٣) ومكررا(٤) ومكررا(٥) " من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه.

* الفقرة الثانية من المادة ١٠٤ مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

الباب السادس

تنظيم إصدار

أوراق النقد وعمليات النقد الأجنبي

الفصل الأول - تنظيم أوراق النقد

مادة ١٠٦: وحدة النقد فى جمهورية مصر العربية هى الجنيه المصرى ، وينقسم إلى مائة قرش .

مادة ١٠٧: مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٠ بشأن إصدار العملة الورقية يكون للبنك المركزى دون غيره حق إصدار أوراق النقد ، ويحدد مجلس إدارة البنك فئات ومواصفات أوراق النقد التى يجوز إصدارها ، ويجب أن تحمل أوراق النقد توقيع محافظ البنك المركزى .

مادة ١٠٨: يكون لأوراق النقد التى يصدرها البنك المركزى قوة إبراء غير محدودة .

مادة ١٠٩: يجب أن يقابل أوراق النقد الصادرة بصفة دائمة وتقدر قيمتها رصيد مكون من الذهب والنقد الأجنبى والصكوك الأجنبية وسندات الحكومة المصرية وأنونها وأى سندات مصرية أخرى تضمنها الحكومة .

مادة ١١٠: يودع الذهب والنقد الأجنبى والأصول المكونة لغطاء الإصدار فى البنك المركزى بالقاهرة أو فى أحد بنوك القطاع العام بجمهورية مصر العربية أو فى أى من البنوك فى الخارج يوافق عليه مجلس إدارة البنك المركزى ويكون الإيداع باسم ولحساب البنك المركزى .

الفصل الثانى

تنظيم عمليات النقد الأجنبى

مادة ١١١: لكل شخص طبيعى أو اعتبارى أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبى ، وله الحق فى القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبى بما فى ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا على أن تتم هذه العمليات عن طريق البنوك المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبى ، وللشخص الطبيعى أو الاعتبارى أيضا التعامل فى النقد الأجنبى عن طريق الجهات المرخص لها بهذا التعامل طبقا لأحكام هذا القانون وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية له ، وينشأ فى البنك المركزى سجل لقيد هذه الجهات ، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وقواعد وإجراءات القيد فى السجل ، ويكون التعامل داخل

جمهورية مصر العربية شراء وبيعاً في مجال السلع والخدمات بالجنيه المصري وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية مالم ينص على خلاف ذلك في اتفاقية دولية أو في قانون آخر .

مادة ١١٣: يصدر بالقواعد والأسس المتعلقة بتنظيم سوق النقد الأجنبي ، عرضاً وطلباً ، قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة البنك المركزي ، ويتحدد سعر الصرف للجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية بتفاعل قوى العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي ، في ضوء القواعد والأسس المشار إليها.

مادة ١١٣: للبنوك المعتمدة القيام بكافة عمليات النقد الأجنبي ، بما في ذلك قبول الودائع والتعامل والتحويل للداخل والخارج والتشغيل والتغطية فيما تحوزة من أرصدة بالنقد الأجنبي ، ويقتصر تصدير واستيراد أوراق النقد الأجنبي وتصدير العملات الأجنبية على البنوك المعتمدة بعد موافقة البنك المركزي . ولمحافظ البنك المركزي في حالة مخالفة البنك لقواعد وإجراءات هذا التعامل أن يتخذ ما يراه مناسباً من إجراءات بما في ذلك إيقاف البنك عن التعامل في النقد الأجنبي لمدة لا تتجاوز سنة .

مادة ١١٤: لمحافظ البنك المركزي أن يرخص بالتعامل في النقد الأجنبي لشركات الصرافة والجهات المرخص لها بهذا التعامل طبقاً لأحكام هذا القانون ، ويحدد مجلس إدارة البنك قواعد وإجراءات هذا التعامل ، ولمحافظ البنك المركزي في حالة مخالفة أى من هذه الشركات أو الجهات للقواعد والإجراءات المشار إليها إيقاف الترخيص لمدة لا تتجاوز سنة ، وفي حالة تكرار المخالفة يكون له الحق في إلغاء الترخيص وشطب القيد من السجل ، ويجب الشطب وإلغاء الترخيص في حالة التوقف عن مزاولة نشاطها أو اندماجها في شركة أخرى أو إشهار إفلاسها أو تصفيتها ، أو في حالة اتباعها سياسة من شأنها الإضرار بالمصلحة الاقتصادية العامة ، ويحدد مجلس إدارة البنك المركزي بقرار منه شروط الترخيص ونظام العمل في هذه الشركات والجهات وكذلك نظام رقابة البنك المركزي عليها .

مادة ١١٥*: يلزم أن تتخذ شركة الصرافة شكل شركة مساهمة وأن تكون جميع أسهمها اسمية مملوكة لمصريين ، وأن يكون غرضها الوحيد مزاولة عمليات الصرافة ، وألا يقل رأس مالها المدفوع عن خمسة ملايين جنيه .

* المادة ١١٥ مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

مادة ١١٥ مكررا*: لمجلس إدارة البنك المركزى أن يرخص للشركات بتقديم خدمات تحويل الأموال ، ويجب أن تتخذ شركة تحويل الأموال شكل شركة مساهمة مصرية وأن يكون غرضها الوحيد مزاوله خدمات تحويل الأموال وألا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسة ملايين جنيه ، ويعد فى البنك المركزى سجل لقيده هذه الشركات ، ويحدد مجلس إدارة البنك المركزى بقرار منه قواعد وشروط وإجراءات الترخيص ونظام العمل فى هذه الشركات ونظام رقابة البنك المركزى عليها ، وتسرى أحكام هذه المادة على الفروع التى تعمل فى مصر لشركات أجنبية ، فيما عدا شرط رأس المال .

مادة ١١٦: إدخال النقد الأجنبى إلى البلاد أو إخراجها منها مكفول لجميع المسافرين ، على أن يتم الإفصاح عن مقداره عند الدخول أو الخروج إذا جاوز عشرة آلاف دولار أمريكى أو ما يعادلها بالنقد الأجنبى ، ويجوز للقادمين إلى البلاد أو المسافرين منها حمل أوراق النقد المصرى فى حدود خمسة آلاف جنيه مصرى ، ويحظر إدخال النقد المصرى أو إخراجها من خلال الرسائل والطرود البريدية ، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بالاتفاق مع محافظ البنك المركزى تعديل المبالغ المشار إليها فى الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة .

مادة ١١٧: على البنوك المعتمدة وشركات الصرافة والجهات المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى أن تقدم للبنك المركزى بيانات عما تبشره من عمليات النقد الأجنبى سواء تمت لحسابها أو لحساب الغير ، ويحدد مجلس إدارة البنك المركزى توقيت ومحتويات البيانات وأسلوب ومواعيد تقديمها ، ويقوم البنك المركزى بمراقبة عمليات النقد الأجنبى وفقا لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له .

* المادة ١١٥ مكررا مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

الباب السابع العقوبات

مادة ١١٨: مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، يعاقب على الجرائم المبينة فى المواد التالية بالعقوبات المنصوص عليها فيها .

مادة ١١٩: يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أيا من أحكام المادة (٣١) من هذا القانون ، ويعاقب بذات العقوبة كل من استخدم أى نوع من أنواع التمويل أو التسهيلات الائتمانية فى غير الأغراض والمجالات التى حددت فى الموافقة الائتمانية ، وفى حالة العود يحكم بالحبس والغرامة معا .

مادة ١٢٠: يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه كل من خالف أيا من أحكام المواد (٣٨ و ٤٢ و ٦٠) من هذا القانون .

مادة ١٢١*: يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز مائتى ألف جنيه كل من خالف أيا من أحكام المواد (٥١) و (٥٢) و (٥٥) من هذا القانون .

مادة ١٢٢: يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه كل من امتنع عن تقديم البيانات أو التقارير أو المعلومات المشار إليها فى المواد (٧٥ و ٧٦ و ٧٧) من هذا القانون فى المواعيد المحددة لذلك . ويعاقب بذات العقوبة كل من امتنع عن تقديم الدفاتر أو السجلات أو الأوراق أو المستندات لمن لهم حق الاطلاع عليها فضلا عن الحكم بالتمكن من الاطلاع .

مادة ١٢٣: يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه كل من تعمد بقصد الغش ذكر وقائع غير صحيحة أو أخفى بعض الوقائع فى البيانات أو فى المحاضر أو فى الأوراق الأخرى التى تقدم من البنوك إلى البنك المركزى بالتطبيق لأحكام هذا القانون ، ** ويعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه كل من ارتكب غشا أو تدليسا فى تقديم خدمات الاستعلام أو التصنيف الائتماني بقصد تيسير الحصول على الائتمان ، وذلك فضلا عن الحكم عليه لصالح مانح الائتمان بمبلغ يعادل قيمة ما لم يتم الوفاء به من الائتمان المنحى بناء على ما أصاب مانح الائتمان من ضرر بسبب ما ارتكبه من غش أو تدليس .

* المادة ١٢١ مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

** الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

مادة ١٣٤: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه كل من خالف أيا من احكام المادتين (٩٧ و ١٠٠) من هذا القانون .

مادة ١٣٥: مع عدم الاخلال بحكم المادة (١٢٤) من هذا القانون ، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من أفشى من العاملين المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون أية بيانات أو معلومات حصل عليها بسبب وظيفته .

مادة ١٣٦: يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أيا من أحكام المادة (١١٦) من هذا القانون ، ويعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه كل من خالف أيا من أحكام المواد (١١١ و ١١٣ و ١١٧) من هذا القانون ، ويعاقب بغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه كل من خالف أحكام المادة (١١٤) من هذا القانون أو القرارات الصادرة تطبيقا لها ، وفي جميع الأحوال تضبط المبالغ والأشياء محل الدعوى ويحكم بمصادرتها فإن لم تضبط حكم بغرامة إضافية تعادل قيمتها .

مادة ١٣٧: يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ١٣٨: في الأحوال التي ترتكب فيها الجريمة بواسطة شخص اعتباري يعاقب المسئول عن الادارة الفعلية للشخص الاعتباري المخالف بذات العقوبات المقررة على الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، متى ثبت علمه بها وكانت الجريمة قد وقعت بسبب إخلاله بواجبات الوظيفة ، ويكون الشخص الاعتباري مسئولا بالتضامن معه عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات، إذا كانت الجريمة قد ارتكبت من أحد العاملين به بإسمه نيابة عنه

مادة ١٢٩: يجوز بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أن تأمر المحكمة بنشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة في صحيفة أو أكثر أو بنشره بأي طريق آخر وذلك على نفقة المحكوم عليه .

مادة ١٣٠: يكون لموظفي البنك المركزي الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع محافظ البنك صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم .

مادة ١٣١: لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أي اجراءات من إجراءات التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له ، وفي المادتين ١١٦ مكررا و١١٦ مكررا (أ) من قانون العقوبات في نطاق تطبيق أحكام هذا القانون ، إلا بناء على طلب من محافظ البنك المركزي أو طلب من رئيس مجلس الوزراء .

مادة ١٣٢: يتلقى محافظ البنك المركزي ما يرد من النيابة العامة إعمالا لحكم المادة (١٣١) من هذا القانون ، وكذلك ما يرد إليه من تقارير الجهات الرقابية والأمنية عن المخالفات المصرفية بما فيها ما يتعلق بالتمويل والتسهيلات الائتمانية ، وتنشأ إدارة متخصصة بالبنك المركزي تضم خبراء في الشؤون المصرفية والاقتصادية والقانونية ، تتولى فحص ودراسة ما يحيله إليها المحافظ مما يتلقاه تطبيقا لأحكام الفقرة السابقة ، وعلى البنوك أن توافي هذه الإدارة بما تطلبه من المستندات والبيانات والمعلومات اللازمة لإتمام الفحص والدراسة ، وتعد الإدارة المشار إليها خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الإحالة ، تقريراً بنتائج الفحص والدراسة مشفوعاً بالرأى ، ويعرض التقرير فور إعداده على المحافظ لاتخاذ الإجراءات اللازمة فـى ضوءه ، وفقا لأحكام القانون .

مادة ١٣٣*: للبنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون التصالح في الجرائم المشار إليها في المادة (١٣١) منه ولو كان قد صدر بشأنها الطلب المنصوص عليه في هذه المادة ، وذلك في أية حالة تكون عليها الدعوى، فإذا تم التصالح قبل صدور حكم بات فيها ،

* المادة ١٣٣ مستبدلة بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٤ الجريدة الرسمية رقم ٥١ (مكرر) في ٢٢/١٢/٢٠٠٤ .

يشترط لنفاذه إتمام الوفاء بحقوق البنك وفقا لشروط التصالح ، وفى حالة
صيرورة الحكم باتا لا يكون التصالح نافذا إلا إذا قام المحكوم عليه بالوفاء
المسبق بمستحققات البنك ، وفى جميع الأحوال يشترط موافقة مجلس إدارة البنك
الدائن على التصالح ، ويحرر عنه محضر يوقعه أطرافه ، ويعرض على محافظ
البنك المركزى مؤيدا بالمستندات للنظر فى اعتماده ، ولا يكون التصالح
نافذا إلا بهذا الاعتماد وتوثيقه ، ويكون التوثيق بدون رسوم ، فإذا لم يوافق
مجلس إدارة البنك الدائن على التصالح رغم الوفاء بكامل حقوق البنك بعرض الأمر
بناء على طلب ذى الشأن على مجلس إدارة البنك المركزى لاتخاذ ما يراه
مناسبا ، ويكون لمحضر التصالح فى هذه الحالة قوة السند التنفيذى ويتولى
المحافظ إخطار النائب العام به ، ويعتبر ذلك الإخطار بمثابة تنازل عن الطلب
المشار إليه فى المادة (١٣١) ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية عن الواقعة محل
التصالح بجميع أوصافها ، وتأمّر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبات المحكوم بها
على المتهمين فى الواقعة إذا تم التصالح قبل صيرورة الحكم باتا ،
وإذا تم التصالح بعد صيرورة الحكم باتا ، وكان المحكوم عليه محبوسا نفاذا
لهذا الحكم ، جاز له أن يتقدم إلى النائب العام بطلب لوقف التنفيذ مشفوعا
بالمستندات المؤيدة له ، ويرفع النائب العام الطلب إلى محكمة النقض مشفوعا
بهذه المستندات وبمذكرة برأى النيابة العامة فيه وذلك خلال عشرة أيام
من تاريخ تقديمه ، ويعرض الطلب على إحدى الدوائر الجنائية بالمحكمة منعقدة
فى غرفة مشورة لنظره ، لتأمر - بقرار مسبب - بوقف تنفيذ العقوبات نهائيا
إذا تحققت من إتمام التصالح واستيفائه كافة الشروط والاجراءات المنصوص
عليها فى هذه المادة ، ويكون الفصل فى الطلب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ
عرضه ، وبعد سماع أقوال النيابة العامة والمحكوم عليه ، وفى جميع الأحوال
يمتد أثر التصالح من حيث انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبات
إلى جميع المتهمين أو المحكوم عليهم فى ذات الواقعة .

مادة ١٣٤ : لمحافظ البنك المركزى حق تخصيص نسبة لا تتجاوز (١٠٪) من المبالغ المصادرة والغرامات الإضافية توزع على كل من أرشد أو عاون فى ضبط إحدى الجرائم المرتكبة بالمخالفة لأحكام الباب السادس من هذا القانون أو اكتشفها أو استيفاء الاجراءات المتصلة بها ، وذلك طبقا للقواعد التى يضعها مجلس إدارة البنك المركزى .

مادة ١٣٥: مع عدم الإخلال بالمعقوبات والجزاءات الأخرى الواردة فى هذا القانون أو فى أى قانون آخر يجوز لمجلس إدارة البنك المركزى عند ثبوت مخالفة أحد البنوك لأى من أحكام هذا القانون أو نظام البنك المركزى أو القرارات الصادرة من مجلس إدارته اتخاذ أى من الاجراءات الآتية :

- أ - توجيه تنبيهه .
- ب- تخفيض التسهيلات الائتمانية المقدمة للبنك المخالف أو وقفها .
- ج- منع البنك المخالف من القيام ببعض العمليات أو تحديد حجم الائتمان الذى يقوم بتقديمه .
- د - إلزام البنك المخالف بإيداع أرصدة لدى البنك المركزى دون عائد وللمدة التى يسمراها وذلك بالإضافة إلى الرصيد الدائن المنصوص عليه فى المادة (٧٤) من هذا القانون .
- هـ - مطالبة رئيس مجلس إدارة البنك المخالف بدعوة المجلس إلى الانعقاد للنظر فى أمر المخالفات المنسوبة إلى البنك واتخاذ اللازم نحو إلزالتها ، ويحضر اجتماع مجلس الإدارة فى هذه الحالة ممثل أو أكثر عن البنك المركزى
- و - تعيين عضو مراقب فى مجلس إدارة البنك وذلك للمدة التى يحددها مجلس إدارة البنك المركزى ، ويكون لهذا العضو المشاركة فى مناقشات المجلس وتسجيل رأيه فيما يتخذ من القرارات .
- ز - حل مجلس الإدارة وتعيين مفوض لإدارة البنك لمدة لا تتجاوز ستة أشهر ويجوز مدتها لمدة ستة أشهر أخرى ، ويعرض المفوض خلال مدة تعيينه الأمر على الجمعية العامة للبنك لاختيار مجلس إدارة جديد ، أو الدمج فى بنك آخر أو تصفية البنك .

* ويجوز اتخاذ أي من الاجراءات المنصوص عليها في البنود (أ ، هـ ، ز)
في حالة ثبوت المخالفة في حق إحدى شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني أو تحويل
الأموال كما يجوز سحب الترخيص الممنوح للشركة .

ملحوظة

نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ الصادر بالجريدة الرسمية
العدد ٢٤ (مكررا) في ٢١ / ٦ / ٢٠٠٥ على الآتي :
تلتزم شركات تقديم خدمات تحويل الأموال وشركات الصرافة القائمة بتوفيق
أوضاعها وفقا لهذا القانون خلال سنة من تاريخ العمل به في (٢٠٠٥/٦/٢٠) .

* الفقرة الأخيرة من المادة ١٣٥ مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

الفصل الثالث : القـــرارات الجمهوريــــة

*** ١ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية**

الصادر بتاريخ ٢١ / ٣ / ٢٠٠٤م

رقم ١٠١ لسنة ٢٠٠٤

**بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزى
والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣**

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛
وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية
المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛
وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ؛
وعلى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد
الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ؛
وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٣١ لسنة ١٩٩٤ بإصدار اللائحة
التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل
فى النقد الأجنبى ؛
وعلى اقتراح مجلس إدارة البنك المركزى بجلسته المعقودة بتاريخ ٤ / ٢ / ٢٠٠٤ ؛
وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزى والجهاز
المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ المرفقة .

(المادة الثانية)

يقصد بكلمة القانون أينما وردت فى هذه اللائحة قانون البنك المركزى والجهاز
المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ .

* الجريدة الرسمية - العدد ١٢ مكرر (أ) فى ٢٢/٣/٢٠٠٤ .

(المادة الثالثة)

يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، وقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٣١ لسنة ١٩٩٤ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام اللائحة التنفيذية المرفقة .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

رئيس الجمهورية

اللائحة التنفيذية

لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد

الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٢

الباب الاول

البنك المركزى

الفصل الأول - نظام عمل المجلس التنسيقى

مادة ١: يضع البنك المركزى أهداف السياسة النقدية بالاتفاق مع الحكومة ، وذلك من خلال المجلس التنسيقى المشكل بقرار رئيس الجمهورية ، ويجتمع هذا المجلس المنصوص عليه فى المادة (٥) من القانون بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الضرورة لذلك ، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا بحضور ثلثى أعضائه على أن يكون من بينهم ممثل للبنك المركزى وممثل للحكومة، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس ، ويكون للمجلس أمانة فنية يصدر بتشكيلها قرار من رئيس المجلس ، وتختص بالتحضير لاجتماعات المجلس وإعداد محاضرها ، ويستعين المجلس فى مباشرة اختصاصه بالدراسات والمعلومات والبيانات التى تعدها الإدارات والوحدات واللجان المختصة فى البنك المركزى وغيرها من الجهات المعنية ، كما يحاط المجلس علما بما يصدره مجلس إدارة البنك من قرارات وتوصيات ، وذلك كله فيما يتعلق بأهداف السياسة النقدية ، ومع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الرابعة من المادة (٥) من القانون يكون الإفصاح عن قرارات المجلس من رئيسه أو من يفوضه فى ذلك .

الفصل الثانى

حصر ومتابعة المديونية الخارجية

مادة ٢: تكون مباشرة البنك المركزى اختصاص حصر ومتابعة المديونية الخارجية على الجهات المنصوص عليها فى البند (ح) من المادة (٦) من القانون وفقا للقواعد والإجراءات والنماذج التى يصدرها مجلس إدارة البنك المركزى ، وعلى الجهات المذكورة موافاة البنك بالنماذج المشار إليها خلال الأسبوع الأول من الشهر القالى للشهر المعد عنه البيان ويتم تسجيل أرصدة تلك المديونية فى النظام المعد لهذا الغرض بالبنك المركزى .

الفصل الثالث

ضمان البنك المركزى للتمويل والتسهيلات الائتمانية

مادة ٣: يكون ضمان البنك المركزى للتمويل والتسهيلات الائتمانية التى تحصل عليها الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك الخاضعة لأحكام القانون من البنوك والمؤسسات المالية والهيئات الأجنبية والدولية وفقا لحكم المادة (٩) من القانون طبقا للشروط والقواعد الآتية:

أ - إذا كان الضمان للتمويل أو التسهيلات الائتمانية بناء على طلب شخص اعتبارى عام ، يتم الحصول على تفويض منه بالخصم على حساباته بالنقد الاجنبى أو بالمعادل بالنقد المصرى بحسب الاحوال بقيمة الالتزامات المترتبة على التمويل أو التسهيل الائتمانى فى تواريخ الاستحقاق ، كما يتم الحصول على موافقة وزارة المالية بالخصم على حساباتها لدى البنك المركزى بالقيمة ذاتها ، وذلك فى الحالات التى يقدرها محافظ البنك .

ب- إذا كان الضمان بناء على طلب أحد البنوك الخاضعة لأحكام القانون يتم الحصول على تفويض من البنك الطالب بالخصم على أرصدة حساباته لدى البنك المركزى بالنقد الأجنبى بقيمة التزاماته المترتبة على التمويل أو التسهيل الائتمانى فى تواريخ الاستحقاق للجهة الدائنة . وفى جميع الأحوال تلتزم الجهات طالبة الضمان بتقديم طلب الحصول عليه مرفقا به موافقة السلطة المختصة والمستندات التى توضح صيغة الضمان وقيمه وأجله والأعباء المتعلقة به.

ويعرض الطلب على مجلس إدارة البنك المركزى لاتخاذ قرار فى شأنه.

الباب الثانى

تنظيم الجهاز المصرفى

الفصل الأول - إنشاء وتسجيل البنوك

مادة ٤: يقدم ذوو الشأن إلى البنك المركزى طلبا للحصول على موافقة مبدئية لاتخاذ إجراءات تأسيس بنك ، ويرفق بالطلب المستندات الآتية :

أ - صورة من مشروع النظام الأساسى تشتمل على بيان بأسماء المؤسسين وجنسياتهم وعناوينهم وحصص كل منهم فى رأس المال ، وصور النظم الأساسية للمؤسسين من الأشخاص الاعتبارية وبيان نسبة الأسهم التى ستطرح فى اكتتاب عام .

ب- بيان بالإسم المقترح للبنك باللغتين العربية والأجنبية على ألا يكون مماثلا أو مشابها لإسم بنك آخر يعمل فى مصر .

ج- قيمة رأس المال المرخص به والمصدر والمدفوع ، وعدد الأسهم والقيمة الاسمية لكل سهم .

د - أغراض البنك ومدته وعنوان مركزه الرئيسى .

هـ- إقرار من المؤسسين ألا يقل رأس مال البنك المصدر والمدفوع منه عن خمسمائة مليون جنيه مصرى .

و - دراسة الجدوى المالية والاقتصادية لتأسيس البنك تتضمن على الأخص:

★ الهدف من تأسيس البنك .

★ الخدمات التى سيؤديها البنك .

★ دراسة للسوق التى توضح قدرة البنك على تعبئة المدخرات وتوظيفها .

ز - الهيكل التنظيمى المقترح للبنك وخطته فى انشاء الفروع .

ح - سياسات البنك الائتمانية والاستثمارية وسياساته المتعلقة بإدارة المخاطر .

ط - بيان نسبة مساهمة كل مؤسس والأطراف المرتبطة به فى مؤسسات مالية أخرى عاملة فى مصر ، وذلك وفقا لمفهوم الأطراف المرتبطة المنصوص عليها فى المادة (٥٦) من القانون .

ويعرض طلب الحصول على الموافقة المبدئية لتأسيس البنك على مجلس إدارة البنك المركزي لإصدار قرار في شأنه في ضوء الأوضاع الاقتصادية العامة ، ويتم البت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه مستوفيا المستندات المطلوبة ، وعلى ذوى الشأن اتخاذ الاجراءات اللازمة لتأسيس البنك خلال ستة أشهر من تاريخ إخطارهم بقرار مجلس إدارة البنك المركزي بالموافقة المبدئية على التأسيس ، وإلا اعتبرت الموافقة كأن لم تكن .

مادة 5: يقدم طلب تسجيل البنك الصادرة له الموافقة المبدئية لاتخاذ اجراءات تأسيسه ، وفقا للشروط والالوضاع الواردة بالمادة (4) من هذه اللائحة ، إلى البنك المركزي على النموذج المعد لهذا الغرض ، وترفق بالطلب المستندات الآتية :

أ - القرار الصادر بتأسيس البنك .

ب- صورة من العقد الابتدائي والنظام الأساسي المعتمد للبنك .

ج- صورة من صحيفة قيد البنك في السجل التجارى .

د - صورة من عقود الإدارة التي تم إبرامها مع أى طرف يعهد إليه بإدارة البنك - إن وجدت - وذلك لاعتمادها طبقا لأحكام القانون .

هـ- صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للبنك بتعيين أعضاء مجلس إدارة ومن القرارات الصادرة من المجلس بتعيين المديرين التنفيذيين ، وما يفيد أخذ رأى محافظ البنك المركزي فى قائمة بأسمائهم جميعا قبل التعيين وفقا لأحكام المادة (43) من القانون .

و - أسماء وبيانات رئيس مجلس إدارة البنك ونوابه والأعضاء المنتخبين وأعضاء مجلس الإدارة ، والمديرين التنفيذيين المسؤولين عن الائتمان ، والاستثمار ، وإدارة المحافظ ، والمعاملات الخارجية بما فيها المبادلات ، والتفتيش الداخلى ، وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض ، وما يفيد تمتع كل منهم بالصلاحية والكفاءة والخبرة بالأعمال المصرفية ، وفقا للمعايير والضوابط التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي .

ز - ما يثبت سداد رسم التسجيل المنصوص عليه فى المادة (33) من القانون .

ويعرض طلب التسجيل على مجلس إدارة البنك المركزي لإصدار قرار فى شأنه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب مستوفيا المستندات المطلوبة .

مادة ٦: يقدم نوو الشأن إلى البنك المركزي طلبا للحصول على موافقة مبدئية للترخيص بإنشاء فرع لبنك أجنبى فى مصر ، ويرفق بالطلب المستندات الآتية :

أ - موافقة المركز الرئيسى للبنك الاجنبى على إنشاء فرع له فى مصر .

ب- دراسة الجدوى المالية والاقتصادية لإنشاء الفرع متضمنة العناصر المنصوص عليها فى البند (و) من المادة (٤) من هذه اللائحة ، وكذلك خطة عمل الفرع ، وخطة التوسع فى أنشطته وعدد الفروع الأخرى المخطط لإنشائها فى مصر .

ج- ما يفيد خضوع المركز الرئيسى للبنك الأجنبى لرقابة السلطة المختصة بالدولة التى يقع فيها هذا المركز ، وكذا تمتعه بجنسية محددة .

د - موافقة السلطة المختصة بالدولة التى يخضع لها المركز الرئيسى على افتتاح الفرع مع إقرارها بأن البنك مرخص له بالعمل ، وبسلامة مركزه المالى والتزامه بالمعايير والضوابط الرقابية التى تطبقها تلك السلطة .

هـ- صورة من النظام الأساسى للبنك الأجنبى مصدقا عليها من السلطة المختصة التى يخضع لها مركزه الرئيسى مصحوبة بملخص لهذا النظام باللغة العربية .

و - صورة من القوائم المالية للبنك عن آخر خمس سنوات مالية وتقارير مراقبى الحسابات عنها .

ز - ما يثبت تحويل مبلغ لا يقل عن خمسين مليون دولار أمريكى أو ما يعادله بالعملات الحرة لحساب رأس مال الفرع يخصص لمباشرة نشاطه فى مصر .

ح - تعهد من المركز الرئيسى للبنك الأجنبى بضمان جميع الودائع لدى الفرع وحقوق الدائنين وكافة التزامات الفرع الأخرى ، مع التزام المركز الرئيسى بتعويض الفرع عن أية خسائر قد تظهرها قوائمه المالية عن أية سنة مالية خلال شهر على الأكثر من تاريخ اعتماد مراقبى حسابات الفرع لهذه القوائم وذلك كله وفقا لما يحدده مجلس إدارة البنك المركزي فى هذا الشأن .

ط - تعهد من المركز الرئيسى بالتزام الفرع بالقوانين المصرية واللوائح والقرارات السارية والتعليمات التى يصدرها البنك المركزى .

ى - تفويض صادر من المركز الرئيسى باسم المدير المسئول عن الفرع ونائبه مصدقا عليه من وزارة الخارجية المصرية ، وما يفيد أخذ رأى محافظ البنك المركزى فى قائمة باسميهما قبل التعيين وفق أحكام المادة (٤٣) من القانون .

ويعرض طلب الحصول على الموافقة المبدئية لإنشاء الفرع على مجلس إدارة البنك المركزى لإصدار قرار فى شأنه فى ضوء الأوضاع الاقتصادية العامة ، وطبقا لما يتم الاتفاق عليه بين البنك المركزى والسلطة المختصة فى الدولة التى يقع فيها المركز الرئيسى للبنك الأجنبى التابع له الفرع للتنسيق بينهما فى مجال الرقابة والإشراف ، على أن يتم البت فى الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه مستوفيا المستندات المطلوبة ، وعلى ذوى الشأن اتخاذ الاجراءات اللازمة لإنشاء الفرع خلال ستة أشهر من تاريخ إخطارهم بقرار مجلس البنك المركزى بالموافقة المبدئية على الإنشاء ، وإلا اعتبرت الموافقة كأن لم تكن ، وعلى البنك الأجنبى الذى يحصل على الموافقة المبدئية التقدم بطلب ، على النموذج المعد لهذا الغرض ، لتسجيل الفرع بسجل البنوك لدى البنك المركزى مستوفيا المستندات المطلوبة ، مرفقا به ما يثبت سداد رسم التسجيل المنصوص عليه فى المادة (٣٣) من القانون ، ويعرض طلب التسجيل على مجلس إدارة البنك المركزى لإصدار قرار فى شأنه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب مستوفيا المستندات المطلوبة.

مادة ٧: يتم تسجيل أية منشأة يرخص لها بممارسة أعمال البنوك ، بعد موافقة مجلس إدارة

البنك المركزى ، فى سجل خاص يعد لهذا الغرض تقيد به البيانات الآتية:

أ - رقم التسجيل وتاريخه .

ب- اسم البنك باللغتين العربية والعنبنفة .

ج- الاسم المختصر للبنك باللغتين العربية والعنبنفة .

د - الشكل القانونى للبنك .

هـ - تاريخ التأسيس .

و - تاريخ مباشرة النشاط .

ز - مدة البنك الأصلية والمجددة .

- ح - رقم وتاريخ عدد الوقائع المصرية الذى نشر به قرار مجلس إدارة البنك المركزى بالموافقة على التسجيل .
- ط - رأس مال البنك المرخص به والمصدر والمدفوع ، أو رأس المال المخصص لنشاط فرع بنك أجنبى فى مصر .
- ى - الاحتياطى القانونى ، واحتياطيات البنك الأخرى أو أية احتياطيات مخصصة لنشاط فرع بنك أجنبى فى مصر .
- ك - السندات وصكوك التمويل المصرح بإصدارها والمصدرة من البنوك وفروع البنوك الأجنبية وآجال استحقاقها ، والتمويل المساند وشروطه .
- ل - عنوان المركز الرئيسى للبنك ، أو الفرع الرئيسى بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية فى مصر .
- م - شبكة الفروع فى مصر بالنسبة للبنوك وفروع البنوك الأجنبية ، وكذا شبكة فروع البنوك المصرية فى الخارج .
- ن - أسماء وبيانات رئيس مجلس الإدارة ونوابه والأعضاء المنتدبين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين المسؤولين عن الائتمان ، والاستثمار وإدارة المحافظ ، والمعاملات الخارجية بما فيها المبادلات ، والتفتيش الداخلى ، وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض .
- ص - أسماء وبيانات المدير المسئول عن إدارة الفرع الأجنبى فى مصر ونائبه والمديرين التنفيذيين المسؤولين عن الائتمان والاستثمار وإدارة المحافظ ، والمعاملات الخارجية بما فيها المبادلات ، والتفتيش الداخلى ، وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض .
- ع - أسماء مراقبى الحسابات .
- ف - تاريخ بداية ونهاية السنة المالية للبنك .
- ويتم تسجيل كل ما يطرأ من تعديل على البيانات السابقة على النموذج المعد لهذا الغرض

مادة ٨: يقدم طلب انشاء الفروع أو الوكالات للبنوك القائمة فى مصر إلى البنك المركزى للحصول على الموافقة البدئية ، ويعرض الطلب على مجلس إدارة البنك المركزى لإصدار قرار فى شأنه ، وعلى البنك الذى حصل على الموافقة البدئية لإنشاء الفرع أو الوكالة التقدم بطلب لتسجيل الفرع أو الوكالة فى السجل المعد لذلك قبل مزاولة النشاط بثلاثين يوما على الأقل ، ويرفق بالطلب ما يثبت سداد رسم التسجيل المنصوص عليه فى المادة (٣٣) من القانون .

مادة ٩: يقدم طلب الحصول على تصريح بفتح مكتب تمثيل لبنك أجنبى فى مصر إلى البنك المركزى قبل اتخاذ اجراءات قيده المشار إليها فى المادة (٣٥) من القانون ، ويرفق بالطلب المستندات التى يحددها مجلس إدارة البنك المركزى ، وعلى الأخص ما يأتى :

أ - اسم البنك الذى يمثله المكتب وعنوانه فى الخارج ، وعنوان المكتب فى مصر .
ب- الموافقة الصادرة من المركز الرئيسى للبنك بفتح مكتب تمثيل له فى مصر .
ج- ما يفيد خضوع المركز الرئيسى لرقابة السلطة المختصة بالدولة التى يقع فيها هذا المركز .

د - صورة من النظام الأساسى للبنك الذى يمثله المكتب مصدقا عليها من السلطة المختصة بالدولة التى يخضع لها البنك التابع له مكتب التمثيل ، مع ملخص لهذا النظام باللغة العربية .

هـ- صورة من القوائم المالية للبنك التابع له مكتب التمثيل عن آخر سنتين مالىتين ، وتقريرى مراقبى الحسابات عنها .

و - تفويض صادر من المركز الرئيسى للبنك للمسئول عن المكتب متضمنا اسمه وجنسيته ومصدقا عليه من وزارة الخارجية المصرية .

ز - تعهد من المركز الرئيسى بالتزام المكتب بالقوانين المصرية واللوائح والقرارات السارية والتعليمات التى يصدرها البنك المركزى وبإخطار البنك المركزى بأية تعديلات تتم على البيانات المسجلة ، وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض .

مادة ١٠: يقدم طلب تسجيل مكتب التمثيل ، بعد موافقة مجلس إدارة البنك المركزى وقيد المكتب طبقا لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض مرفقا به ما يثبت سداد رسم تسجيل المكتب المنصوص عليه فى المادة (٣٥) من القانون ، ولا يجوز للمكتب مباشرة العمل فى مصر إلا بعد إخطاره بقرار من المحافظ بإضافته إلى السجل المعد لهذا الغرض بالبنك المركزى .

مادة ١١: يعد فى البنك المركزى سجل خاص تقيد به مكاتب تمثيل البنوك الاجنبية فى مصر ويتضمن السجل البيانات الآتية :

- أ - اسم المكتب وعنوانه .
- ب- اسم البنك الذى يمثله المكتب وجنسيته وعنوان مركزه الرئيسى .
- ج- اسم المسئول عن المكتب وجنسيته .
- د - رقم وتاريخ مكتب التمثيل .
- هـ- تاريخ ورقم القيد لدى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .
- و - تاريخ بدء نشاط المكتب فى مصر .

الفصل الثانى

قواعد التملك لحصص فى رؤوس أموال البنوك

مادة ١٣: يراعى مجلس إدارة البنك المركزى عند فحص طلبات الحصول على موافقته لتملك أى شخص طبيعى أو اعتبارى ما يزيد على (١٠٪) من رأس المال المصدر لأى بنك أو أية نسبة تؤدى إلى السيطرة الفعلية عليه وفقا لأحكام المادة (٥١) من القانون الضوابط الآتية:

- أ - عدم وجود تعارض بين مصالح الطالب ومصالح البنك .
- ب- مدى ما يتيح التملك من حقوق مؤثرة ومن سيطرة فعلية على البنك لتعيين أعضاء مجلس الإدارة أو فى التحكم فى القرارات التى يصدرها المجلس أو تصدر عن الجمعية العامة .

ج- مدى مساهمة الطالب والأطراف المرتبطة به في البنك المطلوب التملك فيه وفي البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في مصر .

د - قدرة الطالب واستعداده لتقديم ما يلزم من الدعم المالى والفنى أو أيهما إلى البنك في حالة طلب تملك ما يزيد على (١٠٪) من رأس المال المصدر للبنك أو أية نسبة تؤدي إلى السيطرة الفعلية عليه ، وذلك وفقا لما يراه مجلس إدارة البنك المركزى .

هـ- ألا يؤدي التملك إلى الحد من المنافسة في السوق المصرفية أو إضطراب العمل بها
و - عدم صدور حكم نهائى بالإدانة فى جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة ، أو فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى القانون أو فى قانون مكافحة غسل الأموال.

ز - توافر عناصر الأهلية والكفاءة والخبرة العملية .

مادة ١٣: يقدم طالب التملك إلى البنك المركزى قبل موعد إتمام التملك بستين يوما على الأقل طلباً على النموذج المعد لهذا الغرض ، ويرفق بالطلب تقرير يبين سبب تملك الأسهم والأهداف التى يرمى مقدم الطلب إلى تحقيقها منه وخطته فى إدارة البنك والسياسة التى ينوى اتباعها فى تصريف شئونه ، وذلك فى حالة طلب تملك ما يزيد على (١٠٪) من رأس المال المصدر للبنك أو أية نسبة تؤدي إلى السيطرة الفعلية عليه ، كما يرفق بالطلب المستندات الآتية :

أولاً - إذا كان مقدم الطلب شخصاً طبيعياً :

أ - بيان بالإسم والعنوان وصورة بطاقة إثبات الشخصية .

ب- بيان بالمؤهلات العلمية وبالخبرات العملية .

ج- ما يثبت عدم صدور أحكام نهائية بإشهار إفلاس ضد طالب التملك وعدم إدانته بجريمة ماسة بالشرف أو الأمانة ، أو بإحدى الجرائم المنصوص عليها فى القانون ، أو فى قانون مكافحة غسل الأموال ، أو أى مستند آخر يفي بالغرض يقبله البنك المركزى .

د - بيان بأسماء البنوك - بما فيها البنك المطلوب التملك فيه - والشركات التى يساهم أو يشارك فيها بطريق مباشر أو غير مباشر وحده أو مع أطرافه المرتبطة بنسبة تجاوز (١٠٪) من رأس المال المصدر لأى منها ، متضمناً قيمة ونسبة المساهمة أو المشاركة .

هـ- بيان بالتمويل والتسهيلات الائتمانية أو أية مديونية أخرى حصل عليها الطالب من البنوك المحلية والأجنبية والمؤسسات الأخرى أو كفلها هو والأطراف المرتبطة به ، على أن يتضمن البيان اسم الجهة المقدمة للتمويل أو للتسهيل أو للمديونية الأخرى ، والغرض من كل منها والأرصدة القائمة فى نهاية آخر ثلاث سنوات وفى آخر تاريخ قبل تقديم الطلب وأية تسويات يكون قد قام بإجرائها مع هذه الجهات وأية إجراءات قانونية متخذة منه أو ضده فى شأن التمويل أو التسهيل أو المديونية الأخرى المشار إليها .

ثانياً : إذا كان مقدم الطلب شخصاً اعتبارياً :

أ - بيان بالاسم والعنوان والشكل القانونى وغرض وطبيعة النشاط وتاريخ بدء مزاوَلته .

ب- بيان برأس المال المصدر والمدفوع وبأسماء المالكين لأكثر من (١٠٪) من رأس المال المصدر .

ج- صورة من النظام الأساسى ومن صحيفة القيد فى السجل التجارى .

د - صورة من القوائم المالية عن آخر ثلاث سنوات مالية وتقارير مراقبى الحسابات عنها .

هـ- ما يثبت عدم صدور أحكام نهائية بإشهار إفلاس طالب التملك ، وعدم إدانته بجريمة ماسة بالشرف أو الأمانة ، أو بإحدى الجرائم المنصوص عليها فى القانون ، أو فى قانون مكافحة غسل الأموال ، أو أى مستند آخر يفى بالغرض يقبله البنك المركزى .

و - بيان بأسماء الأطراف المرتبطة بطالب التملك بما فى ذلك أسماء البنوك والشركات التى يساهم أو يشارك فيها وأى من أعضاء مجلس إدارته أو أى من المساهمين فيه بنسبة تجاوز (١٠٪) من رأس المال المصدر لكل منها متضمناً قيمة ونسبة المساهمة .

ز - بيان بالتمويل والتسهيلات الائتمانية أو أية مديونية أخرى حصل عليها الطالب ، أو كفّلها ، شاملا الأطراف المرتبطة به ، من البنوك المحلية والأجنبية والمؤسسات الأخرى ، على أن يتضمن البيان اسم الجهة المقدمة للتمويل أو للتسهيل أو للمديونية الأخرى والغرض من كل منها والأرصدة القائمة في نهاية آخر ثلاث سنوات مالية وفي آخر تاريخ قبل تقديم الطلب ، مع بيان أية تسويات يكون قد قام بإجرائها مع هذه الجهات ، والإجراءات القانونية المتخذة منه أو ضده في شأن التمويل أو التسهيل أو المديونية الأخرى المشار إليها .

ح - إذا كان الطالب بنكا أو مؤسسة مالية مركزها الرئيسي خارج مصر يتعين تقديم مستند يفيد خضوع المركز الرئيسي لرقابة السلطة المختصة وأن ترخيصه لممارسة النشاط مازال ساريا .

وفي جميع الأحوال يتعين على مقدم الطلب نشر طلبه في صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه للبنك المركزي ، مع الإشارة إلى حق كل ذي مصلحة في تقديم اعتراض مسبب على الطلب إلى البنك المركزي خلال عشرة أيام من تاريخ النشر ، ويضع البنك المركزي بالاتفاق مع الهيئة العامة لسوق المال الإجراءات التي تتبع إذا ترتب على طرح أسهم زيادة رأس مال أحد البنوك من خلال طرح عام أو خاص تجاوز النسبة المقررة في المادة (٥١) من القانون .

مادة ١٤: إذا تملك الشخص الطبيعي بالميراث أو الوصية أكثر من (١٠٪) من رأس المال المصدر لأي بنك أو ما يؤدي إلى سيطرته الفعلية عليه ، ورغب في استمرار هذا التملك يتعين عليه اتخاذ الإجراءات الآتية :

أ - تقديم طلب بذلك إلى البنك المركزي على النموذج المعد لهذا الغرض مرفقا به المستندات المنصوص عليها في البند أولا من المادة (١٣) من هذه اللائحة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ علم الطالب بما آل إليه بطريق الميراث أو الوصية .

ب - نشر الطلب في صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار أحدهما على الأقل باللغة العربية ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه للبنك المركزي ، مع الإشارة إلى حق كل ذي مصلحة في تقديم اعتراض مسبب على الطلب إلى البنك المركزي خلال عشرة أيام من تاريخ النشر .

مادة ١٥: تسري أحكام المواد من (١٢) إلى (١٤) من هذه اللائحة على المالك المستفيد للأسهم أو شهادات الايداع الدولية ، ويكون المالك المسجل هو الملتزم بتنفيذ هذه الأحكام نيابة عن المالك المستفيد .

مادة ١٦: يلتزم البنك بالافصاح عن اسم كل مساهم يمتلك وحده أو مع أطرافه المرتبطة ما يزيد على (٥٪) من رأس مال البنك المصدر ، وذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المنشورة وفقا للقانون .

الفصل الثالث

الرقابة على البنوك

مادة ١٧: على البنوك الافصاح الكامل لعملائها عن معدلات العائد وأسعار الخدمات المصرفية التي تقدمها ، وذلك وفقا للقواعد الآتية :

أ - أن يتم الافصاح في نصوص العقد عند التعاقد مع العميل ، وبإخطار من البنك للعميل وفقا لشروط العقد عند التجديد أو تعديل المعدلات أو الأسعار .

ب - أن يكون الإفصاح في صالات استقبال العملاء بالبنوك وفروعها ، أو في الإعلان بالصحف ووسائل الإعلام الأخرى عن الخدمات التي يقدمها البنك للعملاء ، أو في المراسلات الخاصة والنشرات المرسلة لهم .

ج - أن يتضمن الافصاح معدلات العائد السنوية الفعلية وفقا للأعراف المصرفية .

مادة ١٨: يكون معيار كفاية رأس المال هو أساس حساب مقدار القاعدة الرأسمالية للبنك ، في تطبيق حكم البند (٣) من المادة (٦٠) من القانون ، وذلك وفقا لما يحدده مجلس إدارة البنك المركزي .

مادة ١٩: يتعين على البنك عند تقديم التمويل أو التسهيل الائتماني للعميل مراعاة الضوابط الآتية:

أ - التأكد من الجدارة الائتمانية للعميل وكفاءة إدارة نشاطه ومن صحة المعلومات والبيانات المقدمة منه ، وذلك وفقا لقواعد واجراءات تقييم الائتمان التي يضعها مجلس إدارة البنك تطبيقا لحكم المادة (٦٣) من القانون .

ب - شمول بيان أرصدة المديونية المشار إليها في المادة (٦٢) من القانون لمديونيات الأطراف المرتبطة بالعميل .

ج- استيفاء الاستعلام عن العميل من مصادر موثوق فيها وفقا للأنماذج التي يعتمدها مجلس إدارة البنك ، مع مراعاة تجديد الاستعلام مرة على الأقل كل ستة أشهر .

د - التأكد من حسن سمعة العميل وتوافر موارد ذاتية كافية لديه تتناسب مع حجم التمويل أو التسهيل الائتماني المقدم له من البنك ومن البنوك والجهات الأخرى وكفاية التدفقات النقدية المتوقعة من أنشطته المطلوب تمويلها للوفاء بالتزاماته .

هـ- الاطلاع على البيان المجمع الخاص بالعميل والأطراف المرتبطة به والذي تفره قاعدة المعلومات الم جمعة بالبنك المركزي ، وذلك قبل اتخاذ قرار تقديم التمويل أو التسهيل الائتماني أو زيادته أو تجديده أو تعديل شروطه .

و - مراعاة ألا تؤدي نسبة التمويل من الجهات المحلية والأجنبية إلى حقوق المساهمين في منشأة العميل إلى الإخلال بقدرتها على خدمة التمويل والتسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها .

ز - أن يكون التمويل أو التسهيل الائتماني لغرض محدد ، وألا يستخدم إلا في هذا الغرض .

ح - أن يقترن منح التمويل أو التسهيل الائتماني بالنقد الأجنبي بتوافر موارد بالنقد الأجنبي لدى العميل تساعد على السداد .

ط - عدم تركيز ما يقدمه البنك من التمويل والتسهيلات الائتمانية لدى عدد محدود من العملاء أو الأنشطة أو القطاعات .

ى - الالتزام بصلاحيات المديرين فى المركز الرئيسى بالبنك وفى فروعہ فى تقديم الائتمان والموافقة عليه ، وكذلك بالحدود الدنيا لطلبات الائتمان التى تعرض على مجلس إدارة البنك ، وذلك كله طبقا لما تحدده اللائحة الداخلية للبنك .

ك - استيفاء كافة الشروط التى تتضمنها الموافقة الائتمانية قبل السماح باستخدام التمويل أو التسهيل الائتماني وفى جميع مراحل هذا الاستخدام .

ل - أى ضوابط أخرى يقررہا مجلس إدارة البنك المركزى .

مادة ٣٠: فى الأحوال التى يقرر فيها البنك الحصول على ضمانات عينية من العميل ، يتم تقييم هذه الضمانات ، عن طريق بيوت الخبرة المتخصصة والمسجلة لدى البنك المركزى وفقا للمعايير المهنية ، وعلى الأخص ما يأتى :

- أ - القيمة وقوت التملك .
- ب - التغيرات التى طرأت على قيمة الأصل الضامن من تاريخ تملكه .
- ج - التغيرات التى طرأت على السوق وأثرها فى تغير قيمة الأصل الضامن .
- د - القيمة البيعية للأصول المثيلة وقوت التقييم .
- هـ - المخاطر المحتمل تعرض الأصل الضامن لها .

مادة ٣١: فى الأحوال التى يقرر فيها البنك الحصول على ضمانات من أوراق مالية وضمانات ذات طبيعة أخرى من العميل ، يتم تقييم هذه الضمانات وفقا للمعايير المهنية ، وعلى الأخص ما يأتى :

- أ - القيمة السوقية بالنسبة لأوراق المالية ذات التداول النشط فى إحدى البورصات .
- ب - القيمة استنادا إلى صافى حقوق المساهمين وفقا للقواعد التى يقررہا مجلس إدارة البنك المركزى ، وذلك بالنسبة للأسهم ذات التداول غير النشط أو غير المقيدة فى إحدى البورصات .
- ج - القيمة وفقا للقواعد التى يضعها مجلس إدارة البنك المركزى على ضوء معايير المحاسبة المصرية وذلك بالنسبة للسندات ذات التداول غير النشط أو غير المقيدة فى إحدى البورصات .

د - المعايير التي يضعها مجلس إدارة البنك المركزي في ضوء أحكام المادة (١٩) من هذه اللائحة بالنسبة للكفالات الشخصية وكذلك بالنسبة إلى الضمانات ذات الطبيعة الأخرى .

مادة ٢٢: يعد في البنك المركزي سجل لتقيد بيوت الخبرة القادرة على المشاركة في تقييم

الضمانات التي تقدم للبنوك ، يتضمن البيانات الآتية :

- أ - اسم بين الخبرة وشكله القانوني وعنوان مقره .
- ب - رقم وتاريخ قيده في السجل التجاري أو النقابة المهنية .
- ج - مجالات التخصص .
- د - تاريخ بدء مباشرة النشاط .
- هـ - أسماء المسؤولين عن إدارة بيت الخبرة ومؤهلاتهم ومن لهم حق اعتماد تقارير التقييم الصادرة عنه .
- و - عدد الخبراء وتخصصاتهم .
- ز - سابقة الأعمال .

مادة ٢٣: يكون قيد بيوت الخبرة في السجل المشار إليه في المادة (٢٢) من هذه اللائحة

بناء على طلب يقدم على النموذج الذي يعده البنك المركزي لهذا الغرض ، وترفق بالطلب المستندات الآتية :

- أ - مستخرج قيد بيت الخبرة في السجل التجاري أو شهادة القيد لدى النقابة المهنية .
- ب - صورة من البطاقة الضريبية .
- ج - صورة من بطاقة إثبات الشخصية لصاحب بيت الخبرة ، أو الشركاء أو أعضاء مجلس الإدارة بحسب الأحوال .
- د - بيان السيرة الذاتية للمسؤولين عن إدارة بيت الخبرة ومن لهم حق اعتماد تقارير التقييم .

- هـ- بيان بأسماء ومؤهلات وسابقة أعمال الخبراء المتفرغين وغير المتفرغين الذين يستعين بهم بيت الخبرة .
- و - صورة من عقد الشركة أو من نظامها بالنسبة لبيت الخبرة الذى يتخذ شكل شركة .
- ز - تعهد من المسؤولين عن إدارة بيت الخبرة بالامتناع عن القيام بأعمال تقييم لضمانات مقدمة للبنك فى حالة وجود تعارض بين مصالح بيت الخبرة وبين هذا البنك .
- ح - بيان بسابقة أعمال التقييم التى قام بها بيت الخبرة خلال الخمس سنوات السابقة .
- ط - بيان بما يكون لبيت الخبرة من علاقة بأى من بيوت أو مؤسسات الخبرة الأجنبية أو الدولية .
- ويعرض طلب القيد على مجلس إدارة البنك المركزى لإصدار قرار فى شأنه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب مستوفيا المستندات المطلوبة ، ويتم إخطار بيت الخبرة بقرار المجلس بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره .
- مادة ٣٤:** يتعين أن تتوفر فى كل من المسؤولين عن إدارة بيت الخبرة ومن لهم حق اعتماد تقارير التقييم الصادرة منه الشروط الآتية :
- أ - أن يكون حاصلًا على مؤهل عال .
- ب - أن تكون له مدة خبرة متخصصة ومتميزة لا تقل عن عشر سنوات فى مجال التقييم .
- ج - أن يكون حسن السمعة ، ولم يصدر ضده حكم نهائى فى جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى القانون أو فى قانون مكافحة غسل الأموال أو سبق إشهار إفلاسه بحكم نهائى .
- د - ألا يكون عضوا بمجلس إدارة أى من البنوك العاملة فى مصر .
- هـ- أن يكون مقيدا بجداول خبراء التقييم بالهيئة العامة للتمويل العقارى ، وذلك بالنسبة للضمانات العقارية .

مادة ٣٥: يكون بيت الخبرة مسئولاً عن بذل عناية الرجل الحريص في إعداد تقارير التقييم الصادرة منه ، ويحظر على بيت الخبرة وعلى كل من المسؤولين عن إدارته أو المساهمين أو الشركاء فيه أو الخبراء به إجراء تقييم الضمانات إذا كانت لأى منهم أو لأى من أطرافهم المرتبطة مصلحة فيها ، كما يحظر عليهم شراء الضمانات بعد تقييمها .

مادة ٣٦: إذا ثبت من تقارير التفتيش التى يعدها البنك المركزى عدم التزام البنك بالمعايير التى يضعها البنك المركزى لتصنيف ما يقدمه البنك من تمويل وتسهيلات ائتمانية وتصنيف غير المنتظم منها والأرصدة الناتجة عن هذا التصنيف ولم يتم بإزالة المخالفة بعد إنذاره خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإنذار ، كان لمجلس إدارة البنك المركزى أن يتخذ قبل البنك المخالف إجراء أو أكثر من الإجراءات الآتية :

أ - إلزام البنك باستكمال المخصصات خلال المدة التى يقدرها المجلس .
ب- إيقاف أى توزيع على المساهمين لمدة معينة ، وذلك كله دون إخلال بالإجراءات المنصوص عليها فى المادة ١٣٥ من القانون .

ج- مطالبة كبار المساهمين فى البنك بتوفير تمويل مساند له خلال المدة التى يحددها المجلس .

مادة ٣٧: تتولى اللجنة الداخلية للمراجعة المشكلة فى كل بنك تطبيقاً لأحكام المادة (٨٢) من القانون الاختصاصات الآتية :

أ - اقتراح تعيين مراقبى الحسابات وتحديد أتعابهما ، والنظر فى الأمور المتعلقة باستقالتهما أو إقالتهما ، وبما لا يخالف أحكام القانون وقانون الجهاز المركزى للمحاسبات .

ب- إبداء رأى فى شأن الإنز بتكليف مراقبى الحسابات بأداء خدمات لصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية ، وفى شأن الأتعاب المقدرة عنها ، وبما لا يخل بمقتضيات استقلالهما .

- ج- مناقشة ما تراه اللجنة من موضوعات مع مدير التفتيش الداخلى والمسئول عن الالتزام بالبنك ، ومراقبى الحسابات ، والمسئولين المختصين وكذلك ما يرى أى من هؤلاء مناقشته مع اللجنة .
- د - دراسة القوائم المالية السنوية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها .
- هـ- الاطلاع على القوائم المالية السنوية المعدة للنشر قبل نشرها والتأكد من اتساقها مع بيانات القوائم المالية وقواعد النشر الصادرة عن البنك المركزى.
- و - التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية والتأكد من عدم وجود قيود تعوق الاتصال بين مدير التفتيش الداخلى ومراقبى الحسابات وكل من مجلس الادارة ولجنة المراجعة .
- ز - مراجعة خطة المراجعة الداخلية السنوية وإقرارها .
- ح - مراجعة التقارير المعدة من قبل إدارة التفتيش الداخلى بما فى ذلك التقارير المتعلقة بمدى كفاية نظم الرقابة الداخلية بالبنك ومدى الالتزام بما ورد بها ، وكذا متابعة توصيات هذه الإدارة ومدى استجابة إدارة البنك لها .
- ط - مراجعة التقارير المعدة من قبل المسئول عن الالتزام بالبنك وخاصة ما يتعلق بمخالفة التشريعات السارية واللوائح الداخلية للبنك والتعليمات التى يصدرها بمخالفة التشريعات السارية واللوائح الداخلية للبنك والتعليمات التى يصدرها البنك المركزى .
- ى - دراسة المعوقات التى تواجه عمليات المراجعة الداخلية أو عمل المسئول عن الالتزام واقتراح الوسائل الكفيلة بإزالتها .
- ك - مراجعة تقرير إدارة التفتيش الداخلى للبنك عن مدى توافر العاملين المؤهلين بهذه الإدارة ومستوى تأهيل المسئول عن الالتزام بالبنك ومستويات تدريبهم وتأهيلهم .

ل - التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالبنك بمراجعة قيم الضمانات المقدمة من العملاء لمقابلة التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة لهم دوريا وتحديد الاجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة أى انخفاض فى هذه القيم وإبلاغها لمجلس إدارة البنك لاتخاذ قرار بشأنها .

م - مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة البنك للالتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التى يضعها البنك المركزى والتحقق من اتخاذ الادارة للإجراءات التصحيحية فى حالة مخالفتها .

ن - التحقق من أن البنك قد أنشأ نظاما رقابيا واتخذ إجراءات تنفيذية لمكافحة عمليات غسل الأموال .

ص - دراسة ملاحظات البنك المركزى الواردة بتقارير التفتيش الذى تم على البنك وملاحظاته على القوائم المالية للبنك ، وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبا بتوصيات اللجنة .

ع - دراسة ملاحظات مراقبى الحسابات الواردة بتقريرهما على القوائم المالية للبنك وبتقاريرهما الأخرى المرسلة لإدارة البنك خلال العام ، وإبلاغها لمجلس الادارة مصحوبة بتوصيات اللجنة .

مادة ٣٨: تعقد لجنة المراجعة الداخلية المنصوص عليها فى المادة (٢٧) من هذه اللائحة اجتماعا على الأقل كل ثلاثة أشهر ، يحضره مراقبا حسابات البنك ، وذلك بدعوة من رئيسها أو بطلب من أى من مراقبى الحسابات ، وللجنة أن تستعين فى عملها بمن تراه ، ويعرض رئيس اللجنة محاضر اجتماعاتها وتوصياتها على مجلس إدارة البنك ليتخذ ما يراه بشأنها ، ويحضر اجتماعات اللجنة ، مدير التفتيش الداخلى ، والمسئول عن الالتزام بالبنك بالاضافة إلى من ترى اللجنة دعوته من أعضاء مجلس الإدارة الآخرين أو المديرين التنفيذيين للبنك دون أن يكون لهم صوت معدود ، ويعين رئيس اللجنة المسئول عن الإعداد

لاجتماعات اللجنة واعداد محاضرها ، وعلى اللجنة إعداد تقرير سنوى عن أعمالها وتوصياتها يقدم إلى مجلس إدارة البنك .

مادة ٣٩: تختص اللجنة التنفيذية التى تشكل فى كل بنك تطبيقاً لأحكام المادة (٨٢) من القانون بما يأتى :

- أ - دراسة واتخاذ القرارات بشأن التمويل والتسهيلات الائتمانية فى إطار الصلاحيات المخولة للجنة تطبيقاً لقواعد الائتمان التى يضعها البنك .
- ب - دراسة واتخاذ القرارات بشأن المساهمات فى رؤوس أموال الشركات فى إطار الصلاحيات المخولة للجنة .
- ج - إبداء الرأى فى تقارير تصنيف ما يقدمه البنك من تمويل وتسهيلات ائتمانية لعملائه والمخصصات المقترح تكوينها لمقابلتها ، وتقارير تقييم المساهمات فى رؤوس أموال الشركات وعرضها على مجلس الادارة مشفوعة برأىها فيها .
- د - إبداء الرأى فى تعديل الهيكل التنظيمى والوظيفى للبنك واللوائح والنظم الخاصة بسير العمل فيه .
- هـ - مباشرة الصلاحيات المقررة فى لوائح البنك .

الفصل الرابع

نظم تجميع البيانات والإحصاءات الائتمانية

مادة ٣٠: يحتوى النظام المركزى لتسجيل أرصدة التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة لعملاء البنوك العاملة فى مصر والمنشأ فى البنك المركزى بموجب المادة (٦٦) من القانون على ما يأتى :

- أ - بيانات عن مركز كل عميل وأطرافه المرتبطة ، يحصل على تمويل أو تسهيل ائتماني من أى بنك من البنوك العاملة فى مصر يجاوز القيمة التى يصدر بتحديدها قرار من مجلس إدارة البنك المركزى ، وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض .

ب - جداول تشتمل على بيانات مراكز العملاء موزعة وفقا لما يأتى :

- ★ أسماء البنوك وفروعها .
 - ★ محافظات الجهات الجمهرية .
 - ★ الأشكال القانونية للعملاء .
 - ★ قطاعات النشاط الاقتصادى التى يصنف وفقا لها نشاط العملاء .
 - ★ أنواع التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة .
 - ★ مدى انتظام العملاء فى سداد التزاماتهم للبنوك المقدمة للتمويل والتسهيلات الائتمانية .
 - ★ موقف العملاء بالنسبة للتسويات والاجراءات القضائية .
- مادة ٣١:** يحتوى نظام تسجيل أرصدة مديونية البنوك العاملة فى مصر

والضمانات الصادرة منها لجهات فى الخارج ، والمنشأ فى البنك المركزى بموجب المادة (٦٦) من القانون على ما يأتى :

أ - بيانات عن أرصدة مديونية البنوك للخارج على النموذج المعد لهذا الغرض موزعة وفقا لما يأتى :

- الجهات الدائنة .

- آجال المديونيات .

ب- بيانات عن قيم الضمانات الصادرة من بنوك لجهات فى الخارج على النموذج المعد لهذا الغرض ، موزعة وفقا لما يأتى :

- الجهات الصادر لصالحها الضمان .

- الجهات طالبة الضمان .

- الضمانات بحسب آجال الصلاحية .

مادة ٣٣: يحتوى نظام تسجيل أرصدة التمويل المقدم من شركات التأجير التمويل وشركات التمويل العقاري لعملائها ، والمنشأ فى البنك المركزى بموجب المادة (٦٦) من القانون على ما يأتى :

أ - بيانات شهرية عن إجمالى التمويل الذى تقدمه كل شركة إلى عملائها وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض .

ب - بيانات شهرية عن مركز كل عميل وأطرافه المرتبطة ، يحصل على تمويل من أى شركة تجاوز القيمة التى يصدر بتحديداتها قرار من مجلس إدارة البنك المركزى ، وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض .

مادة ٣٣: تلتزم البنوك وشركات التأجير التمويل وشركات التمويل العقارى باتباع أساليب العمل الآتية بالنسبة لكل نظام من الأنظمة المشار إليها فى المواد (٣٠) ، (٣١) ، (٣٢) من هذه اللائحة :

أ - إدخال بيانات كل عميل والأطراف المرتبطة به إلكترونيا فى النظام ، وذلك بمعرفة مسئول يخطر البنك المركزى بإسمه ودرجته الوظيفية .

ب - إرسال البيانات من خلال شبكة معلومات البنك المركزى فى المواعيد التى يحددها قرار محافظ البنك .

ج - ضمان تأمين البيانات التى يتم إدخالها .

ويعد البنك المركزى بيانات مجمعة لما يحصل عليه كل عميل وأطرافه المرتبطة ، وتلتزم البنوك بالاطلاع على هذه البيانات قبل تقديم الائتمان أو زيادته أو تجديده أو تعديل شروطه وكذلك عند الاستعلام عن العميل .

الباب الثالث

بنوك القطاع العام

مادة ٣٤: يكون تعيين رئيس وأعضاء مجلس إدارة بنك القطاع العام بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد أخذ رأى محافظ البنك المركزى ، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى .

الباب الرابع

رسم توثيق محاضر التصالح

مادة ٣٥: يقدم محضر التصالح الذى يتم مع البنوك طبقاً لأحكام المادة (١٣٣) من القانون إلى مكتب الشهر العقارى الذى يقع فى دائرته البنك المتصالح معه لتوثيقه ، ويقيد المحضر فى السجل المعد لذلك بمكتب الشهر العقارى المختص ، ويحصل عن هذا التوثيق رسم مقداره نصف فى الألف من قيمة الحقوق المتفق على الوفاء بها وفقاً لشروط التصالح .

الباب الخامس

تنظيم عمليات النقد الأجنبى

مادة ٣٦: يتم التعامل فى النقد الأجنبى عن طريق البنوك المعتمدة بقرار من محافظ البنك المركزى وللمحافظ أن يرخص بالتعامل فى النقد الأجنبى لشركات الصرافة ولجهات أخرى وفقاً للقواعد والإجراءات التى يحددها مجلس إدارة البنك المركزى .

مادة ٣٧: يجب أن يقتصر نشاط شركة الصرافة التى يرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى على نشاط أو أكثر مما يأتى :

- أ - شراء النقد الأجنبى وبيعه لحساب الشركة .
- ب - شراء وتحصيل وبيع الشيكات السياحية الصادرة عن البنوك العاملة فى مصر أو فى الخارج لحساب الشركة ، على أن يتم التحصيل فى حالة الشراء والتفطية فى حالة البيع عن طريق حسابات الشركة لدى أحد البنوك المعتمدة فى مصر .

كما يقتصر تمويل نشاط الشركة على مواردها الذاتية من حقوق المساهمين دون الاستعانة بأية موارد أخرى ، ويحظر على الشركة القيام بأى عمل آخر من أعمال البنوك بما فى ذلك إجراء التحويلات من وإلى الخارج .

مادة ٣٨: يكون تعامل شركة الصرافة نقدا داخل مقارها ومع عملاء موجودين فيها ، ويجوز نقل الأموال فيما بين الشركة وفروعها ، كما يجوز تعامل شركة الصرافة بالبيع والشراء فيما بينها ومع البنوك ، وفى جميع الأحوال يجب أن يكون التعامل بموجب إيصالات تصدرها الشركة ، وأن تقيّد كافة العمليات فى سجلات أو نظم آلية تعد لهذا الغرض وفقا للقواعد والضوابط التى يضعها البنك المركزى فى هذا الشأن .

مادة ٣٩: يجب أن يقتصر نشاط الجهة الأخرى التى يرخص لها محافظ البنك المركزى بالتعامل فى النقد الأجنبى لأغراض السياحة والسفر على نشاط أو أكثر مما يأتى :

أ - شراء وبيع العملات الأجنبية فى صورة نقد أجنبى أو شيكات سياحية مقابل نقد مصرى .

ب - صرف الشيكات السياحية بالعملات الأجنبية مقابل نقد أجنبى .

ج - إصدار شيكات سياحية ، مقابل نقد أجنبى أو أدوات دفع بالنقد الأجنبى .

مادة ٤٠: يتعين الحصول على موافقة البنك المركزى قبل البدء فى إنشاء شركة الصرافة أو أحد فروعها ، ويقدم طلب الحصول على الموافقة المبدئية لإنشاء الشركة أو الفرع محددا الموقع واسم وبيانات المدير المسئول ، ويعرض الطلب على محافظ البنك المركزى لإصدار قرار فى شأنه ، ويتعين على الشركة التى حصلت على الموافقة المبدئية التقدم بطلب القيد فى سجل شركات الصرافة المعد بالبنك المركزى وذلك قبل مزاولة النشاط بثلاثين يوما على الأقل ، وفى جميع الأحوال لا يجوز مزاولة النشاط إلا بعد إخطار الشركة بالقيد فى السجل المشار إليه ، وذلك بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول .

مادة ٤١: يتم تسجيل شركات الصرافة وفروعها التي يرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي في السجل المشار إليه في المادة (٤٠) من هذه اللائحة ، وذلك بناء على طلب يقدم إلى البنك المركزي على النموذج المعد لهذا الغرض، ويتضمن السجل البيانات الآتية:

أ - رقم قرار الترخيص وتاريخه ، ورقم وتاريخ عدد الوقائع المصرية المنشور بها.

ب - رقم التسجيل وتاريخه . ج - اسم الشركة وعنوان مقرها الرئيسي .

د - الشكل القانوني للشركة . هـ - تاريخ التأسيس .

و - مدة الشركة . ز - تاريخ بداية ونهاية السنة المالية .

ح - رقم وتاريخ القيد في السجل التجارى . ط - رقم البطاقة الضريبية .

ي - رأس المال المرخص به والمصدر والمدفوع . ك - أسماء أعضاء مجلس الإدارة .

ل - اسم المدير التنفيذي . م - فروع الشركة وعناوينها وتواريخ تسجيلها .

ن - أسماء مراقبي حسابات الشركة .

ص - أسماء البنوك التي لديها حسابات الشركة.

ع - رصيد التشغيل المصرح به بالنقد الأجنبي .

كما يتم تسجيل كل ما يطرأ من تعديل على البيانات السابقة .

مادة ٤٢: يكون التعامل داخل مصر شراءً وبيعاً في مجال السلع والخدمات بالجنيه المصرى ووفقاً للقواعد الآتية :

أ - ألا يكون التعامل بالجنيه المصرى مخالفاً لنص فى عقد من عقود المقاولات أو التوريدات أو الخدمات مبرمة مع طرف أجنبى ، ويشترط أن يتم التعامل عن طريق البنوك المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبى .

ب - ألا يكون التعامل بالجنيه المصرى مخالفاً لنص فى عقد من عقود المقاولات أو التوريدات مبرم مع طرف مصرى وفى حدود المكون الأجنبى اللازم لتنفيذ العقد ، أو مخالفاً لنص فى عقد من عقود التأمين التى تنص على سداد الأقساط واستحقاق التعويض بالنقد الأجنبى ، وبشرط أن يتم التعامل عن طريق البنوك المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبى .

- ج- ألا يتعارض التعامل بالجنه المصرى مع طبيعة العمل بالمنشآت السياحية أو الأنشطة التى يقوم بها الأفراد والمنشآت والمحلات التجارية التى تقتضى طبيعتها التعامل بالنقد الأجنبى بشرط الحصول على ترخيص من محافظ البنك المركزى بعد موافقة وزير السياحة أو الجهة المختصة بحسب الأحوال .
- د - أن يكون تعامل المشروعات العاملة بنظام المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة بالعملة التى يتم الاتفاق عليها .
- هـ - لا تشمل السلع والخدمات التى يلزم التعامل فيها بالجنه المصرى على الأوراق المالية والاستثمارات المالية الأخرى وعوائدها .
- ولمجلس إدارة البنك المركزى وضع الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه المادة .

* ٢ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٤

الصادر بتاريخ ٢٢ / ٢ / ٢٠٠٤ م

بشأن إصدار النظام الأساسي للبنك المركزي المصري

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور :

وعلى قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٣ بإصدار النظام

الأساسي للبنك المركزي المصري ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر

المادة الأولى

يعمل بأحكام النظام الأساسي للبنك المركزي المصري المرفق .

المادة الثانية

يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٣ المشار إليه ،

كما يلغى كل حكم يخالف أحكام النظام الأساسي المرفق .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

رئيس الجمهورية

* الجريدة الرسمية - العدد ٨ (مكرر) في ٢٢ / ٢ / ٢٠٠٤ م .

النظام الأساسي للبنك المركزى المصرى

الباب الاول

الشكل القانونى للبنك ومقره ورأسماله

مادة ١: البنك المركزى المصرى شخص اعتبارى عام ، يتبع رئيس الجمهورية .

مادة ٢: المركز الرئيسى للبنك وموطنه القانونى مدينة القاهرة ، ويجوز بقرار من مجلس إدارة البنك إنشاء فروع ومكاتب له واتخاذ وكلاء ومراسلين فى داخل البلاد وخارجها وذلك وفقا لما تقتضيه حاجة العمل .

مادة ٣: رأس مال البنك المدفوع مليار جنيه مصرى ، ويجوز لمجلس الإدارة بالاتفاق مع وزير المالية تجنيب نسبة من الأرباح السنوية الصافية لزيادة رأس المال .

الباب الثانى

أهداف البنك المركزى واختصاصاته

مادة ٤ : يباشر البنك السلطات والاختصاصات المخولة له فى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد المشار إليه ، ويعمل البنك على تحقيق الاستقرار فى الأسعار وسلامة النظام المصرفى ، وذلك فى إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، ويختص البنك بوضع وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية .

مادة ٥: يضع البنك أهداف السياسة النقدية بالاتفاق مع الحكومة ، وذلك من خلال مجلس تنسيقى يشكل بقرار من رئيس الجمهورية ، ويخطر محافظ البنك مجلسى الشعب والشورى بهذه الأهداف عند عرض مشروعى قانونى الموازنة العامة للدولة وال خطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما يخطر المجلسين بأى تعديل يطرأ على هذه الأهداف خلال السنة المالية .

مادة ٦: يتخذ البنك الوسائل التى تكفل تحقيق أهدافه والنهوض باختصاصاته ،

وليه على الأخص ما يأتى :

أ - إصدار أوراق النقد وتحديد فئاتها ومواصفاتها وذلك طبقا لحكم المادة (٨) من هذا النظام .

ب - إدارة السيولة النقدية فى الاقتصاد القومى ، والدخول فى عمليات السوق المفتوح .

ج- إصدار الأوراق المالية التى تتناسب مع طبيعة أمواله ونشاطه وفقا لما يقرره مجلس إدارته ، وتحمل هذه الأوراق توقيع محافظ البنك .

د - التأثير فى الائتمان المصرفى بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لمختلف نواحى النشاط الاقتصادى .

هـ - الرقابة على وحدات الجهاز المصرفى .

و - إدارة احتياطات الدولة من الذهب والنقد الأجنبى .

ز - تنظيم وإدارة سوق الصرف الأجنبى .

ح - الإشراف على نظام المدفوعات القومى .

ط - حصر ومتابعة الديونية الخارجية على الحكومة والهيئات

الاقتصادية والخدمية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص

وذلك طبقا للنماذج التى يحددها مجلس الإدارة .

وللبنك أن يقوم بأية مهام أو يتخذ أية إجراءات يقتضيها تطبيق السياسات النقدية

والائتمانية والمصرفية واحكام الرقابة على الائتمان المصرفى .

مادة ٧: يتقاضى البنك مقابلا عن الخدمات التى يؤديها طبقا للائحة أسعار الخدمات

المصرفية الخاصة به التى يصدر بها قرار من مجلس الإدارة ،

وبالشروط والضوابط التى يقررها المجلس .

مادة ٨: يكون للبنك دون غيره حق إصدار أوراق النقد ذات قوة الإبراء غير المحدودة ، ويحدد مجلس إدارة البنك فئات ومواصفات أوراق النقد التي يصدرها وتحمل هذه الأوراق توقيع محافظ البنك ، ويجب أن يقابل أوراق النقد التي يصدرها البنك بصفة دائمة ويقدر قيمتها رصيد مكون من الذهب والنقد الأجنبي والصكوك الأجنبية وسندات الحكومة المصرية وأذونها وأي سندات مصرية أخرى تضمنها الحكومة .

مادة ٩: يحدد مجلس إدارة البنك بقرار منه نسب الأصول المكونة لغطاء إصدار أوراق النقد ، ويودع الذهب والنقد الأجنبي والأصول الأخرى المكونة لغطاء الإصدار في البنك المركزي بالقاهرة أوفى أحد بنوك القطاع العام بجمهورية مصر العربية أو في أي بنك من البنوك في الخارج يوافق عليه مجلس إدارة البنك المركزي ، ويكون الإيداع باسم ولحساب البنك المركزي .

مادة ١٠: للبنك أن يتعامل في السوق المفتوح بشراء وبيع الأوراق الحكومية المصرية والأوراق المضمونة من الحكومة والأوراق المالية التي يصدرها والسندات التي يعينها مجلس إدارته .

مادة ١١: للبنك أن يقدم ائتمانا للبنوك الخاضعة لأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد ، وكذلك للمنشآت والهيئات الأجنبية والدولية ، ويتم تقديم الائتمان طبقا للشروط والقواعد والأوضاع التي يقرها مجلس الإدارة .

مادة ١٢: للبنك في حالة حدوث اضطراب مالي أو ظرف طارئ آخر يدعو إلى مواجهة احتياجات ضرورية في الأسس المالية ، أن يتخذ ما يراه من اجراءات بما في ذلك تقديم تمويل استثنائي للبنوك ، طبقا للشروط والقواعد التي يحددها مجلس الإدارة .

مادة ١٣: للبنك أن يضمن التمويل والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها الاشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك الخاضعة لأحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد من البنوك والمؤسسات المالية والهيئات الاجنبية والدولية وذلك طبقا للشروط والقواعد التي تبينها اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه .

مادة ١٤: للبنك المركزى أن يطلب من البنوك ومكاتب تمثيل البنوك الاجنبية وشركات الصرافة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى أية بيانات أو إيضاحات عن العمليات التي تباشرها ، ولفتشى البنك المركزى ومعاونيهم الذين يندبهم المحافظ الحق فى الاطلاع فى مقر البنك أو المكتب أو الشركة أو الجهة على دفاترها وسجلاتها بما يكفل الحصول على البيانات والايضاحات اللازمة ، كما يكون لفتشى البنك الحصول على صور أية مستندات لازمة لتحقيق أغراض التفتيش .

مادة ١٥: يقوم البنك بمراقبة تنفيذ عمليات النقد الأجنبى طبقا لأحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له ، وتخضع البنوك المعتمدة وشركات الصرافة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى لرقابة البنك المركزى .

الباب الثالث

إدارة البنك ونظامه المالي

الفصل الأول - إدارة البنك

مادة ١٦: يكون للبنك المركزي محافظ يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ويتضمن القرار معاملته المالية ، ويعامل المحافظ من حيث المعاش معاملة الوزير ، ويكون قبول استقالته بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٧: يكون لمحافظ البنك نائبان ، يعين كل منهما بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح المحافظ لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ويحدد القرار الصادر بالتعيين المعاملة المالية ، كما يكون للمحافظ وكلاء يعينون بقرار من مجلس إدارة البنك بناء على ترشيح المحافظ .

مادة ١٨: يشكل مجلس إدارة البنك برئاسة المحافظ وعضوية كل من :

★ نائبى المحافظ .

★ رئيس الهيئة العامة لسوق المال .

★ ثلاثة أعضاء يمثلون وزارات المالية والتخطيط والتجارة الخارجية يختارهم

رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح الوزراء المختصين .

★ ثمانية من نوى الخبرة المتخصصين فى المسائل النقدية والمالية والمصرفية

والقانونية والاقتصادية ، يختارهم رئيس الجمهورية

لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد .

وفى حالة غياب المحافظ أو وجود مانع لديه يحل محله فى رئاسة جلسات المجلس

أقدم النائبين ، فإذا غاب حل محله النائب الآخر ، ويصدر بتحديد

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ، وبديل حضور جلساته قرار من رئيس مجلس

الوزراء بناء على اقتراح المحافظ .

مادة ١٩: يشترط فى كل من المحافظ ونائبيه وعضو مجلس إدارة البنك ما يأتى :

- أ - أن يكون مصرياً من أبوين مصريين .
- ب- أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية .
- ج- أن يكون حسن السمعة ولم يصدر ضده حكم نهائى فى جنائية أو فى جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة .
- د - ألا يكون له مصالح تتعارض مع واجباته ، أو يكون من شأنها أن تؤثر فى حيده فى المداولات واتخاذ القرار .
- هـ- أن يتمتع بخبرة واسعة فى الشؤون الاقتصادية والمصرفية .

مادة ٣٠: مجلس إدارة البنك هو السلطة المختصة بتحقيق أهداف البنك ووضع السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية وتنفيذها ، وله فى سبيل ذلك جميع الصلاحيات وعلى الأخص ما يأتى :

- أ- تحديد أدوات ووسائل السياسة النقدية التى يمكن اتباعها واجراءات تنفيذها .
- ب- تحديد أسعار الائتمان والخصم ومعدلات العائد عن العمليات المصرفية التى يجريها البنك حسب طبيعتها وآجالها ، وذلك دون التقيد بالحدود المنصوص عليها فى أى قانون آخر .
- ج- تحديد القواعد التى تتبع فى تقييم الأصول التى تقابل أوراق النقد المصرى .
- د - وضع المعايير والضوابط الرقابية التى تكفل سلامة المراكز المالية للبنوك وحسن أدائها لأعمالها ، وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذها .
- هـ - تقييم الجهود التى تبذل بشأن الرقابة على الائتمان الذى تقدمه البنوك والتأكد من تطبيق معايير الجودة الائتمانية والسلامة المالية .
- و - اعتماد الموازنة التقديرية والقوائم المالية والتقارير التى يعدها البنك عن مركزه المالى ونتائج أعماله .
- ز - اعتماد الهيكل التنظيمى للبنك .
- ح - إصدار اللوائح والنظم الداخلية المتعلقة بشئون البنك المالية والإدارية والفنية ، ولائحة المزايدات والمناقصات ، ولائحة العاملين بالبنك دون التقيد بالقواعد المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المعمول بها بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام .

- مادة ٣١:** يجتمع مجلس إدارة البنك مرتين على الأقل كل شهر بمقر مركزه الرئيسي بناء على دعوة المحافظ أو بناء على دعوة من ثلثى أعضاء المجلس ، ويجوز أن يدعى المجلس للانعقاد خارج مقر البنك بشرط أن يكون هذا الاجتماع داخل الجمهورية .
- مادة ٣٢:** لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحا إلا بحضور المحافظ أو أحد نائبيه بالإضافة إلى أغلبية الأعضاء ، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس .
- مادة ٣٣:** لمجلس إدارة البنك أن يقرر تشكيل لجنة أو لجان من بين أعضائه أو من غيرهم لمباشرة الاختصاصات التي يعهد بها إليها أو لتقديم الدراسات والبحوث التي يطلبها ، ولهذه اللجان أن تستعين بمن تراه لمباشرة مهمتها .
- مادة ٣٤:** يمثل المحافظ البنك أمام القضاء وفي صلاته مع الغير ، ويتولى تصريف جميع شئون البنك ويعاونه في ذلك نائبه ووكلاؤه كل في حدود اختصاصه ، ويجوز للمحافظ أن يفوض بعضا من اختصاصاته إلى نائبه أو وكلائه أو أحدهم وأن يكلفهم بمهام محددة بشرط إخطار مجلس إدارة البنك .
- مادة ٣٥:** يتبع البنك أساليب الإدارة وفقا لما يجرى عليه العرف المصرفي دون التقيد بالنظم والقواعد الإدارية والمالية المعمول بها في الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام
- مادة ٣٦:** يتبع البنك وحدات لها الشخصية الاعتبارية والميزانية المستقلة على النحو المنصوص عليه في القانون .
- مادة ٣٧:** يشمل الهيكل التنظيمي للبنك وحدات ذات طابع خاص ، تهدف إلى القيام بمهام محددة وفقا لأحكام القانون وتتمتع هذه الوحدات بالاستقلال الفني والمالي والإداري، وتعاون هذه الوحدات إدارة البنك في تحقيق الاهداف المنوطة به ، ويصدر مجلس الإدارة القرارات اللازمة لتنظيم عمل هذه الوحدات ، ولا يجوز تعديل الهيكل التنظيمي إلا بعد العرض على مجلس الإدارة .
- مادة ٣٨:** يكون لكل وحدة لائحة داخلية ، تصدر بقرار من مجلس إدارة البنك بناء على اقتراح المحافظ ، وتحدد اللائحة اختصاصاتها ونظمها المالية والإدارية في إطار اللوائح المطبقة بالبنك .

الفصل الثانى

النظام المالى للبنك ومراقب الحسابات

مادة ٣٩ : تعتبر أموال البنك المركزى أموالا عامة .

مادة ٣٠ : تعتبر اموال البنك فى نطاق تطبيق أحكام قانون العقوبات أموالا عامة .

مادة ٣١ : تبدأ السنة المالية للبنك ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها .

مادة ٣٢ : يعد البنك موازنته التقديرية متضمنة موازنات الوحدات المستقلة ،

والوحدات ذات الطابع الخاص ، ويعتمد مجلس إدارة البنك الموازنة

التقديرية قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر ، ولا تشمل الموازنة العامة

للدولة الموارد والاستخدامات الجارية والرأسمالية للبنك .

مادة ٣٣ : يعد البنك بيانا فى نهاية كل أسبوع عن مركزه المالى مقارنا بمركزه فى نهاية

الاسبوع السابق ويعرض على مجلس إدارته ، وينشر هذا البيان فى الوقائع المصرية.

مادة ٣٤ : يعود بمراجعة حسابات البنك إلى اثنين من مراقبى الحسابات يعينهما

ويحدد أتعابهما سنويا الجهاز المركزى للمحاسبات ، وتتم مراجعة حسابات البنك

وفقا لطبيعة نشاط البنوك المركزية ولعايير المراجعة المصرية ، وتقوم هذه المراجعة

مقام مراجعة الجهاز المشار إليه طبقا للقانون ، وعلى البنك

أن يضع تحت تصرف مراقبى الحسابات جميع الدفاتر والأوراق والبيانات

التى يراها المراقبان ضرورية للقيام بالمراجعة .

مادة ٣٥ : يعد البنك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ما يأتى :

أ - القوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية ، والمعدة وفقا لطبيعة

نشاط البنوك المركزية ولعايير المحاسبة المصرية ،

يوقع عليها المحافظ ومراقب الحسابات .

ب - تقريراً عن المركز المالى للبنك ، وتنتائج أعماله خلال السنة المالية المنتهية يتناول بوجه خاص عرض الأحوال الاقتصادية والأوضاع المالية والنقدية والمصرفية والائتمانية فى مصر ، وترفع القوائم المالية وتقرير مراقبى الحسابات وتقرير المركز المالى إلى رئيس الجمهورية خلال عشرة أيام من تاريخ اعتمادها من مجلس إدارة البنك ، وترسل نسخ منها إلى رؤساء مجالس الوزراء والشعب والشورى خلال ذات المسدة .

مادة ٣٦: يؤول صافى أرباح البنك إلى الخزانة العامة للدولة بعد اقتطاع ما يقرره مجلس إدارة البنك من نصيب العاملين فى الأرباح وما يقرر تكوينه من احتياطات .

الباب الرابع

علاقة البنك المركزى بالحكومة

مادة ٣٧: يعمل البنك مستشاراً ووكيلاً مالياً عن الحكومة ، ويقوم بأعمال مصرف الحكومة ، ومع عدم الإخلال بحكم المادة (٣٩) من هذا النظام يقوم البنك بمزاولة العمليات المصرفية العائدة لها وللأشخاص الاعتبارية العامة والتمويل الداخلى والخارجى مع البنوك ، وذلك وفقاً للشروط التى يضعها مجلس الإدارة .

مادة ٣٨: للحكومة أن تعهد إلى البنك بأن ينوب عنها فى إصدار الأنون والسندات الحكومية ويقدم البنك للحكومة المشورة بشأنها ، ولا يترتب على هذه الإنابة أن يتحمل البنك بأية التزامات أو تؤول إليه أية حقوق .

مادة ٣٩: يقدم البنك تمويلاً للحكومة بناء على طلبها لتغطية العجز المسمى فى الموازنة العامة وتحدد الشروط الخاصة بهذا التمويل بالاتفاق بين البنك ووزارة المالية وفقاً لحالة النقد والائتمان السائدة على ألا تتجاوز قيمة هذا التمويل (١٠٪) من متوسط إيرادات الموازنة العامة فى السنوات الثلاث السابقة ، وتكون مدة هذا التمويل ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة ، ويجب أن يسدد التمويل بالكامل خلال اثنى عشر شهراً على الأكثر من تاريخ تقديمه .

الباب الخامس

قواعد الإفصاح والتقارير التى يصدرها البنك

مادة ٤٠: يعلن البنك عن الاجراءات التى يتخذها لتطبيق السياسة النقدية وقراراته

ذات الطبيعة الرقابية التنظيمية عند صدورها ، وذلك على النحو الآتى :

- تنشر القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة ومحافظة البنك فى نشرة خاصة .

- تنشر القرارات الصادرة عن سلطات البنك الأخرى بالنشرة الشهرية للبنك .

- تنشر تلك الإجراءات والقرارات فى الوقائع المصرية .

مادة ٤١: يقدم محافظ البنك إلى رئيس الجمهورية تقريراً ربع سنوى يتضمن تحليلاً

للتطورات النقدية والائتمانية والمصرفية وأرصدة المديونية الخارجية

خلال فترة التقرير وبصفة خاصة ما يأتى :

أ - حجم الاصدار النقدى ، ومعدلات نموه .

ب - نقص الاحتياطى .

ج - كمية وسائل الدفع والاصول المقابلة لها .

د - حجم الودائع بالجهاز المصرفى .

هـ - حجم الائتمان المحلى وتطوره .

و - تطورات سوق الصرف الأجنبى .

ز - مؤشرات السلامة المالية للبنوك .

ح - أرصدة الاحتياطيات الخارجية .

ط - أرصدة الدين العام المحلى والمديونية الخارجية .

ويقدم التقرير - بعد اعتماده من مجلس إدارة البنك -

خلال ستين يوماً من انتهاء كل فترة .

مادة ٤٣: يقدم محافظ البنك تقريراً سنوياً معتمداً من مجلس إدارته إلى رئيس الجمهورية وإلى رؤساء مجالس الوزراء والشعب والشورى عن الأوضاع النقدية والائتمانية في جمهورية مصر العربية يتضمن ما يأتي :

أ - الأوضاع الخارجية . ب - نتائج تنفيذ السياسة النقدية المصرية

ج - الأوضاع المصرفية . د - المعاملات الخارجية .

هـ - الدين العام المحلي . و - قرارات تنظيم العمل المصرفي .

ز - توجيهات البنك لتحسين مستوى أداء الجهاز المصرفي .

ح - مقترحات البنك لتحقيق الأهداف الاقتصادية للبلاد .

ويقدم التقرير خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية .

* * * * *

الباب الثانى : القـــراراء الصـادرة

بشأن التعامل بالنقد الأجنبى

**الفصل الأول : قرارات رئيس مجلس الوزراء
بشأن التعامل بالنقد الأجنبي**

* ١ - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٣ لسنة ٢٠٠٣

الصادر بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠٠٣ م

بشأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤

بشأن تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ؛
وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى ؛
وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ؛
وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية
المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٢ ؛
وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٥ لسنة ٢٠٠١ فى شأن
تعديل بعض أحكام تنظيم الوزارات ؛
وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ الصادرة بقرار وزير الاقتصاد
والتجارة الخارجية رقم ٣٣١ لسنة ١٩٩٤ ؛

قرار

المادة الأولى

يستبدل بنصى المادتين (٣) و (١١) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة

١٩٩٤ المشار إليها النصان الآتيان :

* الوقائع المصرية- العدد ٢٣ تابع فى ٢٨ يناير سنة ٢٠٠٣

مادة ٣ : يكون للمصارف المعتمدة المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي حرية تحديد أسعار الشراء والبيع للنقد الأجنبي في إطار السوق الحرة للنقد الأجنبي ، على أن يتم الإعلان عن هذه الأسعار بطريقة واضحة في كل فرع من الفروع التي تتعامل بالنقد الأجنبي ، ويعلن البنك المركزي يوميا سعر تعامله بالنقد الأجنبي حسب المتوسط المرجح لسعر الإغلاق في البنوك والمعلن من قبل غرفة إحصاءات النقد الأجنبي .

مادة ١١ : يقتصر نشاط الجهات غير المصرفية التي يرخص لها بالتعامل في النقد في السوق الحرة للنقد الأجنبي فقط على ما يأتي :

- أ - شراء النقد الأجنبي (بنكنوت) وبيعه لحسابها وتحت مسؤوليتها .
- ب - شراء وتحصيل وبيع الشيكات السياحية الصادرة عن البنوك العاملة في مصر أو في الخارج لحسابها وتحت مسؤوليتها ، ويتم التحصيل في حالة الشراء والتغطية في حالة البيع عن طريق حساباتها لدى أحد المصارف المعتمدة في مصر .

ويحظر على الجهات غير المصرفية أن تباشر إجراء التحويلات من وإلى الخارج ويقتصر تمويل نشاط الجهة على مواردها الذاتية من رأس المال وعائد النشاط ، كما يحظر على تلك الجهات القيام بأي عمل من أعمال البنوك الواردة في قانون البنوك والائتمان المشار إليه ، وتطبق على عمليات شراء وبيع النقد الأجنبي التي تقوم بها الجهات المشار إليها أسعار الصرف بالسوق الحرة للنقد الأجنبي المعلنة لدى أحد المصارف المعتمدة وتلتزم كل من هذه الجهات بالإعلان عن اسم هذا المصرف وإخطار البنك المركزي المصري به .

المادة الثانية

يلغى كل ما يخالف هذا القرار أو يتعارض مع أحكامه .

المادة الثالثة

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الوقائع المصرية .
رئيس مجلس الوزراء

* ٢- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٦ لسنة ٢٠٠٢

الصادر بتاريخ ٢٤ / ٣ / ٢٠٠٢ م

بشأن تنظيم التصرف في بعض موارد النقد الأجنبي

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الدستور .

وعلى قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي والجهاز المصرفي .

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية

المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

وعلى قانون رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي .

وعلى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون

رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية .

وعلى قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة الصادر بالقانون

رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٥ لسنة ٢٠٠١ في شأن تعديل بعض أحكام الوزارات.

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ الصادر بقرار

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٣١ لسنة ١٩٩٤ .

* الوقائع المصرية- العدد ٦٥ تابع في ٢٤ مارس سنة ٢٠٠٣

قـــســـر

المادة الأولى

يسرى هذا القرار على الوزارات والأجهزة التابعة لها ، والهيئات العامة الاقتصادية والخدمية ، وشركات القطاع العام ، وشركات قطاع الأعمال العام ، وكذلك شركات وأفراد ومنشآت القطاع الخاص التى يستحق لها عن نشاطها مدفوعات بالنقد الأجنبى .

المادة الثانية

تأكيدا وضمانا لحرية العمل فى السوق المصرفية تلتزم الجهات المشار إليها فى المادة الأولى أن تمسك سجلات منتظمة لأعمالها التى يستحق لها عنها مدفوعات بالنقد الأجنبى ، ويحدد الوزراء المعنيون نماذج هذه السجلات وما يجب أن تتضمنه من بيانات .

المادة الثالثة

تتابع الجهات المختصة بوزارة التجارة الخارجية وغيرها من الجهات المختصة القيد فى السجلات المشار إليها ، والتأكد من تحصيل المدفوعات بالنقد الأجنبى وتحويلها إلى البنوك المعتمدة العاملة فى جمهورية مصر العربية خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ إتمام الأعمال ، وأن تبيع ما يتم تحصيله إلى البنوك المشار إليها خلال أسبوع من تاريخ ورودها وفقا للإجراءات المنصوص عليها فى هذا القرار ، وما يصدره وزير التجارة الخارجية من قواعد منفذة .

المادة الرابعة

يخضع للتسجيل فى السجلات المشار إليها الأعمال التى تتم بالنقد الأجنبى سواء تمت من خلال اعتمادات مصرفية أو عقود للتصدير أو عقود تقديم خدمات أو اتفاقات أيا كان شكلها القانونى .

المادة الخامسة

تلتزم الجهات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار ببيع (٧٥٪) مما يرد إليها من مدفوعات بالنقد الأجنبي إلى البنوك خلال أسبوع من تاريخ ورودها ، وتجنب الجهات المشار إليها (٢٥٪) مما يرد إليها من مدفوعات بالنقد الأجنبي في حسابات خاصة بالبنوك الوطنية لمواجهة التزاماتها قبل البنوك والوفاء بمتطلبات نشاطها بالنقد الأجنبي مقابل تقديم وإثبات المستندات المثبتة لذلك في السجلات المشار إليها في المادة الثانية ، ويحق للبنك أن يحتجز لنفسه من نسبة الـ (٧٥٪) المشار إليها ما يفي بالتزامات العميل إذا ما زادت عن (٢٥٪) من قيمة تحويلاته من الخارج ويباع ما تبقى إلى البنك بسعر الصرف المعلن يوم البيع .

المادة السادسة

تعطى البنوك أولوية في استخدامات النقد الأجنبي المتاح لها من حصة البيع للوفاء باحتياجات المصدرين والجهات التي تتنازل عن حصة أعمالها بالنقد الأجنبي .

المادة السابعة

تعد الوزارات والجهات المعنية بالتصدير والأنشطة الأخرى التي تدر حصة من النقد الأجنبي نظاما لتسجيل الجهات المنصوص عليها في المادة الأولى للإشراف ومتابعة تحويل حصة النقد الأجنبي وفقا للضوابط المنصوص عليها في هذا القرار ، وكذلك لإتمام التصرف فيها وفقا للإجراءات والمواعيد المنصوص عليها ، وتقوم مصلحة الجمارك في جميع المنافذ الجمركية بإخطار فرع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بالمنفذ الجمركي بصورة من الإقرارات الجمركية عن البضائع المصدرة ، كما تخطر الفنادق وزارة السياحة ، بعدد النزلاء وجنسياتهم وفترات إقامتهم وحصة مدفوعات الأجانب منهم من النقد الأجنبي وتخطر المنشآت السياحية وما في حكمها الوزارة المشار إليها بحصة النقد الأجنبي والخاص بنشاطها وما تم بيعه للبنوك الوطنية تنفيذا للقواعد الواردة في هذا القرار ، كما تبلغ الجهات التي تقوم بأعمال نقد أجنبي الوزارات المعنية بحصيلة هذه الأعمال ومواعيد تحويلها إلى الداخل وبالتنازلات التي تمت من هذه الحصيلة للبنوك .

المادة الثامنة

تنشأ وحدة خاصة بالبنك المركزى المصرى لجمع المعلومات والبيانات الخاصة بمدفوعات النقد الاجنبى التى تم تحويلها للبنوك الوطنية تنفيذا لهذا القرار ، تلتزم البنوك الوطنية التى يتم تحويل مدفوعات النقد الأجنبى لها وفقا لهذا القرار بإخطار الوحدة الخاصة بالبنك المركزى بالبيانات والمعلومات عن مدفوعات النقد الأجنبى التى ينظمها هذا القرار .

المادة التاسعة

تطابق الوحدة الخاصة بالبنك المركزى المصرى ، ما يتجمع لديها من بيانات ومعلومات تنفيذا لهذا القرار ، مع بيانات ومعلومات الأنظمة التى تعدها الجهات المنصوص عليها فى المادة السابعة .

المادة العاشرة

تتولى وزارة الاتصالات والمعلومات الإشراف على ميكنة نظام التعامل بالنقد الأجنبى فى الجهات المنصوص عليها فى المادة السابعة وغيرها من الجهات المعنية بتنفيذ هذا القرار ، وتضع وزارة الاتصالات والمعلومات النظام الإلكتروني لتبادل المعلومات والبيانات بين البنك المركزى المصرى والبنوك الوطنية والجهات المنصوص عليها فى المادة السابعة ، ويكون تبادل المعلومات والبيانات بنظام الفاكس ، بصفة مؤقتة ولدة أقصاها ستة أشهر حتى يتم ميكنة النظام .

المادة الحادية عشرة

يعد مخالفة لهذا القرار ما يأتى :

- ١ - الامتناع عن إعداد سجل الممارسين لأنشطة يتم سداد المستحقات عنها بالنقد الأجنبى فى الخارج .
- ٢ - الإخطار ببيانات عن المبالغ المستحقة عن الأنشطة أقل من المستحقات الفعلية .
- ٣ - عدم تحويل المبالغ المستحقة من الخارج خلال ثلاثة شهور من تاريخ إتمام النشاط واستحقاق السداد .
- ٤ - عدم بيع النسب المنصوص عليها لأحد البنوك المعتمدة .

المادة الثانية عشرة

يسرى هذا القرار على ما يرد من حيلة نقد أجنبي مستحقة عن صادرات تمت بعد أول يناير ٢٠٠٣ .

المادة الثالثة عشرة

لا يسرى هذا القرار على صادرات وأنشطة وزارات الدفاع والداخلية وهيئة الأمن القومي ، والمنشآت العاملة في المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة والمناطق الحرة .

المادة الرابعة عشرة

مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير وكذلك العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ في شأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي ينذر الذى يرتكب مخالفة من المخالفات المنصوص عليها بالمادة العاشرة بالنسبة لأفراد ومنشآت القطاع الخاص ، وفى حالة العود لأول مرة توقف لمدة ستة شهور وفى حالة العود للمرة الثانية توقف لمدة سنة ، وإذا تكررت المخالفة يلغى قيد المخالف من سجل المصدرين أو السجلات الأخرى النوعية ، وفى جميع الحالات يتحتم على المخالفين توريد وبيع مالم يتم تحويله من نقد أجنبي إلى أحد البنوك المعتمدة بسعر الصرف المعلن وقت استحقاق التوريد ويعاقب كل من يخالف هذا القرار من العاملين فى الوزارات والأجهزة والهيئات العامة الاقتصادية والخدمية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام ، بعقوبة الإيقاف عن العمل أو العزل من الوظيفة بحسب الأحوال بعد إجراء التحقيق واتخاذ الإجراءات التأديبية وفقا للقانون .

المادة الخامسة عشرة

على وزير التجارة الخارجية والوزراء المعنيين ومحافظ البنك المركزى المصرى إصدار القرارات لتنفيذ هذا القرار فى الأجهزة والهيئات والشركات التابعة لكل منهم بحسب الأحوال ، وتقدم تقارير دورية نصف شهرية إلى رئيس مجلس الوزراء من كافة الجهات المعنية بتنفيذ هذا القرار ، وتعرض هذه التقارير على مجلس الوزراء لإصدار ما يراه لازما من قرارات .

رئيس مجلس الوزراء

***٣- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦٥ لسنة ٢٠٠٥**

الصادر بتاريخ ٢١ / ١١ / ٢٠٠٥ م

بلائحة النظام الأساسي

لصندوق تحديث وتطوير القطاع المصرفي

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادرة بقرار

رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ٢٠٠٤ ؛

وعلى النظام الأساسي للبنك المركزي الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٤ ؛

وعلى ما عرضه محافظ البنك المركزي ؛

قرر

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

ينشأ صندوق تحديث وتطوير القطاع المصرفي وفقا لأحكام المادة (٩٦) من قانون البنك المركزي

والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ،

ويكون مقره مدينة القاهرة ، ويتبع البنك المركزي .

المادة الثانية

الغرض من الصندوق :

يهدف الصندوق إلى تطوير وتحديث أنظمة عمل البنوك العامة والبنك المركزي والارتقاء

بالمستوى الفني للعاملين بهم بالتنسيق مع وحدة تطوير القطاع المصرفي بالبنك المركزي ،

*** الوقائع المصرية - العدد رقم ٢٦٧ في ٢٤ / ١١ / ٢٠٠٥ .**

وله فى سبيل ذلك جميع الصلاحيات بما فى ذلك توفير ما يأتى :

التمويل اللازم لتعيين قيادات مصرفية متميزة قادرة على إجراء التطوير .
التمويل اللازم لتعيين مصرفيين مدربين لمباشرة الوظائف المصرفية المستحدثة .
تكاليف الدورات التدريبية داخل وخارج جمهورية مصر العربية وتكاليف البرامج التعليمية
لتنمية مهارات وقدرات العاملين بما يتناسب مع احتياجات التطوير ، وذلك بناء على خطة
التطوير التى يقدمها كل بنك على حدة على أن تكون معتمدة من مجلس إدارته .
تكاليف تطوير النظم المصرفية للبنوك الأعضاء المدرجة فى خطة التطوير .
تكاليف تحديث وإدخال البرامج والتطبيقات الحديثة المتخصصة .
تكاليف الاستشاريين للهيكلة والعمليات المصرفية سواء كانوا محليين أو دوليين .
تطوير مجالات أخرى يراها البنك المركزى .

المادة الثالثة

يكون للصندوق أمانة تتبع نائب المحافظ المسئول عن التطوير ، يقوم بالعمل
فيها من يتم اختياره لذلك من العاملين بالبنك المركزى .

الباب الثانى

الاشتراكات وشروط العضوية

المادة الرابعة

يشترك فى الصندوق البنوك العامة بالإضافة إلى البنك المركزى .

المادة الخامسة

تتكون موارد الصندوق من :

- أ - نسبة لا تزيد على (٥٪) من صافى الأرباح السنوية القابلة للتوزيع للبنوك العامة .
- ب - المساهمة التى يحددها مجلس إدارة البنك المركزى .
- ج- مساهمات البنوك التى تستفيد من خدمات الصندوق .
- د - الهبات والتبرعات والمعونات التى يوافق رئيس مجلس الوزراء على قبولها لهذا الغرض
- هـ - عائد استثمار أموال الصندوق .

المادة السادسة

تـزول صفة العضوية فى حالة عدم انطباق المادة الرابعة من هذه اللائحة وبموافقة رئيس مجلس الوزراء .

المادة السابعة

إذا تأخر البنك العضو عن سداد الاشتراكات لمدة شهرين يقوم الصندوق بإخطاره بكتاب موصى عليه للسداد فإذا لم يتم بالسداد خلال فترة زمنية غايتها شهر من تاريخ إخطاره تحصل فائدة تأخير قدرها سعر خصم البنك المركزى + (٢٪) مصاريف إدارية ، وذلك من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الأداء .

الباب الثالث

النظام المالى للصندوق

المادة الثامنة

ينشأ حساب خاص باسم صندوق تحديث وتطوير القطاع المصرفى .

المادة التاسعة

تبدأ السنة المالية للحساب فى أول يوليو وتنتهى فى آخر يونيو من كل عام فيما عدا السنة الأولى تبدأ من تاريخ بداية الشهر التالى لتاريخ صدور قرار التأسيس وحتى آخر يونيو من السنة التالية .

المادة العاشرة

أموال الصندوق مخصصة لمقابلة التزامات قبل أعضائه ، ولا يجوز إنفاقها فى غير أغراض الصندوق .

المادة الحادية عشرة

يتم إيداع أموال الصندوق فى أحد المصارف المصرية المسجلة لدى البنك المركزى ، ويشترط لصرف أية مبالغ التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو نائب المحافظ المختص ، وللحافظ أن يفوض من يختاره للتوقيع ، ويرحل رصيد هذا الحساب من سنة إلى أخرى طبقاً للإجراءات المقررة .

المادة الثانية عشرة

تتحمل ميزانية الصندوق بالمصروفات والنفقات الادارية التى تستلزمها إدارة الصندوق .

المادة الثالثة عشرة

يختص المدير المالى والادارى بتقديم البيانات الدورية اللازمة لاعتمادها من مراجع الحسابات ومجلس الإدارة ويقوم بعمل أمانة السر لمجلس الإدارة .

المادة الرابعة عشرة

يعين مجلس إدارة الصندوق مراجع حسابات ، ويحدد أتعابه ، ويجب أن يكون مراجع الحسابات من المقيدين فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين .

الباب الرابع

مجلس الإدارة

المادة الخامسة عشرة

يشكل مجلس إدارة الصندوق برئاسة محافظ البنك المركزى ، وعضوية كل من :
نائب المحافظ المسئول عن التطوير .
وكيل المحافظ رئيس وحدة التطوير .
رئيس وحدة إعادة الهيكلة والديون المتعثرة .
وكيل المحافظ المساعد للموارد البشرية .
رئيس الشؤون القانونية للبنك المركزى .

المادة السادسة عشرة

يقوم مجلس الإدارة بدراسة أوضاع البنوك والخطوة المقدمة ومتطلبات التطوير وتحديد الأولويات على ألا يتم الربط بين حجم المساهمة فى الصندوق واحتياجات الدعم اللازمة لكل بنك على حدة لتنفيذ خطة التطوير الخاصة به .

المادة السابعة عشرة

مجلس الإدارة هو السلطة العليا فى إدارة شئون الصندوق ، ويتولى على الأخص المهام الآتية :

- أ - الإشراف على تنفيذ هذا النظام بما يحقق أغراض الصندوق .
- ب - تحديد نسبة مساهمة البنك من صافى أرباحه السنوية القابلة للتوزيع .
- ج - تحديد قيمة المساهمات الأخرى من البنوك بالتنسيق معها .
- د - وضع الخطة العامة لاستثمار أموال الصندوق وموارده والموافقة على مجالات توظيفها .
- هـ - اقتراح التعديلات على النظام الأساسى للصندوق .
- و - إقرار ميزانية الصندوق وحساباته الختامية ومركزه المالى .
- ز - تعيين الخبراء وتحديد أتعابهم .
- ح - وضع اللوائح الداخلية اللازمة لإدارة الصندوق .
- ط - تعيين المدير المالى والإدارى للصندوق من العاملين بالبنك المركزى .
- ى - تحديد مكافآت العاملين المنتدبين للعمل بالصندوق من البنك المركزى .

المادة الثامنة عشرة

ويكون اجتماع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر ، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره أكثر من نصف الأعضاء ، وإذا تساوى عدد الأصوات يكون صوت الرئيس هو المرجح .

المادة التاسعة عشرة

- يختص رئيس مجلس الإدارة بما يأتى :
- يمثل الصندوق فى صلاته مع الغير .
 - يرأس جلسات مجلس الإدارة .
 - اعتماد محاضر جلسات مجلس الإدارة .
 - متابعة قرارات مجلس الإدارة ومراقبة سير العمل فى الصندوق .
 - إعداد تقرير سنوى عن نشاط الصندوق يعرض على مجلس الإدارة .

المادة العشرون

يعد مجلس الإدارة في خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية تقريراً للعرض على رئيس مجلس الوزراء يتضمن نشاط الصندوق وحساباته الختامية ومركزه المالي .

الباب الخامس

حل الصندوق أو تصفيته

المادة الحادية والعشرون

في حالة حل الصندوق أو تصفيته يؤول عافي أمواله إلى الأعضاء في تاريخ الحل أو التصفية ، ويوزع عليهم ناتج التصفية بنسبة مساهمة كل منهم الفعلية خلال وجود الصندوق .

رئيس مجلس الوزراء

الفصل الثانى : القـــرارات الوزارية

بشأن التعامل بالنقد الأجنبى

*** ١ - اللائحة التنفيذية**

لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٤

الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٤

المعدلة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٩٥ **

ورقم ٥٢٩ لسنة ١٩٩٦ * ورقم ٦٩١ لسنة ١٩٩٦ ******

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ***** بإصدار قانون

البنوك والائتمان ، وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ***** فى شأن البنك

المركزي المصري والجهاز المصرفي .

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية

بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

وعلى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون الاستثمار .

وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال .

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨ *****

بتنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١١٧ لسنة ١٩٩١ *****

فى شأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ *****

بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي .

وبناء على ما إرتآه مجلس الدولة .

* عدد الوقائع المصرية رقم ١٧٣ - تابع - ٤ أغسطس ١٩٩٤ .

** عدد الوقائع المصرية رقم ١١٧ - ٢٨ مايو ١٩٩٥ .

*** عدد الوقائع المصرية رقم ١٦٨ - ٣٠ يوليو ١٩٩٦ .

**** عدد الوقائع المصرية رقم ٢٣٢ - ١٤ أكتوبر ١٩٩٦ .

***** عدد الوقائع المصرية رقم ٥٣ مكرر (ز) - ١٣ يوليو ١٩٥٧ .

***** عدد الوقائع المصرية رقم ٣٩ - ٢٥ سبتمبر ١٩٧٥ .

***** عدد الجريدة الرسمية رقم ٤ - ٢٨ يناير ١٩٨٨ .

***** عدد الوقائع المصرية رقم ٥٠ - تابع - ٢٧ فبراير ١٩٩١ .

***** عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٥ مكرر - ٢٨ أغسطس ١٩٧٦ .

قرار

مادة ١ : يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم

التعامل بالنقد الأجنبي المرفقة .

مادة ٢ : يقصد بالعبارات التالية حيثما ترد المعنى المحدد قرين كل منها :

أ - الوزير المختص : الوزير الذى يتبعه قطاع النقد الأجنبى .

ب - الوزارة المختصة : الوزارة التى يتبعها قطاع النقد الأجنبى .

ج - النقد الأجنبى : جميع العملات غير المصرية ، باستثناء المسكوكات الذهبية والعملات المعدنية التذكارية الأجنبية .

د - الاحتفاظ بالنقد الاجنبى : عدم الالتزام باسترداده إلى البلاد أو بيعه للمصارف المعتمدة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى ، أيا كانت صورة هذا الاحتفاظ ، سواء داخل البلاد أو خارجها ، كحيازة شخصية أو لدى المصارف .

هـ - المصارف المعتمدة : المصارف المرخص لها بالقيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبى ، بما فى ذلك التعامل فى النقد الأجنبى مقابل العملة المصرية ، والمحددة فى المادة (٦) من اللائحة المرفقة ، وغيرها من المصارف التى يصدر قرار من الوزير المختص بتحديددها .

مادة ٣ : يستمر الافراد من الصيارفة الذين يحدددهم محافظ السويس ، ويزاولون عمليات النقد الأجنبى الخاصة بنشاط تجارة البحر وتمويل نشاط تجارة مخلفات السفن فى المدينة بالنقد الأجنبى وقت صدور هذا القرار ، فى مزاولة نشاطهم على أن تستوفى الشروط المنصوص عليها فى المادة (٩) من اللائحة المرفقة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بها . ويحظر على هؤلاء الصيارفة التعامل فى النقد الأجنبى بعد انقضاء المدة المذكورة دون استيفاء الشروط المشار إليها .

مادة ٤ : يلغى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١١٧ لسنة ١٩٩١ * فى شأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ** بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى ، والقرارات المعدلة له ، وقرارات وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أرقام ١٨٩ لسنة ١٩٨٢ و ١٣٤ لسنة ١٩٨٣ و ٢٦٦ لسنة ١٩٨٥ و ٢٧٦ لسنة ١٩٩١ وقرارا وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٢١٩ لسنة ١٩٧٧ ورقم ٣١٨ لسنة ١٩٧٧ . كما يلغى كل حكم يخالف أحكام اللائحة المرفقة .

مادة ٥ : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

* عدد الوقائع المصرية رقم ٥٠ تابع - ٢٧ فبراير ١٩٩١ .

** عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٥ مكرر - ٢٨ أغسطس ١٩٧٦ .

اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤

بشأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي

الباب الأول

قواعد تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي

الفصل الأول - سوق الصرف الأجنبي

مادة ١ : يكون التعامل فى النقد الأجنبى فى مصر فى إطار سوق حرة للنقد الأجنبى

، ويتم هذا التعامل من خلال الجهات الآتية : -

أ - البنك المركزى المصرى .

ب - المصارف المعتمدة النصوص عليها فى المادة (٦) من هذه اللائحة .

ج - الجهات غير المصرفية التى يرخص لها بالتعامل

فى النقد الأجنبى بقرار من الوزير المختص .

وتقوم الجهات المشار إليها بالبندين ب ، ج بالتعامل فى النقد الأجنبى

لحسابها أو لحساب غيرها وتحت مسؤوليتها .

مادة ٣ : تشمل موارد السوق الحرة للنقد الأجنبى جميع مشتريات الجهات المشار إليها

فى المادة السابقة من النقد الأجنبى ، ويجوز لتلك الجهات البيع من حصيلة موارد

السوق الحرة للنقد الأجنبى دون أى قيود لجميع الجهات والأفراد ،

ومع عدم الإخلال بحق الأفراد فى الاحتفاظ بكل ما يؤول إليهم من نقد أجنبى ،

وبمراعاة أحكام قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية ،

يكون للأفراد والجهات الحق فى تحويل مشترياتهم من النقد الأجنبى من السوق

الحرة للنقد الأجنبى إلى الخارج لمواجهة مدفوعاتهم المنظورة وغير المنظورة

وسداد التزاماتهم بالنقد الأجنبى .

- مادة ٣ :** يكون للبنك المركزي المصري والمصارف المعتمدة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي والمنصوص عليها في المادة (٩) من هذه اللائحة حرية تحديد أسعار الشراء والبيع للنقد الأجنبي في إطار السوق الحرة للنقد الأجنبي ، على أن يتم الإعلان عن هذه الأسعار بطريقة واضحة .
- مادة ٤ :** يقوم المصارف المعتمدة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي بإبلاغ الجهة التي يحددها البنك المركزي المصري بصفة دورية بالحجم الإجمالي لعمليات الشراء والبيع التي تمت عن طريقها والأسعار التي تمت بها في إطار السوق الحرة للنقد الأجنبي ، ويصدر البنك المركزي المصري القواعد والترتيبات اللازمة في هذا الشأن .
- مادة ٥ :** يحدد البنك المركزي المصري الحد الأقصى لرصيد التشغيل الذي يجوز لكل مصرف من المصارف المعتمدة الاحتفاظ به في إطار السوق الحرة للنقد الأجنبي ، ويتم التصرف في الفائض من رصيد التشغيل المسموح به بالبيع للمصارف المعتمدة والبنك المركزي المصري والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي ، وذلك في نهاية الفترة التي يحددها البنك المركزي المصري .

الفصل الثاني

المصارف المعتمدة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي

- مادة ٦ :** المصارف المعتمدة هي :
- | | |
|------------------------------|---------------------|
| ١ - البنك الاهلي المصري | ٢ - بنك مصر |
| ٣ - بنك الاسكندرية | ٤ - بنك القاهرة |
| ٥ - البنك التجاري الدولي/مصر | ٦ - بنك مصر الدولي |
| ٧ - البنك المصري الأمريكي | ٨ - بنك مصر رومانيا |

- ٩ - بنك القاهرة وباريس ١٠ - بنك مصر أمريكا الدولية
١١ - بنك قناة السويس ١٢ - بنك النيل
١٣ - البنك المصرى التجارى ١٤ - البنك الأهلى سويسيتيه جنرال
١٥ - بنك القاهرة الشرق الأقصى ١٦ - بنك الدلتا الدولية
١٧ - المصرف الاتحادى العربى للتنمية والاستثمار
١٨ - بنك المهندس ١٩ - بنك التمويل المصرى السعوى
٢٠ - البنك الوطنى المصرى ٢١ - البنك الوطنى للتنمية
٢٢ - المصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية
٢٣ - بنك التجارة والتنمية (التجارىون) ٢٤ - بنك فيصل الاسلامى المصرى
٢٥ - البنك المصرى المتحد ٢٦ - بنك الاسكندرية التجارى والبحرى
٢٧ - بنك مصر اكستريور ٢٨ - بنك بورسعيد الوطنى للتنمية
٢٩ - البنك المصرى البريطانى ٣٠ - البنك المصرى الخليجى
٣١ - بنك مصر العربى الأفريقى ٣٢ - بنك الائتمان الدولى (مصر)
٣٣ - بنك القاهرة باركليز الدولى ٣٤ - بنك مصر إيران للتنمية
٣٥ - بنك العمال المصرى ٣٦ - الشركة المصرفية العربية الدولية
٣٧ - البنك المصرى لتنمية الصادرات ٣٨ - بنك أمريكان إكسپريس
٣٩ - البنك العربى الأفريقى الدولى ٤٠ - سيسى بنك
٤١ - بنك التعمير والإسكان ٤٢ - بنك أبوظبى الوطنى
٤٣ - البنك العربى ش. م. ع ٤٤ - بنك كريدييه ليونيسه
٤٥ - البنك الوطنى العمالى المحدود ٤٦ - بنك أوف سكوشيا
٤٧ - بنك كريدى سويس فيست بوسطمن
٤٨ - البنك الأهلى اليونانى

مادة ٧ : يرخص للمصارف المتخصصة التالية بمزاولة عمليات النقد الأجنبي

وذلك فى حدود ما تستلزمه الأغراض الموضحة بقرار تأسيسها ونظامها الأساسى :

١ - بنك التنمية الصناعية المصرى .

٢ - البنك العقارى المصرى .

٣ - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

٤ - البنك العقارى العربى .

ويشمل ذلك مزاولة عمليات النقد الأجنبى الخاصة بالإستيراد فى مجال نشاط

كل مصرف ، وذلك فى حدود ما يتحقق له من موارد بالنقد الأجنبى بما فى ذلك

القروض والتسهيلات بالنقد الأجنبى أو الشراء فى إطار السوق الحرة بالنقد الأجنبى .

مادة ٨ : يرخص لبنك الاستثمار القومى بمزاولة عمليات النقد الأجنبى ،

وذلك فى حدود ما تستلزمه الأغراض الموضحة بقانون إنشائه ونظامه الأساسى .

مادة ٩ : يجوز أن يرخص بالتعامل فى النقد الأجنبى للجهات غير المصرفية ،

وفقا للشروط التى يقررها الوزير المختص وعلى الأخص الشروط الآتية :

١ - أن تكون الجهة متخذة شكل شركة مساهمة مصرية وفقا لأحكام قانون شركات

المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر

بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ م .

٢ - أن تكون أسهم الشركة إسمية ومملوكة جميعا لمصريين دائما

سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين .

٣ - ألا يقل رأس مالها المدفوع عن مليون جنيه مصرى .

٤ - أن يكون غرض الشركة الوحيد بصفة دائمة ممارسة النشاط المنصوص

عليه فى المادة (١١) من هذه اللائحة .

٥ - أن يتوافر لدى الشركة الخبرة الإدارية والكفاءة اللازمة فى مجال عملها ،

وذلك وفقا للضوابط التى يعتمدها الوزير المختص .

٦ - يجب أن تستوفى الشركة الإشتراطات والتجهيزات الفنية اللازمة

لممارسة النشاط طبقا لما يصدر به قرار من الوزير المختص

بعد أخذ رأى محافظ البنك المركزى المصرى .

مادة ١٠ : يقدم طلب الترخيص بالتعامل فى النقد الأجنبى للجهات غير المصرفية إلى قطاع النقد الأجنبى بالوزارة المختصة ، ويصدر به قرار من الوزير المختص بعد أخذ رأى البنك المركزى المصرى ، ويتضمن هذا القرار تحديد مقر المركز الرئيسى للشركة ، ويتم تسجيل الشركات التى يرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى فى سجل خاص لدى البنك المركزى المصرى قبل مزاولة النشاط ، ويجوز لهذه الشركات إنشاء فروع لها داخل البلاد وفقا للقواعد التى يضعها البنك المركزى المصرى ويتم تسجيل هذه الفروع فى السجل المشار إليه قبل مزاولة النشاط ، وتلتزم هذه الشركات وفروعها بإمسك الدفاتر والسجلات وفقا للتنظيم الذى يضعه البنك المركزى المصرى .

مادة ١١ : يقتصر نشاط الجهات غير المصرفية التى يرخص لها بالتعامل فى النقد فى السوق الحرة للنقد الأجنبى على ما يأتى :-

- أ - شراء النقد الأجنبى (بنكنوت) وبيعه لحسابها وتحت مسئوليتها .
- ب - شراء وتحصيل وبيع الشيكات السياحية الصادرة عن البنوك العاملة فى مصر أو فى الخارج لحسابها وتحت مسئوليتها ، ويتم التحصيل فى حالة الشراء والتغطية فى حالة البيع عن طريق حساباتها لدى المصارف المعتمدة فى مصر .
- ج - الوساطة بين الراغبين فى شراء وبيع أرصدة حسابات النقد الأجنبى فى إطار السوق الحرة للنقد الأجنبى .
- د - شراء وبيع أرصدة حسابات النقد الأجنبى فى إطار السوق الحرة لحسابها وتحت مسئوليتها ويتم التحصيل فى حالة الشراء والتغطية فى حالة البيع عن طريق حساباتها لدى المصارف المعتمدة ، ويحظر على الجهات غير المصرفية أن تبأشر إجراء التحويلات من وإلى الخارج ويقتصر تمويل نشاط الشركة على مواردها الذاتية من رأس المال وعائد النشاط ، كما يحظر على تلك الجهات القيام بأى عمل من أعمال البنوك الواردة فى قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

مادة ١٢ : يحدد البنك المركزى المصرى على أساس موحد الحد الأقصى لرصيد التشغيل الذى يسمح للجهات غير المصرفية المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى بالاحتفاظ به وفقا للتنظيم الذى يضعه البنك المركزى المصرى فى هذا الشأن ، ويتم التصرف فى الفائض من رصيد التشغيل لدى أية جهة من الجهات بالبيع للجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى أو المصارف المعتمدة .

مادة ١٣ : تخضع الجهات غير المصرفية المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى لرقابة البنك المركزى المصرى ، وتلتزم هذه الجهات بالنظام الإحصائى والإجراءات التى يقررها البنك المركزى المصرى فى هذا الشأن ، وتقديم البيانات الإجمالية لعمليات الشراء والبيع للنقد الأجنبى التى تمت عن طريقها والأسعار التى تمت بها فى إطار السوق الحرة للنقد الأجنبى .

مادة ١٤ : مع عدم الإخلال بحكم المادة (٨) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى ، يجوز للوزير المختص فى حالة مخالفة الجهات غير المصرفية المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى للشروط والأوضاع الواردة فى هذه اللائحة إيقاف الترخيص لمدة لا تتجاوز سنة أو إلغاؤه فى حالة تكرار المخالفة ، وفى هذه الحالة يتم شطب قيد الجهة غير المصرفية من السجل المنصوص عليه فى المادة (١٠) من هذه اللائحة .

مادة ١٥ : يجوز الترخيص للأفراد من تجار البحر والبمبوطية الذين يحدددهم المحافظ المختص بمزاولة نشاطهم مقابل نقد أجنبى .

مادة ١٦ : يرخص لشركة مصر للسياحة وشركة توماس كوك وولده والأميركان إكسبريس وفروعها بالتعامل فى النقد الأجنبى فى حدود الأغراض السياحية والسفر ، وذلك وفقا للقواعد الآتية :

أ - شراء وبيع العملات الأجنبية للسياح الأجانب وللمصريين مقابل جنيهات مصرية ، سواء تم البيع فى صورة أوراق نقد أجنبى أو شيكات سياحية ، ويطبق على عمليات الشراء والبيع أسعار الصرف بالسوق الحرة للنقد الأجنبى المعلنة لدى أحد المصارف المعتمدة التى تتعامل معه الشركة أو فروعها .

ب - صرف الشيكات السياحية وأدوات الدفع المختلفة بالعملية الأجنبية مقابل أوراق نقد أجنبي أو أدوات دفع بالنقد الأجنبي .

ج - إصدار شيكات سياحية إلى العملاء مقابل أوراق نقد أجنبي أو أدوات دفع بالنقد الأجنبي .

ويحدد البنك المركزى المصرى الحد الأقصى لرصيد التشغيل بالنقد الأجنبي الذى يسمح لهذه الشركات وفروعها باستبقائه ، ويتعين بيع ما يزيد على رصيد التشغيل إلى أحد المصارف المعتمدة الذى تتعامل معه هذه الشركات أو فروعها وذلك طبقاً للمواعيد التى يحددها البنك المركزى المصرى .

مادة ١٧ : يرخص للمنشآت السياحية التى يحددها وزير السياحة بقبول النقد الأجنبي مقابل ما تقدمه من خدمات ، وذلك وفقاً للترتيبات التى يصدرها الوزير المختص بالإتفاق مع وزير السياحة .

مادة ١٨ : يرخص الوزير المختص للمنشآت والمحال التجارية التى يحددها بقبول النقد الأجنبي فى إطار نشاطها سواء داخل الدائرة الجمركية أو خارجها ، وتتولى الوزارة المختصة الإشراف على هذه العمليات وفقاً لشروط الترخيص .

الفصل الثالث

الاحتفاظ بالنقد الأجنبي

مادة ١٩ : لكل شخص طبيعى أو معنوى أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوز به من نقد أجنبي ، وفى حالة الاحتفاظ به لدى المصارف العاملة فى مصر يكون ذلك بمراكز بالنقد الأجنبي قابلة للتحويل فى شكل حسابات حرة أو ودائع أودعية إدارية .

مادة ٢٠ : يجوز للمصارف المعتمدة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبي التحويل من عملة أجنبية إلى عملة أجنبية أخرى بناء على طلب العميل ولحسابه .

مادة ٢١ : لا يجوز التعامل فى النقد الأجنبي المحتفظ به إلا عن طريق المصارف المعتمدة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبي .

الفصل الرابع

التعامل الحاضر وتشغيل أرصدة المصارف المعتمدة بالنقد الأجنبي

مادة ٣٢ : للمصارف المعتمدة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى أن تتعامل فى العملات الأجنبية التى تقبلها سواء لحسابها أو لحساب غيرها وتحت مسئوليتها ، فيما عدا العملات الأجنبية التى يصدر قرار من البنك المركزى المصرى بإيقاف التعامل فيها .

مادة ٣٣ : للمصارف المعتمدة استثمار وتوظيف أرصدة النقد الأجنبى التى فى حوزتها بما فى ذلك منح ائتمان بالنقد الأجنبى وبشرط مراعاة القواعد والعرف المصرفى فى منح الإئتمان ، ولهذه المصارف أن تتعامل فيما بينها بالنقد الأجنبى ولها أن تقوم بعمليات موازنة لحسابها ووفقا للضوابط التى يصدرها البنك المركزى المصرى .

مادة ٣٤ : للمصارف المعتمدة إصدار خطابات ضمان بالنقد الأجنبى لحساب عملائها ووفقا للشروط التى تضعها هذه المصارف وتحت مسئوليتها مع مراعاة القواعد والعرف المصرفى .

مادة ٣٥ : للمصارف المعتمدة والبنك المركزى المصرى إستيراد وتصدير أوراق النقد الاجنبى وتصدير العملات الاجنبية وفقا للقواعد التى يضعها البنك المركزى المصرى فى هذا الشأن .

الفصل الخامس

التعامل الآجل فى النقد الأجنبى

مادة ٣٦ : يجوز للبنك المركزى المصرى والمصارف المعتمدة إبرام عقود آجلة لشراء وبيع العملات الأجنبية بغرض تثبيت أسعار الصرف لهذه العملات مقابل الجنيه المصرى فى تاريخ إبرام العقد وذلك فى إطار القواعد التى يقرها مجلس إدارة البنك المركزى المصرى ، وتتم هذه العمليات لحساب البنك المنفذ لها وتحت مسئوليته .

مادة ٣٧ : يجوز للمصارف المعتمدة إبرام تغطيات آجلة بالعملة الأجنبية مع أسواق الصرف فى الخارج وذلك بالنسبة لما تحوزه من أرصدة النقد الاجنبى ووفقا للقواعد التى يقرها مجلس إدارة البنك المركزى المصرى .

المراجع

المراجع

المراجع

مادة ٣٨ : مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بسوق رأس المال ولائحته التنفيذية ، يكون التعامل فى الأوراق المالية المحددة قيمتها بالعملية الأجنبية بالنقد الأجنبى .

مادة ٣٩ : تستخدم موارد السوق الحرة للتقيد الأجنبي في تحويل حصيلة بيع الأوراق المالية المصرية وكذا حصيلة بيع الأوراق المالية الأجنبية المقيمة في البورصات المصرية ، وذلك مع مراعاة أحكام قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية وأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بسوق رأس المال ولائحته التنفيذية .

مادة ٣٠ : مع عدم الإخلال بأحكام قانون الاستثمار المشار إليه ولائحته التنفيذية تستخدم موارد السوق الحرة للنقد الأجنبي في تحويل قيمة عائد الأوراق المالية المصرية وأرباح حصص الشركاء الأجانب في الشركات المنشأة في مصر .

مادة ٣١ : ملفقة *

* مادة ٣١ : يكون التصرف فى حصة بيع الأجنبى المقيم فى الخارج أو ورثته من الأجانب المقيمين بالخارج للعقارات على مختلف أنواعها المملوكة لهم فى مصر بالتطبيق لحكم المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء ، وذلك وفقا للضوابط الآتية : -
أ - يتم إيداع حصة البيع بالجنيه المصرى فى حساب رأس مالى خاص بإسم البائع الأجنبى يفتح لدى أحد المصارف المعتمدة ويعتبر الدفع بهذه الطريقة مبرنا لذمة الدافع .

ب - يجوز للمصرف المفتوح لديه الحساب المشار إليه بالبند (أ) التحويل منه إلى الخارج بالنقد الأجنبي على أساس سعر السوق الحرة للنقد الأجنبي المعلن لدى المصرف (بيعا) عند التحويل وذلك فى حدود عدد وحدات النقد الأجنبي السابق تحويلها للبلاد وقت التملك . مضافا إليها نسبة ٥% من القيمة عن كل سنة تالية لمضى خمس سنوات من تاريخ تسجيل العقار للأجنبي فى الشهر العقارى حتى تاريخ التصرف فيه وبشرط أن يكون الأجنبي المقيم فى الخارج قد تملك العقار بوسيلة دفع بالعملة الحرة .

ج - مع مراعاة ما جاء بالبند (ب) يتم الصرف من الرصيد المتبقى فى الحساب الرأسمالى الخاص فى حالة عدم قيام الأجنبي المقيم فى الخارج بتملك العقار بوسيلة دفع بالعملة الحرة . وذلك على خمس دفعات سنوية متساوية من تاريخ التصرف وبحد أدنى ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى (مائة ألف جنيه مصرى) سنويا . وفى حالة عدم استنفاد رصيد هذا الحساب بعد مضى خمس سنوات من تاريخ التصرف فى العقار يصبح بمثابة رصيد لحساب جارى بالجنيه المصرى .

د - يجوز الصرف من حساب الرأسمالى الخاص المشار إليه بقيمة المصاريف الحكيمية المستحقة على صاحب الحساب . وفقا للضوابط التى يصدر بها قرار من الوزير المختص . وفى تطبيق أحكام هذه المادة يعتبر الأجنبى مقيما فى جمهورية مصر العربية متى حصل على إقامة خاصة بالبلاد لمدة عشر سنوات أو أقام بالبلاد لمدة خمس سنوات متصلة .

الباب الثالث أحكام عامة

مادة ٣٢ : يقوم البنك المركزى المصرى بمراقبة تنفيذ عمليات النقد الأجنبى التى تقوم بها المصارف المعتمدة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى وذلك وفقا لأحكام هذه اللائحة .

مادة ٣٣ : يؤول نصف الفرق بين سعرى البيع والشراء بالنسبة للعمليات التى يقوم بتنفيذها البنك المركزى المصرى فى إطار السوق الحرة للنقد الأجنبى إلى أى من الحسابات المشار إليها فى المادة (٣٤) من هذه اللائحة ، ويؤول النصف الآخر للبنك المذكور .

مادة ٣٤ : يتم تسوية ناتج عمليات النقد الأجنبى التى يديرها البنك المركزى المصرى - نيابة عن الحكومة - فى حسابات بالبنك المركزى المصرى ، ويحدد وزير المالية بالتنسيق مع محافظ البنك المركزى المصرى ما يتم قيده فيها إضافة وخصما .

مادة ٣٥ : تتم المدفوعات إلى ومن الخارج بإحدى العملات القابلة للتحويل ، ويجوز إبرام صفقات متكافئة وغيرها من الصفقات فى إطار أحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية .

مادة ٣٦ : يسمح بإخراج أوراق النقد الأجنبى وأية أدوات دفع أخرى بالنقد الأجنبى بصحبة المغادرين إلى خارج البلاد .

مادة ٣٧ : يجوز حمل أوراق نقد مصرى رفق القادمين إلى البلاد والمسافرين منها فى حدود مبلغ ألف جنيه مصرى .

مادة ٣٨ : يجوز إبرام عقود تأمين مع شركات التأمين وما فى حكمها ، وكذلك سداد أقساط التأمينات للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للتأمين والمعاشات بالنقد الأجنبى، مع الوفاء بالقيمة التأمينية أو أى تعويضات تستحق بالنقد الأجنبى

مادة ٣٩ : يجوز لشركات التأمين المسجلة فى مصر منح قروض بالنقد الأجنبى عن طريق حساباتها لدى المصارف بضمان عقود التأمين على الحياة المبرمة بنقد أجنبى ، وذلك فى إطار القوانين واللوائح المنظمة لنشاط التأمين فى مصر .

مادة ٤٠ : تقوم المصارف المعتمدة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى بإعداد البيانات الإحصائية الدورية وفقا للتنظيم الذى يضعه البنك المركزى المصرى ويصدر به قرار من الوزير المختص .

* ٢ - قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٩٤

الصادر بتاريخ ٤ / ٨ / ١٩٩٤

بشأن الإشتراطات والتجهيزات الفنية الواجب توافرها
لدى شركات الصرافة والحسابات التى يجرى تعاملها عليها

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ ** بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى ولائحته
التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٣٣١ لسنة ١٩٩٤ ** .

وعلى خطاب البنك المركزى المصرى المؤرخ ١٤ / ٧ / ١٩٩٤ .

وعلى ما عرضه علينا وكيل أول الوزارة رئيس قطاع النقد الأجنبى والموازنة النقدية .

مادة ١ : يجب أن تتوافر لدى الشركات المساهمة المصرية التى يرخص لها
بالتعامل فى النقد الأجنبى أجهزة ربط الشركة بالغرفة المركزية للسوق
الحررة للنقد الأجنبى ، الآتى بيانها :
- عدد واحد جهاز حاسب آلى بالمواصفات الآتية :-

١ - MB Memory .

٤٠ - MB Hard Disk .

١,٤ - MB Floppy DISKETTE ٣,٥ .

٢٨٦ - Processor .

- عدد واحد جهاز موائمة (MODEM) يناسب إحتياجات الشبكة القومية لنقل المعلومات

- عدد واحد وحدة طباعة (MATRIX PRINTER) .

- بالنسبة للشركات التى يكون مركزها الرئيسى خارج القاهرة ، على الشركة أن تربط
خط التليفون المباشر المستقل على أقرب سنترال به خاصية الشبكة القومية لنقل
المعلومات ، ويشترط فى كافة الأجهزة أن تحقق الربط بكفاءة
بالغرفة المركزية للسوق الحررة للنقد الأجنبى .

مادة ٣ : يتعين إشتراك شركة الصرافة فى إحدى وكالات الأنباء العالمية لإعلان

الأسعار التى يتم التعامل على أساسها وتلتزم هذه الشركات

بتجهيز أجهزة وكالات الأنباء العالمية لديها بجهاز طباعة

(PRINTER) لطبع تغيير السعر وقت إعلان السعر الجديد .

* الوقائع المصرية العدد رقم ١٧٣ بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٩٤ م .

مادة ٣ : تلتزم شركات الصرافة التي يرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي بإخطار الإدارة العامة للرقابة على النقد الأجنبي بالبنك المركزي المصري بإسم بنك معتمد أو أكثر تختاره الشركة لفتح حساباتها أو حسابات فروعها لديها (سواء بالنقد الأجنبي أو الجنيه المصري) وتسمى هذه الحسابات "حسابات صرافة"، ويتم التعامل على هذه الحسابات للأغراض المحددة بالمادة (١١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٣٣١ لسنة ١٩٩٤ وفقها للترتيبات الآتية :

١- بالنسبة لحسابات الصرافة بالنقد الأجنبي :

- يمكن أن تغذى هذه الحسابات من المصادر الآتية :
- المبالغ المشتراه من النقد الأجنبي .
- قيمة الشيكات السياحية المشتراه والمحصلة .
- العمولات التي تستحق من عمليات الوساطة في حالة تقاضيها بالعملة الأجنبية وتستخدم هذه الحسابات ، وفق ما يلي :

- المبالغ المباعة بالنقد الأجنبي .
- قيمة الشيكات السياحية المباعة .

٢- بالنسبة لحسابات الصرافة بالجنيه المصري :

- يمكن أن تغذى هذه الحسابات من المصادر الآتية :
- المتبقى من رأس المال بعد تأسيس وتجهيز الشركة .
- المقابل بالجنيه المصري للمبالغ المباعة بالنقد الأجنبي .
- المقابل بالجنيه المصري لقيمة الشيكات السياحية المباعة .
- العمولات التي تستحق من عمليات الوساطة في حالة تقاضيها بالجنيه المصري .
- وتستخدم هذه الحسابات وفق ما يلي :
- المقابل بالجنيه المصري للمبالغ المشتراه من النقد الأجنبي .
- المقابل بالجنيه المصري لقيمة الشيكات السياحية المشتراه .
- المصروفات اللازمة التي تتعلق بنشاط الشركة .

٣ - لا يجوز السحب على المكشوف على الحسابات المشار إليها .

٤ - يجوز للبنك المفتوح لديه حساب بالنقد الأجنبي أو بالجنيه المصري

لشركة صرافة منح فوائد على أرصدة هذه الحسابات ، كما يمكن ربط جزء

من هذه الأرصدة في شكل ودائع وفقا للمعرف المصرفي ،

على أن يتم إضافة الفوائد إلى ذات حساب الشركات لدى البنك .

مادة ٤ : تلتزم شركات الصرافة بأن تكون لديها الدفاتر والسجلات والإيصالات

الآتية على أن تكون مختومة الصفحات من الإدارة العامة للرقابة على النقد

الأجنبي بالبنك المركزي المصري وفقا للنماذج الذي يصدرها البنك المذكور :-

١ - دفترين للإيصالات أحدهما لإثبات النقد الأجنبي الذي يتم شراؤه والآخر

لإثبات النقد الأجنبي الذي يتم بيعه .

٢ - سجلين منتظمين يثبت في أحدهما قيمة النقد الأجنبي الذي يتم شراؤه

ويثبت في الآخر قيمة النقد الأجنبي الذي يتم بيعه

وذلك في نهاية أعمال اليوم وبما يظهر رصيد التشغيل

وفق ما يحدده البنك المركزي المصري لكل شركة صرافة .

٣ - سجل يثبت فيه عمليات الوساطة بين الراغبين في شراء وبيع أرصدة حسابات

النقد الأجنبي يتضمن المبالغ بالنقد الأجنبي ونوع العملة والمقابل بالجنيه

المصري وكذا العمولة التي تتقاضاها الشركة .

مادة ٥ : تلغى القرارات الوزارية أرقام ٢٥٠ لسنة ١٩٩١ ، ٦١٦ لسنة ١٩٩١ ،

٥٥٩ لسنة ١٩٩٢ ، ٢٤ لسنة ١٩٩٣ ، ١٨٠ لسنة ١٩٩٣ .

مادة ٦ : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

الباب الثالث : تعليمات التعامل بالنقد الأجنبي

الفصل الأول : التعليمات التنفيذية

بشأن التعامل بالنقد الأجنبي

١ - تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٨٣) لسنة ١٩٩٧

الصادرة بتاريخ ٢٧ / ٩ / ١٩٩٧

بشأن سعر الصرف الذى يعتد به فى حساب القيمة بالجنيه المصرى

للدخل الذى يحققه المولدين بالعملات الأجنبية

قبل إنشاء السوق المصرفية الحرة فى ١٠ / ٥ / ١٩٨٧

لأغراض ربط الضريبة المستحقة عليهم

نظرا لاختلاف الرأى بين المأموريات بشأن تطبيق سعر الصرف الذى يعتد به فى حساب القيمة بالجنيه المصرى للدخل الذى يحققه المولدين بالعملات الأجنبية قبل إنشاء السوق المصرفية الحرة فى ١٠ / ٥ / ١٩٨٧ لأغراض ربط الضريبة المستحقة عليهم ، وهل يحتسب بالسعر المعلن من البنك المركزى أو السارى بالسوق حينذاك . وبمناسبة صدور فتوى مجلس الدولة - قسم الفتوى والتشريع - فى هذا الشأن بتاريخ ١٨ / ٣ / ١٩٩٧ ، والتى انتهت فيها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذا الشأن إلى الإعتداد بالسعر الرسمى المعلن من البنك المركزى عند تحقيق الواقعة المنشئة للضريبة قانونا لتقدير وعاء الضريبة بالجنيه المصرى بالنسبة للمنشأة أو الممول الذى تعامل بالنقد الأجنبى قبل ١٠ / ٥ / ١٩٨٧ طالما لم يقدم دليل على أن هذا التعامل قد جرى بسعر أعلى على النحو السالف بيانه .

وعليه

تلتزم جميع المأموريات بتنفيذ ما ورد فى هذه الفتوى .

رئيس مصلحة الضرائب

٢ - تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٢

صادرة بتاريخ ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٢

بشأن ضوابط اعتماد القيمة الحقيقية للعملة الأجنبية

نظرا لورود العديد من الاستفسارات بشأن مدى أحقية المستوردين في اعتماد القيمة الحقيقية للعملة الأجنبية وحيث أن الظروف الاقتصادية السائدة حاليا وما فرضته من تداعيات على الواقع العملي أدت إلى البحث عن مصادر لتدبير العملة الأجنبية اللازمة في بعض حالات الاستيراد من خارج المصارف الرسمية المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي .

وحيث أن الضريبة تفرض على الأرباح الفعلية وحرصا من المصلحة على مواكبة هذه المتغيرات وتدعيم أواصر الثقة والتعاون بينها وبين جمهور المولين ، لذلك فإنه في الحالات التي يطلب فيها المولين المحاسبة عن القيمة الحقيقية لسعر تدبير العملة توجه المصلحة نظرا للمأموريات إلى ضرورة مراعاة ما يلي :

١ - مطالبة الممول بتقديم شهادة من البنوك بالاعتمادات المستندية التي تم تدبير العملة اللازمة لها بمعرفته ويتم احتساب القيمة الحقيقية لهذه العملة فتى حدود ما تم تدبيره فقط .

٢ - يتم تحديد قيمة هذه العملة وفقا لما يتكشف للمأمورية من فحص لدفاتر المنشأة وتطور أسعار العملة خارج الأسعار المحددة بالبنوك وشركات الصرافة وطبقا لحالات المثل بالمأمورية .

٣ - التحقق من التأثير الطردي لسعر تدبير العملة على السياسات البيعية وأسعار البيع للمنشأة .

على جميع المناطق الضريبية التحقق من تنفيذ المأموريات لهذه التعليمات بكل دقة .

رئيس مصلحة الضرائب

الفصل الثانى : التعليمـــسات التفسيرية

بشأن التعامل بالنقد الأجنبى

١ - تعليمات تفسيرية عامة رقم (٦) لسنة ١٩٩٦

صادرة بتاريخ ١٧ / ٧ / ١٩٩٦

بشأن المبالغ المخصومة أو المضافة أو المحصلة

تحت حساب الضريبة بالنقد الأجنبي

لما كان نظام الخصم والإضافة والتحصيل تحت حساب الضريبة المنصوص عليه في قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ تقضى بخصم أو إضافة أو تحصيل نسبة معينة من المبالغ محل التعامل سواء كانت بالجنه المصري أو بالعملات الأجنبية ، تحت حساب الضريبة المستحقة على المدينين لمصلحة الضرائب .

ولما كانت هذه المبالغ تخضع أو تضاف أو تحصل بذات العملة التي يتم بها التعامل لذلك فإن المصلحة تنبه إلى مراعاة توريد المبالغ التي يتم خصمها أو إضافتها أو تحصيلها تحت حساب الضريبة إلى مصلحة الضرائب في المواعيد المحددة بالمادتين ٤٦ ، ٧٨ من قانون الضرائب على الدخل المشار إليه بذات العملة التي يتم التحصيل بها أو بما يقابلها بالجنه المصري بالسعر المحدد بمعرفة بنوك القطاع العام في نفس يوم التوريد وليس في أى تاريخ آخر .

وتنبيه المصلحة إلى مراعاة ما تقدم بكل دقة والغناء كل ما يخالف ذلك من تعليمات سبق صدورها من المصلحة .

٢ - تعليمات تفسيرية عامة رقم (٢) لسنة ١٩٩٧

صادرة بتاريخ ١١ / ١١ / ١٩٩٧

بشأن قواعد احتساب وعاء الضريبة

للجهات التى تتعامل بالعملات الحرة

يراعى بالنسبة للجهات التى يرخص لها بأن تكون معاملاتها بالعملة الأجنبية ولا يسمح لها بالتعامل بالجنيه المصرى وتقدم إقراراتها وميزانياتها بذات العملة أن يحتسب وعاء الضريبة بالعملة الأجنبية الخاصة بها (كما يتم خصم خسائر إحدى السنوات من أرباح السنة التالية بنفس العملة) ويتم احتساب الضريبة سواء أكانت من واقع الإقرار أو الإخطار بها بعد الفحص بالعملة الأجنبية مقومة بالجنيه المصرى بالسعر المعلن من البنك المركزى فى تاريخ انتهاء السنة المالية محل الإقرار أو الإخطار على أنه يمكن سداد الضريبة بالعملة الوطنية أو العملة الأجنبية مقومة بسعر الصرف المعلن من البنك المركزى فى تاريخ السداد .
وتنبه المصلحة إلى مراعاة تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة .

* * * * *

**الجزء الخامس : أسعار صرف العملات الأجنبية
وأحكام القضاء الضريبي**

الباب الأول : أسعار صرف العملات الأجنبية

مقدمة

نظرا لصدور القرار الوزاري رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي إعتبارا من ١٩٨٧/٥/١١ .

فقد أصدرت مصلحة الضرائب تعليماتها التنفيذية بشأن أسعار صرف العملات الأجنبية .

وتوحيدا لأسس المحاسبة فقد تضمن هذا الجزء البيانات التفصيلية لأسعار الصرف للعملات الأجنبية (تحويلات - بنكنوت) في نطاق السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي من واقع قوائم الأسعار اليومية التي يصدرها البنك المركزي المصري عن أسعار تعامله في نطاق هذه السوق (تحويلات - بنكنوت) كذلك أسعار صرف العملات الحسابية السارية مع دول إتفاقات الدفع . ولزيد من المعلومات عن أسعار صرف العملات الأجنبية يرجى الرجوع إلى :

(<http://www.cbe.org.eg/yearbulletin.asp>) لكي يسترشد بها كافة المهتمين في هذا الشأن في معاملتهم المحاسبية والضريبية والإقتصادية .

* * * * *

الفصل الأول : أسعار صرف العملات الأجنبية

لعام ٢٠٠٧ م

١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ١ / ٢ حتى ٢٠٠٧ / ١ / ٤

(قرش)

اليوم ١/٤		اليوم ١/٣		اليوم ١/٢		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧١٦٠	٥,٦٩٦٠	٥,٧١٧١	٥,٦٩٧١	٥,٧١٨٠	٥,٦٩٨٠	دولار أمريكي
٧,٥٦٤٦	٧,٥٣٦٤	٧,٥٨٨٩	٧,٥٦٠٦	٧,٥٢٥٥	٧,٤٩٦٩	اليورو
١١,٢٠٧٩	١١,١٦٧٠	١١,٢٦٢١	١١,٢٢١٠	١١,٢١٦٤	١١,١٧٤٣	جنيه استرليني
٤,٨٨٩٦	٤,٨٧١٧	٤,٩١٠٨	٤,٨٩١٥	٤,٩٣٥٣	٤,٩١٦٣	دولار كندي
١,٠١٤٥	١,٠١٠٨	١,٠١٧٧	١,٠١٤٠	١,٠٠٩٢	١,٠٠٥٥	كرون دنماركي
٠,٩١٩٧	٠,٩١٥٥	٠,٩٢٤٨	٠,٩٢١٤	٠,٩١٣٤	٠,٩١٠١	كرون نرويجي
٠,٨٣٩٤	٠,٨٣٥٤	٠,٨٤٠٩	٠,٨٣٧٨	٠,٨٣٢٦	٠,٨٢٨٥	كرون سويدي
٤,٦٨٢٦	٤,٦٦٥٨	٤,٧١٤٧	٤,٦٩٧١	٤,٦٨٣٨	٤,٦٦٥٩	فرنك سويسري
٤,٧٨٩٣	٤,٧٧١٣	٤,٨١١٢	٤,٧٩٢٧	٤,٨١٥٢	٤,٧٩٦٧	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢٤١	١,٥١٨٥	١,٥٢٤٥	١,٥١٩٠	١,٥٢٤٨	١,٥١٩٣	ريال سعودي
١٩,٧٧٤٤	١٩,٦٩٨٤	١٩,٧٧٨٢	١٩,٧٠٢٢	١٩,٧٧٩٣	١٩,٧٠٣٣	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٤) لسنة ٢٠٠٧

٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ١ / ٨ حتى ٢٠٠٧ / ١ / ٩

(قرش)

اليوم ١/٩		اليوم ١/٨		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧١٤٣	٥,٦٩٤٣	٥,٧١٥١	٥,٦٩٥١	دولار أمريكي
٧,٤٣٣٢	٧,٤٠٤٣	٧,٤٩٢٥	٧,٤٦٤٠	اليورو
١١,٠٤٤٠	١١,٠٠٣٧	١١,١١٥٣	١١,٠٧٥٨	جنيه استرليني
٤,٨٦٧٨	٤,٨٤٨٧	٤,٨٧٠١	٤,٨٥١٤	دولار كندي
٠,٩٩٧٦	٠,٩٩٣٤	١,٠٠٥٣	١,٠٠١٦	كرون دنماركي
٠,٨٩٨٦	٠,٨٩٥٣	٠,٩٠٧٣	٠,٩٠٣٢	كرون نرويجي
٠,٨١٩٩	٠,٨١٦٤	٠,٨٢٧٨	٠,٨٢٤١	كرون سويدي
٤,٦١٨٠	٤,٦٠٠٧	٤,٦٤٤٥	٤,٦٢٧٢	فرنك سويسري
٤,٨١٧٧	٤,٧٩٩٢	٤,٧٩٢٥	٤,٧٧٥٠	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢٣٦	١,٥١٨١	١,٥٢٣٨	١,٥١٨٣	ريال سعودي
١٩,٧٦٨٦	١٩,٦٩٢٦	١٩,٧٧١٣	١٩,٦٩٥٣	دينار كويتي

* نمليات تنفيذية للفحص رقم (٥) لسنة ٢٠٠٧ .

٣- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ١ / ١٠ حتى ٢٠٠٧ / ١ / ١١

(قرش)

يوم ١/١١		يوم ١/١٠		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧١٢٩	٥,٦٩٢٩	٥,٧١٣٢	٥,٦٩٣٢	دولار أمريكي
٧,٤٢٤٥	٧,٣٩٧٩	٧,٤٤٠٩	٧,٤١٣١	اليورو
١١,٠٧٣٩	١١,٠٣٤٥	١١,٠٩٨٥	١١,٠٥٧٣	جنيه استرليني
٤,٨٥٦٣	٤,٨٣٧٦	٤,٨٥٦٥	٤,٨٣٨٣	دولار كندي
٠,٩٩٦١	٠,٩٩٢٥	٠,٩٩٨٢	٠,٩٩٤٥	كرون دنماركي
٠,٨٩٥٤	٠,٨٩١٦	٠,٩٠٢٤	٠,٨٩٩١	كرون نرويجي
٠,٨١٤٣	٠,٨١١٤	٠,٨١٨١	٠,٨١٥٢	كرون سويدي
٤,٦٠٠٩	٤,٥٨٣٣	٤,٦١١١	٤,٥٩٣٩	فرنك سويسري
٤,٧٩٠٧	٤,٧٧٣١	٤,٧٩١٧	٤,٧٧٣٨	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢٣٢	١,٥١٧٧	١,٥٢٣٤	١,٥١٧٨	ريال سعودي
١٩,٧٦٣٧	١٩,٦٨٧٧	١٩,٧٦٥٤	١٩,٦٨٩٤	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٥) لسنة ٢٠٠٧

٤- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ١ / ١٤ حتى ٢٠٠٧ / ١ / ١٦

(قرش)

اليوم ١/١٦		اليوم ١/١٥		اليوم ١/١٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧١١٦	٥,٦٩١٦	٥,٧١٢٠	٥,٦٩٢٠	٥,٧١٢٥	٥,٦٩٢٥	دولار أمريكي
٧,٣٩٧١	٧,٣٧٠٦	٧,٣٨٣٣	٧,٣٥٤١	٧,٤٢٨٥	٧,٤٠٠٣	اليورو
١١,٢٢٥٠	١١,١٨٤٠	١١,١٩٢١	١١,١٥٠١	١١,١٥٠٨	١١,١١٠٦	جنيه استرليني
٤,٨٩٦٨	٤,٨٧٨٤	٤,٨٨٢٩	٤,٨٦٣٧	٤,٨٥٩٢	٤,٨٤١٠	دولار كندي
٠,٩٩٢٧	٠,٩٨٩٠	٠,٩٩٠٨	٠,٩٨٦٧	٠,٩٩٦٩	٠,٩٩٢٧	كرون دنماركي
٠,٨٨٨٧	٠,٨٨٤٩	٠,٨٨٧٦	٠,٨٨٣٥	٠,٨٩١٦	٠,٨٨٧٨	كرون نرويجي
٠,٨١٣٨	٠,٨١٠٨	٠,٨١٢٠	٠,٨٠٨٠	٠,٨١٣١	٠,٨٠٩١	كرون سويدي
٤,٥٨٨٠	٤,٥٧١٢	٤,٥٧٧٧	٤,٥٦٠٥	٤,٥٩٣٥	٤,٥٧٦٧	فرنك سويسري
٤,٧٤٠٣	٤,٧٢٢٥	٤,٧٤٧٧	٤,٧٣٠٣	٤,٧٥٢٩	٤,٧٣٥٩	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢٢٩	١,٥١٧٤	١,٥٢٣٠	١,٥١٧٥	١,٥٢٣٣	١,٥١٧٨	ريال سعودي
١٩,٧٥٩٢	١٩,٦٨٣٢	١٩,٧٦٠٦	١٩,٦٨٤٦	١٩,٧٦٣٧	١٩,٦٨٧٧	دينار كويتي

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ .

٥- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ١ / ١٧ حتى ٢٠٠٧ / ١ / ١٨

(قـرـش)

يوم ١/١٨		يوم ١/١٧		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧١٠٩	٥,٦٩٠٩	٥,٧١١١	٥,٦٩١١	دولار أمريكي
٧,٣٧٨٥	٧,٣٤٩٨	٧,٤٠٧٣	٧,٣٨٠٢	اليورو
١١,٢٢٨٨	١١,١٨٧٧	١١,٢٣٣٢	١١,١٩٢١	جنيه استرليني
٤,٨٦٢٨	٤,٨٤٣٧	٤,٨٩٦٣	٤,٨٧٧١	دولار كندي
٠,٩٩٠١	٠,٩٨٦٥	٠,٩٩٤١	٠,٩٩٠٤	كرون دنماركي
٠,٨٨٦٧	٠,٨٨٣٢	٠,٨٩١٦	٠,٨٨٨٣	كرون نرويجي
٠,٨١٤٤	٠,٨١٠٤	٠,٨١٧٢	٠,٨١٤٠	كرون سويدي
٤,٥٧١٦	٤,٥٥٤٥	٤,٥٩٠٢	٤,٥٧٣٠	فرنك سويسري
٤,٧٣٨٢	٤,٧٢٠٤	٤,٧٤١١	٤,٧٢٤١	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢٢٧	١,٥١٧٢	١,٥٢٢٦	١,٥١٧١	ريال سعودي
١٩,٧٥٦٨	١٩,٦٨٠٨	١٩,٧٥٦١	١٩,٦٨٠١	دينار كويتي

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ .

٦- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٣ / ١ / ٢٠٠٧ حتى ٢٣ / ١ / ٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ١/٢٣		اليوم ١/٢٢		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٩٥	٥,٦٨٩٥	٥,٧١٠١	٥,٦٩٠١	دولار أمريكي
٧,٣٩٢١	٧,٣٦٣٤	٧,٣٧٩٢	٧,٣٥١٠	اليورو
١١,٢٧٨٠	١١,٢٣٦٨	١١,٢٤٢٠	١١,١٩٩٨	جنيه استرليني
٤,٨٥٨٧	٤,٨٣٩٧	٤,٨٥٥١	٤,٨٣٦١	دولار كندي
٠,٩٩١٨	٠,٩٨٧٧	٠,٩٨٩٨	٠,٩٨٦٢	كرون دنماركي
٠,٨٨٤٨	٠,٨٨١٣	٠,٨٨٣٢	٠,٨٧٩٧	كرون نرويجي
٠,٨١٠٩	٠,٨٠٧٧	٠,٨١١٢	٠,٨٠٧٧	كرون سويدي
٤,٥٦٦٩	٤,٥٤٩٨	٤,٥٥٩٣	٤,٥٤١٩	فرنك سويسري
٤,٦٩٣٠	٤,٦٧٥٤	٤,٧٠٧٠	٤,٦٨٩٤	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢٢٤	١,٥١٦٨	١,٥٢٢٥	١,٥١٧٠	ريال سعودي
١٩,٧٤٩٩	١٩,٦٧٣٩	١٩,٧٥٤٧	١٩,٦٧٨٧	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٨) لسنة ٢٠٠٧ .

٧- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٤ / ١ / ٢٠٠٧ حتى ٢٥ / ١ / ٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ١/٢٥		اليوم ١/٢٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٧٩	٥,٦٨٧٩	٥,٧٠٨٥	٥,٦٨٨٥	دولار امريكى
٧,٤٢٦٥	٧,٣٩٨٨	٧,٤٣٤٨	٧,٤٠٧٠	اليورو
١١,٢٧١٤	١١,٢٣٠٢	١١,٣٥٠٨	١١,٣٠٩٩	جنيه استرلينى
٤,٨٤٤٢	٤,٨٢٦٠	٤,٨١٩٧	٤,٨٠٠٨	دولار كندي
٠,٩٩٦٠	٠,٩٩٢٤	٠,٩٩٧٧	٠,٩٩٣٦	كرون دنماركى
٠,٨٩٢٣	٠,٨٨٨٧	٠,٨٩٠٣	٠,٨٨٦٨	كرون نرويجى
٠,٨١٨٧	٠,٨١٥٥	٠,٨١٧٧	٠,٨١٤١	كرون سويدي
٤,٥٨٢١	٤,٥٦٤٩	٤,٥٩٨٨	٤,٥٨١٦	فرنك سويسرى
٤,٧٠٠٢	٤,٦٨٢٩	٤,٧٠١٨	٤,٦٨٤٦	ين يابانى (١٠)
١,٥٢١٩	١,٥١٦٤	١,٥٢٢١	١,٥١٦٥	ريال سعودى
١٩,٧٤٠٣	١٩,٦٦٤٣	١٩,٧٤١٧	١٩,٦٦٥٧	دينار كويتى

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٨) لسنة ٢٠٠٧ .

٨- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٨ / ١ / ٢٠٠٧ حتى ٣٠ / ١ / ٢٠٠٧

(قرش)

التاريخ	يوم ١/٢٨		يوم ١/٢٩		يوم ١/٣٠	
العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
دولار أمريكي	٥,٦٨٧٤	٥,٧٠٧٤	٥,٦٨٧٢	٥,٧٠٧٢	٥,٦٨٦٦	٥,٧٠٦٦
اليورو	٧,٣٨٤٠	٧,٤١٢٢	٧,٣٥٣٠	٧,٣٨٢٣	٧,٣٤٨٢	٧,٣٧٥٨
جنيه استرليني	١١,٢٠٠٨	١١,٢٤١٩	١١,١٥٤٣	١١,١٩٥٢	١١,١٢٨١	١١,١٦٩٠
دولار كندي	٤,٨٢٤٣	٤,٨٤٢١	٤,٨١٩٣	٤,٨٣٧٨	٤,٨٠٨٢	٤,٨٢٦٧
كرون دنماركي	٠,٩٩٠٤	٠,٩٩٤٥	٠,٩٨٥٨	٠,٩٨٩٩	٠,٩٨٥٧	٠,٩٨٩٤
كرون نرويجي	٠,٨٩٩٣	٠,٩٠٣٢	٠,٨٩٦٥	٠,٩٠٠٦	٠,٨٩٨٨	٠,٩٠٢٧
كرون سويدي	٠,٨١٣٦	٠,٨١٧٦	٠,٨٠٨٩	٠,٨١٢٩	٠,٨٠٩٩	٠,٨١٣٩
فرنك سويسري	٤,٥٦٧٦	٤,٥٨٤٦	٤,٥٣٥٢	٤,٥٥٢٦	٤,٥٣٣٧	٤,٥٥٠٤
ين ياباني (١٠٠)	٤,٧١٠٥	٤,٧٢٨٦	٤,٦٧٩٣	٤,٦٩٧٣	٤,٦٦٣١	٤,٦٨٠٢
ريال سعودي	١,٥١٦٣	١,٥٢١٨	١,٥١٦٢	١,٥٢١٧	١,٥١٦١	١,٥٢١٦
دينار كويتي	١٩,٦٦٢٦	١٩,٧٣٨٥	١٩,٦٦٧٣	١٩,٧٤٣٣	١٩,٦٥٩٨	١٩,٧٣٥٨

* تعليمات تنفيذية للمحس رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧

٩- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٣١ / ١ / ٢٠٠٧ حتى ١ / ٢ / ٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ٢/١		اليوم ١/٣١		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٦٠	٥,٦٨٦٠	٥,٧٠٦٠	٥,٦٨٦٠	دولار أمريكى
٧,٣٨٥٨	٧,٣٥٦٥	٧,٣٩٣٨	٧,٣٦٦٢	اليورو
١١,١٤٧٢	١١,١٠٧٠	١١,٢١٤٠	١١,١٧١٩	جنيه استرلينى
٤,٨٣٠٧	٤,٨١١٧	٤,٨٢١٣	٤,٨٠٣٦	دولار كندي
٠,٩٩٠٦	٠,٩٨٦٩	٠,٩٩١٨	٠,٩٨٨٢	كرون دنماركى
٠,٩٠٥٤	٠,٩٠١٢	٠,٩٠٥٦	٠,٩٠١٤	كرون نرويجى
٠,٨١٥٥	٠,٨١١٦	٠,٨١٨٤	٠,٨١٤٤	كرون سويدي
٤,٥٥٣٩	٤,٥٣٧٢	٤,٥٥١٧	٤,٥٣٥٤	فرنك سويسرى
٤,٦٩٤٤	٤,٦٧٦٤	٤,٦٨٢٨	٤,٦٦٤٩	ين يابانى (١٠٠)
١,٥٢١٤	١,٥١٥٩	١,٥٢١٤	١,٥١٥٩	ريال سعودى
١٩,٧٣٣٠	١٩,٦٥٧١	١٩,٧٣٥١	١٩,٦٦١٨	دينار كويتى

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧ .

١٠- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٢ / ٤ حتى ٢٠٠٧ / ٢ / ٦

(قرش)

اليوم ٢/٦		اليوم ٢/٥		اليوم ٢/٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٥٧	٥,٦٨٥٧	٥,٧٠٦٠	٥,٦٨٦٠	٥,٧٠٦٠	٥,٦٨٦٠	دولار أمريكي
٧,٣٧٧٥	٧,٣٤٩٩	٧,٣٩٧٣	٧,٣٦٧٩	٧,٤٢٨١	٧,٤٠٠٣	اليورو
١١,١٦٢٦	١١,١٢٠٧	١١,٢١٩٧	١١,١٧٧٠	١١,٢٢٨٣	١١,١٨٧٢	جنيه استرليني
٤,٨١٠٩	٤,٧٩١٦	٤,٨٢١٣	٤,٨٠٢٤	٤,٨٤٩٦	٤,٨٣٠١	دولار كندي
٠,٩٨٩٩	٠,٩٨٥٧	٠,٩٩٢٥	٠,٩٨٨٣	٠,٩٩٦٣	٠,٩٩٢٦	كرون دنماركي
٠,٩٠٩٥	٠,٩٠٥٣	٠,٩١١٨	٠,٩٠٧٦	٠,٩١٤٥	٠,٩١١١	كرون نرويجي
٠,٨١٠٨	٠,٨٠٧٨	٠,٨١٦١	٠,٨١٢١	٠,٨٢٢١	٠,٨١٨١	كرون سويدي
٤,٥٦٠٥	٤,٥٤٣٥	٤,٥٧٢١	٤,٥٥٤٦	٤,٥٨٧٦	٤,٥٧٠٤	فرنك سويسري
٤,٧٢٨٧	٤,٧١٠٢	٤,٧١٠٦	٤,٦٩٢٢	٤,٧٣٦١	٤,٧١٨٣	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢١٤	١,٥١٥٨	١,٥٢١٤	١,٥١٥٩	١,٥٢١٤	١,٥١٥٩	ريال سعودي
١٩,٧٣٢٧	١٩,٦٥٦٧	١٩,٧٣٧٨	١٩,٦٦١٨	١٩,٧٣٣٧	١٩,٦٥٧٧	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٧ .

١١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٢ / ٧ حتى ٢٠٠٧ / ٢ / ٨

(قرش)

اليوم ٢/٨		اليوم ٢/٧		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٥٧	٥,٦٨٥٧	٥,٧٠٥٦	٥,٦٨٥٦	دولار أمريكي
٧,٤١٠٠	٧,٣٨٣٥	٧,٣٩١٦	٧,٣٦٤٠	اليورو
١١,٢٤٨٨	١١,٢٠٦٥	١١,٢٣٦٦	١١,١٩٤٩	جنيه استرليني
٤,٨٢١٩	٤,٨٠٢٩	٤,٨٢٦٧	٤,٨٠٨١	دولار كندي
٠,٩٩٤٥	٠,٩٩٠٥	٠,٩٩١٧	٠,٩٨٨٠	كرون دنماركي
٠,٩١٦٠	٠,٩١٢١	٠,٩١١٠	٠,٩٠٧٧	كرون نرويجي
٠,٨١٤١	٠,٨١٠١	٠,٨٠٩٩	٠,٨٠٦١	كرون سويدي
٤,٦٠٠٦	٤,٥٨٣٠	٤,٥٨٧٢	٤,٥٦٩٧	فرنك سويسري
٤,٧٢٦٨	٤,٧٠٩٠	٤,٧٤٨٧	٤,٧٣٠٩	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢١٣	١,٥١٥٨	١,٥٢١٣	١,٥١٥٨	ريال سعودي
١٩,٧٣٢٠	١٩,٦٥٦٠	١٩,٧٣١٦	١٩,٦٥٥٧	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للمحصر رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٧ .

١٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٢ / ١١ حتى ٢٠٠٧ / ٢ / ١٣

(قرش)

اليوم ٢/١٣		اليوم ٢/١٢		اليوم ٢/١١		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٥٢	٥,٦٨٥٢	٥,٧٠٥٤	٥,٦٨٥٤	٥,٧٠٥٥	٥,٦٨٥٥	دولار امريكى
٧,٣٨٧١	٧,٣٥٩٥	٧,٤٢٢٢	٧,٣٩٣٣	٧,٤٠٩٧	٧,٣٨٢٦	اليورو
١١,١٠٣٥	١١,٠٦٢٣	١١,١٢٦٧	١١,٠٨٦٠	١١,١٩٢٥	١١,١٥١٥	جنيه استرلينى
٤,٨٦٢٩	٤,٨٤٣٨	٤,٨٦٩٣	٤,٨٥٠٦	٤,٨١٠٧	٤,٧٩١٨	دولار كندي
٠,٩٩١١	٠,٩٨٧٤	٠,٩٩٥٩	٠,٩٩١٧	٠,٩٩٤٥	٠,٩٩٠٣	كرون دنماركى
٠,٩١٢٤	٠,٩٠٨٨	٠,٩١١٨	٠,٩٠٧٦	٠,٩١٥١	٠,٩١١٢	كرون نرويجى
٠,٨١٠٦	٠,٨٠٧٥	٠,٨١٥٦	٠,٨١١٦	٠,٨١٤١	٠,٨١٠١	كرون سويدي
٤,٥٤٧٤	٤,٥٣٠٤	٤,٥٧٣٨	٤,٥٥٦٧	٤,٥٦٥٥	٤,٥٤٨٤	فرنك سويسرى
٤,٦٧٩٥	٤,٦٦٢٣	٤,٦٨٧٧	٤,٦٦٩٣	٤,٧٠٥٢	٤,٦٨٧٩	ين يابانى (١٠٠)
١,٥٢١٣	١,٥١٥٧	١,٥٢١٣	١,٥١٥٨	١,٥٢١٤	١,٥١٥٩	ريال سعودى
١٩,٧٣٠٣	١٩,٦٥٤٣	١٩,٧٣٥٧	١٩,٦٥٩٧	١٩,٧٣٦٨	١٩,٦٦٠٨	دينار كويتى

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ .

١٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٢ / ١٤ حتى ٢٠٠٧ / ٢ / ١٥

(قرش)

يوم ٢/١٥		يوم ٢/١٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٥١	٥,٦٨٥١	٥,٧٠٥٠	٥,٦٨٥٠	دولار أمريكي
٧,٤٦٢٨	٧,٤٣٥٥	٧,٤٢٧٣	٧,٣٩٨٥	اليورو
١١,١٥٢٣	١١,١١١٠	١١,٠٨٣١	١١,٠٤٢٠	جنيه استرليني
٤,٨٨٢٤	٤,٨٦٣٢	٤,٨٦٦٩	٤,٨٤٧٨	دولار كندي
١,٠٠١٣	٠,٩٩٧٦	٠,٩٩٦٣	٠,٩٩٢٦	كرون دنماركي
٠,٩٢٣٩	٠,٩٢٠٣	٠,٩١٦٣	٠,٩١٣٠	كرون نرويجي
٠,٨١٦٣	٠,٨١٣٣	٠,٨١١٥	٠,٨٠٨٣	كرون سويدي
٤,٥٨٥٧	٤,٥٦٨٩	٤,٥٧٤٦	٤,٥٥٧١	فرنك سويسري
٤,٧١٢٦	٤,٦٩٤٩	٤,٧٠٢٨	٤,٦٨٤٤	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢١٢	١,٥١٥٧	١,٥٢١٢	١,٥١٥٨	ريال سعودي
١٩,٧٢٩٩	١٩,٦٥٣٩	١٩,٧٣٥٠	١٩,٦٥٩٠	دينار كويتي

* تعليمات بنكيه للفحص رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ .

١٤- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٢ / ١٨ حتى ٢٠٠٧ / ٢ / ٢٠

(قرش)

اليوم ٢/٢٠		اليوم ٢/١٩		اليوم ٢/١٨		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٥٠	٥,٦٨٥٠	٥,٧٠٥١	٥,٦٨٥١	٥,٧٠٥٢	٥,٦٨٥٢	دولار أمريكي
٧,٤٩٤٧	٧,٤٦٧٢	٧,٥٠٠٥	٧,٤٧٠٨	٧,٤٩٣٢	٧,٤٦٥٢	اليورو
١١,٠٩٦٨	١١,٠٥٦٢	١١,١٢٩٥	١١,٠٨٧٧	١١,١٦١٧	١١,١٢٠٨	جنيه استرليني
٤,٨٩٧٤	٤,٨٧٨٢	٤,٩٠٩٣	٤,٨٨٧٩	٤,٨٨٩٦	٤,٨٧٠٨	دولار كندي
١,٠٠٥٣	١,٠٠١٦	١,٠٠٦٢	١,٠٠٢٠	١,٠٠٥٢	١,٠٠١٥	كرون دنماركي
٠,٩٣١٧	٠,٩٢٧٧	٠,٩٣١٩	٠,٩٢٧٩	٠,٩٢٧١	٠,٩٢٣٤	كرون نرويجي
٠,٨١١١	٠,٨٠٨١	٠,٨١١٨	٠,٨٠٧٨	٠,٨١٢٧	٠,٨٠٨٧	كرون سويدي
٤,٦٢٢٨	٤,٦٠٥٨	٤,٦١٩١	٤,٦٠١٥	٤,٦٠٧٧	٤,٥٩٠٨	فرنك سويسري
٤,٧٧٢١	٤,٧٥٣٣	٤,٧٧٧٧	٤,٧٦٠٢	٤,٧٥١٦	٤,٧٣٤١	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢١٣	١,٥١٥٨	١,٥٢١٣	١,٥١٥٩	١,٥٢١٣	١,٥١٥٨	ريال سعودي
١٩,٧٣٥٧	١٩,٦٥٩٧	١٩,٧٣٦١	١٩,٦٦٠١	١٩,٧٣٥٧	١٩,٦٥٩٧	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٧ .

١٥- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٢ / ٢١ حتى ٢٠٠٧ / ٢ / ٢٢

(قرش)

اليوم ٢/٢٢		اليوم ٢/٢١		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٤٤	٥,٦٨٤٤	٥,٧٠٤٨	٥,٦٨٤٨	دولار أمريكي
٧,٤٩٢٧	٧,٤٦٥٣	٧,٤٩٧٢	٧,٤٦٨٧	اليورو
١١,١٣٥٠	١١,٠٩٤٨	١١,١٢٤٩	١١,٠٨٣٧	جنيه استرليني
٤,٨٨٣٥	٤,٨٦٥٥	٤,٩٠٢٣	٤,٨٨٠٩	دولار كندي
١,٠٠٥٠	١,٠٠١٣	١,٠٠٥٤	١,٠٠١٧	كرون دنماركي
٠,٩٣٠٣	٠,٩٢٦٦	٠,٩٣٢٢	٠,٩٢٨٨	كرون نرويجي
٠,٨٠٦٥	٠,٨٠٣٤	٠,٨١٠٣	٠,٨٠٦٥	كرون سويدي
٤,٦٠٤٨	٤,٥٨٧٢	٤,٦٠٩٦	٤,٥٩٢٣	فرنك سويسري
٤,٧٢٢٢	٤,٧٠٣٧	٤,٧٤٦٩	٤,٧٢٨٧	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢١٠	١,٥١٥٥	١,٥٢١٢	١,٥١٥٦	ريال سعودي
١٩,٧٢٨٢	١٩,٦٥٢٢	١٩,٧٢٨٩	١٩,٦٥٢٩	دينار كويتي

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٧

١٦- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٥ / ٢ / ٢٠٠٧ حتى ٢٧ / ٢ / ٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ٢٧ / ٢		اليوم ٢٦ / ٢		اليوم ٢٥ / ٢		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٤٥	٥,٦٨٤٥	٥,٧٠٤٥	٥,٦٨٤٥	٥,٧٠٤٥	٥,٦٨٤٥	دولار أمريكي
٧,٥٠٤٨	٧,٤٧٦٨	٧,٥١١١	٧,٤٨١٤	٧,٤٦٨٩	٧,٤٤١٠	اليورو
١١,١٩٥٧	١١,١٥٤٧	١١,٢٠٠٨	١١,١٥٩٢	١١,١٢٧٨	١١,٠٨٥٩	جنيه استرليني
٤,٩٢٤٩	٤,٩٠٥٩	٤,٩٢٠٢	٤,٩٠٠٩	٤,٩١٨١	٤,٨٩٨٣	دولار كندي
١,٠٠٦٨	١,٠٠٣١	١,٠٠٧٦	١,٠٠٣٤	١,٠٠١٧	٠,٩٩٨٠	كرون دنماركي
٠,٩٣٠٥	٠,٩٢٦٨	٠,٩٣٠٧	٠,٩٢٦٤	٠,٩٢٦٢	٠,٩٢٢٢	كرون نرويجي
٠,٨٠٧٧	٠,٨٠٤٥	٠,٨٠٧٢	٠,٨٠٣٣	٠,٨٠٢٨	٠,٧٩٨٨	كرون سويدي
٤,٦٣٠٣	٤,٦١٢٩	٤,٦٢٩١	٤,٦١١٤	٤,٥٨٩٧	٤,٥٧٢٥	فرنك سويسري
٤,٧٢٩٣	٤,٧١١٦	٤,٧١١٣	٤,٦٩٤١	٤,٧٠٤٠	٤,٦٨٦٣	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢١٠	١,٥١٥٥	١,٥٢١١	١,٥١٥٦	١,٥٢١٠	١,٥١٥٦	ريال سعودي
١٩,٧٢٨٥	١٩,٦٥٢٥	١٩,٧٣١٢	١٩,٦٥٥٣	١٩,٧٢٧٨	١٩,٦٥٥٣	دينار كويتي

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٧ .

١٧- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٨ / ٢ / ٢٠٠٧ حتى ١ / ٣ / ٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ٢/٢٨		اليوم ٣/١		التاريخ
شراء	بيع	شراء	بيع	العملة
٥,٦٨٤٥	٥,٧٠٤٥	٥,٦٨٤٨	٥,٧٠٤٨	دولار امريكى
٧,٥٠٩٨	٧,٥٣٩١	٧,٤٩٨٨	٧,٥٢٨١	اليورو
١١,١٦٣٨	١١,٢٠٤٨	١١,١٣٠٣	١١,١٧٢٣	جنيه استرالى
٤,٨٩٥٤	٤,٩١٤٣	٤,٨٦٦٧	٤,٨٨٦٣	دولار كندي
١,٠٠٧٥	١,٠١١٨	١,٠٠٦٢	١,٠١٠٥	كرون دنماركى
٠,٩٣٢٦	٠,٩٣٦٧	٠,٩٢٤٢	٠,٩٢٧٩	كرون نرويجى
٠,٨١١٧	٠,٨١٥٥	٠,٨٠٨٠	٠,٨١١٨	كرون سويدي
٤,٦٤١٢	٤,٦٥٩٠	٤,٦٤٩٨	٤,٦٦٧٣	فرنك سويسرى
٤,٧٦٠٥	٤,٧٧٨٨	٤,٧٩٦٩	٤,٨١٥٨	ين يابانى (١٠٠)
١,٥١٥٧	١,٥٢١٢	١,٥١٥٨	١,٥٢١٣	ريال سعودى
١٩,٦٥٢٥	١٩,٧٢٨٥	١٩,٦٥٩٠	١٩,٧٣١٦	دينار كويتى

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٧

١٨- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/٣/٤ حتى ٢٠٠٧/٣/٦

(قرش)

اليوم ٣/٦		اليوم ٣/٥		اليوم ٣/٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٧٣	٥,٦٨٧٣	٥,٧٠٦٢	٥,٦٨٦٢	٥,٧٠٦٠	٥,٦٨٦٠	دولار أمريكي
٧,٤٧٦٠	٧,٤٤٩٢	٧,٥٣٥٠	٧,٥٠٥٢	٧,٥٤٥٠	٧,٥١٥٢	اليورو
١٠,٩٦٦٠	١٠,٩٢٦٤	١١,٠٩٢٣	١١,٠٥١١	١١,٢٠٦٦	١١,١٦٥٦	جنيه استرليني
٤,٨٣١٤	٤,٨١٢٠	٤,٨٤٨٥	٤,٨٢٩٩	٤,٨٨١١	٤,٨٦٣٢	دولار كندي
١,٠٠٤٠	٠,٩٩٩٨	١,٠١٠٢	١,٠٠٥٩	١,٠١٢٤	١,٠٠٨٦	كرون دنماركي
٠,٩١٣٩	٠,٩١٠٣	٠,٩٢٦٧	٠,٩٢٢٤	٠,٩٣١٧	٠,٩٢٨٠	كرون نرويجي
٠,٨٠١٢	٠,٧٩٨٠	٠,٨١٠٢	٠,٨٠٦٢	٠,٨١٣٩	٠,٨٠٩٨	كرون سويدي
٤,٦٧٥٨	٤,٦٥٨٧	٤,٦٩١٤	٤,٦٧٣٥	٤,٦٧٧٠	٤,٦٥٩١	فرنك سويسري
٤,٩٣٨٤	٤,٩١٩٠	٤,٨٨٥٤	٤,٨٦٧٥	٤,٨٣٣١	٤,٨١٤٢	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢٢٧	١,٥١٧١	١,٥٢١٩	١,٥١٦٤	١,٥٢١٨	١,٥١٦٣	ريال سعودي
١٩,٧٣٧٥	١٩,٦٦١٦	١٩,٧٣٥١	١٩,٦٦٢٥	١٩,٧٣٤٤	١٩,٦٦١٨	دينار كويتي

* معلومات تنفيذية للفحص رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧.

١٩- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/٣/٧ حتى ٢٠٠٧/٣/٨

(قرش)

يوم ٣/٧		يوم ٣/٨		التاريخ
شراء	بيع	شراء	بيع	العملة
٥,٦٨٨١	٥,٧٠٨١	٥,٦٨٨٣	٥,٧٠٨٣	دولار امريكى
٧,٤٥٤٨	٧,٤٨٢٧	٧,٤٦٩٣	٧,٤٩٦٧	اليورو
١٠,٩٦١٥	١١,٠٠٢٩	١٠,٩٧٤٤	١١,٠١٤٧	جنيه استرلينى
٤,٨٢٩٨	٤,٨٤٩٣	٤,٨٤١٥	٤,٨٥٩٨	دولار كندي
١,٠٠٠٧	١,٠٠٤٩	١,٠٠٢٩	١,٠٠٦٦	كرون دنماركى
٠,٩١٢٧	٠,٩١٦٧	٠,٩١٦٦	٠,٩٢٠٧	كرون نرويجى
٠,٨٠٣٩	٠,٨٠٦٨	٠,٨٠٥٣	٠,٨٠٩١	كرون سويدي
٤,٦٤٧٥	٤,٦٦٤٦	٤,٦٥٢٢	٤,٦٦٩٤	فرنك سويسرى
٤,٨٨١٧	٤,٨٩٩٢	٤,٨٨٧٣	٤,٩٠٥٧	ين يابانى (١٠٠)
١,٥١٦٨	١,٥٢٢٦	١,٥١٦٨	١,٥٢٢٦	ريال سعودى
١٩,٦٦٤٣	١٩,٧٤٠٣	١٩,٦٦٥٧	١٩,٧٤١٧	دينار كويتى

* تعليمات تنفيذ القمح رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ .

٢٠- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/٣/١١ حتى ٢٠٠٧/٣/١٣

(قرش)

التاريخ		يوم ٣/١١		يوم ٣/١٢		يوم ٣/١٣	
العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء
دولار امريكى	٥,٦٨٨٤	٥,٧٠٨٤	٥,٦٨٨٣	٥,٧٠٨٣	٥,٦٨٨٥	٥,٧٠٨٥	
اليورو	٧,٤٨٠٢	٧,٥٠٨٣	٧,٤٦١٩	٧,٤٨٩٩	٧,٤٩٠٦	٧,٥١٩٢	
جنيه استرلينى	١٠,٩٩٢٨	١١,٠٣٣٢	١٠,٩٨٥٨	١١,٠٢٦٢	١٠,٩٩٧٠	١١,٠٣٨٥	
دولار كندي	٤,٨٢٥٢	٤,٨٤٣٠	٤,٨٥٢٣	٤,٨٧١٠	٤,٨٥٤٥	٤,٨٧٣٦	
كرون دنماركى	١,٠٠٤٣	١,٠٠٨٠	١,٠٠١٦	١,٠٠٥٨	١,٠٠٥٥	١,٠٠٩٣	
كرون نرويجى	٠,٩١٨٤	٠,٩٢٢٣	٠,٩٢٠٥	٠,٩٢٤٨	٠,٩٢٤٢	٠,٩٢٧٨	
كرون سويدي	٠,٨٠٥٠	٠,٨٠٨٩	٠,٨٠١٨	٠,٨٠٥٨	٠,٨٠٦٠	٠,٨١٠١	
فرنك سويسرى	٤,٦٥٥٠	٤,٦٧٢٥	٤,٦٠٦٣	٤,٦٢٤٠	٤,٦٣٦١	٤,٦٥٣٥	
ين يابانى (١٠٠)	٤,٨٥٤٤	٤,٨٧٢٧	٤,٨٠٨٨	٤,٨٢٧٣	٤,٨٣٨٨	٤,٨٥٨٣	
ريال سعودى	١,٥١٧١	١,٥٢٢٨	١,٥٠٧٠	١,٥٢٢٦	١,٥١٧١	١,٥٢٨٠	
دينار كويتى	١٩,٦٦٩٤	١٩,٧٤٥٤	١٩,٦٧٠٤	١٩,٧٤٦٤	١٩,٦٧٣٩	١٩,٧٤٩٩	

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٧.

٢١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/٣/١٤ حتى ٢٠٠٧/٣/١٥

(قرش)

اليوم ٣/١٥		اليوم ٣/١٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٩٧	٥,٦٨٩٧	٥,٧٠٩١	٥,٦٨٩١	دولار امريكى
٧,٥٣٢٨	٧,٥٠٤٧	٧,٥٢٨٦	٧,٤٩٩٤	اليورو
١٠,٩٨٢٦	١٠,٩٤٣٠	١١,٠١٦٩	١٠,٩٧٥٤	جنيه استرلينى
٤,٨٦٢٢	٤,٨٤٣٩	٤,٨٨١٢	٤,٨٦٢٥	دولار كندي
١,٠١١٠	١,٠٠٧٢	١,٠١٠٦	١,٠٠٦٤	كرون دنماركى
٠,٩٢٧٩	٠,٩٢٤٥	٠,٩٣٠٦	٠,٩٢٦٣	كرون نرويجى
٠,٨٠٩٧	٠,٨٠٦٧	٠,٨١٠٩	٠,٨٠٧٧	كرون سويدي
٤,٦٩١٢	٤,٦٧٣٣	٤,٦٧٤٢	٤,٦٥٦٧	فرنك سويسرى
٤,٩١٠٧	٤,٨٩٢٧	٤,٨٩١٣	٤,٨٧٢٩	ين يابانى (١٠٠)
١,٥٢٣٢	١,٥١٧٤	١,٥٢٣٠	١,٥١٧٣	ريال سعودى
١٩,٧٥٤٠	١٩,٦٧٨٠	١٩,٧٥١٩	١٩,٦٧٥٩	دينار كويتى

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٧ .

٢٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/٣/١٨ حتى ٢٠٠٧/٣/٢٠

(قرش)

يوم ٣/٢٠		يوم ٣/١٩		يوم ٣/١٨		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٩٩	٥,٦٨٩٩	٥,٧١٠٢	٥,٦٩٠٢	٥,٧١٠٢	٥,٦٩٠٢	دولار أمريكي
٧,٥٩٣٠	٧,٥٦٣٦	٧,٦٠٤٣	٧,٥٧٤٢	٧,٥٤٨٣	٧,٥١٨٥	اليورو
١١,١٠٨٠	١١,٦٦٣	١١,٠٨٨٦	١١,٠٤٨١	١١,٠٥٥٥	١١,٠١٥٧	جنيه استرليني
٤,٨٥٤٩	٤,٨٣٧١	٤,٨٥٤٤	٤,٨٣٥٧	٤,٨٦١٨	٤,٨٤٣٥	دولار كندي
١,٠١٩٢	١,٠١٥٤	١,٠٢٠٤	١,٠١٦١	١,٠١٣٢	١,٠٠٩٤	كرون دنماركي
٠,٩٣٢٨	٠,٩٢٩٤	٠,٩٣٣٤	٠,٩٢٩١	٠,٩٣٣١	٠,٩٢٩١	كرون نرويجي
٠,٨١٧٢	٠,٨١٤٢	٠,٨١٩٧	٠,٨١٥٦	٠,٨١٤١	٠,٨١٠٩	كرون سويدي
٤,٧٠٨٨	٤,٦٩١٢	٤,٧٣١٣	٤,٧١٣٢	٤,٦٨٢٨	٤,٦٦٤٩	فرنك سويسري
٤,٨٦٢٠	٤,٨٤٣٣	٤,٨٩٣٩	٤,٨٧٥٩	٤,٨٦٦٠	٤,٨٤٦٨	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢٢٨	١,٥١٧٣	١,٥٢٢٨	١,٥١٧٣	١,٥٢٣١	١,٥١٧٦	ريال سعودي
١٩,٧٥٥٤	١٩,٦٧٩٤	١٩,٧٦٨٧	١٩,٦٨٩٣	١٩,٧٥٣٧	١٩,٦٨٠٤	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٧ .

٢٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/٣/٢١ حتى ٢٠٠٧/٣/٢٢

(قرش)

اليوم ٣/٢٢		اليوم ٣/٢١		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٩٣	٥,٦٨٩٣	٥,٧٠٩٧	٥,٦٨٩٧	دولار أمريكي
٧,٥٩٢٨	٧,٥٦٥٦	٧,٥٨٧٦	٧,٥٦٠٥	اليورو
١١,١٨٢٢	١١,١٤١٤	١١,١٧٢٧	١١,١٣١٩	جنيه استرليني
٤,٩١٨٨	٤,٩٠٠٣	٤,٨٨٣٨	٤,٨٦٥٥	دولار كندي
١,٠١٩٣	١,٠١٥٦	١,٠١٨٨	١,٠١٥٠	كرون دنماركي
٠,٩٢٧٩	٠,٩٢٤٢	٠,٩٢٩٩	٠,٩٢٦٢	كرون نرويجي
٠,٨١٧٢	٠,٨١٣١	٠,٨١٥٤	٠,٨١٢٢	كرون سويدي
٤,٧٠٢٩	٤,٦٨٥٣	٤,٧٠٤٠	٤,٦٨٦٤	فرنك سويسري
٤,٨٥٠٣	٤,٨٣٢٥	٤,٨٤٩٠	٤,٨٣٠٠	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢٢٤	١,٥١٧٠	١,٥٢٢٧	١,٥١٧٠	ريال سعودي
١٩,٧٥٤٠	١٩,٦٧٨٠	١٩,٧٥٤٧	١٩,٦٧٨٧	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٧ .

٢٤- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/٣/٢٥ حتى ٢٠٠٧/٣/٢٧

(قرش)

التاريخ	يوم ٢٥/٣	يوم ٢٦/٣	يوم ٢٧/٣	العملية
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
٥,٧٠٨٦	٥,٦٨٨٦	٥,٧٠٧٨	٥,٦٨٧٨	دولار أمريكي
٧,٦٢٤٤	٧,٥٩٧١	٧,٥٨١٧	٧,٥٥٤٠	اليورو
١١,٢٣٥١	١١,١٩٤٠	١١,١٩٥٣	١١,١٥٤٣	جنيه استرليني
٤,٩٣٥٧	٤,٩١٦٧	٤,٩١٨٤	٤,٨٩٩٥	دولار كندي
١,٠٢٣٦	١,٠١٩٨	١,٠١٧٩	١,٠١٤١	كرون دنماركي
٠,٩٣٤٤	٠,٩٣٠٤	٠,٩٣١٩	٠,٩٢٧٦	كرون نرويجي
٠,٨٢٠٢	٠,٨١٦٧	٠,٨١٥١	٠,٨١١١	كرون سويدي
٤,٧١٢٨	٤,٦٩٥١	٤,٦٨١٦	٤,٦٦٣٧	فرنك سويسري
٤,٨٥٤٧	٤,٨٣٦٨	٤,٨٣٥٥	٤,٨١٧٣	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢٢٤	١,٥١٦٦	١,٥٢٢٠	١,٥١٦٥	ريال سعودي
١٩,٧٥٢٩	١٩,٦٧٦٩	١٩,٧٤٥٤	١٩,٦٦٩٤	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧

٢٥- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٨/٣/٢٠٠٧ حتى ٢٩/٣/٢٠٠٧

(قرش)

٣/٢٩ يوم		٣/٢٨ يوم		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٦٨	٥,٦٨٦٨	٥,٧٠٧٣	٥,٦٨٧٣	دولار امريكى
٧,٦١٦٩	٧,٥٨٩٦	٧,٦١٤١	٧,٥٨٦٣	اليورو
١١,٢٠٩٣	١١,١٦٩٤	١١,٢١٤٨	١١,١٧٣٨	جنيه استرلينى
٤,٩٢٠١	٤,٩٠٠٣	٤,٩٣٨٨	٤,٩٢٠٢	دولار كندي
١,٠٢٢٥	١,٠١٨٧	١,٠٢٢٠	١,٠١٨٣	كرون دنماركى
٠,٩٣٦٩	٠,٩٣٢٧	٠,٩٣٧٢	٠,٩٣٣٣	كرون نرويجى
٠,٨١٧٧	٠,٨١٤٥	٠,٨١٧٣	٠,٨١٤١	كرون سويدي
٤,٧١٢٥	٤,٦٩٤٨	٤,٦٩٦٦	٤,٦٧٩٤	فرنك سويسرى
٤,٨٧٢٦	٤,٨٥٤٣	٤,٨٢٣٢	٤,٨٠٥٩	ين يابانى (١٠٠)
١,٥٢١٩	١,٥١٦٢	١,٥٢٢٠	١,٥١٦٣	ريال سعودى
١٩,٧٢٦٢	١٩,٦٥٠٣	١٩,٧٤٧٨	١٩,٦٧١٨	دينار كويتى

* تعليقات نقدية للفحص رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧ .

٢٦- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٤ / ٣ حتى ٢٠٠٧ / ٤ / ٣

(قـرش)

اليوم ٤/٣		اليوم ٤/٢		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٦٥	٥,٦٨٦٥	٥,٧٠٦٦	٥,٦٨٦٦	دولار أمريكي
٧,٦٢٨٤	٧,٥٩٨٩	٧,٦١٧٧	٧,٥٨٩٩	اليورو
١١,٢٨٢٩	١١,٢٤١٦	١١,٢١٤٦	١١,١٧٤٧	جنيه استرليني
٤,٩٣٣٩	٤,٩١٥٧	٤,٩٢٠٣	٤,٩٠١٨	دولار كندي
١,٠٢٣٨	١,٠٢٠٠	١,٠٢٢٨	١,٠١٨٥	كرون دنماركي
٠,٩٣٥٠	٠,٩٣١٦	٠,٩٤٠٥	٠,٩٣٦٧	كرون نرويجي
٠,٨١٤٢	٠,٨١١٢	٠,٨١٦٥	٠,٨١٢٥	كرون سويدي
٤,٧٠٠٢	٤,٦٨٢٩	٤,٦٩٧٦	٤,٦٨٠٣	فرنك سويسري
٤,٨٤٦٧	٤,٨٢٨٩	٤,٨٦٠٤	٤,٨٤١٣	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢١٨	١,٥١٦١	١,٥٢١٩	١,٥١٦١	ريال سعودي
١٩,٧٢٤٥	١٩,٦٤٨٦	١٩,٧٢٤٩	١٩,٦٤٨٩	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٧ .

٢٧- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٤ / ٤ حتى ٢٠٠٧ / ٤ / ٥

(قرش)

اليوم ٤/٥		اليوم ٤/٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٥٣	٥,٦٨٥٣	٥,٧٠٦٠	٥,٦٨٦٠	دولار أمريكي
٧,٦١٨٣	٧,٥٩١٠	٧,٦٢٤٩	٧,٥٩٦٥	اليورو
١١,٢٦٠٠	١١,٢١٩٤	١١,٢٧٥٦	١١,٢٣٥٠	جنيه استرليني
٤,٩٣٥٤	٤,٩١٦٨	٤,٩٢٨٧	٤,٩٠٩٣	دولار كندي
١,٠٢٢١	١,٠١٨٤	١,٠٢٣٣	١,٠١٩٦	كرون دنماركي
٠,٩٣٢٧	٠,٩٢٨٧	٠,٩٣٣٢	٠,٩٢٩٨	كرون نرويجي
٠,٨١٦٠	٠,٨١٣٠	٠,٨١٤٥	٠,٨١١٣	كرون سويدي
٤,٦٧٦١	٤,٦٥٩٣	٤,٦٨٤٧	٤,٦٦٦٨	فرنك سويسري
٤,٧٩٥٦	٤,٧٧٨٠	٤,٨٠٨٧	٤,٧٨٩٨	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢١٤	١,٥١٥٧	١,٥٢١٨	١,٥١٦٣	ريال سعودي
١٩,٧٢٤٥	١٩,٦٤٨٥	١٩,٧٢٦٩	١٩,٦٤٤٢	دينار كويتي

* معلومات تنفيذية للفحص رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٧ .

٢٨- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٤ / ١٠ حتى ٢٠٠٧ / ٤ / ١٣

(قرش)

يوم ٤/١٢		يوم ٤/١١		يوم ٤/١٠		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٤٧	٥,٦٨٤٧	٥,٧٠٥٢	٥,٦٨٥٢	٥,٧٠٥٤	٥,٦٨٥٤	دولار أمريكي
٧,٦٥٥٧	٧,٦٢٦٦	٧,٦٦٥٥	٧,٦٣٥٢	٧,٦٣٢١	٧,٦٠٤٢	اليورو
١١,٢٧٨٢	١١,٢٣٦٩	١١,٢٦٣٨	١١,٢٢٢٠	١١,٢٣٥٦	١١,١٩٤٦	جنيه استرليني
٤,٩٨٨٤	٤,٩٦٩٦	٤,٩٦٨٠	٤,٩٤٨٤	٤,٩٥٣٩	٤,٩٣٤٠	دولار كندي
١,٠٢٦٩	١,٠٢٣١	١,٠٢٧٩	١,٠٢٤٢	١,٠٢٣٩	١,٠٢٠١	كرون دنماركي
٠,٩٤٦١	٠,٩٤٢٣	٠,٩٤٥٤	٠,٩٤١٩	٠,٩٣٨٣	٠,٩٣٤٦	كرون نرويجي
٠,٨٢٧٤	٠,٨٢٣٣	٠,٨٢٥٤	٠,٨٢٢٤	٠,٨٢٣٢	٠,٨٢٠٠	كرون سويدي
٤,٦٧٢٥	٤,٦٥٥٤	٤,٦٨٦٠	٤,٦٦٨٤	٤,٦٨٠٠	٤,٦٦٢٥	فرنك سويسري
٤,٧٨٤٢	٤,٧٦٧٠	٤,٧٨٧٨	٤,٧٧٠٧	٤,٧٩٩٣	٤,٧٨١٣	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢١٣	١,٥١٥٥	١,٥٢١٤	١,٥١٥٧	١,٥٢١٣	١,٥١٥٥	ريال سعودي
١٩,٧٣١٩	١٩,٦٥٦٠	١٩,٧٣٤٣	١٩,٦٥٨٤	١٩,٧٣٣٠	١٩,٦٥٧٠	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧ .

٢٩- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٤ / ١٥ حتى ٢٠٠٧ / ٤ / ١٧

(قرش)

اليوم ٤/١٧		اليوم ٤/١٦		اليوم ٤/١٥		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠١٨	٥,٦٨١٨	٥,٧٠٣٠	٥,٦٨٣٠	٥,٧٠٤٠	٥,٦٨٤٠	دولار أمريكي
٧,٧٢٥٩	٧,٦٩٧١	٧,٧١٩٠	٧,٦٨٨٥	٧,٦٨٢١	٧,٦٥٣٥	اليورو
١١,٣٥٥١	١١,٣١٢٥	١١,٣٢٨٤	١١,٢٨٧٠	١١,٢٨٤٨	١١,٢٤٣٥	جنيه استرليني
٥,٠٣٢٩	٥,٠١٣٩	٥,٠١٢٣	٤,٩٩٣٠	٥,٠١١٠	٤,٩٩١٢	دولار كندي
١,٠٣٦٤	١,٠٣٢٦	١,٠٣٥٦	١,٠٣١٢	١,٠٣٠٤	١,٠٢٦٥	كرون دنماركي
٠,٩٥٥٢	٠,٩٥٠٨	٠,٩٥٢٧	٠,٩٤٨٢	٠,٩٤٩٩	٠,٩٤٦١	كرون نرويجي
٠,٨٣٧٩	٠,٨٣٤٦	٠,٨٣٢٦	٠,٨٢٨٤	٠,٨٢٩٨	٠,٨٢٦٨	كرون سويدي
٤,٧٠١٧	٤,٦٨٤١	٤,٦٩٤٦	٤,٦٧٧٠	٤,٦٨٣١	٤,٦٦٥١	فرنك سويسري
٤,٧٧٠٦	٤,٧٥٢٧	٤,٧٨٢٤	٤,٧٦٤٨	٤,٧٨٢٤	٤,٧٦٥٣	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢٠٥	١,٥١٤٧	١,٥٢٠٧	١,٥١٥٢	١,٥٢٠٩	١,٥١٥٥	ريال سعودي
١٩,٧٢٢٦	١٩,٦٤٦٦	١٩,٧٢٦١	١٩,٦٥٠١	١٩,٧٢٧٥	١٩,٦٥١٥	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٧ .

٣٠- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٤ / ١٨ حتى ٢٠٠٧ / ٤ / ١٩

(قـرشد)

يوم ٤/١٩		يوم ٤/١٨		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٦٩٤٨	٥,٦٧٤٨	٥,٦٩٨٤	٥,٦٧٨٤	دولار أمريكي
٧,٧٢٨٤	٧,٦٩٧٩	٧,٧٢٠٢	٧,٦٩٢٥	اليورو
١١,٤٠٩٥	١١,٣٦٨٣	١١,٤١٦٢	١١,٣٧٤٤	جنيه استرليني
٥,٠٢٤٥	٥,٠٠٥٦	٥,٠٣٥٣	٥,٠١٦٧	دولار كندي
١,٠٣٦٧	١,٠٣٢٩	١,٠٣٥٧	١,٠٣١٨	كرون دنماركي
٠,٩٥٣١	٠,٩٤٩٠	٠,٩٥٦٠	٠,٩٥١٥	كرون نرويجي
٠,٨٣٩٠	٠,٨٣٤٨	٠,٨٣٨٠	٠,٨٣٣٨	كرون سويدي
٤,٧٢٠٩	٤,٧٠٣١	٤,٧٠٥٥	٤,٦٨٧٩	فرنك سويسري
٤,٨٠٩٠	٤,٧٩٠٥	٤,٧٧١٧	٤,٧٥٣٨	ين ياباني (١٠٠)
١,٥١٨٥	١,٥١٢٨	١,٥١٩٦	١,٥١٣٨	ريال سعودي
١٩,٦٩٧٧	١٩,٦٢١٧	١٩,٧١٠٨	١٩,٦٣٤٩	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٧ .

٣١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٢ / ٤ / ٢٠٠٧ حتى ٢٣ / ٤ / ٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ٢٢ / ٤		اليوم ٢٣ / ٤		التاريخ
شراء	بيع	شراء	بيع	العملة
٥,٦٧٠٣	٥,٦٩٠٣	٥,٦٧٢٤	٥,٦٩٢٤	دولار أمريكي
٧,٧٠٥٩	٧,٧٣٤٣	٧,٧٤١٧	٧,٧١٣٣	اليورو
١١,٣٥٣١	١١,٣٩٤٨	١١,٣٩٦٨	١١,٣٥٣٩	جنيه استرليني
٥,٠٤٥٢	٥,٠٦٤٨	٥,٠٥٩٠	٥,٠٣٨٦	دولار كندي
١,٠٣٣٣	١,٠٣٧٧	١,٠٣٨٨	١,٠٣٥٠	كرون دنماركي
٠,٩٥٠٩	٠,٩٥٥٤	٠,٩٥٥٥	٠,٩٥١٣	كرون نرويجي
٠,٨٣٦٩	٠,٨٤١١	٠,٨٤٠١	٠,٨٣٦٤	كرون سويدي
٤,٦٩١٢	٤,٧٠٩٣	٤,٧٣٧٤	٤,٧١٩٩	فرنك سويسري
٤,٧٧٥٤	٤,٧٩٣٤	٤,٨٣٣٩	٤,٨١٥٧	ين ياباني (١٠٠)
١,٥١١٦	١,٥١٧٣	١,٥١٧٩	١,٥١٢٢	ريال سعودي
١٩,٦٠٦٨	١٩,٦٨٢٨	١٩,٦٩٠١	١٩,٦١٤١	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٧ .

٣٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٤ / ٤ / ٢٠٠٧ حتى ٢٦ / ٤ / ٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ٤/٢٦		اليوم ٤/٢٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٦٨٦٦	٥,٦٦٦٦	٥,٦٨٧٩	٥,٦٦٧٩	دولار أمريكي
٧,٧٢٤٧	٧,٦٩٦٤	٧,٧١١٧	٧,٦٨٤٠	اليورو
١١,٣٧٠٤	١١,٣٢٩٢	١١,٣٧٤٧	١١,٣٣١٨	جنيه استرليني
٥,٠٧٢٨	٥,٠٥٤٠	٥,٠٦٥٨	٥,٠٤٧٦	دولار كندي
١,٠٣٦٦	١,٠٣٢٨	١,٠٣٥١	١,٠٣٠٨	كرون دنماركي
٠,٩٥٣٣	٠,٩٤٩١	٠,٩٥١٥	٠,٩٤٧٧	كرون نرويجي
٠,٨٤٠٤	٠,٨٣٧١	٠,٨٣٨٥	٠,٨٣٥١	كرون سويدي
٤,٧١٤٥	٤,٦٩٦٧	٤,٦٩٦١	٤,٦٧٨٤	فرنك سويسري
٤,٧٨٧٥	٤,٧٧٠٣	٤,٧٩٣٠	٤,٧٧٥٠	ين ياباني (١٠٠)
١,٥١٦٤	١,٥١٠٧	١,٥١٦٨	١,٥١١٠	ريال سعودي
١٩,٦٧٠٠	١٩,٥٩٤١	١٩,٦٧٤٥	١٩,٥٩٨٥	دينار كويتي

* معلومات تنفيذية للفهر رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٧ .

٣٣- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٩ / ٤ / ٢٠٠٧ حتى ٣٠ / ٤ / ٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ٢٩ / ٤		اليوم ٣٠ / ٤		التاريخ
شراء	بيع	شراء	بيع	العملة
٥,٦٦٨٣	٥,٦٨٨٣	٥,٦٧٢١	٥,٦٩٢١	دولار أمريكي
٧,٧٠٦١	٧,٧٣٤٤	٧,٧٤٣٦	٧,٧٧١٤	اليورو
١١,٢٩٥٨	١١,٣٣٧٩	١١,٣٣١٧	١١,٣٧٤٥	جنيه استرليني
٥,٠٥٧٤	٥,٠٧٦٦	٥,٠٧٩٣	٥,٠٩٩١	دولار كندي
١,٠٣٤١	١,٠٣٨٠	١,٠٣٩٣	١,٠٤٣٨	كرون دنماركي
٠,٩٤٩١	٠,٩٥٢٩	٠,٩٥٢٠	٠,٩٥٦١	كرون نرويجي
٠,٨٤١٣	٠,٨٤٥٤	٠,٨٤٧٥	٠,٨٥١٧	كرون سويدي
٤,٦٨٨٤	٤,٧٠٦٥	٤,٧٠٣٦	٤,٧٢١٨	فرنك سويسري
٤,٧٤٨٥	٤,٧٦٦٩	٤,٧٤٦٥	٤,٧٦٤١	ين ياباني (١٠٠)
١,٥١١١	١,٥١٦٨	١,٥١٢١	١,٥١٧٨	ريال سعودي
١٩,٥٩٩٣	١٩,٦٧٥٢	١٩,٦١٢٤	١٩,٦٨٨٤	دينار كويتي

* تعديلات تنفيذية للفحص رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧

٣٤- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٥ / ٢ حتى ٢٠٠٧ / ٥ / ٣

(قرش)

اليوم ٥/٢		اليوم ٥/٣		التاريخ
شراء	بيع	شراء	بيع	العملة
٥,٦٧٢٣	٥,٦٩٢٣	٥,٦٧٣٤	٥,٦٩٣٤	دولار أمريكي
٧,٧٢١١	٧,٧٤٩٥	٧,٦٩٨٢	٧,٧٢٥٩	اليورو
١١,٣١٢٨	١١,٣٥٤٤	١١,٢٨٦١	١١,٣٢٨٢	جنيه استرليني
٥,٠٨٣٢	٥,١٠٣٤	٥,٠٩٦٩	٥,١١٧٢	دولار كندي
١,٠٣٦٣	١,٠٤٠٢	١,٠٣٣١	١,٠٣٦٩	كرون دنماركي
٠,٩٥٠٠	٠,٩٥٣٨	٠,٩٤٧٦	٠,٩٥١٥	كرون نرويجي
٥,٨٤٣٢	٠,٨٤٦٣	٠,٨٤٠٩	٠,٨٤٤٢	كرون سويدي
٤,٦٩٢١	٤,٧٠٩٨	٤,٦٥٦٤	٤,٦٧٤٤	فرنك سويسري
٤,٧٤٣٥	٤,٧٦١٨	٤,٧١٩٢	٤,٧٣٦٦	ين ياباني (١٠٠)
١,٥١٢١	١,٥١٧٩	١,٥١٢٤	١,٥١٨٢	ريال سعودي
١٩,٦١٣٨	١٩,٦٨٩٧	١٩,٦١٦٩	١٩,٦٩٢٩	دينار كويتي

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧ .

٣٥- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٥ / ٦ حتى ٢٠٠٧ / ٥ / ٨

(قرش)

التاريخ		يوم ٥/٦		يوم ٥/٧		يوم ٥/٨	
العملة		شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
دولار أمريكي		٥,٦٧٤٩	٥,٦٩٤٩	٥,٦٧٥٠	٥,٦٩٥٠	٥,٦٧٥٩	٥,٦٩٥٩
اليورو		٧,٧٢٢٤	٧,٧٥٠٨	٧,٧١٢٣	٧,٧٤٠٦	٧,٧٢٣٢	٧,٧٥١٦
جنيه استرليني		١١,٣٠٦١	١١,٣٤٧٧	١١,٣٠٤٠	١١,٣٤٥٦	١١,٣٢٦٣	١١,٣٦٨٤
دولار كندي		٥,١٢١٨	٥,١٤٢١	٥,١٢٣٧	٥,١٤٣٦	٥,١٣٢٨	٥,١٥٣٣
كرون دنماركي		١,٠٣٦٣	١,٠٤٠١	١,٠٣٤٨	١,٠٣٩٢	١,٠٣٦٤	١,٠٤٠٢
كرون نرويجي		٠,٩٥٠٨	٠,٩٥٤٣	٠,٩٤٩٠	٠,٩٥٣٢	٠,٩٥٠٦	٠,٩٥٤٧
كرون سويدي		٠,٨٤٣٣	٠,٨٤٧٤	٠,٨٤٠٦	٠,٨٤٤٨	٠,٨٤٢٤	٠,٨٤٥٨
فرنك سويسري		٤,٦٨٧٣	٤,٧٠٤٦	٤,٦٨٣١	٤,٧٠١٢	٤,٦٨٧٧	٤,٧٠٥٤
ين ياباني (١٠٠)		٤,٧٢٤٨	٤,٧٤٢٦	٤,٧٢٢١	٤,٧٣٩٩	٤,٧٣٢٧	٤,٧٥٠١
ريال سعودي		١,٥١٢٨	١,٥١٨٦	١,٥١٣١	١,٥١٨٦	١,٥١٣٣	١,٥١٨٨
دينار كويتي		١٩,٦٢١٤	١٩,٦٩٧٤	١٩,٦٢٢٤	١٩,٦٩٨٤	١٩,٦٢٤٩	١٩,٧٠٠٨

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٧ .

٢٦- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٥ / ٩ حتى ٢٠٠٧ / ٥ / ١٠

(قرش)

٥/١٠ يوم		٥/٩ يوم		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٠٤	٥,٦٨٠٤	٥,٦٩٨٠	٥,٦٧٨٠	دولار أمريكي
٧,٧١٤٩	٧,٦٨٧٣	٧,٧٢٤٢	٧,٦٩٦٠	اليورو
١١,٣٥٢٣	١١,٣١٠٨	١١,٣٥٥٥	١١,٣١٢٨	جنيه استرليني
٥,١٤٤٨	٥,١٢٥٣	٥,١٧١١	٥,١٥١٠	دولار كندي
١,٠٣٥٢	١,٠٣١٣	١,٠٣٦٧	١,٠٣٢٣	كرون دنماركي
٠,٩٤٨٥	٠,٩٤٤٤	٠,٩٥٠٢	٠,٩٤٦١	كرون نرويجي
٠,٨٣٨٦	٠,٨٣٥٣	٠,٨٤١٣	٠,٨٣٧١	كرون سويدي
٤,٦٧٩٤	٤,٦٦١٨	٤,٦٨٢٨	٤,٦٦٥٢	فرنك سويسري
٤,٧٥١١	٤,٧٣٣٣	٤,٧٥٥٩	٤,٧٣٧٢	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢٠١	١,٥١٤٥	١,٥١٩٤	١,٥١٣٩	ريال سعودي
١٩,٧١٧٧	١٩,٦٤١٨	١٩,٧٠٨١	١٩,٦٣٢١	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٧ .

٢٧- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٥ / ١٣ حتى ٢٠٠٧ / ٥ / ١٥

(قرش)

اليوم ٥/١٥		اليوم ٥/١٤		اليوم ٥/١٣		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٣٥	٥,٦٨٣٥	٥,٧٠٣٦	٥,٦٨٣٦	٥,٧٠٢٤	٥,٦٨٢٤	دولار أمريكي
٧,٧٣٢٨	٧,٧٠٤٦	٧,٧١٧٠	٧,٦٨٨٢	٧,٧١٨٢	٧,٦٨٩٤	اليورو
١١,٣٠٤٣	١١,٢٦٣٠	١١,٢٩٩٤	١١,٢٥٨١	١١,٣٤٠٩	١١,٢٩٩٥	جنيه استرليني
٥,١٤٩٤	٥,١٢٩٥	٥,١٣٩٣	٥,١١٩٤	٥,١٤٨٩	٥,١٢٨٥	دولار كندي
١,٠٣٧٩	١,٠٣٤٠	١,٠٣٥٦	١,٠٣,١٢	١,٠٣٥٧	١,٠٣١٩	كرون دنماركي
٠,٩٤٣٧	٠,٩٣٩٩	٠,٩٤٥٢	٠,٩٤٠٨	٠,٩٤٦١	٠,٩٤٢٤	كرون نرويجي
٠,٨٣٧٨	٠,٨٣٤١	٠,٨٣٦٣	٠,٨٣٢١	٠,٨٣٨١	٠,٨٣٤٨	كرون سويدي
٤,٦٨٢٣	٤,٦٦٤٧	٤,٦٧٩٣	٤,٦٦١٧	٤,٦٨٢٥	٤,٦٦٥٠	فرنك سويسري
٤,٧٣٩٥	٤,٧٢١٣	٤,٧٤٢٧	٤,٧٢٥٣	٤,٧٣٥٤	٤,٧١٨٠	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢٠٩	١,٥١٥٣	١,٥٢٠٨	١,٥١٥٤	١,٥٢٠٦	١,٥١٥١	ريال سعودي
١٩,٧٢٧١	١٩,٦٥١١	١٩,٧٢٧٤	١٩,٦٥١٥	١٩,٧٢٤٠	١٩,٦٤٨٠	دينار كويتي

* تعليقات تنفيذية للجمهور رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٧ .

٢٨- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٥ / ١٦ حتى ٢٠٠٧ / ٥ / ١٧

(قرش)

٥/١٧ يوم		٥/١٦ يوم		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٤٠	٥,٦٨٤٠	٥,٧٠٣٥	٥,٦٨٣٥	دولار امريكى
٧,٧٥٥٢	٧,٧٢٦٣	٧,٧٢١٤	٧,٦٩٢٦	اليورو
١١,٣١٤٥	١١,٢٧٣١	١١,٢٧٠٧	١١,٢٢٩٥	جنيه استرلينى
٥,١٨٧٨	٥,١٦٨٧	٥,١٧١٤	٥,١٥٢٣	دولار كندي
١,٠٤٠٦	١,٠٣٦٧	١,٠٣٦٢	١,٠٣٢٤	كرون دنماركى
٠,٩٤٩٢	٠,٩٤٥٤	٠,٩٤٢٥	٠,٩٣٨٨	كرون نرويجى
٠,٨٤٣٤	٠,٨٤٠١	٠,٨٣٩٣	٠,٨٣٦٠	كرون سويدي
٤,٦٩١٩	٤,٦٧٤٠	٤,٦٨٠٠	٤,٦٦٢٤	فرنك سويسرى
٤,٧٣٥٢	٤,٧١٧٤	٤,٧٣٧١	٤,٧١٩٣	ين يابانى (١٠٠)
١,٥٢١٠	١,٥١٥٢	١,٥٢٠٩	١,٥١٥١	ريال سعودى
١٩,٧٣٠٢	١٩,٦٥٤٢	١٩,٧٢٧٨	١٩,٦٥١٨	دينار كويتى

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٧ .

٢٩- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٧ حتى ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ٥/٢٢		اليوم ٥/٢١		اليوم ٥/٢٠		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٣٦	٥,٦٨٣٦	٥,٧٠٣٨	٥,٦٨٣٨	٥,٧٠٤٢	٥,٦٨٤٢	دولار امريكى
٧,٦٧١٩	٧,٦٤٣٩	٧,٧٠٥٨	٧,٦٧٧٧	٧,٧٠٨١	٧,٦٨٠٥	اليورو
١١,٢٣٢٧	١١,١٩١٦	١١,٢٦٢٧	١١,٢٢١٥	١١,٢٧٣٨	١١,٢٣٢٠	جنيه استرلينى
٥,٢٥٤٤	٥,٢٣٣٥	٥,٢٣٩٦	٥,٢١٩٨	٥,١٨٣٨	٥,١٦٢٨	دولار كندي
١,٠٢٩٦	١,٠٢٥٣	١,٠٣٤٣	١,٠٢٩٩	١,٠٣٤٣	١,٠٣٠٥	كرون دنماركى
٠,٩٤٠٠	٠,٩٣٦١	٠,٩٤٤١	٠,٩٣٩٧	٠,٩٤٢٨	٠,٩٣٩٣	كرون نرويجى
٠,٨٣٢٣	٠,٨٢٩٠	٠,٨٣٥٨	٠,٨٣١٧	٠,٨٣٧٣	٠,٨٣٣٩	كرون سويدي
٤,٦٢٨٨	٤,٦١١١	٤,٦٤٧٤	٤,٦٣٠٠	٤,٦٥٩٢	٤,٦٤١٣	فرنك سويسرى
٤,٦٩٢٨	٤,٦٧٤٨	٤,٧١٠٠	٤,٦٩٢٧	٤,٧١٢٧	٤,٦٩٤٢	ين يابانى (١٠٠)
١,٥٢١٠	١,٥١٥٢	١,٥٢٠٩	١,٥١٥٤	١,٥٢١٠	١,٥١٥٣	ريال سعودى
١٩,٨٠٢٨	١٩,٧٢٦٥	١٩,٧٣٠٢	١٩,٦٥٤٢	١٩,٧٣٠٢	١٩,٦٥٤٢	دينار كويتى

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٧ .

٤٠- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٣ / ٥ / ٢٠٠٧ حتى ٢٤ / ٥ / ٢٠٠٧

(قرش)

يوم ٥/٢٣		يوم ٥/٢٤		التاريخ
شراء	بيع	شراء	بيع	العملة
٥,٦٨٣٦	٥,٧٠٣٦	٥,٦٨٤١	٥,٧٠٤١	دولار امريكى
٧,٦٣٩٩	٧,٦٦٧٣	٧,٦٤٤٥	٧,٦٧٢٦	اليورو
١١,٢٠٣٥	١١,٢٤٤١	١١,٢٦٣٦	١١,٣٠٤٤	جنيه استرلينى
٥,٢٣٩٨	٥,٢٦٠٢	٥,٢٣٢٥	٥,٢٥١٩	دولار كندي
١,٠٢٥١	١,٠٢٨٩	١,٠٢٥٨	١,٠٢٩٦	كرون دنماركى
٠,٩٣٨٤	٠,٩٤٢١	٠,٩٤١١	٠,٩٤٤٩	كرون نرويجى
٠,٨٢٩٤	٠,٨٣٣٤	٠,٨٣١٦	٠,٨٣٤٩	كرون سويدي
٤,٦٠٩٦	٤,٦٢٦٩	٤,٦٢٥٧	٤,٦٤٣١	فرنك سويسرى
٤,٦٧٥٦	٤,٦٩٣٥	٤,٦٧١٠	٤,٦٨٧٨	ين يابانى (١٠٠)
١,٥١٥٥	١,٥٢٠٩	١,٥١٥٣	١,٥٢١٠	ريال سعودى
١٩,٧٢٢٤	١٩,٧٩٨٧	١٩,٧٢٩٦	١٩,٨٠٥٩	دينار كويتى

* تعليمات تنفيذية للفهر رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٧ .

٤١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٧ / ٥ / ٢٠٠٧ حتى ٢٩ / ٥ / ٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ٥/٢٩		اليوم ٥/٢٨		اليوم ٥/٢٧		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٤٨	٥,٦٨٤٨	٥,٧٠٤٩	٥,٦٨٤٩	٥,٧٠٤٩	٥,٦٨٤٩	دولار أمريكي
٧,٦٧٥٨	٧,٦٤٨٣	٧,٦٦٨٥	٧,٦٤٠٥	٧,٦٧٠٢	٧,٦٤١٦	اليورو
١١,٣١٢٠	١١,٢٧٠٧	١١,٣١٨٠	١١,٢٧٥٤	١١,٣٣٣٤	١١,٢٩١٩	جنيه استرليني
٥,٢٧٨٣	٥,٢٥٧٤	٥,٢٨٠٤	٥,٢٥٩٩	٥,٢٧٤٠	٥,٢٥٣٦	دولار كندي
١,٠٣٠٥	١,٠٢٦٢	١,٠٢٩٣	١,٠٢٤٩	١,٠٢٩٢	١,٠٢٥٤	كرون دنماركي
٠,٩٤٩٠	٠,٩٤٤٩	٠,٩٤٧٥	٠,٩٤٣٣	٠,٩٤٦٦	٠,٩٤٢٧	كرون نرويجي
٠,٨٣٤٥	٠,٨٣٠٤	٠,٨٣٤٣	٠,٨٣٠٢	٠,٨٣٤٧	٠,٨٣١٤	كرون سويدي
٤,٦٤٦٧	٤,٦٢٨٩	٤,٦٤٥٧	٤,٦٢٨٣	٤,٦٤٤٢	٤,٦٢٦٤	فرنك سويسري
٤,٦٨٦٨	٤,٦٦٨٩	٤,٦٨٥٤	٤,٦٦٨٢	٤,٦٩٨٩	٤,٦٨١٦	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢١٣	١,٥١٥٨	١,٥٢١٣	١,٥١٥٩	١,٥٢١٥	١,٥١٥٨	ريال سعودي
١٩,٨٠١٥	١٩,٧٢٥٢	١٩,٨٢٢٤	١٩,٧٣٩٢	١٩,٨٠٨٠	١٩,٧٣١٧	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٧ .

٤٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٣٠ / ٥ / ٢٠٠٧ حتى ٣١ / ٥ / ٢٠٠٧

(قـشـر)

يوم ٥/٣١		يوم ٥/٣٠		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٧٦	٥,٦٨٧٦	٥,٧٠٥٧	٥,٦٨٥٧	دولار أمريكى
٧,٦٦٧٠	٧,٦٣٩٠	٧,٦٩٧٠	٧,٦٦٨٣	اليورو
١١,٢٧٩٤	١١,٢٣٨١	١١,٣٣٤٩	١١,٢٩٣٥	جنيه استرالىنى
٥,٣٢٧٢	٥,٣٠٧٦	٥,٢٦٧٩	٥,٢٤٨٥	دولار كندي
١,٠٢٩٥	١,٠٢٥١	١,٠٣٣١	١,٠٢٩٣	كرون دنماركى
٠,٩٤٥٠	٠,٩٤١٥	٠,٩٥٠٧	٠,٩٤٦٩	كرون نرويجى
٠,٨٢٥٧	٠,٨٢٢٧	٠,٨٣٢٩	٠,٨٢٩٨	كرون سويدي
٤,٦٥٥١	٤,٦٣٧٣	٤,٦٦٦٩	٤,٦٤٩٠	فرنك سويسرى
٤,٦٩٣٨	٤,٦٧٦١	٤,٦٩٩٩	٤,٦٨٢٣	ين يابانى (١٠٠)
١,٥٢٢٠	١,٥١٦٥	١,٥٢١٧	١,٥١٦٠	ريال سعودى
١٩,٧٨٣٧	١٩,٧٠٧٦	١٩,٧٦٩٦	١٩,٦٩٣٥	دينار كويتى

* تعديلات مستقبلية للمحدد رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٧ .

٤٣- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٣ / ٦ / ٢٠٠٧ حتى ٥ / ٦ / ٢٠٠٧

(قرش)

التاريخ		يوم ٦/٣		يوم ٦/٤		يوم ٦/٥	
العملة		شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
دولار أمريكي		٥,٦٨٩٠	٥,٧٠٩٠	٥,٦٨٨٧	٥,٧٠٨٧	٥,٦٨٧٩	٥,٧٠٧٩
اليورو		٧,٦٤٥٤	٧,٦٧٤٠	٧,٦٥٠٢	٧,٦٧٨٢	٧,٦٦٠٥	٧,٦٨٨٠
جنيه استرليني		١١,٢٥٠٠	١١,٢٩١٣	١١,٢٧٣٩	١١,٣١٦٤	١١,٣٠٣٠	١١,٣٤٥٠
دولار كندي		٥,٣١٧٣	٥,٣٣٨٥	٥,٣٦١١	٥,٣٨٢٥	٥,٣٨١٢	٥,٤٠٢١
كرون دنماركي		١,٠٢٦٣	١,٠٣٠١	١,٠٢٦٣	١,٠٣٠٦	١,٠٢٨٠	١,٠٣٢٣
كرون نرويجي		٠,٩٤٠٨	٠,٩٤٤٣	٠,٩٤٤٥	٠,٩٤٨٩	٠,٩٤٤٠	٠,٩٤٨٢
كرون سويدي		٠,٨٢٣١	٠,٨٢٦٣	٠,٨٢٠٣	٠,٨٢٤٤	٠,٨٢١٠	٠,٨٢٤١
فرنك سويسري		٤,٦٣٨٤	٤,٦٥٦٢	٤,٦٢٤٢	٤,٦٤٢٠	٤,٦٤٠٥	٤,٦٥٨٠
ين ياباني (١٠٠)		٤,٦٧٨١	٤,٦٩٥٣	٤,٦٦٠٢	٤,٦٧٧٣	٤,٦٦٣٠	٤,٦٨٠٥
ريال سعودي		١,٥١٦٨	١,٥٢٢٣	١,٥١٦٧	١,٥٢٢٢	١,٥١٦٣	١,٥٢٢٠
دينار كويتي		١٩,٧١٥٨	١٩,٧٩٨٩	١٩,٧٢١٦	١٩,٨١١٦	١٩,٧٣٥٩	١٩,٨١٢٢

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٧ .

٤٤- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٦ / ٦ حتى ٢٠٠٧ / ٦ / ٧

(قرش)

يوم ٦/٧		يوم ٦/٦		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٦٨	٥,٦٨٦٨	٥,٧٠٧١	٥,٦٨٧١	دولار أمريكي
٧,٧١٤٥	٧,٦٨٦٨	٧,٧١٥٤	٧,٦٨٦٧	اليورو
١١,٣٧٢٥	١١,٣٣٠٩	١١,٣٧٧١	١١,٣٣٥٥	جنيه استرليني
٥,٣٧٢١	٥,٣٥١٨	٥,٣٩١٧	٥,٣٧٠٣	دولار كندي
١,٠٣٦١	١,٠٣٢٣	١,٠٣٥٩	١,٠٣٢١	كرون دنماركي
٠,٩٥٥٣	٠,٩٥١٧	٠,٩٥٤٧	٠,٩٥٠٧	كرون نرويجي
٠,٨٢٦٤	٠,٨٢٣٠	٠,٨٢٧٦	٠,٨٢٤٤	كرون سويدي
٤,٦٨٨١	٤,٦٧٠٥	٤,٦٧٤٥	٤,٦٥٧٠	فرنك سويسري
٤,٧١٠٩	٤,٦٩٣٦	٤,٦٩١٠	٤,٦٧٣٤	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢١٧	١,٥١٦٢	١,٥٢١٨	١,٥١٦١	ريال سعودي
١٩,٨١١٢	١٩,٧٣٤٩	١٩,٨٠٩٤	١٩,٧٣٣٢	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٧ .

٤٥- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٦ / ١٠ حتى ٢٠٠٧ / ٦ / ١٣

(قرش)

يوم ٦/١٢		يوم ٦/١١		يوم ٦/١٠		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٦١	٥,٦٨٦١	٥,٧٠٦٥	٥,٦٨٦٥	٥,٧٠٦٦	٥,٦٨٦٦	دولار أمريكي
٧,٦١٤٢	٧,٥٨٥٨	٧,٦٣٢٤	٧,٦٠٤٦	٧,٦٨٨٥	٧,٦٦١٠	اليورو
١١,٢٢٢٨	١١,١٨٢٣	١١,٢٤٣٥	١١,٢٠١٣	١١,٣٣٣٩	١١,٢٩١٣	جنيه استرليني
٥,٣٦٩٩	٥,٣٤٨١	٥,٣٧٨٤	٥,٣٥٧٠	٥,٣٨٩٧	٥,٣٦٨٣	دولار كندي
١,٠٢٢٦	١,٠١٨٩	١,٠٢٥٠	١,٠٢٠٦	١,٠٣٢٤	١,٠٢٨٦	كرون دنماركي
٠,٩٣٧٤	٠,٩٣٣٧	٠,٩٤٢٣	٠,٩٣٧٩	٠,٩٥٢١	٠,٩٤٨٦	كرون نرويجي
٠,٨١٥٤	٠,٨١٢٢	٠,٨١٧٦	٠,٨١٣٦	٠,٨٢٥٤	٠,٨٢١٧	كرون سويدي
٤,٦٠٤٧	٤,٥٨٧٨	٤,٦٢١٠	٤,٦٠٣٣	٤,٦٦٦٨	٤,٦٤٩٧	فرنك سويسري
٤,٦٨٥٦	٤,٦٦٨٠	٤,٦٨٨٦	٤,٦٧١٤	٤,٧٠٣٤	٤,٦٨٦٥	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢١٦	١,٥١٥٩	١,٥٢١٦	١,٥١٦٢	١,٥٢١٧	١,٥١٥٩	ريال سعودي
١٩,٨٠٨٧	١٩,٧٣٢٤	١٩,٨١٢٩	١٩,٧٣٦٦	١٩,٨١٠٥	١٩,٧٣٤٢	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٧ .

٤٦- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٦ / ١٣ حتى ٢٠٠٧ / ٦ / ١٤

(قـرش)

يوم ٦/١٤		يوم ٦/١٣		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٥٨	٥,٦٨٥٨	٥,٧٠٥٧	٥,٦٨٥٧	دولار امريكى
٧,٥٧٣٣	٧,٥٤٥١	٧,٦١٣٧	٧,٥٨٥٩	اليورو
١١,٢٣٠٧	١١,١٨٨٥	١١,٢٦١٩	١١,٢٢٠٧	جنيه استرلينى
٥,٣٢٨٠	٥,٣٠٧٤	٥,٣٧٦٦	٥,٣٥٦٣	دولار كندي
١,٠١٦٩	١,٠١٣١	١,٠٢٢٢	١,٠١٨٤	كرون دنماركى
٠,٩٣٤٧	٠,٩٣٠٩	٠,٩٣٩٣	٠,٩٣٥٦	كرون نرويجى
٠,٨٠٤٥	٠,٨٠٠٧	٠,٨١١٥	٠,٨٠٧٧	كرون سويدي
٤,٥٧٧٥	٤,٥٦٠٣	٤,٥٩٨٨	٤,٥٨١٥	فرنك سويسرى
٤,٦٦٤٣	٤,٦٤٦٠	٤,٦٨٤٩	٤,٦٦٦٥	ين يابانى (١٠٠)
١,٥٢١٥	١,٥١٥٨	١,٥٢١٥	١,٥١٥٨	ريال سعودى
١٩,٨٠٧٧	١٩,٧٣١٤	١٩,٨٠٧٣	١٩,٧٣١١	دينار كويتى

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٧ .

٤٧- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٦ / ١٧ حتى ٢٠٠٧ / ٦ / ١٩

(قرش)

اليوم ٦/١٩		اليوم ٦/١٨		اليوم ٦/١٧		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٥٩	٥,٦٨٥٩	٥,٧٠٥٩	٥,٦٨٥٩	٥,٧٠٥٩	٥,٦٨٥٩	دولار أمريكي
٧,٦٤٩٣	٧,٦٢١٤	٧,٦٣٩١	٧,٦١١٧	٧,٥٩٢٣	٧,٥٦٥١	اليورو
١١,٣٠٩٧	١١,٢٦٧٢	١١,٢٧٦٦	١١,٢٣٤٢	١١,٢٤٠١	١١,١٩٩٥	جنيه استرليني
٥,٣٢٦١	٥,٣٠٥٠	٥,٣٤٤٦	٥,٣٢٢٩	٥,٣٤٧٦	٥,٣٢٥٩	دولار كندي
١,٠٢٧٤	١,٠٢٣٦	١,٠٢٦٧	١,٠٢٢٤	١,٠١٩٧	١,٠١٦٠	كرون دنماركي
٠,٩٤٧٠	٠,٩٤٣٦	٠,٩٤٦٩	٠,٩٤٢٨	٠,٩٣٦٨	٠,٩٣٢٧	كرون نرويجي
٠,٨١١٠	٠,٨٠٨٠	٠,٨١١٣	٠,٨٠٧٣	٠,٨٠٦٣	٠,٨٠٣٣	كرون سويدي
٤,٦٠١٢	٤,٥٨٤٣	٤,٥٩٧٥	٤,٥٨٠٢	٤,٥٨٦٤	٤,٥٦٨٨	فرنك سويسري
٤,٦٢٢٠	٤,٦٠٤٣	٤,٦٢٣٩	٤,٦٠٧٠	٤,٦٤١٦	٤,٦٢٣٨	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢١٦	١,٥١٥٨	١,٥٢١٥	١,٥١٦٠	١,٥٢١٦	١,٥١٥٨	ريال سعودي
١٩,٨٠٥٣	١٩,٧٢٩٠	١٩,٨١٥٦	١٩,٧٣٩٣	١٩,٨٠٥٣	١٩,٧٢٩٠	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧ .

٤٨- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٦ / ٢٠ حتى ٢٠٠٧ / ٦ / ٢١

(قرش)

يوم ٦/٢١		يوم ٦/٢٠		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٧٠	٥,٦٨٧٠	٥,٧٠٦٢	٥,٦٨٦٢	دولار أمريكي
٧,٦٦٤٥	٧,٦٣٥٩	٧,٦٤٦٩	٧,٦١٩٥	اليورو
١١,٣٧١٨	١١,٣٣٠٢	١١,٣٣٢٥	١١,٢٩٢٢	جنيه استرليني
٥,٣٥٦٧	٥,٣٣٥٤	٥,٣٣٢٩	٥,٣١١٢	دولار كندي
١,٠٢٩٥	١,٠٢٥٨	١,٠٢٧٢	١,٠٢٣٤	كرون دنماركي
٠,٩٥١٥	٠,٩٤٧٥	٠,٩٤٦٦	٠,٩٤٢٨	كرون نرويجي
٠,٨٢٤١	٠,٨٢٠٢	٠,٨١١٩	٠,٨٠٨٧	كرون سويدي
٤,٦١٢٥	٤,٥٩٤٨	٤,٥٩٧٣	٤,٥٨٠١	فرنك سويسري
٤,٦٢١١	٤,٦٠٣٤	٤,٦٢٠٨	٤,٦٠٣٥	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢١٨	١,٥١٦٣	١,٥٢١٧	١,٥١٥٩	ريال سعودي
١٩,٨١٢٥	١٩,٧٣٦٢	١٩,٨٠٩٨	١٩,٧٣٣٥	دينار كويتي

* تعليقات تنفيذيه للفحص رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧ .

٤٩- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٧ حتى ٢٦ / ٦ / ٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ٢٦ / ٦		اليوم ٢٥ / ٦		اليوم ٢٤ / ٦		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٥٨	٥,٦٨٥٨	٥,٧٠٦٢	٥,٦٨٦٢	٥,٧٠٦٩	٥,٦٨٦٩	دولار أمريكي
٧,٦٧٩٤	٧,٦٥١٤	٧,٦٨٦٣	٧,٦٥٨٢	٧,٦٣٦٤	٧,٦٠٩١	اليورو
١١,٤٠٣٠	١١,٣٦٠٢	١١,٤٠٤٤	١١,٣٦٢٧	١١,٣٥٩٠	١١,٣١٦٩	جنيه استرليني
٥,٣٢٢٦	٥,٣٠٢٩	٥,٣٣٦٩	٥,٣١٦٢	٥,٣٥٠٦	٥,٣٢٩٣	دولار كندي
١,٠٣١٨	١,٠٢٨٠	١,٠٣٢٨	١,٠٢٨٥	١,٠٢٥٩	١,٠٢٢١	كرون دنماركي
٠,٩٦٠٦	٠,٩٥٦٤	٠,٩٦٣٦	٠,٩٥٩١	٠,٩٥١٢	٠,٩٤٦٧	كرون نرويجي
٠,٨٣١١	٠,٨٢٧٨	٠,٨٣١٧	٠,٨٢٧٥	٠,٨٢٤٥	٠,٨٢١٣	كرون سويدي
٤,٦٤٥٣	٤,٦٢٧٩	٤,٦٤٢٢	٤,٦٢٤٤	٤,٥٩٤٢	٤,٥٧٧٠	فرنك سويسري
٤,٦٢٣١	٤,٦٠٥٤	٤,٦٠٧٠	٤,٥٩٠١	٤,٦١٦٩	٤,٥٩٨٤	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢١٥	١,٥١٥٨	١,٥٢١٥	١,٥١٦١	١,٥٢١٨	١,٥١٦١	ريال سعودي
١٩,٨٠٧٧	١٩,٧٣١٤	١٩,٨٠٩٨	١٩,٧٣٣٥	١٩,٨١١٥	١٩,٧٣٥٢	دينار كويتي

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٧ .

٥٠- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٧ حتى ٢٨ / ٦ / ٢٠٠٧

(قرش)

يوم ٦/٢٧		يوم ٦/٢٨		التاريخ
شراء	بيع	شراء	بيع	العملة
٥,٦٨٥٨	٥,٧٠٥٨	٥,٦٨٥٩	٥,٧٠٥٩	دولار أمريكى
٧,٦٥٣٧	٧,٦٨١٧	٧,٦٤٥٨	٧,٦٧٣٩	اليورو
١١,٣٦٥٣	١١,٤٠٧٠	١١,٣٤٩٦	١١,٣٩١٨	جنيه استرلينى
٥,٣١٧٣	٥,٣٣٧٠	٥,٣١٤٤	٥,٣٣٤٦	دولار كندي
١,٠٢٨٤	١,٠٣٢٢	١,٠٢٧٢	١,٠٣١٠	كرون دنماركى
٠,٩٥٥٧	٠,٩٥٩٥	٠,٩٥٢٣	٠,٩٥٥٩	كرون نرويجى
٠,٨٢٤٩	٠,٨٢٨٠	٠,٨٢٣٧	٠,٨٢٧٠	كرون سويدي
٤,٦٢٣٧	٤,٦٤١١	٤,٦٢٨٧	٤,٦٤٥٧	فرنك سويسرى
٤,٦٢٠٠	٤,٦٣٧٧	٤,٦٤٣٨	٤,٦٦٠٥	ين يابانى (١٠٠)
١,٥١٥٨	١,٥٢١٤	١,٥١٥٨	١,٥٢١٥	ريال سعودى
١٩,٧٣٢١	١٩,٨٠٨٤	١٩,٧٣١٧	١٩,٨٠٨٠	دينار كويتى

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٧ .

٥١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٧ / ٢ حتى ٢٠٠٧ / ٧ / ٣

(قرش)

اليوم ٧/٢		اليوم ٧/٣		التاريخ
شراء	بيع	شراء	بيع	العملة
٥,٦٨٦٧	٥,٧٠٦٧	٥,٦٨٧١	٥,٧٠٧١	دولار أمريكي
٧,٦٥٦٠	٧,٦٨٤١	٧,٧٢٢٥	٧,٧٥٠٨	اليورو
١١,٣٨٣١	١١,٤٢٤٢	١١,٤٢٧٧	١١,٤٦٩٦	جنيه استرليني
٥,٣٤٦٢	٥,٣٦٥٥	٥,٣٦٣٢	٥,٣٨٤١	دولار كندي
١,٠٢٨٤	١,٠٣٢٨	١,٠٣٧٨	١,٠٤١٦	كرون دنماركي
٠,٩٦٢٩	٠,٩٦٦٩	٠,٩٦٩٠	٠,٩٧٢٨	كرون نرويجي
٠,٨٢٨٦	٠,٨٣١٧	٠,٨٣٤٣	٠,٨٣٧٦	كرون سويدي
٤,٦٢٩٤	٤,٦٤٦٠	٤,٦٨٠٠	٤,٦٩٨٠	فرنك سويسري
٤,٦٢٦٣	٤,٦٤٣٤	٤,٦٣٤٢	٤,٦٥١٦	ين ياباني (١٠٠)
١,٥١٦٢	١,٥٢١٦	١,٥١٦٣	١,٥٢١٨	ريال سعودي
١٩,٧٣١٨	١٩,٨٠٨١	١٩,٧٣٣٩	١٩,٨١٠١	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٧ .

٥٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٧ / ٤ حتى ٢٠٠٧ / ٧ / ٥

(قـرـش)

اليوم ٧/٥		اليوم ٧/٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧١١٢	٥,٦٩١٢	٥,٧٠٩٢	٥,٦٨٩٢	دولار أمريكي
٧,٧٧٦٤	٧,٧٤٨٠	٧,٧٦٧٤	٧,٧٣٩٠	اليورو
١١,٥٢٢٣	١١,٤٧٩٢	١١,٥٠٦٣	١١,٤٦٥٤	جنيه استرليني
٥,٣٩٩١	٥,٣٧٧٧	٥,٣٩٦٢	٥,٣٧٥٨	دولار كندي
١,٠٤٥١	١,٠٤١٢	١,٠٤٣٧	١,٠٣٩٩	كرون دنماركي
٠,٩٨٠١	٠,٩٧٦٠	٠,٩٧٩٢	٠,٩٧٥٣	كرون نرويجي
٠,٨٤٨٢	٠,٨٤٤٧	٠,٨٤١٩	٠,٨٣٨٦	كرون سويدي
٤,٦٩٦٧	٤,٦٧٩١	٤,٦٩٣٥	٤,٦٧٦٣	فرنك سويسري
٤,٦٦١٤	٤,٦٤٣٢	٤,٦٦١٣	٤,٦٤٣٩	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢٢٩	١,٥١٧٢	١,٥٢٢٤	١,٥١٦٨	ريال سعودي
١٩,٨٢٧١	١٩,٧٥٠٨	١٩,٨١٩٥	١٩,٧٤٣٢	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٧ .

٥٣- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٧ / ٨ حتى ٢٠٠٧ / ٧ / ١٠

(قرش)

اليوم ٧/١٠		اليوم ٧/٩		اليوم ٧/٨		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠٠.٧	٥,٦٨٠.٧	٥,٧٠٥.٩	٥,٦٨٥.٩	٥,٧٠٨.٤	٥,٦٨٨.٤	دولار أمريكي
٧,٧٧٠.٦	٧,٧٤١.١	٧,٧٧٦.٦	٧,٧٤٨.٢	٧,٧٨٩.١	٧,٧٦٠.٧	اليورو
١١,٤٨٢.٩	١١,٤٤٢.١	١١,٤٧٣.٤	١١,٤٣٠.٤	١١,٥٢١.٨	١١,٤٧٨.٦	جنيه استرليني
٥,٤٤٩.٥	٥,٤٢٧.٨	٥,٤٣٨.٩	٥,٤١٧.٢	٥,٤٣٨.٩	٥,٣٧٢.٠	دولار كندي
١,٠٤٤.٣	١,٠٤٠.٤	١,٠٤٥.٤	١,٠٤١.٠	١,٠٤٦.٨	١,٠٤٢.٩	كرون دنماركي
٠,٩٨٢.٩	٠,٩٧٨.٨	٠,٩٨٣.٥	٠,٩٧٨.٩	٠,٩٨٣.٠	٠,٩٧٩.١	كرون نرويجي
٠,٨٤٧.٦	٠,٨٤٤.٥	٠,٨٤٨.٥	٠,٨٤٤.٣	٠,٨٥٠.٨	٠,٨٤٧.١	كرون سويدي
٤,٦٨٦.٩	٤,٦٦٨.٩	٤,٦٨٥.٤	٤,٦٦٧.٥	٤,٧٠٨.٠	٤,٦٩٠.٣	فرنك سويسري
٤,٦١٨.٩	٤,٦٠١.٢	٤,٦٢٧.٣	٤,٦٠٩.٢	٤,٦٦٠.٧	٤,٦٤٢.٥	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٢٠.١	١,٥١٤.٤	١,٥٢١.٥	١,٥١٥.٨	١,٥٢٢.٢	١,٥١٦.٤	ريال سعودي
١٩,٧٩٠.٠	١٩,٧١٣.٧	١٩,٨٠٨.٧	١٩,٧٣٢.٤	١٩,٨١٦.٧	١٩,٧٤٠.٤	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٧ .

٥٤- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٧ / ١١ حتى ٢٠٠٧ / ٧ / ١٢

(قرش)

يوم ٧/١٢		يوم ٧/١١		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٧٠١٣	٥,٦٨١٣	٥,٦٩٩١	٥,٦٧٩١	دولار امريكى
٧,٨٤٥٠	٧,٨١٦٩	٧,٧٧٩٨	٧,٧٥١٤	اليورو
١١,٥٨٢٨	١١,٥٣٩٣	١١,٤٨٧١	١١,٤٤٤٠	جنيه استرلينى
٥,٣٨٧٢	٥,٣٦٥٣	٥,٤٣٥٠	٥,٤١٤٩	دولار كندي
١,٠٥٤٥	١,٠٥٠٦	١,٠٤٥٦	١,٠٤١٧	كرون دنماركى
٠,٩٨٤٤	٠,٩٨٠٢	٠,٩٧٦٨	٠,٩٧٢٨	كرون نرويجى
٠,٨٥٥٧	٠,٨٥٢٣	٠,٨٤٦٧	٠,٨٤٣٣	كرون سويدي
٤,٧٤٦٧	٤,٧٢٩٣	٤,٦٩٧٢	٤,٦٧٩٢	فرنك سويسرى
٤,٦٩١٣	٤,٦٧٢٩	٤,٦٢٤٤	٤,٦٠٧٤	ين يابانى (١٠٠)
١,٥٢٠٣	١,٥١٤٥	١,٥١٩٧	١,٥١٣٩	ريال سعودى
١٩,٧٩٢٧	١٩,٧١٦٥	١٩,٧٨٤٤	١٩,٧٠٨١	دينار كويتى

* تعليمات تنفيذيه للفحص رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٧ .

٥٥- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٧ / ١٥ حتى ٢٠٠٧ / ٧ / ١٧

(قرش)

اليوم ٧/١٧		اليوم ٧/١٦		اليوم ٧/١٥		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٦٩٦٦	٥,٦٧٦٦	٥,٧٠٣٢	٥,٦٨٣٢	٥,٧٠٤٣	٥,٦٨٤٣	دولار أمريكي
٧,٨٥٩٠	٧,٨٣٠٣	٧,٨٦١٩	٧,٨٣٢٦	٧,٨٦٩١	٧,٨٣٩٨	اليورو
١١,٦١٩٩	١١,٥٧٦٣	١١,٦٠٣٧	١١,٥٦١٣	١١,٥٩٩٧	١١,٥٥٦٢	جنيه استرليني
٥,٤٤٨٢	٥,٤٢٨٠	٥,٤٤٤٦	٥,٤٢٣٤	٥,٤٢٤٤	٥,٤٠٢٨	دولار كندي
١,٠٥٦١	١,٠٥٢٣	١,٠٥٧٠	١,٠٥٢٥	١,٠٥٧٤	١,٠٥٣٥	كرون دنماركي
٠,٩٩٥٢	٠,٩٩٠٧	٠,٩٩٣٤	٠,٩٨٨٧	٠,٩٩٢٢	٠,٩٨٨٢	كرون نرويجي
٠,٨٥٩٤	٠,٨٥٥١	٠,٨٥٨٦	٠,٨٥٤٣	٠,٨٦٠٨	٠,٨٥٧٠	كرون سويدي
٤,٧٤٤٨	٤,٧٢٦٦	٤,٧٤٢٨	٤,٧٢٥٤	٤,٧٤٩٢	٤,٧٣١٤	فرنك سويسري
٤,٦٨٣٢	٤,٦٦٤٤	٤,٦٧٨٢	٤,٦٦٠٣	٤,٦٧٢٦	٤,٦٥٥١	ين ياباني (١٠٠)
١,٥١٩٠	١,٥١٣٥	١,٥٢٠٧	١,٥١٥٢	١,٥٢١١	١,٥١٥٣	ريال سعودي
١٩,٨٥٥٠	١٩,٧٧٨٤	١٩,٨٧٧٣	١٩,٨٠٠٧	١٩,٨٨١٨	١٩,٨٠٥٢	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٧ .

٥٦- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٧ / ١٨ حتى ٢٠٠٧ / ٧ / ١٩

(قرش)

يوم ٧/١٩		يوم ٧/١٨		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٦٨٥٣	٥,٦٦٥٣	٥,٦٩١٨	٥,٦٧١٨	دولار أمريكي
٧,٨٣٧٢	٧,٨٠٩٠	٧,٨٤١٠	٧,٨١٢٣	اليورو
١١,٦٥٢٦	١١,٦٠٩٩	١١,٦٤٣٧	١١,٦٠٠٥	جنيه استرليني
٥,٤٢٩٦	٥,٤٠٨٩	٥,٤٤٩٣	٥,٤٢٨١	دولار كندي
١,٠٥٣٥	١,٠٤٩٣	١,٠٥٣٨	١,٠٤٩٩	كرون دنماركي
٠,٩٨٩٧	٠,٩٨٥٧	٠,٩٩٤٧	٠,٩٩٠٤	كرون نرويجي
٠,٨٥٤٥	٠,٨٥١١	٠,٨٥٧٣	٠,٨٥٣٩	كرون سويدي
٤,٧٣١٨	٤,٧١٤٤	٤,٧٣٩٦	٤,٧٢١٨	فرنك سويسري
٤,٦٥٦٣	٤,٦٣٩١	٤,٦٦٦٩	٤,٦٥٠٢	ين ياباني (١٠٠)
١,٥١٦٠	١,٥١٠٥	١,٥١٧٧	١,٥١٢٠	ريال سعودي
١٩,٨١٩١	١٩,٧٤٢٥	١٩,٨٤١٧	١٩,٧٦٥١	دينار كويتي

* تعديلات تنفيذية للفحص رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٧ .

٥٧- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٢ / ٧ / ٢٠٠٧ حتى ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ٢٢ / ٧		اليوم ٢٤ / ٧		التاريخ
شراء	بيع	شراء	بيع	العملة
٥,٦٥٨٤	٥,٦٧٨٤	٥,٦٥٦٤	٥,٦٧٦٤	دولار أمريكي
٧,٨١٥٩	٧,٨٤٥٣	٧,٨٢٠٥	٧,٨٤٩٣	اليورو
١١,٥٩١٢	١١,٦٣٤٥	١١,٦٢٥٦	١١,٦٦٨٤	جنيه استرليني
٥,٤١٩٤	٥,٤٣٩٦	٥,٤٠٢٥	٥,٤٢٣٧	دولار كندي
١,٠٥٠٤	١,٠٥٤٣	١,٠٥١٢	١,٠٥٥٧	كرون نماركي
٠,٩٨٨٨	٠,٩٩٣٣	٠,٩٨٧٦	٠,٩٩٢٣	كرون نرويجي
٠,٨٥١٦	٠,٨٥٥٠	٠,٨٥١٠	٠,٨٥٥٣	كرون سويدي
٤,٧١٣٤	٤,٧٣١٢	٤,٧١٠٥	٤,٧٢٨٨	فرنك سويسري
٤,٦٣٦٩	٤,٦٥٤٨	٤,٦٦٣٥	٤,٦٨٠٨	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٠٨٧	١,٥١٤٢	١,٥٠٨٢	١,٥١٣٦	ريال سعودي
١٩,٧١٩١	١٩,٧٩٥٧	١٩,٧١١٥	١٩,٧٨٨٠	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٧ .

٥٨- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٥ / ٧ / ٢٠٠٧ حتى ٢٦ / ٧ / ٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ٧/٢٦		اليوم ٧/٢٥		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٦٦٩٨	٥,٦٤٩٨	٥,٦٧٤١	٥,٦٥٤١	دولار امريكى
٧,٧٩٠٣	٧,٧٦٠٦	٧,٨٣٧١	٧,٨٠٨٣	اليورو
١١,٦٤١٨	١١,٥٩٩٠	١١,٦٩٤٩	١١,٦٥٠٨	جنيه استرلينى
٥,٤٦١٧	٥,٤٤٠٣	٥,٤٢٦٦	٥,٤٠٥٤	دولار كندي
١,٠٤٦٨	١,٠٤٢٩	١,٠٥٣١	١,٠٤٩٢	كرون دنماركى
٠,٩٨٠٣	٠,٩٧٥٨	٠,٩٩٠٢	٠,٩٨٦٢	كرون نرويجى
٠,٨٤٥٨	٠,٨٤٢٣	٠,٨٥٤٥	٠,٨٥١١	كرون سويدي
٤,٦٧٢٧	٤,٦٥٥٤	٤,٧٠٩٦	٤,٦٩١٤	فرنك سويسرى
٤,٧٠٨٧	٤,٦٩١٧	٤,٦٩٧١	٤,٦٨٠٢	ين يابانى (١٠٠)
١,٥١٢١	١,٥٠٦٤	١,٥١٣٠	١,٥٠٧٦	ريال سعودى
٢٠,٠٩٥٠	١٩,٩٩٥٨	١٩,٧٧٨٧	١٩,٧٠٢١	دينار كويتى

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٧

٥٩- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٩ / ٧ / ٢٠٠٧ حتى ٣١ / ٧ / ٢٠٠٧

(قرش)

التاريخ		يوم ٧/٢٩		يوم ٧/٣٠		يوم ٧/٣١	
العملة		شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
دولار أمريكي		٥,٦٤٥٤	٥,٦٦٥٤	٥,٦٤٠٠	٥,٦٦٠٠	٥,٦٣٦٣	٥,٦٥٦٣
اليورو		٧,٧٤٣٢	٧,٧٧١٢	٧,٦٨٩٠	٧,٧١٧٤	٧,٧٠٤٨	٧,٧٣٤٤
جنيه استرليني		١١,٥٥٢٢	١١,٥٩٥٤	١١,٤١٨٧	١١,٤٦٢١	١١,٤١٠٧	١١,٤٥٤٠
دولار كندي		٥,٣٩٤٦	٥,٤١٥٧	٥,٢٩٩٨	٥,٣٢٠٥	٥,٢٨٢٤	٥,٣٠١٦
كرون دنماركي		١,٠٤٠٥	١,٠٤٤٤	١,٠٣٢٨	١,٠٣٧٣	١,٠٣٥٦	١,٠٣٩٤
كرون نرويجي		٠,٩٧٤٢	٠,٩٧٨٢	٠,٩٥٧٦	٠,٩٦٢١	٠,٩٦١٥	٠,٩٦٥٧
كرون سويدي		٠,٨٤٠٤	٠,٨٤٣٧	٠,٨٣٥٠	٠,٨٣٩٣	٠,٨٣٦٥	٠,٨٣٩٨
فرنك سويسري		٤,٦٥٧٢	٤,٦٧٤٤	٤,٦٦٥٨	٤,٦٨٣٩	٤,٦٨٩٥	٤,٧٠٦٩
ين ياباني (١٠٠)		٤,٧٠٣٧	٤,٧٢١٢	٤,٧٥٤٧	٤,٧٧٢٣	٤,٧٦٨٨	٤,٧٨٨٢
ريال سعودي		١,٥٠٥٠	١,٥١٠٨	١,٥٠٣٨	١,٥٠٩٥	١,٥٠٢٦	١,٥٠٨٣
دينار كويتي		١٩,٩٨٦٥	٢٠,٠٦٤٥	١٩,٩٧١٧	٢٠,٠٥٦٧	١٩,٩٥١٥	٢٠,٠٢٩٤

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧ .

٦٠- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٨ / ١ حتى ٢٠٠٧ / ٨ / ٢

(قرش)

اليوم ٨/٢		اليوم ٨/١		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٦٦٦١	٥,٦٤٦١	٥,٦٥٩٧	٥,٦٣٩٧	دولار أمريكي
٧,٧٣٧١	٧,٧٠٨٦	٧,٧٥٥٥	٧,٧٢٦٤	اليورو
١١,٤٧٥٦	١١,٤٣٢٨	١١,٤٩٦٥	١١,٤٥٤٨	جنيه استرليني
٥,٣٢٩٨	٥,٣١٠٠	٥,٣٤١٩	٥,٣٢١٥	دولار كندي
١,٠٣٩٧	١,٠٣٦٠	١,٠٤٢٢	١,٠٣٨٣	كرون دنماركي
٠,٩٦٧٥	٠,٩٦٣٦	٠,٩٧٣٦	٠,٩٧٠٠	كرون نرويجي
٠,٨٣٥٥	٠,٨٣١٨	٠,٨٤٣٧	٠,٨٤٠٤	كرون سويدي
٤,٧٠٩٦	٤,٦٩١٨	٤,٦٩٥٧	٤,٦٧٨٧	فرنك سويسري
٤,٧٩٤١	٤,٧٧٥٥	٤,٧٤٠١	٤,٧٢١٨	ين ياباني (١٠٠)
١,٥١٠٩	١,٥٠٥٤	١,٥٠٩٢	١,٥٠٣٧	ريال سعودي
٢٠,٠٩١٨	٢٠,٠١٣٨	٢٠,٠٦٩١	١٩,٩٩١١	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧ .

٦١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٨ / ٥ حتى ٢٠٠٧ / ٨ / ٧

(قرش)

اليوم ٨/٧		اليوم ٨/٦		اليوم ٨/٥		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٦٥٠.٨	٥,٦٣٠.٨	٥,٦٥٧.٤	٥,٦٣٧.٤	٥,٦٦٤.٨	٥,٦٤٤.٨	دولار أمريكي
٧,٨٠٧.١	٧,٧٧٩.٠	٧,٧٩٣.١	٧,٧٦٤.٤	٧,٧٤٣.٨	٧,٧١٥.٩	اليورو
١١,٤٧٩.٠	١١,٤٣٧.٨	١١,٥٣٤.٩	١١,٤٩١.٣	١١,٤٩٩.٠	١١,٤٥٧.٣	جنيه استرليني
٥,٣٦١.٣	٥,٣٤٠.٨	٥,٣٥١.٣	٥,٣٣٠.٤	٥,٣٥٤.٣	٥,٣٣٣.٨	دولار كندي
١,٠٤٩.٠	١,٠٤٥.١	١,٠٤٧.٤	١,٠٤٢.٩	١,٠٤٠.٧	١,٠٣٦.٩	كرون دنماركي
٠,٩٨٢.٥	٠,٩٧٨.٧	٠,٩٧٨.٠	٠,٩٧٣.٤	٠,٩٧١.٥	٠,٩٦٧.٥	كرون نرويجي
٠,٨٤٦.٥	٠,٨٤٢.٨	٠,٨٤١.٧	٠,٨٣٧.٥	٠,٨٣٩.٨	٠,٨٣٦.٥	كرون سويدي
٤,٧٦٤.٢	٤,٧٤٦.٩	٤,٧٥١.٧	٤,٧٣٣.٧	٤,٧٠٣.٠	٤,٦٨٥.٣	فرنك سويسري
٤,٧٩٤.٥	٤,٧٧٥.٩	٤,٧٩٢.٨	٤,٧٧٥.٠	٤,٧٦٩.٢	٤,٧٥١.١	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٠٦.٧	١,٥٠١.٢	١,٥٠٨.٥	١,٥٠٣.١	١,٥١٠.٥	١,٥٠٤.٨	ريال سعودي
٢٠,٠٨١.٠	١٩,٩٩٥.٧	٢٠,٠٦١.٧	١٩,٩٧٦.٦	٢٠,٠٨٧.٩	٢٠,٠٠٩.٩	دينار كويتي

* تعديلات تنفيذية للفحص رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٧

٦٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٨ / ٨ حتى ٢٠٠٧ / ٨ / ٩

(قـشـر)

٨/٩ يوم		٨/٨ يوم		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٦٤٧١	٥,٦٢٧١	٥,٦٤٧٦	٥,٦٢٧٦	دولار أمريكي
٧,٧٧٩٤	٧,٧٥٠٢	٧,٧٨٨٦	٧,٧٥٩٩	اليورو
١١,٤٧١٠	١١,٤٢٨٦	١١,٤٤٥٤	١١,٤٠٣٢	جنيه استرليني
٥,٣٦٥٤	٥,٣٤٤٤	٥,٣٤٨٦	٥,٣٢٨٧	دولار كندي
١,٠٤٤٩	١,٠٤١١	١,٠٤٦٥	١,٠٤٢٦	كرون دنماركي
٠,٩٧٤٥	٠,٩٧٠٦	٠,٩٧٧٥	٠,٩٧٣٤	كرون نرويجي
٠,٨٤٢٥	٠,٨٣٨٨	٠,٨٤٥٠	٠,٨٤١٦	كرون سويدي
٤,٧٢٢٤	٤,٧٠٤٥	٤,٧٣٧٥	٤,٧٢٠٠	فرنك سويسري
٤,٧٣١٩	٤,٧١٤٨	٤,٧٥٧٥	٤,٧٣٩٤	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٠٥٨	١,٥٠٠١	١,٥٠٥٩	١,٥٠٠٤	ريال سعودي
٢٠,٠٤٢٢	١٩,٩٦٤٢	٢٠,٠٦٢٥	١٩,٩٧٧٣	دينار كويتي

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٧ .

٦٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ١١ / ٨ / ٢٠٠٧ حتى ١٤ / ٨ / ٢٠٠٧

(قرش)

التاريخ		يوم ٨/١٢		يوم ٨/١٣		يوم ٨/١٤	
العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء
دولار امريكى	٥,٦٢٣٦	٥,٦٤٣٦	٥,٦٢٣٤	٥,٦٤٣٤	٥,٦٣٣٣	٥,٦٥٣٣	
اليورو	٧,٧٢٤٠	٧,٧٥٢٦	٧,٦٩٩٦	٧,٧٢٨١	٧,٦٨٨٣	٧,٧١٦٨	
جنيه استرلينى	١١,٤٠٠٧	١١,٤٤٢٤	١١,٣٧٩٥	١١,٤٢٢٨	١١,٣٣٨٧	١١,٣٨٠٧	
دولار كندي	٥,٣٢٥٩	٥,٣٤٧٩	٥,٣٣٦٣	٥,٣٥٧٣	٥,٣٣٩٦	٥,٣٦٠٦	
كرون دنماركى	١,٠٣٧٥	١,٠٤١٧	١,٠٣٣٩	١,٠٣٨٤	١,٠٣٢٩	١,٠٣٧٠	
كرون نرويجى	٠,٩٧٢٣	٠,٩٧٦١	٠,٩٦٥٦	١,٩٧٠٢	٠,٩٦٢٥	٠,٩٦٦٩	
كرون سويدي	٠,٨٣٣٣	٠,٨٣٦٤	٠,٨٢٩٦	٠,٨٣٣٧	٠,٨٢٤٣	٠,٨٢٧٩	
فرنك سويسرى	٤,٧٠٢٨	٤,٧١٩٩	٤,٦٩٠٥	٤,٧٠٨٣	٤,٦٩٣٢	٤,٧١١٥	
ين يابانى (١٠٠)	٤,٧٣٤١	٤,٧٥٢٥	٤,٧٤٩٥	٤,٧٦٧٢	٤,٧٧٢٨	٤,٧٩٠٩	
ريال سعودى	١,٤٩٩٢	١,٥٠٤٧	١,٤٩٩١	١,٥٠٤٦	١,٥٠١٧	١,٥٠٧٣	
دينار كويتى	١٩,٩٥٣٩	٢٠,٠٣١٩	١٩,٩٥١٧	٢٠,٠٣٦٩	١٩,٩٧٦٢	٢٠,٠٥٤٣	

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٧ .

٦٤- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٨ / ١٥ حتى ٢٠٠٧ / ٨ / ١٦

(قرش)

يوم ٨/١٦		يوم ٨/١٥		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٦٦٣٣	٥,٦٤٣٣	٥,٦٥٥٣	٥,٦٣٥٣	دولار أمريكي
٧,٦٣٤١	٧,٦٠٦٠	٧,٦٨١٦	٧,٦٥٢٢	اليورو
١١,٢٦٦٦	١١,٢٢٤٠	١١,٣١٨٥	١١,٢٧٥٧	جنيه استرليني
٥,٢٧٠٦	٥,٢٥٠١	٥,٣٥٠٣	٥,٣٢٩٩	دولار كندي
١,٠٢٥٩	١,٠٢٢١	١,٠٣٢٣	١,٠٢٧٩	كرون دنماركي
٠,٩٥٢٤	٠,٩٤٨٦	٠,٩٦٤٤	٠,٩٦٠٢	كرون نرويجي
٠,٨١٤٩	٠,٨١٠٨	٠,٨٢٣٩	٠,٨٢٠٣	كرون سويدي
٤,٦٦٤٢	٤,٦٤٦٦	٤,٦٨٠٨	٤,٦٦٣١	فرنك سويسري
٤,٨٥٦٢	٤,٨٣٧٤	٤,٧٧٨٥	٤,٧٦١٢	ين ياباني (١٠٠)
١,٥١٠٠	١,٥٠٤٤	١,٥٠٧٧	١,٥٠٢١	ريال سعودي
٢٠,٠٦٤٨	١٩,٩٧٢٧	٢٠,٠٤٤٣	١٩,٩٦٦٣	دينار كويتي

* تعديلات تنفيذية للفحص رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٧ .

٦٥- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٨ / ١٩ حتى ٢٠٠٧ / ٨ / ٢١

(قرش)

اليوم ٨/٢١		اليوم ٨/٢٠		اليوم ٨/١٩		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٦٨٧٥	٥,٦٦٧٥	٥,٦٨٢٩	٥,٦٦٢٩	٥,٦٧٤٦	٥,٦٥٤٦	دولار أمريكي
٧,٦٧١٩	٧,٦٤٣٢	٧,٦٥٨٨	٧,٦٣٠٢	٧,٦٠٣٤	٧,٥٧٤٣	اليورو
١١,٣٠١٦	١١,٢٥٩٦	١١,٢٦٢٤	١١,٢١٩٩	١١,٢٤٣٧	١١,٢٠٢٣	جنيه استرليني
٥,٣٦٦٦	٥,٣٤٥٧	٥,٣٦٠٧	٥,٣٣٨٨	٥,٢٣٧٨	٥,٢١٧٤	دولار كندي
١,٠٣١٠	١,٠٢٧٠	١,٠٢٩٨	١,٠٢٥٤	١,٠٢١٨	١,٠١٨٠	كرون دنماركي
٠,٩٦٠٥	٠,٩٥٦١	٠,٩٥٥١	٠,٩٥٠٧	٠,٩٤٩٩	٠,٩٤٦٠	كرون نرويجي
٠,٨٢٢٥	٠,٨١٨٦	٠,٨١٩١	٠,٨١٥١	٠,٨٠٩٥	٠,٨٠٦٠	كرون سويدي
٤,٧١١٣	٤,٦٩٢٨	٤,٧٠٤٠	٤,٦٨٥٩	٤,٦٦٤٣	٤,٦٤٦٣	فرنك سويسري
٤,٩٤٣٥	٤,٩٢٤٤	٤,٩٦٩٧	٤,٩٥١٠	٤,٩٧٠٣	٤,٩٥١١	ين ياباني (١٠٠)
١,٥١٦٥	١,٥١١١	١,٥١٥٣	١,٥٠٩٨	١,٥١٣٠	١,٥٠٧٣	ريال سعودي
٢٠,١٨٣٥	٢٠,١٠٥٤	٢٠,١٥٩٣	٢٠,٠٦٧٠	٢٠,١٢٧٠	٢٠,٠٤٨٩	دينار كويتي

* نعلياب تنفيذية للفحص رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٧ .

٦٦- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٣ / ٨ / ٢٠٠٧ حتى ٢٣ / ٨ / ٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ٨/٢٣		اليوم ٨/٢٢		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٦٩١٣	٥,٦٧١٣	٥,٦٩١٨	٥,٦٧١٨	دولار أمريكي
٧,٦٨١٥	٧,٦٥٢٩	٧,٦٨٣٩	٧,٦٥٦٤	اليورو
١١,٣٢٤٠	١١,٢٨٢٥	١١,٢٨٩١	١١,٢٤٧٧	جنيه استرليني
٥,٣٨٢٤	٥,٣٦٠٤	٥,٣٦٢٠	٥,٣٤٢٢	دولار كندي
١,٠٣٢٥	١,٠٢٨١	١,٠٣٢٧	١,٠٢٨٨	كرون دنماركي
٠,٩٦١٢	٠,٩٥٧٠	٠,٩٦٠٨	٠,٩٥٧٣	كرون نرويجي
٠,٨١٩٨	٠,٨١٦٢	٠,٨٢٠١	٠,٨١٧١	كرون سويدي
٤,٧١١٠	٤,٦٩٣٢	٤,٧٣٢١	٤,٧١٤٣	فرنك سويسري
٤,٩٤٢٥	٤,٩٢٤٧	٤,٩٧٠١	٤,٩٥١٤	ين ياباني (١٠٠)
١,٥١٧٥	١,٥١١٧	١,٥١٧٦	١,٥١١٩	ريال سعودي
٢٠,١٩١٩	٢٠,١١٣٨	٢٠,٢٠٠٢	٢٠,١٢٢٠	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٧

٦٧- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٦ / ٨ / ٢٠٠٧ حتى ٢٨ / ٨ / ٢٠٠٧

(قـشـر)

اليوم ٨/٢٨		اليوم ٨/٢٧		اليوم ٨/٢٦		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٦٦٩٥	٥,٦٤٩٥	٥,٦٧٩٤	٥,٦٥٩٤	٥,٦٩٠٢	٥,٦٧٠٢	دولار أمريكي
٧,٧٤٦٨	٧,٧١٧٨	٧,٧٧٠٦	٧,٧٤٠٩	٧,٧٣٠١	٧,٧٠١٨	اليورو
١١,٤٣٠٣	١١,٣٨٨٣	١١,٤٤٢٣	١١,٣٩٩٢	١١,٤١٨٥	١١,٣٧٦١	جنيه استرليني
٥,٤١٠٣	٥,٣٨٨٧	٥,٣٩٧١	٥,٣٧٦١	٥,٤٠٥٣	٥,٣٨٣٨	دولار كندي
١,٠٤١١	١,٠٣٦٨	١,٠٤٣٩	١,٠٣٩٥	١,٠٣٩١	١,٠٣٤٧	كرون دنماركي
٠,٩٧٥١	٠,٩٧٠٧	٠,٩٧٧٦	٠,٩٧٣٤	٠,٩٧٠٧	٠,٩٦٦٣	كرون نرويجي
٠,٨٢٨٠	٠,٨٢٤١	٠,٨٣٠٥	٠,٨٢٦٣	٠,٨٢٦٠	٠,٨٢٢١	كرون سويدي
٤,٧١٢٤	٤,٦٩٥٠	٤,٧٣٠١	٤,٧١٢٢	٤,٧١٣٩	٤,٦٩٦٦	فرنك سويسري
٤,٨٧٨٢	٤,٨٥٩٤	٤,٨٧٨٠	٤,٨٥٨٣	٤,٨٧٥١	٤,٨٥٥٥	ين ياباني (١٠٠)
١,٥١١٧	١,٥٠٥٩	١,٥١٤٢	١,٥٠٨٧	١,٥١٧١	١,٥١١٥	ريال سعودي
٢٠,١٢٥٣	٢٠,٠٤٧٢	٢٠,١٧٤٨	٢٠,٠٩٦٦	٢٠,١٩٤٥	٢٠,١١٦٤	دينار كويتي

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٧ .

٦٨- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٩ / ٨ / ٢٠٠٧ حتى ٣٠ / ٨ / ٢٠٠٧

(قـرـش)

اليوم ٨/٢٩		اليوم ٨/٣٠		التاريخ
شراء	بيع	شراء	بيع	العملة
٥,٦٤٠٠	٥,٦٦٠٠	٥,٦٤٣١	٥,٦٦٣١	دولار امريكى
٧,٧٠٨٨	٧,٧٣٧٨	٧,٦٨٨٧	٧,٧١٦٥	اليورو
١١,٣٤٩٤	١١,٣٩٢٤	١١,٣٥٤٥	١١,٣٩٧٦	جنيه استرلينى
٥,٣٥١٦	٥,٣٧٢١	٥,٣٢١٧	٥,٣٤٣٦	دولار كندي
١,٠٣٥٢	١,٠٣٩٧	١,٠٣٢٥	١,٠٣٦٣	كرون دنماركى
٠,٩٧٠١	٠,٩٧٤٠	٠,٩٦٥٣	٠,٩٦٩٧	كرون نرويجى
٠,٨٢٢٥	٠,٨٢٥٨	٠,٨١٨٤	٠,٨٢١٤	كرون سويدي
٤,٧١٠٢	٤,٧٢٧٣	٤,٦٩٥٥	٤,٧١٣٤	فرنك سويسرى
٤,٨٨٢٣	٤,٩٠١٧	٤,٩٠٤١	٤,٩٢٢٧	ين يابانى (١٠٠)
١,٥٠٣٤	١,٥٠٨٩	١,٥٠٤٢	١,٥١٠٠	ريال سعودى
٢٠,٠٢٠٦	٢٠,٠٩٨٧	٢٠,٠٣٥٩	٢٠,١١٤٠	دينار كويتى

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٧ .

٦٩- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٩ / ١ حتى ٢٠٠٧ / ٩ / ٤

(قرش)

اليوم ٩/٤		اليوم ٩/٣		اليوم ٩/٢		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٦٦١٠	٥,٦٤١٠	٥,٦٦٢٨	٥,٦٤٢٨	٥,٦٦٦٥	٥,٦٤٦٥	دولار أمريكي
٧,٧١٤٢	٧,٦٨٥٩	٧,٧١٩٥	٧,٦٩٠٠	٧,٧١٧٢	٧,٦٨٨٨	اليورو
١١,٤١٧٧	١١,٣٧٥٦	١١,٤١٩٦	١١,٣٧٧٦	١١,٣٧٨٩	١١,٣٣٧٠	جنيه استرليني
٥,٣٧٠٥	٥,٣٥٠٥	٥,٣٦٣٥	٥,٣٤٢٥	٥,٣٢٣٢	٥,٣٠٣٤	دولار كندي
١,٠٣٥٧	١,٠٣١٨	١,٠٣٦٢	١,٠٣١٧	١,٠٣٦٣	١,٠٣٢٢	كرون دنماركي
٠,٩٧٣٣	٠,٩٦٨٧	٠,٩٧١٤	٠,٩٦٦٨	٠,٩٦٩٢	٠,٩٦٥٣	كرون نرويجي
٠,٨٢٢٥	٠,٨١٨٥	٠,٨٢١٦	٠,٨١٧٥	٠,٨٢٣٢	٠,٨١٩٦	كرون سويدي
٤,٦٨٤٧	٤,٦٦٧٤	٤,٦٨٥٤	٤,٦٦٧٧	٤,٧٠٤٨	٤,٦٨٧١	فرنك سويسري
٤,٨٨٣٥	٤,٨٦٤٦	٤,٨٩١٨	٤,٨٧٣٧	٤,٩١١٢	٤,٨٩٢٦	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٠٩٤	١,٥٠٣٧	١,٥٠٩٨	١,٥٠٤٤	١,٥١٠٦	١,٥٠٥٢	ريال سعودي
٢٠,١٠٦٦	٢٠,٠٢٨٤	٢٠,١١٢٢	٢٠,٠٣٤١	٢٠,١٢٨٥	٢٠,٠٤٣٧	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٧ .

٧٠- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٩ / ٥ حتى ٢٠٠٧ / ٩ / ٦

(قرش)

٩/٦ يوم		٩/٥ يوم		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٦٥٩٩	٥,٦٣٩٩	٥,٦٦٠٨	٥,٦٤٠٨	دولار أمريكي
٧,٦٩٣٥	٧,٦٦٤٦	٧,٦٨٩٦	٧,٦٦٠٨	اليورو
١١,٣٨١٥	١١,٣٣٩٦	١١,٣٩٤١	١١,٣٥١٥	جنيه استرليني
٥,٣٧٩١	٥,٣٥٧٠	٥,٣٧٢٨	٥,٣٥٢٣	دولار كندي
١,٠٣٢٧	١,٠٢٨٩	١,٠٣٢٥	١,٠٢٨١	كرون دنماركي
٠,٩٧٢٦	٠,٩٦٨٧	٠,٩٧٠١	٠,٩٦٥٨	كرون نرويجي
٠,٨١٨٨	٠,٨١٥٥	٠,٨١٩٤	٠,٨١٥٥	كرون سويدي
٤,٦٧٠٧	٤,٦٥٣٠	٤,٦٧١٤	٤,٦٥٤١	فرنك سويسري
٤,٨٩٠٦	٤,٨٧٢١	٤,٩٠٤١	٤,٨٨٥٩	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٠٩١	١,٥٠٣٤	١,٥٠٩٣	١,٥٠٣٦	ريال سعودي
٢٠,٠٩٨٤	٢٠,٠٢٠٢	٢٠,١٠٢٣	٢٠,٠٢٤١	دينار كويتي

* تعليقات بمؤددة للفحص رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٧ .

٧١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٩ / ٨ حتى ٢٠٠٧ / ٩ / ١١

(قـرـش)

٩/١١ يوم		٩/١٠ يوم		٩/٩ يوم		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٦٧٠٩	٥,٦٥٠٩	٥,٦٦٦٤	٥,٦٤٦٤	٥,٦٥٩٤	٥,٦٣٩٤	دولار أمريكي
٧,٨٢٥٣	٧,٧٩٧١	٧,٨٠٢٦	٧,٧٧٢٨	٧,٧٣١٣	٧,٧٠٢٣	اليورو
١١,٥١٨٧	١١,٤٧٥٨	١١,٥٠٦٢	١١,٤٦٢٨	١١,٤٤١٠	١١,٣٩٧٨	جنيه استرليني
٥,٣٦٥٦	٥,٣٤٥٧	٥,٣٧١٠	٥,٣٥٠٠	٥,٣٦٢٣	٥,٣٤٢٩	دولار كندي
١,٠٥٠٨	١,٠٤٦٩	١,٠٤٨١	١,٠٤٣٧	١,٠٣٨٠	١,٠٣٤١	كرون دنماركي
٠,٩٩١٣	٠,٩٨٦٩	٠,٩٨٧٠	٠,٩٨٢٤	٠,٩٧٨٩	٠,٩٧٥٠	كرون نرويجي
٠,٨٣٥١	٠,٨٣١٣	٠,٨٣٤٣	٠,٨٣٠١	٠,٨٢٦٧	٠,٨٢٣٠	كرون سويدي
٤,٧٧٨٣	٤,٧٥٩٩	٤,٧٦٨٩	٤,٧٥٠٩	٤,٧٠٣٢	٤,٦٨٥٤	فرنك سويسري
٤,٩٩٥٩	٤,٩٧٧٩	٤,٩٩٨١	٤,٩٧٩٦	٤,٩١٦٩	٤,٨٩٧٠	ين ياباني (١٠٠)
١,٥١٢٢	١,٥٠٦٥	١,٥١٠٧	١,٥٠٥٣	١,٥٠٩٠	١,٥٠٣٢	ريال سعودي
٢٠,١٨٩٠	٢٠,١١٠٧	٢٠,١٦٠٨	٢٠,٠٧٥٤	٢٠,١٢٤٥	٢٠,٠٤٦٢	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحدر رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٧ .

٧٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ١٢ / ٩ / ٢٠٠٧ حتى ١٣ / ٩ / ٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ٩/١٢		اليوم ٩/١٢		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٦٥٩٥	٥,٦٣٩٥	٥,٦٦٩١	٥,٦٤٩١	دولار أمريكي
٧,٨٥٦٠	٧,٨٢٧٦	٧,٨٣٨١	٧,٨٠٩٣	اليورو
١١,٤٩١٦	١١,٤٤٨٢	١١,٥٢٤٧	١١,٤٨١٢	جنيه استرليني
٥,٤٣٢٩	٥,٤١٢٢	٥,٤١٧٢	٥,٣٩٧٦	دولار كندي
١,٠٥٤٩	١,٠٥٠٩	١,٠٥٢٥	١,٠٤٨٥	كرون دنماركي
١,٠٠٣٢	٠,٩٩٨٧	٠,٩٩٨٦	٠,٩٩٤١	كرون نرويجي
٠,٨٤٦٢	٠,٨٤٢٢	٠,٨٤١٠	٠,٨٣٧٣	كرون سويدي
٤,٧٨٤٠	٤,٧٦٥٩	٤,٧٧٩٦	٤,٧٦١١	فرنك سويسري
٤,٩٦٨٨	٤,٩٥٠٤	٤,٩٨٠٣	٤,٩٦١٩	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٠٩٢	١,٥٠٣٥	١,٥١١٨	١,٥٠٦٠	ريال سعودي
٢٠,١٥٧١	٢٠,٠٧١٥	٢٠,١٩٧٠	٢٠,١١١٤	دينار كويتي

* معتمات تنفيذية للفحص رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٧ .

٧٣- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٩ / ١٦ حتى ٢٠٠٧ / ٩ / ١٨

(قرش)

التاريخ		يوم ٩/١٦		يوم ٩/١٧		يوم ٩/١٨	
العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء
دولار امريكى	٥,٦٣٢١	٥,٦٥٢١	٥,٦٢٩٨	٥,٦٤٩٨	٥,٦٢٧٩	٥,٦٤٧٩	
اليورو	٧,٨٢١٣	٧,٨٥٠٨	٧,٨١٠٢	٧,٨٤٠٢	٧,٨٠٦٥	٧,٨٣٥٣	
جنيه استرلينى	١١,٤١٤٠	١١,٤٥٥١	١١,٣٠٦٩	١١,٣٤٨٨	١١,٢٤٩٦	١١,٢٩٢٤	
دولار كندي	٥,٤٤٣٧	٥,٤٦٤٧	٥,٤٦١١	٥,٤٨٢٦	٥,٤٦٩٨	٥,٤٩٢٥	
كرون دنماركى	١,٠٤٩٨	١,٠٥٤٣	١,٠٤٨٨	١,٠٥٣٣	١,٠٤٧٩	١,٠٥١٩	
كرون نرويجى	٠,٩٩٨٧	١,٠٠٣١	٠,٩٩٧٤	١,٠٠٢٢	١,٠٠٠١	١,٠٠٤٢	
كرون سويدي	٠,٨٤٢١	٠,٨٤٦٤	٠,٨٤٤١	٠,٨٤٧٩	٠,٨٤٠٧	٠,٨٤٤١	
فرنك سويسرى	٤,٧٥٠٤	٤,٧٦٨٥	٤,٧٣٢١	٤,٧٥٠١	٤,٧٤٥٣	٤,٧٦٣٣	
ين يابانى (١٠٠)	٤,٩٠٦٩	٤,٩٢٥٦	٤,٨٧٩٤	٤,٨٩٧٥	٤,٩٠١١	٤,٩١٨٩	
ريال سعودى	١,٥٠١٦	١,٥٠٧١	١,٥٠١٠	١,٥٠٦٥	١,٥٠٠٣	١,٥٠٦٠	
دينار كويتى	٢٠,٠٤٣٨	٢٠,١٢٢١	٢٠,٠١٢٨	٢٠,٠٩١٠	٢٠,٠٢٩٥	٢٠,١٠٧٩	

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٧ .

٧٤- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧ / ٩ / ١٩ حتى ٢٠٠٧ / ٩ / ٢٠

(قرش)

اليوم ٩/٢٠		اليوم ٩/١٩		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٦٢٧٨	٥,٦٠٧٨	٥,٦٤٠١	٥,٦٢٠١	دولار أمريكي
٧,٨٥٦٤	٧,٨٢٧٩	٧,٨١٨٣	٧,٧٨٨٩	اليورو
١١,٢٤٨٣	١١,٢٠٥٥	١١,٢٣٣٤	١١,١٩٠٧	جنيه استرليني
٥,٥٥٦١	٥,٥٣٤٧	٥,٤٩٦١	٥,٤٧٣٤	دولار كندي
١,٠٥٤٥	١,٠٥٠٥	١,٠٤٩١	١,٠٤٥٢	كرون دنماركي
١,٠١٠٧	١,٠٠٦٦	١,٠٠٢٢	٠,٩٩٨٢	كرون نرويجي
٠,٨٤٨٥	٠,٨٤٥٤	٠,٨٤١٢	٠,٨٣٧٩	كرون سويدي
٤,٧٦٢٥	٤,٧٤٤٧	٤,٧٥٠٤	٤,٧٣٣١	فرنك سويسري
٤,٨٥٩٥	٤,٨٤٠٢	٤,٨٩٧٦	٤,٨٧٩٨	ين ياباني (١٠٠)
١,٥٠٠٧	١,٤٩٥٣	١,٥٠٣٩	١,٤٩٨٢	ريال سعودي
١٩,٩٩٥٠	١٩,٩١٦٩	٢٠,٠٥٣٧	١٩,٩٧٥٥	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٧ .

٧٥- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٣ / ٩ / ٢٠٠٧ حتى ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ٩/٢٥		اليوم ٩/٢٤		اليوم ٩/٢٣		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٦٠٢٣	٥,٥٨٢٣	٥,٦١١٢	٥,٥٩١٢	٥,٦١٧٠	٥,٥٩٧٠	دولار امريكى
٧,٩٠٣٢	٧,٨٧٤٤	٧,٩٠٧٩	٧,٨٧٧٤	٧,٨٨٧٤	٧,٨٥٨٧	اليورو
١١,٣٤٢٤	١١,٢٩٩٧	١١,٣٣٥٢	١١,٢٩٣١	١١,٢٧٤٤	١١,٢٣٢٦	جنيه استرلينى
٥,٥٩٩٥	٥,٥٧٦٢	٥,٦٠٥٦	٥,٥٨٣٤	٥,٥٩٤١	٥,٥٧٠٨	دولار كندي
١,٠٦٠٣	١,٠٥٦٤	١,٠٦٠١	١,٠٥٥٦	١,٠٥٨٢	١,٠٥٤٣	كرون دنماركى
١,٠١٦٠	١,٠١١١	١,٠١٤٦	١,٠٠٩٧	١,٠١٤١	١,٠١٠١	كرون نرويجى
٠,٨٦١٠	٠,٨٥٧٥	٠,٨٦٠٥	٠,٨٥٦١	٠,٨٥٦٣	٠,٨٥٣١	كرون سويدي
٤,٧٧٩٧	٤,٧٦١٨	٤,٧٨٦٩	٤,٧٦٨٦	٤,٧٩٤٣	٤,٧٧٦٠	فرنك سويسرى
٤,٨٧٢٨	٤,٨٥٣٨	٤,٨٥٩٠	٤,٨٤٠٩	٤,٨٧٤٦	٤,٨٥٦٠	ين يابانى (١٠٠)
١,٤٩٨٣	١,٤٩١٠	١,٥٠١٨	١,٤٩٤٥	١,٤٩٨٥	١,٤٩٢٨	ريال سعودى
٢٠,٠٠٦٨	١٩,٨٩٩٨	١٩,٩٩٥٧	١٩,٨٨٩٠	١٩,٩٨٢٩	١٩,٩٠٤٧	دينار كويتى

* تعليقات تنفيذية للمحضر رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٧

٧٦- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٧ حتى ٢٧ / ٩ / ٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ٢٦ / ٩		اليوم ٢٧ / ٩		التاريخ
شراء	بيع	شراء	بيع	العملة
٥,٥٧٧٨	٥,٥٩٧٨	٥,٥٧٦٩	٥,٥٩٦٩	دولار أمريكي
٧,٨٥٩١	٧,٨٨٧٩	٧,٨٧٣٥	٧,٩٠٢٨	اليورو
١١,٢١٥٣	١١,٢٥٧٢	١١,٢٤٣٠	١١,٢٨٦١	جنيه استرليني
٥,٥٥٤٥	٥,٥٧٧٢	٥,٥٣٥٩	٥,٥٥٦٣	دولار كندي
١,٠٥٣٩	١,٠٥٧٩	١,٠٥٦١	١,٠٦٠١	كرون دنماركي
١,٠٠٧٢	١,٠١١٢	١,٠٠٩٩	١,٠١٤١	كرون نرويجي
٠,٨٥٢٧	٠,٨٥٦١	٠,٨٥٣٥	٠,٨٥٧١	كرون سويدي
٤,٧٦٥٧	٤,٧٨٤٠	٤,٧٦٤٥	٤,٧٨٢٤	فرنك سويسري
٤,٨٧٧٨	٤,٨٩٧٠	٤,٨٣٢٧	٤,٨٥٠٤	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٩١٧	١,٤٩٩١	١,٤٨٩١	١,٤٩٦٥	ريال سعودي
١٩,٨٨١٧	١٩,٩٨٨٦	١٩,٩٣٢٤	٢٠,٠١١١	دينار كويتي

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٧ .

٧٧- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٣٠ / ٩ / ٢٠٠٧ حتى ٢ / ١٠ / ٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ١٠ / ٢		اليوم ١٠ / ١		اليوم ٩ / ٣٠		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٨٩٥	٥,٥٦٩٥	٥,٥٩٤٣	٥,٥٧٤٣	٥,٥٩٦٦	٥,٥٧٦٦	دولار أمريكي
٧,٩٥٢٢	٧,٩٢٢٦	٧,٩٨٣١	٧,٩٥٤٣	٧,٩٢٨١	٧,٨٩٨١	اليورو
١١,٤٠١٥	١١,٣٥٩٠	١١,٤٥٢١	١١,٤٠٩٥	١١,٣٣٩٨	١١,٢٩٧١	جنيه استرليني
٥,٦٢١٠	٥,٥٩٩٢	٥,٦٤٣٤	٥,٦٢١٠	٥,٦٠٢٨	٥,٥٨٢٢	دولار كندي
١,٠٦٦٨	١,٠٦٢٨	١,٠٧١٢	١,٠٦٦٦	١,٠٦٣٣	١,٠٥٩٣	كرون دنماركي
١,٠٣٣٣	١,٠٢٨٧	١,٠٣٨٥	١,٠٣٣٥	١,٠٢٣٠	١,٠١٨٤	كرون نرويجي
٠,٨٦٥٩	٠,٨٦٢٠	٠,٨٦٩٤	٠,٨٦٤٩	٠,٨٥٩١	٠,٨٥٥٧	كرون سويدي
٤,٧٩٠٥	٤,٧٧٢١	٤,٨٠٥٧	٤,٧٨٧٣	٤,٧٨١٤	٤,٧٦٢٧	فرنك سويسري
٤,٨٤٠٢	٤,٨٢٢١	٤,٨٧٣٥	٤,٨٥٥٢	٤,٨٥١٨	٤,٨٣٤١	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٩٥٣	١,٤٨٧٩	١,٤٩٥٤	١,٤٨٨٠	١,٤٩٥٩	١,٤٨٨٦	ريال سعودي
٢٠,٠١٢٥	١٩,٩٠٥٣	٢٠,٠١٥٤	١٩,٩٠٨٢	٢٠,٠١٠٠	١٩,٩١٧١	دينار كويتي

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧ .

٧٨- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٣ / ١٠ / ٢٠٠٧ حتى ٤ / ١٠ / ٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ١٠ / ٣		اليوم ١٠ / ٤		التاريخ
شراء	بيع	شراء	بيع	العملة
٥,٥٦٥٠	٥,٥٨٥٠	٥,٥٥٨٥	٥,٥٧٨٥	دولار أمريكي
٧,٨٧٤٥	٧,٩٠٣٣	٧,٨٨٨١	٧,٩١٧٠	اليورو
١١,٣٤٧٦	١١,٣٩١٢	١١,٣٣٩٣	١١,٣٨١٨	جنيه استرليني
٥,٥٧١٧	٥,٥٩٤٥	٥,٥٨١٤	٥,٦٠٢٦	دولار كندي
١,٠٥٦٤	١,٠٦٠٤	١,٠٥٨١	١,٠٦٢١	كرون دنماركي
١,٠٢٣٤	١,٠٢٧٧	١,٠٢٤٩	١,٠٢٩٢	كرون نرويجي
٠,٨٥٤٧	٠,٨٥٧٩	٠,٨٥٦٦	٠,٨٦٠٧	كرون سويدي
٤,٧٢٩٣	٤,٧٤٧٥	٤,٧٣٨٣	٤,٧٥٦٢	فرنك سويسري
٤,٨٠٦١	٤,٨٢٥٥	٤,٧٨٣٢	٤,٨٠١٢	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٨٧٩	١,٤٩٥٣	١,٤٨٤٦	١,٤٩١٢	ريال سعودي
١٩,٩٠٩٨	١٩,٩٨٨٥	١٩,٨٥٢٥	١٩,٩٤٥٣	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧

٧٩- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/١٠/٨ حتى ٢٠٠٧/١٠/٩

(قرش)

يوم ١٠/٩		يوم ١٠/٨		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٦٥٨	٥,٥٤٥٨	٥,٥٧٠٥	٥,٥٥٠٥	دولار أمريكي
٧,٨٤٣٩	٧,٨١٤٦	٧,٨٥٩٤	٧,٨٣٠٦	اليورو
١١,٣٤٩٢	١١,٣٠٦٢	١١,٣٣٨٨	١١,٢٩٥٨	جنيه استرليني
٥,٦٥٦٩	٥,٦٣٤٣	٥,٥٨١٧	٥,٥٥٩٤	دولار كندي
١,٠٥٢٧	١,٠٤٨٧	١,٠٥٤٦	١,٠٥٠٧	كرون دنماركي
١,٠٢٣٥	١,٠١٩٣	١,٠٢٣٣	١,٠١٩٢	كرون نرويجي
٠,٨٥٥٧	٠,٨٥١٩	٠,٨٥٦٥	٠,٨٥٢٩	كرون سويدي
٤,٧٠٥٢	٤,٦٨٧١	٤,٧٢٣٦	٤,٧٠٦٢	فرنك سويسري
٤,٧٣٩٣	٤,٧٢٠٢	٤,٧٧٦٦	٤,٧٥٩١	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٨٨٣	١,٤٨١٧	١,٤٨٩٠	١,٤٨٢٥	ريال سعودي
١٩,٨٧٢٢	١٩,٧٩٣٧	١٩,٩٠٠٣	١٩,٨٠٧٧	دينار كويتي

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٧

٨٠- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/١٠/١٠ حتى ٢٠٠٧/١٠/١١

(قرش)

اليوم ١٠/١١		اليوم ١٠/١٠		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٥٨٣	٥,٥٣٨٣	٥,٥٦٠٢	٥,٥٤٠٢	دولار أمريكي
٧,٨٥٥٥	٧,٨٢٦٢	٧,٨٠٢٦	٧,٧٧٣٥	اليورو
١١,٣٤٣٩	١١,٣٠١٥	١١,٢٧٨٣	١١,٢٣٥٠	جنيه استرليني
٥,٦٦٤٨	٥,٦٤١٥	٥,٦٢٦٦	٥,٦٠٥٢	دولار كندي
١,٠٥٤٢	١,٠٥٠٢	١,٠٤٧١	١,٠٤٣٦	كرون دنماركي
١,٠٢١٩	١,٠١٧٢	١,٠١٢٥	١,٠٠٧٥	كرون نرويجي
٠,٨٥٨٧	٠,٨٥٤٥	٠,٨٥٢٢	٠,٨٤٧٩	كرون سويدي
٤,٦٩٨١	٤,٦٨٠٠	٤,٦٨١١	٤,٦٦٣٥	فرنك سويسري
٤,٧٣٢٩	٤,٧١٣٤	٤,٧٤٤٢	٤,٧٢٥٩	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٨٨٥	١,٤٨١٥	١,٤٨٧٠	١,٤٨٠٥	ريال سعودي
١٩,٨٤١٢	١٩,٧٦٢٧	١٩,٨٣٩٤	١٩,٧٦١٠	دينار كويتي

* مكتب تنفيذية للمحصر رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٧

٨١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/١٠/١٦ حتى ٢٠٠٧/١٠/١٨

(قرش)

اليوم ١٠/١٨		اليوم ١٠/١٧		اليوم ١٠/١٦		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٤٧٥	٥,٥٢٧٥	٥,٥٥١٢	٥,٥٣١٢	٥,٥٥٥٧	٥,٥٣٥٧	دولار أمريكي
٧,٨٧٥٨	٧,٨٤٥٧	٧,٨٥٤٩	٧,٨٢٦١	٧,٨٨٦٩	٧,٨٥٦٨	اليورو
١١,٢٩٥٨	١١,٢٥٢٩	١١,٢٧٥٦	١١,٢٣٣٣	١١,٣٢١٤	١١,٢٧٩٥	جنيه استرليني
٥,٦٨٠٤	٥,٦٥٧٠	٥,٦٦٢٢	٥,٦٤٠١	٥,٦٨٨٨	٥,٦٦٧٢	دولار كندي
١,٠٥٦٦	١,٠٥٢٦	١,٠٥٤٠	١,٠٥٠٠	١,٠٥٨٤	١,٠٥٤٤	كرون دنماركي
١,٠٢٦٨	١,٠٢٢٢	١,٠٢٥١	١,٠٢٠٦	١,٠٢٧٣	١,٠٢٣٠	كرون نرويجي
٠,٨٦١٢	٠,٨٥٧٠	٠,٨٥٨٥	٠,٨٥٤٧	٠,٨٦٦٢	٠,٨٦٢٠	كرون سويدي
٤,٦٩٦٩	٤,٦٧٨٨	٤,٦٨٩٣	٤,٦٧١٢	٤,٧١١٤	٤,٦٩٢٩	فرنك سويسري
٤,٧٣٨٦	٤,٧١٩٩	٤,٧٥٦٠	٤,٧٣٧٢	٤,٧٢٥٨	٤,٧٠٧٢	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٨٣٥	١,٤٧٧٠	١,٤٨٤٩	١,٤٧٧٥	١,٤٨٦٣	١,٤٧٨٩	ريال سعودي
١٩,٩٠٤٩	١٩,٨٢٦٠	١٩,٩١٣٩	١٩,٨٢٧٩	١٩,٨٤٣٢	١٩,٧٥٧٧	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٧ .

٨٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/١٠/٢١ حتى ٢٠٠٧/١٠/٢٣

(قرش)

اليوم ١٠/٢٣		اليوم ١٠/٢٢		اليوم ١٠/٢١		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٣٣٤	٥,٥١٣٤	٥,٥٣٣٩	٥,٥١٣٩	٥,٥٤١٥	٥,٥٢١٥	دولار امريكى
٧,٨٣٧٥	٧,٨٠٨٦	٧,٩١٦٢	٧,٨٨٧١	٧,٩٢١٠	٧,٨٩١٣	اليورو
١١,٢٣٧٨	١١,١٩٥٥	١١,٣٥٧٢	١١,٣١٥١	١١,٣٤٥٧	١١,٣٠٣١	جنيه استرلينى
٥,٦٥٢٧	٥,٦٢٩٤	٥,٧٢٦٣	٥,٧٠٣٢	٥,٦٨٠٧	٥,٦٥٧٩	دولار كندي
١,٠٥١٤	١,٠٤٧٤	١,٠٦٢٣	١,٠٥٨٢	١,٠٦٢٧	١,٠٥٨٦	كرون دنماركى
١,٠١٣٦	١,٠٠٩١	١,٠٣٤٠	١,٠٢٩٠	١,٠٣٢٨	١,٠٢٨٥	كرون نرويجى
٠,٨٥٠٨	٠,٨٤٧٣	٠,٨٦٤٣	٠,٨٥٩٩	٠,٨٦٥٦	٠,٨٦١٤	كرون سويدي
٤,٧٠٦٥	٤,٦٨٨٣	٤,٧٤٥٦	٤,٧٢٧٣	٤,٧٤٣٢	٤,٧٢٤٩	فرنك سويسرى
٤,٨٥٧٧	٤,٨٣٨٠	٤,٨٣٣١	٤,٨١٣١	٤,٧٩٨٧	٤,٧٨٠٥	ين يابانى (١٠٠)
١,٤٧٩٥	١,٤٧٣٤	١,٤٨٠٠	١,٤٧٣١	١,٤٨٢٥	١,٤٧٥٢	ريال سعودى
١٩,٨٩٥٧	١٩,٨٠٩٦	١٩,٨٧٧٥	١٩,٧٩١٥	١٩,٨٩٠٥	١٩,٨١١٦	دينار كويتى

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٧ .

٨٣- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/١٠/٢٤ حتى ٢٠٠٧/١٠/٢٥

(قرش)

يوم ١٠/٢٥		يوم ١٠/٢٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٣٢١	٥,٥١٢١	٥,٥٣٢٧	٥,٥١٢٧	دولار أمريكي
٧,٨٧٢٢	٧,٨٤٢١	٧,٨٨٦٩	٧,٨٥٦٧	اليورو
١١,٣٢٦٤	١١,٢٨٤٤	١١,٣٣٩٣	١١,٢٩٦٦	جنيه استرليني
٥,٧٠١٤	٥,٦٧٩٦	٥,٧٤٢٣	٥,٧١٨٦	دولار كندي
١,٠٥٦٢	١,٠٥١٩	١,٠٥٧٩	١,٠٥٣٩	كرون دنماركي
١,٠١٦٧	١,٠١٢٠	١,٠٢٥٨	١,٠٢٠٧	كرون نرويجي
٠,٨٥٥٢	٠,٨٥١٣	٠,٨٥٨٣	٠,٨٥٤٢	كرون سويدي
٤,٧١١٤	٤,٦٩٣١	٤,٧١٩٩	٤,٧٠١٧	فرنك سويسري
٤,٨٣٩١	٤,٨١٩٥	٤,٨٢٤٥	٤,٨٠٦٦	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٨٩	١,٤٧٢٨	١,٤٧٨٧	١,٤٧٢٢	ريال سعودي
١٩,٩٣١٢	١٩,٨٥٢٠	١٩,٩٠٥٤	١٩,٨١٢٠	دينار كويتي

* معلومات تنفيذية للفهر رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٧ .

٨٤- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٨/١٠/٢٠٠٧ حتى ٣٠/١٠/٢٠٠٧

(قرش)

يوم ١٠/٣٠		يوم ١٠/٢٩		يوم ١٠/٢٨		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٣٦٢	٥,٥١٦٢	٥,٥٣٦٢	٥,٥١٦٢	٥,٥٢٧٥	٥,٥٠٧٥	دولار امريكى
٧,٩٧٣٢	٧,٩٤٣٩	٧,٩٧١٠	٧,٩٤١١	٧,٩٠٥٤	٧,٨٧٥٧	اليورو
١١,٤٠٩٠	١١,٣٦٥٦	١١,٣٦٦٤	١١,٣٢٣٧	١١,٣٣٠٨	١١,٢٨٨٧	جنيه استرلينى
٥,٧٦٦٩	٥,٧٤٤٢	٥,٧٥٧٣	٥,٧٣٤١	٥,٧٣٨١	٥,٧١٥٠	دولار كندي
١,٠٦٩٧	١,٠٦٥٦	١,٠٦٩٦	١,٠٦٤٩	١,٠٦٠٥	١,٠٥٦٥	كرون دنماركى
١,٠٣٤٩	١,٠٣٠٨	١,٠٣٢٨	١,٠٢٧٧	١,٠٢٣٢	١,٠١٨٥	كرون نرويجى
٠,٨٦٧٩	٠,٨٦٤٦	٠,٨٦٨٦	٠,٨٦٤١	٠,٨٥٨٤	٠,٨٥٥١	كرون سويدي
٤,٧٥٤١	٤,٧٣٥٧	٤,٧٥٥٤	٤,٧٣٧٠	٤,٧٣٤١	٤,٧١٦١	فرنك سويسرى
٤,٨٢٨٨	٤,٨١٠١	٤,٨٤٩١	٤,٨٣٠٧	٤,٨٣٢٢	٤,٨١٣٨	ين يابانى (١٠٠)
١,٤٨١٢	١,٤٧٥١	١,٤٨٠٧	١,٤٧٤١	١,٤٧٧٣	١,٤٧١٢	ريال سعودى
١٩,٩٨٠٥	١٩,٨٩٤٠	١٩,٩٩٣٥	١٩,٨٨٥٤	١٩,٩٢٨٣	١٩,٨٤١٨	دينار كويتى

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٧ .

٨٥- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٣١/١٠/٢٠٠٧ حتى ٢/١١/٢٠٠٧

(قرش)

يوم ١١/١		يوم ٣١/١٠		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٢٤٤	٥,٥٠٤٤	٥,٥٣٦١	٥,٥١٦١	دولار أمريكي
٧,٩٧٩٤	٧,٩٥٠٠	٧,٩٦٨٧	٧,٩٣٨٨	اليورو
١١,٤٤٩٣	١١,٤٠٦٨	١١,٤٣٨١	١١,٣٩٥٢	جنيه استرليني
٥,٧٩٥٦	٥,٧٧٢٨	٥,٧٨٩٧	٥,٧٦٧٦	دولار كندي
١,٠٧٠٦	١,٠٦٦٢	١,٠٦٩٤	١,٠٦٤٧	كرون دنماركي
١,٠٣٢٣	١,٠٢٨٠	١,٠٣٣٢	١,٠٢٨٢	كرون نرويجي
٠,٨٦٦٦	٠,٨٦٢٤	٠,٨٦٨٦	٠,٨٦٤٩	كرون سويدي
٤,٧٦٠٠	٤,٧٤١٩	٤,٧٥٤٩	٤,٧٣٦٥	فرنك سويسري
٤,٧٩٥٥	٤,٧٧٦١	٤,٨٢٢٠	٤,٨٠٣٣	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٦٣	١,٤٧٠٢	١,٤٨٠٦	١,٤٧٤٥	ريال سعودي
١٩,٩٤٣٠	١٩,٨٥٦٤	١٩,٩٨١٦	١٩,٨٩٥٠	دينار كويتي

* تعديلات تنفيذية للفحص رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٧ .

٨٦- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/١١/٤ حتى ٢٠٠٧/١١/٦

(قرش)

اليوم ١١/٦		اليوم ١١/٥		اليوم ١١/٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٨٢٩	٥,٤٦٢٩	٥,٤٨٥٦	٥,٤٦٥٦	٥,٤٩٥٨	٥,٤٧٥٨	دولار أمريكي
٧,٩٣٤٣	٧,٩٠٤٣	٧,٩٥٩١	٧,٩٢٨٩	٧,٩٣٤٣	٧,٩٠٤٣	اليورو
١١,٤٠٧٧	١١,٣٦٤٥	١١,٤٦٥٥	١١,٤٢٢٠	١١,٤٤٧٢	١١,٤٠٣٩	جنيه استرليني
٥,٨٧٢٢	٥,٨٤٧٧	٥,٨٧١٣	٥,٨٤٧٤	٥,٨٣١١	٥,٨٠٨٦	دولار كندي
١,٠٦٤٤	١,٠٦٠٣	١,٠٦٧٩	١,٠٦٣٧	١,٠٦٤٨	١,٠٦٠١	كرون دنماركي
١,٠١٥٧	١,٠١١٤	١,٠١٨٠	١,٠١٣٠	١,٠١٦٨	١,٠١٢٢	كرون نرويجي
٠,٨٥٧٩	٠,٨٥٤٠	٠,٨٥٩٣	٠,٨٥٥٤	٠,٨٦١٨	٠,٨٥٧٩	كرون سويدي
٤,٧٥٤٩	٤,٧٣٦٨	٤,٧٥٣٦	٤,٧٣٤٦	٤,٧٣٨٦	٤,٧١٩٧	فرنك سويسري
٤,٨٠٣٢	٤,٧٨٣٢	٤,٧٧٦٧	٤,٧٥٨٥	٤,٧٥٢٥	٤,٧٣٤٤	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٦٦٠	١,٤٥٩٩	١,٤٦٦٣	١,٤٦٠٦	١,٤٦٩٤	١,٤٦٣٣	ريال سعودي
١٩,٨٢٣٩	١٩,٧٣٧٣	١٩,٨١٧٩	١٩,٧٣١٤	١٩,٨٤٦٩	١٩,٧٦٠٤	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٧ .

٨٧- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/١١/٧ حتى ٢٠٠٧/١١/٨

(قرش)

١١/٨ يوم		١١/٧ يوم		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٠٨١	٥,٤٨٨١	٥,٤٩٩٧	٥,٤٧٩٧	دولار أمريكي
٨,٠٨٤٨	٨,٠٥٤٩	٧,٩٩٩٩	٧,٩٧٠٢	اليورو
١١,٥٧٢٠	١١,٥٢٧٢	١١,٤٧٥٧	١١,٤٣١٢	جنيه استرليني
٦,٠٧٢٢	٦,٠٤٦٨	٥,٩٣٥٤	٥,٩١٢٥	دولار كندي
١,٠٨٥٠	١,٠٨٠٣	١,٠٧٣٦	١,٠٦٩٠	كرون دنماركي
١,٠٤٢٠	١,٠٣٧٦	١,٠٢٩٧	١,٠٢٤٩	كرون نرويجي
٠,٨٧٢٥	٠,٨٦٩٢	٠,٨٦٤٦	٠,٨٦١١	كرون سويدي
٤,٨٧٠١	٤,٨٥١١	٤,٨٠٤٩	٤,٧٨٦٢	فرنك سويسري
٤,٨٧٥٣	٤,٨٥٧٢	٤,٧٩٣٢	٤,٧٧٤٥	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٢٧	١,٤٦٦٦	١,٤٧٠٥	١,٤٦٤٤	ريال سعودي
١٩,٩٣٨٨	١٩,٨٤٤٩	١٩,٨٩٦٢	١٩,٨٠٩٥	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٧

٨٨- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/١١/١٠ حتى ٢٠٠٧/١١/١٣

(قرش)

يوم ١١/١٣		يوم ١١/١٢		يوم ١١/١١		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥١٠٧	٥,٤٩٠٧	٥,٥٠٨٥	٥,٤٨٨٥	٥,٥٠٨١	٥,٤٨٨١	دولار امريكى
٨,٠٢٢٥	٧,٩٩٢٣	٨,٠٨٦٥	٨,٠٥٦٠	٨,٠٧٦٠	٨,٠٤٥٦	اليورو
١١,٤١٦٠	١١,٣٧٢٩	١١,٥٢٥٤	١١,٤٨٠٨	١١,٦٠٣٤	١١,٥٥٩٠	جنيه استرلينى
٥,٧٦٢٥	٥,٧٣٨٠	٥,٨٣٤٠	٥,٨١٠٤	٥,٩٤١٩	٥,٩١٩٠	دولار كندي
١,٠٧٦٥	١,٠٧٢٣	١,٠٨٥١	١,٠٨٠٧	١,٠٨٣٥	١,٠٧٩١	كرون دنماركى
١,٠٢١٠	١,٠١٦٨	١,٠٣٩١	١,٠٣٣٩	١,٠٤١٤	١,٠٣٦٩	كرون نرويجى
٠,٨٦٠٣	٠,٨٥٦٥	٠,٨٧٣٢	٠,٨٦٨٨	٠,٨٧٢٥	٠,٨٦٨٩	كرون سويدي
٤,٨٩٢٧	٤,٨٧٣٧	٤,٩٠٧٨	٤,٨٨٨٢	٤,٨٦٧١	٤,٨٤٧٧	فرنك سويسرى
٥,٠٣٩٥	٥,٠١٩٨	٤,٩٧٧٤	٤,٩٥٧٥	٤,٨٧١٠	٤,٨٥١١	ين يابانى (١٠٠)
١,٤٧٣٤	١,٤٦٧٣	١,٤٧٣٦	١,٤٦٧١	١,٤٧٢٢	١,٤٦٦٠	ريال سعودى
١٩,٩٥٦٢	١٩,٨٧٣٠	١٩,٩٣٦٧	١٩,٨٤٩٩	١٩,٩٤٢٤	١٩,٨٥٥٦	دينار كويتى

* تعميمات تنفيذية للفحص رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٧ .

٨٩- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/١١/١٤ حتى ٢٠٠٧/١١/١٥

(قـشـر)

اليوم ١١/١٥		اليوم ١١/١٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٢٢٤	٥,٥٠٢٤	٥,٥١٠٨	٥,٤٩٠٨	دولار امريكى
٨,١١١٣	٨,٠٨٠٨	٨,٠٥٠٧	٨,٠٢١٠	اليورو
١١,٤٢٠٩	١١,٣٧٧٩	١١,٤١٨٤	١١,٣٧٤٢	جنيه استرلينى
٥,٧٧٨٤	٥,٧٥٦٣	٥,٧٧٨٣	٥,٧٥٤٣	دولار كندي
١,٠٨٨٥	١,٠٨٤٥	١,٠٨٠٥	١,٠٧٥٩	كرون دنماركى
١,٠٢٦٢	١,٠٢١٩	١,٠١٨٦	١,٠١٣٩	كرون نرويجى
٠,٨٧٧٧	٠,٨٧٤٢	٠,٨٦٧٢	٠,٨٦٣٢	كرون سويدي
٤,٩٣٢٩	٤,٩١٣٧	٤,٨٩٨١	٤,٨٧٩٠	فرنك سويسرى
٤,٩٧٣٣	٤,٩٥٢٧	٥,٠٠٣٠	٤,٩٨٢١	ين يابانى (١٠٠)
١,٤٧٦٦	١,٤٧٠٤	١,٤٧٥٢	١,٤٦٩٢	ريال سعودى
٢٠,٠٠٢٩	١٩,٩١٩٦	١٩,٩٥٥١	١٩,٨٧١٩	دينار كويتى

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٧

٩٠- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/١١/١٨ حتى ٢٠٠٧/١١/٣٠

(قرش)

التاريخ	يوم ١١/١٨		يوم ١١/١٩		يوم ١١/٢٠	
العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
دولار أمريكي	٥,٥١٠.٧	٥,٥٣٠.٧	٥,٥١٠.٤	٥,٥٣٠.٤	٥,٥١٠.١	٥,٥٣٠.١
اليورو	٨,٠٥٩٩	٨,٠٩٠.٣	٨,٠٧٦٦	٨,١٠٨١	٨,٠٦٥٧	٨,٠٩٦٦
جنيه استرليني	١١,٢٧٥٤	١١,٣١٩١	١١,٣١٢٩	١١,٣٥٦٧	١١,٣٠٦٧	١١,٣٥٠٥
دولار كندي	٥,٦٧٥٩	٥,٧٠٠٠	٥,٦٥٩٨	٥,٦٨٢٧	٥,٦٣٨١	٥,٦٦١٤
كرون دنماركي	١,٠٨١٣	١,٠٨٥٥	١,٠٨٣٤	١,٠٨٨٢	١,٠٨٢٢	١,٠٨٦٤
كرون نرويجي	١,٠٠٩٤	١,٠١٣٦	١,٠٠٦٦	١,٠١١٥	٠,٩٩٩٢	١,٠٠٣٨
كرون سويدي	٠,٨٧١٠	٠,٨٧٤٧	٠,٨٧٢٢	٠,٨٧٦٧	٠,٨٦٩١	٠,٨٧٢٩
فرنك سويسري	٤,٨٩٩٧	٤,٩١٩٢	٤,٩٢٩٧	٤,٩٤٩٣	٤,٩٢٧٧	٤,٩٤٦٩
ين ياباني (١٠٠)	٤,٩٧٦٣	٤,٩٩٧٠	٤,٩٥٩٤	٤,٩٧٩٢	٤,٩٩٦٥	٥,٠١٦٩
ريال سعودي	١,٤٧٦٥	١,٤٨٣٩	١,٤٧٥٣	١,٤٨٤٧	١,٤٨٢٤	١,٤٨٨٥
دينار كويتي	١٩,٩٣٤٥	٢٠,٠١٧٧	١٩,٩٢٩١	٢٠,٠٣٧٧	١٩,٩٣٨٨	٢٠,٠٢٥٧

* معلومات تنفيذية للفحص رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٧ .

٩١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/١١/٢١ حتى ٢٠٠٧/١١/٢٢

(قرش)

يوم ١١/٢٢		يوم ١١/٢١		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٣٠.٥	٥,٥١٠.٥	٥,٥٣٠.٢	٥,٥١٠.٢	دولار أمريكي
٨,١٨٠.٧	٨,١٤٩.٥	٨,١٧٨.١	٨,١٤٧.٤	اليورو
١١,٣٨٠.٧	١١,٣٣٧.٣	١١,٤١٢.٧	١١,٣٦٩.٢	جنيه استرليني
٥,٦٠٥.٦	٥,٥٨٣.١	٥,٦٢٥.٣	٥,٦٠٢.١	دولار كندي
١,٠٩٧.٣	١,٠٩٣.٢	١,٠٩٧.٤	١,٠٩٣.٢	كرون دنماركي
١,٠١٨.٠	١,٠١٣.٤	١,٠٢٢.٦	١,٠١٨.٤	كرون نرويجي
٠,٨٧٧.٤	٠,٨٧٣.٨	٠,٨٨١.٣	٠,٨٧٧.٦	كرون سويدي
٤,٩٩٥.٥	٤,٩٧٦.١	٤,٩٨٣.٥	٤,٩٦٤.١	فرنك سويسري
٥,٠٩٣.٥	٥,٠٧٣.٢	٥,٠١١.١	٤,٩٩١.٦	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٨٥.١	١,٤٧٥.٨	١,٤٨٤.٦	١,٤٧٥.٢	ريال سعودي
٢٠,١٤٨.٣	٢٠,٠٦٠.٨	٢٠,٠٦٩.٠	١٩,٩٨٩.١	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٧

٩٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٥/١١/٢٠٠٧ حتى ٢٧/١١/٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ١١/٢٧		اليوم ١١/٢٦		اليوم ١١/٢٥		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٤١٥	٥,٥٢١٥	٥,٥٤١٦	٥,٥٢١٦	٥,٥٣٧٢	٥,٥١٧٢	دولار أمريكي
٨,٢٢٢٥	٨,١٩٢٢	٨,٢٢٢٦	٨,١٩٠٧	٨,٢١١٧	٨,١٨٠٤	اليورو
١١,٤٦٨١	١١,٤٢٥٦	١١,٤٣١٢	١١,٣٨٧٢	١١,٤٣٠٤	١١,٣٨٧٥	جنيه استرليني
٥,٦٤٤٢	٥,٦٢١٠	٥,٦٠٢٧	٥,٥٧٩٦	٥,٦٢٦١	٥,٦٠٣٥	دولار كندي
١,١٠٣٠	١,٠٩٨٨	١,١٠٢٧	١,٠٩٨٣	١,١٠١٨	١,٠٩٦٩	كرون دنماركي
١,٠٢٦٦	١,٠٢١٩	١,٠٢٦١	١,٠٢١١	١,٠٢٣٥	١,٠١٨٩	كرون نرويجي
٠,٨٨٦٢	٠,٨٨١٩	٠,٨٨٦٠	٠,٨٨١٤	٠,٨٨٠٩	٠,٨٧٦٣	كرون سويدي
٥,٠٢٥٨	٥,٠٠٦٨	٥,٠٢٨٢	٥,٠٠٨٣	٥,٠١٩٧	٥,٠٠٠٢	فرنك سويسري
٥,١٠٦٩	٥,٠٨٧١	٥,١١٨٣	٥,٠٩٨٩	٥,٠٩٦٤	٥,٠٧٥٢	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٩٧٧	١,٤٨٨٣	١,٤٩١٣	١,٤٨١٩	١,٤٩٠٥	١,٤٨١١	ريال سعودي
٢٠,٢٣١٨	٢٠,١٤٤١	٢٠,٢٢٨٥	٢٠,١٤٠٨	٢٠,٢٠٨٨	٢٠,١٢١١	دينار كويتي

* تعديلات تنفيذية للفحص رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٧ .

٩٣- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٨/١١/٢٠٠٧ حتى ٢٩/١١/٢٠٠٧

(قرش)

اليوم ١١/٢٩		اليوم ١١/٢٨		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٤٠.٣	٥,٥٢٠.٣	٥,٥٤١.٣	٥,٥٢١.٣	دولار أمريكي
٨,١٦٣.٦	٨,١٣٣.١	٨,٢٣١.٠	٨,١٩٩.١	اليورو
١١,٤٣٢.٤	١١,٣٨٨.٩	١١,٤٦٦.١	١١,٤٢٣.٠	جنيه استرليني
٥,٥٥٢.٠	٥,٥٢٩.١	٥,٥٨٢.٠	٥,٥٦٠.٢	دولار كندي
١,٠٩٤.٧	١,٠٩٠.٧	١,١٠٣.٨	١,٠٩٩.٨	كرون دنماركي
١,٠٠٦.٨	١,٠٠٢.٠	١,٠٢٢.٢	١,٠١٨.١	كرون نرويجي
٠,٨٧٣.٦	٠,٨٧٠.٠	٠,٨٨٤.٩	٠,٨٨٠.٧	كرون سويدي
٤,٩٦١.٨	٤,٩٤٣.٠	٥,٠٣٦.٦	٥,٠١٧.٥	فرنك سويسري
٥,٠٤٨.٦	٥,٠٢٩.٤	٥,١٢٧.٥	٥,١٠٦.٦	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٩٢.٩	١,٤٨٤.٤	١,٤٩٣.٦	١,٤٨٤.٢	ريال سعودي
٢٠,٢١٢.٧	٢٠,١١٧.٧	٢٠,٢٣١.١	٢٠,١٤٣.٤	دينار كويتي

* بيانات تنفيذية للفحص رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٧ .

٩٤- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/١٢/٢ حتى ٢٠٠٧/١٢/٤

(قرش)

اليوم ١٢/٤		اليوم ١٢/٣		اليوم ١٢/٢		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٤٠.٢	٥,٥٢٠.٢	٥,٥٤٠.٦	٥,٥٢٠.٦	٥,٥٤٠.٢	٥,٥٢٠.٢	دولار امريكى
٨,١١٦.٩	٨,٠٨٦.٥	٨,١٠٩.٨	٨,٠٧٩.٤	٨,١٦٥.١	٨,١٣٤.٠	اليورو
١١,٤٣٦.١	١١,٣٩٢.٦	١١,٣٧٨.٢	١١,٣٣٥.٤	١١,٤٣٣.٩	١١,٣٩٠.٩	جنيه استرلينى
٥,٥٢٤.٧	٥,٥٠٢.٠	٥,٥٤٦.١	٥,٥٢٣.٩	٥,٦٠٣.٠	٥,٥٨٠.٥	دولار كندي
١,٠٨٨.٥	١,٠٨٤.٥	١,٠٨٧.٥	١,٠٨٣.٣	١,٠٩٤.٧	١,٠٩٠.٥	كرون دنماركى
١,٠٠٢.٤	٠,٩٩٨.٣	٠,٩٩٨.٧	٠,٩٩٣.٨	١,٠٠٨.٧	١,٠٠٤.٥	كرون نرويجى
٠,٨٦٥.٩	٠,٨٦١.٩	٠,٨٦٦.١	٠,٨٦٢.٢	٠,٨٧١.٠	٠,٨٦٧.٣	كرون سويدي
٤,٩٠٤.٦	٤,٨٨٥.١	٤,٨٩٦.٧	٤,٨٧٧.٣	٤,٩٤٨.٨	٤,٩٣٠.٥	فرنك سويسرى
٥,٠١٥.١	٤,٩٩٥.٧	٤,٩٨٠.٨	٤,٩٦١.٩	٥,٠٣٦.١	٥,٠١٦.٥	ين يابانى (١٠٠)
١,٤٩٠.٠	١,٤٨٢.٦	١,٤٩٣.٤	١,٤٨٤.٠	١,٤٩٥.٣	١,٤٨٥.٩	ريال سعودى
٢٠,١٩٧.٦	٢٠,١١٠.٠	٢٠,١٦١.٦	٢٠,٠٨١.٥	٢٠,١٩١.٠	٢٠,١١٠.٨	دينار كويتى

* بيانات تنفيذية للفحص رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ .

٩٥- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/١٢/٥ حتى ٢٠٠٧/١٢/٦

(قرش)

يوم ١٢/٦		يوم ١٢/٥		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٤١٠	٥,٥٢١٠	٥,٥٤٠٥	٥,٥٢٠٥	دولار أمريكي
٨,١٥٢٥	٨,١٢٢٥	٨,١٧١٧	٨,١٤١٦	اليورو
١١,٢٩٥٩	١١,٢٥٢٩	١١,٤٣٩٥	١١,٣٩٦٠	جنيه استرليني
٥,٤٣٠٢	٥,٤٠٨٠	٥,٥٢٠٦	٥,٤٩٩١	دولار كندي
١,٠٩٣٤	١,٠٨٩٢	١,٠٩٥٨	١,٠٩١٧	كرون دنماركي
١,٠١٠٥	١,٠٠٥٣	١,٠٠٩١	١,٠٠٤٩	كرون نرويجي
٠,٨٦٨٢	٠,٨٦٣٧	٠,٨٦٦٩	٠,٨٦٣٤	كرون سويدي
٤,٩٤٩١	٤,٩٢٩٥	٤,٩٥٨٤	٤,٩٣٩٦	فرنك سويسري
٥,٠٢٤٩	٥,٠٠٥٠	٥,٠٥٤٧	٥,٠٣٥٦	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٨١٥	١,٤٧٢٢	١,٤٨٣٤	١,٤٧٤١	ريال سعودي
٢٠,٢٢١٢	٢٠,١٣٣٥	٢٠,٢٢٢٣	٢٠,١٣٤٦	دينار كويتي

* تعليقات بنفذة للفحص رقم (١) لسنة ٢٠٠٨

٩٦- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/١٣/٩ حتى ٢٠٠٧/١٣/١١

(قـشـر)

اليوم ١٢/١١		اليوم ١٢/١٠		اليوم ١٢/٩		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٤٠.٧	٥,٥٢٠.٧	٥,٥٤١.٧	٥,٥٢١.٧	٥,٥٤١.١	٥,٥٢١.١	دولار امريكى
٨,١٣٥.٤	٨,١٠٤.٩	٨,١٢٣.٦	٨,٠٩٣.٢	٨,٠٥٧.٩	٨,٠٢٨.٢	اليورو
١١,٣١٦.٩	١١,٢٧٤.٤	١١,٢٥٥.٢	١١,٢١١.٨	١١,١٩٩.١	١١,١٥٧.٠	جنيه استرلينى
٥,٥٢٦.٣	٥,٥٠٥.٣	٥,٥١٦.٩	٥,٤٩٤.٨	٥,٤٣٩.٩	٥,٤١٨.٢	دولار كندي
١,٠٩٠.٣	١,٠٨٦.٢	١,٠٨٩.٦	١,٠٨٤.٨	١,٠٨٠.٢	١,٠٧٦.١	كرون دنماركى
١,٠١٦.٣	١,٠١٢.٢	١,٠١٣.٧	١,٠٠٩.١	١,٠٠١.٦	٠,٩٩٦.٥	كرون نرويجى
٠,٨٦٢.٩	٠,٨٥٩.٨	٠,٨٦٦.٥	٠,٨٦٢.٠	٠,٨٥٨.١	٠,٨٥٤.٢	كرون سويدي
٤,٩١٢.٨	٤,٨٩٤.٢	٤,٩١٢.٩	٤,٨٩٣.٤	٤,٨٨٥.٠	٤,٨٦٦.١	فرنك سويسرى
٤,٩٥٥.٩	٤,٩٣٦.٧	٤,٩٦٣.٠	٤,٩٤٢.٩	٤,٩٩٠.٢	٤,٩٦٩.٩	ين يابانى (١٠٠)
١,٤٨١.٤	١,٤٧٢.١	١,٤٨١.٥	١,٤٧٢.٣	١,٤٧٩.٦	١,٤٧٢.٣	ريال سعودى
٢٠,٢١٤.٢	٢٠,١٢٦.٥	٢٠,٢٢٥.٢	٢٠,١٣٧.٥	٢٠,٢٠٥.٣	٢٠,١٢٥.٠	دينار كويتى

* معلومات تنفيذية للنقد رقم (٢) لسنة ٢٠٠٨

٩٧- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/١٣/١٣ حتى ٢٠٠٧/١٣/١٣

(قـرـش)

اليوم ١٢/١٣		اليوم ١٢/١٢		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٤٤٥	٥,٥٢٤٥	٥,٥٤٢٣	٥,٥٢٢٣	دولار أمريكي
٨,١٤٣٢	٨,١١٢٢	٨,١٢٧٨	٨,٠٩٧٩	اليورو
١١,٣٣٢٤	١١,٢٨٩٩	١١,٣٥٥٦	١١,٣١١٩	جنيه استرليني
٥,٤٧٩٣	٥,٤٥٦٨	٥,٤٨٣٦	٥,٤٦١١	دولار كندي
١,٠٩١٥	١,٠٨٧٣	١,٠٨٩٤	١,٠٨٥٣	كرون دنماركي
١,٠٢٠٤	١,٠١٦١	١,٠١٤٦	١,٠١٠٣	كرون نرويجي
٠,٨٦٣٠	٠,٨٥٩٥	٠,٨٦٤٠	٠,٨٦٠٤	كرون سويدي
٤,٨٩٦٢	٤,٨٧٦٩	٤,٨٨٤٤	٤,٨٦٥٥	فرنك سويسري
٤,٩٨٨٣	٤,٩٦٩٠	٤,٩٥٢٠	٤,٩٣٢٨	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٨٢٤	١,٤٧٣٢	١,٤٨١٩	١,٤٧٢٦	ريال سعودي
٢٠,٢٤٨٧	٢٠,١٦٠٩	٢٠,٢٢١٥	٢٠,١٣٣٨	دينار كويتي

* تمليمات تنفيذية للمحضر رقم (٢) لسنة ٢٠٠٨ .

٩٨- اسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/١٢/١٦ حتى ٢٠٠٧/١٢/١٧

(قرش)

اليوم ١٢/١٧		اليوم ١٢/١٦		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٤١٦	٥,٥٢١٦	٥,٥٤٤٦	٥,٥٢٤٦	دولار امريكى
٧,٩٩٤٣	٧,٩٦٤٤	٨,١٤١١	٨,١٠٩٦	اليورو
١١,١٦٨٠	١١,١٢٤٩	١١,٣٣٢١	١١,٢٨٩٥	جنيه استرلينى
٥,٤٤٩٥	٥,٤٢٧٢	٥,٤٧٥١	٥,٤٥٤٢	دولار كندي
١,٠٧١٣	١,٠٦٦٦	١,٠٩١٢	١,٠٨٦٨	كرون دنماركى
١,٠٠٢٢	٠,٩٩٧٣	١,٠٢٦٠	١,٠٢١٧	كرون نرويجى
٠,٨٥١٥	٠,٨٤٧٢	٠,٨٦٢٣	٠,٨٥٨٨	كرون سويدي
٤,٨٠٧١	٤,٧٨٨٥	٤,٨٨٠٨	٤,٨٦١٩	فرنك سويسرى
٤,٨٩٢٨	٤,٨٧٣٩	٤,٩٥٩٤	٤,٩٤١١	ين يابانى (١٠٠)
١,٤٨٠٧	١,٤٧٣٤	١,٤٨٢٥	١,٤٧٣٢	ريال سعودى
٢٠,١٦٠١	٢٠,٠٨٠٠	٢٠,٢٤٦٩	٢٠,١٥٩١	دينار كويتى

* سمات بنديته لتفتح رقم (٣) لسنة ٢٠٠٨

٩٩- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/١٣/٢٣ حتى ٢٠٠٧/١٣/٢٥

(قرش)

اليوم ١٢/٢٥		اليوم ١٢/٢٤		اليوم ١٢/٢٣		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملية
٥,٥٢٥١	٥,٥٠٥١	٥,٥٣٢٩	٥,٥١٢٩	٥,٥٤٠٨	٥,٥٢٠٨	دولار امريكى
٧,٩٦١١	٧,٩٣١٢	٧,٩٥٨٥	٧,٩٢٧٦	٧,٩٧٤٩	٧,٩٤٤٤	اليورو
١٠,٩٤٧٤	١٠,٩٠٥١	١٠,٩٧٨٩	١٠,٩٣٦٥	١١,١٨٥٨	١١,١٤٢٦	جنيه استرلينى
٥,٥٨٩٤	٥,٥٦٨٠	٥,٥٧٩٨	٥,٥٥٧٤	٥,٤٦٠٠	٥,٤٣٧٦	دولار كندي
١,٠٦٧٠	١,٠٦٢٩	١,٠٦٧٠	١,٠٦٢٣	١,٠٦٨٧	١,٠٦٤٦	كرون دنماركى
٠,٩٩٥٥	٠,٩٩٠٨	٠,٩٩٢٣	٠,٩٨٧٤	١,٠٠٠٨	٠,٩٩٦٧	كرون نرويجى
٠,٨٤١٣	٠,٨٣٧١	٠,٨٤١٦	٠,٨٣٧٤	٠,٨٤٥٢	٠,٨٤١٨	كرون سويدي
٤,٧٨٧٤	٤,٧٦٥٩	٤,٧٩٠٨	٤,٧٧٢٧	٤,٨٠٥١	٤,٧٨٦١	فرنك سويسرى
٤,٨٣٨٥	٤,٨١٨٩	٤,٨٥١٣	٤,٨٣١٦	٤,٨٨٧٨	٤,٨٦٨٩	ين يابانى (١٠٠)
١,٤٧٢١	١,٤٦٤٩	١,٤٧٣٨	١,٤٦٦٥	١,٤٨٠٣	١,٤٧١٠	ريال سعودى
٢٠,١٣٥٩	٢٠,٠٤٨٤	٢٠,١٤٣١	٢٠,٠٦٣٠	٢٠,٢١٠٨	٢٠,١٢٣٢	دينار كويتى

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٤) لسنة ٢٠٠٨ .

١٠٠- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/١٢/٢٦ حتى ٢٠٠٧/١٢/٢٧

(قرش)

يوم ١٢/٢٧		يوم ١٢/٢٦		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٤٨٥	٥,٥٢٨٥	٥,٥٣٨٢	٥,٥١٨٢	دولار امريكى
٨,٠١١٥	٧,٩٨٠٤	٧,٩٧٣٩	٧,٩٤٤٦	اليورو
١٠,٩٩٣٢	١٠,٩٥٢٠	١٠,٩٥٥١	١٠,٩١٢٨	جنيه استرالىنى
٥,٦٣٥٣	٥,٦١٣٨	٥,٦٢٣١	٥,٦٠١٧	دولار كندي
١,٠٧٣٧	١,٠٦٩٥	١,٠٦٨٧	١,٠٦٤٦	كرون دنماركى
١,٠٠٢١	٠,٩٩٧٩	٠,٩٩٦٠	٠,٩٩١٩	كرون نرويجى
٠,٨٤٥٠	٠,٨٤١١	٠,٨٣٩٩	٠,٨٣٦٠	كرون سويدي
٤,٨١٣٥	٤,٧٩٤١	٤,٧٦٥٣	٤,٧٤٦٠	فرنك سويسرى
٤,٨٦١٦	٤,٨٤٣٢	٤,٨٥٤٧	٤,٨٣٥٠	ين يابانى (١٠٠)
١,٤٧٧٨	١,٤٧٢٣	١,٤٧٥٦	١,٤٦٨٣	ريال سعودى
٢٠,٢٢٤٢	٢٠,١٣٦٦	٢٠,١٨١٥	٢٠,٠٩٣٩	دينار كويتى

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٤) لسنة ٢٠٠٨ .

١٠١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٧/١٢/٣٠ حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١

(قرش)

اليوم ١٢/٣١		اليوم ١٢/٣٠		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٣٣١	٥,٥١٣١	٥,٥٤٧٤	٥,٥٢٧٤	دولار أمريكي
٨,١٥٠٨	٨,١١٩١	٨,٠٥٣٧	٨,٠٢٢٥	اليورو
١١,٠٤٧٩	١١,٠٠٥٣	١١,٠٣٧٧	١٠,٩٩٦٢	جنيه استرليني
٥,٦٣٨٠	٥,٦١٥٩	٥,٦٣٣٦	٥,٦١٢١	دولار كندي
١,٠٩٣٠	١,٠٨٨٧	١,٠٨٠٤	١,٠٧٥٦	كرون دنماركي
١,٠٢٤٦	١,٠١٩٦	١,٠٠٦٣	١,٠٠٢١	كرون نرويجي
٠,٨٦٥٤	٠,٨٦١١	٠,٨٥٠٩	٠,٨٤٦٥	كرون سويدي
٤,٩١٣٩	٤,٨٩٣٦	٤,٨٢٨٠	٤,٨٠٩٤	فرنك سويسري
٤,٩٢٦٢	٤,٩٠٦٢	٤,٨٥١٢	٤,٨٣١٦	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٦٦	١,٤٦٩٣	١,٤٨٠٤	١,٤٧٣١	ريال سعودي
٢٠,٢٥٣٧	٢٠,١٦٥٧	٢٠,٢٦٥٢	٢٠,١٧٧٤	دينار كويتي

* تعليقات بنقبة للمحضر رقم (٥) لسنة ٢٠٠٨ .

الفصل الثانى : أسعار صرف العملات الأجنبية

لعام ٢٠٠٨ م

١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١/١ حتى ٢٠٠٨/١/٣

(قرش)

اليوم ١/٣		اليوم ١/٢		اليوم ١/١		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥١٧٥	٥,٤٩٧٥	٥,٥٢٤٥	٥,٥٠٤٥	٥,٥٢٤٥	٥,٥٠٤٥	دولار امريكى
٨,١٠٩١	٨,٠٧٩١	٨,٠٦١٤	٨,٠٣٠٠	٨,١٣٤٣	٨,١٠٢٦	اليورو
١٠,٩٥٦١	١٠,٩١٤٢	١٠,٩٧٢٢	١٠,٩٢٩٧	١١,٠٧٦١	١١,٠٣٤٩	جنيه استرلينى
٥,٥٨٤٥	٥,٥٦٣١	٥,٥٣٧٢	٥,٥١٤٤	٥,٦٣٣٢	٥,٦١٢٣	دولار كندي
١,٠٨٧٩	١,٠٨٣٦	١,٠٨١٣	١,٠٧٦٨	١,٠٩٠٨	١,٠٨٦١	كرون دنماركى
١,٠١٩٠	١,٠١٤٧	١,٠١٦٥	١,٠١١٩	١,٠٢١٢	١,٠١٦٥	كرون نرويجى
٠,٨٦٠٩	٠,٨٥٧٤	٠,٨٥٥١	٠,٨٥١٢	٠,٨٦٣٣	٠,٨٥٩٥	كرون سويدي
٤,٩٠٥٣	٤,٨٨٧١	٤,٨٧٥٦	٤,٨٥٤١	٤,٩١٢٤	٤,٨٩٢٩	فرنك سويسرى
٤,٩٥٣٨	٤,٩٣٣١	٤,٩٤٧٦	٤,٩٢٧٥	٤,٩٣٠٤	٤,٩١٠٨	ين يابانى (١٠٠)
١,٤٧١١	١,٤٦٤٦	١,٤٧٣٦	١,٤٦٧١	١,٤٧٣٩	١,٤٦٦٦	ريال سعودى
٢٠,٢٠٦٩	٢٠,١١٨٩	٢٠,٢١٣٣	٢٠,١٢٥٤	٢٠,٢٣٤٨	٢٠,١٤٦٨	دينار كويتى

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٥) لسنة ٢٠٠٨ .

٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١/٦ حتى ٢٠٠٨/١/٨

(قرش)

يوم ١/٨		يوم ١/٦		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٩٨٨	٥,٤٧٨٨	٥,٥٠٨٦	٥,٤٨٨٦	دولار أمريكي
٨,١٠٤٧	٨,٠٧٤١	٨,١٣٥٧	٨,١٠٤٥	اليورو
١٠,٨٥٥٧	١٠,٨١٤٦	١٠,٨٩١١	١٠,٨٥٠٤	جنيه استرليني
٥,٤٨٦٧	٥,٤٦٤٦	٥,٥٤٢٤	٥,٥٢١٢	دولار كندي
١,٠٨٧٨	١,٠٨٣٦	١,٠٩١٧	١,٠٨٧٥	كرون دنماركي
١,٠٢٨٧	١,٠٢٣٦	١,٠٢٥٢	١,٠٢١٣	كرون نرويجي
٠,٨٦٤٣	٠,٨٦٠٤	٠,٨٦٤٨	٠,٨٦٠٦	كرون سويدي
٤,٩٦٢٤	٤,٩٤٢٥	٤,٩٥٢٩	٤,٩٣٣١	فرنك سويسري
٥,٠٦٢٠	٥,٠٤٢١	٥,٠٨٠٣	٥,٠٦٠٠	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٦٦٣	١,٤٦٠٦	١,٤٦٨٧	١,٤٦٢٢	ريال سعودي
٢٠,١٤٥٨	٢٠,٠٥٧٨	٢٠,١٨٨٤	٢٠,١٠٤٠	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٧) لسنة ٢٠٠٨ .

٣- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١/١٠ حتى ٢٠٠٨/١/١٣

(قرش)

يوم ١/١٣		يوم ١/١٠		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٧٤١	٥,٤٥٤١	٥,٤٨٧٠	٥,٤٦٧٠	دولار أمريكي
٨,٠٣٥٤	٨,٠٠٥٠	٨,٠٧٥٢	٨,٠٤٤٧	اليورو
١٠,٧٥٥٠	١٠,٧١٤٦	١٠,٨٣٤٦	١٠,٧٩٣٠	جنيه استرليني
٥,٤٣٥٠	٥,٤١١٩	٥,٤٨٤٣	٥,٤٦١٠	دولار كندي
١,٠٧٨٨	١,٠٧٤٧	١,٠٨٤١	١,٠٨٠٠	كرون دنماركي
١,٠٢٦٣	١,٠٢١٢	١,٠٢٣٦	١,٠١٩٣	كرون نرويجي
٠,٨٥٤٦	٠,٨٥١١	٠,٨٦١٩	٠,٨٥٧٤	كرون سويدي
٤,٩٢٥٩	٤,٩٠٦٥	٤,٩٢٠٢	٤,٩٠٠٥	فرنك سويسري
٤,٩٨٥٥	٤,٩٦٥٠	٥,٠١٠٥	٤,٩٩٠٠	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٥٩٧	١,٤٥٤٢	١,٤٦٣٠	١,٤٥٦٥	ريال سعودي
٢٠,٠٣٧٧	١٩,٩٥٣٥	٢٠,٠٩١٥	٢٠,٠١١٠	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٨) لسنة ٢٠٠٨

٤- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١/١٤ حتى ٢٠٠٨/١/١٥

(قرش)

اليوم ١/١٥		اليوم ١/١٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٦٦٢	٥,٤٤٦٢	٥,٤٦٨٩	٥,٤٤٨٩	دولار أمريكي
٨,١٤٢٥	٨,١١٢١	٨,٠٨٣٦	٨,٠٥٢٩	اليورو
١٠,٧٣٠٧	١٠,٦٨٩٨	١٠,٧١٢٥	١٠,٦٧٠٦	جنيه استرليني
٥,٣٨٥٤	٥,٣٦٢٥	٥,٣٦٦٩	٥,٣٤٥٢	دولار كندي
١,٠٩٣٧	١,٠٨٩٥	١,٠٨٦٠	١,٠٨١٢	كرون دنماركي
١,٠٤٠٠	١,٠٣٦٠	١,٠٣٤٢	١,٠٢٩٥	كرون نرويجي
٠,٨٦٦١	٠,٨٦٢٥	٠,٨٦١٣	٠,٨٥٦٨	كرون سويدي
٥,٠١٣٩	٤,٩٩٤٢	٤,٩٦٦٨	٤,٩٤٧٢	فرنك سويسري
٥,٠٩٠٠	٥,٠٧٠٥	٥,٠٢٦١	٥,٠٠٦٣	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٥٧٧	١,٤٥٢١	١,٤٥٨٤	١,٤٥٢٨	ريال سعودي
٢٠,٠٣٧٤	١٩,٩٤٢١	٢٠,٠٤٧٣	١٩,٩٥٢٠	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٨) لسنة ٢٠٠٨

٥- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١/١٦ حتى ٢٠٠٨/١/١٧

(قرش)

اليوم ١/١٧		اليوم ١/١٦		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٦٦٦	٥,٤٤٦٦	٥,٤٦٥٣	٥,٤٤٥٣	دولار أمريكى
٨,٠٨٠٢	٨,٠٤٩٠	٨,١٢٤٢	٨,٠٩٢٣	اليورو
١٠,٧٠٠٣	١٠,٦٥٩٠	١٠,٧٤٤٨	١٠,٧٠٤٤	جنيه استرلينى
٥,٣٣٩٥	٥,٣١٦٩	٥,٣٩٦٨	٥,٣٧٤٩	دولار كندي
١,٠٨٥٠	١,٠٨٠٩	١,٠٩١١	١,٠٨٧٠	كرون دنماركى
١,٠١٥٥	١,٠١٠٨	١,٠٣٧٦	١,٠٣٢٤	كرون نرويجى
٠,٨٥٨٢	٠,٨٥٤٣	٠,٨٦٥٨	٠,٨٦٢٢	كرون سويدي
٥,٠١٠٢	٤,٩٩٠٥	٥,٠٠٨٥	٤,٩٨٨٨	فرنك سويسرى
٥,١٥٣٣	٥,١٣٣٥	٥,٠٧٣١	٥,٠٥٣٦	ين يابانى (١٠٠)
١,٤٥٨١	١,٤٥٢٤	١,٤٥٧٨	١,٤٥٢١	ريال سعودى
٢٠,٠٣٨٩	١٩,٩٥٤٦	٢٠,٠٣٤١	١٩,٩٤٩٨	دينار كويتى

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٨) لسنة ٢٠٠٨ .

٦- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١/٣٠ حتى ٢٠٠٨/١/٢٢

(قرش)

اليوم ١/٢٢		اليوم ١/٢١		اليوم ١/٢٠		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٢٩٥	٥,٥٠٩٥	٥,٥٠٨٦	٥,٤٨٨٦	٥,٤٨٦٤	٥,٤٦٦٤	دولار أمريكي
٨,٠٠٧٣	٧,٩٧٦١	٨,٠٥٣٠	٨,٠٢١٦	٨,٠٥١٣	٨,٠١٩٨	اليورو
١٠,٧٧٠٩	١٠,٧٢٩٢	١٠,٧٦٩٣	١٠,٧٢٧٥	١٠,٧٧٦٩	١٠,٧٣٤٩	جنيه استرليني
٥,٣٥٤٩	٥,٣٣٣٥	٥,٣٦٥٩	٥,٣٤٥٣	٥,٣٦٦٢	٥,٣٤٤٥	دولار كندي
١,٠٧٤٤	١,٠٧٠٥	١,٠٧٩٨	١,٠٧٥١	١,٠٨٠٣	١,٠٧٦٢	كرون دنماركي
٠,٩٩٥٨	٠,٩٩١٢	١,٠٠٦١	١,٠٠١٢	١,٠١٣٢	١,٠٠٨٢	كرون نرويجي
٠,٨٤٦١	٠,٨٤٢٩	٠,٨٥٤٦	٠,٨٥٠٢	٠,٨٥٥٠	٠,٨٥١١	كرون سويدي
٥,٠١٦٨	٤,٩٩٦٨	٥,٠١١٥	٤,٩٩١٩	٤,٩٩٦٧	٤,٩٧٧١	فرنك سويسري
٥,٢٢٧٤	٥,٢٠٦٥	٥,١٥٦٤	٥,١٣٥٣	٥,١٣٦١	٥,١١٥٥	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٤٧	١,٤٦٩٠	١,٤٦٨٩	١,٤٦٣٣	١,٤٦٣٠	١,٤٥٧٢	ريال سعودي
٢٠,٢٣٨٣	٢٠,١٤٣٠	٢٠,١٨٩١	٢٠,١٠١١	٢٠,١٠٤١	٢٠,٠٠٨٨	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٩) لسنة ٢٠٠٨

٧- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١/٢٣ حتى ٢٠٠٨/١/٢٤

(قرش)

اليوم ١/٢٤		اليوم ١/٢٣		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٥٠.٤	٥,٥٣٠.٤	٥,٥٥١٦	٥,٥٣١٦	دولار أمريكي
٨,٠٨٩٢	٨,٠٥٨٩	٨,٠٤٠.٩	٨,٠١٠.٩	اليورو
١٠,٨٣٩٤	١٠,٧٩٧٦	١٠,٨٤٥١	١٠,٨٠٣٨	جنيه استرليني
٥,٤٠٥٥	٥,٣٨٥٠	٥,٣٧٠.٦	٥,٣٤٩٢	دولار كندي
١,٠٨٥٩	١,٠٨١٥	١,٠٧٩٨	١,٠٧٥١	كرون دنماركي
١,٠٠١٥	٠,٩٩٧٧	١,٠٠٠.٧	٠,٩٩٦١	كرون ترويجي
٠,٨٥١٦	٠,٨٤٧٢	٠,٨٤٧١	٠,٨٤٣٠	كرون سويدي
٥,٠٨٢٣	٥,٠٦٢٦	٥,٠٣٠.٩	٥,٠١٢٣	فرنك سويسري
٥,٢٥٠.١	٥,٢٢٩٢	٥,٢٣٠.٩	٥,٢١٠.١	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٨٠.٤	١,٤٧٤.٩	١,٤٨٠.٤	١,٤٧٤.٧	ريال سعودي
٢٠,٣٤٢٣	٢٠,٢٤٦٨	٢٠,٣١٩٩	٢٠,٢٢٤٥	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٩) لسنة ٢٠٠٨

٨- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١/٢٧ حتى ٢٠٠٨/١/٢٩

(قرش)

اليوم ١/٢٩		اليوم ١/٢٨		اليوم ١/٢٧		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٦٨٢	٥,٥٤٨٢	٥,٥٥٢٢	٥,٥٣٢٢	٥,٥٥١٤	٥,٥٣١٤	دولار أمريكي
٨,٢٠٠٣	٨,١٦٨٦	٨,١٥٤٥	٨,١٢٢٩	٨,١٤٦١	٨,١١٥٧	اليورو
١١,٠٤٦٨	١١,٠٠٥٤	١١,٠١٥٠	١٠,٩٧٢٦	١٠,٨٩٨٥	١٠,٨٥٦٥	جنيه استرليني
٥,٥٣٥٠	٥,٥١١٨	٥,٥٠٧٠	٥,٤٨٣٩	٥,٤٧٥٣	٥,٤٥٢٩	دولار كندي
١,١٠٠٦	١,٠٩٥٨	١,٠٩٤٤	١,٠٨٩٦	١,٠٩٣١	١,٠٨٨٩	كرون دنماركي
١,٠١٥٨	١,٠١١٢	١,٠٠٩٩	١,٠٠٥٠	١,٠١٣٣	١,٠٠٩٤	كرون نرويجي
٠,٨٦٤٨	٠,٨٦٠٦	٠,٨٥٩٧	٠,٨٥٥٣	٠,٨٥٩٣	٠,٨٥٦٢	كرون سويدي
٥,١٠٢٨	٥,٠٨٤٠	٥,٠٦١٧	٥,٠٤٢١	٥,١٠٠٥	٥,٠٨٠٧	فرنك سويسري
٥,٢٢٨٤	٥,٢٠٦٦	٥,٢٠٤٥	٥,١٨٣٤	٥,٢١٠١	٥,١٩٠٩	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٨٥٨	١,٤٧٩٧	١,٤٨١٨	١,٤٧٤٢	١,٤٨٠٦	١,٤٧٤٨	ريال سعودي
٢٠,٤٠٧٥	٢٠,٣١٩٤	٢٠,٣٧١٣	٢٠,٢٩٠٥	٢٠,٣٤٩٧	٢٠,٢٥٤١	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١١) لسنة ٢٠٠٨ .

٩- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١/٣٠ حتى ٢٠٠٨/١/٣١

(قرش)

اليوم ١/٣١		اليوم ١/٣٠		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٧٣٩	٥,٥٥٣٩	٥,٥٧٨٣	٥,٥٥٨٣	دولار أمريكي
٨,٢٥٥٥	٨,٢٢٣٧	٨,٢٤٥٨	٨,٢١٤٦	اليورو
١١,١١٥٥	١١,٠٧٣٤	١١,١١٠٩	١١,٠٦٩٤	جنيه استرليني
٥,٥٩٦٣	٥,٥٧٣٤	٥,٥٨١٦	٥,٥٥٩٤	دولار كندي
١,١٠٨٠	١,١٠٣٣	١,١٠٦٥	١,١٠٢١	كرون دنماركي
١,٠٢٥٢	١,٠٢١٠	١,٠٢٥٦	١,٠٢١٥	كرون نرويجي
٠,٨٧٤٦	٠,٨٧٠٧	٠,٨٧٢١	٠,٨٦٨٢	كرون سويدي
٥,١٢٠٢	٥,١٠٠٥	٥,١٠٦٥	٥,٠٨٦٨	فرنك سويسري
٥,٢١٤٦	٥,١٩٤٠	٥,٢٢٤٦	٥,٢٠٣٤	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٨٦٥	١,٤٨٠٨	١,٤٨٧٩	١,٤٨٢٢	ريال سعودي
٢٠,٤٢٠٢	٢٠,٣٣٢٠	٢٠,٤٤٥٣	٢٠,٣٤٩٦	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١١) لسنة ٢٠٠٨ .

١٠- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٢/٣ حتى ٢٠٠٨/٢/٥

(قرش)

التاريخ		يوم ٢/٣		يوم ٢/٤		يوم ٢/٥	
العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء
دولار أمريكي	٥,٥٤٤١	٥,٥٦٤١	٥,٥٣٣٢	٥,٥٥٣٢	٥,٥٢٦١	٥,٥٤٦١	٥,٥٢٦١
اليورو	٨,٢٤١٣	٨,٢٧٢٧	٨,١٩٠٨	٨,٢٢١٥	٨,١٨٩١	٨,٢١٩٣	٨,١٨٩١
جنيه استرليني	١١,٠٤٢٢	١١,٠٨٤٢	١٠,٨٧٦٦	١٠,٩١٧٦	١٠,٩١٢٤	١٠,٩٥٣٥	١٠,٩١٢٤
دولار كندي	٥,٥٥١٩	٥,٥٧٥٧	٥,٥٥٩٣	٥,٥٨١٧	٥,٥٢٨٩	٥,٥٥١٧	٥,٥٢٨٩
كرون دنماركي	١,١٠٥٩	١,١١٠٣	١,٠٩٨٥	١,١٠٣٣	١,٠٩٨٥	١,١٠٣٣	١,٠٩٨٥
كرون نرويجي	١,٠٢١٣	١,٠٢٥٥	١,٠١٦٩	١,٠٢١٩	١,٠١٩١	١,٠٢٣٣	١,٠١٩١
كرون سويدي	٠,٨٧٠٠	٠,٨٧٣٩	٠,٨٦٨٨	٠,٨٧٣٤	٠,٨٦٩٨	٠,٨٧٣٤	٠,٨٦٩٨
فرنك سويسري	٥,١٣١١	٥,١٥٠٠	٥,٠٧٨٧	٥,٠٩٨٩	٥,٠٦٧٠	٥,٠٨٦٨	٥,٠٦٧٠
ين ياباني (١٠٠)	٥,٢٢٠٤	٥,٢٤١٢	٥,١٩٣٥	٥,٢١٣٨	٥,١٦٦٠	٥,١٨٦٢	٥,١٦٦٠
ريال سعودي	١,٤٧٨٥	١,٤٨٤٢	١,٤٧٥٧	١,٤٨١٨	١,٤٧٣٤	١,٤٧٩٢	١,٤٧٣٤
دينار كويتي	٢٠,٢٩٩٩	٢٠,٣٨٤٣	٢٠,٢٦٠٧	٢٠,٣٤٨٨	٢٠,٢٢٩٥	٢٠,٣١٣٩	٢٠,٢٢٩٥

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٨

١١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٢/٦ حتى ٢٠٠٨/٢/٧

(قرش)

يوم ٢/٧		يوم ٢/٦		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٣٨٥	٥,٥١٨٥	٥,٥٥٦١	٥,٥٣٦١	دولار أمريكي
٨,٠٩٦٧	٨,٠٦٦٩	٨,١٥١٤	٨,١٢٠٩	اليورو
٠,٨٤٥٥	١٠,٨٠٥٨	١٠,٩٣٦٦	١٠,٨٩٥٦	جنيه استرليني
٥,٥١٣٧	٥,٤٩٢٧	٥,٥٤٦٧	٥,٥٢٥٦	دولار كندي
١,٠٨٦٥	١,٠٨٢٤	١,٠٩٣٩	١,٠٨٩٢	كرون دنماركي
١,٠٠٥٨	١,٠٠١٨	١,٠١٧٦	١,٠١٣٤	كرون نرويجي
٠,٨٥٨٣	٠,٨٥٥١	٠,٨٦٨٠	٠,٨٦٤٥	كرون سويدي
٥,٠٤٢٣	٥,٠٢٢٨	٥,٠٣٢٧	٥,٠١٣٢	فرنك سويسري
٥,٢٠١٩	٥,١٨١٧	٥,١٦٥١	٥,١٤٣٦	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٧٣	١,٤٧١٢	١,٤٨١٨	١,٤٧٦١	ريال سعودي
٢٠,٢٦٠١	٢٠,١٧٥٩	٢٠,٣٢٣٠	٢٠,٢٣٨٧	دينار كويتي

* معلومات تنفيذية للفحص رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٨

١٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٣/١٠ حتى ٢٠٠٨/٣/١٣

(قرش)

اليوم ٢/١٢		اليوم ٢/١١		اليوم ٢/١٠		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٢٤٦	٥,٥٠٤٦	٥,٥٢٧٧	٥,٥٠٧٧	٥,٥٣٢٨	٥,٥١٢٨	دولار أمريكي
٨,٠٤١١	٨,٠١٠٨	٨,٠٢٠١	٧,٩٨٨٩	٨,٠٨٥١	٨,٠٥٤٨	اليورو
١٠,٧٧٥٢	١٠,٧٣٤٥	١٠,٧٦٠٢	١٠,٧١٨٥	١٠,٧٨١٢	١٠,٧٤٠٦	جنيه استرليني
٥,٥٣٥١	٥,٥١٢٣	٥,٥٣٢١	٥,٥٠٩٤	٥,٤٨٨٩	٥,٤٦٥٨	دولار كندي
١,٠٧٨٩	١,٠٧٤٧	١,٠٧٦٥	١,٠٧١٧	١,٠٨٤٧	١,٠٨٠٧	كرون دنماركي
١,٠٠٠٥	٠,٩٩٥٩	٠,٩٩٩١	٠,٩٩٤٢	١,٠٠١٣	٠,٩٩٧٢	كرون نرويجي
٠,٨٥٤٣	٠,٨٥٠٢	٠,٨٥٢٢	٠,٨٤٧٨	٠,٨٥٦١	٠,٨٥٢٩	كرون سويدي
٥,٠٣٩٣	٥,٠١٩٧	٥,٠١١٥	٤,٩٩١٦	٥,٠٥٨٨	٥,٠٣٨٧	فرنك سويسري
٥,١٧٦٢	٥,١٥٧٠	٥,١٥٢٦	٥,١٣١٦	٥,٢٠١٠	٥,١٧٩٧	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٣٣	١,٤٧٤٤	١,٤٦٧٨	١,٤٦٨٦	١,٤٧٥٦	١,٤٦٩٨	ريال سعودي
٢٠,١٩٢٣	٢٠,١١١٨	٢٠,٢٢٩٥	٢٠,٢٢٩٥	٢٠,٢٤٠٧	٢٠,١٥٦٥	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ .

١٣- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٣/١٣ حتى ٢٠٠٨/٣/١٤

(قرش)

يوم ٢/١٤		يوم ٢/١٣		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥١٨٢	٥,٤٩٨٢	٥,٥١٨٧	٥,٤٩٨٧	دولار أمريكي
٨,٠٥٠٥	٨,٠١٩١	٨,٠٢٢٠	٧,٩٩٢٤	اليورو
١٠,٨٣٨٣	١٠,٧٩٧٤	١٠,٧٧٩٧	١٠,٧٣٩٠	جنيه استرليني
٥,٥٢٥٩	٥,٥٠٥٤	٥,٥٣١٤	٥,٥٠٨٦	دولار كندي
١,٠٧٩٩	١,٠٧٥٨	١,٠٧٦٣	١,٠٧٢٣	كرون دنماركي
١,٠٠٧٧	١,٠٠٣٥	١,٠٠٢٦	٠,٩٩٨٦	كرون نرويجي
٠,٨٦١٣	٠,٨٥٧٤	٠,٨٥١٨	٠,٨٤٨٦	كرون سويدي
٤,٩٩٧٠	٤,٩٧٨٠	٥,٠١٠٢	٤,٩٩٠٢	فرنك سويسري
٥,١٢٧٥	٥,١٠٦١	٥,١٤٩٥	٥,١٢٨٩	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧١٦	١,٤٦٥٩	١,٤٧١٨	١,٤٦٦١	ريال سعودي
٢٠,١٦٤٤	٢٠,٠٧٦٧	٢٠,١٧٦٦	٢٠,٠٨٨٨	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ .

١٤- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٢/١٧ حتى ٢٠٠٨/٢/١٩

(قرش)

اليوم ٢/١٩		اليوم ٢/١٨		اليوم ٢/١٧		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٠٤٤	٥,٤٨٤٤	٥,٥٠٤١	٥,٤٨٤١	٥,٥٠٩٧	٥,٤٨٩٧	دولار أمريكي
٨,٠٤٦٩	٨,٠١٧١	٨,٠٨٣٩	٨,٠٥٣٤	٨,٠٥٥٢	٨,٠٢٥٤	اليورو
١٠,٧٢٨١	١٠,٦٨٦٩	١٠,٧٩٧٤	١٠,٧٥٦٥	١٠,٨٤٩٧	١٠,٨٠٩٢	جنيه استرليني
٥,٤٥٥٨	٥,٤٣٥٥	٥,٤٦٥٨	٥,٤٤٣٨	٥,٥٢٤١	٥,٥٠٢٩	دولار كندي
١,٠٧٩٦	١,٠٧٥٢	١,٠٨٥٥	١,٠٨١٣	١,٠٨٠٨	١,٠٧٦٨	كرون دنماركي
١,٠١٩٩	١,٠١٤٩	١,٠٢٤٦	١,٠١٩٥	١,٠١٣٣	١,٠٠٨٤	كرون نرويجي
٠,٨٦٦٥	٠,٨٦٢٤	٠,٨٧٠٠	٠,٨٦٥٥	٠,٨٦٤٢	٠,٨٦٠٠	كرون سويدي
٤,٩٨٣٦	٤,٩٦٤٦	٥,٠٣٧٢	٥,٠١٨٤	٤,٩٩٠٧	٤,٩٧١٧	فرنك سويسري
٥,٠٨٤٤	٥,٠٦٤٥	٥,١٠٩٦	٥,٠٩٠٦	٥,٠٩٤٥	٥,٠٧٥١	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٦٨٠	١,٤٦٢٢	١,٤٦٧٧	١,٤٦٢٢	١,٤٦٩٣	١,٤٦٣٦	ريال سعودي
٢٠,١٣٦٨	٢٠,٠٥٦٣	٢٠,١٣٩٤	٢٠,٠٤٤٢	٢٠,١٤٥٢	٢٠,٠٦٤٧	دينار كويتي

* تعليمات تنسدة للفحص رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨ .

١٥- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٢/٢٠ حتى ٢٠٠٨/٢/٢١

(قرش)

يوم ٢/٢١		يوم ٢/٢٠		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٩٧٢	٥,٤٧٧٢	٥,٤٩٩٨	٥,٤٧٩٨	دولار أمريكي
٨,٠٥٨٣	٨,٠٢٧٩	٨,١٠٤٥	٨,٠٧٤٥	اليورو
١٠,٦٨٠٥	١٠,٦٣٨٩	١٠,٧٢٧٤	١٠,٦٨٥٦	جنيه استرليني
٥,٤٠٩٦	٥,٣٨٦٧	٥,٤٧٦٣	٥,٤٥٤٧	دولار كندي
١,٠٨١١	١,٠٧٧٠	١,٠٨٧٤	١,٠٨٢٩	كرون دنماركي
١,٠٢١٧	١,٠١٧٤	١,٠٢٩٥	١,٠٢٤٩	كرون نرويجي
٠,٨٦٤٩	٠,٨٦٠٩	٠,٨٦٩٤	٠,٨٦٥٥	كرون سويدي
٤,٩٩٩٧	٤,٩٨٠٦	٥,٠٢٦٨	٥,٠٠٧٦	فرنك سويسري
٥,٠٩٧٦	٥,٠٧٦٧	٥,١١٤٧	٥,٠٩٤٦	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٦٦٠	١,٤٦٠٣	١,٤٦٦٧	١,٤٦١٠	ريال سعودي
٢٠,١٠٩٠	٢٠,٠٢٤٩	٢٠,١١٧٨	٢٠,٠٢٢٧	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨ .

١٦- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٢/٢٤ حتى ٢٠٠٨/٢/٢٦

(قرش)

اليوم ٢/٢٦		اليوم ٢/٢٥		اليوم ٢/٢٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٠٥٥	٥,٤٨٥٥	٥,٥٠٤٣	٥,٤٨٤٣	٥,٥٠٤٠	٥,٤٨٤٠	دولار أمريكى
٨,١٤٨٧	٨,١١٨٥	٨,١٦٢٩	٨,١٣١٦	٨,١٠١٩	٨,٠٧٠٨	اليورو
١٠,٨١٠٦	١٠,٧٧٠٢	١٠,٨٢٠٤	١٠,٧٧٨٣	١٠,٧٦٤٢	١٠,٧٢٤٠	جنيه استرلينى
٥,٤٧٨١	٥,٤٥٥٥	٥,٤٣٦٣	٥,٤١٣٤	٥,٤٣٤٤	٥,٤١٢٠	دولار كندي
١,٠٩٣٠	١,٠٨٨٨	١,٠٩٤٩	١,٠٩٠١	١,٠٨٧١	١,٠٨٢٣	كرون دنماركى
١,٠٣٣٩	١,٠٢٩٩	١,٠٣٨٢	١,٠٣٢٨	١,٠٣٠٣	١,٠٢٥٦	كرون نرويجى
٠,٨٧٥٣	٠,٨٧١٣	٠,٨٧٧٩	٠,٨٧٣٤	٠,٨٧٠٦	٠,٨٦٦٤	كرون سويدي
٥,٠٤٧٢	٥,٠٢٧٠	٥,٠٧٥٠	٥,٠٥٣٧	٤,٩٩٢٧	٤,٩٧٣٢	فرنك سويسرى
٥,١٠٥٧	٥,٠٨٥٣	٥,١٣٥١	٥,١١٤٠	٥,٠٨٥٩	٥,٠٦٦٥	ين يابانى (١٠٠)
١,٤٦٨٢	١,٤٦٢٥	١,٤٦٧٨	١,٤٦٢٤	١,٤٦٧٧	١,٤٦٢٢	ريال سعودى
٢٠,١٥٣٤	٢٠,٠٥٨١	٢٠,١٧٧١	٢٠,٠٧٤٣	٢٠,١٤٦٤	٢٠,٠٥٨٥	دينار كويتى

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٨ .

١٧ - * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٣/٢٧ حتى ٢٠٠٨/٣/٢٨

(قرش)

يوم ٢/٢٨		يوم ٢/٢٧		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٠٩١	٥,٤٨٩١	٥,٥١١٥	٥,٤٩١٥	دولار أمريكي
٨,٢٨٧٣	٨,٢٥٥٦	٨,٢٠١١	٨,١٦٩٧	اليورو
١٠,٩٣٦٧	١٠,٨٩٥٣	١٠,٨٦١٠	١٠,٨١٩٩	جنيه استرليني
٥,٦١٠٧	٥,٥٨٧٤	٥,٥٥٩٣	٥,٥٣٦٣	دولار كندي
١,١١١٦	١,١٠٧٣	١,١٠٠٣	١,٠٩٥٦	كرون دنماركي
١,٠٥٦٦	١,٠٥١٦	١,٠٤٠١	١,٠٣٥٢	كرون نرويجي
٠,٨٨٧٦	٠,٨٨٤٠	٠,٨٨٢٨	٠,٨٧٩٢	كرون سويدي
٥,١٥٦٩	٥,١٣٧٧	٥,٠٧٣٢	٥,٠٥٢٩	فرنك سويسري
٥,١٨٠٦	٥,١٦٠٤	٥,١٠٦١	٥,٠٨٥٧	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٦٩٤	١,٤٦٣٧	١,٤٧٠١	١,٤٦٤٤	ريال سعودي
٢٠,٢٠٥٨	٢٠,١٢١٣	٢٠,١٩٩٧	٢٠,١٠٤٣	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٨

١٨- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٣/٢ حتى ٢٠٠٨/٣/٤

(قرش)

التاريخ		يوم ٢/٢		يوم ٣/٣		يوم ٣/٤	
العملة		شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
دولار امريكى		٥,٤٧٨٣	٥,٤٩٨٣	٥,٤٧٣٨	٥,٤٩٣٨	٥,٤٦٨٦	٥,٤٨٨٦
اليورو		٨,٢٦٦٢	٨,٢٩٧٥	٨,٣٠١٦	٨,٣٣٣٠	٨,٣٠٩٠	٨,٣٣٩٩
جنيه استرلينى		١٠,٨٥٦٩	١٠,٨٩٧١	١٠,٨٨٣٠	١٠,٩٢٤٤	١٠,٨٤٩٢	١٠,٨٩٠٥
دولار كندي		٥,٦٠٢١	٥,٦٢٤٣	٥,٥٤٣٦	٥,٥٦٦٢	٥,٥٥٦٤	٥,٥٧٩٠
كرون دنماركى		١,١٠٩١	١,١١٣٣	١,١١٤٤	١,١١٩٤	١,١١٥٠	١,١١٩٦
كرون نرويجى		١,٠٥٠٩	١,٠٥٥١	١,٠٤٨٥	١,٠٥٣٧	١,٠٤٩٤	١,٠٥٣٩
كرون سويدي		٠,٨٨١٦	٠,٨٨٦٣	٠,٨٨٧٢	٠,٨٩١٩	٠,٨٨٥٧	٠,٨٩٠١
فرنك سويسرى		٥,١٥٦٠	٥,١٧٦٨	٥,٢٦٠٢	٥,٢٨١٥	٥,٢٦٥٤	٥,٢٨٦١
ين يابانى (١٠٠)		٥,١٤٧٨	٥,١٦٨٥	٥,٢٧٣٩	٥,٢٩٤٧	٥,٣١٤٥	٥,٣٣٥٠
ريال سعودى		١,٤٦٢٠	١,٤٦٩٣	١,٤٦١٨	١,٤٦٨٧	١,٤٥٨٣	١,٤٦٤٤
دينار كويتى		٢٠,٠٨٩١	٢٠,١٦٩٨	٢٠,٠٧٦٣	٢٠,١٧١٨	٢٠,٠٧١٩	٢٠,١٥٢٧

* تعليقات تنفيذيه للفحص رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٨

١٩- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٣/٥ حتى ٢٠٠٨/٣/٦

(قرش)

يوم ٣/٦		يوم ٣/٥		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٨٧٢	٥,٤٦٧٢	٥,٤٨٧٣	٥,٤٦٧٣	دولار أمريكي
٨,٣٣٦٢	٨,٣٠٤١	٨,٣٤٩٥	٨,٣١٨٠	اليورو
١٠,٨٥٧٠	١٠,٨١٥٢	١٠,٩٠٦٠	١٠,٨٦٥٢	جنيه استرليني
٥,٥٣١٥	٥,٥٠٩٦	٥,٥٥١٧	٥,٥٢٨٧	دولار كندي
١,١١٩٣	١,١١٤٧	١,١٢٠٩	١,١١٦٢	كرون دنماركي
١,٠٦١٤	١,٠٥٦٤	١,٠٦٢٧	١,٠٥٧١	كرون نرويجي
٠,٨٩١٣	٠,٨٨٧٢	٠,٨٩٢٠	٠,٨٨٧٨	كرون سويدي
٥,٢٧٣١	٥,٢٥٢٤	٥,٢٩٥٦	٥,٢٧٥٨	فرنك سويسري
٥,٢٨٦٣	٥,٢٦٤٥	٥,٣٢٩٠	٥,٣٠٩١	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٦٤٤	١,٤٥٧٩	١,٤٦٤٤	١,٤٥٧٩	ريال سعودي
٢٠,١٦٩١	٢٠,٠٨٠٨	٢٠,١٦٢٨	٢٠,٠٨١٩	دينار كويتي

* تعليقات بمعدله للفحص رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٨

٢٠- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٣/٩ حتى ٢٠٠٨/٣/١١

(قـرش)

اليوم ٣/١١		اليوم ٣/١٠		اليوم ٣/٩		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٧٨٦	٥,٤٥٨٦	٥,٤٧٨٣	٥,٤٥٨٣	٥,٤٨٢٨	٥,٤٦٢٨	دولار أمريكي
٨,٤١٣٥	٨,٣٨٢٢	٨,٤١٤٧	٨,٣٨٢٩	٨,٤٠١٣	٨,٣٦٩٦	اليورو
١١,٠٦٣٥	١١,٠٢١٥	١١,٠٣٣٣	١٠,٩٩٠٣	١٠,٩٦٤٠	١٠,٩٢٢٣	جنيه استرليني
٥,٥٤٤٦	٥,٥٢٣٢	٥,٥٣٢٠	٥,٥٠٩٥	٥,٥٧٢٠	٥,٥٤٨٢	دولار كندي
١,١٢٨٤	١,١٢٣٤	١,١٢٩٣	١,١٢٤٣	١,١٢٧٨	١,١٢٣٦	كرون دنماركي
١,٠٦٦٥	١,٠٦١٦	١,٠٦٢٩	١,٠٥٧٥	١,٠٧٣١	١,٠٦٧٧	كرون نرويجي
٠,٨٩٥٨	٠,٨٩١٥	٠,٨٩٦٠	٠,٨٩١٣	٠,٨٩٨٥	٠,٨٩٣٨	كرون سويدي
٥,٣٥٣٩	٥,٣٣٢٧	٥,٣٤٦٨	٥,٣٢٥٢	٥,٣١١٢	٥,٢٨٩٨	فرنك سويسري
٥,٣٥٣٩	٥,٣٣٣٨	٥,٣٣٤٣	٥,٣١٣٢	٥,٢٩٦٩	٥,٢٧٦٥	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٦١١	١,٤٥٥٤	١,٤٦١٦	١,٤٥٥٥	١,٤٦٣٣	١,٤٥٦٧	ريال سعودي
٢٠,١٩٢٤	٢٠,١٠٣٩	٢٠,١٨٥٣	٢٠,٠٨٩٤	٢٠,١٧٧٤	٢٠,٠٨٩٠	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٨ .

٢١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٣/١٣ حتى ٢٠٠٨/٣/١٣

(قرش)

اليوم ٣/١٣		اليوم ٣/١٢		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٦٨٧	٥,٤٤٨٧	٥,٤٧٣٥	٥,٤٥٣٥	دولار أمريكي
٨,٤٦٧٢	٨,٤٣٥١	٨,٤٦٢٠	٨,٤٣٠٦	اليورو
١١,٠٣٤٢	١٠,٩٩١٧	١١,٠٣٦٢	١٠,٩٩٣٢	جنيه استرليني
٥,٥٣٧٩	٥,٥١٥٤	٥,٥٢٠٤	٥,٤٩٧٥	دولار كندي
١,١٣٥٦	١,١٣١٢	١,١٣٤٩	١,١٣٠٥	كرون دنماركي
١,٠٧٤٧	١,٠٦٩٨	١,٠٧١٧	١,٠٦٧٥	كرون نرويجي
٠,٩٠١٨	٠,٨٩٧٩	٠,٩٠٠٧	٠,٨٩٦٣	كرون سويدي
٥,٣٥٥٧	٥,٣٣٤٥	٥,٣٨٠٤	٥,٣٥٩٢	فرنك سويسري
٥,٣٤٢١	٥,٣٢١٠	٥,٣٥٨٨	٥,٣٣٨٢	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٥٩١	١,٤٥٢٩	١,٤٥٩٦	١,٤٥٤٠	ريال سعودي
٢٠,١٩٨٣	٢٠,١٠٩٦	٢٠,٢٠٨٦	٢٠,١١٩٩	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٨

٢٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٣/١٦ حتى ٢٠٠٨/٣/١٧

(قرش)

اليوم ٣/١٧		اليوم ٣/١٦		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٦٧٣	٥,٤٤٧٣	٥,٤٦٦١	٥,٤٤٦١	دولار امريكى
٨,٥٧٠٠	٨,٥٣٧٦	٨,٥١٦٢	٨,٤٨٤٥	اليورو
١١,٠٤١٢	١٠,٩٩٨١	١١,١٣١٢	١١,٠٨٨٨	جنيه استرلينى
٥,٥٢٧٠	٥,٥٠٥١	٥,٥٤٢٦	٥,٥٢١٢	دولار كندي
١,١٤٩٥	١,١٤٤٣	١,١٤٢٢	١,١٣٧٤	كرون دنماركى
١,٠٧١١	١,٠٦٥٧	١,٠٧٦٣	١,٠٧١٥	كرون نرويجى
٠,٩٠٦٧	٠,٩٠١٩	٠,٩٠٢١	٠,٨٩٨٢	كرون سويدي
٥,٤٧٨٣	٥,٤٥٦٦	٥,٤٠٨٢	٥,٣٨٧٤	فرنك سويسرى
٥,٥٢٠٩	٥,٤٩٩٠	٥,٤٤٨٧	٥,٤٢٦٦	ين يابانى (١٠٠)
١,٤٥٨٧	١,٤٥٢٦	١,٤٥٩٦	١,٤٥٢٣	ريال سعودى
٢٠,٣٢٤٥	٢٠,٢٣٥١	٢٠,٣٣٥٢	٢٠,٢٣٨٢	دينار كويتى

* تعليقات مفصلة للفحص رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٨

٢٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٣/١٨ حتى ٢٠٠٨/٣/١٩

(قرش)

يوم ٣/١٩		يوم ٣/١٨		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٩٩٢	٥,٤٧٩٢	٥,٤٩٠١	٥,٤٧٠١	دولار أمريكي
٨,٦٨٦٠	٨,٦٥٢٢	٨,٦٦٠٦	٨,٦٢٧٤	اليورو
١١,٠٨٢٥	١١,٠٣٩٥	١١,٠٠١١	١٠,٩٥٩٣	جنيه استرليني
٥,٥٢٢٩	٥,٤٩٩٥	٥,٥٣٣٨	٥,٥١٢٥	دولار كندي
١,١٦٤٤	١,١٥٩٩	١,١٦١٠	١,١٥٦٦	كرون دنماركي
١,٠٧٤٨	١,٠٧٠١	١,٠٧٦٨	١,٠٧٢٣	كرون نرويجي
٠,٩١٨٩	٠,٩١٤٢	٠,٩١٤٠	٠,٩١٠٢	كرون سويدي
٥,٥٧٢٨	٥,٥٥٠٨	٥,٥٨٣٩	٥,٥٦٢٤	فرنك سويسري
٥,٦٣٠٤	٥,٦٠٧٠	٥,٦٦٩٢	٥,٦٤٥٧	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٦٧٢	١,٤٦١١	١,٤٦٦٠	١,٤٥٨٧	ريال سعودي
٢٠,٦٥٨٩	٢٠,٥٦٨٣	٢٠,٦٢٨٦	٢٠,٥٣٨٠	دينار كويتي

* تعليقات تنميدية للفحص رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٨

٢٤- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٣/٣/٢٠٠٨ حتى ٢٥/٣/٢٠٠٨

(قرش)

اليوم ٣/٢٥		اليوم ٣/٢٤		اليوم ٣/٢٣		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٨٠.١	٥,٤٦٠.١	٥,٤٨٠.٧	٥,٤٦٠.٧	٥,٤٨٦.٤	٥,٤٦٦.٤	دولار أمريكي
٨,٤٥٥.٢	٨,٤٢٢.٨	٨,٤٥٨.٩	٨,٤٢٥.٩	٨,٦٢٣.٥	٨,٥٨٩.٩	اليورو
١٠,٨٦٢.١	١٠,٨١٩.٧	١٠,٨٦٧.١	١٠,٨٢٤.٧	١٠,٩٦٦.٢	١٠,٩٢٤.٦	جنيه استرليني
٥,٣٤٠.٢	٥,٣١٧.٦	٥,٣٥٨.٥	٥,٣٣٥.٣	٥,٤٩٦.٣	٥,٤٧٥.٢	دولار كندي
١,١٣٣.٤	١,١٢٩.١	١,١٣٤.١	١,١٢٩.٥	١,١٥٦.٣	١,١٥١.٢	كرون دنماركي
١,٠٣٨.٨	١,٠٣٤.٤	١,٠٤٢.٠	١,٠٣٧.٦	١,٠٧٢.٦	١,٠٦٧.٨	كرون نرويجي
٠,٨٩٧.١	٠,٨٩٢.٩	٠,٨٩٧.٩	٠,٨٩٣.٣	٠,٩١٥.١	٠,٩١٠.٨	كرون سويدي
٥,٤٠٠.٢	٥,٣٧٧.٣	٥,٤٣٠.٧	٥,٤٠٧.٧	٥,٥١٨.٤	٥,٤٩٥.٥	فرنك سويسري
٥,٤٩٥.٥	٥,٤٧٢.٧	٥,٥٠٤.٤	٥,٤٨١.٥	٥,٥٥٠.٨	٥,٥٣٠.٠	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٦١.٧	١,٤٥٥.٢	١,٤٦١.٩	١,٤٥٥.٤	١,٤٦٣.٨	١,٤٥٧.٧	ريال سعودي
٢٠,٥٢٧.٠	٢٠,٤٣٦.٨	٢٠,٥٣٠.٨	٢٠,٤٤٠.٦	٢٠,٥٩٠.٧	٢٠,٥٠٨.٠	دينار كويتي

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٨

٢٥- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٣/٢٦ حتى ٢٠٠٨/٣/٢٧

(قرش)

اليوم ٢٧/٣		اليوم ٢٦/٣		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٧٨٣	٥,٤٥٨٣	٥,٤٨٠٢	٥,٤٦٠٢	دولار أمريكي
٨,٦١٧٤	٨,٥٨٤٣	٨,٥٤٢٥	٨,٥١٠٣	اليورو
١٠,٩٤٦٧	١٠,٩٠٦٢	١٠,٩١٩٣	١٠,٨٧٧٣	جنيه استرليني
٥,٤١٦٠	٥,٣٩٣٠	٥,٣٩٤٤	٥,٣٧٢٦	دولار كندي
١,١٥٥٦	١,١٥٠٤	١,١٤٥٢	١,١٤٠٦	كرون دنماركي
١,٠٦٩٦	١,٠٦٤٢	١,٠٥٦١	١,٠٥١٩	كرون نرويجي
٠,٩١٦٩	٠,٩١٢٧	٠,٩٠٧٧	٠,٩٠٣٣	كرون سويدي
٥,٤٩١٥	٥,٤٦٩٢	٥,٤٢٩٧	٥,٤٠٧٢	فرنك سويسري
٥,٥٢١٩	٥,٤٩٩٥	٥,٤٦٤٤	٥,٤٤١٧	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٦٠٩	١,٤٥٥٢	١,٤٦١٣	١,٤٥٥٦	ريال سعودي
٢٠,٥٨٢٧	٢٠,٤٨٤٥	٢٠,٥١٨٩	٢٠,٤٢١١	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٨ .

٢٦- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبق لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٣٠/٣/٢٠٠٨ حتى ٣١/٣/٢٠٠٨

(قرش)

التاريخ		يوم ٣/٣٠		يوم ٣/٣١	
العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	
دولار أمريكى	٥,٤٥١٢	٥,٤٧١٢	٥,٤٤٢٤	٥,٤٦٢٤	
اليورو	٨,٦٠٧٤	٨,٦٤١٢	٨,٥٩٩٠	٨,٦٣٢٨	
جنيه استرلينى	١٠,٩٩٦٧	١١,٠٣٩٢	١٠,٨٥٨٧	١٠,٩٠١٣	
دولار كندي	٥,٣٤١٢	٥,٣٦٣٤	٥,٣٢١١	٥,٣٤٢٧	
كرون دنماركى	١.١٥٤٢	١.١٥٨٦	١,١٥٢٩	١,١٥٨١	
كرون نرويجى	١,٠٧٣٣	١,٠٧٧٩	١,٠٦٥٧	١,٠٧١١	
كرون سويدي	٠,٩١٥٧	٠,٩٢٠٠	٠,٩١٣٩	٠,٩١٨٨	
فرنك سويسرى	٥,٤٩١٨	٥,٥١٣٧	٥,٤٦٧٦	٥,٤٩١٠	
ين يابانى (١٠٠)	٥,٤٧٩٧	٥,٥٠٢٠	٥,٤٨٧٩	٥,٥١٠٩	
ريال سعودى	١,٤٥٣٠	١,٤٥٨٧	١,٤٥٠٢	١,٤٥٦٣	
دينار كويتى	٢٠,٥٤١٩	٢٠,٦٢٥٠	٢٠,٤٩٤٨	٢٠,٥٧٧٩	

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٨ .

٢٧- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٤/١ حتى ٢٠٠٨/٤/٣

(قرش)

اليوم ٤/٣		اليوم ٤/٢		اليوم ٤/١		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٦٠.٩	٥,٤٤٠.٩	٥,٤٦١.٥	٥,٤٤١.٥	٥,٤٦١.٦	٥,٤٤١.٦	دولار أمريكي
٨,٥٥١.٢	٨,٥١٨.٨	٨,٥٥١.١	٨,٥١٨.٧	٨,٦٣١.٥	٨,٥٩٩.٤	اليورو
١٠,٨٣١.٧	١٠,٧٩٠.٤	١٠,٨٤٠.٥	١٠,٧٩٨.٧	١٠,٨٤٠.٢	١٠,٧٩٨.٩	جنيه استرليني
٥,٣٦٧.٠	٥,٣٤٥.٢	٥,٣٢٢.١	٥,٣٠٠.٥	٥,٣٢١.١	٥,٣٠٠.٦	دولار كندي
١,١٤٦.٥	١,١٤٢.٢	١,١٤٧.٠	١,١٤٢.٥	١,١٥٨.١	١,١٥٢.٨	كرون دنماركي
١,٠٥٩.٨	١,٠٥٥.٣	١,٠٥٩.٩	١,٠٥٥.٢	١,٠٧١.٩	١,٠٦٧.١	كرون نرويجي
٠,٩١٢.٨	٠,٩٠٨.٥	٠,٩١٠.٥	٠,٩٠٧.٠	٠,٩١٩.٠	٠,٩١٥.٢	كرون سويدي
٥,٤٠٧.٤	٥,٣٨٤.٤	٥,٤٣٤.٣	٥,٤١٢.٣	٥,٤٨٤.٦	٥,٤٦٢.٩	فرنك سويسري
٥,٣٥٥.٤	٥,٣٣٣.٢	٥,٤٣٠.٥	٥,٤٠٨.٠	٥,٤٨٤.٦	٥,٤٦٣.٥	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٥٦.٢	١,٤٥٠.٧	١,٤٥٦.٢	١,٤٥٠.٥	١,٤٥٦.٠	١,٤٥٠.٣	ريال سعودي
٢٠,٥٣٣.٦	٢٠,٤٤٣.٠	٢٠,٥٣٥.٨	٢٠,٤٣٧.٦	٢٠,٥٧٤.١	٢٠,٤٨٣.٣	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٨ .

٢٨- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٤/٦ حتى ٢٠٠٨/٤/٨

(قرش)

التاريخ		يوم ٤/٦		يوم ٤/٧		يوم ٤/٨	
العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء
دولار أمريكي	٥,٤٤١٤	٥,٤٦١٤	٥,٤٣٩٣	٥,٤٥٩٣	٥,٤٣٩٠	٥,٤٥٩٠	٥,٤٣٩٠
اليورو	٨,٤٧٠١	٨,٥٠٣٤	٨,٥٥٩٣	٨,٥٩١٨	٨,٥٤٠٣	٨,٥٧٣٤	٨,٥٤٠٣
جنيه استرليني	١٠,٧٩٩٠	١٠,٨٤٠٩	١٠,٨٣٩٤	١٠,٨٨٠٩	١٠,٨١٦٠	١٠,٨٥٧٤	١٠,٨١٦٠
دولار كندي	٥,٣٧٣٢	٥,٣٩٥٦	٥,٣٩٣٥	٥,٤١٥٤	٥,٣٩٩٦	٥,٤٢٢١	٥,٣٩٩٦
كرون دنماركي	١,١٣٥١	١,١٤٠٣	١,١٤٦٤	١,١٥١٦	١,١٤٥٠	١,١٤٩٣	١,١٤٥٠
كرون نرويجي	١,٠٥٧٥	١,٠٦٢٩	١,٠٧٢٢	١,٠٧٧٦	١,٠٧٠٨	١,٠٧٥٧	١,٠٧٠٨
كرون سويدي	٠,٩٠٦٢	٠,٩١٠٥	٠,٩١٢٢	٠,٩١٧١	٠,٩١١٥	٠,٩١٥٠	٠,٩١١٥
فرنك سويسري	٥,٣٥٣١	٥,٣٧٤٩	٥,٤٠٤٧	٥,٤٢٦٧	٥,٣٦٤٤	٥,٣٨٥٨	٥,٣٦٤٤
ين ياباني (١٠٠)	٥,٣٠٠٩	٥,٣٢٠٩	٥,٣٥٦٣	٥,٣٧٧٦	٥,٢٩٧٦	٥,٣١٨٦	٥,٢٩٧٦
ريال سعودي	١,٤٥٠٨	١,٤٥٦٤	١,٤٥٠٢	١,٤٥٥٨	١,٤٥٠٢	١,٤٥٥٧	١,٤٥٠٢
دينار كويتي	٢٠,٤٢٣٤	٢٠,٥٢١٥	٢٠,٤٥٢٣	٢٠,٥٤٣٠	٢٠,٤٢٢٠	٢٠,٥٢٠٢	٢٠,٤٢٢٠

* تعليقات سنيدية للفحص رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ .

٢٩- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٤/٩ حتى ٢٠٠٨/٤/١٠

(قـرـش)

يوم ٤/١٠		يوم ٤/٩		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٥٤٩	٥,٤٣٤٩	٥,٤٥٨٦	٥,٤٣٨٦	دولار أمريكي
٨,٥٧٨٤	٨,٥٤٥٣	٨,٥٦٧٨	٨,٥٣٥٣	اليورو
١٠,٧٥٥٤	١٠,٧١٤٤	١٠,٧٤٥٣	١٠,٧٠٤٣	جنيه استرليني
٥,٣٥٦٣	٥,٣٣٣٦	٥,٣٨٠٦	٥,٣٥٨٨	دولار كندي
١,١٥٠٢	١,١٤٥٠	١,١٤٨٦	١,١٤٤١	كرون دنماركي
١,٠٨٠٨	١,٠٧٥٨	١,٠٧٦٩	١,٠٧٢٤	كرون نرويجي
٠,٩١٦٨	٠,٩١١٩	٠,٩١٥٥	٠,٩١١٢	كرون سويدي
٥,٣٨٦٠	٥,٣٦٤١	٥,٣٨٤٣	٥,٣٦٣٠	فرنك سويسري
٥,٣١٩٨	٥,٢٩٨٧	٥,٣٣١٢	٥,٣٠٩٦	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٥٤٦	١,٤٤٩١	١,٤٥٥٥	١,٤٥٠٠	ريال سعودي
٢٠,٤٩٢٥	٢٠,٤٠٥٩	٢٠,٥٣٦٥	٢٠,٤٤٥٩	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ .

٣٠- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٤/١٣ حتى ٢٠٠٨/٤/١٥

(قرش)

يوم ٤/١٥		يوم ٤/١٤		يوم ٤/١٣		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٤٤٣	٥,٤٢٤٣	٥,٤٤٨٤	٥,٤٢٨٤	٥,٤٥١١	٥,٤٣١١	دولار أمريكي
٨,٦٣٤١	٨,٦٠١٣	٨,٦١٢٨	٨,٥٧٩٠	٨,٦٥٥٣	٨,٦٢١٣	اليورو
١٠,٨٢٠٠	١٠,٧٧٧٥	١٠,٧٣٨٣	١٠,٦٩٦١	١٠,٧٩٤٨	١٠,٧٥٣٦	جنيه استرليني
٥,٣٢٦١	٥,٣٠٤٤	٥,٣٢٤٩	٥,٣٠٢٢	٥,٣٥٢١	٥,٣٣١٤	دولار كندي
١,١٥٨١	١,١٥٢٩	١,١٥٣٦	١,١٤٨٤	١,١٦٠٠	١,١٥٥٥	كرون دنماركي
١,٠٨٧٣	١,٠٨٢٣	١,٠٨٣٥	١,٠٧٨٠	١,٠٩١٩	١,٠٨٧٢	كرون نرويجي
٠,٩١٨٣	٠,٩١٤٠	٠,٩١٢٢	٠,٩٠٧٤	٠,٩٢٢٣	٠,٩١٨٥	كرون سويدي
٥,٤٧٠٦	٥,٤٤٧٧	٥,٤٤٤٦	٥,٤٢١٤	٥,٥٠١٢	٥,٤٧٨٨	فرنك سويسري
٥,٤١١٨	٥,٣٩٠٣	٥,٣٩٧١	٥,٣٧٤٧	٥,٤٣٨٦	٥,٤١٧٠	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٥١٧	١,٤٤٦١	١,٤٥٢٩	١,٤٤٧٣	١,٤٥٣٥	١,٤٤٨٠	ريال سعودي
٢٠,٥١٧٤	٢٠,٤٣٤٤	٢٠,٥٥١٥	٢٠,٤٦٠٦	٢٠,٥٧٠٢	٢٠,٤٨٣١	دينار كويتي

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ .

٣١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٤/١٦ حتى ٢٠٠٨/٤/١٧

(قرش)

اليوم ٤/١٧		اليوم ٤/١٦		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٣٤٤	٥,٤١٤٤	٥,٤٣٨٩	٥,٤١٨٩	دولار أمريكي
٨,٦٥٩٧	٨,٦٢٥٧	٨,٦١٣٠	٨,٥٧٩٧	اليورو
١٠,٧٤٨٢	١٠,٧٠٦٤	١٠,٦٩٩٤	١٠,٦٥٧٩	جنيه استرليني
٥,٣٨١١	٥,٣٥٨٧	٥,٣٢٤٤	٥,٣٠٢٨	دولار كندي
١,١٦٠٨	١,١٥٦٣	١,١٥٥٠	١,١٥٠٣	كرون دنماركي
١,٠٩٦٢	١,٠٩١٧	١,٠٨٨٧	١,٠٨٤٣	كرون نرويجي
٠,٩٢١٦	٠,٩١٧٣	٠,٩١٥٢	٠,٩١٠٨	كرون سويدي
٥,٤٤٦٩	٥,٤٢٥٣	٥,٤٤٦٥	٥,٤٢٤٣	فرنك سويسري
٥,٣٦٤٧	٥,٣٤٣٣	٥,٣٨٥٠	٥,٣٦٤٧	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٤٨٩	١,٤٤٣٣	١,٤٥٠٣	١,٤٤٤٨	ريال سعودي
٢٠,٤٨٦٣	٢٠,٣٨٧٨	٢٠,٥٠١٧	٢٠,٤٠٣٣	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨

٢٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٤/٢٠ حتى ٢٠٠٨/٤/٢٢

(قرش)

اليوم ٤/٢٢		اليوم ٤/٢١		اليوم ٤/٢٠		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤١٠.٨	٥,٣٩٠.٨	٥,٤١٠.٨	٥,٣٩٠.٨	٥,٤٣١.٥	٥,٤١١.٥	دولار أمريكي
٨,٦٠.٤٨	٨,٥٧١.٤	٨,٦٠.٤٨	٨,٥٧١.٤	٨,٦٢٠.٣	٨,٥٨٧.٥	اليورو
١٠,٧٤٥.٨	١٠,٧٠٥.٦	١٠,٧٤٥.٨	١٠,٧٠٥.٦	١٠,٧٥٤.٤	١٠,٧١٣.١	جنيه استرليني
٥,٣٩٨.٩	٥,٣٧٥.٧	٥,٣٩٨.٩	٥,٣٧٥.٧	٥,٤٢٥.٥	٥,٤٠٣.٤	دولار كندي
١,١٥٣.٢	١,١٤٨.٥	١,١٥٣.٢	١,١٤٨.٥	١,١٥٥.٦	١,١٥٠.٧	كرون دنماركي
١,٠٨٣.٣	١,٠٧٨.١	١,٠٨٣.٣	١,٠٧٨.١	١,٠٩٠.٨	١,٠٨٥.٥	كرون نرويجي
٠,٩١٧.٧	٠,٩١٣.٤	٠,٩١٧.٧	٠,٩١٣.٤	٠,٩١٨.٦	٠,٩١٤.٨	كرون سويدي
٥,٣٥٩.٩	٥,٣٣٦.٩	٥,٣٥٩.٩	٥,٣٣٦.٩	٥,٣٩٠.٥	٥,٣٦٨.٦	فرنك سويسري
٥,٢٣٣.٩	٥,٢١٢.٠	٥,٢٣٣.٩	٥,٢١٢.٠	٥,٢٩٨.٠	٥,٢٧٦.٩	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٤٢.٧	١,٤٣٧.٢	١,٤٤٢.٧	١,٤٣٧.٢	١,٤٤٨.٣	١,٤٤٢.٨	ريال سعودي
٢٠,٣٥٦.٧	٢٠,٢٥٨.٥	٢٠,٣٥٦.٧	٢٠,٢٥٨.٥	٢٠,٤٦٣.٠	٢٠,٣٨٠.٠	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٨ .

٢٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٤/٢٣ حتى ٢٠٠٨/٤/٢٤

(قرش)

اليوم ٤/٢٤		اليوم ٤/٢٣		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٨٩٣	٥,٣٦٩٣	٥,٣٩٨٣	٥,٣٧٨٣	دولار أمريكي
٨,٥٩٢٧	٨,٥٥٨٧	٨,٦٠٠٦	٨,٥٦٧٦	اليورو
١٠,٦٩٦١	١٠,٦٥٣٨	١٠,٧٥٠٧	١٠,٧٠٩٨	جنيه استرليني
٥,٣١٨٦	٥,٢٩٦٢	٥,٣٦٤٠	٥,٣٤٢٥	دولار كندي
١,١٥١٦	١,١٤٦٧	١,١٥٢٧	١,١٤٨١	كرون دنماركي
١,٠٨٤٣	١,٠٧٩٦	١,٠٨٦١	١,٠٨٠٨	كرون نرويجي
٠,٩٢٣١	٠,٩١٨١	٠,٩١٩٠	٠,٩١٥١	كرون سويدي
٥,٣٤٤٤	٥,٣٢٣٠	٥,٣٥٤٤	٥,٣٣٢٤	فرنك سويسري
٥,٢٣٠٨	٥,٢١٠٤	٥,٢٣١٤	٥,٢١١٠	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٣٦٩	١,٤٣١٤	١,٤٣٩٤	١,٤٣٣٨	ريال سعودي
٢٠,٣٢٠١	٢٠,٢٢٩٤	٢٠,٣٣٦٤	٢٠,٢٤٥٨	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٨ .

٢٤- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٩/٤/٢٠٠٨ حتى ٣٠/٤/٢٠٠٨

(قرش)

يوم ٤/٣٠		يوم ٤/٢٩		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٩٦٧	٥,٣٧٦٧	٥,٣٩٢١	٥,٣٧٢١	دولار أمريكي
٨,٤٠٦٤	٨,٣٧٤٢	٨,٤٩٩٠	٨,٤٦٦٤	اليورو
١٠,٦٥٤٢	١٠,٦١٢٥	١٠,٦٥٣٢	١٠,٦١١٠	جنيه استرليني
٥,٣٣١١	٥,٣٠٨٢	٥,٢٩٧٨	٥,٢٧٥٦	دولار كندي
١,١٢٦٦	١,١٢٢٢	١,١٣٨٩	١,١٣٤٤	كرون دنماركي
١,٠٥٣٩	١,٠٤٩٥	١,٠٦٨٣	١,٠٦٢٧	كرون نرويجي
٠,٨٩٨٦	٠,٨٩٥٠	٠,٩١٣٧	٠,٩٠٩٨	كرون سويدي
٥,٢٠١٦	٥,١٨١٤	٥,٢٦١٦	٥,٢٤٠٦	فرنك سويسري
٥,١٨٦١	٥,١٦٥٩	٥,٢١١٣	٥,١٩١٤	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٣٩٠	١,٤٣٣٥	١,٤٣٧٧	١,٤٣٢٢	ريال سعودي
٢٠,٢٨٨٣	٢٠,٢٠٢٥	٢٠,٣١٦١	٢٠,٢٢٥٥	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٨

٢٥- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٥/٤ حتى ٢٠٠٨/٥/٦

(قرش)

اليوم ٥/٦		اليوم ٥/٥		اليوم ٥/٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٦٤٠	٥,٣٤٤٠	٥,٣٦٩٢	٥,٣٤٩٢	٥,٣٨٣٣	٥,٣٦٣٣	دولار أمريكي
٨,٢٩١٧	٨,٢٥٩٧	٨,٢٨٣٦	٨,٢٥١٧	٨,٣٧٢٦	٨,٣٤٠٥	اليورو
١٠,٥٥٩٦	١٠,٥١٩٧	١٠,٥٨٣٢	١٠,٥٤٢٢	١٠,٥٩٢٢	١٠,٥٥٠٧	جنيه استرليني
٥,٢٧١٧	٥,٢٥١١	٥,٢٦٨١	٥,٢٤٦٤	٥,٣٤٢٢	٥,٣٢١٣	دولار كندي
١,١١١١	١,١٠٦٧	١,١١٠٥	١,١٠٦٠	١,١٢١٨	١,١١٧٥	كرون دنماركي
١,٠٤٦٤	١,٠٤٢٠	١,٠٤٧٧	١,٠٤٢٤	١,٠٤٩٤	١,٠٤٤٥	كرون نرويجي
٠,٨٨٧١	٠,٨٨٣٥	٠,٨٨٥٦	٠,٨٨١٤	٠,٨٩٤٤	٠,٨٩٠٨	كرون سويدي
٥,٠٨٥٨	٥,٠٦٥٩	٥,٠٧٧٣	٥,٠٥٦٤	٥,١٨٥٢	٥,١٦٣٥	فرنك سويسري
٥,٠٩٦٤	٥,٠٧٦٠	٥,٠٩٨٠	٥,٠٧٨٠	٥,١٦٢٨	٥,١٤٢٧	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٣٠٢	١,٤٢٤٨	١,٤٣١٧	١,٤٢٦٣	١,٤٣٥٥	١,٤٣٠٠	ريال سعودي
٢٠,٠٩١٤	٢٠,٠٠٦٠	٢٠,١٠١١	٢٠,٠١٥٧	٢٠,١٩٨٥	٢٠,١٠٨٤	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٨

٣٦- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٥/٧ حتى ٢٠٠٨/٥/٨

(قرش)

اليوم ٥/٨		اليوم ٥/٧		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٦٩٧	٥,٣٤٩٧	٥,٣٦٠٧	٥,٣٤٠٧	دولار أمريكي
٨,٢٩٠٣	٨,٢٥٧٣	٨,٣١٠٢	٨,٢٧٨٦	اليورو
١٠,٥١١٧	١٠,٤٧١٠	١٠,٥٥٠٤	١٠,٥٠٨٤	جنيه استرليني
٥,٣٥١٥	٥,٣٢٩٤	٥,٢٨٩٨	٥,٢٦٨٠	دولار كندي
١,١١١٣	١,١٠٦٢	١,١١٣٥	١,١٠٩٢	كرون دنماركي
١,٠٥٥٢	١,٠٥٠٧	١,٠٥٤٤	١,٠٤٩٢	كرون نرويجي
٠,٨٩٢١	٠,٨٨٨٦	٠,٨٨٩٩	٠,٨٨٥١	كرون سويدي
٥,٠٨٧٨	٥,٠٦٧٤	٥,١٠٣٠	٥,٠٨٢٠	فرنك سويسري
٥,١٠٠٤	٥,٠٧٩٠	٥,١١٤٢	٥,٠٩٢٧	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٣١٨	١,٤٢٦٣	١,٤٢٩٤	١,٤٢٣٩	ريال سعودي
٢٠,٠٨٣٤	١٩,٩٩٣٦	٢٠,٠٨٥١	١٩,٩٩٩٦	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٨ .

٣٧- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٥/١١ حتى ٢٠٠٨/٥/١٣

(قرش)

التاريخ		يوم ٥/١١		يوم ٥/١٢		يوم ٥/١٣	
العملية		شراء		بيع		شراء	
الدولار الأمريكي		٥,٣٥٦٥	٥,٣٧٦٥	٥,٣٤٧٨	٥,٣٦٧٨	٥,٣٤٩٥	٥,٣٦٩٥
اليورو		٨,٢٢٠٦	٨,٢٥٢٤	٨,٢٨١٦	٨,٣١٤٧	٨,٢٦٨٧	٨,٣٠٠٧
جنيه استرالي		١٠,٤٨٠٥	١٠,٥٢٢٣	١٠,٤٤٨٥	١٠,٤٩٠٣	١٠,٤٧٤٣	١٠,٥١٥٦
دولار كندي		٥,٣٠٤٠	٥,٣٢٧٠	٥,٣١٩١	٥,٣٤٠٠	٥,٣٢١٣	٥,٣٤٢٨
كرون دنماركي		١,١٠١٣	١,١٠٦٣	١,١٠٩٨	١,١١٤٤	١,١٠٨٣	١,١١٢٧
كرون نرويجي		١,٠٤٢٩	١,٠٤٧٨	١,٠٥٢٩	١,٠٥٨٣	١,٠٥٤٩	١,٠٥٩٢
كرون سويدي		٠,٨٨٣٠	٠,٨٨٧٧	٠,٨٩١٧	٠,٨٩٦٥	٠,٨٩١١	٠,٨٩٤٨
فرنك سويسري		٥,٠٦٩١	٥,٠٨٩٩	٥,١٣٥٧	٥,١٥٧٩	٥,٠٩٨٦	٥,١١٨٢
ين ياباني (١٠٠)		٥,١٣٢٢	٥,١٥١٩	٥,١٩٩٦	٥,٢٢١٦	٥,١٤٦٢	٥,١٦٦٠
ريال سعودي		١,٤٢٨١	١,٤٣٣٦	١,٤٢٥٩	١,٤٣١٤	١,٤٢٦٣	١,٤٣١٨
دينار كويتي		٢٠,٠٢٢٨	٢٠,١٠٨١	١٩,٩٨٣٦	٢٠,٠٦٨٨	٢٠,٠١٩٨	٢٠,١٠٥٢

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٨

٢٨- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٥/١٤ حتى ٢٠٠٨/٥/١٥

(قرش)

يوم ٥/١٥		يوم ٥/١٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٦٣٩	٥,٣٤٣٩	٥,٣٦٧٥	٥,٣٤٧٥	دولار أمريكي
٨,٢٨٤٠	٨,٢٥١٥	٨,٣٠٦٢	٨,٢٧٤٢	اليورو
١٠,٤٠٩٧	١٠,٣٦٨٢	١٠,٤٥٨٠	١٠,٤١٧٥	جنيه استرليني
٥,٣٥٩١	٥,٣٣٥٩	٥,٣٢٨٦	٥,٣٠٧٧	دولار كندي
١,١٠٩٩	١,١٠٥٦	١,١١٣١	١,١٠٨٧	كرون دنماركي
١,٠٥٦١	١,٠٥١٧	١,٠٥٨٥	١,٠٥٤٢	كرون نرويجي
٠,٨٩٠٧	٠,٨٨٧١	٠,٨٩٤٤	٠,٨٩٠٨	كرون سويدي
٥,٠٧٧٠	٥,٠٥٥٧	٥,١٢٤٦	٥,١٠٢٦	فرنك سويسري
٥,١٠١٧	٥,٠٨٠٢	٥,١٧١٠	٥,١٥٠٧	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٣٠٣	١,٤٢٤٨	١,٤٣١٢	١,٤٢٥٧	ريال سعودي
٢٠,١٢٣٤	٢٠,٠١٠٩	٢٠,١٢٨٦	٢٠,٠٣٨٦	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٨ .

٢٩- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٥/١٨ حتى ٢٠٠٨/٥/٢٠

(قرش)

اليوم ٥/٢٠		اليوم ٥/١٩		اليوم ٥/١٨		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٦١٤	٥,٣٤١٤	٥,٣٦٩٧	٥,٣٤٩٧	٥,٣٧١٢	٥,٣٥١٢	دولار أمريكي
٨,٣٥٣٦	٨,٣٢١٩	٨,٣٦٥٥	٨,٣٣٢٢	٨,٣٢٣٧	٨,٢٩١١	اليورو
١٠,٤٨٦٩	١٠,٤٤٦٢	١٠,٥١٥٥	١٠,٤٧٣٦	١٠,٤٤١١	١٠,٤٠٠٦	جنيه استرليني
٥,٤٠٠٣	٥,٣٧٦٩	٥,٣٧٥١	٥,٣٥٢٤	٥,٣٦١٥	٥,٣٤٠٥	دولار كندي
١,١١٩٧	١,١١٥٤	١,١١٩٥	١,١١٤٨	١,١١٥٥	١,١١١١	كرون دنماركي
١,٠٦٩١	١,٠٦٤٧	١,٠٦٩٢	١,٠٦٣٧	١,٠٥٧٥	١,٠٥٣٤	كرون نرويجي
٠,٨٩٨٦	٠,٨٩٥٠	٠,٨٩٧٧	٠,٨٩٢٩	٠,٨٩٣٠	٠,٨٨٨٩	كرون سويدي
٥,١٢٦٦	٥,١٠٦٠	٥,١٢٧٢	٥,١٠٥٢	٥,٠٩٧٥	٥,٠٧٦٦	فرنك سويسري
٥,١٥٤٢	٥,١٣٤٠	٥,١٦٢٢	٥,١٤٠٠	٥,١١٦٤	٥,٠٩٤٩	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٢٩٦	١,٤٢٤١	١,٤٣١٨	١,٤٢٦٣	١,٤٣٢٢	١,٤٢٦٧	ريال سعودي
٢٠,١٣٩٧	٢٠,٠٥٤١	٢٠,١٧٢٤	٢٠,٠٨٦٧	٢٠,١٢٥١	٢٠,٠٣٥٢	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٨ .

٤٠- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٥/٢١ حتى ٢٠٠٨/٥/٢٢

(قرش)

اليوم ٥/٢٢		اليوم ٥/٢١		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٦١٤	٥,٣٤١٤	٥,٣٦٢٩	٥,٣٤٢٩	دولار أمريكي
٨,٤٥٣٩	٨,٤٢١٣	٨,٣٨٩٢	٨,٣٥٦٨	اليورو
١٠,٥٤٢١	١٠,٥٠٢٣	١٠,٥٣٣٣	١٠,٤٩١٩	جنيه استرليني
٥,٤٥٧٥	٥,٤٣٤٩	٥,٤١٣٨	٥,٣٩٢٥	دولار كندي
١,١٣٣٤	١,١٢٩٠	١,١٢٥٠	١,١٢٠٢	كرون دنماركي
١,٠٧٨٥	١,٠٧٣٠	١,٠٧٢٧	١,٠٦٨٣	كرون نرويجي
٠,٩٠٩١	٠,٩٠٤٨	٠,٩٠٤٦	٠,٩٠٠٩	كرون سويدي
٥,٢٠٦٣	٥,١٨٤٣	٥,١٤٨٧	٥,١٢٨٥	فرنك سويسري
٥,١٩٢١	٥,١٧١٣	٥,١٥٥١	٥,١٣٤٤	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٢٩٦	١,٤٢٤١	١,٤٣٠٠	١,٤٢٤٥	ريال سعودي
٢٠,١٥١٩	٢٠,٠٦٩١	٢٠,١٣٤٨	٢٠,٠٤٤٦	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحصر رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٨ .

٤١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٥/٥/٢٠٠٨ حتى ٢٧/٥/٢٠٠٨

(قرش)

اليوم ٥/٢٧		اليوم ٥/٢٦		اليوم ٥/٢٥		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٦٢٨	٥,٣٤٢٨	٥,٣٦٢٣	٥,٣٤٢٣	٥,٣٦٢٦	٥,٣٤٢٦	دولار أمريكي
٨,٤٤٨٠	٨,٤١٥٤	٨,٤٥٥٣	٨,٤٢١٦	٨,٤٤٨٨	٨,٤١٦٧	اليورو
١٠,٦٠٩٨	١٠,٥٦٨٦	١٠,٦١٧٤	١٠,٥٧٥١	١٠,٦٢٦٠	١٠,٥٨٥٨	جنيه استرليني
٥,٤١٨٦	٥,٣٩٧٣	٥,٤٢٠٣	٥,٣٩٦٨	٥,٤٤٠٩	٥,٤١٩٠	دولار كندي
١,١٣٢٩	١,١٢٧٧	١,١٣٤٦	١,١٢٩٩	١,١٣٢٩	١,١٢٨١	كرون دنماركي
١,٠٧٠٤	١,٠٦٤٩	١,٠٧٣٠	١,٠٦٧٥	١,٠٧٤٧	١,٠٦٩٢	كرون نرويجي
٠,٩٠٧٨	٠,٩٠٣٣	٠,٩١٠٦	٠,٩٠٥٨	٠,٩٠٧٨	٠,٩٠٣٣	كرون سويدي
٥,٢٣٠٠	٥,٢٠٩٤	٥,٢٣٨٧	٥,٢١٦١	٥,٢١٢٥	٥,١٩٢٠	فرنك سويسري
٥,١٨٧٥	٥,١٦٦٦	٥,١٩١٠	٥,١٦٩١	٥,١٨٧٣	٥,١٦٧٤	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٣٠٠	١,٤٢٤٥	١,٤٢٩٨	١,٤٢٤٣	١,٤٢٩٩	١,٤٢٤٥	ريال سعودي
٢٠,٢٤٠٨	٢٠,١٥٧٧	٢٠,٢٥١١	٢٠,١٦٤٩	٢٠,٢٢٧٨	٢٠,١٤١٨	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٨ .

٤٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٥/٢٨ حتى ٢٠٠٨/٥/٢٩

(قرش)

يوم ٥/٢٩		يوم ٥/٢٨		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٥٩٦	٥,٣٣٩٦	٥,٣٦٣٦	٥,٣٤٣٦	دولار أمريكي
٨,٤٠٠١	٨,٣٦٦٦	٨,٤٥٣٠	٨,٤٢١٠	اليورو
١٠,٥٩٢٧	١٠,٥٥٢١	١٠,٦٠٧٦	١٠,٥٦٧٠	جنيه استرليني
٥,٣٨٨٢	٥,٣٦٥٤	٥,٤٢٠٠	٥,٣٩٦٥	دولار كندي
١,١٢٦٤	١,١٢١٢	١,١٣٣٢	١,١٢٨٩	كرون دنماركي
١,٠٦٨٥	١,٠٦٣٩	١,٠٧٣٢	١,٠٦٧٧	كرون نرويجي
٠,٩٠٠٢	٠,٨٩٦٦	٠,٩١١١	٠,٩٠٦٧	كرون سويدي
٥,١٧٠٤	٥,١٤٩١	٥,٢٣١٨	٥,٢١٠٢	فرنك سويسري
٥,١١٧٥	٥,٠٩٧٥	٥,١٦٨٢	٥,١٤٨٠	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٢٩١	١,٤٢٣٦	١,٤٣٠٢	١,٤٢٤٧	ريال سعودي
٢٠,٢٢٨٠	٢٠,١٣٧٣	٢٠,٢٤٠٠	٢٠,١٥٦٩	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٨ .

٤٣- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٦/١ حتى ٢٠٠٨/٦/٣

(قرش)

التاريخ		يوم ٦/١		يوم ٦/٢		يوم ٦/٣	
العملية	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	
دولار أمريكى	٥,٢٣٧٨	٥,٢٥٧٨	٥,٢٣٩٤	٥,٢٥٩٤	٥,٢٣٩٩	٥,٢٥٩٩	
اليورو	٨,٣١٢٠	٨,٣٤٣٧	٨,٣٠٣٨	٨,٣٣٦٥	٨,٢٩٢٣	٨,٣٢٥٠	
جنيه استرلينى	١٠,٥٥٠٧	١٠,٥٩٢٤	١٠,٥٨٤٣	١٠,٦٢٦٦	١٠,٤٧٥٨	١٠,٥١٦١	
دولار كندي	٥,٣٩٨٨	٥,٤٢٠١	٥,٣٧٣٨	٥,٣٩٦١	٥,٣٥٤٩	٥,٣٧٦٠	
كرون دنماركى	١,١١٤٣	١,١١٨٦	١,١١٢٩	١,١١٨٠	١,١١١٧	١,١١٦٠	
كرون نرويجى	١,٠٥٥٦	١,٠٦٠٣	١,٠٤٥٦	١,٠٥٠٣	١,٠٤٣٧	١,٠٤٨٠	
كرون سويدي	٠,٨٩١٥	٠,٨٩٥٢	٠,٨٨٨٦	٠,٨٩٣٤	٠,٨٨٧٤	٠,٨٩٠٩	
فرنك سويسرى	٥,١٠٦٥	٥,١٢٦١	٥,١٢١٢	٥,١٤٣٤	٥,١٢٢٢	٥,١٤٤٤	
ين يابانى (١٠٠)	٥,٠٧٦٤	٥,٠٩٦٨	٥,٠٥٩١	٥,٠٨٠٠	٥,٠٨٩٥	٥,١١٠٠	
ريال سعودى	١,٤٢٣١	١,٤٢٨٦	١,٤٢٣٥	١,٤٢٩٠	١,٤٢٣٧	١,٤٢٩٢	
دينار كويتى	٢٠,١١١٥	٢٠,٢٠٢١	٢٠,١٢٨٢	٢٠,٢١٤٢	٢٠,١٣٣١	٢٠,٢١٩٢	

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٨ .

٤٤- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٦/٤ حتى ٢٠٠٨/٦/٥

(قرش)

يوم ٦/٥		يوم ٦/٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٥٩٧	٥,٣٣٩٧	٥,٣٦٢٢	٥,٣٤٢٢	دولار أمريكي
٨,٢٨٧٧	٨,٢٥٥٢	٨,٣٦٠٧	٨,٣٢٨٠	اليورو
١٠,٤٨٦٣	١٠,٤٤٤٥	١٠,٥٥١٢	١٠,٥٠٩٧	جنيه استرليني
٥,٣٠٩٣	٥,٢٨٨٤	٥,٣٥٨٤	٥,٣٣٥٨	دولار كندي
١,١١١٠	١,١٠٦٧	١,١٢١٢	١,١١٦١	كرون دنماركي
١,٠٣٨٧	١,٠٣٣٦	١,٠٤٩٢	١,٠٤٤٩	كرون نرويجي
٠,٨٨٨٣	٠,٨٨٣٥	٠,٨٩٤٩	٠,٨٩١٠	كرون سويدي
٥,١٥٨٥	٥,١٣٧٣	٥,١٩٣٩	٥,١٧١٥	فرنك سويسري
٥,١٢١١	٥,٠٩٩٥	٥,١٣٥٢	٥,١١٥١	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٢٩١	١,٤٢٣٧	١,٤٢٩٨	١,٤٢٤٣	ريال سعودي
٢٠,١٩٦٣	٢٠,١٠٥٨	٢٠,٢٢٩٤	٢٠,١٣٨٧	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٨ .

٤٥- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٦/٨ حتى ٢٠٠٨/٦/١٠

(قرش)

التاريخ		يوم ٦/٨		يوم ٦/٩		يوم ٦/١٠	
العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء
دولار أمريكي	٥,٣٣٨٣	٥,٣٥٨٣	٥,٣٣٤٧	٥,٣٥٤٧	٥,٣٣٢٤	٥,٣٥٢٤	٥,٣٣٢٤
اليورو	٨,٢٢٢٠	٨,٢٥٣٩	٨,٤١٦٦	٨,٤٤٨٦	٨,٤٢٦٨	٨,٤٥٩٥	٨,٤٢٦٨
جنيه استرليني	١٠,٤٠٧٠	١٠,٤٤٧٦	١٠,٥٠٩٤	١٠,٥٥١٤	١٠,٥٥١٢	١٠,٥٩١٩	١٠,٥٥١٢
دولار كندي	٥,٢٣٦٢	٥,٢٥٦٨	٥,٢٣١٦	٥,٢٥٢٨	٥,٢٢١٢	٥,٢٤١٨	٥,٢٢١٢
كرون دنماركي	١,١٠٢٢	١,١٠٦٧	١,١٢٨٦	١,١٣٣٨	١,١٢٩٧	١,١٣٤٠	١,١٢٩٧
كرون نرويجي	١,٠٣٠٩	١,٠٣٥٣	١,٠٦١٩	١,٠٦٧٤	١,٠٦١٤	١,٠٦٦٠	١,٠٦١٤
كرون سويدي	٠,٨٨٢٠	٠,٨٨٦٠	٠,٩٠٢٢	٠,٩٠٧١	٠,٩٠١٢	٠,٩٠٥٧	٠,٩٠١٢
فرنك سويسري	٥,٠٨٧٥	٥,١٠٨٥	٥,٢٣٦٣	٥,٢٥٩٠	٥,٢٤٤٣	٥,٢٦٦٠	٥,٢٤٤٣
ين ياباني (١٠٠)	٥,٠٢٩٠	٥,٠٤٩٨	٥,٠٨٣١	٥,١٠٤٦	٥,٠٥٧٨	٥,٠٧٨٢	٥,٠٥٧٨
ريال سعودي	١,٤٢٣٣	١,٤٢٨٨	١,٤٢٢٤	١,٤٢٧٨	١,٤٢١٨	١,٤٢٧٣	١,٤٢١٨
دينار كويتي	٢٠,٠٧٧١	٢٠,١٦٧٥	٢٠,١٤٤٦	٢٠,٢٣٠٨	٢٠,١٣١٤	٢٠,٢١٧٦	٢٠,١٣١٤

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٨ .

٤٦- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٦/١١ حتى ٢٠٠٨/٦/١٣

(قرش)

يوم ٦/١٢		يوم ٦/١١		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٦١٢	٥,٣٤١٢	٥,٣٦١٢	٥,٣٤١٢	دولار أمريكي
٨,٣٠١٣	٨,٢٦٩٢	٨,٣٢٢٧	٨,٢٩٠٦	اليورو
١٠,٤٩٦٢	١٠,٤٥٤٩	١٠,٤٩١٣	١٠,٤٥١١	جنيه استرليني
٥,٢٧٠٠	٥,٢٤٩٣	٥,٢٠٨١	٥,١٨٦٦	دولار كندي
١,١١٣٠	١,١٠٨٥	١,١١٥٦	١,١١١٤	كرون دنماركي
١,٠٤٠١	١,٠٣٥٥	١,٠٤٤١	١,٠٣٩٥	كرون نرويجي
٠,٨٨٨٣	٠,٨٨٤١	٠,٨٩٤٧	٠,٨٩٠٥	كرون سويدي
٥,١٥٢٥	٥,١٣١٣	٥,١٧١٩	٥,١٥١٦	فرنك سويسري
٤,٩٩٤٦	٤,٩٧٥٠	٥,٠٢٠٨	٤,٩٩٩٧	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٢٩٥	١,٤٢٤١	١,٤٢٩٦	١,٤٢٤١	ريال سعودي
٢٠,١٩١٣	٢٠,٠٩٣٣	٢٠,٢٠٢٧	٢٠,١٠٤٦	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٨ .

٤٧- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٦/١٥ حتى ٢٠٠٨/٦/١٧

(قـشـر)

التاريخ		يوم ٦/١٥		يوم ٦/١٦		يوم ٦/١٧	
العملية	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء
دولار أمريكى	٥,٣٤٣٢	٥,٣٦٣٢	٥,٣٤٤١	٥,٣٦٤١	٥,٣٣٨١	٥,٣٥٨١	٥,٣٣٨١
اليورو	٨,٢٣٧١	٨,٢٦٩٠	٨,٢١٩٢	٨,٢٥١١	٨,٢٥٤٨	٨,٢٨٧٤	٨,٢٥٤٨
جنيه استرلينى	١٠,٤٠٢١	١٠,٤٤٣٨	١٠,٤٠٢٣	١٠,٤٤٢٨	١٠,٤٧٩٨	١٠,٥٢٠١	١٠,٤٧٩٨
دولار كندي	٥,٢١٥٩	٥,٢٣٦٥	٥,١٩٠٥	٥,٢١١٩	٥,١٩٧٨	٥,٢١٨٣	٥,١٩٧٨
كرون دنماركى	١,١٠٤٧	١,١٠٩٠	١,١٠٢٠	١,١٠٦٤	١,١٠٦٩	١,١١١٢	١,١٠٦٩
كرون نرويجى	١,٠٢٣٩	١,٠٢٨٣	١,٠٢٢٠	١,٠٢٧٢	١,٠٢٩٢	١,٠٣٣٤	١,٠٢٩٢
كرون سويدي	٠,٨٧٩٢	٠,٨٨٣٧	٠,٨٧٧٣	٠,٨٨٢١	٠,٨٨٢٥	٠,٨٨٦٠	٠,٨٨٢٥
فرنك سويسرى	٥,١١٤١	٥,١٣٤٢	٥,١٠٢٣	٥,١٢٣٣	٥,١١٥١	٥,١٣٦٢	٥,١١٥١
ين يابانى (١٠٠)	٤,٩٦١٢	٤,٩٨١١	٤,٩٤٠٠	٤,٩٥٩٩	٤,٩٢٨١	٤,٩٤٩٣	٤,٩٢٨١
ريال سعودى	١,٤٢٤٦	١,٤٣٠٠	١,٤٢٤٩	١,٤٣٠٤	١,٤٢٣٣	١,٤٢٨٧	١,٤٢٣٣
دينار كويتى	٢٠,١٠٠٨	٢٠,١٩١٣	٢٠,٠٨٣٨	٢٠,١٦٩٦	٢٠,٠٦٧٣	٢٠,١٥٧٦	٢٠,٠٦٧٣

* تعليمات تنفيذه للفحص رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٨ .

٤٨- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٦/١٨ حتى ٢٠٠٨/٦/١٩

(قرش)

يوم ٦/١٩		يوم ٦/١٨		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٥٠.٨	٥,٣٣٠.٨	٥,٣٥٠.٤	٥,٣٣٠.٤	دولار أمريكي
٨,٢٨٢.٠	٨,٢٤٨.٩	٨,٢٨٧.٨	٨,٢٥٦.٣	اليورو
١٠,٤٣٣.٥	١٠,٣٩٢.٩	١٠,٤٢٩.٠	١٠,٣٨٨.٤	جنيه استرليني
٥,٢٤٦.٤	٥,٢٢٤.٢	٥,٢٤٣.٩	٥,٢٢٣.٣	دولار كندي
١,١١٠.٢	١,١٠٦.٠	١,١١١.٢	١,١٠٦.٨	كرون دنماركي
١,٠٣٠.٤	١,٠٢٦.٣	١,٠٣٣.٧	١,٠٢٩.٢	كرون نرويجي
٠,٨٨٢.٧	٠,٨٧٩.٢	٠,٨٨٦.٠	٠,٨٨٢.٤	كرون سويدي
٥,١٢٠.٩	٥,٠٩٩.٨	٥,١٢٦.٤	٥,١٠٤.٨	فرنك سويسري
٤,٩٤٣.٠	٤,٩٢٣.٦	٤,٩٤٦.٧	٤,٩٢٦.٠	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٢٦.٩	١,٤٢١.٥	١,٤٢٦.٧	١,٤٢١.٣	ريال سعودي
٢٠,١١٨.٨	٢٠,٠٢٨.٦	٢٠,١١٨.٨	٢٠,٠٢٨.٦	دينار كويتي

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٨ .

٤٩- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٦/٢٣ حتى ٢٠٠٨/٦/٢٤

(قرش)

اليوم ٦/٢٤		اليوم ٦/٢٣		اليوم ٦/٢٢		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملية
٥,٣٥٢١	٥,٣٣٢١	٥,٣٥٠٣	٥,٣٣٠٣	٥,٣٥٠٥	٥,٣٣٠٥	دولار أمريكي
٨,٣٠٤٣	٨,٢٧٢٢	٨,٣٤٨١	٨,٣١٥٨	٨,٢٨٧٩	٨,٢٥٥٩	اليورو
١٠,٤٩٧١	١٠,٤٥٥٧	١٠,٥٧٢٧	١٠,٥٣١٦	١٠,٥٣٧٨	١٠,٤٩٦٨	جنيه استرليني
٥,٢٦٤٢	٥,٢٤٣٠	٥,٢٦٣٥	٥,٢٤١٧	٥,٢٧٠٩	٥,٢٤٨٦	دولار كندي
١,١١٣٧	١,١٠٨٩	١,١١٩٥	١,١١٥١	١,١١١١	١,١٠٦٨	كرون دنماركي
١,٠٣٦٤	١,٠٣١٩	١,٠٣٨٣	١,٠٣٣١	١,٠٣٢٠	١,٠٢٧٧	كرون نرويجي
٠,٨٨٤٩	٠,٨٨١٣	٠,٨٨٧٣	٠,٨٨٣١	٠,٨٨١٥	٠,٨٧٧٩	كرون سويدي
٥,١٢٦٠	٥,١٠٥٤	٥,١٦٧٩	٥,١٤٦٦	٥,١٢٣٠	٥,١٠٢٤	فرنك سويسري
٤,٩٦٩٠	٤,٩٤٨٦	٤,٩٨٨٢	٤,٩٦٨١	٤,٩٦٦١	٤,٩٤٥٣	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٢٧٤	١,٤٢١٩	١,٤٢٦٩	١,٤٢١٤	١,٤٢٦٩	١,٤٢١٤	ريال سعودي
٢٠,١٨٥٩	٢٠,٠٩٩٩	٢٠,١٨٠٧	٢٠,٠٩٤٦	٢٠,١٦٠١	٢٠,٠٧٤٢	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٨ .

٥٠- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٥/٦/٢٠٠٨ حتى ٢٦/٦/٢٠٠٨

(قرش)

يوم ٢٦/٦		يوم ٢٥/٦		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٦١٦	٥,٣٤١٦	٥,٣٥٥٦	٥,٣٣٥٦	دولار أمريكي
٨,٣٥٥٠	٨,٣٢٣٣	٨,٣٢٩٦	٨,٢٩٦٩	اليورو
١٠,٥٨٤٩	١٠,٥٤٣٣	١٠,٥١٨٩	١٠,٤٧٨١	جنيه استرليني
٥,٢٩٥٩	٥,٢٧٥١	٥,٢٧١٨	٥,٢٤٩٠	دولار كندي
١,١٢٠٣	١,١١٦٠	١,١١٦٥	١,١١٢١	كرون دنماركي
١,٠٤٨٦	١,٠٤٣٦	١,٠٤٥٣	١,٠٤٠٠	كرون نرويجي
٠,٨٨٨٨	٠,٨٨٥٢	٠,٨٨٦٤	٠,٨٨٢٠	كرون سويدي
٥,١٥٠٤	٥,١٣٠٢	٥,١٤٤٧	٥,١٢٤٥	فرنك سويسري
٤,٩٦٥٤	٤,٩٤٥٠	٤,٩٦١٢	٤,٩٤١٣	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٢٩٩	١,٤٢٤٤	١,٤٢٨٣	١,٤٢٢٨	ريال سعودي
٢٠,٢٢٤١	٢٠,١٣٨٠	٢٠,١٧٥٦	٢٠,٠٧٧٥	دينار كويتي

* تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٨

٥١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٩/٦/٢٠٠٨ حتى ٣٠/٦/٢٠٠٨

(قسـر ش)

يوم ٦/٣٠		يوم ٦/٢٩		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٥٢٨	٥,٣٣٢٨	٥,٣٦٥٨	٥,٣٤٥٨	دولار أمريكى
٨,٤٥٤٧	٨,٤٢٢٦	٨,٤٢٧٥	٨,٣٩٤٥	اليورو
١٠,٦٧٦٧	١٠,٦٣٤١	١٠,٦٣٦١	١٠,٥٩٥٤	جنيه استرلينى
٥,٢٩٧٢	٥,٢٧٤٣	٥,٣١٥٨	٥,٢٩٣٤	دولار كنـدى
١,١٣٣٤	١,١٢٨٣	١,١٣٠٠	١,١٢٥٥	كرون دنماركى
١,٠٥٧٦	١,٠٥٢١	١,٠٦٠٠	١,٠٥٥٠	كرون نرويجى
٠,٨٩٦٦	٠,٨٩١٧	٠,٨٩٦٢	٠,٨٩٢٠	كرون سويـدى
٥,٢٥٧٦	٥,٢٣٥٤	٥,٢٠٥٠	٥,١٨٣٦	فرنك سويسرى
٥,٠٤٤١	٥,٠٢٤٣	٤,٩٨٠٣	٤,٩٥٩٠	ين يابانى (١٠٠)
١,٤٢٧٩	١,٤٢١٩	١,٤٣١٠	١,٤٢٥٥	ريال سعودى
٢٠,٢٢٣٧	٢٠,١٣٧٥	٢٠,٢٥٦٧	٢٠,١٥٨٤	دينار كويتى

* تعليقات تنفيذية للفحص رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٨ .

٥٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٧/٢ حتى ٢٠٠٨/٧/٦

(قرش)

التاريخ		يوم ٧/٢		يوم ٧/٣		يوم ٧/٦	
العملية		شراء		بيع		شراء	
دولار أمريكي		٥,٣٢٢٥	٥,٣٥٠٤	٥,٣٢٢٢	٥,٣٥٠٠	٥,٣٢٣٣	٥,٣٥٠٦
اليورو		٨,٤٠٧٩	٨,٤٥٢٦	٨,٤٥٨٠	٨,٥٠٣٣	٨,٣٥٩٨	٨,٤٠٤٧
جنيه استرليني		١٠,٥٧٠٩	١٠,٦٢٧٥	١٠,٥٧٩٩	١٠,٦٣٦٣	١٠,٥٥٤٦	١٠,٦١١٢
فرنك السويسري		٥,٢٠٥٨	٥,٢٣٥٢	٥,٢٥٧٠	٥,٢٨٦٦	٥,١٨٨٩	٥,٢١٨٥
ين ياباني (١٠٠)		٤,٩٨٥٤	٥,٠١٣٠	٥,٠٠٦٣	٥,٠٣٣٤	٤,٩٨١٦	٥,٠٠٩٤
ريال سعودي		١,٤١٩٢	١,٤٢٦٩	١,٤١٩٢	١,٤٢٦٨	١,٤١٩٤	١,٤٢٦٨
دينار كويتي		٢٠,٠٨٧٠	٢٠,٢٠٣٢	٢٠,٠٩٢٠	٢٠,٢١٢٣	٢٠,٠٧٨٢	٢٠,١٩١٦

* التردد الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري

٥٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٧/٧ حتى ٢٠٠٨/٧/٩

(قرش)

اليوم ٧/٩		اليوم ٧/٨		اليوم ٧/٧		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٥٩٢	٥,٣٣١٩	٥,٣٥٩٠	٥,٣٣١٣	٥,٣٥٣١	٥,٣٢٦٩	دولار امريكى
٨,٤٢١٥	٨,٣٧٦٩	٨,٤١٤٧	٨,٣٦٩٦	٨,٣٨٥٧	٨,٣٤٣٦	اليورو
١٠,٥٨٢٣	١٠,٥٢٦٧	١٠,٥٨٣٥	١٠,٥٢٦٧	١٠,٥٣٧٧	١٠,٤٨٥٦	جنيه استرلينى
٥,١٩٣١	٥,١٦٥١	٥,٢٢٥٣	٥,١٩٦٧	٥,١٩٥٧	٥,١٦٩٨	فرنك السويسرى
٤,٩٩٠٠	٤,٩٦٣١	٥,٠١٢٧	٤,٩٨٦٣	٤,٩٨١٥	٤,٩٥٤٤	ين يابانى (١٠٠)
١,٤٢٩٠	١,٤٢١٥	١,٤٢٨٩	١,٤٢١٤	١,٤٢٧٣	١,٤٢٠٢	ريال سعودى
٢٠,٢٠١٤	٢٠,٠٨٣٢	٢٠,٢٣٨٨	٢٠,١١١٤	٢٠,١٨٩١	٢٠,٠٧٩٧	دينسار كويتى

* النشره الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٥٤- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٧/١٠ حتى ٢٠٠٨/٧/١٤

(قرش)

اليوم ٧/١٤		اليوم ٧/١٣		اليوم ٧/١٠		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٢٧٣	٥,٢٩٩٣	٥,٣٣٢٦	٥,٣٠٤٨	٥,٣٤٨٥	٥,٣٢١٤	دولار امريكى
٨,٤٤٧٠	٨,٤٠١٠	٨,٥٠٢٨	٨,٤٥٦٥	٨,٤٠٣١	٨,٣٥٩٤	اليورو
١٠,٥٨٢٧	١٠,٥٢٦٠	١٠,٦١٧٧	١٠,٥٥٩٨	١٠,٥٦٥٥	١٠,٥١٠٣	جنيه استرالى
٥,٢٠٤٠	٥,١٧٤١	٥,٢٥٠٢	٥,٢١٩٨	٥,١٨٠٢	٥,١٥١٩	فرنك السويسرى
٤,٩٩٤٧	٤,٩٦٦٥	٥,٠٢٠٨	٤,٩٩٢٣	٤,٩٨٧٩	٤,٩٦١٧	ين يابانى (١٠٠)
١,٤٢٠٥	١,٤١٢٨	١,٤٢١٩	١,٤١٤٣	١,٤٢٦١	١,٤١٨٧	ريال سعودى
٢٠,٠٩٦٩	١٩,٩٨٠٨	٢٠,١٢٤٥	٢٠,٠٠٩٢	٢٠,١٥٨٨	٢٠,٠٤١٥	دينار كويتى

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصرى .

٥٥- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٧/١٥ حتى ٢٠٠٨/٧/١٧

(قرش)

يوم ٧/١٧		يوم ٧/١٦		يوم ٧/١٥		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٢٣٩	٥,٢٩٧٥	٥,٣٢٥٥	٥,٢٩٧٦	٥,٣٢٥٦	٥,٢٩٨٤	دولار أمريكي
٨,٤٣٤٠	٨,٣٩٠١	٨,٤٧٤٦	٨,٤٢٨٧	٨,٥٢١٦	٨,٤٧٧٤	اليورو
١٠,٦٤٨٨	١٠,٥٩٣٣	١٠,٦٦٦٥	١٠,٦٠٩١	١٠,٧٠٧٦	١٠,٦٥١٤	جنيه استرليني
٥,٢٢٢٠	٥,١٩٤٦	٥,٢٨٧٥	٥,٢٥٨٠	٥,٣٠٦٠	٥,٢٧٧٣	فرنك السويسري
٥,٠٣٨٧	٥,٠١١٨	٥,١١٦٨	٥,٠٨٧٨	٥,٠٨٨٠	٥,٠٦١٠	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٢١٢	١,٤١٣٠	١,٤٢٢٤	١,٤١٣٧	١,٤٢٠٥	١,٤١٣٠	ريال سعودي
٢٠,٠٦٨٨	١٩,٩٤٦٨	٢٠,١٠٠٢	١٩,٩٧١٤	٢٠,١١٧٩	٢٠,٠٠٠٠	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٥٦- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٧/٢٠ حتى ٢٠٠٨/٧/٢٢

(قرش)

اليوم ٧/٢٢		اليوم ٧/٢١		اليوم ٧/٢٠		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٢٣٩	٥,٢٩٦٩	٥,٣٢٤٤	٥,٢٩٦٨	٥,٣٢٣٨	٥,٢٩٧١	دولار أمريكي
٨,٤٨٢٥	٨,٤٣٧٩	٨,٤٤٨٢	٨,٤٠٢٨	٨,٤٣٨٢	٨,٣٩٣٨	اليورو
١٠,٦٨٦١	١٠,٦٢٩٨	١٠,٦٣١٢	١٠,٥٧٤٤	١٠,٦٤٠١	١٠,٥٨٤١	جنيه استرليني
٥,٢٤٨٣	٥,٢١٩٦	٥,٢٠٨٣	٥,١٨٠٢	٥,٢٠٦٦	٥,١٧٧٥	فرنك السويسري
٥,٠١٠٢	٤,٩٨٣٤	٤,٩٧٧٠	٤,٩٥٠٢	٤,٩٧٧٨	٤,٩٥١٥	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٢٠٢	١,٤١٢٣	١,٤٢٠٤	١,٤١٢٢	١,٤٢١٢	١,٤١٢٩	ريال سعودي
٢٠,٠٧٨٠	١٩,٩٦١١	٢٠,٠٤٦٢	١٩,٩٢٩١	٢٠,٠٦٥٦	١٩,٩٥٤٤	دينار كويتي

* النشرة الاحائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٥٧- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٧/٢٤ حتى ٢٠٠٨/٧/٢٨

(قرش)

اليوم ٧/٢٨		اليوم ٧/٢٧		اليوم ٧/٢٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٢٤٤	٥,٢٩٦٧	٥,٣٢٤٣	٥,٢٩٧٢	٥,٣٢٤٣	٥,٢٩٧٥	دولار أمريكي
٨,٣٩١٢	٨,٣٤٥٥	٨,٣٦٥٠	٨,٣٢١٣	٨,٣٤٠٥	٨,٢٩٧٤	اليورو
١٠,٥٨٤٣	١٠,٥٢٧٢	١٠,٦٠٠٧	١٠,٥٤٤٠	١٠,٥٦٨٢	١٠,٥١٣٤	جنيه استرليني
٥,١٥٢٣	٥,١٢٤٥	٥,١٣٩٣	٥,١١٠١	٥,١٣٠٤	٥,١٠٢٦	فرنك السويسري
٤,٩٤٦٠	٤,٩١٩٤	٤,٩٣٦٦	٤,٩٠٩٨	٤,٩٣٩٥	٤,٩١٣٣	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٢٠٤	١,٤١٢٢	١,٤١٩٧	١,٤١٢٤	١,٤٢٠٣	١,٤١٢٤	ريال سعودي
٢٠,٠٦٨٧	١٩,٩٣٩٤	٢٠,٠٦١٧	١٩,٩٣٨٩	٢٠,٠٣٥٨	١٩,٩١٩٦	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٥٨ - *أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٩/٧/٢٠٠٨ حتى ٣١/٧/٢٠٠٨

(قرش)

التاريخ		يوم ٢٩/٧		يوم ٣٠/٧		يوم ٣١/٧	
العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء
دولار أمريكي	٥,٢٩٨٠	٥,٣٢٤٥	٥,٢٩٧٠	٥,٣٢٣٦	٥,٢٩٦٩	٥,٣٢٣٦	٥,٢٩٦٩
اليورو	٨,٣١٩٤	٨,٣٦٢١	٨,٢٥٥٩	٨,٢٩٨٩	٨,٢٧٠٦	٨,٣١٣٣	٨,٢٧٠٦
جنيه استرليني	١٠,٥٢٤٤	١٠,٥٧٨٧	١٠,٤٨١٧	١٠,٥٣٦٤	١٠,٤٩٣٢	١٠,٥٤٧٦	١٠,٤٩٣٢
فرنك السويسري	٥,١٠٥٠	٥,١٣٢٠	٥,٠٥٩٢	٥,٠٨٦١	٥,٠٥٦٣	٥,٠٨١٧	٥,٠٥٦٣
ين ياباني (١٠٠)	٤,٩١١٠	٤,٩٣٧٤	٤,٩١٠١	٤,٩٣٥٦	٤,٨٩٢٨	٤,٩١٨٣	٤,٨٩٢٨
ريال سعودي	١,٤١٢٦	١,٤١٩٩	١,٤١٢٣	١,٤١٩٦	١,٤١٢٣	١,٤١٩٦	١,٤١٢٣
دينار كويتي	١٩,٩٣٢٩	٢٠,٠٤٧٨	١٩,٩٢٤٨	٢٠,٠٣٥٣	١٩,٩٢٦١	٢٠,٠٣٦٩	١٩,٩٢٦١

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٥٩ - *أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٨/٣ حتى ٢٠٠٨/٨/٥

(قرش)

اليوم ٨/٥		اليوم ٨/٤		اليوم ٨/٣		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٢٢.٠	٥,٢٩٤٤	٥,٣٢٥٢	٥,٢٩٨٧	٥,٣٢٥٨	٥,٢٩٨٤	دولار أمريكي
٨,٢٣٨٩	٨,١٩٤٢	٨,٣٠٥٢	٨,٢٦٢٨	٨,٢٩١٢	٨,٢٤٦٤	اليورو
١٠,٣٩٨٦	١٠,٣٤٢١	١٠,٤٨١٦	١٠,٤٢٨٤	١٠,٥٢٢٢	١٠,٤٦٥٣	جنيه استرليني
٥,٠٤٨٣	٥,٠١٩٤	٥,٠٨٥٢	٥,٠٥٧٥	٥,٠٧٤٦	٥,٠٤٧٠	فرنك السويسري
٤,٩٣٤١	٤,٩٠٧٧	٤,٩٣٤٤	٤,٩٠٨٥	٤,٩٤٦٩	٤,٩١٩١	ين ياباني (١٠٠)
١,٤١٩٢	١,٤١١٦	١,٤٢٠٠	١,٤١٢٨	١,٤٢٠٢	١,٤١٢٧	ريال سعودي
٢٠,٠١٧١	١٩,٩٠٣١	٢٠,٠٢٧٠	١٩,٩١٢٥	٢٠,٠٤٠٧	١٩,٩٢٩٩	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٦٠- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٨/٦ حتى ٢٠٠٨/٨/١٠

(قرش)

اليوم ٨/١٠		اليوم ٨/٧		اليوم ٨/٦		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣١٥٧	٥,٢٨٩٣	٥,٣١٥٧	٥,٢٨٨٨	٥,٣١٨٩	٥,٢٩٢٦	دولار أمريكي
٧,٩٧٦٨	٧,٩٣٦٦	٨,٢٢٢٤	٨,١٨٠٣	٨,٢٣٠٤	٨,١٨٨٧	اليورو
١٠,٢١٨٤	١٠,١٦٥٠	١٠,٣٧٦٣	١٠,٣٢١٢	١٠,٣٨٨٣	١٠,٣٣٥٣	جنيه استرليني
٤,٩١١٩	٤,٨٨٦٢	٥,٠٣٦٧	٥,٠٠٩٨	٥,٠٥٣٦	٥,٠٢٧٦	فرنك السويسري
٤,٨٢٥٠	٤,٨٠٠٢	٤,٨٥٧٢	٤,٨٣٠٤	٤,٩٠١٣	٤,٨٧٥٢	ين ياباني (١٠٠)
١,٤١٧٤	١,٤١٠٣	١,٤١٧٥	١,٤١٠٢	١,٤١٨٤	١,٤١١٢	ريال سعودي
١٩,٩٠٧٥	١٩,٧٩٨٢	١٩,٩٦٣٧	١٩,٨٤٧٨	١٩,٩٨٩٠	١٩,٨٧٥٢	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٦١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٨/١١ حتى ٢٠٠٨/٨/١٣

(قرش)

اليوم ٨/١٣		اليوم ٨/١٢		اليوم ٨/١١		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٣٨٩	٥,٣١١٧	٥,٣٣٥١	٥,٣٠٧٦	٥,٣١٧٩	٥,٢٩٠٤	دولار أمريكي
٧,٩٥٣٩	٧,٩١١٨	٧,٩٤٤٥	٧,٩٠٣٠	٧,٩٨١١	٧,٩٣٨٧	اليورو
١٠,٠١٩٥	٩,٩٦٦٩	١٠,١٣٦٢	١٠,٠٨٢٣	١٠,٢١٨٩	١٠,١٦٣٣	جنيه استرليني
٤,٩٠٦٦	٤,٨٨٠٣	٤,٨٩٧٣	٤,٨٧١١	٤,٩٢٥٨	٤,٨٩٩٤	فرنك السويسري
٤,٩٠٤٤	٤,٨٧٧٦	٤,٨٤٣٩	٤,٨١٨١	٤,٨٤١٩	٤,٨١٥١	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٢٣٧	١,٤١٦٣	١,٤٢٢٧	١,٤١٥١	١,٤١٨١	١,٤١٠٦	ريال سعودي
١٩,٩٠٧٢	١٩,٧٩١١	١٩,٩٤٣٦	١٩,٨٢٥٩	١٩,٩١٥٧	١٩,٧٩٧٨	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٦٣- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٨/١٤ حتى ٢٠٠٨/٨/١٨

(قرش)

يوم ٨/١٨		يوم ٨/١٧		يوم ٨/١٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٤٥٥	٥,٣١٩٦	٥,٣٤٥٥	٥,٣١٥٨	٥,٣٤٤٣	٥,٣١٥٤	دولار أمريكي
٧,٨٦٦٩	٧,٨٢٧٧	٧,٨٥٢٠	٧,٨٠٧٩	٧,٩٧٣٢	٧,٩٢٩٠	اليورو
٩,٩٧٧٨	٩,٩٢٧٤	٩,٩٧٨٩	٩,٩٢٠٩	١٠,٠١٥٢	٩,٩٥٩٤	جنيه استرليني
٤,٨٦٧٩	٤,٨٤٣٤	٤,٨٧٨٦	٤,٨٤٨٩	٤,٩١٥٧	٤,٨٨٧٧	فرنك السويسري
٤,٨٤٥٩	٤,٨٢٠٢	٤,٨٣٨٠	٤,٨٠٩٨	٤,٨٧٤٩	٤,٨٤٧٢	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٢٥٥	١,٤١٨٤	١,٤٢٥٤	١,٤١٧٣	١,٤٢٥١	١,٤١٧٢	ريال سعودي
١٩,٩٥١٠	١٩,٨١٧٣	١٩,٨٨٠٥	١٩,٧٥٥٦	١٩,٩١٩٩	١٩,٧٩٧٣	دينار كويتي

* النسبة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٦٣- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٨/١٩ حتى ٢٠٠٨/٨/٢١

(قرش)

اليوم ٨/٢١		اليوم ٨/٢٠		اليوم ٨/١٩		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٧٢٣	٥,٣٤٥٤	٥,٣٧٠٣	٥,٣٤٢٧	٥,٣٧٨٣	٥,٣٤٣٧	دولار أمريكي
٧,٩٤٦٨	٧,٩٠٥٩	٧,٩٠٩٤	٧,٨٦٦٦	٧,٨٩٨٦	٧,٨٤٦١	اليورو
١٠,٠١٤٠	٩,٩٦١٢	٩,٩٧١٥	٩,٩١٨٧	١٠,٠١٣٤	٩,٩٤٨٣	جنيه استرليني
٤,٩٠٩٨	٤,٨٨٣٦	٤,٨٨٧٩	٤,٨٦١٩	٤,٩٠٢٨	٤,٨٦٩٩	فرنك السويسري
٤,٩٤٩٢	٤,٩٢٣٥	٤,٨٨١٥	٤,٨٥٥٢	٤,٩٠٠٥	٤,٨٦٧٦	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٣٢٦	١,٤٢٥٢	١,٤٣٢١	١,٤٢٤٥	١,٤٣٤١	١,٤٢٤٨	ريال سعودي
٢٠,٠٩١٠	١٩,٩٦٣١	٢٠,٠٨٤٨	١٩,٩٤٤١	٢٠,٠٧٩٦	١٩,٩١٣١	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٦٤ - * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٨/٢٤ حتى ٢٠٠٨/٨/٢٦

(قرش)

اليوم ٨/٢٦		اليوم ٨/٢٥		اليوم ٨/٢٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٢٧٧٨	٥,٣٥٠٧	٥,٢٧٢٠	٥,٣٤٦٩	٥,٣٧٢٣	٥,٣٤٦١	دولار أمريكي
٧,٨٤٤٠	٧,٨٠٢٣	٧,٩٣٢٢	٧,٨٩٣٠	٧,٩٤٨٣	٧,٩٠٧٤	اليورو
٩,٨٦٥٥	٩,٨١٤٧	٩,٩٣٩٦	٩,٨٩٠٦	٩,٩٤٥٧	٩,٨٩٤٥	جنيه استرليني
٤,٨٥٨٤	٤,٨٣٢٦	٤,٨٩٢١	٤,٨٦٦٥	٤,٨٨٩٧	٤,٨٦٣١	فرنك السويسري
٤,٨٩٦٩	٤,٨٧١٣	٤,٨٨٩٠	٤,٨٦٣٩	٤,٨٨٣٤	٤,٨٥٧٤	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٣٣٩	١,٤٢٦٦	١,٤٣٢٨	١,٤٢٥٦	١,٤٣٢٥	١,٤٢٥٣	ريال سعودي
٢٠,٠٦١٧	١٩,٩٢٣٦	٢٠,٠٨٠١	١٩,٩٤٥٠	٢٠,٠٦٣٠	١٩,٩٢٧٩	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٦٥- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٨/٢٧ حتى ٢٠٠٨/٨/٣١

(قرش)

اليوم ٨/٣١		اليوم ٨/٢٨		اليوم ٨/٢٧		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٣٨٣٨	٥,٣٥٧٢	٥,٣٨٣٩	٥,٣٥٧٤	٥,٣٨٢٥	٥,٣٥٥٩	دولار أمريكي
٧,٩٠١٣	٧,٨٦٠١	٧,٩٥٤٢	٧,٩١٤٠	٧,٩٤٣٥	٧,٩٠٢٦	اليورو
٩,٨٠٧١	٩,٧٥٦٠	٩,٨٨٨٦	٩,٨٣٨٩	٩,٩٣٥٦	٩,٨٨٤٨	جنيه استرليني
٤,٨٨٩٥	٤,٨٦٢٦	٤,٩٣٤٨	٤,٩٠٨٣	٤,٩٢٥٩	٤,٨٩٨٧	فرنك السويسري
٤,٩٤٨٨	٤,٩٢٢١	٤,٩٢٣٥	٤,٨٩٨٩	٤,٩٤٤٩	٤,٩١٨١	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٣٥٨	١,٤٢٨٣	١,٤٣٥٧	١,٤٢٨٤	١,٤٣٥١	١,٤٢٨٠	ريال سعودي
٢٠,١٣١٦	٢٠,٠٠٢٢	٢٠,١٥٤٦	٢٠,٠٢٥٦	٢٠,١١٠٣	١٩,٩٧٣٤	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٦٦- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٩/١ حتى ٢٠٠٨/٩/٣

(قـرش)

اليوم ٩/٣		اليوم ٩/٢		اليوم ٩/١		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٠٣٠	٥,٣٧٧٥	٥,٣٨٩٣	٥,٣٦٣١	٥,٣٨٣٦	٥,٣٥٧٤	دولار أمريكى
٧,٨٠٥٢	٧,٧٦٦١	٧,٨١٩٨	٧,٧٨٠٨	٧,٨٧٣٠	٧,٨٣٣٦	اليورو
٩,٦٠٠٦	٩,٥٥٣٦	٩,٦١٣٤	٩,٥٦٤١	٩,٧٠٥٠	٩,٦٥٦١	جنيه استرلينى
٤,٨٦١٠	٤,٨٣٥٩	٤,٨٥٨٣	٤,٨٣٢٥	٤,٩٠٠٠	٤,٨٧٤٣	فرنك السويسرى
٤,٩٧٨٨	٤,٩٥٢٥	٤,٩٤٩٧	٤,٩٢٤٨	٤,٩٩٤١	٤,٩٦٧٩	ين يابانى (١٠٠)
١,٤٤٠٨	١,٤٣٣٨	١,٤٣٧١	١,٤٣٠٠	١,٤٣٥٦	١,٤٢٨٤	ريال سعودى
٢٠,٢٢٤٦	٢٠,٠٩٨٩	٢٠,١٣٧٠	٢٠,٠٠٩٤	٢٠,١٦٠٣	٢٠,٠٣٢١	دينار كويتى

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصرى .

٦٧- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٩/٤ حتى ٢٠٠٨/٩/٨

(قرش)

اليوم ٩/٨		اليوم ٩/٧		اليوم ٩/٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤١٦١	٥,٣٩٠٠	٥,٤١٤١	٥,٣٨٨٨	٥,٤٠٨٦	٥,٣٨٣٥	دولار أمريكي
٧,٦٩٩٥	٧,٦٦٠٣	٧,٧٢٧٥	٧,٦٨٩٣	٧,٨٣٤٤	٧,٧٩٥٩	اليورو
٩,٥٤٢٦	٩,٤٩٥١	٩,٥٦٢٨	٩,٥١٥٦	٩,٦٣٤٤	٩,٥٨٧٥	جنيه استرليني
٤,٧٩٧٧	٤,٧٧٣٣	٤,٨٤٠٠	٤,٨١٤٩	٤,٨٨٤٩	٤,٨٦١٠	فرنك السويسري
٤,٩٨٦٧	٤,٩٦٠٩	٥,٠٢٧٩	٥,٠٠٢١	٤,٩٩٥٩	٤,٩٧٠٩	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٤٤٢	١,٤٣٧١	١,٤٤٣٨	١,٤٣٦٧	١,٤٤٢٣	١,٤٣٥٤	ريال سعودي
٢٠,٢٤٣٢	٢٠,١٣٨٤	٢٠,٢٣٥٧	٢٠,١٣٣٨	٢٠,٢٢٨٢	٢٠,١٠٤٢	دينار كويتي

* البترة الاحمائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٦٨- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة
من ٢٠٠٨/٩/٩ حتى ٢٠٠٨/٩/١١

(قـشـر)

اليوم ٩/١١		اليوم ٩/١٠		اليوم ٩/٩		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٤٣٢	٥,٤١٧١	٥,٤٢٥١	٥,٣٩٩١	٥,٤١٧١	٥,٣٩٠٩	دولار أمريكي
٧,٥٨٧٩	٧,٥٥٠٩	٧,٦٦١٣	٧,٦٢٣٥	٧,٦٦٥٧	٧,٦٢٧٠	اليورو
٩,٥٥٥٦	٩,٥٠٨١	٩,٥٣٨٣	٩,٤٩٠٦	٩,٥٤٥٤	٩,٤٩٧١	جنيه استرليني
٤,٧٨٦٥	٤,٧٦١٩	٤,٨٠٨٦	٤,٧٨٣٩	٤,٧٩١٣	٤,٧٦٦٩	فرنك السويسري
٥,١٠٧٢	٥,٠٧٩٨	٥,٠٧٠٦	٥,٠٤٥٤	٥,٠١٣٠	٤,٩٨٦٩	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٥١٦	١,٤٤٤٤	١,٤٤٦٧	١,٤٣٩٦	١,٤٤٤٥	١,٤٣٧٣	ريال سعودي
٢٠,٣١٩٧	٢٠,١٩٢٠	٢٠,٢٧٣٠	٢٠,١٤٥٩	٢٠,٢٣٦٤	٢٠,١٠٨٥	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٦٩- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٩/١٤ حتى ٢٠٠٨/٩/١٦

(قـشـ)

اليوم ٩/١٦		اليوم ٩/١٥		اليوم ٩/١٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٧٠٠	٥,٤٤٢٣	٥,٤٥٣٢	٥,٤٢٨١	٥,٤٤٥٤	٥,٤٢٠٦	دولار امريكى
٧,٧٧٩٥	٧,٧٣٧٩	٧,٧٠٤٩	٧,٦٦٨٨	٧,٧٤٨٨	٧,٧١١٧	اليورو
٩,٧٧٩٩	٩,٧٢٨٦	٩,٧١٣٣	٩,٦٦٦٨	٩,٧٦٩٠	٩,٧٢١٧	جنيه استرلينى
٤,٩٢٠٩	٤,٨٩٣٧	٤,٨٥٠٣	٤,٨٢٥٨	٤,٨١٦٨	٤,٧٩٢٧	فرنك السويسرى
٥,٢٥٩٦	٥,٢٣٢٠	٥,١٦٦٥	٥,١٣٩٧	٥,٠٤٤٨	٥,٠١٩٠	ين يابانى (١٠٠)
١,٤٥٨١	١,٤٥٠٣	١,٤٥٤١	١,٤٤٧٢	١,٤٥٢١	١,٤٤٥٢	ريال سعودى
٢٠,٤٦٧١	٢٠,٣٣٢٩	٢٠,٣٦٤٦	٢٠,٢٤٠٣	٢٠,٣٦٤٢	٢٠,٢٥٦٠	دينار كويتى

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصرى .

٧٠- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٩/١٧ حتى ٢٠٠٨/٩/٢١

(قرش)

اليوم ٩/٢١		اليوم ٩/١٨		اليوم ٩/١٧		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٨٥٠	٥,٤٥٨٢	٥,٤٨٦٤	٥,٤٥٩٢	٥,٤٨٣٦	٥,٤٥٦٦	دولار أمريكي
٧,٩٣٥٧	٧,٨٩٤٧	٧,٩٤٢١	٧,٩٠٢١	٧,٧٩٨٨	٧,٧٥٩٣	اليورو
١٠,٠٤٨٥	٩,٩٩٦٦	١٠,٠٠٥٥	٩,٩٥٣١	٩,٨١٠٢	٩,٧٦٠٢	جنيه استرليني
٤,٩٦٤٢	٤,٩٣٧٣	٥,٠١٤٥	٤,٩٨٧٨	٤,٩٠٠٠	٤,٨٧٤١	فرنك السويسري
٥,١٠٦١	٥,٠٧٨٣	٥,٢٣٤١	٥,٢٠٥١	٥,١٩٢٨	٥,١٦٤٣	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٦١٥	١,٤٥٢٨	١,٤٦١٢	١,٤٥٣٢	١,٤٦١٨	١,٤٥٤٤	ريال سعودي
٢٠,٥٤٦٨	٢٠,٤٣٨٧	٢٠,٥٢٥٢	٢٠,٤١٥٧	٢٠,٤٩٦٤	٢٠,٣٦٤٩	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري

٧١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٩/٢٢ حتى ٢٠٠٨/٩/٢٤

(قرش)

يوم ٩/٢٤		يوم ٩/٢٣		يوم ٩/٢٢		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٧٤١	٥,٤٤٦٣	٥,٤٧٦٥	٥,٤٤٩٨	٥,٤٨٦٢	٥,٤٥٩١	دولار أمريكي
٨,٠٣٥٩	٧,٩٩٣٥	٨,٠٨٦٧	٨,٠٤٦١	٧,٩٩٧٤	٧,٩٥٨٢	اليورو
١٠,١٤٦٢	١٠,٠٩٣١	١٠,١٦٣٤	١٠,١١٢٢	١٠,١٠٣١	١٠,٠٥٢٣	جنيه استرليني
٥,٠٤٠٦	٥,٠١٣٦	٥,٠٧٤٦	٥,٠٤٨٥	٥,٠٠٣٣	٤,٩٧٧٣	فرنك السويسري
٥,١٦٩٦	٥,١٤٢٤	٥,١٨٨٦	٥,١٦١٨	٥,١٥٠٤	٥,١٢٤٠	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٥٨٨	١,٤٥٠٢	١,٤٦٠٤	١,٤٥٣١	١,٤٦٢٧	١,٤٥٥٥	ريال سعودي
٢٠,٥٦٧٦	٢٠,٤٥٥٦	٢٠,٥٨٤٦	٢٠,٤٧٦٥	٢٠,٥٣٨٣	٢٠,٤١٠٠	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٧٣- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/٩/٢٥ حتى ٢٠٠٨/٩/٢٩

(قرش)

يوم ٩/٢٩		يوم ٩/٢٨		يوم ٩/٢٥		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٤٨١١	٥,٤٥٣٠	٥,٤٧٠٣	٥,٤٤٢٩	٥,٤٦٨٧	٥,٤٤٠٣	دولار أمريكي
٧,٨٦٦٠	٧,٨٢٤٠	٧,٩٩٥٤	٧,٩٥٣٧	٨,٠٦٠٥	٨,٠٠٨٠	اليورو
٩,٨٨٣٠	٩,٨٣٠٢	١٠,٠٩٢٧	١٠,٠٣٩٤	١٠,١٧٢٣	١٠,١١٧٢	جنيه استرليني
٤,٩٦٤٨	٤,٩٣٧٥	٥,٠١٧٧	٤,٩٨٩٨	٥,٠٤٩١	٥,٠٢١٠	فرنك السويسري
٥,١٦٢٦	٥,١٣٥٢	٥,١٦٢١	٥,١٣٣٨	٥,١٦٦٠	٥,١٣٦٧	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٦٠٦	١,٤٥١٨	١,٤٥٧٦	١,٤٤٨٠	١,٤٦٦٠	١,٤٤٧٣	ريال سعودي
٢٠,٥٤٠١	٢٠,٤١١٩	٢٠,٤٦٥١	٢٠,٣٣٢٠	٢٠,٥٤٧٦	٢٠,٤٣٢٩	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٧٣- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١٠/٥ حتى ٢٠٠٨/١٠/٨

(قـرـش)

اليوم ١٠/٨		اليوم ١٠/٧		اليوم ١٠/٥		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥١١٧	٥,٤٨٤٠	٥,٥٠٢٢	٥,٤٧٥١	٥,٤٨٥٩	٥,٤٥٧٧	دولار أمريكي
٧,٥٤٤٩	٧,٥٠٥٤	٧,٤٧٩٢	٧,٤٤٠٧	٧,٥٥٥٨	٧,٥١٤٧	اليورو
٩,٦٦٤٢	٩,٦١٣٤	٩,٦١٥٧	٩,٥٦٦١	٩,٧٢١٦	٩,٦٦٨٩	جنيه استرليني
٤,٨٦٧٧	٤,٨٤١٩	٤,٨٢٤٨	٤,٧٩٩٤	٤,٨٥٩١	٤,٨٣١٥	فرنك السويسري
٥,٥٠٨٤	٥,٤٧٨٥	٥,٤٠٠٧	٥,٣٧٢٠	٥,٢٠٩٨	٥,١٨١٠	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٦٢٧	١,٤٥١٥	١,٤٦١٤	١,٤٥٠٣	١,٤٦٠٢	١,٤٥١٥	ريال سعودي
٢٠,٦٤٦٨	٢٠,٥١٢٤	٢٠,٥٧٠٥	٢٠,٤٣٨٧	٢٠,٥١٩٧	٢٠,٤٠٦٦	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٧٤- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١٠/٩ حتى ٢٠٠٨/١٠/١٣

(قرش)

اليوم ١٠/١٣		اليوم ١٠/١٢		اليوم ١٠/٩		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٣٧٦	٥,٥١١١	٥,٥٢٩٨	٥,٥٠٣٠	٥,٥١٧٨	٥,٤٩٠٦	دولار أمريكي
٧,٥٥٤٩	٧,٥١٧١	٧,٤١٨٨	٧,٣٨٠٦	٧,٥٦٢١	٧,٥٢٢٧	اليورو
٩,٦٢٤٣	٩,٥٧٥٥	٩,٤٢٥٦	٩,٣٧٧٧	٩,٥٧٥٠	٩,٥٢٥١	جنيه استرليني
٤,٩٠٩٦	٤,٨٨٤٠	٤,٨٥٨٨	٤,٨٣٢٧	٤,٨٨٧٣	٤,٨٦٠٧	فرنك السويسري
٥,٥٢٥٤	٥,٤٩٦٢	٥,٤٩٤٦	٥,٤٦٤٧	٥,٤٧٧٨	٥,٤٤٨١	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٣٧	١,٤٦٤٢	١,٤٦٨٧	١,٤٥٧٧	١,٤٦٩٤	١,٤٥٨٣	ريال سعودي
٢٠,٧٥١٧	٢٠,٦٣٣٠	٢٠,٦٦٨٣	٢٠,٥٦٠٤	٢٠,٦٠١٧	٢٠,٤٦٢٢	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري

٧٥- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١٠/١٤ حتى ٢٠٠٨/١٠/١٦

(قـسـر ش)

اليوم ١٠/١٦		اليوم ١٠/١٥		اليوم ١٠/١٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٦٠٣١	٥,٥٦٦٤	٥,٥٧٩٣	٥,٥٥٤٦	٥,٥٤٩٨	٥,٥٢٤٠	دولار أمريكي
٧,٥٦٦٥	٧,٥١٥٨	٧,٥٩٣٤	٧,٥٥٧٦	٧,٦٣٥٤	٧,٥٩٨٣	اليورو
٩,٦٦٤٣	٩,٥٩٨٨	٩,٧٩٣٣	٩,٧٤٧٣	٩,٧٦٤٣	٩,٧١٦٢	جنيه استرليني
٤,٩٤٨٤	٤,٩١٤٧	٤,٩٣١٣	٤,٩٠٨٢	٤,٩٠٨٧	٤,٨٨٤٢	فرنك السويسري
٥,٥٥٣٧	٥,٥١٥٧	٥,٥٠٨٢	٥,٤٨٠٧	٥,٣٩٦٥	٥,٣٦٨٩	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٩٠٢	١,٤٨٠٢	١,٤٨٣٩	١,٤٧٤٢	١,٤٧٨٠	١,٤٦٧٢	ريال سعودي
٢٠,٨٦٨٢	٢٠,٧٠٠٨	٢٠,٨٢٦٠	٢٠,٧٢٦٣	٢٠,٧٤٦٨	٢٠,٦٤٢٩	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري

٧٦- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١٠/١٩ حتى ٢٠٠٨/١٠/٢١

(قرش)

اليوم ١٠/٢١		اليوم ١٠/٢٠		اليوم ١٠/١٩		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٨٩٢	٥,٥٦٥٦	٥,٥٨٧٣	٥,٥٦٤٣	٥,٥٩٩٩	٥,٥٦٢٩	دولار أمريكي
٧,٣٧١٦	٧,٣٣٨٣	٧,٥٠٢٠	٧,٤٦٩٠	٧,٥١٠٠	٧,٤٥٨٢	اليورو
٩,٤٨٦٦	٩,٤٤٤٣	٧,٧١٢٩	٩,٦٧٠٨	٩,٦٨٢٢	٩,٦١٥٥	جنيه استرليني
٤,٤٨٢١	٤,٨٢٠٠	٤,٩٠٥١	٤,٨٨٣٥	٤,٩٢٥٦	٤,٨٩٠٩	فرنك السويسري
٥,٥٣٣٩	٥,٥٠٨٣	٥,٤٩٨٢	٥,٤٧٤٠	٥,٥٠٩٠	٥,٤٦٩٩	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٨٨٥	١,٤٨١٦	١,٤٨٧١	١,٤٧٩٠	١,٤٨٨١	١,٤٧٦٤	ريال سعودي
٢٠,٨٧٠٨	٢٠,٧٤٤١	٢٠,٧٩٩١	٢٠,٦٨٢٨	٢٠,٩٦١٥	٢٠,٨١٥٤	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري

٧٧- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١٠/٢٢ حتى ٢٠٠٨/١٠/٢٦

(قـرش)

اليوم ١٠/٢٦		اليوم ١٠/٢٣		اليوم ١٠/٢٢		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٩٢٣	٥,٥٦٩٠	٥,٥٩٢٩	٥,٥٦٩٢	٥,٥٨٩٩	٥,٥٦٥٨	دولار أمريكي
٧,٠٦٠٨	٧,٠٢٩٢	٧,١٦٠١	٧,١٢٧٥	٧,٢٠١٤	٧,١٦٨١	اليورو
٨,٩٠٧٤	٨,٨٦٧٥	٩,٠٤٢١	٩,٠٠١٠	٩,١٦٩١	٩,١٢٦٧	جنيه استرليني
٤,٧٩٢٩	٤,٧٧٠٤	٤,٧٩٦٣	٤,٧٧٣٥	٤,٨٠١٩	٤,٧٧٨٧	فرنك السويسري
٥,٩٣٢٢	٥,٩٠٣٧	٥,٧٥٤٦	٥,٧٢٧٣	٥,٦٤٥٢	٥,٦١٨٠	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٩٠٩	١,٤٨٣٩	١,٤٩١١	١,٤٨٤٥	١,٤٩٠٢	١,٤٨٣٢	ريال سعودي
٢٠,٨٢٨٠	٢٠,٧٣٣٣	٢٠,٧٦٩٩	٢٠,٦٥١٣	٢٠,٦٨٧٩	٢٠,٥٦٨٢	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٧٨- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٧/١٠/٢٠٠٨ حتى ٢٨/١٠/٢٠٠٨

(قرش)

يوم ١٠/٢٨		يوم ١٠/٢٧		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٩٥٧	٥,٥٧١٩	٥,٥٩٦٩	٥,٥٧٣٠	دولار أمريكي
٧,٠١٥٤	٦,٩٨٣٣	٦,٩٧٧١	٦,٩٤٥٠	اليورو
٨,٧٩٢٠	٨,٧٥١٨	٨,٦٣٧٢	٨,٥٩٨٠	جنيه استرليني
٤,٨٣١٨	٤,٨٠٩٦	٤,٨٣٤٩	٤,٨١٢٦	فرنك السويسري
٥,٨٦٩٩	٥,٨٤١٨	٦,٠١٨٢	٥,٩٨٩٢	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٩٢٤	١,٤٨٥٨	١,٤٩٢٧	١,٤٨٦١	ريال سعودي
٢٠,٧٩٨١	٢٠,٧٠٢٠	٢٠,٧٣٧٤	٢٠,٧٤٠٥	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٧٩- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٩/١٠/٢٠٠٨ حتى ٣٠/١٠/٢٠٠٨

(قرش)

اليوم ١٠/٣٠		اليوم ١٠/٢٩		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٨٣٠	٥,٥٥٧٨	٥,٥٩٠٨	٥,٥٦٦٣	دولار أمريكي
٧,٣٠٧٦	٧,٢٧٢٤	٧,١٢٩٤	٧,٠٩٥٩	اليورو
٩,٢٢٨١	٩,١٨٣٨	٨,٩٧٢٢	٨,٩٣١١	جنيه استرليني
٤,٩٤١٦	٤,٩١٦٣	٤,٨٥٩١	٤,٨٣٦٩	فرنك السويسري
٥,٦٧١٥	٥,٦٤٣٠	٥,٧٧٠٩	٥,٧٤٢٦	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٨٨٨	١,٤٨١٩	١,٤٩٠٧	١,٤٨٢٦	ريال سعودي
٢٠,٨٧٨٨	٢٠,٧٧٦٩	٢٠,٨٣٠٢	٢٠,٧٣١٠	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٨٠- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١١/٣ حتى ٢٠٠٨/١١/٤

(قرش)

اليوم ١١/٤		اليوم ١١/٣		اليوم ١١/٢		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٥٩١	٥,٥٣٤٥	٥,٥٧٦٠	٥,٥٥٠٩	٥,٥٨١٢	٥,٥٥٧١	دولار أمريكي
٧,١٣١٢	٧,٠٩٧٤	٧,١٦٠٧	٧,١٢٧٣	٧,١٠٨٢	٧,٠٧٤٧	اليورو
٨,٨٤٨٥	٨,٨٠٧٠	٩,٠٢٥٣	٨,٩٨٣٠	٨,٩٧٠٧	٨,٩٢٩١	جنيه استرليني
٤,٧٦٨٩	٤,٧٤٦٦	٤,٨١٨١	٤,٧٩٥٢	٤,٨٢١٣	٤,٧٩٨٩	فرنك السويسري
٥,٥٨٢٦	٥,٥٥٥١	٥,٦٢٢٦	٥,٥٩٥١	٥,٦٦٩٦	٥,٦٤٢٣	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٨٢٨	١,٤٧٤٣	١,٤٨٥٣	١,٤٧٧٩	١,٤٨٧١	١,٤٧٨٧	ريال سعودي
٢٠,٦٣٦٠	٢٠,٤٦٨٦	٢٠,٦٧٤٧	٢٠,٥٢٠٨	٢٠,٧٢٤٨	٢٠,٦١٩٩	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٨١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١١/٥ حتى ٢٠٠٨/١١/٩

(قرش)

اليوم ١١/٩		اليوم ١١/٦		اليوم ١١/٥		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٤٤٣	٥,٥١٩٥	٥,٥٤٧٤	٥,٥٢١٩	٥,٥٥٣٢	٥,٥٢٨٨	دولار أمريكي
٧,٠٤٩٦	٧,٠١٤٧	٧,١٤٥٦	٧,١١١٢	٧,١٩٤٨	٧,١٦١٤	اليورو
٨,٦٨٢٤	٨,٦٣٨٥	٨,٨٩١٩	٨,٨٤٩٥	٨,٨٧٩١	٨,٨٣٧٢	جنيه استرليني
٤,٧٠٤٢	٤,٦٨٠٧	٤,٧٥١١	٤,٧٢٧٧	٤,٧٧٢٥	٤,٧٥٠٢	فرنك السويسري
٥,٦٤٧١	٥,٦١٨٤	٥,٦٤٥٦	٥,٦١٧٤	٥,٦٠١٤	٥,٥٧٥٦	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٨٣	١,٤٧٠٣	١,٤٧٨٩	١,٤٧١٩	١,٤٧٨٩	١,٤٧١٦	ريال سعودي
٢٠,٥٤٦٠	٢٠,٤٤٦٣	٢٠,٥٨٣٩	٢٠,٤١٣٨	٢٠,٦٠٥٧	٢٠,٤٣٩٠	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٨٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١١/١٠ حتى ٢٠٠٨/١١/١٢

(قرش)

اليوم ١١/١٢		اليوم ١١/١١		اليوم ١١/١٠		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٣٨٨	٥,٥١٤٨	٥,٥٤٣٣	٥,٥١٨٢	٥,٥٤٣٧	٥,٥١٩١	دولار أمريكي
٦,٩٣٤٦	٦,٩٠٢٩	٧,٠٣٧٨	٧,٠٠٥٣	٧,١٦١٤	٧,١٢٨٠	اليورو
٨,٤٣٥١	٨,٣٩٦٣	٨,٦٢١٥	٨,٥٧٨٦	٨,٧٥٨٥	٨,٧١٧٥	جنيه استرليني
٤,٦٦٣٥	٤,٦٤١٧	٤,٧٠٦١	٤,٦٨٣٢	٤,٧٢٦٥	٤,٧٠٤٣	فرنك السويسري
٥,٦٨٧٣	٥,٦٦٠٣	٥,٦٦٨٠	٥,٦٤٠٠	٥,٥٩٤٦	٥,٥٦٧٦	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٦٨	١,٤٦٩٦	١,٤٧٨٤	١,٤٧١٣	١,٤٧٨١	١,٤٧٠٨	ريال سعودي
٢٠,٥٢٩٤	٢٠,٤٠٢٦	٢٠,٥٤٧٥	٢٠,٣٧٨٩	٢٠,٥٤٧٥	٢٠,٤٠٣٥	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٨٣- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١١/١٣ حتى ٢٠٠٨/١١/١٧

(قرش)

اليوم ١١/١٧		اليوم ١١/١٦		اليوم ١١/١٣		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٣٩٠	٥,٥١٣٥	٥,٥٣٩٣	٥,٥١٣٨	٥,٥٤٣٤	٥,٥١٧٨	دولار أمريكي
٧,٠٠٠٢	٦,٩٦٥٢	٦,٩٧٨٤	٦,٩٤٣٠	٦,٩٦٠٣	٦,٩٢٤٩	اليورو
٨,٢٧٠٣	٨,٢٢٨٤	٨,١٦٧٧	٨,١٢٧٤	٨,٢٣٦٤	٨,١٩٦٧	جنيه استرليني
٤,٨٢٧٨	٤,٦٠٥٠	٤,٦٣٧٧	٤,٦١٣٧	٤,٦٦٦٩	٤,٦٤٣٥	فرنك السويسري
٥,٧٤٢٣	٥,٧١٢٩	٥,٧١٣٠	٥,٦٨٣٢	٥,٧٧٦٢	٥,٧٤٥٩	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٦٩	١,٤٦٩٣	١,٤٧٧٢	١,٤٦٩٢	١,٤٧٨٠	١,٤٧٠٤	ريال سعودي
٢٠,٤٢٤٧	٢٠,٢٩٣٤	٢٠,٤٤٠٣	٢٠,٣٠٨٧	٢٠,٤٨٢٦	٢٠,٣٥٠٤	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٨٤- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١١/١٨ حتى ٢٠٠٨/١١/٢٠

(قرش)

اليوم ١١/٢٠		اليوم ١١/١٩		اليوم ١١/١٨		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٤٣٧	٥,٥١٨٦	٥,٥٤٣٥	٥,٥١٨٢	٥,٥٤٠٧	٥,٥١٥٩	دولار أمريكي
٦,٩٥٥١	٦,٩٢١٥	٧,٠١٠٣	٦,٩٧٦٦	٦,٩٩٥١	٦,٩٦٢٧	اليورو
٨,٢٤١٢	٨,٢٠٠٧	٨,٣٥٨٤	٨,٣١٨٧	٨,٣٢٧٦	٨,٢٨٩٣	جنيه استرليني
٤,٥٥٠٣	٤,٥٢٧٩	٤,٥٩٨٩	٤,٥٧٧١	٤,٦٢٠٣	٤,٥٩٨٥	فرنك السويسري
٥,٧٩٠٩	٥,٧٦١٨	٥,٧٢٧٩	٥,٧٠٠٠	٥,٧٦١٣	٥,٧٣٢٦	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٨١	١,٤٧٠٦	١,٤٧٨١	١,٤٧٠٥	١,٤٧٧٣	١,٤٦٩٩	ريال سعودي
٢٠,٣٥١٩	٢٠,١١٢٣	٢٠,٤٢٠٩	٢٠,٢٩٠٤	٢٠,٤٣٩٩	٢٠,٣١١٢	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٨٥- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١١/٢٣ حتى ٢٠٠٨/١١/٢٥

(قـرـش)

اليوم ١١/٢٥		اليوم ١١/٢٤		اليوم ١١/٢٣		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٤١٢	٥,٥١٦١	٥,٥٤٦٣	٥,٥٢١٣	٥,٥٤٥٥	٥,٥١٩٩	دولار أمريكي
٧,١٢٠٥	٧,٠٨٧٦	٧,٠٤٦٠	٧,٠١٢٦	٦,٩٨١٢	٦,٩٤٦٢	اليورو
٨,٣٥٢٣	٨,٣١٢٢	٨,٣٠٣٨	٨,٢٦٣٧	٨,٢٨٤٩	٨,٢٤٠٩	جنيه استرليني
٤,٦٠٦٥	٤,٥٨٣٨	٤,٥٦٥٩	٤,٥٤٣٩	٤,٥٣٣٦	٤,٥١٠٤	فرنك السويسري
٥,٧٦٣١	٥,٧٣٦٤	٥,٨٠٤٦	٥,٧٧٤٨	٥,٧٨١٩	٥,٧٥٢٣	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٧٥	١,٤٧٠٠	١,٤٧٨٨	١,٤٧١٤	١,٤٧٨٦	١,٤٧٠٤	ريال سعودي
٢٠,٣٤٥٩	٢٠,١٧٩٦	٢٠,٣٧١٩	٢٠,١٣٢٤	٢٠,٣٢١٢	٢٠,١٥٥٨	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٨٦- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١١/٢٦ حتى ٢٠٠٨/١١/٣٠

(قرش)

اليوم ١١/٣٠		اليوم ١١/٢٧		اليوم ١١/٢٦		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٣٢٩	٥,٥٠٧٣	٥,٥٣٣٦	٥,٥٠٨٧	٥,٥٣٥٩	٥,٥١١٤	دولار أمريكي
٧,٠٢٤٠	٦,٩٩٠٤	٧,١٣٣٩	٧,١٠٠٢	٧,١٧٢٣	٧,١٣٩٥	اليورو
٨,٥١٣٤	٨,٤٧١٤	٨,٥٣٩٥	٨,٤٩٨٣	٨,٤٨٤٩	٨,٤٤٤٦	جنيه استرليني
٤,٥٥٩٨	٤,٥٣٦٩	٤,٦١٦٠	٤,٥٩٣٧	٤,٦٣٥٣	٤,٦١٣٦	فرنك السويسري
٥,٧٩٣٦	٥,٧٦٣٨	٥,٨٠٧٧	٥,٧٧٩٨	٥,٨٠٨٩	٥,٧٧٩٦	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٥٦	١,٤٦٧٤	١,٤٧٤٨	١,٤٦٧٤	١,٤٧٦٠	١,٤٦٨٧	ريال سعودي
٢٠,١٣٧٩	٢٠,٠٣٧٥	٢٠,٣٢٩٢	٢٠,١٦٣٧	٢٠,٣٤٥١	٢٠,١٨٠٩	دينار كويتي

* الفترة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٨٧- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١٢/١ حتى ٢٠٠٨/١٢/٣

(قرش)

اليوم ١٢/٣		اليوم ١٢/٢		اليوم ١٢/١		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٣٤٤	٥,٥٠٩٦	٥,٥٣١٥	٥,٥٠٦٩	٥,٥٣١٢	٥,٥٠٥١	دولار أمريكي
٦,٩٩٩٩	٦,٩٦٦٣	٦,٩٩٧٤	٦,٩٦٤٠	٦,٩٩٦٩	٦,٩٦٢٩	اليورو
٨,١٥٩٣	٨,١٢١١	٨,٢٦٣٥	٨,٢٢٤٥	٨,٢٩٦٢	٨,٢٥٣٩	جنيه استرليني
٤,٥٨٢٢	٤,٥٦٠١	٤,٥٨١٠	٤,٥٥٨٧	٤,٥٨٠٣	٤,٥٥٦٩	فرنك السويسري
٥,٩٤٢٦	٥,٩١٤١	٥,٩٢٥٦	٥,٨٩٦٠	٥,٨٩٦٨	٥,٨٦٥٩	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٥٦	١,٤٦٨٢	١,٤٧٤٨	١,٤٦٧٥	١,٤٧٤٨	١,٤٦٧١	ريال سعودي
٢٠,١٠٦٧	١٩,٩٨٠٣	٢٠,١٠٧٣	١٩,٩٨١٤	٢٠,٢٨٠٠	٢٠,١١٠٨	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٨٨- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١٢/٤ حتى ٢٠٠٨/١٢/١١

(قرش)

اليوم ١٢/١١		اليوم ١٢/١٠		اليوم ١٢/٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٣٦٩	٥,٥١١١	٥,٥٣٥١	٥,٥٠٩٧	٥,٥٣٦٢	٥,٥٠٩٩	دولار أمريكي
٧,٣٢٧٥	٧,٢٩١٢	٧,١٦٧٤	٧,١٣٣٤	٦,٩٨٦١	٦,٩٥١٩	اليورو
٨,٢٤٧٧	٨,٢٠٥٥	٨,٢٠٣٥	٨,١٦٢١	٨,٠٧٤٠	٨,٠٣٤٠	جنيه استرليني
٤,٦٥٢٨	٤,٦٢٩٦	٤,٥٨٩٦	٤,٥٦٧٨	٤,٥٥٥٨	٤,٥٣٢٧	فرنك السويسري
٦,٠٦٠٥	٦,٠٢٩٧	٥,٩٧١٠	٥,٩٤١٦	٥,٩٦٣٨	٥,٩٣٣٠	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٦٣	١,٤٦٨٦	١,٤٧٥٨	١,٤٦٨٢	١,٤٧٦١	١,٤٦٨٣	ريال سعودي
٢٠,٢٠٠٣	٢٠,٠٦٩٦	٢٠,١٣٥٦	٢٠,٠٠٦٩	٢٠,٠٨٤١	١٩,٩٥٢٧	دينار كويتي

* الفترة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٨٩- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١٢/١٤ حتى ٢٠٠٨/١٢/١٦

(قرش)

اليوم ١٢/١٦		اليوم ١٢/١٥		اليوم ١٢/١٤		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٣٧٤	٥,٥١٢٦	٥,٥٣٦٤	٥,٥١١٢	٥,٥٣٧٩	٥,٥١٢٤	دولار أمريكي
٧,٥٥٩٢	٧,٥٢٣٦	٧,٤٦٠٤	٧,٤٢٤١	٧,٤٠٣١	٧,٣٦٥٧	اليورو
٨,٤٣٦٩	٨,٣٩٧٤	٨,٢٨٠٣	٨,٢٣٩٨	٨,٢٧٢٠	٨,٢٣٠٥	جنيه استرليني
٤,٧٩٥٦	٤,٧٧٢٨	٤,٧٢٦٣	٤,٧٠٢٨	٤,٧٠٧٥	٤,٦٨٣٠	فرنك السويسري
٦,١٥٠٧	٦,١٢٠٤	٦,١٠١٤	٦,٠٧٠٩	٦,٠٨٠٩	٦,٠٤٩٦	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٦٤	١,٤٦٩٠	١,٤٧٦٢	١,٤٦٨٧	١,٤٧٥٨	١,٤٦٧٨	ريال سعودي
٢٠,١٧٥٠	٢٠,٠٤٨٠	٢٠,١٥٩٦	٢٠,٠٣١٢	٢٠,١٢٣٢	٢٠,٠١٥٩	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٩٠- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١٢/١٧ حتى ٢٠٠٨/١٢/٢١

(قرش)

اليوم ١٢/٢١		اليوم ١٢/١٨		اليوم ١٢/١٧		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٣١٣	٥,٥٠٦٠	٥,٥٣٣٣	٥,٥٠٧٥	٥,٥٣٦٩	٥,٥١١٢	دولار أمريكي
٧,٧٠٠١	٧,٦٦١٥	٨,١٠٧٤	٨,٠٦٩٠	٧,٧٧٨٨	٧,٧٤٢١	اليورو
٨,٢٦٠٥	٨,٢١٧٦	٨,٥٦٢٣	٨,٥١٧٣	٨,٤٦١٠	٨,٤٢٠٠	جنيه استرليني
٥,٠١٣٠	٤,٩٨٢٣	٥,٢٧٤٩	٥,٢٤٨٧	٤,٩٦٩٩	٤,٩٤٤٦	فرنك السويسري
٦,١٩٦٢	٦,١٦٤٣	٦,٢٥٠٩	٦,٢١٨٩	٦,٢٤٩٣	٦,٢١٦١	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٥٠	١,٤٦٧١	١,٤٧٥٤	١,٤٦٧٧	١,٤٧٦٣	١,٤٦٨٧	ريال سعودي
٢٠,٠٩١٩	١٩,٩٩٢٦	٢٠,٢٧٠٨	٢٠,١٣٩٣	٢٠,٢٢٢٥	٢٠,٠٦٢٦	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٩١- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١٣/٢٢ حتى ٢٠٠٨/١٣/٢٤

(قـرـش)

اليوم ١٢/٢٤		اليوم ١٢/٢٣		اليوم ١٢/٢٢		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٣٣٩	٥,٥٠٨١	٥,٥٣١٢	٥,٥٠٥٥	٥,٥٣١٤	٥,٥٠٥٣	دولار أمريكي
٧,٧٤٩٦	٧,٧١٢٥	٧,٧٤٣١	٧,٧٠٦٦	٧,٧٢٣٥	٧,٦٨٤٩	اليورو
٨,١٥٥٣	٨,١١٤٦	٨,١٩٤٤	٨,١٥٣٧	٨,١٦٨٨	٨,١٢٧٥	جنيه استرليني
٥,١٥٦٩	٥,١٣٠٠	٥,٠٨٤٣	٥,٠٥٩٣	٥,٠٣١٧	٥,٠٠٥٨	فرنك السويسري
٦,١١٨٢	٦,٠٨٨٣	٦,١٤٢٣	٦,١١٢٥	٦,١٥٠١	٦,١١٨٤	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٤٩	١,٤٦٧٤	١,٤٧٤٢	١,٤٦٦٧	١,٤٧٤٨	١,٤٦٧١	ريال سعودي
٢٠,٠٦١٢	١٩,٩٣١٧	٢٠,١٠٨٩	١٩,٩٧٩٤	٢٠,٠٩٧٣	١٩,٩٦٦٤	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٩٢- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١٢/٢٥ حتى ٢٠٠٨/١٢/٢٨

(قرش)

يوم ١٢/٢٨		يوم ١٢/٢٥		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٣٤٥	٥,٥٠٩٠	٥,٥٣٢٧	٥,٥٠٨٠	دولار أمريكي
٧,٧٨٢١	٧,٧٤٢٣	٧,٧٤٨٣	٧,٧٠٩٥	اليورو
٨,١٠٨١	٨,٠٦٧٩	٨,١٦٣٣	٨,١٢٣٧	جنيه استرليني
٥,١٨٧٠	٥,١٥٨٢	٥,١٥١٥	٥,١٢٠٨	فرنك السويسري
٦,١٠٠٠	٦,٠٦٨٥	٦,١٢٢٠	٦,٠٩٢٩	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٥٣	١,٤٦٧٩	١,٤٧٤٢	١,٤٦٧٢	ريال سعودي
٢٠,٠٥٩٩	١٩,٩٦٠٠	٢٠,١٠٤٣	٢٠,٠٠٣٦	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

٩٣- * أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار

البنك المركزي المصري خلال الفترة

من ٢٠٠٨/١٢/٣٠ حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١

(قرش)

اليوم ١٢/٣١		اليوم ١٢/٣٠		التاريخ
بيع	شراء	بيع	شراء	العملة
٥,٥٢٩٩	٥,٥٠٤١	٥,٥٣٣٣	٥,٥٠٧٦	دولار أمريكي
٧,٧١٩٨	٧,٦٨٢٦	٧,٨٤٤٦	٧,٨٠٧٠	اليورو
٨,٠٧١٠	٨,٠٣٢٢	٨,٠٢٩٤	٧,٩٨٩٣	جنيه استرليني
٥,١٨٧١	٥,١٦٠٤	٥,٢٣٢٥	٥,٢٠٦٢	فرنك السويسري
٦,١١٠٤	٦,٠٧٨٥	٦,١٣٦٦	٦,١٠٥٣	ين ياباني (١٠٠)
١,٤٧٣٩	١,٤٦٦٢	١,٤٧٤٨	١,٤٦٧١	ريال سعودي
٢٠,٠٣٥٩	١٩,٩٠٦٤	٢٠,٠٧٣٠	١٩,٩٤٣٦	دينار كويتي

* النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري .

**الباب الثانى: أهم الأحكام التى أصدرتها
كل من المحكمة الدستورية العليا
ومحكمة النقض فى المجال الضريبي
خلال عام ٢٠٠٨**

الفصل الأول : أهم أحكام المحكمة الدستورية العليا

فى المجال الضريبي لسنة ٢٠٠٨

* ١ - القضية رقم (٩٢) لسنة ٢٦ قضائية " دستورية "

جلسه ٣ فبراير سنة ٢٠٠٨

الحكم :

- ١ - عدم دستورية عبارة " خدمات التشغيل للغير " الواردة قرين المسلسل رقم (١١) من الجدول رقم (٣) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٧ .
- ٢ - عدم دستورية صدر المادة (٣) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ بتفسير بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ .

الإجراءات

بتاريخ التاسع عشر من إبريل سنة ٢٠٠٤ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالباً الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وعدم دستورية نص المادتين (١) ، (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ بتفسير بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه .

وقدّمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

* نشر بالجريدة الرسمية - العدد ٧ (مكرر) الصادر بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠٠٨ .

المحكمة

بمعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يتبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق -

تتحصل في أن المدعى بصفته رئيساً لمجلس إدارة شركة الدلتا الصناعية " ايديال " ،

كان قد أقام الدعوى رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المدعى عليهما الرابع

والخامس طالباً بالحكم بعدم أحقية مصلحة الضرائب على المبيعات فى فرض

ضريبة على خدمة الضمان التى تقدمها الشركة لعملائها ، وعدم أحقية المصلحة فى المطالبة

بقيمتها لعدم خضوع هذه الخدمة للضريبة طبقاً لنصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ولائحته

التنفيذية ، ورد كافيّة المبالغ التى تم سدادها للمصلحة تحت حساب هذه الضريبة

والتي بلغتجنه بخلاف ما يستجد حتى تاريخ الحكم والفوائد القانونية

المستحقّة عليها اعتباراً من تاريخ توريدها للمصلحة ، وأثناء نظر الدعوى دفع الحاضر

عن الشركة المدعية بعدم دستورية نص المادتين (١) ، (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢

السالف البيان والمادة (٣) من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ المنوه عنه آنفاً وإذ قدرت المحكمة

جدية الدفع وصرحت برفع الدعوى الدستورية ، فقد أقامت الشركة المدعية دعواها ، الماثلة .

وحيث إن المادة (٣) من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون

الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أنه :

" اعتباراً من ١٩٩٢/٣/٥ : أولاً :

ثانياً : تعدل فئة الضريبة الواردة قرين السلسل رقم (٣) من الجدول رقم

(٢) المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه ، لتكون (١٠٪) ،

وتضاف إلى هذا الجدول الخدمات الواردة بالجدول (هـ) المرفق بهذا القانون " .

وقد ورد بالسلسل رقم (١١) من الجدول الآنف الذكر تحت عبارة نوع

الخدمة - " خدمات التشغيل للغير " ، ووحدة تحصيلها قيمة الخدمة ،

وفئة الضريبة المستحقّة عليها (١٠٪) .

وتنص المادة (١) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تفسير بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ على أن : " تفسر عبارة " خدمات التشغيل للغير " الواردة قرين المسلسل رقم (١١) من الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بأنها الخدمات التي تؤدي للغير " وشمل النص المذكور " خدمات الإصلاح والصيانة وضمن ما بعد البيع " .

كما تنص المادة (٢) من هذا القانون على أنه " مع مراعاة الأثر الكاشف لهذا القانون ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره " وقد نشر القانون المذكور في الجريدة الرسمية بالعدد رقم (١٦) مكرر بتاريخ ٢١/٤/٢٠٠٢ .

وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة - وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة في الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الفصل في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها والمطروحة أمام محكمة الموضوع ، وكان النزاع الموضوعي يدور حول مدى خضوع أعمال صيانة الأجهزة ، وضمن ما بعد البيع التي تقوم بها الشركة المدعية - للضريبة العامة على المبيعات ، والتزام الشركة بالتسجيل لدى مصلحة الضرائب على المبيعات عن هذا النشاط، وأحقيتها في استرداد قيمة الضريبة المسددة للمصلحة عن مزاولته ، ومن ثم فإن المصلحة الشخصية المباشرة في الدعوى الماثلة تغدو متحققة في الطعن على عجز البند ثانياً من المادة (٣) من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - المعمول به بأثر فوري مباشر من اليوم التالي لتاريخ نشره - وذلك فيما تضمنه من إضافة عبارة " خدمات التشغيل للغير " إلى الجدول رقم (٢) المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، قرين المسلسل رقم (١١) ، وتحديد وعاء الضريبة وسعرها بفئة مقدارها (١٠٪) من قيمة الخدمة ، كما تشمل هذه المصلحة الطعن على نص المادة (١) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ فيما تضمنه من تحديد المقصود بخدمات التشغيل للغير ،

ومن بينها خدمات الإصلاح والصيانة وضمان ما بعد البيع ، وكذلك نص المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ المشار إليه - وهى النصصوص التى طبقت على نشاط الشركة ، وأضـمـرت منـها .

وحيث إن المحكمة الدستورية العليا قد سبق لها أن حسمت المسائل الدستورية المثارة فى الدعوى الماثلة بحكمها الصادر بجلـسة ٢٠٠٧/٤/١٥ فى القضية رقم ٢٣٢ لسنة ٢٦ قضائية دستورية - الذى تناول الفصل فى دستورية عجز البند ثانياً من المادة (٣) من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، ونص المادتين (١) ، (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ - حيث قضى :
أولاً : "بعدم دستورية عبارة "خدمات التشغيل للغير" الواردة قرين المسلسل رقم (١١) من الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ .
ثانياً : بعدم دستورية صدر المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ بتفسير بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والذى تنص على انه "مع مراعاة الأثر الكاشف لهذا القانون " .
ثالثاً : رفض ما عدا ذلك من طلبات .

وإذ نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بالعدد ٦٦ (تابع) ، بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٩ ، وكان مقتضى نص المادتين (٤٨) ، (٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، أن يكون لقضاء هذه المحكمة فى الدعاوى الدستورية حجية مطلقة فى مواجهة كافة وبالنسبة للدولة بسلطاتها المختلفة باعتباره قولاً فصلأ فى المسألة المقضى فيها ، وهى حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيه ، أو إعادة طرحه عليها من جديد فإن الخصومة فى الدعوى الماثلة تكون منتهية .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتهية .

* ٢ - القضية رقم (٧٧) لسنة ٢٢ قضائية " دستورية "

جلسه ٦ يوليو سنة ٢٠٠٨

الحكم :

دستورية المادتين ١٥٨ ، ١٥٩ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

الإجراءات

بتاريخ السابع عشر من إبريل سنة ٢٠٠٠ ، أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى ، قلم كتاب المحكمة ، طالبين الحكم بعدم دستورية المادتين ١٥٨ ، ١٥٩ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة ، طلبت فيها الحكم برفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بمعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة . وحيث إن الوقائع - على ما يتبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعين ، كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٠٢١ لسنة ١٩٥٥ ضرائب كلى طنطا ، طعناً على قرارى لجنة طعن ضرائب طنطا ، الدائرة الثانية عشرة رقمى ٢٤٧ ، ٤٢٧ مكرر لسنة ١٩٩٧ ، بتخفيض تقدير مأمورية الضرائب لصافى ربح مورثهم عن نشاط تأجير مزرعة الدواجن إلى جنيهاً عن سنة ١٩٩٣ ، وتأييد تقديرات المأمورية لوعاء الضريبة الموحدة عن نشاط المزرعة والثروة العقارية عن سنة ١٩٩٤ ، وتخفيض تقدير المأمورية لوعاء ضريبة

* نشر بالجريدة الرسمية - العدد ٣٠ مكرر الصادر بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠٠٨ .

الإيراد العام إلى مبلغ جنيهاً عن سنة ١٩٩٣ ، مستندة في ذلك إلى أن مورث الطاعنين حصر طعمه على قيامه بتأجير المزرعة خلال سنوات المحاسبة ، دون التشغيل ، ومن ثم لا يجوز للجنة التعرض لنشاط التشغيل أو البحث فيه ، وانتهت اللجنة إلى تأييد تقديرات المأمورية عن عام ١٩٩٤ ، عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٩ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وأثناء نظر الدعوى ، دفع المدعون بعدم دستورية المادتين ١٥٨ ، ١٥٩ من قانون الضرائب على الدخل المشار إليه ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جديدة هذا الدفع ، وصرحت لهم برفع دعواهم الدستورية ، فقد أقاموا الدعوى الماثلة .

وحيث إن قضاء المحكمة الدستورية العليا قد جرى على أن إلغاء المشرع لقاعدة قانونية بذاتها ، لا يحول دون الطعن عليها ، بعدم الدستورية ، من قبل من طبقت عليه خلال فترة نفاذها ، وترتبت بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة إليه ، تتحقق بإبطالها مصلحته الشخصية المباشرة ، ذلك أن الأصل في القاعدة القانونية ، هو سريانها على الوقائع التي تتم في ظلها وحتى إلغائها ، فإذا الغيت هذه القاعدة ، وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى ، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ، ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها ، وبذلك يتحدد النطاق الزمني لسريان كل من هاتين القاعدتين ، فما نشأ مكتملاً في ظل القاعدة القانونية القديمة من المراكز القانونية ، وجرت آثارها خلال فترة نفاذها ، يظل خاضعاً لحكمها وحدها . متى كان ذلك ، فإن صدور القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضرائب على الدخل ، والنص في مادته الثانية على أن يلغى قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، لا يمنع من إعمال هذه المحكمة لرقابتها على نصي المادتين ١٥٨ ، ١٥٩ المطعون فيهما ، باعتبارهما قد طبقتا على مورث المدعين ، واستمرت اللجان المنصوص عليها في القانون المشار إليه ، بتشكيلها وإجراءات مباشرتها لمهامها الواردة بالمادتين السالفتي الإشارة ، في نظر المنازعات الضريبية المتعلقة بالسنوات حتى نهاية سنة ٢٠٠٤ .

وحيث إنه عن الطعن بعدم دستورية نص المادة ١٥٨ من قانون الضرائب على الدخل المشار إليه ، فقد سبق لهذه المحكمة أن حسمت المسألة المثارة بشأنه فى الدعوى الماثلة ، بحكمها الصادر بجلسة ١٢ يناير سنة ٢٠٠٣ ، فى القضية رقم ١٢٩ لسنة ٢٢ قضائية "دستورية" التى كانت مقامة ، طعنأ على نصوص المواد ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ من القانون المشار إليه والذى قضى برفض الدعوى ، تأسيساً على أن اللجان المنصوص عليها فى المادة (١٥٨) لا تعدو أن تكون هيئات إدارية ، ناطبها القانون مهمة الفصل فى المنازعات التى تتروء بين مصلحة الضرائب والممولين ، باعتبار أن اللجوء إليها يمثل مرحلة أولية ، قصد بها إعادة النظر فى اختلاف وجهتى النظر بين الطرفين السالفى الذكر ، قبل أن يتجها صوب القضاء ، ودون أن تضى النصوص الطعنية على اللجان المذكورة الصبغة القضائية .

واذ نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية ، بالعدد رقم (٤) مكرراً (أ) ، بتاريخ ٢٩/١/٢٠٠٣ ؛ وكان مقتضى أحكام المادتين (٤٨ ، ٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، أن يكون لقضاء هذه المحكمة فى الدعاوى الدستورية حجية مطلقة فى مواجهة الكافة ، وبالنسبة للدولة بسلطاتها المختلفة ، باعتباره قولاً فصلأ فى المسألة المقضى فيها ، وهى حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيه ، أو إعادة طرحه عليها من جديد لمراجعته ، ومن ثم تكون الدعوى الراهنة بالنسبة إلى نص المادة ١٥٨ المطعون فيه ، غير مقبولة .

وحيث إن نص المادة (١٥٩) يجرى على النحو الآتى :-

" تختص لجان الطعن بالفصل فى جميع أوجه الخلاف ، بين الممول والمصلحة ، فى المنازعات المتعلقة بالضرائب ، المنصوص عليها فى هذا القانون ، وكذلك بنظر الخلافات ، التى كانت تختص بها لجان الطعن المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون ضريبة الدمغة . وتخطر اللجنة كلاً من الممول والمصلحة بميعاد الجلسة ، قبل انعقادها بعشرة أيام على الأقل ، وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، ولها أن تطلب من كل من المصلحة

والمول ، تقديم ما تراه ضرورياً من البيانات والأوراق ، وعلى المول الحضور أمام اللجنة ، إما بنفسه أو بوكيل عنه ، والا اعتبر طعنه كأن لم يكن ، ما لم يبد عذراً تقبله اللجنة . وتصدر اللجنة قرارها ، فى حدود تقدير المصلحة وطلبات المول ويعدل ربط الضريبة ، وفقاً لقرار اللجنة ، فإذا لم تكن الضريبة قد حصلت ، فيكون تحصيلها ، على مقتضى هذا القرار ” .

وحيث إن الحجية المطلقة للأحكام ، الصادرة فى الدعاوى الدستورية - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - يقتصر نطاقها على النصوص التشريعية ، التى كانت مثاراً للمنازعة ، حول دستوريته ، وفصلت فيها المحكمة ، فصلاً حاسماً بقضائها ، أما ما لم يكن مطروحاً ، على المحكمة ، ولم تفصل فيه ، بالفعل ، فلا تمتد إليه تلك الحجية . لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر فى القضية رقم ١٢٩ لسنة ٢٢ قضائية “ دستورية ” وقد اقتصر على الفصل فى دستورية اختصاص لجان الطعن المنصوص عليه فى المادة (١٥٨) ، الطعون فيها ، بنظر المنازعات المتعلقة بالضرائب وإجراءات مباشرتها لمهامها ، فإن حجية الحكم السابق ، تكون - بدورها - مقصورة على هذا النطاق وحده ولا تمتد إلى ما يجاوز ذلك من أحكام ، شملها النص المطعون فيه ، لتبقى الفقرة الأخيرة من نص المادة (١٥٩) ، قابلة للطرح ، على هذه المحكمة ، لتقول كلمتها فيها .

وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة - وهى شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها ارتباطها عقلاً ، بالمصلحة التى يقوم بها النزاع الموضوعى ، وذلك بان يكون الفصل فى المسائل الدستورية ، التى تدعى هذه المحكمة لحسمها ، لازماً للفصل فى الطلبات الموضوعية المرتبطة بها فلا تفصل المحكمة فى غير المسائل الدستورية ، التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى ، لما كان ذلك ، وكان النزاع الموضوعى يدور حول تقدير مأمورية ضرائب طنطا ، لضريبة الدخل ، عن نشاط مورث المدعين ، وطعنهم على هذا التقدير ، أمام لجنة طعن ضرائب طنطا ، وتأييد هذه اللجنة ، لتقديرات المأمورية فى جانب من النشاط وتخفيضها فى جانب آخر ، فإن مصلحة المدعين تكون متوافرة فى الدعوى الماثلة ، وينحصر نطاقها فى الفقرة الأخيرة من المادة (١٥٩) من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

وحيث إن المدعيتن ينعون على النص المطعون فيه - في النطاق المحدد سلفاً - إهداره نص المادة (٦٨) من الدستور ، بإلزامه اللجان المشار إليها - عند نظر المنازعات الضريبية - باتباع قواعد محددة ، لا تريم عنها ، فما لم يتم طرحه عليها ، من طلبات أو دفع ، لا يجوز إثارته أمام القضاء ، عند الطعن على القرار الصادر فيها ، وهو ما يؤدي إلى تحصين قرارات تلك اللجان ضد رقابة القضاء .

وحيث إن الدستور لم يقف - بنص مادته الثامنة والستين - عند تقرير حق التقاضي للناس كافة ، كمبدأ دستوري أصيل ، بل جاوز ذلك ، إلى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء ، وجعل لهذا الحق غاية نهائية يتوخاها ، تمثلها الترضية القضائية ، التى يناضل المتقاضون من أجل الحصول عليها لجبر الأضرار ، التى أصابتهم ، من جراء العدوان على الحقوق ، التى يطلبونها ، فإذا أرقها المشرع بقيود ، تعسر الحصول عليها ، أو تحول دونها ، كان ذلك إخلالاً بالحماية ، التى كفلها الدستور ، لهذا الحق ، وإنكاراً لحقائق العدل ، فى جوهر ملامحها .

وحيث إنه باستقراء النص المطعون فيه ، يتبين أنه لم يحو قيوداً أو عوائق ، أو إجراءات تحول أو تمنع الممول من اللجوء إلى القضاء ، إذا انتوى الطعن على قرارات لجان التقدير الضريبية ، بالربط الضريبى على دخله من النشاط ، محل المنازعة الموضوعية ، كما أنه لم يتضمن ضوابط محددة ، أو يفرض أشكالاً معينة ، يلتزم بها الطاعن أمام الجهة القضائية ، التى تنظر الطعن فى قرارات تلك اللجان ، ولهذه الجهة أن تفصل فى الدعوى من كافة جوانبها دون تقييد بما ورد بالنص المطعون عليه بالنسبة للجان المشار إليها مما لا يكون معه منظوياً على إخلال بحق التقاضى او مخالفة لنص المادة ٦٨ من الدستور .

وحيث أن النص المطعون فيه لم يخالف حكماً آخر من أحكام الدستور .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى .

* ٣ - القضية رقم (١٠٢) لسنة ٢٢ قضائية " دستورية "

جلسه ٦ يوليو سنة ٢٠٠٨

الحكم :

عدم دستورية نص البند (م) من المادة (١) من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري .

الإجراءات

بتاريخ ١٣ يونيو سنة ٢٠٠١ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالباً الحكم بعدم دستورية نص البند (ح) من المادة (١) والمادة (٢) من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى لثلاثة أوجه **أولها** : لرفعها بعد الميعاد ، **وثانيها** : لعدم بيان نصوص الدستور المدعى بمخالفتها وأوجه المخالفة الدستورية ، **وثالثها** : لانتفاء المصلحة في الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعدم الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يتبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في النيابة العامة كانت قد قدمت المدعى - وهو الحارس على الأشياء المحجوز عليها - للمحاكمة الجنائية في القضية رقم ١١٦٥٧ لسنة ١٩٩٧ جنح بلباس ، متهمه إياه أنه في يوم ١٩٩٧/٢/٢٥ بدر الأشياء المحجوز عليها إدارياً ، لصالح هيئة الأوقاف

* نشر بالجريدة الرسمية - العدد ٣٠ مكرر الصادر بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠٠٨ .

المصرية ، وفاء لمبلغ جنيهاً ، قيمة إيجار سنة ١٩٩٧ والمتأخرات عن الأطياف الزراعية التابعة لوقف المكاتب الأهلية والمؤجرة من الهيئة لورثة ، وبجلسة ١٩٩٧/١١/٢٠ قضت المحكمة غيابياً بحبس المدعى سنة مع الشغل وكفالة جنيه ، وقد عارض المدعى فى هذا الحكم ، وبجلسة ٢٠٠٠/١١/٢٣ قضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وإن لم يرتض المدعى هذا القضاء فقد طعن عليه بالاستئناف رقم ٢٧١٣ لسنة ٢٠٠١ جنح مستأنف المنصورة ، والذي أعيد قيده برقم ١٤٤٤ لسنة ٢٠٠٢ جنح مستأنف شمال المنصورة ، وأثناء نظر الاستئناف دفع المدعى بعدم دستورية نص البند (ح) من المادة (١) والمادة (٢) من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى ، وإن قدرت المحكمة جدية هذا الدفع ، وصرحت للمدعى برفع الدعوى الدستورية ، فقد أقام الدعوى الماثلة .

وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، المبدى من هيئة قضايا الدولة ، فهو مردود ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة - وعملاً بنص البند (ب) من المادة (٢٩) من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - أن المهلة التى تمنحها محكمة الموضوع لرفع الدعوى الدستورية ، لا يجوز زيادتها إلا من خلال مهلة جديدة تضيفها إلى المدة الأصلية وقبل انقضائها ، بما يكفل تداخلها معها ، وبشرط ألا تزيد المدتان معاً على الأشهر الثلاثة التى فرضها المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، والتى لا يجوز لمن يقيمها تجاوزه .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان الثابت أن محكمة الموضوع بعد أن قدرت جدية الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى بجلسة ٢٠٠١/٣/٢١ ، أجلت نظر الدعوى لجلسة ٢٠٠١/٥/١٦ لتقديم ما يفيد رفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا ، ثم قررت المحكمة إضافة مهلة جديدة إلى المدة الأصلية وقبل انقضائها غايتها ٢٠٠١/٧/٤ ، وهى وإن جاءت متجاوزة مدة الثلاثة أشهر المقررة كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، إلا أن الثابت أن المدعى قد أقام دعواه الماثلة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٣ ، فى غضون مهلة الثلاثة

الأشهر المشار إليها ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى من هذا الوجه يكون غير سديد ، متعيّناً القضاء برفضه .

وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى على سند من خلو صحيفة الدعوى الدستورية الراهنة من بيان النصوص الدستورية المدعى بمخالفتها وأوجه المخالفة الدستورية فهو مردود بأن ما تغياه المشرع بالنص في المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا على وجوب أن تتضمن صحيفة الدعوى الدستورية بياناً بالنصوص الدستورية المدعى بمخالفتها وأوجه المخالفة ، هو ألا تكون صحيفة الدعوى مجهلة بالمسائل الدستورية المطروحة على هذه المحكمة ، ضماناً لتعيينها تعييناً كافياً ، فلا تثير خفاءً في شأن مضمونها ، أو اضطراباً حول نطاقها ، ليتمكن ذوو الشأن من إعداد دفاعهم ابتداءً ورداً وتعقيباً في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذلك القانون ، ولتتولى هيئة المفوضين بعد ذلك تحضير الدعوى ، وإعداد تقرير يكون محدداً للمسائل الدستورية المثارة ، ورأيها فيها مسبباً ، ومن ثم يكفي لبلوغ هذه الغاية أن يكون تعيين هذه المسائل ممكناً ، ويتحقق ذلك كلما كان بنيان عناصرها منبثاً عن حقيقتها ، لما كان ذلك ، وكانت صحيفة الدعوى الماثلة قد أبانت - في غير خفاء - نعي المدعى على النصين المطعون فيهما منحها الجهة الإدارية ميزة استثنائية خروجاً على القواعد المقررة في قانون الرفعات المدنية والتجارية ، وذلك بتحويلها الحق في اقتضاء حقوقها جبراً ، وبقرار يصدر منها يكون معادلاً للسند التنفيذي ، ويتضمن تحديداً لتلك الحقوق سواء تعلق الأمر بمصدرها أو بمقدارها ، بما يكشف بجلاء عن نعيه على هذين النصين إخلالهما بمبدأ سيادة القانون ، ومبدأ خضوع الدولة للقانون ، وهو ما يمثل تحديداً كافياً للنصوص الدستورية المدعى بمخالفتها وأوجه المخالفة الدستورية كما ارتآها المدعى ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى من هذا الوجه أيضاً يكون في غير محله متعيّناً رفضه .

وحيث إن المادة (١) من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ ينص على أن " يجوز أن تتبع إجراءات الحجز الإداري

المبينة بهذا القانون عند عدم الوفاء بالمستحقات الآتية فى مواعييدها المحددة بالقوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بها وفى الأماكن وللأشخاص الذين يعينهم الوزراء المختصون :

..... (أ) (ب) (ح) ما يكون مستحقاً لوزارة الأوقاف وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة من المبالغ المتقدمة وكذلك ما يكون لوزارة الأوقاف بصفقتها ناظراً أو حارساً من إجراءات أو أحكام أو أثمان الاستبدال للأعيان التى تديرها الوزارة .

وتنص المادة (٢) من هذا القانون على أن " لا يجوز اتخاذ إجراءات الحجز إلا بناء على أمر مكتوب صادر من الوزير أو رئيس المصلحة أو المحافظ أو المدير أو ممثل الشخص الاعتبارى العام حسب الأحوال أو من ينوبه كل من هؤلاء فى ذلك كتابة " .

وحيث إن البين من استعراض أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر ، والقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ، أنها ناطت بالوزارة النظر على الأوقاف الخيرية وإدارة أعيانها ، وبهذه الصفة أجاز نص البند (ح) من المادة (١) من قانون الحجز الإدارى للوزارة توقيع الحجز عند عدم الوفاء بالإجراءات المستحقة للوقف ، وقد خلفت هيئة الأوقاف المصرية الوزارة - إعمالاً لنص المادة (٥) من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بشأن الهيئة المذكورة - فى الاختصاص بإدارة واستثمار أموال الأوقاف الخيرية والتصرف فيها ، وذلك باعتبارها نائبة عن وزير الأوقاف بصفته ناظراً على تلك الأوقاف ، كما حلت الهيئة - بمقتضى نص المادة (٩) من القانون ٨٠ لسنة ١٩٧١ المشار إليه - محل الوزارة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات تتعلق بإدارة واستثمار هذه الأموال ، وبالتالي أصبح للهيئة بصفقتها نائبة عن وزير الأوقاف كناظر للوقف رخصة توقيع الحجز الإدارى عند عدم الوفاء بالإجراءات المستحقة للوقف ، وهو الأساس القانونى لقيامها باتخاذ إجراءات الحجز الإدارى فى الحالة المعروضة ، لعدم الوفاء بالإيجار المستحق على الأطيان الزراعية التابعة لوقف المكاتب الأهلية ، المؤجرة من الهيئة لورثة

ومن ثم فإن نطاق الدعوى الراهنة بالنسبة لنص البند (ح) من المادة (١) من قانون الحجز الإداري ، يتحدد بما تضمنه هذا البند تخويل وزارة الاوقاف بصفتها ناظراً على الأوقاف الحق في توقيع الحجز الإداري عند عدم الوفاء بإيجارات الأعيان التي تديرها الوزارة بهذه الصفة ، وإن كان ذلك ، وكانت المحكمة الدستورية العليا قد سبق لها أن حسمت المسألة الدستورية المتعلقة بهذا النص بحكمها الصادر في الدعوى رقم ١٠٤ لسنة ٢٣ قضائية " دستورية " بجلسة ٢٠٠٥/١/٩ القاضي " بعدم دستورية نص البند (ح) من المادة (١) من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ فيما تضمنه من النص على جواز إتباع إجراءات الحجز الإداري عند عدم الوفاء بما يكون مستحقاً لوزارة الأوقاف بصفتها ناظراً من إجراءات للأعيان التي تديرها الوزارة " ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بعددها رقم ٣ تابع ، بتاريخ ٢٠٠٥/١/٢٤ ، وكان مقتضى نص المادتين (٤٨ ، ٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا ، أن يكون لقضاء هذه المحكمة في الدعاوى الدستورية حجية مطلقة في مواجهة الكافة ، وبالنسبة إلى الدولة بسلطاتها المختلفة ، باعتباره قولاً فصلأ في المسألة المقضى فيها ، وهي حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيه أو إعدادة طرحه عليها من جديد ، مما ينعين معه القضاء باعتباره الخصومة منتهية بالنسبة لهذا النص .

وحيث إن القضاء بعدم دستورية نص البند (ح) من المادة (١) من قانون الحجز الإداري ، محدداً نطاقه على النحو المتقدم ، يستتبع حتماً استبعاد الحالة التي تناولها من مجال تطبيق نص المادة (٢) من هذا القانون المطعون فيه ، وعدم جواز اتخاذ إجراءات الحجز الإداري المقررة به قبل المدعى ، ليصبح الطعن عليه - في ضوء ذلك - لا محل له .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة باعتباره الخصومة منتهية .

* ٤ - القضية رقم (١٦٦) لسنة ٢٥ قضائية " دستورية "

جلسه ١٤ ديسمبر سنة ٢٠٠٨

الحكم :

- ١ - عدم دستورية عبارة " خدمات التشغيل للغير " الواردة قرين المسلسل رقم (١١) من الجدول رقم (٣) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٧ .
- ٢ - عدم دستورية صدر المادة (٣) من القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٢ بتفسير بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والذي ينص على أنه " مع مراعاة الأثر الكاشف لهذا القانون " .

الإجراءات

بتاريخ الثالث من شهر يناير سنة ٢٠٠٤ ، أودع المدعى صحيفة الدعوى الدستورية رقم ١٦٦ لسنة ٢٥ القضائية قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا ، طالباً الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ فيما تضمنه من انسحاب المادة الجنائية على الماضي .
بالتاريخ ذاته ، ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف القضية رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٩٦ ، جنح تهرب ضريبي من محكمة جنح التهرب الضريبي نفاذاً لحكم الإحالة الذي أصدرته بجلسته ٢٠٠٣/٩/١٦ ، بوقف الدعوى ، وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية مواد الاتهام ، وهي المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٦ ، ١٨ ، ٣٢ ، ٤٣ ، ٤٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات .
وقدّمت هيئة قضايا الدولة مذكرة في القضية الأولى طلبت فيها الحكم برفض الدعوى ، كما قدّمت مذكرة في القضية الثانية طلبت فيها الحكم أصلياً : بعدم قبول الدعوى ، واحتياطياً برفضها .

* نشر بالجريدة الرسمية - العدد ٥٢ مكرر (أ) الصادر بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨ .

وأثناء نظر الدعويين أمام هيئة المفوضين طلب الحاضر عن المدعى فى الأولى
(المدعى عليه فى الثانية) ضم الدعويين للارتباط .

وبعد تحضير الدعويين ، أودعت هيئة المفوضين ، فى كل منهما ، تقريراً برأيها .
ونظرت الدعويان على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وفيها قررت المحكمة ضمهما ليصدر
فيهما حكم واحد لوحدة موضوعهما ، وأرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

الحكمة

بسم الله الرحمن الرحيم
وحيث إن الوقائع - على ما يتبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق -
تتصل فى أن النيابة العامة كانت قد قدمت المدعى للمحاكمة الجنائية فى الجنحة رقم
٢٢٤ لسنة ١٩٩٦ تهرب ضريبى ، طالبة عقابة بالمواد (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٦ ، ١٨ ،
٣٢ ، ٤٣ ، ٤٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات ، لعدم
تقدمه بالإقرارات اللازمة عن نشاط شركته فى مجال المقاولات ، وتأجير المعدات خلال
الفترة من ١٨/٤/١٩٩٣ حتى ٣٠/٦/١٩٩٥ ، متهرباً من سداد الضريبة العامة على المبيعات ،
حال كونه مسجلاً خاضعاً لأحكامها . وقد قامت هيئة قضايا الدولة بالادعاء مدنياً
فى تلك الجنحة وطلبت الحكم بإلزامه بدفع أصل المبلغ محل التهرب والضريبة الإضافية .
وحال نظر الدعوى دفع الحاضر عن المدعى بعدم دستورية أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ فيما تضمنه من أثر رجعى على الناحية
الجنائية ، وبجلسة ١٩٩٧/٦/٣٠ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم دستورية أحكام القانون
رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، وقبل الفصل فى الموضوع بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لمباشرة
المأمورية المبينة بمنطوق ذلك الحكم . وبعد ورود التقرير ، وبجلسة ٢٠٠٣/٥/٦ دفع المدعى
بعدم دستورية القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ المشار إليه ، فقررت المحكمة بالجلسة ذاتها
تأجيل نظرها لجلسة ٢٠٠٣/٩/٢ وصرحت للمدعى بإقامة الدعوى الدستورية ، فأقام الدعوى
الماثلة ، ثم عادت المحكمة بعد ذلك وقضت ، بجلسة ٢٠٠٣/٩/١٦ ، بوقف الدعوى تعليقاً ،

وأحالست الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية مواد الاتهام المقدم بها المدعى للمحاكمة الجنائية .

وحيث إن المسألة الدستورية المثارة فى الدعويين المعروضتين تتعلق بمدى دستورية أحكام القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ المشار إليه فيما قررته من أثر رجعى ، وهو ما يتحدد به نطاقها وفقاً للمصلحة فيها ، وكانت هذه المسألة ذاتها قد سبق أن حسمتها المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر بجلسة ١٥ أبريل سنة ٢٠٠٧ ، فى الدعوى الدستورية رقم ٢٣٢ لسنة ٢٦ القضائية ، والقاضى فى منطوقه :

أولاً : بعدم دستورية عبارة " خدمات التشغيل للغير " الواردة قرين المسلسل رقم (١١) من الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ .

ثانياً : بعدم دستورية صدر المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ بتفسير بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والذى ينص على أنه " مع مراعاة الأثر الكاشف لهذا القانون "

ثالثاً : رفض ما ع. سدا ذلك من الطلبات ، مع إلزام الحكومة المصروفات ومبلغ جنبيه أتعاب المحاماة .

وإذ نشر هذا الحكم بالجريدة الرسمية بعددها رقم (١٦ مكرر) بتاريخ ٢١ أبريل سنة ٢٠٠٧ ، وكان مقتضى أحكام المادتين (٤٨ ، ٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ أن يكون لقضاء هذه المحكمة فى دعاوى الدستورية حجية مطلقة فى مواجهة كافة ، وبالنسبة إلى الدولة بسلطاتها المختلفة ، باعباره قولاً فصللاً فى المسألة المقضى فيها ، وهى حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيه ، أو إعادة طرحه عليها من جديد ، ومن ثم ، فإن الخصومة فى الدعويين المعروضتين تكون منتهية .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتهية .

* ٥- القضية رقم (٤٥) لسنة ٢٧ قضائية " دستورية "

جلسه ١٤ ديسمبر سنة ٢٠٠٨

الحكم :

دستورية عجز الفقرة الثانية من المادة (١١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ . وكذا المنشور رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٣ الصادر من مصلحة الضرائب على المبيعات .

الإجراءات

بتاريخ العشرين من فبراير سنة ٢٠٠٥ ، أودعت الشركة المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طلباً للحكم بعدم دستورية عجز الفقرة الثانية من المادة (١١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وكذا المنشور رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ الصادر من مصلحة الضرائب على المبيعات . وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصلياً بعدم قبول الدعوى ، واحتياطياً برفضها . وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .
وحيث إن الوقائع - حسبما يتبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق -
تتحصل في أن الشركة المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٨١٩ لسنة ٢٠٠٣ مدنى أمام
محكمة بور سعيد الابتدائية ضد المدعى عليه الثالث - وآخرين - بطلب الحكم بإلزامهم برد
المبالغ المسددة منها بغير وجه حق لصالح مصلحة الضرائب على المبيعات ، والمبين قيمتها

* نشر بالجريدة الرسمية - العدد ٥٢ مكرر (أ) الصادر بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨ .

بصحيفة الدعوى الموضوعية ، مع إلزامهم بسداد الفوائد القانونية عن هذه المبالغ من تاريخ السداد وحتى تمام الرد ، فضلاً عن إلزامهم بأن يؤدوا للشركة المدعية مبلغ جنيه كتعويض عما أصابها من أضرار مادية وأدبية من جراء التقدير الخاطئ لمقدار الضريبة ، وقالت بياناً لذلك إنها فى غضون الأعوام من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٣ ، استوردت مجموعة من الرسائل من الخارج وأثناء الإفراج الجمركى عنها ، تبين أن المدعى عليهم قد قدروا قيمة الوعاء المتخذ أساساً لربط الضريبة العامة على المبيعات ، بإضافة ما يسمى برسوم الوارد ورسم المنطقـة الحرة إلى القيمة المقدرة للرسائل ، ولما كان الثابت أن كلا الرسمين الآنفى البيان هما فى حقيقة الأمر ضريبة ، فإنه يتضح أن المدعى عليهم قد ألزموها بسداد ضرائب على مبالغ أخرى سبق سدادها كضريبة ، وهو ما يخالف احكام الدستور والقانون ، ومن ثم فقد أقامت دعواها بالطلبات المسالفة الذكر . وأثناء نظر الدعوى ، دفعت الشركة المدعية بعدم دستورية نصوص المواد (٢/٦ ، ٣) و (٢/١١ ، ٣) و (٢/٣٢ ، ٣) و (١/٤٧) و (٥٠) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والفقرة الثانية من المادة السادسة من لائحته التنفيذية ، والمنشور رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ الصادر من مصلحة الضرائب على المبيعات ، والمحكمة - بعد أن ندبت خبيراً وأودع تقريره - قررت بجلسة ٢٠٠٥/١/١٦ التصريح للشركة المدعية بإقامة الدعوى الدستورية طعناً على المادتين (٦) ، (١١) من القانون المذكور ، والفقرة الثانية من المادة السادسة من لائحته التنفيذية ، والمنشور رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ الصادر من مصلحة الضرائب على المبيعات ، فأقامت الشركة المدعية دعواها الماثلة طعناً على الفقرة الثانية من المادة (١١) من ذلك القانون المشار إليه ، والمنشور رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ فقط دون غيرها من نصوص أخرى .

وحيث إن الدستور عهد بنص المادة (١٧٥) منه إلى المحكمة الدستورية العليا - دون غيرها - بتولى الرقابة على دستورية القوانين واللوائح على الوجه المبين فى القانون ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الولاية التى تباشرها فى هذا المجال لا تنبسط إلا على القانون بمعناه الموضوعى ، باعتباره منصرفاً إلى النصوص القانونية التى تتولد

عنها مراكز عامة مجردة ، سواء وردت في تشريع أصلي ، أو تضمنها تشريع فرعي ، وأن تنقبض هذه الرقابة - بالتالي - عما سواها . لما كان ذلك وكان المنشور رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ الصادر من مدير عام البحوث بمصلحة الضرائب على المبيعات بتاريخ ١٢/٤/١٩٩٢ لا يعدو أن يكون تعليمات إدارية بحتة صادرة من رئيس إلى مرءوسيه متضمنة تفسيراً لنص المادتين (١١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ و (٦) من لائحته التنفيذية ويلتزم هؤلاء المرءوسون باحترام هذه التعليمات وإطاعة ما فيها من أوامر على أن التفسير الصحيح للقانون ولللائحة بناء على واجب طاعة المرءوس لرئيسه ، إلا أن هذه التعليمات لا تعد تشريعاً بالمعنى الموضوعي مما تمتد إليه رقابة المحكمة الدستورية العليا ، ويخرج بالتالي عن اختصاصها .

وحيث إن نطاق الدعوى الدستورية التي أتاح المشرع للخصوم إقامتها يتحدد - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - بنطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى أمام محكمة الموضوع ، وفي الحدود التي تقدر فيها تلك المحكمة جديته وعلى ضوء الطلبات الختامية التي تضمنتها صحيفة الدعوى الدستورية . إذ كان ذلك ، وكانت الشركة المدعية وإن دفعت أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية نصوص الفقرتين الثانية والثالثة من كل من المواد (٦) و (١١) و (٣٢) والفقرة الأولى من المادة (٤٧) والمادة (٥٠) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وكذا الفقرة الثانية من المادة السادسة من اللائحة التنفيذية لهذا القانون - فضلاً عن المنشور رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه آنفاً - وإن كان البين أن محكمة الموضوع قد قدرت جدية الدفع بعدم دستورية نص المادتين (٦) و (١١) من القانون المشار إليه والفقرة الثانية من المادة السادسة من لائحته التنفيذية ، والمنشور رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ ، إلا أن الشركة المدعية قصرت دعواها الدستورية طعنًا على عجز الفقرة الثانية من المادة (١١) من القانون ، وكذا المنشور رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ .

وإذ تم استبعاد المنشور الأخير من نطاق اختصاص هذه المحكمة - على نحو ما سلف ، فإن الطلبات الختامية إنما تتحدد بنص الفقرة الثانية من المادة (١١) من القانون المشار إليه دون غيرها .

وحيث إن المادة (١١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أن " تكون القيمة الواجب الإقرار عنها والتي تتخذ أساساً لربط الضريبة بالنسبة للسلع أو ما يؤدي من خدمات خاضعة للضريبة هي القيمة المدفوعة فعلاً في الأحوال التي يكون فيها بيع السلعة أو تقديم الخدمة من شخص مسجل إلى شخص آخر مستقل عنه وفقاً للمجريات الطبيعية للأمور ، والا قدر ثمن السلعة أو الخدمة بالسعر المقابل السائد في السوق في الظروف العادية وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية . وبالنسبة للسلع المستوردة من الخارج فتقدر قيمتها في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك بالقيمة المتخذة أساساً لتحديد الضريبة الجمركية مضافاً إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على السلعة . وللوزير بالاتفاق مع الوزير المختص ، أن يصدر قوائمًا بقيم لبعض السلع أو الخدمات تتخذ أساساً لربط الضريبة " .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة مؤداه ألا تفصل في غير المسائل الدستورية التي يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعي ، ومن ثم يتحدد مفهوم هذا الشرط بأن يكون ثمة ضرر قد لحق بالمدعى في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المدعى بمخالفته لأحكام الدستور ، متى كان ذلك ، وكان النزاع الموضوعي - في الخصومة الماثلة - يدور حول مطالبة الشركة المدعية مصلحة الضرائب على المبيعات ، بأن ترد لها قيمة ضريبة المبيعات التي سددتها ، بعد أن أضيف إلى قيمة وعاء هذه الضريبة ما دفعته كرسوم ورسوم المنطقة الحرة ، ومن ثم فإن مصلحة الشركة المدعية - في الدعوى الماثلة - تكون متوافرة ، ويتحدد نطاقها في عجز نص الفقرة

الثانية من المادة (١١) من القانون ، فيما تضمنته من إضافة الضرائب الجمركية والرسوم المفروضة على السلعة إلى قيمة الوعاء المتخذ أساساً لربط ضريبة المبيعات . ولا يـقـدح فى هذا النظر ما جاء بدفاع الحكومة من انعدام مصلحة المدعية فى الطعن على هذا النص ، قولاً منها بأن الملتزم بأداء ضريبة المبيعات — أياً كان الوعاء المقدر لها — هو المشتري ، وينحصر دور الشركة المدعية فى مجرد تحصيلها وتوريدها لمصلحة الضرائب على المبيعات ، ذلك أن المقرر — فى قضاء هذه المحكمة — أن الملتزم بالضريبة دون أن يكون محملاً بعبئها ، تقوم له مصلحة فى الطعن بعدم دستورية النص الفارض للضريبة ، ذلك أن الحكم بعدم دستورية ذلك النص ، يعنى امتناع تحصيل الضريبة التى فرضها وانهدام الأساس القانونى الذى تقوم عليه ، خاصة وأن الضريبة فى مثل هذه الحالة تعتبر جزءاً من عناصر تكلفة السلعة المحملة بها بما يؤدى إلى زيادة فى التكلفة ويؤثر بالضرورة فى فرص تسويقها ، والتى تتحكم فيها قوانين عرض وطلب هذه السلعة فى الأسواق المحلية والدولية .

وحيث إن الشركة المدعية تنعى على النص المطعون عليه — محدداً نطاقاً على النحو المتقدم — مخالفة المواد (٤) و (٨) و (٣٢) و (٣٨) و (٤٠) و (٦١) و (١١٩) من الدستور ، قولاً منها بأن النص فيما تضمنه من فرض ضريبة مبيعات ، يدخل فى تقدير وعائها ، ما سبق سداؤه من ضرائب أخرى تحت مسمى رسم الوارد ورسم المنطقة الجمركية ، يتضمن فرض ضريبة على ضريبة أخرى ، بما يخالف القواعد الموضوعية لفرض الضريبة ، وأخصها مخالفة مبدأ الكفاية والعدل كأساس لفرض الضريبة ، بالإضافة إلى أن ذلك يمثل عدواناً على الملكية الخاصة ، إذ يتم تحصيلها فى مرحلة الإفراج الجمركى عن السلعة المستوردة ، قبل بيعها للمستهلك ، مما يترتب عليه تعطيل انتفاع المستورد بجزء من ماله ، ويكون المشرع بذلك قد مايز بين فئتين من المكلفين بأداء هذه الضريبة ، هما المنتج المحلى

والمستورد ، إذ لا تستحق هذه الضريبة على السلع المحلية إلا بعد بيعها وتحصيل الضريبة بينما يتحمل المستورد عبء تلك الضريبة ، ويلتزم بسدادها مقدماً .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن مبدأ تكافؤ الفرص الذى تكفله الدولة للمواطنين كافة ، وفقاً لنص المادة (٨) من الدستور يتصل فى مضمونة بالفرص التى تتعهد الدولة بتقديمها ، فلا يثور إعماله إلا عند التزاحم عليها ، كما أن الحماية الدستورية لتلك الفرص غايتها تقرير أولوية - فى مجال الانتفاع بها - لبعض المتزاحمين على بعض ، وهى أولوية تتحدد وفقاً لأسس موضوعية يقتضيها الصالح العام .

لما كان ذلك وكان النص المطعون فيه لا يتصل بفرص قائمة تتعهد الدولة بتقديمها ، بما مؤداه انتفاء أعمال مبدأ تكافؤ الفرص فى نطاق تطبيق ذلك النص ، وبالتالي يكون النعى عليه بمخالفته نص المادة (٨) من الدستور وارداً على غير أساس ، جديراً بالالتفات عنه .

وحيث إن الدستور أعلى من شأن الضريبة العامة ، وقدر أهميتها بالنظر إلى خطورة الآثار التى ترتبها ، وبوجه خاص من زاوية جذبها لعوامل الإنتاج أو طردها أو تقييد تدفقها ، وما يتصل بها من مظاهر الانكماش أو الانتعاش ، وتأثيرها بالتالى على فرص الاستثمار والأدخار والعمل وتكلفة النقل وحجم الإنفاق ، وكان الدستور - نزولاً على هذه الحقائق واعترافاً بها - قد مايز بنص المادة (١١٩) بين الضريبة العامة وغيرها من الفرائض المالية ، فنص على أن أولاهما لا يجوز فرضها أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ، وأن ثانيتهما يجوز إنشاؤها فى الحدود التى يبينها القانون ، وكان ذلك مؤداه أن السلطة التشريعية هى التى تقبض بيدها على زمام الضريبة العامة ، إذ تتولى بنفسها تنظيم أوضاعها بقانون يصدر عنها متضمناً تحديد نطاقها ، وعلى الأخص من خلال تحديد وعائها وأسس تقديره ، وبيان مبلغها واللتزمين أصلاً بأدائها ، والمسؤولين عنها ، وقواعد ربطها وتحصيلها وتوريدها ، وكيفية أدائها ، وغير ذلك مما يتصل ببيان هذه الضريبة ، عدا الإعفاء منها ، إذ يجوز أن يتقرر فى الأحوال التى يبينها القانون .

وحيث إن الأصل أن يتوخى المشرع ، بالضريبة التى يفرضها ، أمرين يكون أحدهما أصلاً مقصوداً منها ابتداء ، ويتمثل فى الحصول على غلتها ، لتعود إلى الدولة وحدها ، تصبها فى خزانة العامة ، لتعينها على مواجهة نفقاتها ، ويكون ثانيهما مطلوباً منها بصفة عرضية ، أو جانبية أو غير مباشرة ، كاشفاً عن طبيعتها التنظيمية ، دالاً على التدخل بها لتغيير بعض الأوضاع القائمة ، وبوجه خاص من خلال تقييد مباشرة الأعمال التى تتناولها ، أو حمل المكلفين بها - عن طريق عبئها - على التخلي عن نشاطهم وعلى الأخص إذا كان مؤثماً جنائياً ، وهذه الآثار العرضية للضريبة كثيراً ما تلازمها ، وتظل للضريبة مقوماتها من الناحية الدستورية ، ولا تزيلها طبيعتها هذه لمجرد أنها تولد آثاراً عرضية بمناسبة إنشائها .

وحيث إنه من المقرر ، أن تحديد دين الضريبة يتطلب التوصل إلى تقدير حقيقى لقيمة المال الخاضع لها ، باعتباره شرطاً لازماً لعدالة الضريبة ولصون مصلحة كل من الممول والخزانة العامة ، ويتعين - فى هذا الإطار - أن يكون وعاء الضريبة ممثلاً فى المال المحمل بعبئها ، محققاً ومحددأ على أسس واقعية ، يكون ممكناً معها الوقوف على حقيقته على أكمل وجه ، ولا يكون الوعاء محققاً إلا إذا كان ثابتاً بعيداً عن شبهة الاحتمال أو الترخيص ، ذلك أن مقدار الضريبة أو مبلغها أو دينها إنما يتحدد مرتبطاً بوعائها ، وفق الشروط التى يقدر معها المشرع واقعية الضريبة وعدالتها بما لا مخالفة فيه للدستور ، وكان الدستور - كذلك - وإن خص النظام الضريبى بالمادة (٣٨) منه ، متطلباً أن تكون العدالة الاجتماعية مضموناً لمحتواه وغاية يتوخاها ، فلا تنفصل عنها النصوص القانونية التى يقيم عليها المشرع النظم الضريبية على اختلافها ، إلا أن الضريبة بكل صورها تمثل فى جوهرها عبئاً مالياً على المكلفين بها ، شأنها فى ذلك شأن الأعباء التى انتظمتها المادة (١١٩) من الدستور ، ويتعين بالتالى - وبالنظر

إلى وطأتها وخطورة تكلفتها - أن يكون العدل من منظور اجتماعي مهيمناً عليها بمختلف صورها ، محدداً الشروط الموضوعية لاقتضائها ، نائياً عن التمييز بينها دون مسوغ .

وحيث إنه لما كان ما تقدم ، وكانت عدالة الضريبة مرتبطة بتقدير وعائها على أسس موضوعية عادلة ، ومن ثم التوصل إلى القيمة الحقيقية للسلع المستوردة التي يتعين أن تشمل كافة ما تحملته السلعة من نفقات ، ومن بينها ما تم فرضه عليها من ضرائب ورسوم جمركية ، تمثل في مجموعها القيمة الحقيقية للسلعة المستوردة ، توصلنا إلى تحميل المستهلك - الملتزم الأصلي - بقيمة دين الضريبة ، وهو ما لا يخل بعدالة هذه القيمة من الوجهة الدستورية ويتفق وطبيعة هذه الضريبة ، وعلى الأخص لاختلاف شخص الملتزم بتحملها عن شخص الملتزم بجبايتها وتوريدها لخزينة الدولة ، ومن ثم فإن النعى بمخالفة النص الطعين للقواعد الشكلية والموضوعية لفرض الضريبة ، أو مخالفة مبدأي الكفاية والعدل يكون قائماً على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إنه لما كان الأصل في الضريبة العامة على المبيعات - بحسبانها من الضرائب غير المباشرة - أن يتحمل المستهلك عبئها ، ومن ثم يتعين تحصيلها منه مباشرة ، باعتبار أنها في حقيقتها - كما سلفت الإشارة - ضريبة على الاستهلاك ، غير أن هذا الأصل يتعذر تطبيقه من الناحية العملية بالنسبة للسلع المستوردة لكثرة المستهلكين ، وضخامة عددهم ، وصعوبة تحصيل هذه الضريبة منهم ، وزيادة نفقاته ، لذلك كان منطقياً ، أن يتجه المشرع - في النص المطعون فيه - إلى تحديد ملتزم آخر بأدائها مباشرة ، إلى حين استردادها من المستهلك ، فالزم المستورد بإداء هذه الضريبة إلى الدولة ، متخذاً واقعة محددة ومنضبطة هي الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية ، مناطاً لاستحقاقها ، ومحدداً مرحلة أكثر يسراً وسهولة من مراحل تداول السلعة ، هي مرحلة الإفراج عنها من الجمارك ، لأدائها .

وهذا التنظيم التشريعي يهدف إلى تحقيق أمور ثلاثة :

الأول : سرعة وسهولة ضبط عملية تحصيل الضريبة العامة على المبيعات وضمان توريدها إلى الخزنة العامة .

والثاني : تحقيق الغرض المقصود أصلاً من هذه الضريبة ، وهو الحصول على غلتها لمواجهة الزيادة في الإنفاق العام ، الناتج عن التوسع في المشروعات العامة التي تتصل بالمجالات المختلفة ، فضلاً عن حماية المنتج المحلي في مواجهة السلع المستوردة ، بما يهيئ لهذا المنتج قدرة تنافسية قوية ، بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق العام على السلع الاستهلاكية ، بما يسمح بتوجيه الفائض إلى ميادين الاستثمار المتعدد .

والثالث : ضمان مصلحة الممول والخزنة العامة معا ، إذ إنه في مرحلة الإفراج عن السلعة من الجمارك ، يمكن تقدير القيمة الحقيقية والواقعية للسلعة المستوردة الخاضعة للضريبة ، كما هو موضح آنفاً - فتستأدى الدولة الضريبة على قيمة السلعة المستوردة في هذه المرحلة ، كما يقوم المستورد بإضافة هذه القيمة إلى ثمن السلعة عند بيعها .

وحيث إنه ولئن كان مسلماً أن الحماية التي كفلها الدستور لحق الملكية المنصوص عليها في المادتين (٣٢) و (٣٤) منه ، لا يقتصر على الحقوق العينية ، بل تنصرف كذلك إلى الحقوق الشخصية ، وتتسع للأموال بوجه عام ، إلا أن الضريبة العامة على السلع المستوردة المطعون فيها ، لا تخالف هذه الحماية ، ذلك أن الإخلال بها لا يتحقق إلا من خلال نصوص قانونية تفقد ارتباطها عقلاً بمقوماتها ، ولا كذلك الأمر في شأن تلك الضريبة ، بالنهج الذي وضعه النص المطعون فيه ، لالتئام هذا النهج من حقائق العدل التي اختصها الدستور في كثير من نصوصه ، ومنها نص المادة (٣٨) المشار إليها .

وحيث إن قضاء المحكمة الدستورية العليا قد جرى على أن مبدأ المساواة

بين المواطنين أمام القانون ، لا يعنى أن تعامل فئاتهم على ما بينها من تفاوت في مراكزها القانونية معاملة قانونية متكافئة ، كما أنه ليس مبدأً تلقينياً جامداً منافياً للضرورة العملية

ولا هو بقاعدة صماء ، تنبذ صور التمييز جميعها ، ذلك أن من بينها ما يستند إلى أسس موضوعية ، ولا ينطوى بالتالى على مخالفة لنص المادة (٤٠) من الدستور .

وحيث إن وعاء الضريبة على السلع المحلية يتحدد على ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة (١١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات بالقيمة المدفوعة فعلاً ثمناً للسلعة . ويدخل فى هذه القيمة التكلفة الفعلية للسلعة بما فيها كافة الضرائب المستحقة عليها بالإضافة إلى هامش الربح الذى يحدده المنتج المحلى ، وهو عين ما يتم بالنسبة للسلع المستوردة من الخارج والتى يتحدد وعاءها بالقيمة المتخذة أساساً لتحديد الضريبة الجمركية وهى — على ما تقضى به المادة (٢٢) من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ — القيمة الفعلية مضافاً إليها جميع التكاليف والمصروفات التى تحملها المستورد حتى وصول البضائع إلى الأراضى المصرية ، والتى يدخل فيها بطبيعة الحال الضريبة الجمركية المستحقة عليها . ومن ثم فإن حالة مخالفة النص الطعين لمبدأ المساواة المنصوص عليه فى المادة (٤٠) من الدستور تكون فاقدة أساسها متعيناً رفضها .

وحيث إن النص الطعين لا يخالف حكماً آخر من أحكام الدستور .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى ، وبمصادرة الكفالة .

* ٦- القضية رقم (٤٠) لسنة ٢٩ قضائية " دستورية "

جلسه ١٤ ديسمبر سنة ٢٠٠٨

الحكم :

دستورية المواد ١ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٤٣ من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ .

الإجراءات

بتاريخ الرابع عشر من فبراير ٢٠٠٧ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى ، قلم كتاب المحكمة ، طالباً الحكم بعدم دستورية نصوص المواد ١ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٤٣ من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ .
قدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة ، طلبت فيها الحكم أصلياً بعدم قبول الدعوى ، واحتياطياً برفضها .
وبعد تحرير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بمعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .
حيث إن الوقائع - على ما يتبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق -
تتحصل في أن النيابة العامة كانت قد قدمت المدعى للمحاكمة الجنائية ، أمام محكمة جناح زفتى ، في الجنحة رقم ٢١٦١٣ لسنة ٢٠٠٥ جناح زفتى ؛ بوصف أنه قام بتبديد المنقولات المحجوز عليها لصالح مصلحة الضرائب ، وفاءً لدين ضريبة المبيعات الإضافية المستحقة عليه ، نتيجة عدم سداد الضريبة الأصلية ، المقررة عن نشاطه في صناعة الطوب

* نشر بالجريدة الرسمية - العدد ٥٢ مكرر (أ) الصادر بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨ .

الطغلى ، خلال المدة من يونيو سنة ١٩٩٧ حتى مارس سنة ٢٠٠٣ . وقد قضى بحبس المدعى شهراً وكفالة جنيته لوقف التنفيذ ، فاستأنف هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٦٩ لسنة ٢٠٠٧ جنح مستأنف شرق طنطا ، وأثناء نظره ، دفع المدعى بعدم دستورية نصوص المواد ١ ، ٣ ، ٣٤ ، ٤٣ من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادرة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ . وإذا قدرت محكمة الموضوع جدية الدفع ، وصرحت له برفع الدعوى الدستورية ، فقد أقام دعواه الماثلة .

وحيث إن قضاء المحكمة الدستورية العليا جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة —وداه ألا تفصل المحكمة فى غير المسائل الدستورية ، التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى . حيث يتحدد مفهوم هذا الشرط ، بأن يقيم المدعى الدليل على أن ضرراً واقعياً قد لحق به ، وأن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، فإذا كان الإخلال بالحقوق ، التى يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعى ، منذ تاريخ العمل به ، وبالتالي زال كل ما كان له من أثر قانونى منذ صدوره ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة . ذلك أن إبطال النص التشريعى ، فى هذه الحالة ، لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية ، يمكن أن يتغير بها مركزه القانونى ، بعد الفصل فى الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكانت المصلحة فى الدعوى الدستورية الراهنة — بقدر ارتباطها بالنزاع الموضوعى — إنما تنحصر فى الفصل فى دستورية ما قضت به المادة الأولى من تعريف للضريبة الإضافية ، ونص الفقرة الثالثة من المادة ٣٢ ، ونص الفقرة الأولى من المادة ٤٣ من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، أما نص المادة ٣٤ من هذا القانون فلا صلة لها بالنزاع الموضوعى ، بما يجعل المصلحة — فى الطعن عليها منتفية ، ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة له .

وحيث إن المسائل الدستورية المثارة فى الدعوى الماثلة — محدداً نطاقها على ما تقدم — سبق أن حسمتها المحكمة الدستورية العليا ، بحكميها ، الصادر أولهما

بجلسة ٣١ يوليو سنة ٢٠٠٥ ، فى القضية رقم ٩٠ لسنة ٢١ قضائية ، القاضى برفض الدعوى التى كانت مرفوعة طعنأ على نص المادة الأولى ، ونص الفقرة الثالثة من المادة (٣٢) من قانون الضريبة على المبيعات المشار إليه والمنشور بالجريدة الرسمية العدد (٣٤ تابع) بتاريخ ٢٥/٨/٢٠٠٥ ، والصادر ثانيهما بجللسة ٤ نوفمبر سنة ٢٠٠٧ فى القضية رقم ٩ لسنة ٢٨ قضائية ~ دستورية ~ القاضى بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٤٣ من القانون ذاته فيما تضمنته من وجوب الحكم على الفاعلين متضامين بتعويض لا يجاوز مثل الضريبة والمنشور بالجريدة الرسمية (العدد ٤٥ مكرر) بتاريخ ١٣/١١/٢٠٠٧ ، وكان مقتضى نصى المادتين (٤٨ ، ٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، أن يكون لقضاء هذه المحكمة ، فى الدعاوى الدستورية ، حجية مطلقة ، فى مواجهة الكافة ، وبالنسبة إلى الدولة بسلطاتها المختلفة ، باعتباره قولاً فصلأ ، لا يقبل تأويلاً ولا تعقيبأ ، من أى جهة كانت ، وهى حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيه ، أو إعادة طرحه عليها من جديد لمراجعته ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى الماثلة .

لهذه الأسباب

حكمته المحكمة بعدم قبول الدعوى .

الفصل الثانى: أهم أحكام محكمة النقض

فى المجال الضريبي لعام ٢٠٠٨

١ - الطعن رقم ١١٧ لسنة ٧٢ ق

جلسة ٢٢ يناير سنة ٢٠٠٨

المبدأ القانوني :

- ١ - أن التشريعات الخاصة بالضرائب تعد من القواعد القانونية الأمرة المتعلقة بالنظام العام ، تسعى بأثر فوري على كل مركز قانوني لم يكن قد تم أو اكتمل إلى تاريخ العمل بها أما المراكز القانونية التي نشأت واكتملت قبل نفاذها فتظل خاضعة للقانون القديم الذي حصلت في ظله .
- ٢ - أن المقصود بالطلب في الدعوى هو الحق أو المركز القانوني المطلوب حمايته في نطاق ما يطلب الحكم به تأسيساً عليه ، وأن العبرة في طلبات الخصوم في الدعوى هي بما يطلبونه على وجه صريح وجازم وتتقيد المحكمة بطلباتهم الختامية .

الوقائع

بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٦ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف المنصورة الصادر بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٨ في الاستئناف رقم ٧٥٧ لسنة ٥١ ق - وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ، وبذات التاريخ أودع مذكرة شارحة للطعن . وفي ٢٠٠٥/٥/٥ أعلن المطعون ضده بصحيفة الطعن . أودعت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها انقضاء الخصومة في الطعن . وفي ٢٠٠١/١/٣ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فرأت أنه جدير بالنظر حددت جلسة ٢٠٠٧/١٢/١١ لنظره وفيها سمعت الطعن على ما هو مبين بمحضر الجلسة صمم محامي الطاعن ، والنيابة العامة على ما جاء بمذكرته والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق و سماع التقرير الذى تلاه السيد القاضى المقرر/.....
" نائب رئيس المحكمة " والمرافعة وبعد المداولة.
حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث ان الوقائع على ما يبين
من الحكم المطعون فيه و سائر الأوراق - تتحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت
صافى أرباح المطعون ضده عن نشاطه محل المحاسبة (مزرعة بواجن) عن الفترة
من ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ حتى سنة ١٩٩٤ وأخطرته بذلك ، فاعترض وأحيل الخلاف
إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتخفيض صافى أرباح الطاعن عن الفترة
من ١٠ ديسمبر ١٩٨٨ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ إلى مبلغ جنيه، وفى سنة ١٩٨٩
إلى مبلغ جنيهه ، وفى كل من سنتى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ إلى مبلغ جنيهه ،
وفى سنة ١٩٩٢ إلى مبلغ جنيهه ، وسنة ١٩٩٣ إلى مبلغ جنيهه ،
وفى سنة ١٩٩٤ إلى مبلغ جنيهه . طعن المطعون ضده فى هذا القرار بالدعوى
رقم ٧١٨ لسنة ١٩٩٧ ضرائب المنصورة الابتدائية . ندبت المحكمة خبيراً ، وبعد أن أودع
تقريره ، حكمت بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٩٩ بتأييد القرار المطعون فيه . استأنف المطعون
ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٧٥٧ لسنة ٥١ ق .
ندبت المحكمة خبيراً ، وبعد ان أودع تقريره ، حكمت بتاريخ ٢٨ من نوفمبر
سنة ٢٠٠١ بإلغاء الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن واعتباره كأن لم يكن .
طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى
بانقضاء الخصومة فى الطعن ، وإن عُرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت
جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم
المطعون ضده مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، إذ انتهى إلى إلغاء الحكم المستأنف وقرار

لجنة الطعن عن الفترة من ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ حتى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ تأسيساً على توافر شروط الإعفاء على مشروع الإنتاج الداجنى الخاص بالمطعون ضده خلال فترة المحاسبة سالفـة البيان ، إعمالاً لحكم المادة ٣٦/ ثالثاً من الباب الثانى للقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ وذلك لمدة عشرة سنوات فى حين أن المطعون ضده بدأ مزاولة نشاطه فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ وتمتع بالإعفاء لمدة الخمس سنوات المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - قبل تعديله بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ - وانتهت مدة الإعفاء فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ قبل تطبيق القانون الجديد فلا ينسحب عليها بعد أن استقر مركزه القانونى بانتهاء مدة الإعفاء الخمسى ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

حيث إن هذا النعى سديد ، ذلك بأن التشريعات الخاصة بالضرائب - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - تعد من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فتسرى بأثر فورى على كل مركز قانونى لم يكن قد تم أو اكتمل إلى تاريخ العمل بها أما المراكز القانونية التى نشأت واكتملت قبل نفاذها فتظل خاضعة للقانون القديم الذى حصلت فى ظله .

وكان النص فى المادة ٣٦/ ثالثاً من الباب الثانى المتعلق بإيرادات النشاط التجارى والصناعى من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ - على أن " يعفى من الضريبة : أولاً : ثانياً : ثالثاً : أرباح مشروعات الإنتاج الداجنى وحظائر المواشى وتسمنها ، تعفى لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ مزاولة النشاط " ، وفى المادة ٢/٨ من مواد إصدار القانون الأخير، على أن " وبالنسبة لإيرادات النشاط التجارى والصناعى فتسرى أحكام هذا القانون اعتباراً من السنة الضريبية ١٩٩٤ أو السنة المالية المنتهية خلالها من تاريخ انتهائها لاحقاً لتاريخ العمل بهذا القانون " يدل على أن الإعفاء من أداء الضريبة على أرباح مشروعات الإنتاج الداجنى لمدة عشر سنوات الذى يتعين تطبيقه ابتداء من تاريخ مزاولة النشاط لا يسرى حكمه إلا على المشروعات التى تقام اعتباراً من الأول من يناير سنة ١٩٩٤ وتلك التى كانت قائمة

من قبل ولم يستكمل فترة الإعفاء الواردة في المادة ٣٣/ ثالثاً من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قبل تعديله بالقانون آنف البيان - فيستمر تمتعها به حتى تستكمل مدة العشر سنوات . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده قد بدأ نشاطه في الإنتاج الداجنى بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ - وفقاً لما جاء بقرار لجنة الطعن وتمتع بالإعفاء الخمسى المنصوص عليه في المادة ٣٣/ ثالثاً من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والذي انتهت مدته فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ - أى فى تاريخ سابق على نفاذ أحكام القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ - فلا ينسحب تطبيق مدة الإعفاء المقررة بالمادة ٣٦/ ثالثاً من القانون الأول - بعد تعديله - عليه . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعمل حكم القانون الثانى على نشاط المطعون ضده وأعفاء من الضريبة عن الفترة من ١٠ ديسمبر سنة ١٩٨٨ حتى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه عن هذه الفترة .

حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى من سببى الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، إذ قضى للمطعون ضده بإلغاء الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن عن الفترة من ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ تأسيساً على قيام الأخير ببيع المزرعة محل المحاسبة بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ رغم أنه لم يطالب بذلك إلا أمام محكمة الاستئناف مما يعد طلباً جديداً لم يسبق ابداءه امام محكمة أول درجة بما كان يتبعين معه القضاء بعدم قبوله إعمالاً لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك بأن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المقصود بالطلب فى الدعوى هو الحق أو المركز القانونى المطلوب حمايته فى نطاق ما يطلب الحكم به تأسيساً عليه ، وأن العبرة فى طلبات الخصوم فى الدعوى هى بما يطلبونه على وجه صريح وجازم وتتقيد المحكمة بطلباتهم الختامية . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده قد انتهى

في صحيفة طعنه أمام محكمة أول درجة إلى طلب الحكم بتخفيض أرباح سنة ١٩٩٤ إلى مبلغ جنيه ، وقضت المحكمة برفض الدعوى ، ثم تمسك أمام محكمة الاستئناف بإلغاء أرباح سنة ١٩٩٤ تأسيساً على قيامه ببيع المنشأة محل المحاسبة بما يكون هذا الطلب هو طلب جديد لا يجوز لمحكمة الاستئناف قبوله وعليها أن تقضى بذلك ولو من تلقاء ذاتها. وإذا خالف الحكم الطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى إلغاء الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن عن الفترة من ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ لعدم مزاولة المطعون ضده النشاط فيها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه عن هذه الفترة .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، وكان الحكم المستأنف قد انتهى إلى تأييد تقديرات لجنة الطعن لأرباح المسأنف عن نشاطه خلال الفترة من ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ ، وعن أعوام ١٩٨٩ حتى ١٩٩٤ ، وكانت المحكمة تطمئن لهذه التقديرات وأنها جاءت مناسبة ومن ثم تنتهي المحكمة إلى تأييدها . وإذا صدر القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ مستحدثاً إجراءات جديدة بغرض تصفية دعاوى المقيدة أو المنظورة أمام المحاكم قبل الأول من أكتوبر سنة ٢٠٠٤ حتى شرع لتطبيق أحكام هذا القانون فإنها تعد من القواعد الأمرة المتعلقة بالنظام العام لا تجوز مخالفتها أو النزول عنها وعلى المحاكم أن تقضى بها من تلقاء ذاتها بأثر فوري ، وكان النص في المادة الخامسة من مواد إصدار القانون سالف البيان على أن تنقضى الخصومة في جميع الدعاوى المقيدة أو المنظورة لدى جميع المحاكم على اختلاف درجاتها قبل أول أكتوبر سنة ٢٠٠٤ بين مصلحة الضرائب والممولين والتي يكون موضوعها الخلاف في تقدير الضريبة وذلك إذا كان الوعاء السنوي للضريبة محل النزاع لا يجاوز عشرة آلاف جنيه ” مما مفاده أنه متى كان الطعن مقاماً

قبل الأول من أكتوبر سنة ٢٠٠٤ الحكم بانقضاء الخصومة بأثر فوري . لما كان ذلك ، وكان تقدير لجنة الطعن المؤيد بالحكم المستأنف قد انتهى إلى تقدير أرباح المستأنف عن الفترة من ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ بمبلغ جنيه وعن سنة ١٩٩٩ بمبلغ جنيه ، وعن كل من سنتي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ بمبلغ جنيه وعن سنة ١٩٩٢ بمبلغ جنيه ، وعن سنة ١٩٩٣ بمبلغ جنيه ، وعن سنة ١٩٩٤ بمبلغ جنيه ، وكان النزاع يتعلق بالخلاف في تقدير الضريبة ، وكان وعاء الضريبة عن تلك الفترة - على ما سلف بيانه - لا يجاوز عشرة آلاف جنيه ، ومن ثم فإنه يتعين الحكم بانقضاء الخصومة بالنسبة لهذه الفترة .

البيان

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وألزمت المطعون ضده المصروفات ، وحكمت في موضوع الاستئناف رقم ٧٥٧ لسنة ٥١ في المنصورة بانقضاء الخصومة .

٢- الطعن رقم ٢٩٢٨ لسنة ٦٤ ق

جلسة ٢٢ يناير سنة ٢٠٠٨

المبدأ القانوني :

أن تقرير عمل أهل الخبرة هو ما تستقل به محكمة الموضوع وأنها متى رأت في حدود سلطاتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بالرد استقلالاً على الطعون التي توجه إلى ذلك التقرير لأن في أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها باكثر مما تضمنه التقرير .

الوقائع

بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٤ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٣ في الاستئناف رقم ٣٢ لسنة ١٠٧ ق - وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ، وبذات التاريخ أودع مذكرة شارحة للطعن . وفي ١٩٩٤/٥/١٠ أعلن المطعون ضده بصفته بصحيفة الطعن ، وفي ١٩٩٤/٥/١٦ أودع مذكرة طلب فيها رفض الطعن . أودعت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها أولاً : قبول الطعن شكلاً ، ثانياً : انقضاء الخصومة في الطعن بالنسبة لسنتي ١٩٧٩ ، ١٩٨١ ، ثالثاً : في موضوع الطعن بالنسبة لباقي السنوات برفضه . وفي ٢٠٠٧/١٠/٢٣ عُرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فرأت أنه جدير بالنظر حددت لندرة جلسة ٢٠٠٧/١٢/١١ لنظره وفيها سمعت الطعن على ما هو مبين بمحضر الجلسة . صمم محاميا المطعون ضده ، والنيابة العامة على ما جاء بمذكرته والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق و سماع التقرير الذى تلاه السيد القاضى المقرر/
نائب رئيس المحكمة ~ والمرافعة ~ وبعد المداولة.
حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث ان الوقائع على ما يبين
من الحكم المطعون فيه و سائر الأوراق - تتحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة
قدرت صافى أرباح المطعون ضده عن نشاطه (إنتاج أفلام تسجيلية ثقافية وتعليمية) خلال
سنوات المحاسبة، فاعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت تخفيض التقديرات .
طعن الطاعن فى هذا القرار بالدعوى رقم ٧٦٨ لسنة ١٩٨٧ ضرائب شمال القاهرة الابتدائية ،
ندبت المحكمة خبيراً ، وبعد أن أودع تقريره . قضت بتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٩
بتعديل القرار المطعون فيه ، وجعل صافى ربح الطاعن خلال سنوات النزاع فى سنة ١٩٧٩
مبلغ جنيهاً ، وسنة ١٩٨٠ مبلغ جنيهاً ، وسنة ١٩٨١ مبلغ جنيهاً ،
وسنة ١٩٨٢ مبلغ جنيهاً ، وسنة ١٩٨٣ مبلغ جنيهاً . استأنف الطاعن
هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٢ لسنة ١٠٧ ق ،
وبتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٩٤ حكمت بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن
فى هذا الحكم بطريق النقض وأوعت النيابة العامة مذكرة أبّدت فيها الرأى
بانقضاء الخصومة فى الطعن بالنسبة لسنتى ١٩٧٩ ، ١٩٨١ ، وبرفض الطعن
بالنسبة لباقي السنوات ، وإن عُرِض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة
حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه
الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون ، إذ أيد الحكم

الابتدائي في أخذه بتقرير الخبير دون أن يبين على أي أساس أخذ به كما انه أغفل الرد على دفاعه بشأن إعادة الدعوى إلى الخبير لبحث اعتراضاته ومنها عدم اعتماده للمصروفات الفعلية التي تفرضها طبيعة نشاطه ، وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن تقدير عمل أهل الخبرة هو مما تستقل به محكمة الموضوع وأنها متى رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بالرد استقلالاً على المطعون التي توجه إلى ذلك التقرير لأن في أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها باكثر مما تضمنه التقرير . وأن من المقرر أن طلب تعيين خبير آخر في الدعوى ليس حقاً للخصوم وإنما هو من الرخص التي تملك محكمة الموضوع عدم الاستجابة إليها متى وجدت في تقرير الخبير السابق ندبة أو في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع بدرجتيها قد أخذت بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى للأسباب التي أوضحتها كل منهما في مدونات حكمها ، ورفضت إعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء ، وأسست قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله بعد أن عرض الخبير لاستبعاد المصروفات الفعلية اللازمة لمباشرة نشاط الطاعن . فإن ما ينعاه في هذا الشأن لا يعدو أن يكون مجرد جدل موضوعي فيما لمحكمة الموضوع من سلطة في تقدير أدلة الدعوى تنحسر عنه رقابة هذه المحكمة ، ومن ثم يضحى النعى على غير أساس بالنسبة للسنوات ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، وكان الطاعن لم يقدم بالأوراق ما يفيد اتخاذه الإجراءات التي نصت عليها المادة السادسة من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ عن هذه السنوات ، فإنه يتعين القضاء برفض الطعن عنها .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه بالنسبة لسنتي المحاسبة ١٩٧٩ ، ١٩٨١ ، ولما تقدم ، وكان القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل أورد

فى المادة الخامسة من مواء إصداره قاعـدة أمرـة بانقضاء الخصومة فى الدعاوى المرفوعة من المولين ومصلحة الضرائب متى كانت مقامة بسبب الخلاف حول تقدير الضريبة متى كان وعأؤها السنوى لا يزيد عن عشرة آلاف جنيه ، وكان الحكم المستأنف قد حدد الوعاء الضريبى للمستأنف عن سنة ١٩٧٩ بمبلغ جنيهاً ، وسنة ١٩٨١ بمبلغ جنيهاً ، وكانت أسباب الطعن تتعلق بالنـازعة فى تقدير الأرباح عن هاتين السنتين ، بما يتعين معه القضاء بانقضاء خصومة الاستئناف عنهما .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن بالنسبة للسنوات ١٩٨٠، ١٩٨٢، ١٩٨٣ ، وألزمت الطاعن المصروفات مع مصادرة الكفالة ، وحكمت فى موضوع الاستئناف رقم ٣٢ لسنة ١٠٧ ق القاهرة ، بانقضاء الخصومة عن سنتى الحاسبة ١٩٧٩، ١٩٨١ .

٣- الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٧٤ ق

جلسة ٢٤ يناير سنة ٢٠٠٨

المبدأ القانوني :

أن مفاد نص المادة ٢٤ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أن تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة يكون على أساس نتيجة العملية أو العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرت بها الشركة أو المنشأة ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف بتحديد المصروفات الفعلية وخصماً من الإيرادات دون التقيد بنسبة معينة منها كحد أقصى لما يتم خصمه ، ويدخل في نطاق هذه التكاليف الواجب خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية الفوائد التي تدفعها المنشأة عن المبالغ التي تقترضها بشرط أن يكون القرض حقيقياً وبهدف إدارة المشروع والمحافظة على قوته الإنتاجية وأن تستحق الفوائد عنه فعلاً في سنة المحاسبة .

الوقائع

في يوم ٢٠٠٤/٣/٣١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف المنصورة " مأمورية الزقازيق " الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٨ في الاستئناف رقم ٥٥١/٥٤٤ لسنة ٤٦ ق وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعنان الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه . وفي نفس اليوم أودع الطاعنان مذكرة شارحة . وفي ٢٠٠٤/٤/٨ أعلن المطعون ضده بصحيفة الطعن ، ثم أودعت النيابة مذكرتها طلبت فيها أولاً : عدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الثاني لرفعه من غير ذي صفة . ثانياً : وفيما عدا ما تقدم قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفض الطعن فيما يتعلق بأرباح سنتي ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ وبانقضاء الخصومة في الطعن فيما يتعلق بأرباح

السنوات ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ . ويجلسة ٢٠٠٧/١٢/١٣ عُرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظرة جلسة ٢٠٠٨/١/٢٤ وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صممت الطاعنه والنيابة كل على ما جاء بمذكرته والمحكمة أرجأت إصدار الحكم بذات الجلسة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق و سماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر/
" نائب رئيس المحكمة " والمرافعة وبعد المداولة.
حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه و سائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافى أرباح المطعون ضده عن نشاطه التجارى (بقالة وسيارة) فى السنوات من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٥ وأخطرته فاعترض ، وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت تخفيض التقديرات ، أقام المطعون ضده الدعوى رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠١ أمام محكمة الزقازيق الابتدائية " مأمورية فاقوس " طعنأ فى هذا القرار ، ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٧ بتعديل القرار المطعون فيه بتخفيض التقديرات بجعل صافى أرباح المطعون ضده عن سنة ١٩٩٠ مبلغ مقدراه جنيه ، وعن سنة ١٩٩١ مبلغ مقدراه جنيه ، وعن سنة ١٩٩٢ مبلغ مقدراه جنيه ، وعن سنة ١٩٩٣ مبلغ مقدراه جنيه ، وعن سنة ١٩٩٤ مبلغ مقدراه جنيه ، وعن سنة ١٩٩٥ مبلغ مقداره جنيه استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٤٤ لسنة ٤٦ ق كما استأنفته المصلحة الطاعنة بالاستئناف رقم ٥٥١ لسنة ٤٦ ق لدى محكمة استئناف المنصورة (مأمورية الزقازيق) ، وبتاريخ

٢٠٠٤/٢/١٨ قضت المحكمة - بعد ضم الاستئنافين - بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت مصلحة الضرائب على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن فيما يتعلق بأرباح كل سنة من سنتى ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ وبإنقضاء الخصومة فى الطعن فيما يتعلق بأرباح باقى السنوات (١٩٩٠ حتى ١٩٩٣) ، وإن عُرِض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشوره حددت جلسة لنظره، وفيها التزمت النيابة رأيتها. وحيث إن الطعن قد أقيم على سببين تنعى بهما المصلحة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب ، إذ أيد الحكم المستأنف فيما قضى به - أخذاً بما جاء بتقرير الخبير المنتدب - من خصم فوائد القرض الممنوح للمطعون ضده من الوعاء الضريبى خلال سنوات النزاع دون التحقق من شروطه لخصمه باعتباره من التكاليف الواجبة الخصم ، ودون التحقق من سداد هذه الفوائد وأغفل الرد على هذا الدفاع بما يشوبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير منتج - بالنسبة لسنوات المحاسبة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٣ أياً كان وجه الرأى فيه - ذلك ، أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن النص فى المادة الخامسة من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضرائب على الدخل الصادر فى ٢٠٠٥/٦/٨ والمنشور بالجريدة الرسمية (العدد ٢٣ تابع) فى ٢٠٠٥/٦/٩ على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره يدل على أن المشرع رغبة منه فى إنها الأنزعة القائمة بين مصلحة الضرائب والمولين وتصفية الخلافات بينهما لتبادل الثقة بين الطرفين رأى ضرورة النص على إنقضاء الخصومة فى جميع الدعاوى المقيدة أو المنظورة لدى جميع المحاكم على اختلاف درجاتها قبل أول أكتوبر سنة ٢٠٠٤ ، ويشترط لذلك أن يكون الخلاف فى تقدير الضريبة والوعاء السنوى للضريبة محل النزاع لا يجاوز عشرة آلاف جنيه ، وهما شرطان لازمان للحكم بانقضاء الخصومة ، وكان الخلاف بين المصلحة الطاعنة والمطعون ضده - خلال سنوات

النزاع المشار إليها سلفاً - ينحصر في المنازعة في تقدير الضريبة على ارباح الطعون ضده ومدى خضوعها لها ، وكانت طلبات المصلحة الطاعنة تأييد قرار اللجنة الطعون فيه ، وكان الوعاء السنوي للضريبة عن سنوات النزاع - ١٩٩٠ حتى ١٩٩٣ - حسبما حدده الحكم الطعون فيه - لا يتجاوز عشرة آلاف جنيه ، وهو ما يتعين معه الحكم بانقضاء الخصومة بالنسبة لهذه السنوات من سنوات المحاسبة .

وحيث إن النعى بسبب الطعن - بخصوص سنتي المحاسبة ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ - غير مقبول ، ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مفاد نص المادة ٢٤ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أن تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة يكون على أساس نتيجة العملية أو العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرت بها الشركة أو المنشأة ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف بتحديد المصروفات الفعلية وخصماً من الإيرادات دون التقيد بنسبة معينة منها كحد أقصى لما يتم خصمه ، ويدخل في نطاق هذه التكاليف الواجب خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية الفوائد التي تدفعها المنشأة عن المبالغ التي تقترضها بشرط أن يكون القرض حقيقياً وبهدف إدارة المشروع والمحافظة على قوته الإنتاجية وأن تستحق الفوائد عنه فعلاً في سنة المحاسبة ، كما أن من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها ، وترجيح بعضها على البعض الآخر ، وهي غير ملزمة بالرد على الطعون التي يوجهها الخصم على تقرير الخبير المنتدب في الدعوى ، ما دام أنها أخذت بما جاء في هذا التقرير ، إذ إن أخذها بما ورد فيه يعد دليلاً كافياً على أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الإلتفات إليها ، وهي في تقديرها ذلك لا سلطان عليها من محكمة النقض ، ولما كان الحكم الطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف الذي أقام قضاءه - بما له من سلطة فهم الواقع في الدعوى - على اطمئنانه إلى ما ورد بتقرير

الخبير المنتدب الذى خصم من-وعاء الضريبة المستحقة على المطعون ضده فى سنوات النزاع فوائد وعمولات قرض بنك القاهرة - فرع الحسينية - الممنوح له لتمويل اعمال منشأته ، فاستحق عن ذلك القرض الفوائد التى حصلها منه البنك والواردة بكتابته المؤرخ ٢٠٠٠/٣/١ (مرفق بمحضر أعمال الخبير) ، وكان ما أخذ به الحكم المستأنف محمولاً على أسبابه فإن التعى عليه - بما ورد بسببى الطعن - لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فيما تستقل بتقديره ، وهو مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ومن ثم فهو غير مقبول متعيناً القضاء برفضه بخصوص سنتى النزاع ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ .

لذلك

حكمه المحكمة بقبول الطعن شكلاً ، وبانقضاء الخصومة فى الطعن بالنسبة لسنوات النزاع ١٩٩٠ حتى ١٩٩٣ ، وبرفضه فيما عدا ذلك .

٤- الطعن رقم ٧٧٦٥ لسنة ٦٥ ق

جلسة ٢٤ يناير سنة ٢٠٠٨

المبدأ القانوني :

" تختص لجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة في المنازعات المتعلقة بالضرائب المنصوص عليها في هذا القانون وتخطر اللجنة كلاً من الممول والمصلحة بميعاد الجلسة قبل انعقادها بعشرة أيام على الأقل وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ... وعلى الممول الحضور امام اللجنة إما بنفسه أو بوكيل عنه وإلا اعتبر طعنه كأن لم يكن ما لم يبد عذراً تقبله اللجنة " ، وفي المادة ٧٨ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون على أنه " تطبيقاً لأحكام المادة ١٥٩ من القانون ... يكون إخطار كل من الطاعن والمأمورية بموعد الجلسة على النموذج رقم ٢٣ ضرائب بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، فإذا لم يحضر الممول أو وكيله أمام اللجنة في أول جلسة حُجزت للقرار بعد أسبوعين على الأقل ويعلن الممول بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، فإذا أبدى عذراً تقبله اللجنة فتتم باب المرافعة وحددت جلسة لنظر الطعن ، أما إذا أبدى عذراً غير مقبول تصدر اللجنة في هذه الحالة قراراً مسبباً باعتبار الطعن كأن لم يكن . وفي جميع الأحوال يتعين على اللجنة أن تتحقق من إخطار الممول بنفسه بعلم الوصول " .

الوقائع

في يوم ١٩٩٥/٧/٨ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر بتاريخ ١٩٩٥/٥/٣١ في الاستئناف رقم ٥٢٤ لسنة ١١٢ ق وذلك بصحيفة طلبت فيها الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه . وفي نفس اليوم أودعت الطاعنة مذكرة شارحة . وفي ١٩٩٥/٧/٢٢ أعلن المطعون ضدهم بصحيفة الطعن . ثم أودعت النيابة مذكرتها وطلبت فيها قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون

فيه وبجلسة ٢٠٠٧/١٢/١٣ عُرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظرة جلسة ٢٠٠٨/١/٢٤ وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صممت الطاعنه والنيابة كل على ما جاء بمذكرته والمحكمة أرجأت إصدار الحكم بذات الجلسة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق و سماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر/
“ نائب رئيس المحكمة ” والمرافعة وبعد المداولة.
حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه و سائر أوراق الطعن تتحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافى أرباح مورث المطعون ضدهم عن نشاطه التجارى “ مسبك معادن ” فى السنوات من ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٠ وأخطرت به بذلك فاعترض ، وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها باعتبار الطعن كأن لم يكن . أقام مورث المطعون ضدهم الدعوى رقم ١٢٤٣ لسنة ١٩٩٣ جنوب القاهرة الابتدائية طعنًا على هذا القرار وصحح المطعون ضدهم شكل الطعن بعد وفاة مورثهم ، وبتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٩ حكمت المحكمة ببطلان النموذج ١٩ ضرائب وإلغاء القرار المطعون فيه . استأنفت الطاعنة “ مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢٤ لسنة ١١٢ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٩٥/٥/٣١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإن عُرض الطعن على هذه المحكمة رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وأخطأ فى تطبيقه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف بإلغاء قرار لجنة الطعن لبطلان النموذج ١٩ ضرائب الخاص بسنوات المحاسبة لخلوه من بيان أسس وعناصر

ربط الضريبة في حين أن موضوع النزاع الذي كان مطروحاً على المحكمة هو الطعن في قرار لجنة الطعن باعتبار طعن مورث المطعون ضدهم كأن لم يكن لتخلفه عن الحضور أمامها بغير عذر مقبول بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص في المادة ١٥٩ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن "تختص لجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة في المنازعات المتعلقة بالضرائب المنصوص عليها في هذا القانون وتختصر اللجنة كلاً من الممول والمصلحة بميعاد الجلسة قبل انعقادها بعشرة أيام على الأقل وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ... وعلى الممول الحضور أمام اللجنة إما بنفسه أو بوكيل عنه وإلا اعتبر طعنه كأن لم يكن ما لم يبد عذراً تقبله اللجنة " ، وفي المادة ٧٨ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون على أنه " تطبيقاً لأحكام المادة ١٥٩ من القانون ... يكون إخطار كل من الطاعن والمأمورية بموعد الجلسة على النموذج رقم ٢٢ ضرائب المرافق بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، فإذا لم يحضر الممول أو وكيله أمام اللجنة في أول جلسة حوزت المادة للقرار بعد أسبوعين على الأقل ويعلن الممول بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، فإذا أبدى عذراً تقبله اللجنة فتح باب المرافعة وحددت جلسة لنظر الطعن ، أما إذا أبدى عذراً غير مقبول تصدر اللجنة في هذه الحالة قراراً مسبباً باعتبار الطعن كأن لم يكن . وفي جميع الأحوال يتعين على اللجنة أن تتحقق من إخطار الممول بتسلمه علم الوصول " ، يـدـل على أن الشارع استحدث جزاء بغرض الحد من المنازعات غير الجادة التي يقيمها الممول أمام لجنة الطعن طعنأ على الربط الضريبي الذي حددته مأمورية الضرائب ، هو اعتبار طعنه كأن لم يكن وذلك إذا لم يحضر بنفسه أو بوكيل عنه أمام اللجنة في الميعاد الذي قرره له ما لم يبد عذراً تقبله خلال المدة التي حددتها لإصدار قرارها وكان يؤدي صدور قرار من اللجنة باعتبار طعن الممول كأن لم يكن على هذا النحو تحصين الإجراءات السابقة عليه مما قد يغال من صحتها ما لم تصدر المحكمة حكماً بإلغاء هذا القرار فتستعيد سلطتها في بحث ما قد اعتري هذه الإجراءات من بطلان . ومن ثم تكون ولاية

المحكمة هنا مقصورة على مراقبة سلامة قرار اللجنة المطعون فيه بالنسبة لمسألة توقيع الجزاء المقرر بالمادة ١٥٩ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وبحث مدى موافقة أو مخالفة القرار المطعون فيه لأحكام القانون وذلك بشأن ما نص فيه من اعتبار الطعن كأن لم يكن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من إلغاء قرار لجنة الطعن لبطلان النموذج ١٩ ضرائب دون أن يعرض لمدى سلامة ما أصدرته هذه اللجنة من قرار باعتبار طعن مورث المطعون ضدهم كأن لم يكن ، رغم أنه إجراء لازم قبل التعرض لبطلان ذلك النموذج فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، وكان الحكم المستأنف قد خالف هذا النظر وقضى ببطلان النموذج ١٩ ضرائب كدفع شكلى لم تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى وهو مدى سلامة قرار اللجنة باعتبار طعن مورث المستأنف ضدهم كأن لم يكن فإنه يتعين إلغاؤه وإعادة الدعوى إليها .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وألزمت المطعون ضدهم المصروفات وحكمت في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإحالة الدعوى إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية للفصل فيها مجدداً وألزمت المستأنف ضدهم المصروفات .

٥- الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٧٢ ق

جلسة ١٢ فبراير سنة ٢٠٠٨

المبدأ القانوني :

- ١- أن التشريعات الخاصة بالضرائب تعد من القواعد الأمرة المتعلقة بالنظام العام فتسري بأثر فوري على كل مركز قانوني لم يكن قد تم أو اكتمل إلى تاريخ العمل بها أما المراكز القانونية التي نشأت واكتملت قبل نفاذها فتظل خاضعة للقانون القديم الذي حصلت في ظله .
- ٢- إن تمتع النشاط الداجني بالإعفاء الخمسي المنصوص عليه في المادة ٣٣/ ثالثاً من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وانتهت مدته في تاريخ سابق على نفاذ أحكام القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ فلا ينسحب تطبيق مدة الإعفاء المقررة بالمادة ٣٦/ ثالثاً منه على هذا المشروع حتى لو زيد حجمه بعد ذلك بإضافة عناصر أخرى ، إذ أن ذلك يعد توسعاً له ولا يعتبر مشروعاً قائماً بذاته يتمتع بإعفاء آخر متى أقيم خلال فترة سريان ذلك القانون .

الوقائع

بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٧ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف المنصورة الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٨ في الاستئناف رقم ٩٦ لسنة ٥٥ ق - وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن بصفته الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ، وبذات التاريخ أودع مذكرة شارحة للطعن . وفي ٢٠٠٣/٨/٢ أعلنت المطعون ضدها بصحيفة الطعن . أودعت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها انقضاء الخصومة في الطعن . وفي ٢٠٠٧/٧/٣ عُرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فرأت أنه جدير بالنظر حددت لنظره جلسة ٢٠٠٧/١٢/١١ وفيها سمعت الطعن على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامي الطاعن ، والنيابة العامة كل على ما جاء بمذكرته والمحكمة أرجأت اصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق و سماع التقرير الذى تلاه السيد القاضى المقرر/.....
والمرافعة وبعد المداولة.
حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم
المطعون فيه و سائر الأوراق - تتحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت
صافى أرباح المطعون ضدها عن نشاطها (مزرعة دواجن) عن سنة ١٩٩٧ وأخطرتها
بذلك ، فاعترضت وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتخفيض التقديرات
إلى مبلغ جنيه . طعنت المطعون ضدها فى هذا القرار بالدعوى رقم ٢٦٦ لسنة ٢٠٠١
ضرائب المنصورة الابتدائية- مأمورية ميت غمر - ندبت المحكمة خبيراً ، وبعد أن أودع
تقريره ، قضت بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ٢٠٠٢ بتعديل القرار المطعون عليه واستبعاد
المحاسبة عن العنبر الثانى من المزرعة محل النزاع خلال سنة المحاسبة سنة ١٩٩٧ .
استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف
رقم ٩٦ لسنة ٥٥ ق المنصورة ، وبتاريخ ٢٨ من مايو سنة ٢٠٠٣ حكمت بتأييد الحكم
المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة
مذكرة أبدت فيها رأى بانقضاء الخصومة فى الطعن ، وإذ عُرِض الطعن على هذه المحكمة
فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .
وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون
فيه مخالفة لقانون ، والخطأ فى تطبيقه والفساد فى الاستدلال ، إذ قضى بتأييد الحكم
المستأنف فيما انتهى إليه من استبعاد محاسبة المطعون ضدها عن نشاطها كنشاط مستحدث
بالعنبر الثانى فى المزرعة خلال سنة المحاسبة ١٩٩٧ لتمتعها بالإعفاء العشرى المنصوص
عليه فى القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ رغم أن الثابت أن النشاط سالف البيان قد أضيف

للمزرعة في الأول من أكتوبر سنة ١٩٩٦ كتوسع للمزرعة وليس قائماً بذاته ولا مستقلاً عن النشاط الأصلي الذي بدأ عام ١٩٨١ وتمتع بالإعفاء الخمسي المقرر بالمادة ٣٣ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وانتهت فترة الإعفاء قبل صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ فلا يتمتع بالإعفاء العشري المقرر به ويخضع للضريبة ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

حيث إن هذا النسي في محله ، ذلك بأن التشريعات الخاصة بالضرائب - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - تعد من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فتسرى بأثر فوري على كل مركز قانوني لم يكن قد تم أو اكتمل إلى تاريخ العمل بها أما المراكز القانونية التي نشأت واكتملت قبل نفاذها فتظل خاضعة للقانون القديم الذي حصلت في ظله . وكان النص في المادة ٣٦/ ثالثاً من الباب الثاني المتعلق بإيرادات النشاط التجاري والصناعي من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ - على أن " يعفى من الضريبة : أولاً : ، ثانياً : ثالثاً : أرباح مشروعات الإنتاج الداجني وحظائر المواشي وتسمينها ، تعفى لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ مزاولة النشاط " ، وفي المادة ٢/٨ من مواد إصدار القانون الأخير على أن " وبالنسبة لإيرادات النشاط التجاري والصناعي فتسرى أحكام هذا القانون اعتباراً من السنة الضريبية ١٩٩٤ أو السنة المالية المنتهية خلالها من تاريخ انتهائها لاحقاً تاريخ العمل بهذا القانون " يدل على أن الإعفاء من أداء الضريبة على أرباح مشروعات الإنتاج الداجني لمدة عشر سنوات الذي يتعين تطبيقه ابتداء من تاريخ مزاولة النشاط لا يسرى حكمه إلا على المشروعات التي تقام اعتباراً من الأول من يناير سنة ١٩٩٤ أو تلك التي كانت قائمة من قبل ولم تستكمل فترة الإعفاء الواردة من المادة ٣٣/ ثالثاً من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قبل تعديله بالقانون آنف البيان - فيستمر تمتعها به حتى تستكمل مدة العشر سنوات . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن المطعون

ضده قد بدأت نشاطها فى الإنتاج الداجنى عام ١٩٨١ وفق لما جاء بقرار لجنة الطعن وتمتعت بالإعفاء الخمسى المنصوص عليه فى المادة ٣٣/ثالثاً من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وانتهت مدته فى تاريخ سابق على نفاذ أحكام القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ فلا ينسحب تطبيق مدة الإعفاء المقررة بالمادة ٣٦/ ثالثاً منه على هذا المشروع حتى لو زيد حجمه بعد ذلك بإضافة عذاب أخرى له ، إذ إن ذلك يعد توسعاً له ولا يعتبر مشروعاً قائماً بذاته يتمتع بإعفاء آخر متى أقيم خلال فترة سريان ذلك القانون : هذا إلى أن القول بتمتع كل توسع يضاف للمشروع الداجنى بإعفاء آخر مستقل يعد خروجاً عن المعنى الواضح لعبارة النص . وإن خالف الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم المستأنف هذا النظر واعمل حكم هذا القانون على نشاط المطعون ضدها بالنسبة للعنبر الثانى وأعفاه من الضريبة عن سنة المحاسبة ١٩٩٧ باعتبار أنه من بدء مزاولة النشاط فى الأول من أكتوبر سنة ١٩٩٦ رغم أنه لا يعد مشروعاً مستقلاً عن المشروع الأصلى وإنما توسعاً مضافاً له فلا يتمتع بإعفاء مستقل عنه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، وكان تقديرات لجنة الطعن الضريبى لأرباح المطعون ضدها عن نشاطها خلال سنة المحاسبة ١٩٩٧ مناسبة ومن ثم تنتهى المحكمة لتأييدها . وإن صدر قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ مستحدثاً إجراءات جديدة بفرض تصفية الدعاوى المقيدة أو المنظورة أمام المحاكم قبل الأول من أكتوبر سنة ٢٠٠٤ حتى تتفرغ لتطبيق أحكام هذا القانون فإنها تعد من القواعد الأمرة المتعلقة بالنظام العام لا تجوز مخالفتها أو النزول عنها وعلى المحاكم أن تقضى بها من تلقاء ذاتها بأثر فوري ، وكان النص فى المادة الخامسة من مواد إصدار القانون سالف البيان على أن " تنقضى الخصومة فى جميع الدعاوى المقيدة أو المنظورة لدى جميع المحاكم على اختلاف درجاتها قبل أول أكتوبر سنة ٢٠٠٤ بين مصلحة الضرائب والممولين والتى يكون موضوعها الخلاف فى تقدير الضريبة وذلك إذا كان الوعاء السنوى للضريبة

محل النزاع لا يجاوز عشرة آلاف جنيه " يدل على أن المشرع رغبة منه في تصفية الأنزعة الضريبية قليلة القيمة استحدث قاعدة مقتضاها انقضاء الدعاوى الضريبية المقيدة والمطروحة أمام المحاكم بكافة درجاتها قبل الأول من أكتوبر سنة ٢٠٠٤ بقوة القانون والتي لا يجاوز الوعاء الضريبي السنوي للممول عشرة آلاف جنيه والذي يتحدد وفقاً لما قدرته لجان الطعن أو الحكم متى كان النزاع بين الممول ومصلحة الضرائب يدور حول تقدير الضريبة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الوعاء السنوي للضريبة عن عام ١٩٩٧ - محل النزاع - يقل عن عشرة آلاف جنيه ، وكان النزاع يدور حول الخلاف في تقدير الضريبة في الطعن الذي أقيم قبل أول أكتوبر سنة ٢٠٠٤ فإنه يتعين القضاء بانقضاء الخصومة .

النتيجة

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وألزمت المطعون ضدها المصروفات ، وحكمت في موضوع الاستئناف رقم ٩٦ لسنة ٥٥ ق المنصورة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلغاء المحاسبة عن العنبر الثاني من المزرعة خلال سنة ١٩٩٧ ، وتأييد تقديراته المأمورية بشأنها ، وبإنقضاء الخصومة .

٦- الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٧٤ ق

جلسة ١٤ فبراير سنة ٢٠٠٨

المبدأ القانوني :

حق مصلحة الضرائب في تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على الممول الذي لم يقدم إقراره الضريبي في الميعاد سواء كان هذا الممول لديه دفاتر ومستندات أم لا ، فالجزء المالي المنصوص عليه في هذه المادة وهو الزام الممول بسداد مبلغ إضافي يعادل ٣٠٪ من الضريبة المستحقة من واقع الربط النهائي ، يخضع إلى النصف في حالة الانتفاخ بين الممول والمصلحة دون الإحالة إلى لجان الطعن ، وهذا الجزاء يطبق على جميع الممولين سواء من يمسك دفاتر وسجلات ومن لا يمسكها طالما لم يقدم الإقرار الضريبي في الميعاد .

الوقائع

في يوم ٢٨/٣/٢٠٠٤ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف قنا " مأمورية الأقصر " الصادر بتاريخ ١٠/٢/٢٠٠٤ في الاستئناف رقم ٧٥ لسنة ٢٢ ق - وذلك بصحيفة طلبت فيها الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه . وفي نفس اليوم أودعت الطاعنة مذكرة بشارحة. وفي ٤/٤/٢٠٠٤ أعلن المطعون ضدهم بصحيفة الطعن . ثم أودعت النيابة مذكرتها وطلبت فيها قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بانقضاء الخصومة في الطعن . وبجلسة ٢٧/١٢/٢٠٠٧ عُرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لفضلة جلسة ١٤/٢/٢٠٠٨ وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صممت الطاعنة ، والنيابة كل على ما جاء بمذكرته - والمحكمة قررت إصدار الحكم بذات الجلسة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق و سماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر/.....

” نائب رئيس المحكمة ” والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه و سائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافى أرباح المطعون ضدهم عن نشاطهم – أجهزة تكييف – عن سنوات النزاع من سنة ١٩٩٣ حتى ١٩٩٧ وأخطرتهم ، فاعترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتخفيض التقديرات . مع عدم تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

أقام المطعون ضده الأول الدعوى رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ ضرائب الأقصر الابتدائية طعناً على ذلك القرار . كما أقامت المصلحة – مصلحة الضرائب – الدعوى رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٢ أمام ذات المحكمة طعناً على ذات القرار . ضمت المحكمة الدعويين وندبت خبيراً وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ٢٥/٦/٢٠٠٣ بتعديل القرار المطعون فيه بجعل صافى ربح كل من المطعون ضدهم عن سنوات النزاع عن سنة ١٩٩٣ مبلغ جنييه وعن سنة ١٩٩٤ مبلغ جنييه وعن سنة ١٩٩٥ مبلغ جنييه وعن سنة ١٩٩٦ مبلغ جنييه وعن سنة ١٩٩٧ مبلغ جنييه والتأييد فيما عدا ذلك . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٥ لسنة ٢٢ ق قنا – مأمورية الأقصر – بتاريخ ١٠/٢/٢٠٠٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بانقضاء الخصومة فى الطعن ، وإن عُرِض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله إذ إنه أيد الحكم المستأنف المؤيد لقرار المطعون فيه بعدم تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على المطعون ضدهم عن عام ١٩٩٣ رغم عدم تقديم المطعون ضدهم للإقرار

الضريبي عن تلك السنة والذي رتب المشرع جزاءً مالياً على عدم تقديمه فإنه يكون معيباً مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ١٨٧ / ثانياً من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أن المشرع فرض التزامات على كافة الممولين من يمسك منهم دفاتر وسجلات ومن لا يمسكها أن يقدم كل منهم إقراراً عن أرباحه أو خسائره مقابل إيصال أو يرسله بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول إلى مأمورية الضرائب المختصة قبل الأول من إبريل من كل سنة أو خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ورتب على عدم تقديم الإقرار فى الميعاد الزام الممول بسداد مبلغ إضافى يعادل ٢٠٪ من الضريبة المستحقة من واقع الربط النهائى يخفض إلى النصف فى حالة الاتفاق بين الممول والمصلحة دون الاحالة إلى لجان الطعن ، لما كان ذلك ، وكان قرار لجنة الطعن والحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه خلص فى قضائه إلى عدم تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على المطعون ضدهم عن سنة النزاع لأنهم غير ممسكين بالدفاتر وربطت الضريبة عليهم بطريق التقدير فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

ولا وجه لما أثارته النيابة بتطبيق المادة الخامسة من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل الصادر فى ٢٠٠٥/٦/٨ والمنشور فى الجريدة الرسمية العدد ٢٣ " تابع " فى ٢٠٠٥/٦/٩ على أن يعمل به من تاريخ نشره والخاص بانقضاء الخصومة فى جميع الدعاوى المقيدة أو المنظورة لدى جميع المحاكم على اختلاف درجاتها قبل أول أكتوبر سنة ٢٠٠٤ بين مصلحة الضرائب والممولين والتي يكون موضوعها الخلاف فى تقدير الضريبة وذلك إذا كان الوعاء السنوى للضريبة محل النزاع لا يجاوز عشرة آلاف جنيه وأن شروط تطبيقها على الطعن المائل متوافرة ، إلا أن النزاع المطروح لا يمت

بصلة بالوعاء السنوى للضريبة وأن الخلف بين الطرفين ليس فى تقدير الضريبة وإنما ينحصر فيما إذا كان لأمورية الضرائب الحق فى تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على الممول الذى لم يقدم إقراره الضريبى فى الميعاد سواء كان هذا الممول لديه دفاتر ومستندات أم لا ، فالجزاء المالى المنصوص عليه فى هذه المادة يطبق على جميع المولين سواء من يمسك دفاتر وسجلات ومن لا يمسكها طالما لم يقدم الإقرار الضريبى فى الميعاد وهو ما انتهت إليه هذه المحكمة .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن فيما قضى به من عدم تطبيق أحكام المادة ٣٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على عام ١٩٩٣ وتأييد مأمورية الضرائب فى أعمالها لهذه المادة .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وألزمت المطعون ضدهم المصروفات ، وحكمت فى موضوع الاستئناف رقم ٧٥ لسنة ٢٣ ق قنا - مأمورية الاقصر - بإلغاء الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن فيما قضى به من استبعاد تطبيق أحكام المادة ٣٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ عن سنة ١٩٩٣ وتأييد مأمورية الضرائب فى أعمالها وألزمت المستأنف ضدهم المصروفات عن درجتى التفاضل .

٧- الطعن رقم ٩٠٤٥ لسنة ٦٥ ق

جلسة ١٤ فبراير سنة ٢٠٠٨

المبدأ القانوني :

- ١- متى كان النص واضحاً جلى المعنى فباطم الدلالة على المراد منه فلا يجوز الخروج عليه أو تأويله .
- ٢- أن الأصل فى التكاليف أنها تخصص من إجمالى الإيرادات لا من صافيتها ما لم ينص القانون على غير ذلك .
- ٣- أن الاستهلاك الاضافى يعامل معاملة الاستهلاك الحقيقى وليس له حكم خاص به ولا يعهد إعفاء ضريبيا وهو بواقع ٢٥٪ من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التى تشتريها الشركة لاستخدامها فى الانتاج بالاضافة إلى الاستهلاكات الأخرى ، وبحسب الاستهلاك الاضافى اعتباراً من تاريخ الاستخدام فى الانتاج ولمرة واحدة .

الوقائع

فى يوم ١٢/٨/١٩٩٥ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر بتاريخ ٢٧/٦/١٩٥٥ فى الاستئناف رقم ٢٦٣٠ لسنة ١١٠ ق - وذلك بصحيفة طلبت فيها الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بتنقض الحكم المطعون فيه . وفى نفس اليوم أودعت الطاعنة مذكرة شارحة. وفى ١٠/٩/١٩٩٥ أعلنت المطعون ضدها بصحيفة الطعن. وفى ٢٤/٩/١٩٩٥ أودعت المطعون ضدها مذكرة بدفاعها طلبت فيها رفض الطعن . ثم أودعت النيابة مذكرتها وطلبت فيها قبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً . وبجلسة ٢٧/١٢/٢٠٠٧ عُرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظرة جلسة ١٤/٢/٢٠٠٨ وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صممت الطاعنة : والنيابة كل على ما جاء بمذكرته - والمحكمة قررت إصدار الحكم بذات الجلسة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق و سماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر/
نائب رئيس المحكمة ~ والمرافعة وبعد المداولة.
حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم
المطعون فيه و سائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافى
أرباح المطعون ضدها عن نشاطها التجارى خلال سنوات المحاسبة ١٩٨٥ / ١٩٨٦ ،
١٩٨٦ / ١٩٨٧ ، ١٩٨٧ / ١٩٨٨ وأخطرتها ، فاعتترضت وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن
التي قررت تخفيض الأوعية الضريبية الخاضعة لضريبة شركة الأموال عن سنوات المحاسبة
بعد خصم الإهلاك الإضافى من صافى الربح المحاسبى وقبل تحديد الوعاء الخاضع للضريبة
وذلك بواقع ٢٥٪ من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التى اشترتها الشركة المطعون ضدها
لاستخدامها فى الانتاج وتحسب لمرة واحدة اعتباراً من تاريخ الاستخدام . أقامت المصلحة
الطاعنة - مصلحة الضرائب - الدعوى رقم ٩١١ لسنة ١٩٩١ ضرائب شمال القاهرة الابتدائية
طعناً على ذلك القرار بطلب الحكم بإلغائه وتأييد تقديرات المأمورية . ندبت المحكمة خبيراً
وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ٢٦/٤/١٩٩٣ بتأييد القرار المطعون فيه . استأنفت
المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٣٠ لسنة ١١٠ ق القاهرة . ندبت المحكمة
لجنة خبراء ثلاثية . بتاريخ ٢٧/٦/١٩٩٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن
الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مكرة أبدت فيها رأى برفضه ،
وإذ عُرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت
جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله
وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه قضى بخصم ٢٥٪ من قيمة الآلات والمعدات الجديدة
عن سنوات المحاسبة من صافى الربح بزعم أن الإهلاك الإضافى ميزة أعطاه إياها المشرع

للشركات بجانب الإهلاك العادى ودون أن يتم خصم تلك النسبة من إجمالى الإيرادات عملاً
بالمادة ٣/١١٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فإنه يكون قد خالف القانون ،
ذلك أن الاستهلاك الإضافى يعامل معاملة الاستهلاك الحقيقى
وليس له حكم خاص به ولا يعد إعفاء ضريبياً ، وإن خالف الحكم المطعون
فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة -
أنه متى كان النص واضحاً جلى المعنى قاطع الدلالة على المراد منه فلا يجوز الخروج
عليه أو تأويله ، وأن الأصل فى التكاليف أنها تخصم من إجمالى الإيرادات
لا من صافيها ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وكان النص فى المادة ١١٤ من قانون
الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - الواردة فى الكتاب الثانى
والخاص بالضريبة على أرباح شركات الأموال - على أن " يحدد صافى الربح الخاضع
للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقاً لأحكام هذا القانون وذلك
بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص ١- ، ٢- الاستهلاكات الحقيقية
التي حصلت من دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقاً للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة
أو عمل ، ٣- خمسة وعشرون فى المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها
الشركة لاستخدامها فى الإنتاج وذلك بالإضافة إلى الاستهلاكات المنصوص عليها بالفقرة
السابقة ، ويحسب الاستهلاك الإضافى اعتباراً من تاريخ الاستخدام فى الإنتاج ولمرة واحدة " .
يدل على أن المشرع عد من ضمن التكاليف الواجبة الخصم من ناتج العمليات على اختلاف
أنواعها التي تقوم بها شركات الأموال ويتحدد تبعاً لها صافى أرباحها الخاضعة للضريبة
إلى جانب الاستهلاكات الحقيقيه ، الاستهلاك الإضافى الذى يتعين أن يخصم بالنسبة سالفة
البيان من تاريخ استخدام الآلات والمعدات فى الإنتاج ولمرة واحدة بغية تشجيع هذه الشركات
وتحفيزها على تجديد أصولها الرأسمالية لتحسين وزيادة إنتاجها ، وعلى ذلك فمتى
تحققت موجبات خصم نسبة الاستهلاك الإضافى على ذلك النحو استبعدت من مجمل

إيرادات الشركة لا من صافي أرباحها ، وبالتالي فإنها لا تعد إعفاء ضريبياً قائماً بذاته يتعين خصمه من صافي الربح ، الأمر الذى يؤكد أن المشرع أفرد فى المادتين ١١٩ ، ١٢٠ من ذات القانون بياناً بأنواع الإعفاءات الضريبية والتى ليس من بينها الاستهلاك الإضافى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأجرى خصم نسبة الاستهلاك الإضافى للآلات والمعدات الجديدة فى المنشأة من صافي أرباح الشركة المطعون ضدها ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن الضريبى فى خصوص ما انتهى إليه من خصم نسبة الاستهلاك الإضافى من صافي أرباح الشركة المطعون ضدها والقضاء بخصمها من مجمل إيراداتها .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فى خصوص ما قضى به من خصم نسبة الاستهلاك الإضافى من صافي أرباح المطعون ضدها ، وألزمت الأخيرة المصروفات ، وحكمت فى موضوع الاستئناف رقم ٣٦٣٠ لسنة ١١٠ ق القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن فى خصوص ما انتهى إليه من خصم نسبة الاستهلاك الإضافى من صافي أرباح المستأنف ضدها ، والقضاء بخصمها من إجمالى إيراداتها .

٨- الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٧٣ ق

جلسة ١٦ فبراير سنة ٢٠٠٨

المبدأ القانوني :

- ١- أنه متى كان النص واضحاً جلي المعنى قاطع الدلالة على المراد منه فلا يجوز الخروج عليه أو تأويله .
- ٢- أن المشرع منح مشروعات الانتاج الداخلي التي تقام بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ إعفاء ضريبياً لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ مزاولة النشاط أياً كان حجمه ولمدة واحدة بما مؤداه عدم اعتبار التوسع اللاحق باضافة عنابر جديدة مشروعات قائما بذاته يتمتع بإعفاء جديد آخر إذ أن ذلك يعود خروجاً عن المعنى الصريح لعبارة النص الواضحة .

الوقائع

بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٢ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف طنطا الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٤ في الاستئناف رقم ١١٢٤ لسنة ٥١ ق ، ٣٥١ لسنة ٥٢ ق - وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن بصفته الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ، وبذات التاريخ أودع مذكرة شارحة للطعن . وفي ٢٠٠٣/٢/١٦ أعلن المطعون ضدهم بصحيفة الطعن . أودعت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بانقضاء الخصومة في الطعن . وفي ٢٠٠٧/٧/٣ عُرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فرأت أنه جدير بالنظر حددت جلسة ٢٠٠٧/١٢/١١ لنظره وفيها سمعت الطعن على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامي الطاعن ، والنيابة العامة كل على ما جاء بمذكرته والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم.

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق و سماع التقرير الذى تلاه السيد القاضى المقرر/
والمرافعة وبعد المداولة.
حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث ان الوقائع - على ما يبين
من الحكم المطعون فيه و سائر الأوراق - تتحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت
صافى أرباح المطعون ضدهم عن نشاطهم التجارى (مزرعة دواجن) عن سنتى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦
وأخطرتهم بذلك ، فاعترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت
تخفيض التقديرات بجعلها مبلغ عن كل سنة من سنتى المحاسبة . طعن المطعون
ضدهم فى هذا القرار بالدعوى رقم ٢٨٦٩ لسنة ٢٠٠٠ ضرائب طنطا الابتدائية . ندبت
المحكمة خبيراً ، وبعد أن أودع تقريره ، حكمت بتاريخ ٢١ من أغسطس سنة ٢٠٠١
بتعديل القرار المطعون فيه بعدم إعمال المادة ٩٢ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ .
والتأييد فيما عدا ذلك . طعن الطاعن بصفته فى هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا
بالاستئناف رقم ١١٢٤ لسنة ٥١ ق ، كما طعن عليه المطعون ضدهم بالاستئناف الفرعى رقم
٣٥١ لسنة ٥٢ ق طنطا ، وبتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ٢٠٠٢ قضت فى الاستئناف الفرعى
بالغاء الحكم المستأنف وقرار اللجنة المطعون فيه والغاء تقديرات مأمورية الضرائب لصافى
أرباح المطعون ضدهم عن نشاط العنبرين الثانى والثالث بمزرعة الدواجن عن سنتى ١٩٩٥ ،
١٩٩٦ لدخولهما فى فترة الإعفاء الخمسى الذى ينتهى فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٩٦ ،
وفى موضوع الاستئناف الأصل برفضه . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ،
وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بانقضاء الخصومة ، وإن عرض الطعن
على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .
وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بهما مخالفة القانون والخطأ
فى تطبيقه ، إذ انتهى إلى تمتع العنبرين الثانى والثالث المضافين إلى نشاط مزرعة المطعون

ضدهم خلال سنتي المحاسبة ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ بالإعفاء الخمسى باعتبار أن كلا منهما وحده قائمة بذاتها منفصلة عن النشاط السابق بما يمتد معه الإعفاء بالنسبة إليهما حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٩٦ إعمالاً لنص المادة ٣٣ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، فى حين أن الإعفاء المقرر فى هذه المادة يقتصر على بداية النشاط فى المشروع الداجنى سنة ١٩٨٧ دون النظر إلى الزيادة فى عدد العنابر التى تضاف بعد ذلك ، هذا إلى أنه قضى بعدم إعمال أحكام المادة ٩٢ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ رغم توافر مبررات تطبيقها .

وحيث إن هذا النعى فى أساسه سديد ، ذلك بأن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان النص واضحاً جلى المعنى قاطع الدلالة على المراد منه فلا يجوز الخروج عليه أو تأويله ، وكان النص فى المادة ٣٣ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - المنطبق على بداية النشاط - بشأن الضرائب على الدخل الوارد بالباب الثانى بشأن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على أن " يعفى من الضريبة أولاً : ثانياً : ثالثاً : أرباح شركات الانتاج الداجنى وحظائر المواشى وتسمينها وشركات مصايد الأسماك على النحو التالى ١- ٢- المشروعات التى أقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ، وكذلك المشروعات التى تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون تعفى لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ مزاولة النشاط " يدل على أن المشرع قد منح مشروعات الإنتاج الداجنى التى تقام بعد العمل بهذا القانون إعفاء ضريبياً لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ مزاولته النشاط أياً كان حجمه ولدة واحدة ، بما مؤداه عدم اعتبار التوسع اللاحق بإضافة عنابر جديدة مشروعاً قائماً بذاته يتمتع بإعفاء جديد آخر ، إذ إن ذلك يعد خروجاً عن المعنى الصريح لعبارة النص الواضحة ، وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدهم لم يقدموا الإقرارات عن إيراداتهم عن النشاط موضوع المحاسبة فى سنتي ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ بالمخالفة لأحكام المادتين ٩١ ، ٩٢ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، فإنه يتعين تأييد الحكم المستأنف. وإذ صدر قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ مستحدثاً إجراءات جديدة بغرض إنهاء الدعاوى المقيدة أو المنظورة أمام المحاكم قبل الأول من أكتوبر سنة ٢٠٠٤ حتى تتفرغ لتطبيق أحكام هذا القانون ، ولما كانت هذه الإجراءات تعد من القواعد الأمرة المتعلقة بالنظام العام، فإنه لا يجوز مخالفتها أو النزول عنها وعلى المحاكم أن تقضى بها من تلقاء ذاتها بأثر فوري ، وكان النص في المادة الخامسة من مواد إصدار القانون سالف البيان على أن تنقضى الخصومة في جميع الدعاوى المقيدة أو المنظورة لدى جميع المحاكم على اختلاف درجاتها قبل أول أكتوبر سنة ٢٠٠٤ بين مصلحة الضرائب والمولين والتي يكون موضوعها الخلاف في تقدير الضريبة وذلك إذا كان الوعاء السنوي للضريبة محل النزاع لا يجاوز عشرة آلاف جنيه مفاد أنه متى كان النزاع بين الممول ومصلحة الضرائب يتعلق بالخلاف حول تقدير الضريبة - سواء وفقاً لقرار لجنة الطعن أو الحكم المطعون فيه - لا يجاوز عشرة آلاف جنيه حتى بعد تطبيق أحكام المادة ٩٢ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ التي توجب فرض ضريبة إضافية مقدراها ٢٠٪ من الضريبة المستحقة على المستأنف عليهم ، فإنه يتعين متى كان الطعن مقاماً قبل الأول من أكتوبر سنة ٢٠٠٤ الحكم بانقضاء الخصومة . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن الخلاف يتعلق بتقدير الضريبة ، وكان الوعاء السنوي للنشاط محل المحاسبة لا يجاوز عشرة آلاف جنيه لكل من المستأنف ضدهم عن سنتي ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، فإنه يتعين الحكم بانقضاء الخصومة .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وألزمت المطعون ضدهم المصروفات ، وحكمت في موضوع الاستئناف رقمي ١١٣٤ لسنة ٥١ ق طنطا ، ٣٥١ لسنة ٥٣ ق طنطا بإلغاء الحكم المستأنف ، وتأييد قرار اللجنة بانقضاء الخصومة .

٩- الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٧٠ ق

جلسة ١٢ مارس سنة ٢٠٠٨

المبدأ القانوني :

أن المأذون هو موظف عمومي يفتقر دون غيره بتوثيق عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالنسبة للمسلمين من المصريين فإن ما يقبضه من ذوي الشأن نقداً أو عيئناً بمناسبة ما يوثقه من هذه العقود والإشهادات يخضع للضريبة على كسب العمل وما في حكمها .

الوقائع

بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٤ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف طنطا الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٨ في الاستئناف رقم ٧٣٧ لسنة ٤٩ ق وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه . وفي نفس اليوم أودع الطاعن مذكرة شارحة. وفي ٢٠٠٠/٤/٣ أعلنت المطعون ضدها بصحيفة الطعن . وفي ٢٠٠٠/٤/٨ أودعت المطعون ضدها مذكرة بدفاعها طلبت فيها رفض الطعن . ثم أودعت النيابة مذكرتها وطلبت فيها بانقضاء الخصومة في الطعن . وبجلسه ٢٠٠٧/١١/٢٢ عُرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظرة جلسة ٢٠٠٨/٣/١٣ وبها سُمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم الحاضر عن المطعون ضدها والنيابة كل على ما جاء بمذكرته- والمحكمة قررت إصدار الحكم بذات الجلسة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق و سماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر/
" نائب رئيس المحكمة " والمرافعة وبعد المسدولة.
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية. وحيث إن الوقائع -على ما يبين من الحكم المطعون فيه و سائر الأوراق - تتحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافي أرباح

الطاعن عن نشاطه (كماأذن شرعى) عن السنوات من ١٩٩٠ / ١٩٩٦ وأخطرتة بذلك فاعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن الضريبى التى قررت تأييد تقديرات المأمورية . أقام الطاعن الدعوى رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٩٨ ضرائب طنطا الابتدائية طعنأ على هذا القرار . ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٩ بتعديل القرار المطعون فيه بجعل وعاء ضريبة كسب العمل للطاعن عن نشاطه كماأذن شرعى عن الفترة من ٢٠/٨/١٩٩٠ حتى ٣١/١٢/١٩٩٠ مبلغ جنيه وفى سنة ١٩٩١ مبلغ جنيه وفى سنة ١٩٩٢ مبلغ جنيه وفى سنة ١٩٩٣ مبلغ جنيه وفى سنة ١٩٩٤ مبلغ جنيه وفى سنة ١٩٩٥ مبلغ جنيه ، وفى سنة ١٩٩٦ مبلغ جنيه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٣٧ لسنة ٤٩ ق لدى محكمة استئناف طنطا وبتاريخ ١٨/١/٢٠٠٠ قضت بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بانقضاء الخصومة فى الطعن ، وإذ عُرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن ما يتقاضاه المأذون بمناسبة تحرير عقود الزواج والطلاق ليس بكسب عمل وبالتالي لا يخضع للضريبة وأن الأوراق قد خلت من ثمة دليل على تقاضيه لهذه المبالغ وأن عبء إثبات ذلك يقع على مصلحة الضرائب وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه . وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن البين من استقراء نصوص لائحة المأذونين الصادر بها قرار وزير العدل فى ١٠/١/١٩٥٥ أن المأذون هو موظف عمومى يختص دون غيره بتوثيق عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالنسبة للمسلمين من المصريين فإن ما يقبضه من نوى الشأن -

نقداً أو عيناً - بمناسبة ما يوثقه من هذه العقود والإشهادات يخضع للضريبة على كسب العمل وما فى حكمها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إلى تأييد الحكم الابتدائى بتأييد قرار لجنة الطعن فى إخضاع ما حصل عليه الطاعن من مبالغ بمناسبة توثيق عقود الزواج والطلاق للضريبة يكون قد صادف صحيح القانون ويضحى النعى عليه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه التفت عن دفاعه الذى أبداه بصحيفة الاستئناف المؤيد بحافظة المستندات المقدمة منه والتي تشمل أحكام فى دعاوى مماثلة واستناده على تقرير الخبير الذى بنى على أسس غير منطقية وغير قانونية بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ، ذلك أن النص فى المادة الخامسة من مواد إصدار القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضرائب على الدخل الصادر فى ٢٠٠٥/٦/٨ والمنشور فى الجريدة الرسمية العدد ٢٣ تابع فى ٢٠٠٥/٦/٩ على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره على أن - تنقضى الخصومة فى جميع الدعاوى المقيدة أو المنظورة لدى جميع المحاكم على اختلاف درجاتها قبل أول أكتوبر سنة ٢٠٠٤ بين مصلحة الضرائب والممولين والتي يكون موضوعها الخلاف فى تقدير الضريبة وذلك إذا كان الوعاء السنوى للضريبة محل النزاع لا يجاوز عشرة آلاف جنيه - يدل على أن المشرع رغبة منه فى إنهاء الأنزعة القائمة بين مصلحة الضرائب والممولين وتصفية الخلافات بينهما لتبادل الثقة بين الطرفين رأى ضرورة النص على انقضاء الخصومة فى جميع الدعاوى المقيدة أو المنظورة لدى جميع المحاكم على اختلاف درجاتها قبل أول أكتوبر سنة ٢٠٠٤ ولم يشترط لذلك سوى أن يكون الخلاف فى تقدير الضريبة وألا يجاوز الوعاء السنوى للضريبة عشرة آلاف جنيه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن الوعاء السنوى للضريبة فى سنوات النزاع حسبما حدده الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المظنون فيه عن الفترة من ١٩٩٠/٨/٢٠ حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ مبلغ جنيه وفى سنة ١٩٩١ مبلغ جنيه وفى سنة ١٩٩٢ مبلغ جنيه وفى سنة ١٩٩٣ مبلغ جنيه وفى سنة ١٩٩٤ مبلغ جنيه وفى سنة ١٩٩٥ مبلغ جنيه ، وفى سنة ١٩٩٦ مبلغ جنيه وكان الخلاف بين طرفى التـداعى يدور حول تقدير الضريبة ولم يطلب الطاعن الاستمرار فى الخصومة فى الميعاد المقرر . الأمر الذى يتعين معه القضاء بانقضاء الخصومة فى الطعن .

النتيجة

حكمت المحكمة بانقضاء الخصومة فى الطعن وألزمت الطاعن بالمصروفات .

١٠- الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٦٧ ق

جلسة ٢٤ أبريل سنة ٢٠٠٨

المبدأ القانوني :

أن مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١٦٠ والفقرة الأولى من المادة ١٦١ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ : " أن لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان القرار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول " .

الوقائع

في يوم ١٩٩٧/٩/٦ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف طنطا - مأمورية استئناف بنها " الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٧/٢١ في الاستئناف رقم ١٠٤٣ لسنة ٣٠ ق وذلك بصحيفة طلبت فيها الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه . وفي نفس اليوم أودعت الطاعنة مذكرة شارحة وحافظه بمستنداتها. وفي ١٩٩٧/٩/١٨ أعلن المطعون ضده بصحيفة الطعن . ثم أودعت النيابة مذكرتها وطلبت فيها أولاً : قبول الطعن شكلاً . ثانياً : وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه لما ورد بسبب الطعن . وبجلسه ٢٠٠٨/٢/٢٨ عُرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظرة جلسة ٢٠٠٨/٤/٢٤ وبها سُمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم الحاضر عن الطاعنة والنيابة كل على ما جاء بمذكرته- والمحكمة قررت إصدار الحكم بذات الجلسة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق و سماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر/

" نائب رئيس المحكمة " والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه و سائر الأوراق - تتحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافي أرباح

المطعون ضده عن نشاطه في تجارة الموالح عن سنة ١٩٩١ بمبلغ جنيه وإيراده العام خلال تلك السنة مبلغ جنيه وأخطرته بذلك فاعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتأييد تقديرات المأمورية ، أقام المطعون ضده الدعوى رقم ٨٩١ لسنة ١٩٩٥ بنها الابتدائية طعنًا على هذا القرار . ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٦ بإلغاء القرار المطعون فيه لعدم ثبوت الواقعة المنشئة للضريبة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٣ لسنة ٣٠ ق لدى محكمة استئناف طنطا وبتاريخ ١٩٩٧/٧/٢١ قضت بتأييد الحكم المستأنف . طعنّت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وإن عُرِض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمتي الموضوع بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد القانوني إذ أخطرت اللجنة المطعون ضده بالقرار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ووقع عليه بما يفيد الاستلام بتاريخ ١٩٩٥/٧/٦ وقام بالطعن عليه بصحيفة قيدت بجدول المحكمة بتاريخ ١٩٩٥/٨/٦ في حين أن ميعاد الطعن المقرر بنص المادة ١٦١ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ هو ثلاثون يوماً ينتهي في ١٩٩٥/٨/٥ وهو يوافق يوم السبت وليس إجازة رسمية ومن ثم يكون الطعن أقيم بعد الميعاد القانوني وإن خالف الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائي هذا النظر والتفت عن هذا الدفع وقضى بقبول الطعن الابتدائي شكلاً أخذاً بتقرير الخبير فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

حيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١٦٠ والفقرة الأولى من المادة ١٦١ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أن " لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار

اللجنة امام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجاريه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان بالقرار بكتاب موسى عليه بعلم الوصول " لما كان ذلك وكان الثابت من أوراق الملف الضريبي للمطعون ضده المرفق أن لجنة الطعن قامت بإخطار المطعون ضده بقرارها بموجب إخطار موسى عليه بعلم الوصول بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢ ووقع عليه بالاستلام بتاريخ ١٩٩٥/٧/٦ ومن ثم يكون انتهاء ميعاد الطعن هو يوم السبت ١٩٩٥/٨/٥ وهو ليس إجازة رسمية وكان المطعون ضده قد قام بالطعن على هذا القرار بموجب صحيفة أودعت قلم كتاب محكمة بنها الابتدائية بتاريخ ١٩٩٥/٨/٦ أى بعد الميعاد المقرر بالمادة ١٦١ سالف الذكر وإن خالف الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائي هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه .
وحيث إن الاستئناف صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الطعن شكلاً أمام محكمة أول درجة لرفعه بعد الميعاد .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وألزمت المطعون ضده المصروفات وحكمت في الاستئناف رقم ١٤٣ لسنة ٣٠ ق طنطا بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الطعن الابتدائي شكلاً لرفعه بعد الميعاد وألزمت المستأنف ضده المصروفات عن درجتى التقاضى .

المبدأ القانوني :

لقاضي الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى والبحث الأدلة والمستندات المقدمة فيها وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما نظمئن نفسه إلى ترجيحه وهو غير ملزم بالرد على كل ما يقدمه الخصوم من مستندات وحسبه أن بين الحقيقة السنتي اقتنع بها وأن يقيم قضاؤه على أسباب سائفة لها أصلها الثابت في الأوراق وتكفي لحمله ولمحكمة الموضوع متى رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه وأنها لا تكون ملزمة بالرد على الطعون التي توجه إليه لأن في أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه وأن تقدير الأربام متروك لقاضي الموضوع يباشره بجميع الطرق التي تمكنه من الكشف عن حقيقة أربام الممول .

الوقائع

في يوم ٢٤/٨/٢٠٠٤ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف طنطا " مأمورية كفر الشيخ " الصادر بتاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٤ في الاستئناف رقم ٢ لسنة ٣٧ ق وذلك بصحيفة طلبت فيها الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه . وفي نفس اليوم أودعت الطاعنة مذكرة شارحة . وفي ٤/٩/٢٠٠٤ أعلن المطعون ضده بصحيفة الطعن . ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها أولاً : بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بانقضاء الخصومة في الطعن بالنسبة للضريبة عن نشاط المطعون ضده في فترة ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ورفض الطعن بالنسبة لما قضى به الحكم المطعون فيه بشأن الضريبة عن نشاط المطعون ضده في سنة ١٩٩٥ . وبجلسه ١٣/٣/٢٠٠٨ عُرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظرة جلسة للمرافعة وبجلسة ٨/٥/٢٠٠٨ سُمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامي الطاعنة والنياابة على ما جاء بمذكرته والمحكمة قررت إصدار الحكم بذات الجلسة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق و سماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر/.....
“ نائب رئيس المحكمة ” والمرافعة وبعد المداولة.
حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم
المطعون فيه و سائر الأوراق تتحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافى
أرباح المطعون ضده عن نشاطه “ مصنع غزل ” عن السنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ وأخطرتة
بذلك فاعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت تخفيض التقديرات . أقام المطعون
ضده الدعوى رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٠٠ كفر الشيخ “ مأمورية قوة ” طعنأ على هذا القرار ندبت
المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣٠
بتعديل القرار المطعون فيه بجعل صافى ربح المطعون ضده مبلغ جنيه عن الفترة
من ١٩٩٣/٩/٥ حتى ١٩٩٣/١٢/٣١ ومبلغ جنيه عن سنة ١٩٩٤ ومبلغ جنيه
عن سنة ١٩٩٥ . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢ لسنة ٣٧ ق استئناف طنطا
“ مأمورية كفر الشيخ ” وبتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩ قضت بتأييد الحكم المستأنف . طعنّت الطاعنة
على هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بانقضاء الخصومة
بالنسبة لسنتى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ورفض الطعن بالنسبة لسنة ١٩٩٥ . واذ عُرض الطعن
على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .
وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه
القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه انتهى إلى تأييد الحكم
الابتدائى استناداً إلى ما خلص إليه تقرير الخبير الذى ألقى المحاسبة عن وحدة الغزل
الميكانيكية عن الفترة من ١٩٩٣/٩/٥ حتى ١٩٩٥/٦/٣٠ دون سند رغم ثبوت عمل هذه الوحدة
بالمعينة وتحقيق أرباح تخضع للضريبة واذ لم يخطر المطعون ضده بالتوقف عن النشاط
عن الفترة من ١٩٩٣/٩/٥ حتى ١٩٩٣/١٢/٣١ ومن ثم فإنه يحاسب عن هذه الفترة كاملة
كما يحاسب عن سنة التوقف الحاصل فى سنة ١٩٩٤ للإخطار به بعد الميعاد واذ خالف

الحكم المطعون فيه هذا النظر بتأييد الحكم الابتدائي أخذاً بتقرير الخبير رغم ما شابه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير منتج بالنسبة لسنتي ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ذلك أن النص في المادة الخامسة من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضرائب على الدخل والمعمول به اعتباراً من ٢٠٠٥/٦/١٠ على أن " تنقضى الخصومة في جميع الدعاوى المقيدة أو المنظورة لدى جميع المحاكم على اختلاف درجاتها قبل أول أكتوبر سنة ٢٠٠٤ بين مصلحة الضرائب والمولين والتي يكون موضوعها الخلاف في تقدير الضريبة وذلك إذا كان الوعاء السنوي للضريبة محل النزاع لا يجاوز عشرة آلاف جنيه" يدل على أن المشرع رغبة منه في إنها الأنزعة القائمة بين مصلحة الضرائب والمولين وتصفية الخلافات بينهما لتبادل الثقة بين الطرفين رأى ضرورة النص على إنقضاء الخصومة في جميع الدعاوى المقيدة أو المنظورة لدى جميع المحاكم على اختلاف درجاتها قبل أول أكتوبر سنة ٢٠٠٤ ، ولم يشترط لذلك سوى أن يكون الوعاء السنوي للضريبة محل النزاع لا يجاوز عشرة آلاف جنيه وأن يكون الخلاف حول تقدير الضريبة . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن الوعاء السنوي للضريبة محل النزاع عن الفترة من ١٩٩٣/٩/٥ حتى ١٩٩٣/١٢/٣١ مبلغ جنيه وعن سنة ١٩٩٤ مبلغ جنيه حسبما حدده الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه وكان الخلاف ابتداء بين الطرفين حول تقدير الضريبة فإنه يتعين وأياً كان وجه الرأي في سببي الطعن القضاء بانقضاء الخصومة في الطعن بالنسبة لسنتي ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ .

وحيث أن النعى غير سديد بالنسبة لسنة ١٩٩٥ ، ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لقاضي الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحث الأدلة والمستندات المقدمة فيها وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه وهو غير ملزم بالرد على كل ما يقدمه الخصوم من مستندات وحسبه أن بين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائفة لها أصلها الثابت

فى الأوراق وتكفى لحمله ولمحكمة الموضوع متى رأت فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالاً على الطعون التى توجه إليه لأن فى أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه وأن تقدير الأرباح متروك لقاضى الموضوع يباشره بجميع الطرق التى تمكنه من الكشف عن حقيقة أرباح الممول . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتقدير أرباح المطعون ضده عن سنة ١٩٩٥ استناداً إلى ما خلص إليه بمدونات من اطمئنانه إلى تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى والأخذ به لاقتناعه بسلامة الأسس التى بنى عليها محمولاً على أسبابه لما له من سلطة تقدير أرباح المطعون ضده من الأدلة المقدمة فى الدعوى وكانت هذه الأسباب ولها أصلها الثابت بالأوراق وتكفى لحمل قضاءه فإن النعى عليه بما ورد بسببى النعى لا يعدو أن يكون جـدلاً موضوعياً فيما لمحكمة الموضوع سلطة تقديره مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ويضحى النعى عليه على غير أساس . ولما تقدم يتعين رفض الطعن بالنسبة لسنة ١٩٩٥ .

لذلك

حكمت المحكمة بانقضاء الخصومة فى الطعن بالنسبة لسنتى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ورفض الطعن بالنسبة لسنة ١٩٩٥ وألزمت الطاعنة بالمصروفات .

١٢ - الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٧٤ ق

جلسة ١٢ مايو سنة ٢٠٠٨

المبدأ القانوني:

- ١- تنص المادة ١١٩ من الدستور على : أن إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغائها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة بالقانون .
- ٢- تنص المادتين ٥٥ ، ٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بشأن الضريبة على الدخل : " أن الضريبة العامة على المرتبات تصيب كافة ما يستولي عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله وبوصفه دخلا له إلا ما استثنى بنص خاص .
- ٣- لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة وضم العلاوات الاجتماعية إلى الأجور الأساسية تنص على أنه : "يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة (٣٠٪) من الأجر الأساسي لكل منهم في ٣٠/٦/١٩٩٢ ولا تعتبر هذه العلاوة جزء من الأجر الأساسي للعامل ، ولا تخضع لأية ضرائب أو رسوم ، وفي المادة الرابعة منه على أن تنضم إلى الأجور الأساسية للخاصين لأحكام هذا القانون العلاوات الخاصة المقررة بالقوانين التالية من التاريخ المحدد قرين كل منها ولا يخضع ما يضم من العلاوات الخاصة إلى الأجور الأساسية لأية ضرائب أو رسوم " ، مفاد ما سبق أن المشروع رغبة منه في مساعدة العاملين بالدولة لمواجهة الزيادة في أعباء المعيشة فقد منحهم علاوة خاصة بنسبة ٣٠٪ ولتحقيق الهدف منها فقد أبعدوا عن الخضوع للضريبة على المرتبات حال تقويرها وكذلك عند ضمها إلى الأجر الأساسي للعامل وذلك وفق صريح النص الذي لا ينبغي تقييده دون مبرر .

الوقائع

فى يوم ٢٠٠٤/٦/١٢ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف المنصورة الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٨ فى الاستئناف رقم ٩٤٠ لسنة ٥٥ ق وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن بصفته الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة. وفى اليوم ذاته أودع الطاعن بصفته مذكرة شارحة . ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها أولاً : تكليف قلم الكتاب بإعلان المطعون ضده بصحيفة الطعن . ثانياً : انقضاء الخصومة فى الطعن . وبجلسة ٢٠٠٨/٣/٢٤ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة مرافعة . وبجلسة ٢٠٠٨/٥/١٢ سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعن بصفته والنيابة العامة كل على ما جاء بمذكرته ، والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم.

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد القاضى المقرر/.....
والمرافعة وبمعد المداولة .
حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مأمورية ضرائب المنصورة ثان قدرت الضريبة المستحقة على الزيادة فى الأجور والحوافز المترتبة على ضم العلاوات الاجتماعية المنصرفة للعاملين بمأمورية ضرائب مبيعات المنصورة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ وما بعدها ومنهم المطعون ضده بمبلغ جنيه وأخطرته فاعترض وأحيل النزاع إلى لجنة الطعن الضريبى التى قررت استبعاد ما يقابل ضم العلاوة الخاصة إلى كافة الحوافز والأجور المتغيرة من ضريبة كسب العمل وبأحقية المطعون ضده فى استرداد مبلغ جنيه عن شهرى مارس ، إبريل سنة ٢٠٠١ ، طعنت المصلحة الطاعنة

فى هذا القرار بالدعوى رقم ٧٣٣ لسنة ٢٠٠٢ ضرائب المنصورة الابتدائية ، نذبت المحكمة خبيراً فيها ، وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٣ يوليو سنة ٢٠٠٣ برفض الدعوى وتأييد قرار لجنة الطعن . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٩٤٠ لسنة ٥٥ ق وبتاريخ ٢٨ ابريل سنة ٢٠٠٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بانقضاء الخصومة فى الطعن ، وإن عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنمى بها الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه إن أيد الحكم الابتدائي فى قضائه بعدم خضوع الزيادة فى الأجر والحوافز المترتبة على ضم العلاوات الاجتماعية للأجر الأساسى للمطعون ضده لضريبة المرتبات طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ وما تلاه من قوانين أخرى بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، حيث إن المادة ١١٩ من الدستور تنص على أن (إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها إلا فى الأحوال المبينة بالقانون) والنص فى المادتين ٥٥ ، ٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ فى شأن الضريبة على الدخل من أن الضريبة العامة على المرتبات تصيب كافة ما يستولى عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله وبوصفه دخلاً له إلا ما استثنى بنص خاص ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة وضم العلاوات الاجتماعية إلى الأجور الأساسية تنص على أنه (يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة (٢٠٪) من الأجر الأساسى لكل منهم فى ١٩٩٢/٦/٣٠ ... ولا تعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر

الأساسى للعامل ، ولا تخضع لأية ضرائب أو رسوم ، وفى المادة الرابعة منه على أن "تضم إلى الأجور الأساسية للخاضعين لأحكام هذا القانون العلاوات الخاصة المقررة بالقوانين التالية من التاريخ المحدد قرين كل منها ... ولا يخضع ما يضم من العلاوات الخاصة الى الأجور الاساسية لأية ضرائب أو رسوم" مفاده أن المشرع رغبة منه فى مساعدة العاملين بالدولة لمواجهة الزيادة فى أعباء المعيشة فقد منحهم علاوة خاصة بنسبة ٢٠٪ ولتحقيق الهدف منها فقد أبعدھا عن الخضوع للضريبة على المرتبات حال تقريرها وكذلك عند ضمها إلى الأجر الأساسى للعامل وذلك وفق صراحة النص المشار اليه سلفا الذى لا ينبغى تقييده دون مبرر ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد اصاب صحيح القانون بما يتعين رفض الطعن .

النتيجة

حكمت المحكمة برفض الطعن .

١٣- الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٧٣ ق

جلسة ١٠ يونيو سنة ٢٠٠٨

المبدأ القانوني:

- ١- أن المأذون هو موظف عمومي يختص دون غيره بتوثيق عقود الزواج واشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالنسبة للمسلمين من المصريين فإن ما يستتولي عليه من ذوي الشأن - نقداً أو عينا - بمناسبة ما يوثق من هذه العقود والاشهادات يخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها .
- ٢- طبقاً للمادة ١٦٤/١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ : "إذا كان صاحب العمل أو الملتزم بدفع الأيراد الخاضع للضريبة غير مقيم في مصر ولم يكن له فيها مركز أو منشأة فإن الالتزام بتوريد الضريبة يقع على عاتق مستحق الأيراد أو الخاضع للضريبة .

الوقائع

بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٥ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف طنطا الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٧ في الاستئناف رقم ٤٧٥ لسنة ٥٢ ق وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن بصفته الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ، وبذات التاريخ أودع مذكرة شارحة للطعن . وفي ٢٠٠٣/٤/٣ أعلن المطعون ضده بصحيفة الطعن . أودعت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها قبول الطعن شكلاً وانقضاء الخصومة فيه . وفي ٢٠٠٧/٧/٣ عُرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر حددت جلسة ٢٠٠٧/١٢/١١ لنظره وفيها سمعت الطعن على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعن ، والنيابة العامة كل على ما جاء بمذكرته ، والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد القاضى المقرر/.....
"نائب رئيس المحكمة" والمرافعة وبعد مداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث إن الوقائع - على ما يبين
من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة
قدرت صافى إيراد المطعون ضده من نشاطه محل المحاسبة (مأذون شرعى) عن سنة ١٩٩٦
بمبلغ جنيه . وأخطرت به بذلك فاعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن
التي قررت إلغاء الربط وإعادة الملف إلى المأمورية لإخطاره بالنموذجين ١٨ ، ١٩ ضرائب
عن سنة المحاسبة . طعن الطاعن بصفته فى هذا القرار بالدعوى رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠٠
ضرائب طنطا الابتدائية - مأمورية المحلة الكبرى - ندبت المحكمة خبيراً ، وبعد أن أودع
تقريره حكمت بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ٢٠٠٢ بتأييد القرار المطعون عليه . استأنف الطاعن
هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٤٧٥ لسنة ٥٢ ق ،
وبتاريخ ٢٧ من يناير سنة ٢٠٠٣ قضت بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم
بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بانقضاء الخصومة فى الطعن ،
واذ عُرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت
جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون
فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، إذ أيد الحكم الابتدائى المؤيد لقرار اللجنة
فيما انتهى إليه من إلغاء ربط الضريبة الذى حددته المأمورية على سند من أنه كان يتعين
على المأمورية إخطار المطعون ضده بعناصر ربط الضريبة بالنموذجين ١٨ ، ١٩ ضرائب

فى حين أن نصوص مواد القانون المنظمة للضريبة على المرتبات قد خلت من نص يوجب الأخطار بالنمـوذجين المذكورين ، وأن نص المادة ١٠٥ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ لا ينطبق على واقعة النزاع ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وخلط فى هذا الصدد بين إجراءات ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التى تتطلب الإخطار بالنماذج المذكورة ، وإجراءات ربط الضريبة على المرتبات المنطبقة على النزاع المائل والتى لا تتطلب الإخطار بهذه النماذج ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك بأن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن البين من استقراء نصوص لائحة المأذونين الصادر بها قرار وزير العدل فى ١٠ من يناير سنة ١٩٥٥ أن المأذون هو موظف عمومى يختص دون غيره بتوثيق عقود الزواج واشهادات الطلاق والرجعة والتصديق على ذلك بالنسبة للمسلمين من المصريين فإن ما يستولى عليه من نوى الشأن - نقداً أو عينا - بمناسبة ما يوثق من هذه العقود والإشهادات يخضع للضريبة على المرتبات وما فى حكمها ، والنص فى المادة ١٢ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ - المنطبق على الواقع فى الدعوى - الواردة فى الباب الثالث الخاص بالمرتبات وما فى حكمها من الكتاب الأول على أن " يعفى الممول من تقديم الإقرار المنصوص عليه فى المادة (٩١) من هذا القانون عن دخله من المرتبات وما فى حكمها وغيرها من الإيرادات المنصوص عليها فى هذا الباب " ، وفى المادة ١/٦٤ منه على أن " إذا كان صاحب العمل أو الملتزم بدفع الايراد الخاضع للضريبة غير مقيم فى مصر ولم يكن له فيها مركز أو منشأة فإن الالتزام بتوريد الضريبة يقس على عاتق مستحق الايراد أو الخاضع للضريبة طبقاً للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية " ، وفى المادة ٦٥ على أن " للممول خلال شهر من تاريخ تسليم الايراد الخاضع للضريبة أن يعترض على ربط الضريبة بطلب يقدم إلى الجهة

التي قامت بخصم الضريبة وتتولى المأمورية فحص الطلب فإذا ما تبين لها جدية الاعتراضات التي أبداهها الممول قامت بإخطار الجهة المشار إليها لتعديل الربط أما إذا لم تقتنع بصحة الاعتراضات فيتمين عليها إحالة الطلب إلى لجنة الطعن طبقاً لأحكام المادة (١٥٧) من هذا القانون مع إخطار صاحب الشأن بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإحالة - ، والنص في المادة ٢٣ من قرار وزير المالية رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الدخل الواردة في الباب الثالث الخاص بالمرتبات وما في حكمها على أن " على كل من يتقاضى إيراداً مما يخضع لهذه الضريبة ، ولا تسرى عليه أحكام الخصم من المنبع أو كان صاحب العمل أو الملتزم بدفع الإيراد غير مقيم في مصر أو لم يكن له فيها مركز أو منشأة ، أن يقدم خلال شهر يناير من كل عام بياناً على النموذج رقم (٢٦) ضريبة موحدته أو على أية ورقة شاملة للبيانات الواردة به موضحاً به إجمالى الإيرادات التي حصل عليها خلال السنة السابقة ويقدم هذا البيان مع الضريبة المستحقة إلى المأمورية المختصة مفاده أن المشرع أخضع طائفة ممولى ضريبة المرتبات لأحكام مغايرة عن تلك المتعلقة بالخاضعين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، وأنه وإن كان قد بين بالمادة ٦٥ منه للممول ضريبة المرتبات التي لا تسرى عليه أحكام الخصم من المنبع سبيل الاعتراض على ربط الضريبة ، إلا أنه لم يرسم طريقاً معيناً تلتزم به مصلحة الضرائب للإخطار بربط الضريبة أو شكلاً محدداً للطعن فى هذا الربط بالنسبة لمول هذه الضريبة التي لا تسرى عليه أحكام الخصم من المنبع ، وكان المطعون ضده (مأنونا) من طائفة ممولى ضريبة المرتبات الذين تسرى عليهم أحكام الخصم من المنبع ، وكانت مأمورية الضرائب قد أخطرت بربط الضريبة عن سنة النزاع بموجب كتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول فإن هذا الاخطار يتفتح به باب الطعن أمام لجنة الطعن - أياً كان الشكل الذى أفرغ فيه ومتى كان المشرع لم يحدد له شكلاً خاصاً يتمين

الالتزام به . وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلغاء الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن لعدم إخطار المطعون ضده بالنموذجين ١٨ ، ١٩ ضرائب ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، وكانت محكمة أول درجة لم تستنفذ ولايتها بالفصل في موضوع الطعن وإنما اقتصر قضاؤها على تعييبه في إجراء شكلي لم يتخذ ، فإنه يتمين إعادة القضية إليها حتى تستنفذ ولايتها بالفصل في موضوع الطعن .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وألزمت المطعون ضده المصروفات ، وحكمت في موضوع الاستئناف رقم ٤٧٥ لسنة ٥٣ ق طنطا بإلغاء الحكم المستأنف ، وبإحالة القضية إلى محكمة طنطا الابتدائية - مأمورية المحلة الكبرى - للفصل في موضوع الطعن ، وأبقت الفصل في المصروفات .

١٤- الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٧٢ ق

جلسة ١٢ يونيو سنة ٢٠٠٨

المبدأ القانوني:

- ١- مؤدى النص فى المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ أنه فى حالة التنازل عن كل أو بعض المنشأة يلتزم كل من المتنازل والمتنازل إليه بإخطار مأمورية الضرائب المختصة بهذا التنازل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حصوله وإلا حسبنت الأرباح من سنة كاملة .
- ٢- إذا لم يقيم المتنازل إليه بتوثيق عقد التنازل ولم يحدد فى هذا العقد مقومات المحل كما أنه لم يشهد عقد التنازل خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ عقد البيع وبذلك فإن عقد التنازل لا يحتج به على مأمورية الضرائب ولا تلتزم هذه المصلحة بموافاة المتنازل إليه ببيان الضرائب المستحقة على المنشأة المتنازل عنها خلال تسعين يوماً من طلبه .

الوقائع

فى يوم ٢٠٠٣/٧/١٠ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف المنصورة الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٢ فى الاستئناف رقمى ١٠٩٩ ، ١١٢٢ لسنة ٥٤ ق وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ، فى نفس اليوم أودع الطاعن مذكرة شارحة. وفى ٢٠٠٣/٧/٢٩ أعلن المطعون ضده بصحيفة الطعن . وفى ٢٠٠٣/٨/٢ أودع المطعون ضده مذكرة بدفاعه طلب فيها رفض الطعن . ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها قبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بانقضاء الخصومة فى الطعن بالنسبة للضريبة محل النزاع عن سنتى ١٩٩٢ ، ١٩٩٤ ورفض الطعن لما قضى به الحكم المطعون فيه بشأن الضريبة عن سنة ١٩٩٣ . وبجلسة ٢٠٠٨/٤/٢٤ عُرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فأتت أنه جدير بالنظر فحددت لفظره جلسة ٢٠٠٨/٥/٢٢

وبها سُمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم الحاضر
عن المطعون ضدها والنيابة كل على ما جاء بمذكرته -
والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر/.....
"نائب رئيس المحكمة" والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية. وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم
المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مأمورية الضرائب قدرت أرباح
منشأة الممول ، التى تنازل عنها للطاعن عن نشاطه " تجارى منى فاتورة "
عن السنوات ١٩٩٢/١٩٩٤ وأخطرته فاعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن فأصدرت
فيه قرارها رقم ١٧٣/١٨٩ لسنة ٢٠٠٠ أقام الطاعن الدعوى رقم ٨٩٠ لسنة ٢٠٠١ المنصورة
الابتدائية طعناً على هذا القرار طالباً فى ختام صحيفة طعنه أصلياً براءة ذمته من دين
الضريبة المستحقة على المنشأة المتنازل عنها عن السنوات ١٩٩٢/١٩٩٤ واحتياطياً : تعديل
القرار المطعون عليه بتخفيض الربط النهائى عن سنوات المحاسبة مع استبعاد ربط الإيراد
العام عن سنة ١٩٩٣ وقال شرحاً أن قرار اللجنة صدر مخالفاً للقانون لأنه قام بإخطار
المأمورية بتاريخ ١٩/٤/١٩٩٩ بالتنازل وأنها تقاعست عن إخطاره بأية ضرائب لمدة تزيد
على تسعين يوماً فضلاً عن بطلان الإجراءات عن سنتى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ لعدم إخطار المتنازل
بالنموذج ١٨ ض بالإضافة إلى المغالاة فى تقدير صافى الربح مما حدا به لإقامة الدعوى .
ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ٣١/١٠/٢٠٠٢ بتعديل القرار
المطعون فيه بجعل صافى أرباح الطاعن عن النشاط محل المحاسبة عن سنة ١٩٩٢
مبلغ جنيهاً وعن سنة ١٩٩٣ مبلغ جنيهاً وعن سنة ١٩٩٤ مبلغ جنيهاً
ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف المطعون ضده بصفته هذا الحكم بالاستئناف

رقم ١٠٩٩ لسنة ٥٤ ق لدى محكمة استئناف النصورة كما استأنفه الطاعن بصفته لدى ذات المحكمة بالاستئناف رقم ١١٢٢ لسنة ٥٤ ق . ضمت المحكمة الاستئنافين وقضت فيهما بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٢ برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بانقضاء الخصومة في الطعن عن سنتي المحاسبة ١٩٩٢ ، ١٩٩٤ ورفض الطعن بالنسبة لما قضى به الحكم المطعون فيه بشأن الضريبة عن سنة ١٩٩٣ ، وإذ عُرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال إذ أيد الحكم الابتدائي فيما ذهب إليه من أن الطاعن لم يتخذ الإجراءات المنصوص عليها بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ حتى يسرى التنازل الصادر له عن المنشأة في حق مصلحة الضرائب وذلك بتوثيقه هذا التنازل وإشهاره بمكتب السجل التجاري في حين أن ذلك يعد مخالفاً لصحيح أحكام القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى - بالنسبة للضريبة عن سنة ١٩٩٣ - غير سديد ، ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى النص في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ - أنه في حالة التنازل عن كل أو بعض المنشأة يلتزم كل من المتنازل والمتنازل إليه بإخطار مأمورية الضرائب المختصة بهذا التنازل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حصوله وإلا حسبت الأرباح عن سنة ضريبية كاملة . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن المتنازل إليه لم يتم بتوثيق عقد التنازل ولم يحدد في هذا العقد مقومات المحل كما أنه لم يشهر عقد التنازل خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ عقد البيع وبذلك فإن عقد التنازل لا يحتج به على مأمورية الضرائب ولا تلتزم هذه المصلحة بموافاة الطاعن ببيان الضرائب المستحقة على المنشأة المتنازل عنها خلال تسعين يوماً من طلبه ذلك بموجب إخطاره

المؤرخ فى ١٩/٤/١٩٩٩ وإن التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر - مؤيداً فى ذلك حكم محكمة أول درجة لأسبابه فإن النعى عليه بما ورد بهذا السبب يكون على غير أساس خليقاً بالرفض وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون على سند من القول بأن هذا الحكم أيد الحكم الابتدائى فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان إجراءات الربط والتقدير عن سنتى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، على قالة أنه لم يثر هذا الدفع أمام لجنة الطعن فى حين أنه دفاع متعلق بالنظام العام وتجوز إثارتة فى أية مرحلة من مراحل التقاضى مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مبرور ، ذلك أنه من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يقبل من الخصم النعى على الحكم المطعون فيه بعدم إجابته إلى دفع أو دفاع لا صفة له أصلاً فى إبدائه لأنه من لا يجوز له إبداء دفع أو دفاع متعلق بغيره لا يجوز له بالتالى الطعن على الحكم الذى يقضى برفض هذا الدفع أو الدفاع ، كما أنه من المقرر أنه متى خلص الحكم الابتدائى مؤيداً بالحكم المطعون فيه إلى النتيجة الصحيحة فإن تعييبه فيما اشتملت عليه أسبابه من قرارات قانونية خاطئة يكون غير منتج إذ لمحكمة النقض تصحيح ما شاب تلك الأسباب من خطأ دون أن تنقضه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق والملف الضريبى أن مصلحة الضرائب قد وجهت النموذج ١٨ ضرائب عن سنتى المحاسبة ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ للممول / فلم يعترض عليه ، وتلى ذلك توجيه نموذج ١٩ ، ٦ ضريبة عامة إليه فطعن عليه وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وقيد لديها برقم ١٧٣ لسنة ٢٠٠٠ ثم أصدرت قرارها فيه بتاريخ ١٥/٤/٢٠٠١ متضمناً رفضه الدفع ببطلان إعلان الممول المذكور بالنموذج ١٨ ضرائب عن هاتين السنتين - الذى لم يطعن على هذا القرار وإنما طعن عليه المتنازل إليه عن المنشأة "الطاعن فى الطعن المائل " ومن ثم لا تكون له صفة فى الدفع ببطلان الإجراءات المتعلقة بغيره ولو كان ملزماً معه بالتضامن ، وإن انتهى الحكم الابتدائى والمؤيد بالحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فإن النعى عليه ما ورد بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبب ذلك أنه أيد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من الأخذ بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى على الرغم من فسادہ والتفاته عن الأخذ بالحالات المماثلة لنشاط المنشأة المتنازل عنها والسنوات معاصرة .

وحيث إن هذا النمى - بالنسبة للضريبة عن سنة ١٩٩٣ - غير مقبول ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لقاضى الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحث الأدلة والمستندات المقدمة فيها وترجيح ما تطمئن نفسه على ترجيحه وان تقدير الأرباح متروك لقاضى الموضوع يباشره بجميع الطرق التى تمكنه من الكشف عن حقيقة أرباح الممول دون أن يتقيد في هذا الشأن بطريق بون آخر وأن تقديرات الخبير بشأن رأس المال وإجمالي الربح من مسائل الواقع التى تخضع لتقدير قاضى الموضوع الأمر الذى يكون معه النمى على الحكم المطعون فيه بما ورد في هذا السبب غير مقبول ، ويكون الطعن برمته عن العام ١٩٩٣ محل النزاع غير مقبول .

إلا أنه وبالنسبة لسنتى المحاسبة ١٩٩٢ ، ١٩٩٤ - فإن ما ورد بأسباب الطعن متعلقاً بهما - فقد أصبح غير منتج ، ذلك أن النص في المادة الخامسة من مواد إصدار القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضرائب على الدخل الصادر في ٢٠٠٥/٦/٨ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٢٣ " تابع " في ٢٠٠٥/٦/٩ على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره على أن " تنقضى الخصومة في جميع الدعاوى المقيدة أو المنظورة لدى جميع المحاكم على اختلاف درجاتها قبل أول أكتوبر سنة ٢٠٠٤ بين مصلحة الضرائب والممولين والتي يكون موضوعها الخلاف في تقدير الضريبة وذلك إذا كان الوعاء السنوى للضريبة محل النزاع لا يجاوز عشرة آلاف جنيه " يدل على أن المشرع رغبة منه في إنهاء الأنزعة القائمة بين مصلحة الضرائب والمسولين وتصفية الخلافات بينهما لتبادل الثقة بين الطرفين رأى ضرورة النص على انقضاء الخصومة في جميع الدعاوى المقيدة أو المنظورة لدى جميع

المحاكم على اختلاف درجاتها قبل أول أكتوبر سنة ٢٠٠٤ ولم يشترط لذلك سوى أن يكون الوعاء السنوى للضريبة محل النزاع لا يجاوز عشرة آلاف جنيه وأن يكون الخلاف فى تقدير الضريبة . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن الوعاء السنوى للضريبة محل النزاع عن نشاط الطاعن حسبما حدده الحكم المطعون فيه فى سنة ١٩٩٢ مبلغ جنيه ، وفى سنة ١٩٩٤ مبلغ جنيه بما لا يتجاوز فى أيهما مبلغ عشرة آلاف جنيه الأمر الذى يتعين معه - وأياً كان وجه الرأى فى أسباب الطعن عن هذين العامين - القضاء إعمالاً لنص المادة الخامسة سالفه البيان - بانتقضاء الخصومة فى الطعن عنهما .

لذلك

حكمت المحكمة بانتقضاء الخصومة فى الطعن بالنسبة للضريبة محل النزاع عن سنتى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ وبرفض الطعن بالنسبة لما قضى به الحكم المطعون فيه بشأن الضريبة عن سنة ١٩٩٣ وألزمت الطاعن بالمناصب من المصروفات .

١٥ - الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٦٥ ق

جلسة ١٢ يونيه سنة ٢٠٠٨

المبدأ القانونى:

طبقاً لنص المادة ٤٦ من نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ على أنه "مع عدم الإخلال بما هو منصوص عليه فى هذا القانون تعفى المشروعات التى تنقام بنظام المناطق الحرة والأرباح التى توزعها من أحكام قوانين الضرائب والرسوم فى جمهورية مصر العربية ، وقد ورد هذا الإعفاء فى ذلك النص عاماً شاملاً لكافة أنواع الضرائب التى تستحق على المشروعات .

الوقائع

فى يوم ١٩/٢/١٩٩٥ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر بتاريخ ٢١/١٢/١٩٩٤ فى الاستئناف رقمى ٣٢٣ ، ٣٥٣ لسنة ١١١ ق وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه . فى نفس اليوم أودع الطاعن مذكرة شارحة . وفى ٩/٣/١٩٩٥ أعلن المطعون ضدهما بصحيفة الطعن . ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها أولاً : عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للمطعون ضده الثانى - بصفته . ثانياً : قبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقضه . وبجلسة ٨/٥/٢٠٠٨ عُرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة ١٢/٦/٢٠٠٨ وبها سُمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم الحاضر عن المطعون ضدهما والنيابة كل على ما جاء بمذكرته - والمحكمة قررت إصدار الحكم بذات الجلسة.

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر/.....

”نائب رئيس المحكمة“ والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية. وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة أخطرت البنك الطاعن بقرار لجنة الطعن الصادر فى ١٩٩٠/٥/٩ بتحديد ضريبة القيم المنقولة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية عن سنة ١٩٨١ عناصر الربط دولار أمريكى ومقدار الضريبة مبلغ دولار أمريكى ، وعن سنة ١٩٨٢ عناصر الربط مبلغ مقداره دولار أمريكى ، ومقدار الضريبة مبلغ دولار أمريكى ، أقام الطاعن ” بصفته “ الدعوى رقم ١١٨٤ لسنة ١٩٩٠ ضرائب كلى جنوب القاهرة الابتدائية طعنًا على هذا القرار طالباً الحكم بإلغاء التقديرات وما ورد بقرار لجنة الطعن ، ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن أودع تقريره قضت بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٨ بتعديل قرار اللجنة المطعون عليه بتخفيض التقديرات ، استأنف الطاعن ” بصفته “ هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٢٣ لسنة ١١١ ق ، كما استأنفه المطعون ضده ” بصفته “ بالاستئناف رقم ٣٥٣ لسنة ١١١ ق ، ضمت المحكمة الاستئنافين وحكمت بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢١ فى الاستئناف الأول برفضه وفى الثانى بإلغاء الحكم المشأنف وتأييد القرار المطعون فيه ، طعن الطاعن ” بصفته “ فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإن عُرِض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة العامة رأياً . وحيث إن البنك الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه إذ أخضع ما يتقاضاه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومكافآت أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بالبنك للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة خلال سنتى النزاع ،

فى حين أنها تعد توزيعات من صافى الربح ومعفاة وفقاً لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ من قانون الاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والقوانين المعدلة له ، وكذلك المادة ٤٢ من لائحة النظام الأساسى للبنك الصادر بقرار وزير الأوقاف رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ ، فضلاً عن أن البنك خلال سنتى النزاع كان ما زال فى خلال فترة الإعفاء الضريبى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - ولئن كان النص فى المادة الأولى من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ - فى فقرتها التاسعة ، أخضع بموجبها المشرع للضريبة على القيم المنقولة ما يزيد على ٥٠٠٠ جنيه فى السنة بالنسبة لما يحصل عليه رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المنتدبون أو المديرون فى مقابل عملهم الإدارى من مرتبات ومكافآت وأجور ومزايا نقدية وعينية وبدلات الحضور وطبيعة العمل زيادة على المبالغ التى يتقاضاها أعضاء مجالس الإدارة الآخرون وذلك بون إخلال بحكم البند ٤ من المادة ٥٥ من هذا القانون ، إلا أن المشرع أورد حكماً آخر فى الفقرة ١١ من ذات المادة المشار إليها وهو خاص بالشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة المعدل فأخضع للضريبة ما يؤخذ من أرباح هذه الشركات لمصلحة أعضاء مجالس الإدارة المصريين وكذلك كل ما يمنح لهم بأية صفة كانت من بدل تمثيل أو مقابل حضور الجلسات أو مكافآت أو أتعاب أخرى وذلك بواقع النصف أى نصف سعر الضريبة ١٦٪ خلال مدة الإعفاء الضريبى المقرر للمشروع ودون اعتداد بأى إعفاء مقرر فى قانون آخر إذ لو كان مقصود المشرع إخضاع ما يحصل عليه أعضاء مجالس إدارة هذه الشركات الاجانب لهذه الضريبة لنص على ذلك صراحة فى هذا القانون ، كما أن النص فى المادة ٤٦ من نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على أنه "مع عدم الإخلال بما هو منصوص

عليه فى هذا القانون تعفى المشروعات التى تقام بنظام المناطق الحرة والأرباح التى توزعها من أحكام قوانين الضرائب والرسوم فى جمهورية مصر العربية " يدل على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية على أنه رغبة فى تقديم حوافز مناسبة لتشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية والأجنبية فى مصر وحماية لتحقيق مصلحة مشتركة للاقتصاد المصرى والمستثمر العربى والأجنبى قد قرر إعفاء المشروعات التى تقام فى المنطقة الحرة من أحكام قوانين الضرائب والرسوم فى مصر فى ذلك الوقت ، ولما كان الإعفاء المقرر فى ذلك النص قد ورد عاماً شاملاً لكافة أنواع الضرائب التى تستحق على المشروع فلا محل لتخصيصه بنوع دون آخر ، إذ المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز تقييد مطلق النص بغير مخصص بحيث إن كان صريحاً جلى المعنى قاطعاً فى الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى تفسيره استهداء بالحكمة التى أملتته وقصد الشارع منه لأن ذلك لا يكون إلا عند غموض النص أو وجود لبس فيه . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق - وبما لا خلاف عليه بين طرفى النزاع - أن البنك الطاعن قد تم تأسيسه وفق نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ؛ اعاد به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل ، وكان النص فى المادة ١٦ منه عبارة (..... وغيرها من الضرائب والرسوم) مفاده ان الإعفاء من الضرائب المفروضة بقوانين الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والقيم المنقولة والضرائب على الإيراد العام والدمغات والضرائب العقارية ورد بصيغة عامة مطلقة فلا يجوز قصرها ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلغاء الحكم الابتدائى وبتأييد قرار اللجنة فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وأحالته القضائية إلى محكمة استئناف القاهرة للفصل فيها مجدداً .

المحتويات

١٩

الإهداء : ٣

المقدمة : ٥

الجزء الأول

تطور سعر صرف العملات الأجنبية

والمتغيرات الاقتصادية ٧

مقدمة : ٩

الباب الأول

تطور نظام الصرف الأجنبي

الفصل الأول - نظم الصرف المختلفة ١١

الفصل الثاني - مراحل تطور نظام الصرف الأجنبي ١٣

الفصل الثالث - السياسات المؤثرة على سعر الصرف ٢١

الباب الثاني

شركات الصرافة والتعامل بالنقد الأجنبي

مقدمة : ٥٧

الفصل الأول - مجالات الحركة للصناعات المصرفية ٥٩

الفصل الثاني - صناعة الصرافة ٦١

مقدمة : ٧٣

الفصل الثالث - الكيان القانوني والإداري والمحاسبي لشركات الصرافة ٧٥

مقدمة : ٩٩

الجزء الثاني

الأساليب المحاسبية للتعامل بالنقد الأجنبي

مقدمة : ١٠١

الباب الأول

النظم المحاسبية المختلفة

الفصل الأول - القوائم المالية للفروع الخارجية ١٥٣

الفصل الثاني - محاسبة عمليات الاستيراد والتصدير ١٥٥

الفصل الثالث - محاسبة شركات الإستثمار ١٧١

الباب الثانى

معايير المحاسبة المصرية وآثار التغيرات

فى أسعار صرف العملات الأجنبية

١٨٣

١٨٥

١٨٧

١٩٧

٢١٥

..... مقدمة :

الفصل الأول - معايير المحاسبة المصرية والمعاملات بالنقد الأجنبى

الفصل الثانى - القوائم المالية للعمليات الأجنبية

الفصل الثالث - آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية

الباب الثالث

التشريع الضريبى والإلتزام بالمعايير المحاسبية المصرية

٢٢١

٢٢٣

٢٢٥

..... الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية

..... الآثار الضريبية لفروق أسعار الصرف

الجزء الثالث

التعامل بالنقد الأجنبى

فى ضوء معايير المحاسبة المصرية

وقانسون الضرائب على الدخل

٢٣١

٢٣٣

..... المقدمة :

الباب الأول

المعايير المحاسبية وأسعار صرف العملات الأجنبية

٢٣٥

٢٣٧

..... مقدمة :

١- قرار رئيس الجهاز المركزى رقم (٢٦٤٤) لسنة ١٩٩٦ صدر فى ١٢/٩/١٩٩٦

٢٤٠

بشأن معايير المحاسبة كإطار مكمل للنظام المحاسبى الموحد

٢- قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ صدر فى ١١/١٠/١٩٩٧

٢٥٢

بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية

لشركات المساهمة والتوصيسية بالأسهم

٣- قرار وزير التجارة الخارجية رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢

٢٦٨

صدر فى ٨/٦/٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧

بشأن معايير المحاسبة المصرية

- ٢٧٠ ٤- قرار وزير التجارة الخارجية رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٣ صدر فى ٢٠٠٣/٤/٩ بشأن تفسير آثار التغييرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية وفقاً للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) الفقرة رقم (٢٠)
- ٢٧٢ ٥- قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ صدر فى ٢٠٠٦/٧/١١ بشأن معايير المحاسبة المصرية

الباب الثانى

- ٣٧٧ **قانون الضرائب على الدخل والقرارات الوزارية**
- ٣٧٩ ١ - قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥
- ٣٨١ ٢ - اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الدخل الصادر بها القرار الوزارى رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥
- ٣- قرار وزارى رقم ٧٧٩ لسنة ٢٠٠٧ صدر فى ٢٠٠٧/١٢/٣١ بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥
- ٣٨٣

الجزء الرابع

القوانين والقرارات والتعليمات للتعامل بالنقد الأجنبى

- ٣٨٧
- ٣٨٩ المقدمة :

الباب الاول

- ٣٩١ **قوانين التعامل بالنقد الاجنبى**
- الفصل الأول - قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ الصادر بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٩٤ م
- ٣٩٣ بشأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى
- الفصل الثانى - قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ الصادر بتاريخ ١٥ / ٦ / ٢٠٠٣ م
- ٣٩٩ بشأن إصدار قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد
- ٤٤٩ **الفصل الثالث - القرارات الجمهوريّة**
- ١- قرار رئيس جمهورية مصر العربية الصادر بتاريخ ٢١ / ٣ / ٢٠٠٤ م رقم ١٠١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣
- ٤٥١

- ٤٨٠ ٢- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٤ الصادر بتاريخ ٢٢/٢/٢٠٠٤م بشأن إصدار النظام الأساسي للبنك المركزي المصري .

الباب الثاني

٤٩٣ القرارات الصادرة بشأن التعامل بالنقد الأجنبي

٤٩٥ الفصل الأول - قرارات رئيس مجلس الوزراء بشأن التعامل بالنقد الأجنبي..

- ٤٩٧ ١- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٣ لسنة ٢٠٠٣ الصادر بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠٠٣ م بشأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بشأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي

- ٤٩٩ ٢- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٦ لسنة ٢٠٠٣ الصادر بتاريخ ٢٤ / ٣ / ٢٠٠٣ م بشأن تنظيم التصرف في بعض موارد النقد الأجنبي

- ٥٠٤ ٣- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦٥ لسنة ٢٠٠٥ الصادر بتاريخ ٢١ / ١١ / ٢٠٠٥ م بلائحة النظام الأساسي لصندوق تحديث وتطوير القطاع المصرفي

٥١١ الفصل الثاني - القرارات الوزارية بشأن التعامل بالنقد الأجنبي

- ٥١٣ ١- اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٣١ لسنة ١٩٩٤ المعدلة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٩٥ ورقم ٥٢٩ لسنة ١٩٩٦ ورقم ٦٩١ لسنة ١٩٩٦

- ٥٢٦ ٢- قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٩٤ الصادر بتاريخ ٤ / ٨ / ١٩٩٤ بشأن الإشتراطات والتجهيزات الفنية الواجب توافرها لدى شركات الصرافة والحسابات التي يجرى معاملتها عليها

الباب الثالث

٥٢٩ تعليمات التعامل بالنقد الأجنبي

٥٣١ الفصل الأول - التعليمات التنفيذية بشأن التعامل بالنقد الأجنبي

- ٥٣٣ ١- تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٨٣) لسنة ١٩٩٧ الصادرة بتاريخ ٢٧/٩/١٩٩٧ بشأن سعر الصرف الذي يعتد به في حساب القيمة بالجنيه المصري للدخل الذي يحققه المولدين بالعملات الأجنبية قبل إنشاء السوق المصرفية الحرة في ١٠/٥/١٩٨٧ لأغراض ربط الضريبة المستحقة عليهم

- ٢- تعليمات تنفيذية للفحص رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٢ صادرة بتاريخ ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٢
 بشأن ضوابط اعتماد القيمة الحقيقية للعملة الأجنبية ٥٣٤
- الفصل الثاني - التعليمات التفسيرية بشأن التعامل بالنقد الأجنبي** ٥٣٥
- ١- تعليمات تفسيرية عامة رقم (٦) لسنة ١٩٩٦ صادرة بتاريخ ١٧ / ٧ / ١٩٩٦ م
 بشأن المبالغ المخصومة أو المضافة أو المحصلة تحت حساب الضريبة بالنقد الأجنبي.. ٥٣٧
- ٢- تعليمات تفسيرية عامة رقم (٢) لسنة ١٩٩٧ صادرة بتاريخ ١١ / ١١ / ١٩٩٧ م
 بشأن قواعد احتساب وعاء الضريبة للجهات التي تتعامل بالعملات الحرة... ٥٣٨

الجزء الخامس

أسعار صرف العملات الأجنبية

وأحكام القضاء الضريبي

الباب الأول

أسعار صرف العملات الأجنبية

- مقدمة : ٥٤٣

الفصل الأول

أسعار صرف العملات الأجنبية لعام ٢٠٠٧ م

- ١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
 البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/٢ حتى ٢٠٠٧/١/٤ ٥٤٧
- ٢ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
 البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/٨ حتى ٢٠٠٧/١/٩ ٥٤٨
- ٣ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
 البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/١٠ حتى ٢٠٠٧/١/١١ ٥٤٩
- ٤ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
 البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/١٤ حتى ٢٠٠٧/١/١٦ ٥٥٠
- ٥ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
 البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/١٧ حتى ٢٠٠٧/١/١٨ ٥٥١
- ٦ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
 البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/٢٢ حتى ٢٠٠٧/١/٢٣ ٥٥٢

- ٧ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/٢٤ حتى ٢٠٠٧/١/٢٥ ٥٥٣
- ٨ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/٢٨ حتى ٢٠٠٧/١/٣٠ ٥٥٤
- ٩ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/٣١ حتى ٢٠٠٧/٢/١ ٥٥٥
- ١٠ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢/٤ حتى ٢٠٠٧/٢/٦ ٥٥٦
- ١١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢/٧ حتى ٢٠٠٧/٢/٨ ٥٥٧
- ١٢ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢/١١ حتى ٢٠٠٧/٢/١٣ ٥٥٨
- ١٣ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢/١٤ حتى ٢٠٠٧/٢/١٥ ٥٥٩
- ١٤ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢/١٨ حتى ٢٠٠٧/٢/٢٠ ٥٦٠
- ١٥ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢/٢١ حتى ٢٠٠٧/٢/٢٢ ٥٦١
- ١٦ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢/٢٥ حتى ٢٠٠٧/٢/٢٧ ٥٦٢
- ١٧ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢/٢٨ حتى ٢٠٠٧/٣/١ ٥٦٣
- ١٨ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢/٤ حتى ٢٠٠٧/٣/٦ ٥٦٤
- ١٩ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢/٧ حتى ٢٠٠٧/٣/٨ ٥٦٥
- ٢٠ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢/١١ حتى ٢٠٠٧/٣/١٣ ٥٦٦

٢١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢/١٤ حتى ٢٠٠٧/٣/١٥	٥٦٧
٢٢ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢/١٨ حتى ٢٠٠٧/٣/٢٠	٥٦٨
٢٣ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢/٢١ حتى ٢٠٠٧/٣/٢٢	٥٦٩
٢٤ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢/٢٥ حتى ٢٠٠٧/٣/٢٧	٥٧٠
٢٥ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢/٢٨ حتى ٢٠٠٧/٣/٢٩	٥٧١
٢٦ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٤/٢ حتى ٢٠٠٧/٤/٣	٥٧٢
٢٧ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٤/٤ حتى ٢٠٠٧/٤/٥	٥٧٣
٢٨ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٤/١٠ حتى ٢٠٠٧/٤/١٢	٥٧٤
٢٩ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٤/١٥ حتى ٢٠٠٧/٤/١٧	٥٧٥
٣٠ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٤/١٨ حتى ٢٠٠٧/٤/١٩	٥٧٦
٣١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٤/٢٢ حتى ٢٠٠٧/٤/٢٣	٥٧٧
٣٢ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٤/٢٤ حتى ٢٠٠٧/٤/٢٦	٥٧٨
٣٣ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٤/٢٩ حتى ٢٠٠٧/٤/٣٠	٥٧٩
٣٤ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٥/٢ حتى ٢٠٠٧/٥/٣	٥٨٠

٣٥ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٥/٦ حتى ٢٠٠٧/٥/٨	٥٨١
٣٦ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٥/٩ حتى ٢٠٠٧/٥/١٠	٥٨٢
٣٧ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٥/١٣ حتى ٢٠٠٧/٥/١٥	٥٨٣
٣٨ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٥/١٦ حتى ٢٠٠٧/٥/١٧	٥٨٤
٣٩ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٥/٢٠ حتى ٢٠٠٧/٥/٢٢	٥٨٥
٤٠ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٥/٢٣ حتى ٢٠٠٧/٥/٢٤	٥٨٦
٤١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٥/٢٧ حتى ٢٠٠٧/٥/٢٩	٥٨٧
٤٢ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٥/٣٠ حتى ٢٠٠٧/٥/٣١	٥٨٨
٤٣ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٦/٣ حتى ٢٠٠٧/٦/٥	٥٨٩
٤٤ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٦/٦ حتى ٢٠٠٧/٦/٧	٥٩٠
٤٥ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٦/١٠ حتى ٢٠٠٧/٦/١٢	٥٩١
٤٦ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٦/١٣ حتى ٢٠٠٧/٦/١٤	٥٩٢
٤٧ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٦/١٧ حتى ٢٠٠٧/٦/١٩	٥٩٣
٤٨ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار	
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٦/٢٠ حتى ٢٠٠٧/٦/٢١	٥٩٤

- ٤٩ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٦/٢٤ حتى ٢٠٠٧/٦/٢٦ ٥٩٥
- ٥٠ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٦/٢٧ حتى ٢٠٠٧/٦/٢٨ ٥٩٦
- ٥١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٧/٢ حتى ٢٠٠٧/٧/٣ ٥٩٧
- ٥٢ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٧/٤ حتى ٢٠٠٧/٧/٥ ٥٩٨
- ٥٣ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٧/٨ حتى ٢٠٠٧/٧/١٠ ٥٩٩
- ٥٤ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٧/١١ حتى ٢٠٠٧/٧/١٢ ٦٠٠
- ٥٥ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٧/١٥ حتى ٢٠٠٧/٧/١٧ ٦٠٠
- ٥٦ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٧/١٨ حتى ٢٠٠٧/٧/١٩ ٦٠٢
- ٥٧ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٧/٢٢ حتى ٢٠٠٧/٧/٢٤ ٦٠٣
- ٥٨ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٧/٢٥ حتى ٢٠٠٧/٧/٢٦ ٦٠٤
- ٥٩ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٧/٢٩ حتى ٢٠٠٧/٧/٣١ ٦٠٥
- ٦٠ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٨/١ حتى ٢٠٠٧/٨/٢ ٦٠٦
- ٦١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٨/٥ حتى ٢٠٠٧/٨/٧ ٦٠٧
- ٦٢ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٨/٨ حتى ٢٠٠٧/٨/٩ ٦٠٨

- ٦٣ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٨/١١ حتى ٢٠٠٧/٨/١٤ ٦٠٩
- ٦٤ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٨/١٥ حتى ٢٠٠٧/٨/١٦ ٦١٠
- ٦٥ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٨/١٩ حتى ٢٠٠٧/٨/٢١ ٦١١
- ٦٦ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٨/٢٢ حتى ٢٠٠٧/٨/٢٣ ٦١٢
- ٦٧ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٨/٢٦ حتى ٢٠٠٧/٨/٢٨ ٦١٣
- ٦٨ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٨/٢٩ حتى ٢٠٠٧/٨/٣٠ ٦١٤
- ٦٩ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٩/١ حتى ٢٠٠٧/٩/٤ ٦١٥
- ٧٠ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٩/٥ حتى ٢٠٠٧/٩/٦ ٦١٦
- ٧١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٩/٨ حتى ٢٠٠٧/٩/١١ ٦١٧
- ٧٢ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٩/١٢ حتى ٢٠٠٧/٩/١٣ ٦١٨
- ٧٣ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٩/١٦ حتى ٢٠٠٧/٩/١٨ ٦١٩
- ٧٤ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٩/١٩ حتى ٢٠٠٧/٩/٢٠ ٦٢٠
- ٧٥ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٩/٢٣ حتى ٢٠٠٧/٩/٢٥ ٦٢١
- ٧٦ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٩/٢٦ حتى ٢٠٠٧/٩/٢٧ ٦٢٢

٦٢٣	٧٧ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٩/٣٠ حتى ٢٠٠٧/١٠/٢
٦٢٤	٧٨ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١٠/٣ حتى ٢٠٠٧/١٠/٤
٦٢٥	٧٩ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١٠/٨ حتى ٢٠٠٧/١٠/٩
٦٢٦	٨٠ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١٠/١٠ حتى ٢٠٠٧/١٠/١١
٦٢٧	٨١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١٠/١٦ حتى ٢٠٠٧/١٠/١٨
٦٢٨	٨٢ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١٠/٢١ حتى ٢٠٠٧/١٠/٢٣
٦٢٩	٨٣ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١٠/٢٤ حتى ٢٠٠٧/١٠/٢٥
٦٣٠	٨٤ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١٠/٢٨ حتى ٢٠٠٧/١٠/٣٠
٦٣١	٨٥ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١٠/٣١ حتى ٢٠٠٧/١٠/٢
٦٣٢	٨٦ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١١/٤ حتى ٢٠٠٧/١١/٦
٦٣٣	٨٧ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١١/٧ حتى ٢٠٠٧/١١/٨
٦٣٤	٨٨ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١١/١٠ حتى ٢٠٠٧/١١/١٣
٦٣٥	٨٩ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١١/١٤ حتى ٢٠٠٧/١١/١٥
٦٣٦	٩٠ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١١/١٨ حتى ٢٠٠٧/١١/٢٠

- ٦٣٧ ٩١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١١/٢١ حتى ٢٠٠٧/١١/٢٢
- ٦٣٨ ٩٢ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١١/٢٥ حتى ٢٠٠٧/١١/٢٧
- ٦٣٩ ٩٣ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١١/٢٨ حتى ٢٠٠٧/١١/٢٩
- ٦٤٠ ٩٤ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١٢/٢ حتى ٢٠٠٧/١١/٤
- ٦٤١ ٩٥ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١٢/٥ حتى ٢٠٠٧/١١/٦
- ٦٤٢ ٩٦ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١٢/٩ حتى ٢٠٠٧/١١/١١
- ٦٤٣ ٩٧ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١٢/١٢ حتى ٢٠٠٧/١١/١٣
- ٦٤٤ ٩٨ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١٢/١٦ حتى ٢٠٠٧/١١/١٧
- ٦٤٥ ٩٩ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١٢/٢٣ حتى ٢٠٠٧/١١/٢٥
- ٦٤٦ ١٠٠ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١٢/٢٦ حتى ٢٠٠٧/١١/٢٧
- ٦٤٧ ١٠١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١٢/٣٠ حتى ٢٠٠٧/١١/٣١

الفصل الثاني

- ٦٤٩ **أسعار صرف العملات الأجنبية لعام ٢٠٠٨ م**
- ٦٥١ ١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١/١ حتى ٢٠٠٨/١/٣
- ٦٥٢ ٢ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١/٦ حتى ٢٠٠٨/١/٨

٦٥٣	٣ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١/١٠ حتى ٢٠٠٨/١/١٣
٦٥٤	٤ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١/١٤ حتى ٢٠٠٨/١/١٥
٦٥٥	٥ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١/١٦ حتى ٢٠٠٨/١/١٧
٦٥٦	٦ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١/٢٠ حتى ٢٠٠٨/١/٢٢
٦٥٧	٧ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١/٢٣ حتى ٢٠٠٨/١/٢٤
٦٥٨	٨ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١/٢٥ حتى ٢٠٠٨/١/٢٩
٦٥٩	٩ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١/٣٠ حتى ٢٠٠٨/١/٣١
٦٦٠	١٠ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢/٣ حتى ٢٠٠٨/٢/٨
٦٦١	١١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢/٦ حتى ٢٠٠٨/٢/٧
٦٦٢	١٢ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢/١٠ حتى ٢٠٠٨/٢/١٢
٦٦٣	١٣ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢/١٣ حتى ٢٠٠٨/٢/١٤
٦٦٤	١٤ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢/١٧ حتى ٢٠٠٨/٢/١٩
٦٦٥	١٥ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢/٢٠ حتى ٢٠٠٨/٢/٢١
٦٦٦	١٦ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢/٢٤ حتى ٢٠٠٨/٢/٢٦

٦٦٧	١٧ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢/٢٧ حتى ٢٠٠٨/٢/٢٨
٦٦٨	١٨ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٣/٢ حتى ٢٠٠٨/٣/٤
٦٦٩	١٩ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٣/٥ حتى ٢٠٠٨/٣/٦
٦٧٠	٢٠ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٣/٩ حتى ٢٠٠٨/٣/١١
٦٧١	٢١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٣/١٢ حتى ٢٠٠٨/٣/١٣
٦٧٢	٢٢ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٣/١٦ حتى ٢٠٠٨/٣/١٧
٦٧٣	٢٣ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٣/١٨ حتى ٢٠٠٨/٣/١٩
٦٧٤	٢٤ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٣/٢٣ حتى ٢٠٠٨/٣/٢٥
٦٧٥	٢٥ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٣/٢٦ حتى ٢٠٠٨/٣/٢٧
٦٧٦	٢٦ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٣/٣٠ حتى ٢٠٠٨/٣/٣١
٦٧٧	٢٧ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٤/١ حتى ٢٠٠٨/٤/٣
٦٧٨	٢٨ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٤/٦ حتى ٢٠٠٨/٤/٨
٦٧٩	٢٩ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٤/٩ حتى ٢٠٠٨/٤/١٠
٦٨٠	٣٠ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٤/١٣ حتى ٢٠٠٨/٤/١٥

٦٨١	٣١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٨/٤/١٦ حتى ٢٠٠٨/٤/١٧
٦٨٢	٣٢ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٨/٤/٢٠ حتى ٢٠٠٨/٤/٢٢
٦٨٣	٣٣ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٨/٤/٢٣ حتى ٢٠٠٨/٤/٢٤
٦٨٤	٣٤ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٨/٤/٢٩ حتى ٢٠٠٨/٤/٣٠
٦٨٥	٣٥ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٨/٥/٤ حتى ٢٠٠٨/٥/٦
٦٨٦	٣٦ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٨/٥/٧ حتى ٢٠٠٨/٥/٨
٦٨٧	٣٧ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٨/٥/١١ حتى ٢٠٠٨/٥/١٣
٦٨٨	٣٨ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٨/٥/١٤ حتى ٢٠٠٨/٥/١٥
٦٨٩	٣٩ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٨/٥/١٨ حتى ٢٠٠٨/٥/٢٠
٦٩٠	٤٠ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٨/٥/٢١ حتى ٢٠٠٨/٥/٢٢
٦٩١	٤١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٨/٥/٢٥ حتى ٢٠٠٨/٥/٢٧
٦٩٢	٤٢ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٨/٥/٢٨ حتى ٢٠٠٨/٥/٢٩
٦٩٣	٤٣ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٨/٦/١ حتى ٢٠٠٨/٦/٣
٦٩٤	٤٤ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٨/٦/٤ حتى ٢٠٠٨/٦/٥

٦٩٥	٤٥ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٦/٨ حتى ٢٠٠٨/٦/١٠..... ^٥
٦٩٦	٤٦ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٦/١١ حتى ٢٠٠٨/٦/١٢.....
٦٩٧	٤٧ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٦/١٥ حتى ٢٠٠٨/٦/١٧.....
٦٩٨	٤٨ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٦/١٨ حتى ٢٠٠٨/٦/١٩.....
٦٩٩	٤٩ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٦/٢٢ حتى ٢٠٠٨/٦/٢٤.....
٧٠٠	٥٠ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٦/٢٥ حتى ٢٠٠٨/٦/٢٦.....
٧٠١	٥١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٦/٢٩ حتى ٢٠٠٨/٦/٣٠.....
٧٠٢	٥٢ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٧/٢ حتى ٢٠٠٨/٧/٦.....
٧٠٣	٥٣ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٧/٧ حتى ٢٠٠٨/٧/٩.....
٧٠٤	٥٤ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٧/١٠ حتى ٢٠٠٨/٧/١٤.....
٧٠٥	٥٥ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٧/١٥ حتى ٢٠٠٨/٧/١٧.....
٧٠٦	٥٦ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٧/٢٠ حتى ٢٠٠٨/٧/٢٢.....
٧٠٧	٥٧ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٧/٢٤ حتى ٢٠٠٨/٧/٢٨.....
٧٠٨	٥٨ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٧/٢٩ حتى ٢٠٠٨/٧/٣١.....

- ٥٩ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٨/٣ حتى ٢٠٠٨/٨/٥ ٧٠٩
- ٦٠ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٨/٦ حتى ٢٠٠٨/٨/١٠ ٧١٠
- ٦١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٨/١١ حتى ٢٠٠٨/٨/١٣ ٧١١
- ٦٢ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٨/١٤ حتى ٢٠٠٨/٨/١٨ ٧١٢
- ٦٣ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٨/١٩ حتى ٢٠٠٨/٨/٢١ ٧١٣
- ٦٤ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٨/٢٤ حتى ٢٠٠٨/٨/٢٦ ٧١٤
- ٦٥ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٨/٢٧ حتى ٢٠٠٨/٨/٣١ ٧١٥
- ٦٦ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٩/١ حتى ٢٠٠٨/٩/٣ ٧١٦
- ٦٧ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٩/٤ حتى ٢٠٠٨/٩/٨ ٧١٧
- ٦٨ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٩/٩ حتى ٢٠٠٨/٩/١١ ٧١٨
- ٦٩ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٩/١٤ حتى ٢٠٠٨/٩/١٦ ٧١٩
- ٧٠ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٩/١٧ حتى ٢٠٠٨/٩/٢١ ٧٢٠
- ٧١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٩/٢٢ حتى ٢٠٠٨/٩/٢٤ ٧٢١
- ٧٢ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/٩/٢٥ حتى ٢٠٠٨/٩/٢٩ ٧٢٢

٧٢٣	٧٣ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١٠/٥ حتى ٢٠٠٨/١٠/٨.....
٧٢٤	٧٤ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١٠/٩ حتى ٢٠٠٨/١٠/١٣.....
٧٢٥	٧٥ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١٠/١٤ حتى ٢٠٠٨/١٠/١٦.....
٧٢٦	٧٦ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١٠/١٩ حتى ٢٠٠٨/١٠/٢١.....
٧٢٧	٧٧ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١٠/٢٢ حتى ٢٠٠٨/١٠/٢٦.....
٧٢٨	٧٨ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١٠/٢٧ حتى ٢٠٠٨/١٠/٢٨.....
٧٢٩	٧٩ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١٠/٢٩ حتى ٢٠٠٨/١٠/٣٠.....
٧٣٠	٨٠ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١١/٢ حتى ٢٠٠٨/١١/٤.....
٧٣١	٨١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١١/٥ حتى ٢٠٠٨/١١/٩.....
٧٣٢	٨٢ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١١/١٠ حتى ٢٠٠٨/١١/١٢.....
٧٣٣	٨٣ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١١/١٣ حتى ٢٠٠٨/١١/١٧.....
٧٣٤	٨٤ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١١/١٨ حتى ٢٠٠٨/١١/٢٠.....
٧٣٥	٨٥ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١١/٢٣ حتى ٢٠٠٨/١١/٢٥.....
٧٣٦	٨٦ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١١/٢٦ حتى ٢٠٠٨/١١/٣٠.....

- ٨٧ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١٢/١ حتى ٢٠٠٨/١٢/٣ ٧٣٧
- ٨٨ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١٢/٤ حتى ٢٠٠٨/١٢/١١ ٧٣٨
- ٨٩ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١٢/١٤ حتى ٢٠٠٨/١٢/١٦ ٧٣٩
- ٩٠ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١٢/١٧ حتى ٢٠٠٨/١٢/٢١ ٧٤٠
- ٩١ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١٢/٢٢ حتى ٢٠٠٨/١٢/٢٤ ٧٤١
- ٩٢ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١٢/٢٥ حتى ٢٠٠٨/١٢/٢٨ ٧٤٢
- ٩٣ - أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لما ورد بنشرة أسعار
البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨/١٢/٣٠ حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١ ٧٤٣

الباب الثاني

أهم الأحكام التي أصدرتها كل من المحكمة الدستورية العليا

- ومحكمة النقض في المجال الضريبي خلال عام ٢٠٠٨ ٧٤٥

الفصل الأول

أهم أحكام المحكمة الدستورية العليا

- في المجال الضريبي لعام ٢٠٠٨ ٧٤٧

- ١- القضية رقم (٩٢) لسنة ٢٦ قضائية " دستورية " جلسة ٣ فبراير سنة ٢٠٠٨
" بشأن عدم دستورية عبارة " خدمات التشغيل للغير " الواردة قرين السلسل رقم
(١١) من الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر
بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، وعدم
دستورية صدر المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ بتفسير بعض أحكام
قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ".... ٧٤٩
- ٢ - القضية رقم (٧٧) لسنة ٢٢ قضائية " دستورية " جلسة ٦ يوليو سنة ٢٠٠٨
" بشأن دستورية المادتين ١٥٨ ، ١٥٩ من قانون الضرائب على الدخل
الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ "..... ٧٥٣

- ٣- القضية رقم (١٠٣) لسنة ٢٣ قضائية " دستورية " جلسته ٦ يوليو سنة ٢٠٠٨
 " بشأن عدم دستورية نص البند (ح) من المادة (١) من القانون رقم
 ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى " ٧٥٨
- ٤- القضية رقم (١٦٦) لسنة ٢٥ قضائية " دستورية " جلسته ١٤ ديسمبر سنة ٢٠٠٨
 " بشأن عدم دستورية عبارة " خدمات التشغيل للغير " الواردة قرين السلسل
 رقم (١١) من الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر
 بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، وعدم
 دستورية صدر المادة (٢) من القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٢ بتفسير بعض
 أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١
 والذى ينص على أنه " مع مراعاة الأثر الكاشف لهذا القانون " ٧٦٣
- ٥- القضية رقم (٤٥) لسنة ٢٧ قضائية " دستورية " جلسته ١٤ ديسمبر سنة ٢٠٠٨
 " بشأن دستورية عجز الفقرة الثانية من المادة (١١) من قانون الضريبة
 العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ - وكذا المنشور
 رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ الصادر من مصلحة الضرائب على المبيعات " ٧٦٦
- ٦- القضية رقم (٤٠) لسنة ٢٩ قضائية " دستورية " جلسته ١٤ ديسمبر سنة ٢٠٠٨
 " بشأن دستورية المواد ١ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٤٣ من قانون الضريبة العامة على المبيعات
 الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ " ٧٧٦

الفصل الثانى

أهم أحكام محكمة النقض

- ٧٧٩ فى المجال الضريبي لعام ٢٠٠٨
- ١- الطعن رقم ١١٧ لسنة ٧٢ قضائية جلسته ٢٢ يناير سنة ٢٠٠٨
 " بشأن التشريعات الخاصة بالضرائب تعد من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة
 بالنظام العام ، تسرى بأثر فوري على كل مركز قانونى لم يكن قد تم أو اكتمل
 إلى تاريخ العمل بها أما المراكز القانونية التى نشأت واكتملت قبل نفاذها فتظل
 خاضعة للقانون القديم الذى حصلت فى ظله ، و المقصود بالطلب فى الدعوى
 هو الحق أو المركز القانونى المطلوب حمايته فى نطاق ما يطلب الحكم به تأسيساً
 عليه ، وأن العبرة فى طلبات الخصوم فى الدعوى هى بما يطلبونه على وجه
 صريح وجازم وتتنقيد المحكمة بطلباتهم الختامية " ٧٨١

- ٢- الطعن رقم ٣٩٢٨ لسنة ٦٤ قضائية جلسة ٢٢ يناير سنة ٢٠٠٨
"بشأن تقدير عمل أهل الخبرة هو ما تستقل به محكمة الموضوع
وأنها متى رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لصحة أسبابه
فإنها لا تكون ملزمة بالرد استقلاً على الطعون التي توجه إلى ذلك التقرير
لأن في أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون
ما يستحق الرد عليها باكثر مما تضمنه التقرير" ٧٨٧
- ٣- الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٧٤ قضائية جلسة ٢٤ يناير سنة ٢٠٠٨
"بشأن نص المادة ٢٤ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون
رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أن تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة يكون على أساس
نتيجة العملية أو العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرت بها الشركة
أو المنشأة ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف بتحديد المصروفات الفعلية وخصماً
من الإيرادات دون التقيد بنسبة معينة منها كحد أقصى لما يتم خصمه ، ويدخل
في نطاق هذه التكاليف الواجب خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية
الفوائد التي تدفعها المنشأة عن المبالغ التي تقترضها بشرط أن يكون القرض
حقيقياً وبهدف إدارة المشروع والحفاظة على قوته الإنتاجية
وأن تستحق الفوائد عنه فعلاً في سنة المحاسبة" ٧٩١
- ٤- الطعن رقم ٧٧٦٥ لسنة ٦٥ قضائية جلسة ٢٤ يناير سنة ٢٠٠٨
"بشأن إختصاص لجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة
في المنازعات المتعلقة بالضرائب المنصوص عليها في هذا القانون
وتخطر اللجنة كلاً من الممول والمصلحة بميعاد الجلسة قبل انعقادها بعشرة أيام
على الأقل وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ... وعلى الممول الحضور امام
اللجنة إما بنفسه أو بوكيل عنه والا اعتبر طعنه كأن لم يكن ما لم يبد عذراً تقبله
اللجنة ... "، وفي المادة ٧٨ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون على أنه " تطبيقاً
لأحكام المادة ١٥٩ من القانون ... يكون إخطار كل من الطاعن والمأمورية
بموعد الجلسة على النموذج رقم ٢٢ ضرائب بكتاب موصى عليه بعلم الوصول
فإذا لم يحضر الممول أو وكيله أمام اللجنة في أول جلسة حُجزت للقرار بعد
أسبوعين على الأقل ويعلن الممول بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ،
فإذا أبدى عذراً تقبله اللجنة فتح باب المرافعة وحددت جلسة لنظر الطعن ،

- أما إذا أبدى عذراً غير مقبول تصدر اللجنة في هذه الحالة قراراً مسبباً باعتبار الطعن كأن لم يكن . وفي جميع الأحوال يتعين على اللجنة أن تتحقق من إخطار الممول بتسلمه علم الوصول " ٧٩٦
- ٥- الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٧٣ قضائية جلسة ١٢ فبراير سنة ٢٠٠٨ "بشأن التشريعات الخاصة بالضرائب تعد من القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام العام فتسرى بأثر فوري على كل مركز قانوني لم يكن قد تم أو اكتمل إلى تاريخ العمل بها أما المراكز القانونية التي نشأت واكتملت قبل نفاذها فتظل خاضعة للقانون القديم الذي حصلت في ظله ، وتمتع النشاط الداجني بالإعفاء الخمسي المنصوص عليه في المادة ٣٣/ ثانياً من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وانتهت مدته في تاريخ سابق على نفاذ احكام القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ فلا ينسحب تطبيق مدة الإعفاء المقررة بالمادة ٣٦/ ثانياً منه على هذا المشروع حتى لو زيد حجمه بعد ذلك بإضافة عناصر أخرى ، إذ أن ذلك يعد توسعاً له ولا يعتبر مشروعاً قائماً بذاته يتمتع بإعفاء آخر متى أقيم خلال فترة سريان ذلك القانون" ٨٠٠
- ٦- الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٧٤ قضائية جلسة ١٤ فبراير سنة ٢٠٠٨ "بشأن حق مصلحة الضرائب في تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على الممول الذي لم يقدم إقراره الضريبي في الميعاد سواء كان هذا الممول لديه دفاتر ومستندات أم لا ، فالجزء المالي المنصوص عليه في هذه المادة وهو الزام الممول بسداد مبلغ إضافي يعادل ٢٠٪ من الضريبة المستحقة من واقع الربط النهائي يخفض إلى النصف في حالة الاتفاق بين الممول والمصلحة دون الاحالة إلى لجان الطعن ، وهذا الجزء يطبق على جميع المولين سواء من يمسك دفاتر وسجلات ومن لا يمسكها طالما لم يقدم الإقرار الضريبي في الميعاد ٨٠٥
- ٧- الطعن رقم ٩٠٤٥ لسنة ٦٥ قضائية جلسة ١٤ فبراير سنة ٢٠٠٨ "بشأن متى كان النص واضحاً جلي المعنى قاطع الدلالة على المراد منه فلا يجوز الخروج عليه أو تأويله ، وأن الأصل في التكاليف أنها تخصم من إجمالي الإيرادات لا من صافيها ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وأن الاستهلاك الإضافي يعامل معاملة الاستهلاك الحقيقي وليس له حكم خاص به ولا يعد إعفاء ضريبياً وهو بواقع ٢٥٪ من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها الشركة لاستخدامها في الإنتاج بالإضافة إلى الاستهلاكات الأخرى ، وبحسب الاستهلاك الإضافي اعتباراً من تاريخ الاستخدام في الإنتاج ولرة واحدة " ٨٠٩

٨- الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٧٣ قضائية جلسة ١٦ فبراير سنة ٢٠٠٨ بشأن متى كان النص واضحاً جلى المعنى قاطع الدلالة على المراد منه فلا يجوز الخروج عليه أو تأويله ، وأن المشرع منح مشروعات الانتاج الداجنى التى تقام بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ إعفاء ضريبياً لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ مزاولة النشاط أيا كان حجمه ولمدة واحدة بما مؤداه عدم اعتبار التوسع اللاحق بإضافة عناصر جديدة مشروعا قائما بذاته يتمتع بإعفاء جديد آخر إذ أن ذلك يعد خروجاً عن المعنى الصريح لعبارة النص الواضحة”.....

٨١٣

٩- الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٧٠ قضائية جلسة ١٣ مارس سنة ٢٠٠٨ بشأن المأذون هو موظف عمومى يختص دون غيره بتوثيق عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصاق على ذلك بالنسبة للمسلمين من المصريين فإن ما يقبضه من ذوى الشأن نقداً أو عيئناً بمناسبة ما يوثقه من هذه العقود والإشهادات يخضع للضريبة على كسب العمل وما فى حكمها”.....

٨١٧

١٠- الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٦٧ قضائية جلسة ٢٤ أبريل سنة ٢٠٠٨ بشأن مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١٦٠ والفقرة الأولى من المادة ١٦١ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ : “ أن لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرار اللجنة امام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان القرار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ”.....

٨٢١

١١- الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٧٤ قضائية جلسة ٨ مايو سنة ٢٠٠٨ بشأن أن لقاضى الموضوع السلطة القامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وبحث الأدلة والمستندات المقدمة فيها وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تظمنن نفسه إلى ترجيحه وهو غير ملزم بالرد على كل ما يقدمه الخصوم من مستندات وحسبه أن بين الحقيقة التى اقتنع بها وأن يقيم قضائه على أسباب سائغة لها أصلها الثابت فى الأوراق وتكفى لحمله ولمحكمة الموضوع متى رأت فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه وأنها لا تكون ملزمة بالرد على الطعون التى توجه إليه لأن فى أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه وأن تقدير الأرباح متروك لقاضى الموضوع يباشره بجميع الطرق التى تمكنه من الكشف عن حقيقة أرباح الممول”.....

٨٢٤

١٢- الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٧٤ قضائية جلسة ١٢ مايو سنة ٢٠٠٨
 "بشأن نص المادة ١١٩ من الدستور على : أن إنشاء الضرائب العامة وتعديلها
 أو إلغائها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة
 بالقانون ، ونص المادتين ٥٥ ، ٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل
 بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بشأن الضريبة على الدخل : " أن الضريبة العامة
 على المرتبات تصيب كافة ما يستولى عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة
 عمله وبوصفه دخلا له إلا ما استثنى بنص خاص ، ولما كانت المادة الأولى
 من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة وضم
 العلاوات الاجتماعية إلى الأجور الأساسية تنص على أنه : "يمنح جميع العاملين
 بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة (٢٠٪) من الأجر الأساسي لكل منهم
 في ١٩٩٢/٦/٣٠ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل ،
 ولا تخضع لأي ضريبة أو رسوم ، وفي المادة الرابعة منه على أن تضاف
 إلى الأجور الأساسية للخاضعين لأحكام هذا القانون العلاوات الخاصة المقررة
 بالقوانين التالية من التاريخ المحدد قرين كل منها
 ولا يخضع ما يضم من العلاوات الخاصة إلى الأجور الأساسية لأي ضريبة
 أو رسوم " ، مفاد ما سبق أن المشرع رغبة منه في مساعدة العاملين
 بالدولة لمواجهة الزيادة في أعباء المعيشة فقد منحهم علاوة خاصة بنسبة ٢٠٪
 ولتحقيق الهدف منها فقد أبعدا عن الخضوع للضريبة على المرتبات حال
 تقريرها وكذلك عند ضمها إلى الأجر الأساسي للعامل وذلك وفق صريح النص
 الذي لا ينبغي تقييده بـ "مبرر"

٨٢٨

١٣- الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٧٣ قضائية جلسة ١٠ يونيو سنة ٢٠٠٨
 "بشأن المأذون هو موظف عمومي يختص بـ "دون غيره بتوثيق عقود الزواج وإشهادات
 الطلاق والرجعة والتصديق على ذلك بالنسبة للمسلمين من المصريين
 فإن ما يستولى عليه من نوى الشأن - نقداً أو عينا - بمناسبة ما يوثق
 من هذه العقود والإشهادات يخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها ،
 وطبقاً للمادة ٦٤ / ١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧
 لسنة ١٩٩٣ : " إذا كان صاحب العمل أو الملتزم بدفع الأيراد الخاضع للضريبة
 غير مقيم في مصر ولم يكن له فيها مركز أو منشأة فإن الالتزام بتوريد الضريبة
 يقع على عاتق مستحق الأيراد أو الخاضع للضريبة "

٨٣٢

١٤- الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٧٣ قضائية جلسة ١٢ يونيه سنة ٢٠٠٨
"بشأن مؤدى النص فى المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ أنه فى حالة
التنازل عن كل أو بعض المنشأة يلتزم كل من المتنازل والمتنازل إليه بإخطار
مأمورية الضرائب المختصة بهذا التنازل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حصوله
وإلا حسبت الأرباح عن سنة كاملة ، إذا لم يقم المتنازل إليه بتوثيق عقد التنازل
ولم يحدد فى هذا العقد مقومات المحل كما أنه لم يشهد عقد التنازل خلال خمسة
عشرة يوماً من تاريخ عقد البيع وبذلك فإن عقد التنازل لا يحتج به
على مأمورية الضرائب ولا تلتزم هذه المصلحة بموافاة المتنازل إليه ببيان الضرائب
المستحقة على المنشأة المتنازل عنها خلال تسعين يوماً من طلبه"

٨٣٧

١٥- الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٦٥ قضائية جلسة ١٢ يونيه سنة ٢٠٠٨
طبقاً لنص المادة ٤٦ من نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر
بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على أنه
"مع عدم الإخلال بما هو منصوص عليه فى هذا القانون تعفى المشروعات
التي تقام بنظام المناطق الحرة والأرباح التي توزعها من أحكام قوانين الضرائب
والرسوم فى جمهورية مصر العربية ، وقد ورد هذا الاعفاء فى ذلك النص عاماً
شاملاً لكافة أنواع الضرائب التي تستحق على المشروع" .

٨٤٣

٨٤٧

المراجع ج

* * * * *

تم بحمد الله ونوفقه

ترقبوا

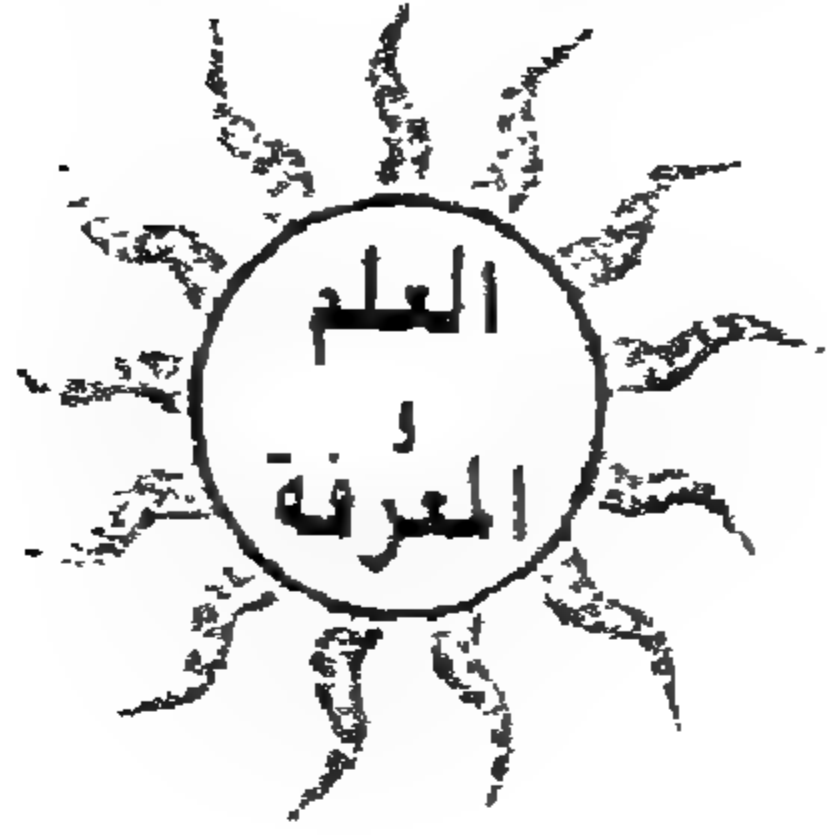


ملينة بالمعلومات

والأبحاث الهامة

بالمؤلف أ.د. محمد حامد عطا
٥١ شارع مرقضى باشا - رمل الاسكندرية
ت: ٥٢٤٨٢٨ ٥٢٤٨٢٩ ف: ٥٢٤٨٢٩

موزعك



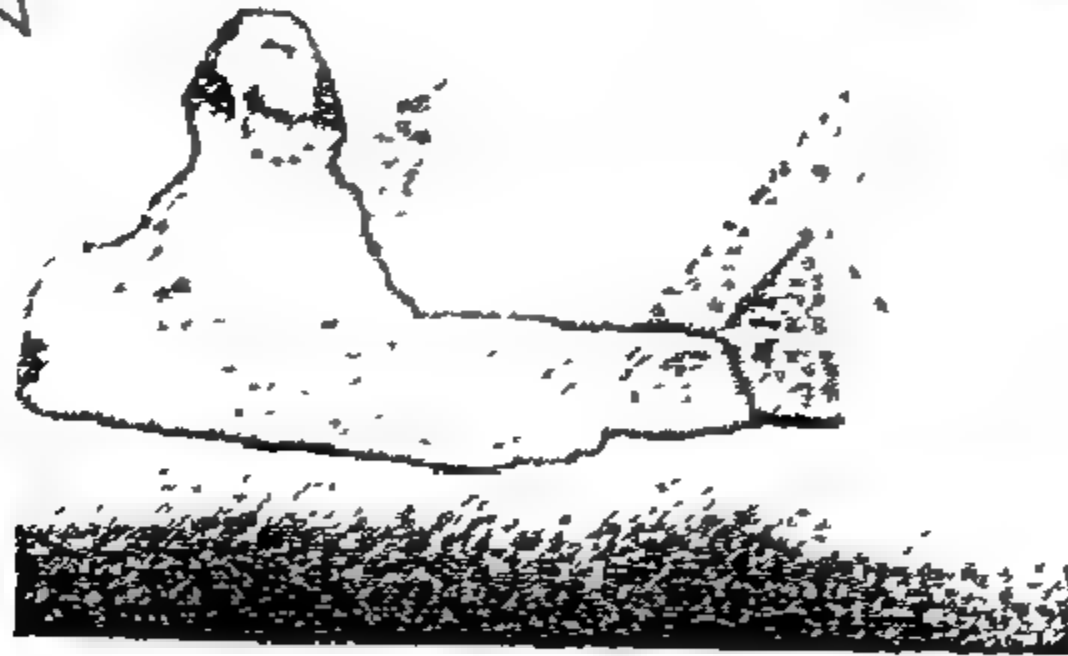
مكتبة منشأة العارف
٤٤ شارع سعد زغلول
ت: ٤٨٧٣٣٠٣
الإسكندرية

المؤلف
أ. د محمد حامد عطا
٥١ شارع مرتضى باشا
ت: ٥٧٦٤٨٧٨
الإسكندرية

الموسسة
الترجمة
الترجمة
الترجمة

مكتبة شادي
٢٩ ش عبد الخالق ثروت
ت: ٢٣٩٢٨٦١٨
القاهرة

مكتبة النهضة العربية
٣٢ ش عبد الخالق ثروت
ت: ٢٣٩٢٦٩٣١
القاهرة





رقم الايداع بدار الكتب

٢٠٠٨ / ٥٠٩٧

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

"أ.د. محمد حامد محمد عطا"

مستشار الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب

٥١ شارع مرتضى باشا - رمل الاسكندرية

ت : ٥٧٦٤٨٧٨ / ف : ٥٧٦٤٨٧٩

م : ٠١٠١١٠٠٧٨٩

مطبعة

دار الطباعة الحرة

ت : ٤٨٦٠٠١٢ الاسكندرية



مؤلف هذا المجلد

د/محمد حامد محمد عطا

★ حاصل على الدرجات العلمية التالية :

- ❖ درجة دكتوراه الفلسفة في الشؤون المالية والاقتصادية عام ٢٠٠٩.
- ❖ درجة الماجستير في الشؤون المالية والاقتصادية عام ١٩٧٢.
- ❖ درجة البكالوريوس في التجارة شعبة المحاسبة وإدارة الأعمال عام ١٩٥٦.

★★ حاصل على زمالة :

- ❖ جمعية المحاسبين الدوليين بلندن.
- ❖ جمعية الضرائب المصرية بالقاهرة.
- ❖ جمعية الضرائب العربية بالقاهرة.

★★★ صدرت له عدة مؤلفات أهمها :

- ❖ المجلد الأول : الربح الضريبي للأنشطة.
- ❖ المجلد الثاني : التعامل مع مصلحة الضرائب.
- ❖ المجلد الثالث : الفحص الضريبي للأنشطة.
- ❖ المجلد الرابع : الربح الضريبي في ضوء القانون الضريبي.
- ❖ المجلد الخامس : أحكام النقص الضريبي.
- ❖ المجلد السادس : النقص الضريبي في المجالين المدني والجنائي.
- ❖ المجلد السابع : أبحاث في مشكلات ضرائب.
- ❖ المجلد الثامن : التصرفات العقارية في ضوء القانون الضريبي وأحكام الق.
- ❖ المجلد التاسع : الفحص الضريبي علمًا وعملاً.
- ❖ المجلد العاشر : النقص الضريبي الحدي.
- ❖ المجلد الحادي عشر : المنشآت الفندقية والطبية من النواحي المحاسبية والضرائب.
- ❖ المجلد الثاني عشر : النقص الضريبي في المنازعات الضريبية للدخل والمبيعات.
- ❖ المجلد الثالث عشر : المنازعات الضريبية في مجال الضرائب على الدخل طبقاً لأحدث التشري.
- ❖ المجلد الرابع عشر : الجديده في ضريبة الدمغة.
- ❖ المجلد الخامس عشر : الضريبة العامة على المبيعات وأحكام القضا.
- ❖ المجلد السادس عشر : معايير المراجعة المصرية والفحص الضريبي.

★★★★★

